

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية اللغة العربية  
الدراسات العليا - فرع اللغة

أصري الطالب لتقديمه لطوبه

فمنحه  
لله الحمد والبركة

ادرسه

الأستاذ



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠١٨٤٧

# النحو الكوفي

في شرح القصائد السبع أجاهليات  
لابي بكر بن الأنباري ٣٢٨٤ هـ

رسالة مقدمة من الطالب

محمد إبراهيم يم يوسف شيبه

لنيل درجة

الماجستير

في النحو والصرف

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م



سورة التوبة  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
الذين هم خاتم النبيين  
ولا نبي بعدهم  
والله اعلم بالصواب

## مقدمة

### موضوع البحث ودوافعه وأهدافه ومنهجه

#### موضوع البحث :

الحمد لله على توفيقه وعونه وإنعامه والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله

وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أمّا بعد فقد هدانى الله إلى موضوع عنوانه : ( النحو الكوفي في شرح

القوائد السبع الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري " ت ٣٢٨هـ ) . وقد اخترته بتوجيه

من أستاذنا الفاضل الدكتور محمد سالم الجرح ، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح

جنّاته . وقطعت معه شوطا في البحث فيه على أساس أنّ الفراء من الكوفيين ، واحتسبت

الآراء التي نقلها عنه أبو بكر أو تأثر به فيها من النحو الكوفي . ثم تكرم أستاذنا

الفاضل الدكتور أحمد مكي الأنباري بعد وفاة صديقه الحميم الدكتور الجرح بالإشراف

على هذا البحث ، وكان من حقه أن يعترض عليه فيغيّر نهائيا أو يعدّله تعديلا جذريا

بحيث يتفق مع رأيه الذي انتهى إليه من قبل في رسالته للدكتوراه ، وهو : أنّ الفراء

بغدادى المذهب ، بل إنّه المؤسس الحقيقى للمدرسة البغدادية ، وأنّ المدرسة

البغدادية حقيقة تاريخية (١)

أقول : كان من حق أستاذنا الدكتور الأنباري أن يغيّر أو يعدّل ، ولكنّه

عدّل عن هذا وذلك عملا بمبدأه الذى يدين به ، وهو إعطاء الباحث حرية الرأى مهما

اختلف معه فى وجهة النظر ، فوافق مشكورا على أن يبقى الموضوع على ما كان عليه .

---

(١) ينظر أبو زكريا الفراء ، ص ٣٥١ ، و ٣٦٣ ، و ٣٦٤ فما بعدها ، و ٣٩٥ ، و ٤٠٨

فشكرت له هذا الموقف النبيل الذي يتسم بالوفاء لصديقه الكريم كما أنه يتسم بالإشفاق على تلاميذه الباحثين . وقد رأى حفظه الله أن تُغيّر خطة البحث ومنهج السير فيه . وأدى ذلك إلى إعادة جمع المادة .

وقد اقتضت الخطة التي اقترحها أن يكون البحث في ثلاثة أقسام تسبقها مقدمة وتمهيد وتعيها خاتمة .

ويتضمن التمهيد إلقاء الضوء على النحو الكوفي ، وعلى القوائد السبع ، وعلى شارحها أبي بكر بن الأنباري ومنهجه في الشرح .

أما الأقسام التي يقوم عليها البحث فقد تناول الأول المصطلحات الكوفية وشمل ثمانية عشر مبحثاً . وتناول الثاني المسائل النحوية ، وشمل خمسين مبحثاً . وتناول الأخير المسائل الصرفية وشمل أربعة مباحث .

أما الخاتمة فقد تضمنت تلخيصاً للمعالم الكبرى التي انتهى إليها البحث . ثم ذيلت الرسالة بعدد من الفهارس المهمة التي يرتضيها البحث المنهجي فيما أعتقد .

#### د واقعه وأهداه :

أهم الدوافع - في نظري - أن المذهب الكوفي أصبح مهجوراً أو شبه مهجور في الدراسة النحوية فأردت أن أسهم مع غيري من الباحثين في إحياء جانب من جوانب نحونا العريق . وكان من أهداف هذا البحث محاولة تكميل الصورة النحوية من جانبها الكوفي بالذات ذلك الجانب الذي ضاعت أهم مصادره الأولى وهي المؤلفات الخاصة بالنحو الكوفي فلم يصل إلينا شيء منها على الإطلاق . (1)

(1) مثل (الكتاب الكبير في النحو) لأبي زكريا الفراء ، وكذلك كتاب (الحدود) للفراء أيضاً - أمّا (معاني القرآن) فهو كتاب تفسير يزخر بالنحو . . . ولكنه مع ذلك لا يعد كتاباً خاصاً بالأبواب النحوية المعروفة مثل كتاب سيبويه رحمه الله . ينظر أبو زكريا الفراء ص ١٦٩ فما بعدها وكذلك ص ١٧٦ فما بعدها و ص ١٩٦ فما بعدها .

ومن الأهداف كذلك محاولة المشاركة الجادة مع العاملين في الميدان النحوي بوضع  
لبنة متواضعة جداً في بناء هذا الصرح الشامخ التليد .

### منهج البحث:

لقد لاقيت جهداً كبيراً وثاقفاً في استخراج النحو الكوفي من شرح القمائد السبع  
لأبي بكر ؛ لأن النحو فيه يتمثل في إعراب أبيات القمائد في الغالب . وذلك الإعراب قد  
لا يلتزم فيه أبو بكر بمذهب الكوفيين ، ولا يذكر الخلاف بينهم وبين البصريين إلا نادراً ،  
كما أنه قد ينسب رأياً لنحوي كوفي وذلك النحو يتفق في هذا الرأي مع البصريين .

وذلك وغيره مما لم يتسع المجال لذكره هنا<sup>(١)</sup> يجعل تمييز الآراء الكوفية أمراً  
صعباً ويحتاج إلى نحو ضليع وعالم بدقائق الخلاف بين النحويين وعارف بمصطلحات  
الكوفيين خاصة ، التي يقول عنها الزجاجي (ت ٣٣٧) : لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لسم  
ينظر في كتبهم .<sup>(٢)</sup> ولم يكن الأمر كما كنت أتصوره قبل البدء الفعلي .

لذلك رأيت أن أبدأ أولاً بجمع ما استطعت جمعه من آراء الكوفيين في النحو جميعه  
لعلها تنير الطريق أمامي عند استخراج المسائل الكوفية من الشرح . ولما كان جمع تلك الآراء  
خارجاً عن نطاق البحث جعلته في ملحق خاص به مستقل عن الرسالة ، فلهذا لا يحصر  
المسائل الكوفية التي جمعها القدامي والمحدثون ، ثم قمت بمقارنتها فوجدت أن الدكتور سيد  
رزق الطويل قد حاول إحصاء ، جميع ما اختلف فيه البصريون والكوفيون فبلغ حوالي خمسين  
وأربعمئة مسألة ويهمني من تلك المسائل جانبها الكوفي فجعلت ما قمت به إكمالاً لما توصل  
إليه وقد أحصيت ما يقارب ثلاثمائة مسألة لم ترد عنده وقد رتبها بحسب ترتيب الأبواب  
النحوية طبقاً لألفية ابن مالك مشيراً في هامش كل باب إلى المسائل التي تدخل فيه من مسائل التي جمعها .

ولم يكن ذلك الجمع إلا حلاً جزئياً للمشكلة ، فهناك آراء كوفية كثيرة لم تشتهر في  
كتب النحو ، فرحت أبحث عنها في كتب المعاصرين للكوفيين أو القريبين العهد بهم  
لعلني أظفر بجديد من آراء الكوفيين وقد أفدت منها كثيراً لكنني لاقيت في تفهمها  
معاناة أيضاً ؛ لأن أساليبها قد تخفى على أمثالي من الذين ما زالوا في بداية الطريق

(١) ينظر ما سيأتي في ص ٢٦

(٢) ينظر ما سيأتي في ص ١١٩

في البحث العلمي .

وعلى ضوء ما تقدّم كان استخراجي لمسائل النحو الكوفي من الشرح . وأعني بالنحو المعنى العام الذي يشمل إلى جانب النحو الصرف كما يشمل من بابٍ أولي المصطلحات النحوية والصرفية . وعلى هذا الأساس جاء التقسيم السابق وهو تقسيم المسائل إلى ثلاثة أقسام . وقد بدأت بالمصطلحات لأنها تُعدُّ مفتاحاً لمعرفة كثير من الآراء . وكانت طريقي في تناول تلك المسائل هي جعل كل مسألة مبحثاً مستقلاً مشتملاً على العناصر التالية :

١ - العنوان : وأقوم فيه بتحديد المسألة المراد بحثها ، وقد حاولت أن يكون مختصراً بقدر الإمكان ، ثم أعلّق عليه في الهامش بذكر رأي البصريين في المسألة بإيجاز معتمداً في الغالب على المصادر الأولى كالكتاب لسيبويه (ت ١٨٠) ، والمقتضب للمبرّد (ت ٢٨٦) .

٢ - العرض : وأورد فيه نصّ كلام أبي بكر المتضمن لتلك المسألة، ويقتضى المقام في معظم الأحيان إيراد أكثر من نصّ ، ثم أحيل إلى النصوص المماثلة أو إلى بعضها، إذا كانت كثيرةً في الهامش .

٣ - التوضيح : وأبدأه بتجلية المسألة التي تضمّنها النصّ أو النصوص السابقة في العرض ثم أنتقل إلى إثبات دخولها في نحو الكوفيّين بادئاً في أغلب الأحيان بذكر الآراء الشخصية حسب أقدميّة أصحابها ، وذلك إما بالنقل عنهم مباشرة ، أو بالنقل عن نقل عنهم أو نسبها إليهم ، مكتفياً من كلّ ذلك بما دعت إليه الضرورة ومشيراً إلى بقية المراجع في الهامش ، وقد حاولت أن أذكر منها كلّ ما استطعت الوقوف عليه ليتّضح للقارئ الكريم مدى التفاوت في انتشار مسائل النحو الكوفي . وبعد توثيق المسألة أذكر ما أجد من حجج

الكوفيين وما رُدُّ به عليهم ثم أختتم ذلك في معظم الأحيان بذكر بعض من مال إلى رأيهم في المسألة أو استعمل بعض مصطلحاتهم ليتّضح أيضاً مدى تأثير الكوفيين فيمن بعدهم .

٤ - الترجيح : وفيه أدلى بما بدا لي أنه راجح ، سواء أكان للكوفيين أم

للبصريين أم لغيرهم مورداً على ذلك الدليل . وفي نظري أنى قد تجردت تماماً فلم أتعمب للكوفيين أو لغيرهم .

ومما يجدر ذكره أن هناك عدداً من المسائل أجازها الكوفيون ولم أرجحها ؛ لقلة الشواهد التي أوردها ، ولأن القواعد يجب أن تبني على ما فشا واطرد لكن رأيت قبول تلك الشواهد مع عدم القياس عليها ، وخاصة إذا كانت قراءات قرآنية أو ذكر أنها لغات لبعض العرب .

وفي الختام أشكر الله العليّ القدير ، ثم أشكر جامعة أم القرى ممثلة في مديرها معالي الدكتور راشد الراجح الذي يحرض دائماً ويبحث في كل مناسبة علمية على ما يعود بالنفع على أبنائه الطلاب والباحثين . وأشكر على حسن الرعاية والاهتمام والتشجيع المتواصل كلاً من عميد كلية اللغة العربية السابق الدكتور عليان الحازمي وعميدها الحالي الدكتور محمد بن مريسي الحارثي ووكيل الكلية الدكتور صالح بدوي . وفي معهد اللغة العربية الذي أتشرف بالانتساب إليه أشكر كلاً من عميديه السابقين الدكتور عبدالله بن سليمان الجربوع والدكتور عبد الله بن عبدالكريم العبادي ، وعميده الحالي الدكتور محمد بن أحمد العمري ، فقد كان لشعورهم النبيل ولمتابعتهم الحثيثة ولما بذلوه من تسهيلات لي ولزملائي الأثر الكبير في السير قدماً في الإنتاج العلمي . كما أشكر كل من أسدى إليّ معروفاً ساعد على إخراج هذا العمل العلمي وفي مقدمتهم أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور محمد سالم الجرح ، رحمه الله ، الذي تولى غرس جذور هذا البحث ثم اختاره ربه إلى جواره . ثم تولى رعاية ذلك الغرس من بعده أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري حيث أولاه عناية خاصة وضاعف له الجهد والوقت ، وكان له الفضل في تذليل كثير من صعوباته لما له من باع واسع في مجال

الدراسات النحوية المنهجية من ناحية ، ولأنه من ناحية أخرى قد تفرس بأساليب الكوفيين كثيرا من خلال بحثه للدكتوراه ( أبو زكريا الفراء ) . وإلى جانب ذلك عودنى على حريّة الرأى كما هى عادته مع طلابه فحينما تختلف وجهات النظر يترك لنا مطلق الحرية فى أن نختار ما نشاء حتى لو أدى ذلك إلى مخالفة رأيه الشخصى ، كما حدث فى بعض مسائل هذه الرسالة ، نحو ما فى مبحثى ( الجحد ) و ( حتى وفاء السببية ولام التعليل ) (1) .  
فله منى عظيم الشكر والتقدير .

وأسأل الله الكريم أن يجزى عنى الجميع خيرا ما يجزى به عباده الصالحين إنه سميع

مجيب .

وأخيرا أقول : إنما قمت به عمل متواضع بذلت فيه أقصى ما فى وسعى ابتغاء

رضوان الله تعالى ، فما كان فيه من صواب فهو بتوفيقه جلّ وعلا ثم بتوجيه أستاذى ، وما فيه خطأ أو سهو فشأنى فيه شأن غيرى من الباحثين وأن الخطأ والنسيان من سمات الإنسان .  
وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه  
ومن تبعهم بإحسان وسلم تسليما كثيرا .

الطالب : محمد بن إبراهيم بن يوسف بن شيبه

الأحد غرة رمضان ١٤٠٨هـ .



- ز -

الرموز والمصطلحات

المتوقِّف	=	ت
تحقيق	=	تح
بدون تاريخ	=	د ٠ ت
رسالة دكتوراه	=	ر ٠ د
رسالة ماجستير	=	ر ٠ م
الصفحة نفسها	=	ص ٠ ن
طبعة	=	ط
المسألة الأولى (مثلا)	=	(م ١)
مجلد	=	مج
المصدر نفسه أو المرجع نفسه ٠	=	م ٠ ن

التحصيد

لمّا كان عنوان الرسالة ( النحو الكوفيّ في شرح القوائد السبع الجاهليّات لأبي بكر بن الأتباري ) رأيت من المستحسن أن أمهد للموضوع بإلقاء الضوء على العناصر الثلاثة التي احتواها العنوان وهي : النحو الكوفيّ، والقوائد السبع، ومؤلّف الشرح ومنهجه فيه ؛ لأن تلك العناصر تتّمل بالموضوع اتّصلاً ما وليست من صميمه . وأسأل الله التوفيق والسداد إنّه سميع مجيب .

### أولاً : النحو الكوفيّ

كثُر الكلام عن المذهبين البصريّ والكوفيّ ، قديماً وحديثاً ، فلا تكاد تجد ذكراً للمذهب البصريّ إلاّ يعقبه حديث عن المذهب الكوفيّ . وحيث إنّ موضوع البحث عن النحو الكوفيّ فسيقتصر الحديث على مذهب الكوفيّين . وسأتناوله باختصار ؛ لأنّه قد أُشيع بحثاً من قبل عدد من الدارسين . وأهمّ ما جاء في دراساتهم ينصبّ على ثلاثة عناصر ، هي نشأة المذهب الكوفيّ ، ودحض حجج المنكرين لوجوده ، وبيان خصائصه وإليّك أبرز ما قيل عن كلّ عنصر منها .

### ١ - نشأة المذهب الكوفيّ :

يرى كثير من الباحثين أنّ المذهب الكوفيّ تأخّر عن المذهب البصريّ بنحو قرن من الزمن . ثمّ ذهب بعضهم إلى أنّ المؤسس الحقيقيّ له هو أبو جعفر الرّؤاسيّ (١) (ت ١١٨٧هـ)

---

(١) ينظر ضحى الإسلام ، لأحمد أمين ، (مكتبة النهضة المصرية ، ط ٧ ، ١٩٦٤م) ، ج ٢ : ٢٩٤ ؛ وأبو عليّ الفارسيّ ، للدكتور عبدالفتاح شلبي ، (مكتبة نهضة مصر ، ١٣٧٧هـ) ص ٤٤٠ ؛ وأبو زكريّا الفراء ، للدكتور أحمد مكّي الأنصاريّ ، (القاهرة : المجلس الأعلى لرعاية الفنون ، ١٣٨٤هـ) ، ص ٢٥٧ .

(١) ويرى فريق آخر أنّ المؤسس له هو الكسائي (ت ١٨٩) ثم الفراء (ت ٢٠٧) . ويرى بعض الباحثين : " أنّ الخلاف المذهبي بدأ مع الجيل الذي يمثله السجستاني وشعلب والمبرد" (٢) ، وكأنّه يريد أن يقول : إنّ المؤسس له شعلب (ت ٢٩١) . وذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أنّ إمام الكوفيين هو الأخفش (٣) (ت ٢١٥) . ولكن ما ذهب إليه قبول بالردّ والاستغراب من قبل بعض الباحثين (٤) . ورأى بعضهم أنّ الأخفش هو الذي تأثر بالكوفيين (٥) ووقف بعضهم موقفاً متوسطاً فقال : " ونحن وإن كنّا رأينا تأثر الأخفش في ازدواج آرائه بالكوفيّين نرى أنّ هذه المسائل التي قال فيها الطرفان قولاً واحدة دلالةً على تأثر الكوفيين بالأخفش وتأثيرهم فيه ، فلا نحاول أن نعزو التأثير لطرف والتأثر للطرف الآخر " - ثم قال : " لذلك نرى أنّ عبارة وافق الأخفش الكوفيين يجب أن تكون اتّفق رأى الأخفش ورأى الكوفيين " (٦) .

- 
- (١) ينظر مدرسة الكوفة ، للدكتور مهدي المخزومي (مصر : مصطفى البابي الحلبي ، ط ٢ ، ١٣٧٧هـ) ، ص ٧٤ ، ٣٥٧ ؛ والأصول ، للدكتور تمام حسان ، (الهيئة المصرية العامّة للكتاب ، ١٣٨٢هـ) ص ٣٨ ؛ والخلاف بين النحويّين ، للدكتور سيد رزق الطويل ، (مكة : المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، ص ٥٤ ؛ وتاريخ النحو وأصوله ، للدكتور عبدالحميد السيد طلب ، (مصر : مكتبة الشباب ، ١٩٧٧م) ص ١٧٣ ؛ والمذاهب النحوية ، للدكتور مصطفى السنجرجي (مكة : المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ) ص ٣٨
- (٢) ينظر الخلاف النحوي ، لمحمد خير الحلواني ، (حلب : دار القلم العربي) ، ص ٧٣
- (٣) ينظر المدارس النحوية ، (مصر : دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٧٩م) ، ص ٩٦ ، ٩٩ ، ١٥٥ - ١٥٦ ؛ وينظر الخلاف النحوي ، للحلواني ، ص ٤٠-٤١ ؛ وتاريخ النحو وأصوله ، للدكتور عبدالحميد طلب ، ص ١٤٥ .
- (٤) ينظر الخلاف بين النحويّين ، للدكتور الطويل ، ص ٤٦-٤٧ .
- (٥) ينظر نشأة النحو ، للشيخ محمد الطنطاوي ، بتعليق عبدالعظيم الشناوي ومحمد الكردى ، (ط ٢ ، ١٣٨٩هـ) ، ص ٨٩-٩٠ ، ١٣٠ ؛ ومدرسة البصرة ، للدكتور عبدالرحمن السيد ، (مصر : دار المعارف ، ط ١ ، ١٣٨٨هـ) ، ص ٤٨٩-٤٩٠ ، ٥٢٦ .
- (٦) منهج الأخفش الأوسط ، لـ عبدالأمير محمد الورد ، (بيروت : مدوّسة الأعلميّ وبغداد : دار التربية ، ط ١ ، ١٣٩٥هـ) ، ص ٣٩٧-٣٩٨ .

والراجح في نظري أنّ الكسائيّ هو المؤسس الحقيقيّ للمذهب الكوفيّ • ولا ينفى ذلك أنّ يكون قد مهد لتأسيسه قبله علماء، كوفيّون لم تصل إلينا آراؤهم كأبي جعفر الرّواصيّ ومعاذ الهراء (ت ١٩٠) وغيرهم (١).

ومن أشهر علماء الكوفة بعد الكسائيّ والفرّاء وثعلب، المفضّل الضبيّ (ت ١٦٨) وهشام بن معاوية الضريّر (ت ٢٠٩)، وأبو عبيد القاسم بن سلّام (ت ٢٢٤)، ومحمد بن زياد الأعرابيّ (ت ٢٣١)، ويعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤)، وأبو جعفر أحمد بن عبيد (ت ٢٧٨)، والقاسم بن محمد بن بشّار الأنباريّ والد أبي بكر (ت ٣٠٤)، وغيرهم كثير (٢)، غير أنّي خصصت هؤلاء بالذكر لورودهم في ثنايا الرسالة •

(١) ينظر معاني القرآن، للفرّاء، تح • محمد عليّ النجار (ج ١، ٢)، وأحمد يوسف نجاتيّ (ج ٢)، ود • عبدالفتاح شلبيّ وعليّ النجديّ ناصف (ج ٣)، (بيروت: عالم الكتب، ط ٢، ١٩٨٠م)، ج ٢: ٧٩، وج ٣: ٣٩٢، والفهرست لابن النديم، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٨هـ)، ص ٩٦-٩٧؛ وإنباه السرواة على أنباه النحاة، للقفطيّ، تح • محمد أبي الفضل إبراهيم، (القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٣٧٤هـ)، ج ٢: ١٨-١٩، وغاية النهاية لابن الجزريّ عنى بنشره براجستراسر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٠هـ)، ج ٢: ٣٤٢.

(٢) ينظر عنهم مثلاً طبقات النحويين واللغويين، للزبيديّ، تح • محمد أبي الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار المعارف، ط ٢، ١٩٨٤م)، ص ١٢٥-١٥٤، ١٩١-٢٠٩؛ والفهرست، لابن النديم، ص ٩٦-١١٤؛ وتاريخ العلماء النحويين للمفضل التنوخيّ، تح • د • عبدالفتاح الحلو، (الرياض: جامعة الإمام، ١٤٠١هـ)، ص ١٧٨-١٩٦. ومن الكتب الحديثة مدرسة الكوفة للدكتور المختزوميّ، ص ٧٤-١٦٠؛ والمدارس النحويّة، للدكتور شوقيّ ضيف، ص ١٧٢-٢٤٢.

## ٢ - إنكار المذهب الكوفي :

أثبت القدماء وكثير من المحدثين أن للكوفيين مذهبهم المتميز بمغايرته للمذهب البصري<sup>(١)</sup>، غير أن بعض المستشرقين، منهم (فايل) أنكروا أن يكون للكوفيين مذهب خاص بهم، فقال (فايل) عن الكوفيين: "إنهم لم يؤسسوا مدرسة خاصة"<sup>(٢)</sup>. وذهب (بروكلمان) إلى إنكار المذهبين البصري والبغدادي إلى جانب المذهب الكوفي وذلك حين قال: "و... وسنحتفظ أيضا بهذا التقسيم على الرغم مما يبدو من أن الخلاف المزعوم بين مناهج تلك المذاهب لم ينشأ إلا على أساس المنافسة بين المبرد وشعلب"<sup>(٣)</sup>. ولم يقف الأمر عند أمثال هؤلاء المستشرقين فقد ذهب بعض الباحثين العرب إلى إنكار تلك المذاهب أيضا، ذكر منهم الدكتور مصطفى السنجرجي<sup>(٤)</sup> الأستاذ سعيد الأفغانى<sup>(٥)</sup> والدكتور كمال بشر<sup>(٦)</sup>، والدكتور

(١) ينظر مثلا مدرسة الكوفة، للدكتور المخزومي، ص ٣٤٩-٣٥١

(٢) مقدمة الإنصاف، ط أوربة (نقلا عن مدرسة الكوفة السابق) وينظر دائرة المعارف الإسلامية، لجماعة من المستشرقين، ترجمة محمد ثابت الفندري، وأحمد الشنتناوي وإبراهيم زكى خورشيد وعبد الحميد يونس وحافظ جلال (طهران: انتشارات جهان، ط ١، ١٣٥٢هـ)، ج ٦: ٢٠١، وأبو زكريا الفراء، للدكتور أحمد مكى الأنصاري، ص ٣٥٤.

(٣) تاريخ الأدب العربي، ترجمة د. عبد الحليم النجار، (مصر: دار المعارف، ط ٤، ١٩٧٧م) ج ٢: ١٢٥.

(٤) ينظر المذاهب النحوية، ص ١١٦

(٥) وينظر كتابه: من تاريخ النحو، (دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٨هـ)، ص ٤، ٨٠-٩٠، ٩٥.

(٦) وينظر كتابه: دراسات في علم اللغة، (مصر، دار المعارف، ١٩٧٣م)، ص ٥٤ (عن المذاهب النحوية، للدكتور السنجرجي).

أحمد مختار عمر<sup>(١)</sup> .

وقد نقض الدكتور المخزومي وغيره من الباحثين ما ذهب إليه هؤلاء وأولئك بما للمذهب الكوفي من خصائص يختلف بها عن المذهب البصري<sup>(٢)</sup> ، وسيأتى ذكرها . ثم قال الدكتور السنجرى عن أولئك الرافضين : " وقد جاء رفضهم استنادا إلى شروط اشترطوها لتكوين المذهب اللغوى ، وهى شروط مستحدثة مستمدة من مذاهب الغربيين واتجاهاتهم اللغوية ، فأخذوا ينادون بها ناسين أو متناسين أن للعربية ظروفها الخاصة بها التى تتمثل فى الحافظ على دراستها ، والبحث عن مصادرها ، وتكوين مذهبها"<sup>(٣)</sup> . وقسنا أيضا : " إن المنصفين من الباحثين قد وضحوا لنا نشأة هذه المذاهب والظروف التى ساعدت على تكوين خصائصها والمنهج الذى سار عليه إمام كل مذهب ..."<sup>(٤)</sup>

### ٣ - خصائص المذهب الكوفى :

أهم ما يتميز به المذهب الكوفى الاتساع فى السماع ، ثم القياس على كل ما سمعوه ، واستعمال مصطلحات خاصة بهم<sup>(٥)</sup> . وكان من نتيجة قياسهم على كل ما سمع كثرة القواعد ، وقلة الاعتماد على العقل ، والبعد فى الغالب عن الفلسفة فى التعليل وعن اللجوء إلى التقدير والتأويل .

(١) وينظر كتابه : البحث اللغوى عند العرب ، ( القاهرة : عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٣٩٨هـ ) ، ص ٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ . وهو مع ذلك لا ينفى المذاهب نفيًا مطلقًا لقوله : " ... ولكن إلى جانب هذه الاختلافات بين أبناء المدرسة الواحدة فنحن نجد بعض الخطوط والاتجاهات المشتركة التى يتميز بها أبناء المدرسة الواحدة ، وعلى هذا فربما قبلنا - مع شيء من التحفظ - هذه القسمة ... " ص ٩٤ .

(٢) ينظر مدرسة الكوفة ، للدكتور المخزومي ، ص ٣٥٢ - ٣٥٥ ، وتاريخ النحو وأصوله ، للدكتور طلب ، ص ١٧٧-١٨٣ ، والمذاهب النحوية ، للدكتور السنجرى ، ص ١٢٠ - ١٢٢ ، ١٤١ - ١٤٤ .

(٣) المذاهب النحوية ، ص ١٢٢ .

(٤) م . ن ، ص ١٢٣ .

(٥) ينظر ضحى الإسلام ، لأحمد أمين ، ج ٢ : ٢٩٥ ، والأصول ، للدكتور تمام حسان ، ص ٣٨ -

وقد قوبل ذلك بالإنتكار من قبل بعض الباحثين وبالرضى من قبل بعضهم الآخر ، فوصف الفريق الأول منهجهم بأنه إفساد للنحو حيث قاسوا على الشاذ الذي لا يجوز إلا فى الضرورة ، وتساهلوا فى رواياتهم فأخذوا عن الأعراب الذين لا يرى البصريون سلامة لغتهم ؛ لاختلاطهم بالمتحضرين . ومن هذا الفريق أحمد أمين<sup>(١)</sup> ، والشيخ محمد الطنطاوى<sup>(٢)</sup> ، والدكتور شوقى ضيف<sup>(٣)</sup> ، وسعيد الأفغانى<sup>(٤)</sup> والدكتور مصطفى السنجرى<sup>(٥)</sup> .

أمّا الفريق الآخر فقد وصف ذلك المنهج بأنه أقرب إلى المنهج اللغوى السليم ؛ لأنّ تفسيره للظواهر الإعرابية أدنى إلى طبيعة اللغة ، ولأنّ الكوفيين درسوا المادة اللغوية على أساس وصفى أى بطريقة تقريرية تبتعد عن التعليل الفلسفى ، وأنّ هذا المنهج لم يلق حتى الآن ما يستحقه من عناية الدارسين . ومن هذا الفريق أمين الخولى<sup>(٦)</sup> ، والدكتور المخزومى<sup>(٧)</sup> وأستاذى الدكتور الأنصارى<sup>(٨)</sup> ، والدكتور عبده الراجحى<sup>(٩)</sup> .

- 
- (١) ينظر ضحى الاسلام ، ج ٢ : ٢٩٥-٢٩٧ .
  - (٢) ينظر نشأة النحو ، ص ١١٣ ، ١٢٢ ، ١٤٢ .
  - (٣) ينظر المدارس النحوية ، ص ١٥٩-١٦٥ .
  - (٤) ينظر من تاريخ النحو ، ص ٦٥ - ٦٩ ، ٧١-٧٦ .
  - (٥) المذاهب النحوية ، ص ٢٠١ - ٢٠٣ .
  - (٦) ينظر الاجتهاد فى النحو ، ( بحث قدّمه إلى مؤتمر المستشرقين باستنبول ، سنة ١٩٥١م ) ، ص ١٢ ( عن المذاهب النحوية ، للدكتور السنجرى ، ص ١٢ ) .
  - (٧) ينظر مدرسة الكوفة ، ص ٣٧٧ - ٣٨٦ .
  - (٨) ينظر أبو زكريا الفراء ، ص ٣٦٣ ، ٤٠١ - ٤٠٨ .
  - (٩) ينظر دروس فى المذاهب النحوية ، ( بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠م ) ، ص ١١ - ١٢ ، ٩٠ - ٩٢ .



### ثانيا : القصائد السبع \*

#### ١ - تسميتها :

تعددت أسماء تلك القصائد ، فأطلق عليها ( السموط أو السُمُط ) (١) ، و ( الطَّوَال ) (٢) ، و ( المذهبات ) (٣) ، و ( الجاهليّات ) وهى التى وردت فى عنوان شرح أبى بكر ، و ( المشهورات ) (٤) و ( المعلّقات ) (٥) .

\* تناول هذه القصائد عدد من الباحثين بالدراسة والتحليل وقد أفردها بعضهم بمؤلفات خاصّة ، منها : معلّقات العرب ، للدكتور بدوى طبانة ( مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ١ ، ١٣٧٨هـ ) ، والمعلّقات سيرة وتاريخا ، لنجيب محمد السهبى ( دار البيضاء : دار الثقافة ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ ) .

(١) ينظر جمهرة أشعار العرب ، لأبى زيد القرشى ، تح . على محمد البجاوى ( القاهرة : دار نهضة مصر ، ط ١ ، ١٣٨٧هـ ) ، ج ١ : ١٠٥ ، والمزهر ، للسيوطى ، تح . محمد جاد المولى وعلى البجاوى ، ومحمد أبى الفضل ابراهيم ، ( مصر : عيسى البابى الحلبي ، ج ٢ : ٤٨٠ .

(٢) ينظر جمهرة أشعار العرب السابق ، ص ٠ .  
(٣) ينظر العقد الفريد ، لابن عبدربه ، ( المطبعة الأزهرية المصرية ، ط ١ ، ١٣٢١هـ ) ، ج ٣ : ٩٨ ، والعمدة ، لابن رشيق ، تح . الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد ، ( مصر : مطبعة السعادة ، ط ٣ ، ١٣٨٣هـ ) ، ص ٩٦ ، وخزانة الأدب ، للبغدادي ، ( بيروت : دار صادر ، مصور عن طبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ ) ، ج ١ : ٦١ .

(٤) ينظر شرح القصائد التسع المشهورات ، للنحاس ، تح . أحمد خطاب ، ( بغداد : مطبعة الحكومة ودار الحرية ، ١٣٩٣هـ ) ، ج ١ : ٩٧ ، و ج ٢ : ٦٨٢ .

(٥) ينظر العقد الفريد ، لابن عبدربه ، ج ٣ : ٨٩٨ ، وشرح القصائد التسع للنحاس ، ج ٢ : ٥٤٨ ، ٦٨٢ ، والعمدة ، لابن رشيق ، ص ٩٦ ، ومقدمة ابن خلدون ، تح . د . عبدالواحد وافى ( لجنة البيان العربى ، ط ١ ، ١٣٧٩هـ ) ، ج ٣ : ١٣١٢-١٣١٣ ، وشرح شواهد المعنى ، للسيوطى ، بتعليق محمد محمود الشنقيطى ثم أحمد ظاهر كوجان ، ( بيروت : دار مكتبة الحياة ) ، ج ١ : ١٢١ ، وخزانة الأدب ، للبغدادي ، ج ١ : ٦١ .

وأشهر تلك التسميات تسميتها بالمعلقات<sup>(١)</sup> . وقد اختلف في علة تلك التسمية  
ف قيل : لأنها علقت على الكعبة<sup>(٢)</sup> ، وقيل : إن العرب كان أكثرهم يجتمع بعكاظ ، ويتناشدون  
الأشعار فإذا استحسن الملك قصيدة قال : علّقوها وأثبتوها في خزائني<sup>(٣)</sup> .  
وقد أنكر بعضهم خبر التعليق<sup>(٤)</sup> وأيدّه آخرون<sup>(٥)</sup> . وقال الأستاذ عبدالسلام هارون  
: " إن الكلام على صحّة هذه التسمية (المعلقات) أو على صحة وجوه تعليلها - إن صحت هي -  
لا يقدم ولا يؤخر ، ولا يمكن البتّ فيه والقطع ، وليس المجال فيه إلا مجال ترجيح لكفة على  
أخرى . وقد قرأت أبحاثا معاصرة حول هذا المعنى بعضها مؤيدّ وبعضها معارض . ولكنني لم  
أقتنع من ذلك برأي حاسم<sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) وينظر معلقات العرب ، للدكتور بدوي طبانة ، ص ١٩ ؛ ومقدمّة الأستاذ عبدالسلام  
هارون لتحقيق شرح القصائد السبع الطّوال الجاهليّات لأبي بكر ( القاهرة :  
دار المعارف ، ط ٤ ، ١٤٠٠ هـ ) ص ١١ .
- (٢) ينظر شرح القصائد التسع ، للنحاس ، ج ٢ : ٦٨٢ ؛ والعمدة ، لابن رشيق ، ص ٩٦ ؛  
ومقدمّة ابن خلدون ، ج ٣ : ١٣١٢-١٣١٣ ؛ وشرح شواهد المغني ، للسيوطي ، ج ١ :  
١٢١ ؛ والخزانة ، للبيгдаي ، ج ١ : ٦١ .
- (٣) شرح القصائد التسع ، للنحاس ، ج ٢ : ٦٨٢ ؛ وينظر العمدة ، لابن رشيق ، ص ٩٦ ،  
والمزهر ، للسيوطي ، ج ٢ : ٨٤٠ .
- (٤) ينظر شرح القصائد التسع ، للنحاس ، ج ٢ : ٦٨٢ ؛ وتاريخ آداب العرب ، للرافعي ،  
(بيروت : دار الكتاب العربي ، ط ٤ ، ١٣٩٤ هـ) ، ج ١ : ٩٦ ، و ج ٢ : ١٨٣-١٨٦ ، ١٨٨-١٨٩ ؛  
والحياة العربية من الشعر الجاهلي ، للدكتور الحوفي ، ( القاهرة : مكتبة نهضة مصر ،  
ط ٤ ، ١٣٨٢ هـ ) ، ص ٢٠٤ - ٢١٢ .
- (٥) ينظر تاريخ آداب اللغة العربية ، لجرجي زيدان ، ( مطبعة الهلال ، ط ٣ ، ١٩٣٦ م ) ، ج ١ :  
٩١-٩٢ ؛ ومعلقات العرب ، للدكتور بدوي طبانة ، ص ٢١ ، ٣٦-٥٧<sup>٦</sup> والمعلقات سيرة  
وتاريخا ، للدكتور البهبيتي ، ص ٢١ فما بعدها .
- (٦) مقدمّة شرح القصائد السبع لأبي بكر ، ص ١٣ .

أما تسميتها بالجاهليّات فهو مما انفرد به أبو بكر بن الأنباري كما ذكر بعض الباحثين (١) . ويبدو أنّ العنوان على المخطوط الذي وصل إلينا ( شرح القوائد السبع الطوال ) ؛ لأنّ المحقّق قد أورده كذلك ثم قال : " وسماه الخطيب وياقوت والقفطي (٢) (الجاهليّات) ، والتلقيب بالجاهليّات ثابت في مختصر الشرح " (٣) .  
وذلك المختصر الذي أشار إليه قال عنه إنه " لعالم مجهول " ووصفه بأنّه " أمين ودقيق ونسخته أمينة دقيقة كذلك " (٤) . ونقل من خاتمه النصّ التالي :  
" توتّ قصيدة لبدي ، وعدد أبياتها ٨٨ بيتا ، وتمّ بتمامها السبع الجاهليّات بغريبها وأخبارها مما اختصر من شرح أبي بكر . . . " (٥)

- 
- (١) ينظر مغلّقات العرب ، للدكتور بدوي طبانة ، ص ١٨٢ .  
(٢) وتنظر كتبهم وهي بحسب ترتيبهم : تاريخ بغداد (بيروت : دار الكتاب العربي) ، ج ٣ : ١٨٤ ، ومعجم الأدباء ، (دار الفكر ، ط ٣ ، ١٤٠٠ هـ) ، ج ١٨ : ٣١٢ ، وإنباه الرواة ، ج ٣ : ٢٠٨ ، ولم أجد فيه ذكرا للجاهليّات وإنما ورد فيه " السبع الطوال صغير " . وقد ورد ذكر الجاهليّات أيضا في نزهة الألباء ، لعبد الرحمن الأنباري ، تح . محمد أبي الفضل إبراهيم ، (دار نهضة مصر ، ١٩٦٧ م) ، ص ٣٦٥ .  
(٣) مقدمة الأستاذ عبدالسلام هارون لتحقيق الشرح ، ص ٩ ، وقد ذكر أنّه اعتمد في التحقيق على ثلاث مخطوطات ، الأولى نسخة مكتبة نور عثمانية بتركيا برقم ٤٠٥٢ ومنها صورة بدار الكتب برقم ٢٤٦٧٢ ، والثانية نسخة مكتبة أسعد أفندي بتركيا كذلك ، ومنها صورة بدار الكتب أيضا ولم يذكر رقمها . والنسخة الأخيرة مختصر للشرح وسيأتي شيء عنه في الصلب . وهذه النسخة في دار الكتب برقم ١٥٣ أد ب س .  
وصورت منها صورة تحمل الرقم ١٩٩٠٨ ز .

(٤) م ، ص ١٤

(٥) م ، ص ١٥

٢ - عددها :

المشهور أن عدد القصائد الطوال الجاهليات سبع ، كما هو مفهوم من عنوان شرح أبي بكر ( شرح القصائد السبع ١٠٠٠ ) . وتلك القصائد ، كما وردت في الشرح هي قصائد امرئ القيس بن حجر، وطرفة بن العبد ، وزهير بن أبي سلمى ، وعترة بن شداد ، وعمرو ابن كلثوم ، والحارث بن حلزة ، وليبيد بن ربيعة . وقد صرح بذلك النحاس (٣٣٨) فقال بعد الانتهاء من شرحها : " فهذه آخر السبع المشهورات على ما رأيت أكثر أهل اللغة يذهب منهم أبو الحسن ابن كيسان " (١) ثم أضاف إليها قصيدتين إحداهما للأعشى والأخرى للناطقة ، لأن أكثر أهل اللغة يعدّونهما من أشعر أهل الجاهلية . وذكر أنّهما ليستا من السبع عند أكثرهم (٢) . وهاتان القصيدتان عند أبي زيد القرشي (ت ١٧٠) من السبع وذلك بعد إسقاط قصيدتي عنترة والحارث بن حلزة (٣) وهو رأى المفضل الضبي (ت ١٦٨ هـ) (٤) .

---

(١) شرح القصائد التسع، ج ٢ : ٦٨١

(٢) ينظر م . ن ، ص ٦٨١ - ٦٨٢

(٣) ينظر جمهرة أشعار العرب، ج ١ : ١٠٤-١٠٥

(٤) ينظر م . ن ، ص ٠ ن .

### ثالثا : ترجمة أبي بكر ومنهجه في الشرح

#### ١ - ترجمته :

قبل أن أبدأ أودُّ أن أشير إلى أنه قد ورد الكلام عن أبي بكر في عدد كبير من كتب التراجم وغيرها (١).

- (١) وهي حسب التسلسل الزمني لوفاة مؤلفيها :
- أخبار الرضا بالله والمتقى لله ، للصولي ، نشر ج. هيورث دن ، (بيروت : دار المسيرة ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ) ، ص ٩ ، ١٤٤ .
  - تهذيب اللغة ، لمحمد الأزهرى ، تح. الأستاذ عبدالسلام هارون ، (المؤسسة المصرية والدار المصرية ، ١٣٨٤هـ) ، ج ١ : ٢٨٠ .
  - طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ، ص ١٥٣-١٥٤ ، والفهرست ، لابن النديم ، ص ٥٢ ، ٥٣ ، ١١٢ .
  - نور القبس المختصر من المقتبس للمرزبانى ، لليغمورى ، تح. رودلف زلهاييم ، فرنس شتاينر بيفيسبادن ، ١٣٨٤هـ) ، ص ٣٤٥ .
  - بيتيمة الدهر ، للشعالبي ، تح. الشيخ محمد مجي الدين عبدالحميد ، (بيروت : دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ) ، ج ٢ : ٣٧٤ .
  - تاريخ العلماء النحويين ، للتنوخى ، ص ١٧٨-١٨٠ .
  - تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، ج ٢ : ١٨١-١٨٦ .
  - طبقات الحنابلة ، لابن أبي يعلى ، تصحيح محمد الفقى ، (مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧١هـ) ، ج ٢ : ٦٩-٧٣ .
  - الأنساب ، للسمعاني ، تح. عبدالرحمن اليماني ، (بيروت : محمد أمين دمج ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ) ، ج ١ : ٢٥٥ .
  - فهرست الإشبيلي ، (بيروت : المكتب التجارى ، وبغداد : مكتبة المثنى ، والقاهرة : مكتبة الخانجي ، ط ٢ ، ١٣٨٢هـ) ، الصفحات : ٤٤ ، ١٩٧ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٨ .
  - نزهة الألباء ، لعبد الرحمن الأنبارى ، ص ٢٦٤ .
  - مناقب الإمام أحمد بن حنبل ، لابن الجوزى ، (خانجى وحمدان ، ط ٢) ، ص ٥١٥ .
  - المنتظم فى تاريخ الملوك والأئم ، له أيضا ، (حيدر آباد ، الدكن : دائرة المعارف العثمانية ، ط ١ ، ١٣٥٧هـ) ، ج ٦ : ٣١١-٣١٥ .
  - معجم الأدباء ، لياقوت ، ج ١٨ : ٣٠٦-٣١٣ .

- .....
- 
- = - الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، ط ٢ ، ١٣٨٧ هـ) ،  
ج ٦ : ٢٧٤ .
- اللباب في تهذيب الأنساب ، لابن الأثير أيضا ، (بيروت : دار صار ) ، ج ١ : ٨٦ .
- إنباه الرواة ، للقفطي ، ج ٣ : ٢٠١-٢٠٨ .
- المحمدون من الشعراء ، له أيضا ، تح . رياض عبد الحميد مراد ، (دمشق : مجمع  
اللغة العربية ) ، ص ٢٣٨ .
- المختصر في أخبار البشر ، لأبي الفداء ، (المطبعة الحسينية المصرية ، ١٣٢٥ هـ) ،  
ج ٢ : ٨٧ .
- وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تح . د . إحسان عباس ، (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧١ م) ،  
ج ٤ : ٣٤١-٣٤٣ .
- إشارة التعيين ، لليمانى ، تح . د . عبد المجيد دياب ، (الرياض : شركة الطباعة  
العربية ، ١٤٠٦ هـ) ، ص ٣٣٥-٣٣٦ .
- تذكرة الحفاظ ، للذهبي ، (حيدر آباد الدكن : مطبعة مجلس دائره المعارف العثمانية ،  
ط ٤ ، ١٣٩٠ هـ) ، ج ٣ : ٨٤٢ .
- دول الإسلام ، للذهبي كذلك ، (حيدر آباد الدكن : دائرة المعارف النظامية ، ط ١ ،  
١٣٧٧ هـ) ، ج ١ : ١٥٨ .
- العبر ، له كذلك ، تح . فؤاد السيد ، (الكويت ، ١٩٦١ م) ، ج ٢ : ٢١٤ .
- معرفة القراء الكبار ، له أيضا ، تح . بشار عواد ، وشعيب الأرنؤوط ، (بيروت :  
مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ) ، ج ١ : ٢٨٠-٢٨٢ .
- سير أعلام النبلاء ، له أيضا ، تح . إبراهيم الزبيق وإشراف شعيب الأرنؤوط ، (بيروت :  
مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ) ، ج ١٥ : ٢٧٤-٢٧٩ .
- الوافي بالوفيات ، للصفدي ، باعتناء س . ديجرينغ فرانز شتاينر بفيسابدان ، (١٣٩٤ هـ) ،  
ج ٤ : ٣٤٤ .
- مرآة الجنان ، لليافعي ، (لبنان : مؤسسة الأعلمي ، ط ٢ ، ١٣٩٠ هـ) ، ج ٢ : ٢٩ .
- البداية والنهاية ، لابن كثير ، (بيروت : مكتبة المعارف ، ط ٢ ، ١٩٧٧ م) ، ج ١١ :  
١٩٦ .



وعرف به عدد من الباحثين الذين حققوا بعض كتبه . (١) كما أفرده بعضهم بالدراسة (٢)

- = - دائرة المعارف الإسلامية ، لجماعة من المستشرقين ، ج ٣ : ٥ ط ١ ، وج ٤ : ٥٦١ ،  
( ط ٢ ، القاهرة : دار الشعب ، ١٩٦٩ م ) .  
- تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان ، ج ٢ : ٢١٤ - ٢١٦ .  
- الأعلام ، للزركلي ، ( بيروت : دار العلم للملايين ، ط ٥ ، ١٩٨٠ م ) ، ج ٦ : ٣٣٤ .  
- معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، ( مكتبة المثنى ، ودار إحياء التراث ) ، ج ١١ : ١٤٣ -  
١٤٤ .

#### ملحوظة :

أورد معظم هذه الكتب الدكتور حاتم صالح الضامن في مقدمته لتحقيق كتاب الزاهر لأبي بكر ، ( العراق : وزارة الثقافة ، ودار الرشيد ، ١٣٩٩ هـ ) ، ص ٧ - ٩ . ولكن الذي دعاني لإيرادها عدم ذكره للمواطن التي ورد فيها الكلام عن أبي بكر . ومع ذلك له فضل السبق في إحصاء أكثرها .

(١) منهم :

- أ - الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . ينظر مقدمة تحقيقه كتاب الأضداد ، ( الكويت ، ١٩٦١ م ) ، صفحة ج - ز .  
ب - الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، ينظر مقدمة تحقيقه شرح القوائد السبع ، ص ٥ - ١٤ .  
ج - الدكتور محيي الدين رمضان . ينظر مقدمة تحقيقه ، إيضاح الوقف والابتداء ، ( دمشق ، مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٠ هـ ) ، ص ٩ - ٢٦ .  
د - الدكتور طارق عبد عون الجنابي . ينظر مقدمة تحقيقه كتاب المذكر والمؤنث ( العراق : وزارة الأوقاف ، ط ١ ، ١٩٧٨ م ) ، ص ٧ - ٧٦ .  
هـ - الدكتور حاتم الضامن . ينظر مقدمته لتحقيق كتاب الزاهر ، ص ٧ - ٢١ .

(٢) منهم :

- أ - الدكتور طارق عبد عون الجنابي أيضا . حيث أشار في مقدمة تحقيقه كتاب المذكر والمؤنث السابق إلى أنه أهدى دراسة عن أبي بكر بن الأنباري اللغوي النحوي ، وقال :  
لعلها تصدر قريبا . ينظر ص ٥ و ١٩ هامش ٦١ . ومقدمة تحقيق كتاب الزاهر المتقدّم ذكره ، ص ٦٥ هامش ٢١ .

==



لذا رأيت أن أختصر في التعريف به (١) مكثفياً بالإحالة إلى تلك الكتب والدراسات  
إلا ما دعت الضرورة لإبرازه .

### أ - اسمه ومولده ونشأته :

هو " محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن  
قطن بن دعامة . أبوبكر بن الأنباري النحوي " (٢) . أمه من اليمن (٣) . ولد في يوم  
الأحد لإحدى عشرة ليلة خلت من رجب سنة إحدى وسبعين ومائتين (٤) . ووالده القاسم بن

= = ولم أطلع على هذه الدراسة . ولا أدري أصدرت أم لم تصدر حتى الآن .

ب - علي محمد نور المدني الذي قام بإعداد رسالة لنيل درجة الماجستير بعنوان  
( أبو بكر بن الأنباري ، حياته وجهوده اللغوية في النحو والصرف وفقه اللغة ) ،  
تقدّم بها إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض  
عام ١٤٠٠ هـ وهي فيها برقم ٢١-٢١-٢١/٢١

وقد ذهبت للاطلاع على تلك الرسالة فوجدتها مقسّمة إلى قسمين مع مقدّمة وخاتمة ،  
والقسم الأوّل دراسة عن حياة أبي بكر، وتشتمل هذه الدراسة على مذهبه النحوي وهو  
المذهب الكوفي . أمّا القسم الثاني فقد خصّصه لدراسة جهوده اللغوية ، بدأه بعرض  
لأسماء مؤلفاته وانتقل بعد ذلك إلى الكلام عن خمسة منها هي : إيفاح الوقوف  
والابتداء ، والمذكر والمؤنث ، والزاهر ، والأضداد ، وشرح القصائد السبع .  
وقد بيّن في أثناء كلامه أهميّة كلّ كتاب من هذه الكتب مع الوصف الشامل له .  
وتجد ملخصاً عن هذه الرسالة في مجلة رسالة الخليج العربي ، إصدار مكتب التربية  
العربي لدول الخليج بالرياض ، ( السنة الثانية ، العدد السادس ، ١٤٠٣ هـ ) ، ص  
١١٧-١٢٠ .

(١) كنت قد أعددت دراسة موسعة عن أبي بكر ، لكنني رأيت أنّها من باب التكرار للدراسات  
السابقة عنه فعدلت إثباتها .

(٢) تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، ج ٣ : ١٨١-١٨٢ .

(٣) ينظر المحمدون من الشعراء ، للقفطي ، ص ٢٣٨ .

(٤) تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، ج ٣ : ١٨٢ .

محمد (ت ٣٠٤) من أهل الأنبار<sup>(١)</sup> . وكان من علماء اللغة الكوفيين<sup>(٢)</sup> ، وقد تولى تعليم ابنه منذ نشأته<sup>(٣)</sup> وقدم به بغداد وهو صغير<sup>(٤)</sup> .

### ب - حياته العلمية والمعيشية :

لما شبَّ أبو بكر "سَمِعَ عَالِمًا من أئمة زمانه ، وَسَمِعَ منه مثل ذلك"<sup>(٥)</sup> . و "كُتِبَ عنه وأبوه حتى"<sup>(٦)</sup> . وتنوّعت ثقافته فقد كان مقرئًا ومفسرًا ومحدثًا ونحويًا ولغويًا . واتّصف مع فزارة العلم بأنه كان " في نهاية الذكاء والفتنة وجودة القريحة ٠٠٠ وكان يضرب به المثل في حضور البديهة وسرعه الجواب "<sup>(٧)</sup> . وقد منحه الله حافظه قويّة حتى قيل : إنه " كان آية من آيات الله في الحفظ "<sup>(٨)</sup> وقد مكّنه ذلك من التصدى لأقوال كثير من العلماء وردّها كما ستأتى الإشارة إلى ذلك .

وحرصا منه على استبقاء محفوظاته كان يتجنّب ما يشغل الذهن كالنساء<sup>(٩)</sup> وأطياب

- 
- (١) ينظر الفهرست ، لابن النديم ، ص ١١٢ .
  - (٢) ينظر مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، تح . محمد أبي الفضل إبراهيم ، (القاهرة : دار نهضة مصر ، ط ٢ ، ١٣٩٤هـ) ، ص ١٥٤ ، وطبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ، ص ٢٠٨ .
  - (٣) ينظر الفهرست ، لابن النديم ، ص ١١٢ .
  - (٤) ينظر معجم الأدباء ، لياقوت ، ج ١٦ : ٣١٨ .
  - (٥) إنباه الرواة ، للقفطي ، ج ٣ : ٢٠١ .
  - (٦) تاريخ بغداد ، للخطيب ، ج ٣ : ١٨٢ ، وينظر طبقات النحويين ، للزبيدي ، ص ٢٠٨ .
  - (٧) الفهرست ، لابن النديم ، ص ١١٢ .
  - (٨) تاريخ بغداد ، للخطيب ، ج ٣ : ١٨٤ . وقد حكوا عنه حكايات في الحفظ تُعدّ من الغرائب ينظر مثلا طبقات النحويين ، للزبيدي ، ص ١٥٣ ، وتاريخ بغداد السابق ، ص ١٨٢ ، ١٨٤ ، والمنتظم ، لابن الجوزي ، ج ٦ : ٣١٥ ، والبداية والنهاية ، ج ١١ : ١٩٦ .
  - (٩) ينظر تاريخ بغداد ، للخطيب ، ج ٣ : ١٨٤-١٨٥ ، وقد عدّه الشيخ أبو غده من العلماء العزاب ، حين ضمنه كتابه : العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج ، (بيروت : مكتب المطبوعات الإسلامية ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ) ، ص ٥٨-٥٢ .

الطعام (١) ومجالسات الناس غير العلمية (٢) . وكان مع حفظه زاهدا متواضعا ، لا يأنف من الرد عليه إذا سها (٣) . كما " كان صدوقا فاضلا دينيا خيرا من أهل السنة " (٤) حنبلي المذهب (٥) ، شديد العداة للملحدين ، حيث تجده دائما ينزه الله عن إلحادهم (٦) . ويفرد مؤلفا في الرد عليهم (٧) .

و " كان في يسار وحال واسعة " (٨) ولم يكن له عيال (٩) . وكان على صلة بالخليفة الراضي بالله (ت ٣٢٩) ، ومعلما لأولاده (١٠) .  
**ج - شيوخه وتلاميذه :**

أبرز شيوخه في مجال النحو أبو العباس ثعلب (١١) (ت ٢٩١) وتجده ينقل عنه كثيرا في كتبه (١٢) . كما سيأتي شيء من ذلك في بعض المباحث (١٣) . ومن أبرز تلاميذه في

- 
- (١) ينظر تاريخ بغداد ، للخطيب ، ج ٣ : ١٨٣-١٨٤ ، والبداية والنهاية ، لابن كثير ، ج ١١ : ١٩٦ .
  - (٢) ينظر طبقات النحويين ، للزبيدي ، ص ١٥٤ .
  - (٣) تاريخ بغداد ، للخطيب ، ج ٣ : ١٨٢-١٨٣ .
  - (٤) م ٠ ن ، ص ١٨٢ .
  - (٥) ينظر طبقات الحنابلة ، لابن أبي يعلى ، ج ٢ : ٧١-٧٢ ، ومناقب الإمام أحمد ، لابن الجوزي ، ص ٥١٥ .
  - (٦) ينظر مثلا كتاباه إيضاح الوقف ، ج ١ : ٤ ، والزاهر ، ج ١ : ٩٣ ، و ج ٢ : ١٤٦ .
  - (٧) ينظر الأضداد له ، ص ٢٨٢ ، ٣٦٨ ، ٤٢٨ .
  - (٨) طبقات النحويين ، للزبيدي ، ص ١٥٤ .
  - (٩) ينظر م ٠ ن ، ص ٠ ن .
  - (١٠) ينظر أخبار الراضي بالله والمتقى لله ، للمصطفى ، ص ٩ ، وتاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، ج ٣ : ١٨٣-١٨٥ .
  - (١١) ينظر مثلا الفهرست ، لابن النديم ، ص ١١٢ ، وتاريخ العلماء النحويين ، للتنوخي ، ص ١٧٨ .
  - (١٢) ينظر مثلا إيضاح الوقف والابتداء ، ج ١ : ١١٥ ، ٢١٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٩ ، ٣٢٩ ، ٣٣٩ ، ٣٢٥ ، والزاهر ، ج ١ : ٣٨٥ ، ٦٠٢ . وينظر كذلك طبقات النحويين ، للزبيدي ، ص ١٢٧ .
  - (١٣) ينظر المبحثان العشرون والخامس والعشرون .

المجال نفسه الزجاجي (ت ٣٣٧) ، وقد صرح بالأخذ عنه في كتابه " الإيضاح في علل النحو" (١)  
لكنه مع ذلك كان يناظره (٢) ، ويرد أقواله (٣) . ومنهم النحاس (٤) (ت ٣٣٨) ، وابن خالويه (٥)  
(ت ٣٧٠) .

#### د - وفاته :

اختلف في تاريخ وفاته فقيل : يوم الأضحى سنة (٣٢٨هـ) (٦) وقيل سنة (٣٢٧هـ) (٧) .  
والراجح في نظري هو القول الأول ؛ لأنه قد ذكره أبو بكر الصولي (ت ٣٣٥) وهو معاصر له  
وبناء على ذلك يكون عمره عند الوفاة سبعا وخمسين سنة (٨) .

#### هـ - مؤلفاته :

تتبع عدد من الباحثين مصنفاًته (٩) . وأقصى ما توصل إليه بعضهم تسعة وأربعون

- 
- (١) تح ٥٠ مازن المبارك (بيروت : دار النفائس ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ) ص ٧٩ .  
(٢) ينظر م ٠ ن ، ص ٦٠-٦٣ .  
(٣) ينظر مختصر الزاهر ، ( مخطوط بدار الكتب رقم ٥٥٧ ، منه نسخة بالميكرو فلم في جامعة  
أمّ القرى . ، مركز البحث العلمي برقم ١٥٣ لغة ) ص ٣ ، ٥ ، ٢٠-٢٢ ، ٣٣ ، ٣٦-٣٧ ، ٤٣ .  
٤٤ ، ٤٩ ، ٦٢-٦٣ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٨٥ ، ٨٨-٩١ ، ٩٣-٩٤ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، ١١٧ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ،  
١٤٥ ، ١٦١-١٦٢ ، ١٦٩-١٧٠ .  
(٤) ينظر إنباه الرواة ، للقفطي ، ج ١ : ١٠١ ؛ ووفيات الأعيان ، لابن خلكان ، ج ١ : ٨٣ ؛ والبداية  
والنهاية ، لابن كثير ، ج ١١ : ٢٢٢ .  
(٥) ينظر الفهرست ، لابن النديم ، ص ١٢٤ ، ونزهة الألباء ، لعبد الرحمن الأنباري ، ص ٣١١ ،  
ومعجم الأدباء ، لياقوت ، ج ٩ : ٢٠١ ، وإنباه الرواة ، للقفطي ، ج ١ : ٣٢٤ .  
(٦) ينظر أخبار الراضي بالله والمتقى لله ، للصولي ، ص ١٤٤ ، والفهرست ، لابن النديم ، ص  
١١٢ ، وتاريخ بغداد للخطيب ، ج ٢ : ١٨٦ .  
(٧) ينظر طبقات النحويين ، للزبيدي ، ص ١٥٤ .  
(٨) أمّا قول ابن النديم : " ومات دون الخمسين " الفهرست ، ص ١١٢ ، فلعله سهو منه وكذلك  
قول ابن قاضي شعبة : " إنّه فوقّي عن سبع وستين سنة ، وقول ابن الجزري : وله ثمان وستون  
سنة . ينظر طبقات النحاة ، ص ٢٣٥ ، وغاية النهاية ، ج ٢ : ٢٢٢ .  
(٩) ينظر مقدمة تحقيق كتاب المذكر والمؤنث لأبي بكر ، للدكتور الجنابي ، ص ١٩ - ٣٠ ، =

كتاباً منسوباً إليه استبعد منها أربعة<sup>(١)</sup> . ويبدو لي أنه محق في استبعادها ما عدا كتاباً واحداً منها هو شرح المفضليات ؛ لأنه استبعده بناءً على أنه هو الشرح الذي وصل إلينا وقد ثبت من مقدمته أنه من تأليف والده القاسم الأنباري . وقد وجدت في شرح أبيات المغني للبغدادي (ت ١٠٣٠) نصاً عن ابن الأنباري يشرح فيه كلمةً في بيت من أبيات قوائد المفضليات<sup>(٢)</sup> . وذكر محققاً شرح أبيات المغني أنهما لم يجداً ذلك في شرح المفضليات عند شرح ذلك البيت<sup>(٣)</sup> . فربما يكون مراد البغدادي بابن الأنباري أبا بكر ، لكن شرحه لم يصل إلينا ؛ لأنه لا مانع من أن يكون قد شرح المفضليات كما شرحها والده ، والله أعلم .

#### ز-مذهب النحوي :

ذكر بعض الباحثين أن معظم المصادر القديمة منفتحة أبا بكر ضمن نحوي الكوفة<sup>(٤)</sup> . كما فعل الزبيدي<sup>(٥)</sup> (ت ٣٧٠) وابن النديم (ت ٤٣٨) (٦) . ثم يبين بعد ذلك مظاهر اتجاهه الكوفي موضحاً كل مظهر منها بضرب أمثلة من كتبه . وأكتفى هنا بذكر تلك المظاهر

= ' ومقدمة تحقيق كتاب الزاهر لأبي بكر ، للدكتور حاتم الضامن ، ص ٢١-٢٧ ، وأبو بكر ابن الأنباري ، لعلي محمد المدني ، (ر م) ، ص ١٣٤-١٤٢

- (١) ينظر مقدمة تحقيق كتاب الزاهر السابق ذكره .
- (٢) ينظر الشرح المذكور ، تح. عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، (بيروت ، ودمشق : دار المأمون للتراث ، ط ١ ، ١٣٩٣ - ١٤٠١ هـ) ، ج ٧ : ٣٠٥ .
- (٣) وينظر شرح ديوان المفضليات للقاسم الأنباري ، بعناية كارلوس يعقوب لايسل ، (بيروت : مطبعة الآباء اليسوعيين ، ١٩٢٠ م ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثني ببغداد) ، ص ٢٣ .

(٤) ينظر أبو بكر بن الأنباري ، لعلي محمد المدني ، (ر م) ، ص ٦٤-٨١ .

(٥) ينظر طبقات النحويين واللغويين ، ص ١٥٣ .

(٦) ينظر الفهرست ، لابن النديم ، ص ١١٢ .

مجردة عن الأمثلة ثم أعقب عليها بما لدى من ملحوظات ، وهي :

- ١ - الاعتداد بالسماع والنقل وإخضاع القياس لهما .
- ٢ - الاهتمام بالقراءات وعدم رفض قراءة صح سندها .
- ٣ - العناية بالشواهد جمعا وحفظا .
- ٤ - كثرة أخذه عن الكوفيّين .
- ٥ - الدفاع عن الآراء الكوفيّة والاحتجاج لها .
- ٦ - إعجابه بشيوخ المدرسة الكوفية ؛
- ٧ - التصدي لآراء البصريّين ونقض أقوالهم وتخطئتها .
- ٨ - تمسكه بالمصطلحات الكوفيّة .

ورأى بعد ذلك أنّ أبا بكر بهذه المظاهر يستحقّ إمامة النحو الكوفيّ في عصره ،

وانتقد الدكتور المخزومي في جعل ثعلب آخر الأئمة الكوفيين .<sup>(١)</sup>

وأبادر فأقول : إنّي لا أشكّ في أنّ أبا بكر ترسّم خطى الكوفيين في النحو ، لكنّي

أوافق الدكتور المخزومي في عدم عده من أئمتهم ؛ لأنّه لم يؤثر عنه آراءٌ مبتكرة تؤهّله لذلك .

والآراء التي نقلت عنه قليلة جدًا إذا ما قورنت بآراء غيره من أئمة الكوفيين بل إنّه في

بعضها تابّع لغيره<sup>(٢)</sup> . ومن الآراء التي ربّما تكون من ابتكاره<sup>(٣)</sup> ما يأتي :

(١) ينظر أبو بكر بن الأنباري ، ( ر م ) ، ص ٨٥ .

(٢) ينظر مثلا المغني ، لابن هشام ، تح ٥٠٠ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ( دمشق ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٩٨٤م ) ، ص ٤٥٣ ، والسمع ، للسيوطي ، تح ٥٠٠ عبدالعال سالم مكرم ، واشترك معه في تحقيق الجزء الأول الأستاذ عبدالسلام هارون ، ( الكويت : دارالبحوث العلمية ، ط ١ ، ١٣٩٤هـ - ١٤٠٠هـ ) ، ج ١ : ١١٦ ، ١٤٣ = ج ١ : ٣٦ ، ٤٣ ، ( ط ١ بمطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٧هـ ) ، وج ٢ : ٥٢ ، ٢٦١ = ج ١ : ١٠٧ ، ١٦١ ، وج ٤ : ٢٠٨ = ج ٢ : ٣٢ ، وج ٦ : ١٩٧ ، ١٩٧ = ج ٢ : ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٣) وقد أورد منها الدكتور شوقي ضيف أربعة ، ينظر المدارس النحوية ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ مع ملاحظة أنّ الرأي الأخير من تلك الأربعة قد تابع فيه أبو بكر الكوفيّين ، ينظر السمع ، للسيوطي ، ج ٥ : ٢٨١ = ج ٢ : ١٤٢ ، ط ١ .

١ - جَوَزَ دخول اللام على جواب الشرط ، " نحو: إنَّ زيدا من يأتته ليحسن إليه • قال ابن مالك  
إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعِ " (١) .

٢ - يرى أَنَّ صيغة التعجب " (أفعل به ) اسما لكونه لا تلحقه الضمائر " (٢) .

٣ - جَوَزَ جَرَّ التمييز في نحو ( أخوك أوسع دارا ) فيجوز عنده ( أخوك أوسع دارٍ ) (٣) .

وأنت ترى أَنَّ مثل هذه الآراء ليست ذات قيمة • وربما صرفه عن استنباط  
آراءٍ يعدُّ بها من أئمة النحو اشتغاله بالحفظ وبالدفاع عن آراء جماعة الكوفيين ، لكن  
نتيجة لذلك حَفِظَ لنا بعض النحو الكوفي فيما وصل إلينا من كتبه ومن ثمرته ما ستراه  
في مباحث هذه الرسالة مستخرجا من شرح القوائد السبع •

وأعود إلى المظاهر السابقة التي تمثل اتجاهه الكوفي فأقول : إنَّها مظاهر  
موجودة في كتبه لكنَّه قد يخرج عنها • فمثلا تجده يخرج عن الاعتداد بالسمع كما رأيت في  
إجازته دخول اللام على جواب الشرط ، وكمتابعته سببويه (ت ١٨٠) في منع جواز إمالة (حتَّى)  
مع ورود السماع بذلك (٤) . وقال في المذكَّر والمؤنَّث : " ويقال في جمع الأرض : أرضون  
ويجوز في القياس أرضات ولم يسمع " (٥) .

ومع اهتمامه بالقراءات وعدم رفض القراءة إذا صحَّ سندها تجده يقول : " وقرأ  
الحسن ( وَكَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعَلِيَا ) (٦) بالنصب على معنى : وجعل كلمة الله • قال أبو بكر  
وفي هذه القراءة قبح ؛ لأنَّه لو كان كذلك لكانت ( وجعل كلمته هي العليا ) " (٧)

(١) الهمع، للسيوطي، ج ٢: ١٧٤ = ج ١: ١٣٩ ط ١ .

(٢) م ٠ ن ، ج ٥٥: ٥ = ج ٩٠: ٢ .

(٣) ينظر م ٠ ن ، ص ١١١ = ١٠٣ .

(٤) ينظر م ٠ ن ، ج ١٩٧: ٦ = ج ٢٠٤: ٢ ط ١ .

(٥) ص ١٨٨ .

(٦) من الآية (٤٠) في سورة التوبة •

(٧) إيضاح الوقف والابتداء، ج ٢: ٦٩٣ • وينظر المذكَّر والمؤنَّث ، ص ٦٣٣ ، ٦٣٤ .

- ومع كثرة أخذه عن الكوفيين (١) والدفاع عن آرائهم (٢) والإعجاب بشيوخهم (٣)  
والتمدى لآراء البصر بين (٤) وتخطئة كبارهم كسيبويه (٤) (ت ١٨٠) ، وقطرب (٦) (ت  
٢٠٦) ، والأخفش (٧) (ت ٢١٥) ، وأبي زيد الأنصاري (٨) (ت ٢١٥) ، والسجستاني (٩)  
(ت ٢٥٥) ، والمبرّد (١٠) (ت ٢٨٦) تجده قد يخالف الكوفيين كقوله : " وقد أجاز  
الكسائي أن تثبت الهمزتين في الابتداء ، فأجاز للمبتدىء أن يقول : ( إئت بقرآن ) (١١)  
بهمزتين ٠٠٠ وهذا قبيح ؛ لأنّ العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة " (١٢)  
وعلّل حذف الواو من نحو ( يعد ) بوقوعها بين الياء والكسرة وهو تعليل البصريين (١٣).

- 
- (١) منه ما سترى في مباحث هذه الرسالة إلى جانب ما تزخر به مؤلفاته .  
(٢) ينظر مثلاً إيضاح الوقف والابتداء ، ج ١ : ٢٧٢ ؛ والزاهر ، ج ١ : ١٤٦ ، ٤١٨ ، ٤٣٦ ،  
و ج ٢ : ٦١ ؛ والمذكّر والمؤنث ، ص ١٤٠ ، ٣٠١ ؛ ومعجم الأدباء ، لياقوت ، ج ٥ : ١١٥  
(٣) ينظر نزهة الألباء ، لعبد الرحمن الأنباري ، ص ١٠١  
(٤) ينظر المذكور والمؤنث ، ص ١٥٢ .  
(٥) ينظر م . ن ، ص ١٤٩ .  
(٦) ينظر إيضاح الوقف والابتداء ، ج ١ : ١٥٦ ، والزاهر ز ، ج ١ : ٤٨٩ .  
(٧) ينظر إيضاح الوقف والابتداء ، ج ١ : ١٥٥ ، ٥٢٠ ، والمذكّر والمؤنث ، ص ١٥٣ .  
(٨) ينظر الزاهر ، ج ١ : ٤٥٩ .  
(٩) ينظر إيضاح الوقف والابتداء ، ج ١ : ٥٠٥ ، ٥٢١ ، ٥٢٧ ، ٥٤٢ ، والزاهر ، ج ٢ : ٢٧٨ -  
٢٧٩ ، والمذكّر والمؤنث ، ص ٨٩ ، ١٤٨ ، ٣٩٤ ، ٦١٣ .  
(١٠) ينظر المذكور والمؤنث ، ص ١٣٨ ، ٢٣٨ .  
(١١) من الآية (١٥) في سورة يونس .  
(١٢) ينظر إيضاح الوقف والابتداء ، ج ١ : ١٦٦ . وقد خالف كذلك هشاماً . ينظر المذكّر  
والمؤنث ، ص ٦٧٩ .  
(١٣) ينظر المبحث السبعون ، (التعليق على عنوان المبحث) .



كما وافقهم في اشتراط ( قد ) ظاهرة أو مقدره مع الفعل الماضي الواقع حالا (١) ، ووافقهم أيضا في قلب نون التوكيد الخفيفة ألفا ولم يعلمن ، ولم يعلما مخالفا بذلك شيخه شعلب (٢) ، وخالف الكوفيين أيضا في جعل الضمير العائد إلى نكرة معرفة (٣) . وإلى جانب ذلك استعمل بعض المصطلحات البصريّة ، كالعطف والتعديّة (٤) .

## ٢- الشرح ومنهجه فيه :

يعدّ شرح القوائد السبع لابن بكر من أوفى الشروح حيث حشد فيه معارف جيّة تشتمل على الأخبار والأنسب والغريب . ويبدأ كلّ قصيدة من القوائد الستى شرحها بمقدّمة عن قائلها ، يتناول فيها نسبه وبعض الأخبار المتعلقة به ومناسبة إنشاد القصيدة في الغالب (٥) . وينتقل من المقدّمة إلى شرح أبيات القصيدة فيتناولها بيتا بيتا بإسهاب يدلّ على كثرة محفوظاته ، حيث تجده كثيرا ما يتطرق إلى معظم المعانى المتصلة بكلّ كلمة في البيت ، مؤكداً ذلك بالشواهد المختلفة مع عزو معظم الأقوال أو الآراء إلى أصحابها . وقد يتخلل ذلك بعض النواحي الصرفية . كالجمع والإعلال والإبدال والقلب وغير ذلك ثم يختم (٦) بإعراب البيت أو إعراب معظمه . وقد يعنّ في بعض الأحيان شىء من الشرح فيأتي بعد الإعراب . ومثال ذلك قوله في شرح قصيدة طرفة :

" وَأَتَلَع تَهَاؤُ إِذَا مَعَدَّتْ بِهِ كَسَّكَانِ بَوْمِي يَدِ جَلَّةٍ مَّعِيدِ "

- (١) ينظر إيضاح الوقف والابتداء ، ج ١ = ٥٠٤ ، وشرح القوائد السبع ، ص ٣٧ - ٣٨ .
- (٢) ينظر مجالس شعلب ، تح . الأستاذ عبدالسلام هارون ، القاهرة : دار المعارف ، ط ٣ ، ١٩٦٩ م ، ج ٢ : ٥٥٢ = ٦٢٠ ط ١ ، ١٣٦٨ هـ . وشرح القوائد السبع ، ص ١٧ .
- (٣) ينظر شرح القوائد السبع ، ص ١٤٠ ، والمذكر والمؤنث ، ص ٢٨١ ، والملحق بهذه الرسالة . المسألة رقم ٤٥ .
- (٤) ينظر ما سيأتى في الصفحتين ٦٤ ، ٦١ .
- (٥) أغفل ذلك في مقدمته لقصيدتي طرفة ولبيد .
- (٦) ختم الكلام عن البيت بإعرابه التزمه غالبا بعد البيت الثالثين من قصيدة امرئ القيس .

(أُتْلِعَ) يعنى عنقها • والأُتْلِعُ : المُشْرِفُ • والتَّلَعُ : الطول والإشراف •  
و (نَهَّضَ) ينهض فى السير ، إذا سارت ارتفع • ويقال : قد نهضَ إليه أى ارتفع  
إليه • وقد نهضَ الفَرْخُ إذا ارتفعَ وفارقَ عَشَّهُ ، وهى النواهِضُ ، وقد نهضَ القومَ لقتال  
عدوهم إذا ساوروهم وثاروا إليهم • وقوله : (إذا صعدت به) معناه : أشدَّصتَه فى السماء •  
ويقال : قد تصعدَّ الأمرُ إذا شقَّ عليك • ومنه قولهم : هو يتنقَّسُ المُصعداءَ • وقال عمر بن  
الخطَّابِ رضى اللهُ سبحانه عنه : (ما تصعدتني ، خطبةٌ كما تصعدتني خطبة النكاح) •  
ويقال : قد أصدف فى الأرض إذا أبعد فيها ، وقد أصدف فى الجبل يصعد إصعادا وقد معد فى  
الدرجة والملمَّ يصعد صعودا • قال الله عزَّ وجلَّ : ( إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلَوُّونَ عَلَى أَحَدٍ ) (١)  
وقال الأَعشى :

أَلَا أَيُّهَا السَّائِلِيُّ أَيْنَ أُصْعِدْتُ      فَإِنَّ لَهَا فِي أَهْلِ يَثْرِبَ مَوْعِدًا

فشبه طريقة عنق الناقة فى طوله بسكَّان بومى • و (البومى) : السفينة وهو فارسى معرب •  
وروى أبو عبيدة (كسكان نوتى) ، وهو الملاح • وهم النواتى • والعركى الملاح ،  
والجمع عرك • ويقال للملاح : الصرارى أيضا • وقال أبو جعفر : عركى منسوب إلى عرك ،  
والعرك عملُ الملا حين ، والواحد عارك والجميع عرك • قال : وربما سموا جماعة  
الملاحين بالعرك ، كما يقال : قوم صوم وفطر ، ولا واحد للعرك حينئذ • وقال أبو جعفر :  
للناقة سيرتان ، فإذا أرقلت وارتفعت فى سيرها رفعت رأسها ، وإذا دقت مدت عنقها  
كأنها ترجم بمشفرها الأرض •

والأُتْلِعُ يرتفع بمعنى: ولها أُتْلِعُ ، والكاف فى موضع رفع على النعت بأُتْلِعُ ،

والمصعد نعت لليومى ، والباء صلة (مصعد) •

وقال أبو جعفر : جعله كالسكان ، أراد الدَّ قَل فلذلك قال : مصعد ؛ لأنَّ السفينة

إذا أصدفت: انصب نعلها ومدت (٢) •

(١) من الآية (١٥٣) فى سورة آل عمران •

(٢) ص ١٧١-١٧٢ •

أما النحو الذي تناوله في شرحه فإنه يتمثل في إعراب أبيات القمائد وقد يخرج عن ذلك إلى إعراب بعض الشواهد التي يستشهد بها . وقد يذكر عدة آراء . في إعراب بعض الكلمات كإيراده أربعة أقوال في (قفا) في قول امرئ القيس :

قَفَانَيْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَسِينِزِلٍ      يَسْقُطُ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

وهي : أنه خاطب اثنين ، أو أنه خاطب الواحد بخطاب المثني ، أو أن أصل (قفا) : (قفن) فأبدل الألف من النون ، أو أن أصلها (قف قف) ثم جمعهما في لفظة واحدة . (١)

والإعراب الذي يسير عليه عادة هو الإعراب على مذهب الكوفيين ، لكنه قد يخرج عنه إلى الإعراب على مذهب البصريين دون أن يشير إلى المذهب الذي سار عليه إلا نادرا . ونتيجة لذلك لا يستطيع المتتبع لإعرابه تصنيف المسائل التي يشتمل عليه ذلك الإعراب إلا بالدليل . ونظرا لذلك لم أثبت في هذه الرسالة من المسائل إلا ما ثبت أنه للكوفيين وأن البصريين أو معظمهم يرون خلافه . أما ما سوى ذلك فقد استبعدته ، وهو إما أن يكون مما لا خلاف فيه ، وإما أن يكون من الآراء المشتركة بين بعض البصريين وبعض الكوفيين ، نحو خطاب الواحد بخطاب الاثنين كما تقدم ، فإنه نسب إلى الخليل بن أحمد (ت ١٧٠) وإلى الفراء (٢) (ت ٢٠٧) ، ونحو القول : إن أصل (ويكأن) في قوله تعالى : (وَيَكْأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) (٣) ، ويليك (٤) . وإما أن يكون من آراء البصريين خاصة نحو قلب نون التوكيد الخفيفة ألفا كما تقدم في أن أصل (قفا) قفن (٥) ، أو أن أصلها (قف قف) (٦) ونحو جعل

(١) ينظر ص ١٥-١٧ .

(٢) ينظر الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٩٦٥م ، عن ط ٢ ، ١٣٧٢هـ) ، ج ١٧ : ١٦ .

(٣) من الآية (٨٢) في سورة القصص .

(٤) ينظر ص ٣٥٩-٣٦٠ ، والبحر المحيط ، لأبي حيان ، (دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ) ، ح ٧ : ١٣٥ .

(٥) ينظر مجالس ثعلب ،

ج ٢ : ٥٥٢ = ٦٢٠ ط ١ .

(٦) ينظر الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، ج ١٧ : ١٦ .

الجِرِّ ل ( رَبِّ ) مضمرة بعد الواو (١) . وإما أن يكون صرّح بنسبتها إلى بعض الكوفيين ولم أتوصل إلى معرفة رأى البصريين فيها حتى أثبتتها في النحو الكوفي (٢) . أو أنهم ينسبها إلى أحد ولم أتوصل أيضا إلى نسبتها (٣) .

### ملحوظة :

وجدت في نسخة الشرح المحققة كلماتٍ أعتقد أنها حرّفت من قبل الناسخ ، وإليك

بيانا ببعضها مع ما أراه حيالها :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

عَلَا قَطَنًا بِالشِّيمِ أَيْمَنَ صَوْبِهِ وَأَيْسَرَهُ عَلَى الشَّتَارِ فَيَذْبُلُ

:" و ( أَيْمَن ) رفع ب ( علا ) . ومن رواه ( على قطن ) قال : ( على ) صلة ، والقطن مخفوض بها " (٤) .

والظاهر : أنها ( صفة ) لا ( صلة ) ، وذلك أن الكوفيين يطلقون على حرف الجرِّ

مصطلح ( المصفة ) . (٥) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول امرئ القيس أيضا :

فَأَضْحَى سُرُوحَ الْمَاءِ حَوْلَ كَتِيفَةٍ يَكْبُ عَلَى الْأَذْقَانِ دَوْحَ الْكَنْهَبِ

:" و ( يَكْبُ ) خبر مستأنف ، ويجوز أن يكون في موضع نصب وإن كان مرفوعا في اللفظ بالباء (٦) .

(١) ينظر المبحث التاسع والأربعون .

(٢) ينظر الشرح ص ٢٦٧ س ١٥-١٠ ، وص ٣٠٦ س ٢١-١٠ ، وص ٣٤ س ١١-١٢ (مصطلح) .

(٣) ينظر م ، ص ٣٥ س ١١-١٠ ، وص ٤٠ س ٣-٢ ، وص ٥٤ س ٣ ، وص ١٠٤ س ١١-١٢ ،

وص ١٠٩ س ١٨-١٩ ، وص ١٦٣ س ٧-٨ ، وص ٢٨٨ س ٧-٦ ، وص ٣٨٧ س ٤-١١ ، وص ٣٩٢

س ٢-١ ، وص ٣٩٥ س ٨-٩ ، وص ٤١٣ س ٧ ، وص ٤٥٦ س ٦-٧ ، وص ٥٠٧ س ١٠-١١ ، وص ٥٣٤

س ٢٢-٢١ .

(٤) ص ١٠٣

(٥) ينظر المبحث الثاني عشر .

(٦) ص ١٠٤ .

والظاهر أنَّها : (بالياء) ؛ لأنَّ أبا بكرٍ جارٍ على رأى الكسائى فى رفع المضارع بالحرف الذى فى أوَّله (١) وهو هنا الياء .

٣ - وقال فى معرض الحديث عن قول طرفة :

لِخَوْلَةٍ أَطَّلَالَ بِبُرْقَةٍ نَهَمَدٍ      ظَلَلْتُ بِهَا أَبْكَى وَأَبْكَى إِلَى الْعَسَدِ

: " وروى الأصمعى : "تلوح كباقى الوشم فى ظاهر اليد " ثم قال : " (٠٠٠) و (تلوح) فى صفة الأطلال " (٢) .

والظاهر أنَّها : (صلة) لا (صفة) ؛ لأنَّ (الأطلال) نكرة ، والنكرة عند الكوفيين إذا كان بعدها جملة فإنَّها تكون صلة لها كما يوصل الاسم الموصول (الذى) (٣) .

٤ - وقال فى معرض الحديث عن قول طرفة أيضا :

أُمِرَّتْ يَدَاها فَتَلَّ شَزْرٍ وَأَجْنَحَتْ      لَهَا عَضُدَاهَا فِي سَقِيفٍ مَسْنَدٍ

: " والعضدان يرتفعان ب (أجنت) ، و (فى سقيف) مثله " (٤) .

والظاهر أنَّها (صلته) ، لأنَّ الكوفيين يطلقون على تعلق الجار والمجرور

(صلة) (٥) .

٥ - وقال فى معرض الحديث عن قول الحارث بن حلزة :

أَنَّ إِخْوَانَنَا الْأَرَاقِمَ يَغْلُو      نَ عَلَيْنَا فِي قَوْلِهِمْ إِحْفَاءُ

: " و الأرقام ينتصبون على الترجمة عن الإحفاء . وخبر (أَنَّ) ما عاد من (يغلون) ، و (على)

صلة (يغلون) ، والإحفاء يرتفع به " (٦)

(١) ينظر المبحث الثالث والستون .

(٢) ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٣) ينظر المبحث السابع والعشرون .

(٤) ص ١٦٨ .

(٥) ينظر المبحث السابع ، ص ٨٩ .

(٦) ص ٤٤٨ .

وهنا كلمتان الأولى : (عن الإحفاء) ، والظاهر أنها : عن الإخوان ؛ لأنَّ الترجمة عندهم بمعنى البديل أو عطف البيان (١) . والكلمة الأخرى : (به) ، والظاهر أنها : (بفي) ؛ لأنَّ أبا بكر جار على مذهب الفراء في رفع المبتدأ (المخبر عنه بالجار والمجرور) بحرف الجر . (٢)

٦ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث أيضا :

أَيَّمَا خَطِيئَتِكُمْ فَآدُوْهُ هَا إِلَيْنَا تَمْشِي بِهَا الْأَمْلَاءُ

: " و (تمشى) ، مرتفع في اللفظ بالياء . . . " (٣)

والظاهر أنها : (بالتاء) ؛ لأنَّ أبا بكر جار على رأي الكسائي في رفع المضارع بحرف

المضارعة كما رأيت الموضع الثاني .

٧ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث كذلك :

أَوْ سَكَّتُمْ عَلَيْنَا فَكُنَّا كَمَنْ أَغْرَضَ عَيْنًا فِي جَفْنِهَا أَقْدَاءُ

: " والأقْدَاءُ رفع بالملَّة " (٤)

والظاهر أنها : (بالصفة) ؛ لأنه يريد أنَّ الأقداء المبتدأ المؤخر مرفوع بحرف

الجر (في) كما هو رأي الكوفيين (٥) وهم يطلقون على حرف الجر (صفة) كما تقدّم في

الموضع الأوَّل . والله أعلم .

(١) ينظر المبحث السادس عشر .

(٢) ينظر المبحث الخامس والثلاثون .

(٣) ص ٤٦٥

(٤) ص ٤٦٩

(٥) ينظر المبحث الخامس والثلاثون .

# القِسم الأول

المصطلحات الكوفية الواردة في الشرح

## المبحث الأول

### الفعل الدائم\*

#### العرض :

قال أبو بكر، محمد بن القاسم الأنباري\* ، في معرض الحديث عن قسوس

زهسير :

فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِرَبِيعِهَا : أَلَا انْعَمَ صَبَاحاً لَيْهَا الرِّيعُ وَأَسْلَسِمِ

: " قال الفراء : قد يتكلمون بالأفعال المستقبلية ولا يتكلمون بالماضي منها . فمن

ذلك قولهم : عم صباحاً، ولا يقولون : وعم<sup>(١)</sup> ، ويقولون : ذَرَّ ذَا ودَعَّه ، ولا يقولون :

---

\* يقابله عند البصريين (اسم الفاعل) و (اسم المفعول) . ينظر الكتاب ، لسبويه،  
تح. الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ،  
١٩٧٧م) ج ١ : ١٤ ، ١٠٨ - ١١٠ = ج ١ : ٣ ، ٥٧-٥٥ (المطبعة الأميرية ببولاق ،  
ط ١ ، ١٣١٦هـ) ، و ج ٢ : ٣٦٩ = ٢٨٦ : ١ ط . بولاق ، والمقتضب ، للمبرّد ، تح .  
الشيخ محمد عبدالخالق عزيمة ، (القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ،  
ط ٢ ، ١٣٩٩هـ) ، ج ٤ : ١٤٨ ، ١٥٨ .

(١) الظاهر من كلام الفراء هنا أنّ فعل الأمر (عِم) من (وعِم) وهو موافق لما نقلسه  
أبو بكر عن الكوفيين ، ولما ذهب إليه يونس بن حبيب . وذهب أبو عمرو إلى  
أنّه من عَمَتِ السماء تعمي . ونُقِلَ عن الفراء قول آخر وهو أنّه من (انعم) ، ويرى أنّ  
النون حذفت كما حذفت فاء الفعل من نحو : كُلُّ وَحْدٌ . ينظر شرح القصاصد  
السبع ، ص ٢٩٧ ، وشرح القوائد التسع ، لأبي جعفر النحاس ، ج ٢ : ٤٥٦-٤٥٧ ،  
ولسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور ، (بيروت : دار صادر ودار بيروت ،  
ط ٢ ، ١٣٧٤هـ) ، ج ١٢ : (وع م) .



وذرته ولا ودعته (١) . ويتكلمون بالفعل الماضي ولا يتكلمون بالمستقبل . فمن ذ لك :  
عسيت أن أفعل ذاك ، ولا يقولون : أعسى في المستقبل ولا عاس في ذائم ، وكذلك  
يقولون : لست أقول ، ولا يتكلمون منه بمستقبل ولا دائم " (٢) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

وَكُنَّا الْأَيْمَنِينَ إِذَا التَّقِينَا      وَكَانَ الْأَيْسَرِينَ بَنُو أَبِيْنَا  
: " ويجوز في النحو : وكان الأيسرون بنى أبينا ، على أن تجعل ( الأيسرين ) الاسم ،  
و ( بنى أبينا ) الخبر ، قال الفراء : إذا قلت : كان القائم أخوك كان الوجه رفع الأخر  
ونصب القائم ؛ لأنَّ القائم إذْ كان فعلا محدثا ينقطع والأخوة لا تنقطع ؛ لأنَّها  
نسب متصل " (٣) .

(١) إذا كان الفراء لم يسمع (وَدَعَّ) فقد سمعه غيره . " قال الكسائي : من العرب من يقول :  
ودعه " . المشوف المعلم ، للعكبري ، تح . ياسين محمد السواس ، ( مكة المكرمة :  
جامعة أمّ القرى ، مركز البحث العلمي ، ١٤٠٣هـ ) ج ٢ : ٨٢١ . " وقد جاء في غير  
حديث حتى قرى به قوله تعالى : ( مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ) بالتخفيف " . اللسان  
لابن منظور ، ج ٨ : ٢٨٤ (ودع ) ، والآية السابقة هي الآية (٣) في سورة الضحى . وينظر  
عن القراءة ، المحتسب ، لابن جني ، تح . على النجدي ناصف و الدكتور عبدالفتاح  
إسماعيل شلبي ، ( القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، الجزء الأول ١٣٨٦هـ ،  
الجزء الثاني ١٣٨٩هـ ) ، ج ٢ : ٣٦٤ ، ومعجم القراءات القرآنية ، للدكتور أحمد  
مختار عمر ، والدكتور عبدالعال سالم مكرم ، ( الكويت : جامعة الكويت ، ط ١ ،  
١٤٠٢ - ١٤٠٥هـ ) ، ج ٨ : ١٧٩ - ١٨٠ .

(٢) شرح القمائد السبع ، ص ٢٤٤ ، وأسكتفي في الإحالة إليه في كل ما يأتي بكلمة  
(الشرح) مراعاة للاختصار .

(٣) م . ن ، ص ٤١١ - ٤١٢ .

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول طرفة :

فَطَوَّرَا بِهِ خَلْفَ الزَّمِيلِ وَتَارَةً عَلَى حَشْفِ كَالشَّنِّ ذَاوِ مَجْدَدٍ \*

: " والطور منصوب بفعل مضمَر ، والمعنى : فطورا تضرب به خلف الزميل . وكذلك

التارة تنتمب بفعل مضمَر أيضا قال الشاعر :

حَتَّتَنِي حَانِيَاتُ الدَّهْرِ حَتَّى كَأَنِّي خَاتِلٌ أَدْنُو لِمَصِيدِ

قَرِيبِ الْخَطْوِ يَحْسِبُ مَنْ رَأَيْتَنِي ، وَلَسْتُ مَقِيدًا ، أَنِّي يَقِيءُ

معناه: أَنِّي مَقِيدٌ بِقَيْدٍ ، فحذف الفعل " (١) .

٤ - وقال عن الفعل (يسترحل) في قول زهير أيضا :

وَمَنْ لَا يَزِلُّ يَسْتَرْحِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلَا يُعْفِيهَا يَوْمًا مِمَّنِ الذَّمُّ يَنْدَمُ

: " و (يسترحل) في لفظ المرفوع ، وموضعه نصب على الخبر ؛ لأنك لو وضعت

الدائم في موضعه لقلت : لا يزل مسترحلا للناس " (٢) .

٥ - وقال عن الفعل (يُحذِي) في قول عنبرة :

بَطَلٌ كَانَ شِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذِي نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ \* \*

: " و (يحذِي) مرفوع بالياء (٣) ، وموضعه في التأويل خفض ؛ لأنه نعت البطل

ولو رُدَّ إلى الدائم ل قيل فيه : بطل محذٍ و نعال السبت " (٤) .

٦ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلزة :

أَدْنَعْنَا بَيْنَهُمَا أَسْمَاءُ رَبِّ ثَاوٍ يَمْلُ مِنْهُ الثَّوَاءُ

(١) م ٠ ن ، ص ١٥٩ .

(٢) م ٠ ن ، ص ٢٨٥ ، وينظر ص ١٣٤ س ٦ .

(٣) أي بياء المضارعة ، وينظر المبحث الثالث والستون .

(٤) م ٠ ن ، ص ٣٥٢ .

\* الزميل : الريدف . الحشف : المزرع المنقبض . والشن : القرية الخلق من بني

والمجدد : الذاهب اللين والضمير في (به) يرجع إلى ذنب الناقة . (عن م ن) .

\* \* السبت : جلود البقر اذا دبغت بالقرظ . (عن م ن) .

:" و ( يَمَلُّ منه الثواء ) صلة<sup>(١)</sup> ثاو . لوردت ( يملّ ) إلى الدائم خفضته على  
النعته ، فقلت : ثاو مملول منه<sup>(٢)</sup> .

### التوضيح :

يرى الفراء ، فيما نقل عنه أبو بكر، أنّ ( عسى ) ، و ( ليس ) من الأفعال  
الماضية ، التي لا يُتكلّمُ منهما بالمستقبل ، أي المضارع ، ولا الدائم ، أي اسم  
الفاعل ، وذلك حين قال : فمن ذلك عسيت أن أفعل ، ولا يقولون : أعسى في المستقبل  
ولا عاس في دائم ، وكذلك يقولون : لست أقوم ، ولا يتكلّمون منه بمستقبل ،  
ولا دائم . والمهمّ هنا إطلاقه اصطلاح ( الدائم ) على اسم الفاعل ( عاس ) . ولم  
يصرّح الفراء هنا بأنه فعل لكنّ ذلك يفهم من عطفه على المستقبل . وقد أطلق  
عليه فعلا دون وصفه بالدائم عند ما نقل أبو بكر أيضا قوله : لأنّ القائم ينتقل  
إذ كان فعلا ينقطع . فهو إذ ن يطلق ( الدائم ) ويريد به الفعل ، كما أطلق الفعل  
دون أن يصفه بدائم . ولعلّ ذلك من باب الاختصار .

وقد أطلق أبو بكر على اسم الفاعل مصطلح ( دائم ) حين قال عن ( يسترحل )  
: لأنّك لو وضعت الدائم موضعه لقلت : لا يزال مسترحلا للناس . وإلى جانب ذلك  
أطلق على اسم المفعول مصطلح ( الدائم ) أيضا حين قال عن ( يحذو ) : لوردّ إلى  
( الدائم ) لقليل فيه : بطل محذو ، وحين قال : لوردّ ذت ( يملّ ) إلى الدائم  
خفضته على النعته فقلت : ثاو مملول منه . كما أطلق عليه ( فعلا ) حين قال عن  
( أنّي بقيد ) : معناه : أنّي مقيد بقيد ، فحذف الفعل . فأطلق على مقيد ( فعلا )<sup>(٣)</sup> .

(١) يجعل النكرة موصولا على طريقة الكوفيّين . ينظر المبحث السابع والعشرون .

(٢) م . ن ، ص ٤٣٤ .

(٣) وينظر إيضاح الوقف ، ج ١ : ١٤٩ .

وإلى جانب ما سبق من إطلاق مصطلح (الدائم) ، و (الفعل) على اسم  
الفاعل عند الفراء قد ورد عنده ذلك في معانى القرآن . فمن إطلاقه على الدائم قوله :  
في أثناء حديثه عن مجيء (أن) مع المضارع بعد (مَالَكْ) " تقول : منعتك أن تقسوم ،  
ولا تقول : منعتك أن قمت ، فلذلك جاءت في (مالك) في المستقبل ، ولم تأت في  
دائم ، ولا ماضٍ " (١).

ومن إطلاق (الفعل) قوله في أثناء الحديث عن قوله تعالى : (وَلَا تَكُونُوا  
أَوَّلَ كَافِرِينَ) (٢) : " فوحد الكافر وقبله جمع ، وذلك من كلام العرب فصيح جيد  
في الاسم إذا كان مشتقاً من فعل ، مثل الفاعل والمفعول ، يراد به : ولا تكونوا  
أول من يكفر ، فتحذف (مَنْ) ويقوم الفعل مقامها ، فيؤدي الفعل عن مثل ما أدت  
(مَنْ) . . . . . ألا ترى أنك تقول : الجيش مقبل ، والجند منهزم فتوحد الفعل  
لتوحيده " (٣).

ويلاحظ أنه مع إطلاقه عليه فعلا لم يخرج من باب الاسمية ، ألا ترى أنه  
قال عن نحو كافر : وذلك فصيح في الاسم إذا كان مشتقاً من فعل . ونقل عنه المبرّد  
(ت ٢٨٦) أنه كان يقول : " قائم فعل ، وهو اسم لدخول التنوين عليه " (٤) . وتفسير

(١) ج ١ ، ص ١٦٥ .

(٢) من الآية (٤١) في سورة البقرة .

(٣) ج ١ : ٣٢ - ٣٣ ، وينظر ج ٢ ، ص ٤٢٠ ، ومدرسة الكوفة ، للدكتور مهدي المخزومي  
ص ٢٤٠ .

(٤) مجالس العلماء للزجاجي ، تح . الأستاذ عبدالسلام هارون ( القاهرة : مكتبة الخانجي  
والرياض : دار الرفاعي ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ ) ، ص ٢٦٥ مجلس (١٥٦) . والنحو والمصرف  
في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ، للدكتور محمد آدم الزاكي ، ( مكة : المكتبة  
الفيصلية ، ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ ) ، ص ١٦٧ .

ذلك عند الفراء أن " لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه ، ومعناه معنى الفعل... " (١).

ولم يقتصر الفراء على إطلاق السقل على اسم الفاعل وإنما أطلقه أيضا على المصدر (٢) ، وعلى الخبر (٣) ، وعلى الحال (٤) ، وعلى أسماء بعض النواسخ وأخبارها ، كقوله : " والفعالان قد يُجَمَعانِ بـ ( ذلك ) ، و ( ذاك ) ؛ ألا ترى أنك تقول : أظن زيدا أخاك ، وكان زيد أخاك... ثم يجوز أن تقول : قد كان ذاك ، وأظن ذاك " (٥) .  
وإطلاق ( الفعل ) على ( المصدر ) قد ورد على لسان الخليل (٦) ( ت ١٧٠ ) ، ونسب إلى سيبويه (٧) ( ت ١٨٠ ) . وَعَلَّتْ تلك التسمية بأنه " من حيث كان حركة الفاعل " (٨) . ويبدو لي أن إطلاق ( الفعل ) على ( المصدر ) إطلاق سليم تماثل تسميته

(١) مجالس العلماء ، للزجاجي ، ص ٢٦٥ (مجلس ١٥٦) .

(٢) ينظر معاني القرآن ، ج ١ : ٤٥ ، ٣٣٥ ، وج ٣ ، ص ٢٧ .

(٣) ينظر م ، ج ١ : ٤٥ ، ١٦٣ ، ١٨٥ ، ٣١٠ ، ٤٠٩ ، ٤٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ،

وج ٢ : ٣٢٨ ، ٣٩٤ .

(٤) ينظر م ، ج ١ : ٥٥ ، ٣٨٠ ، ٢ : ١٩٧ ، ٣٤٦ .

(٥) م ، ج ١ : ٤٥ .

(٦) ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٢ : ٢٠ = ٢٧٥ ط - بولاق وفيه ( قال : قد يكون الخلق المصدر ،

وقد يكون الخلق المخلوق ، وقد يكون الحلب الفعل ، وقد يكون الحلب

المحلوب " . وقد جاء نحو ذلك على لسان الليث . ينظر تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهرى ، ج ٤ : ١٤ .

(٧) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ( بيروت : عالم الكتب ، القاهرة : مكتبة

المتنبي ) ، ج ١ : ١١٠ .

(٨) م ، ج ١ : ١١٠ .

حدثا ؛ لأنَّ كلمة (فِعْل) مصدر في الأمل ولا تنصرف إلى حركة الفعل إلا بالوصف ،  
فيقال : فعل ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، وأمر . ولكن لَمَّا اصْطَلِحَ على إطلاق (المصدر)  
على الحدث ، وإطلاق (الفعل) على حركة الحدث أصبح الذهن لا ينصرف إلى غير ذلك .  
وقد يكون الفراء حين أطلق على (الخبر) و (الحال) فعلا راعى فيهما معنى  
الحدث كما راعى ذلك في اسم الفاعل حين سماه فعلا ، لأنَّهما في حكم الوصف .  
لكن زيدا في مثل : (كان زيد أخاك) ، لا يمكن حمله على الفعلية ، فيما يبدولي ، وقد  
أطلق عليه فعلا في النصِّ السابق حين قال : والفعلان قد يجمعان (ب ذلك) و(ذاك) .  
ويقصد بالفعلين الاسم والخبر ؛ لتمثيله ب (قد كان ذاك ، وأظن ذاك) .  
وورد إطلاق ( الفعل) و (الفعل الدائم) على اسم الفاعل عند ثعلب  
(ت ٢٩١) مرارا من ذلك قوله : " ولا تجي ء (عسى) مع ماض ولا دائم ، ولا صفة (١) ، (٢) .  
وقوله عن كلمة ( الفاعلونه ) : " أدخل التنوين على الفعل " (٣) .  
و ( الفعل الدائم) من اصطلاح الكوفيين عموما ؛ لقول ثعلب لابن كيسان  
(ت ٢٩٩) عن (قائم) : " أو ليس هو عندكم اسما وتعييونا بتسميته فعلا دائما ؟ " (٤) .

- 
- (١) يقصد بالصفة (الظرف أو حرف الجر) ينظر المبحث الثاني عشر .
  - (٢) مجالس ثعلب ، تح . الأستاذ عبدالسلام هارون ، ج ٢ : ٣٩٢ = ٤٦٣ ط ١ . وينظر ج ١ :  
٢٣١ ، ٢٧١ = ٢٧٩ ، ٣٢٧ ، و ج ٢ : ٤٤٧ = ٥١٥ .
  - (٣) م . ن ، ج ١ : ١٢٤ = ١٥١ . وينظر ج ٢ : ٣٨٨ ، ٤٦٣ = ٤٥٦ ، ٥٣١ .
  - (٤) مجالس العلماء ، للزجاجي ، ص ٢٤٤ ، مجالس (١٤٤) ؛  
والأشباه والنظائر للسيوطي (بيروت : دار الحديث ، ط ٣ ، ١٤٠٤ هـ ،  
مصور عن ط . حيدر آباد) ، ج ٣ : ١٣٧ ؛ والنحو والمصرف ، للدكتور  
الزاكي ، ص ١٥٩ .

وقول ابن كيسان في أثناء حديثه عن اسم الفاعل : " ويسميه الكوفيون الفاعل الدائم" (١). وقول الزجاجي ( ت ٣٣٧ ) " البصريون يعيبون على الكوفيين القول بالفعل الدائم" (٢).

أما إطلاق أبي بكر (مصطلح الدائم) على اسم المفعول فلا أعلم أحدا من الكوفيين قد سبقه إليه في نص صريح ولكن لا يمنع ذلك أنه من استعمالهم، ولا سيما أنه قد تقدم في إطلاق ( الفعل ) على اسم الفاعل عند الفراء ما يفهم من أنه أطلق على اسم المفعول أيضا لقوله فيما نقلته عنه هناك : مثل الفاعل والمفعول. الخ.

وقد غلط السيرافي ( ت ٣٦٨ ) اصطلاح الأفعال الدائمة ، وقال : إنها أسماء ؛ لقبولها علامات الاسم ، ولا نه لو كان ما يعمل عمل الفعل فعلا لوجب تسمية نحو، (إن) وأخواتها أفعالا (٣).

وممن استعمل هذا المصطلح ابن شقير (٤) ( ٣١٧ ) . وقال إلى استعماله من المحدثين الدكتور مهدي المخزومي (٥) ، والدكتور إبراهيم السامرائي، لكن (٦)

(١) الموفقي في النحو، تح. د. الفتلي، وهاشم شلال، (العراق: مجلة المورد، مج ٤، عدد ٢، ١٩٥٧م) ص ١٠٨؛ وابن كيسان النحوي، لمحمد الدعجاني، (جامعة أم القرى: مركز البحث العلمي، م ٠، ٩٧ - ١٣٩٨هـ) ص ٢٣١.

(٢) الإيضاح في علل النحو، ص ٨٦.

(٣) ينظر شرحه على كتاب سيبويه، ج ١ : ق ٤٩٣ (عن هامش م.ن).

(٤) ينظر الجمل في النحو، تح. علي سلطان الحكمي، (جامعة أم القرى: مركز البحث العلمي، م ٠، رقم ٢١٤، ١٤٠٠هـ)، ص ٢٢٨.

(٥) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه، (بيروت: دار الرائد العربي، ط ٢، ١٤٠٦هـ) ص ١٣٩.

(٦) ينظر الفعل زمانه وأبنيته، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٣هـ)، ص ٤٠، ٤١، ٤٤.

الأخير رفض تسميته دائما . واقتصر على تسميته فعلا إذا كان عاملا .

وقال الدكتور المخزومي في ترجيح هذا المصطلح : " إن الدارسين المحدثين المعنيين بالساميات قد أثبتوا أن في البابلية 6 أو الأكديّة مثل هذا التقسيم الكوفسي للأفعال ، أو أثبتوا وجود الفعل الدائم بنفس التسمية التي سمى الفراء اسم الفاعل بها<sup>(١)</sup> واستشهد على ذلك بقول الدكتور عبدالحليم النجار حينما سأله عن هذا المصطلح : " إن اعتباره فعلا دائما يوافق ما في الأكديّة ، ففيها هذا الفعل ، بنفس هذه التسمية ، وهو نفس اسم الفاعل في العربيّة<sup>(٢)</sup> . كما استشهد بقول المستشرق (باول كراوس) ، وملخصه : أن اسم الفاعل صيغة استمرار في البابلية ، أي غير مقيّد بزمن ، وأنه أقدم من الماضي<sup>(٣)</sup> .

ولم يقف الدكتور المخزومي عند التأييد لهذا المصطلح وقوله عنه : " هو فعل حقيقة في معناه ، وفي استعماله ، إلا أنه يدل في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه<sup>(٤)</sup> بل ذهب إلى أن حركات رفعه ونصبه وجره ليست حركات إعراب كما سيأتي .

وما ذهب إليه قوبل بالرد من قبل بعض الباحثين ، منهم الدكتور السامرائي الذي قال : " ومن الطريف أن المخزومي تمسك بالمصطلح نفسه وهو (الدائم) ولسه في فهم هذا المصطلح رأى خاصّ سنعرض له " . ونقل في عرضه قول المخزومي : " وهو الفعل الدائم الذي لا دلالة له على زمن معين إذا لم يوصل بصلة من مضاف إليه : أو مفعول<sup>(٥)</sup> . ثم قال عنه : " فهو يُقَرُّ أن (فاعل) بنفسه غير موصول بما بعده من لوازم لا يدل على

(١) مدرسة الكوفة ، ص ٢٤١ .

(٢) م . ن ، ص ٠ ن .

(٣) ينظر م . ن ، ص ٠ ن .

(٤) في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ( لم يذكر الناشر ، ط ٣ ، ١٩٨٥م ) ، ص ٢٣ .

(٥) م . ن . وينظر في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ١٣٩ .



زمان معين • إذنّ فما وجه القول بأنه (دائم) • ولفظ (الدائم) يعنى فيما يعنيه المستمر الذى يتطلب فسحة زمنية طويلة ؟ وليس الأمر كذلك فهو ينصرف إلى الحال وإلى الاستقبال فى حال نصبه للمفعول وإلى الماضى فى حال إضافته كما ذهب الفراء نفسه " (١) .

ثم أخذ من قول المخزومى : "إنه لا دلالة له على زمن معين إذا لم يوصل... الخ" أن فعلية هذه المادة لا تتضح إذا كان مفردا نحو زيد عاقل ، ومحمّد متواضع " (٢) وجعل (عاقلا) و (متواضعا) داخلين فى باب الاسمية (٣) . ثم قال " ومن هنا فلا نعلم وجهها للالتزام السيد المخزومى ب (دائم) (٤) .

ونقل بعد ذلك أن . د . المخزومى قال عن الدائم : " من حقه أن يبنى إلا أن بناءه يختلف عن بناء الماضى والمضارع " (٥) . وقد أوضح د . المخزومى ذلك بقوله : " إن حركات الفعل الدائم حركات إتباع للمجاورة ؛ لأنّ (فاعل) فى أكثر استعمالاته إنما يجىء بعد اسم معرب متغيّر الآخر نحو : هذا رجلٌ كريمٌ \* أبوه . ومررت برجلٍ كريمٍ أبوه ، ورأيت رجلا كريما أبوه . فالضمة والكسرة والفتحة فى آخر الفعل الدائم فى هذه الأمثلة جاءت إتباعا لحركة ما قبله للمجاورة ، كما خفّض (خرب) فى قولهم : هذا جحر ضبّ خرب " (٦) .

ويبدو لى أن جعل حركات اسم الفاعل حركات إتباع قد جانبه الصواب فيه .

(١) الفعل زمانه وأبنيته ، ص ٣٩ - ٤٠ ؛ وينظر ص ٣٧ - ٣٨ .

(٢) م . ن ، ص ٤٠

(٣) ينظر م . ن ، ص ٠ ن .

(٤) م . ن ، ص ٠ ن .

(٥) م . ن ، ص ٠ ن ؛ وفى النحو العربى نقد وتوجيه ، ص ١٣٩ .

(٦) فى النحو العربى قواعد وتطبيق ، ص ٢٦ .

\* كان الأولى أن يمثل باسم الفاعل لأن حديثه عنه وليس عن الصفة المشبهة ، فيقول مثلا : هذا رجل قائم أبوه .....

وإذا استقام له التعليل مع النعت السببي فإنه لا يستقيم مع الحقيقي. ويتنقض . بنحو :  
جاء محمد راكبا فرسه ، ومررت به راكبا فرسه ، فلا توجد هنا حركة متقدمة  
مجانسة لحركته؛ لأن اسم الفاعل (راكبا) حال منصوبة وقد تقدم عليها في المثال الأول  
اسم مرفوع . وتقدمها . في الآخر ضمير مبني على الكسر .  
في محل جبر . وقد عقب السامرائي على ذلك بقوله : " ومن قراءتنا لهذه المادة  
... نجد أنفسنا إزاء كلام لنحوى في هذا العصر يأخذ نفسه بالمنهج القديم من  
حيث المسائل الجوهرية " (١) . وأضاف قائلا : " ولم ينسرح المؤلف في هذا  
التيار ، كما قلت ، إلا ليوافق الفراء في ذهابه أن (فاعل) فعل دائم والقول  
بفعلية فاعل صحيح ، ولا يشترط ذلك التمسك الحرفي بأقوال الفراء ، وليس هو تقليدا  
له " (٢) . وقال : " كان على الأستاذ المخزومي ألا ينساق فيأخذ بأقوال الفراء في  
فعلية هذه المادة ، وهي مسألة ظاهرة ، وقد يفتن لها كل باحث حديث ، وإن كان  
غير عارف بالفراء وما ذهب إليه . وكان على السيد المخزومي أن يذهب أبعد مما  
ذهب إليه الفراء فيقول بفعلية المصدر (العامل) نحو يعجبني إكرامك الضيف " (٣) .  
ويبدو لي أن الدكتور المخزومي لم يكن متمسكا حرفيا بأقوال الفراء ، كما  
يقول الدكتور السامرائي بل زاد عليه ، وذلك أن الفراء لم يذهب ، حسب علمي ،  
إلى أن الفعل الدائم مبني ، كما لم يقطع بفعليته فقد أطلق عليه اسما وفاعلا كما  
تقدم . وكأنه عند اشتراك بين الاسمية والفعلية؛ لتفسيره له فيما سبق بأن لفظه لفظ  
الأسماء ومعناه معنى الأفعال . ويبدو لي أن تعريفه هذا ينطبق على الوصف  
كما سيأتي .

أما قول الدكتور السامرائي : كان على المخزومي أن يذهب إلى أبعد مما  
ذهب إليه الفراء ، فيقول بفعلية (المصدر) ، فقد تقدم أن الفراء أطلق عليه

(١) الفعل زمانه وأبنيته ، ص ٤٠

(٢) م . ن ، ص ٤١

(٣) م . ن ، ص ٣٠

(فعلا) كما أطلق عليه ذلك الخليل وسيبويه ، ورجحت أنّ المراد بالفعل المصدر .  
ومن أيد الدكتور السامرائي في ردّه على الدكتور المخزومي الدكتور محمد حسن  
عوّاد ، لكنه لم يزد على أن قال : " وقد كفاني مؤونة الردّ على الدكتور المخزومي الدكتور  
إبراهيم السامرائي " (١).

وبعد هذا بقيت لي ملحوظتان على الدكتور السامرائي:

الأولى تتعلق بقوله : إن فعلية هذه المادة ( اسم الفاعل) ظاهرة ، وقد يفتن لها كل  
باحث حديث .

وأقول : إنه قد وجد من الباحثين المحدثين من جعلها من الأسماء قائلا : إن  
عملها عمل الفعل لا يخرجها عن دائرة الأسماء ؛ لانطباق علامات الأسماء عليها (٢) . وقد  
ذهب إلى ذلك الدكتور السامرائي نفسه عند ما تكون تلك الصيغة مفردة نحو : زيد عاقل ،  
ومحمد متواضع ، وقد سبق ذلك في أثناء ردّه (٣) . كما أنّ بعض المستشرقين عند مقارنة  
اللغة العربية بغيرها من الساميات تحدّث عن اسم الفاعل في أثناء كلامه عن الأسماء (٤) .  
وذلك يشعر أنّه داخل عنده في الأسماء .

ومن المحدثين من أخرج اسم الفاعل من باب الاسمية والفعلية ، منهم الدكتور تّمّام  
حسان الذي جعل الصفات قسما خاصا من أقسام الكلم وأدخل فيه اسم الفاعل والمفعول كما سيأتي (٥) .  
وذهب بعضهم إلى إخراجها من الاسمية والفعلية أيضا ، واقترح له  
مصطلحا من عنده سماه ( القرين ) لاقتراحه بخمائص من الأسماء وخمائص

(١) مقدمته لتحقيق رسالة في اسم الفاعل ، لأحمد قاسم العبادي ، (الأردن : دار الفرقان ،  
ط ١ ، ١٤٠٢هـ) ص ١٦ .

(٢) ينظر المصطلح النحوي ، ليعوض حمد القوزي ، (جامعة الرياض : عمادة شئون  
المكتبات ، ط ١ ، ١٤٠١هـ) ، ص ١٨٦ .

(٣) ينظر ص ٤٠ .

(٤) ينظر التطور النحوي ، لبر جشتراسر . ترجمة الدكتور رمضان عبدالنوّاب ، (القاهرة :  
مكتبة الخانجي ، الرياض : دار الرفاعي ، ١٤٠٢هـ) ، ص ٩٥ ، ١٠٤ .

(٥) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ، (الدار البيضاء " المغرب " : دار الثقافة  
د . ت ) ص ٨٦ ، ٨٨ .

من الأفعال<sup>(١)</sup>، وهو مصطلح غير ساغز ، فيما يبدي ولي .  
الملاحظة الأخرى : تقدم<sup>(٢)</sup> أن د . المخزومي يرى أن الفعل الدائم يدل  
في أكثر استعماله على استمرار وقوع الحدث ، ولا دلالة له على زمن معين إذا لم  
يوصل بصلة من مضاف إليه ، أو مفعول ، ويتمثل ذلك في نحو : زيد قائم وعمرو  
ضاحك .

وقد أخذ الدكتور السامرائي من ذلك أن " دلالة ( فاعل ) على الاستمرار  
مما انفرد به المخزومي "<sup>(٣)</sup> .

ويبدو لي أن المخزومي لم ينفرد بذلك ؛ لأن الاستمرار يفهم من لفظ  
( الدائم ) كما رأى الدكتور إبراهيم السامرائي نفسه فيما سبق<sup>(٤)</sup> ، وإذا كان الأمر  
كذلك فالقول باستمراره راجع إلى أصحاب المصطلح وهم الكوفيون\* وفي مقدمتهم الفراء  
وإلى جانب ذلك أن الدكتور المخزومي قد نقل القول بدلالة هذه الميغنة على  
الاستمرار عن المستشرق (باول كراوس) ، كما تقدم<sup>(٥)</sup> ، بل إنني أعتقد أن الدكتور  
السامرائي لم يختلف عن الدكتور المخزومي إلا في التسمية ، حيث ذهب إلى أن  
( منطلق ) : من نحو ( محمد منطلق ) اسم دل على الثبوت متبعا في ذلك الجرجاني<sup>(٦)</sup> ،  
والأصل في كل ثابت الاستمرار<sup>(٧)</sup> .

(١) ينظر اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية للدكتور فاضل مصطفى الساقى (القاهرة ؛  
المطبعة العالمية ، ١٩٧٠م) ص ١٣١-١٣٢ .

(٢) ص ٣٩

(٣) الفعل زمانه وأبنيته ، ص ٤٣ .

(٤) ينظر ص ٤٠

(٥) ينظر ص ٣٩

(٦) ينظر الفعل زمانه وأبنيته ، ص ٤٣ ، ٤٥ .

(٧) ينظر رسالة في اسم الفاعل ، لأحمد العبادي ، ص ١٦ .

\* وينظر تذكرة النحاة ، لأبي حيان ، تح . د . عفيف عبدالرحمن ، ( بيروت ؛ مؤسسة  
الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ ) ص ٥٥٤ .

لذا أُوَيْدَ الدكتور المخزومي في أنّ اسم الفاعل يدلّ على استمرار الحدث لوجود ( مادة الفعل ) الدالّة على الحدث متمّفاً بها ذات ، نحو : ( محمّد قائم ) فإنّ كلمة ( قائم ) دلّت على القيام وهو الحدث ، ودلّت على ذات قائمته بالحدث وهي هنا ( محمّد ) .

### الترجيح:

الراجح في نظري هو ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان ، وهو عدّ ( اسم الفاعل ) كما يسميه البصريون ، أو ( الفعل الدائم ) كما يسميه الكوفيون ، من باب الصفات وقد جعله قسماً مستقلاً في تقسيم الكلم ، وأخرجه من باب الاسميّة والفعليّة ؛ لأنّ الصفات\* ، كما يقول ، تمتاز عن غيرها بأنّها لها صيغاً خاصة مشتقة من أصولها لتكون أوصافاً (١) . وأنّها تدلّ على الموصوف بالحدث ، فلا تدلّ على الحدث وحده كما يدلّ المصدر ، ولا على اقتران الحدث والزمن كما يدلّ الفعل ، ولا على مطلق مسمّى كما تدلّ الأسماء ، فهي بهذا . . . تختلف عن بقية أقسام الكلم " (٢) .

وعن دلالتها على الزمن عند ما تكون عاملة أجاب بأنّها " لا تدلّ دلالة صرفية على الزمن ، وإنما تشرب معنى الزمن النحوي في السياق من باب تعسّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد بعينه . وبهذا تمتاز بقبولها معنى الزمن عن الأسماء ، فالزمن ليس جزءاً من معنى الأسماء ، وتمتاز برفضها أن تدلّ بصيغتها الصرفية عن الأفعال التي تعتبر الزمن جزءاً من معناها " (٣) .

(١) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٠٠

(٢) م . ن ، ص ١٠٢

(٣) م . ن ، ص ١٠٢-١٠٣

\* مصطلح الصفات مصطلح يطلق على المشتقات وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل ، وهو مصطلح قديم ، وعمل الدكتور تمام حسان يتمثل فقط في جعله مستقلاً عن الأسماء والأفعال والحروف .

## المبحث الثاني

### الفعل المستقبل \*

#### العرض :

١ . قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول طرفة :

وَلِنْ شِئْتُ سَامِيَّ وَاسِطَ الْكُورِ رَأْسَهَا وَعَامَّتْ يَضِيعِيهَا نَجَسَاءَ الْخَفِيدِ (١)

:" و ( شئت ) فعل ماضٍ، لو كان المستقبل في موضعه لكان مجزوماً بـ ( إن ) " (٢).

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول لبيد :

أَنْكَرْتُ بَاطِلَهَا وَبِؤْتُ بِحَقِّهَا يَوْمًا وَلَمْ يَفْخَرْ عَلَيَّ كِرَامُهَا

:" و ( لم يفخر ) نسقٌ على ( أنكرت ) ؛ لأنَّ المستقبل مع ( لم ) بناوِيل الماضي " (٣).

وهناك مواضع مماثلة أكتفى بالإحالة إلى بعضها . (٤)

---

\* يقابله عند البصريين الفعل المضارع وفعل الأمر . ولا يحتاج الأمر إلى توثيق

نسبة هذا إليهم ، ومع ذلك ينظر الكتاب ، لسبويه ، ج١ : ١٣-١٧ = ١ : ٤٣ ط٠ بولاق

والمقتضب ، للمبرِّد ، ج١ : ١٤١ ، ٢١٠ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، و ج٢ : ٦٠ ، ٢٩ ، ٩٤ ، ٩٥ ،

١٢٢ .

(١) الكور : الرجل . وضيعاها : عضداها . والنجاء : السرعة . والخفيد : الظليم ،

وهو ذكر التَّعام . ( عن الشرح ) .

(٢) الشرح ، ص ١٨٠ .

(٣) م٠ ن ، ص ٥٨٨ .

(٤) ينظر م٠ ن ، الصفحات : ١٨ س ١٠ ، و ٤٤ س ٤ ، و ١٤٣ س ١ ، ٢٩٧ س ١١ ، ٣١٨

س ٨ ، ٤٢٧ س ٨ ، ٥٧٣ س ٥ .

### التوضيح :

يطلق أبو بكر على الفعل المضارع (مستقبلاً)، من ذلك قوله عن (شئت) في (إن شئت) : لو كان المستقبل في موضعه لكان مجزوماً بـ (إن)، أي لو كان المضارع، وكذلك قوله : المستقبل مع (لم) بتأويل الماضي، أي المضارع مع (لم) • وتجدّه عنده في غير الشرح (١) . كما ورد هذا المصطلح في الشرح على لسان الفراء، وقد أطلقه على الأمر والمضارع لقوله : " وقد يتكلمون بالأفعال المستقبلية ولا يتكلمون بالماضي منها ، فمن ذلك قولهم : عم صباحاً ولا يقولون : وعم ، ويقولون : ذُرُّ ذَا ودَعَهُ ••• ويتكلمون بالماضي ولا يتكلمون بالمستقبل فمن ذلك عسيت أن أفعل ذلك ولا يقولون : أعسى في المستقبل ••• " (٢)

وربما يرجع إطلاق المستقبل على الأمر عند الفراء إلى أن الأمر مقتطع من المضارع كما سيأتي في مبحث آخر (٣) . وتجد تسمية المضارع مستقبلاً هي الغالبة عنده في معاني القرآن (٤) ، وقد يعرفه بالزوائد التي في أوله (٥) ، كما قد يطلسق عليه في بعض الأحيان (يفعل) (٦) .

---

(١) ينظر مثلاً إيضاح الوقف، ج ١: ١٥١-١٥٢، ١٥٦، ١٥٨، ١٦١، ١٦٢، وغيرها، والمذكر

والمؤنث، ص ١٥٥، ٤٥١.

(٢) ص ٢٢٤.

(٣) ينظر المبحث التاسع عشر.

(٤) ينظر ج ١: ٦٠، ٦١، ٧٥، ١٣٣، ١٣٦، ١٦٥، ٢٦١ - ٢٦٣ وغيرها.

(٥) ينظر نفسه ص ١٦٣، ٢٧٣، وج ٢: ١٦٢.

(٦) ينظر ج ١: ٢٩، ٥٤، ١٢٣، وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، للدكتور أحمد مكي الأنصاري، ص ٤٤٠، وقضايا الجملة الخبرية، للدكتور معيض بن مساعد العوفى، (ط ١، ١٤٠٣هـ)، ج ١: ١١٨.

ولم أعرّ على اصطلاح ( المضارع ) عنده كما لم يعثر عليه من قبل أستاذنا الجليل  
الدكتور الأنصاري (١) .

وقد ورد هذا المصطلح عند ابن السكيت (٢) (ت ٢٤٤) وعند ثعلب (٣) . كما  
استعمل ابن السكيت مصطلحا آخر ، هو ( الغابر ) (٤) بمعنى الباقي (٥) ، ولعله مصطلح  
قديم ؛ لأنه قد ورد على لسان الليث (٦) (ت ؟ ) صاحب (٧) الخليل (ت ١٧٠) .

و يرجع استعمال مصطلح المستقبل عند الكوفيين إلى رأيهم في أنّ  
الأصل في الأفعال الإعراب كالأسماء مخالفين بذلك البصريين الذين يرون أنّ  
الأصل فيها البناء (٨) ، وأنّ صيغة ( يفعل ) ونحوها إنّما أعربت لمضارعتها الأسماء ،  
واشتقوا مصطلحه من ذلك ، فأطلقوا عليه الفعل المضارع (٩) . كما يرجع إلى اختلافهم

---

(١) ينظر أبو زكريا الفراء ، ص ٤٤٠ ، وقضايا الجملة ، للدكتور العوفي ، ج ١ : ١١٨

(٢) ينظر إصلاح المنطق ، تح . أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ،  
( مصر :- دار المعارف ، ط ٣ ، ١٩٧٠م ) ، ص ١٥٩ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٣١٠

(٣) ينظر مجالسه : ج ٢ : ٣٦٠ = ٤٢٨ ط ١ ، ٣٨٨ = ٤٥٦ ، ٣٩٥ = ٤٦٣ ، ٤٤٧  
= ٥١٥ ط ١ .

(٤) ينظر اللسان ، لابن منظور ، ج ٥ ، ٢٨٢ (وزر)

(٥) ينظر ، م . ن ، ص ٣ (غ ب ر)

(٦) ينظر م . ن ، ص ٠ ن ، و ج ٨ : ٣٨٤ .

(٧) ينظر الفهرست ، للندّيم ، ص ٦٤ .

(٨) ينظر الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، ص ٧٧ - ٨٢ .

(٩) ينظر الكتاب ، لسيبويه ١ : ١٤ = ٣ : ١ ط ٣ . بولاق :- والمقتضب ، للمبرّد ، ج ٢ : ١ ؛

والإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، ص ٧٧ .



مع البصريين أيضا في دلالة الفعل المضارع على الزمن،  
لقول النحاس (ت ٣٣٨) عنه: "اختلف فيه النحويون، والبصريون يقولون:  
يكون مستقبلا وحالا<sup>(١)</sup>، والكوفيون يقولون: يكون مستقبلا، لأن هذه  
الزوائد إنما جيء بها علامة للاستقبال"<sup>(٢)</sup>.

وقد جاء رأي الكوفيين منسوبا إلى الزجاج (ت ٣١١) وحده<sup>(٣)</sup>،  
كما ورد عنده استعمال مصطلح المستقبل<sup>(٤)</sup>، وهو مسبق بذلك كما  
رأيت. وقد نصّ الكسائي من الكوفيين على أن حروف المضارعة  
حروف استقبال حين قال: " (إذا) منوثة إذا خلست

---

(١) وينظر الكتاب، لسيويه، ج ١ : ١٢ = ١ : ٢ ط ٠ بولاق، والمقتضب،

للمبرد، ج ٢ : ص ١٠.

(٢) إعراب القرآن، تح ٠ د ٠ زهير غازي زاهد، (بغداد: مطبعة العائلي،

١٣٩٧هـ)، ج ٢ : ٣٢٠.

(٣) ينظر مع الهوامع، للسيوطي، ج ١ : ١٧ = ج ١ : ٧ ط ٠.

---

(٤) ينظر إعراب القرآن ومعانيه، تح ٠ د ٠ عبدالجليل شلبي، (بيروت

وصيدا : المكتبة العصرية، ١٩٧٣م)، ج ١ : ٣٥، ٦٦، ٨١ وغيرها.

بالفعل الذي في أوله أحد حروف الاستقبال نصبته ، تقول من ذلك : إذا أُكْرِمَكَ " (١)  
فلعلّ الزّجاج كان متأثراً بهم فيما ذهب إليه .

وممن استعمل هذا المصطلح ابنُ قتيبة (٢) (ت ٢٧٦) والمبرّد (٣) (٢٨٦) ،  
وابنُ كيسان (٤) (ت ٢٩٩) ، وابنُ جرير الطبري (٥) (٣١٠) ، وابنُ شقير (٦) (ت ٣١٧) ،  
والزّجاجي (٧) (ت ٣٣٧) ، والنحاس (٨) (ت ٣٣٨) ، وابنُ خالويه (٩) (ت ٣٧٠) ، وأحمدُ بنُ

- 
- (١) لسان العرب ، لابن منظور ، ج ١٥ : ٤٦٣ (تفسير إذ ، وإذا ، وإذن) .  
وينظر المصاحبي ، لأحمد بن فارس ، تح . السيد أحمد صقر ، ( القاهرة . مطبعة  
عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧٧م ) ص ٩٤ .
- (٢) ينظر أدب الكاتب ، تح . الشيخ محمد محيي الدين ، ( مصر : مطبعة  
السعادة ، ط ٤ ، ١٣٨٢هـ ) ص ٢٠٢ ، ٣٧١-٣٧٣ .
- (٣) ينظر المقتضب ، ج ١ : ٢١٠ ، ٢٨٧ ، وج ٢ : ٢٩ ، ٧٣ ، ٩٤ ، وج ٣ : ٩ ، ١٨  
وهذا إلى جانب تسمية المضارع . والتعليل لها . وقد سبقت الإشارة إلى مواضعها  
في التعليق على عنوان هذا المبحث .
- (٤) ينظر الموقفي في النحو ، ص ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٥ ؛ وابن كيسان النحو ،  
للدعجاني ( ر . م ) ، ص ٢٤٤ .
- (٥) ينظر تفسيره ( جامع البيان عن تأويل آي القرآن ) ، تح . محمود محمد شاكر ،  
( مصر : دار المعارف ، ١٣٧٤هـ ) ج ١ : ٥٢٢ ، وج ٨ : ٢١١-٢١٢ ، ٤٧٥ .
- (٦) ينظر الجمل في النحو ( ر . م ) ، ص ٤٤٩ .
- (٧) ينظر الجمل في النحو ، تح . د . علي توفيق الحكم ، ( بيروت : مؤسسة  
الرسالة ، الأردن - دار الأمل ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ ) ، ص ٧ ، ٧٧ ، ٨٤-٨٥ ،  
١٨٢-١٨٧ .
- (٨) ينظر التفاحة في النحو ، تح . كوركيس عوّاد ، ( بغداد : مطبعة العائلي ،  
١٣٨٥هـ ) ، ص ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ .
- (٩) ينظر إعراب ثلاثين سورة ، تصحيح عبدالرحيم محمود ، ( طهران : انتشارات  
ناصر خسرو ، مصوّر عن ط . دار الكتب المصرية ، ١/٢٢/٣٦٠هـ ) ، ص ٢٦ ،  
٢٧ ، ٣١ ، ٦٠ ، ٧٢ .

فارس<sup>(١)</sup> (ت ٣٩٥) .

وقد تعرض عدد من الباحثين لمصطلحات الكوفيين ، ولم يذكروا من بينها هذا المصطلح<sup>(٢)</sup> مع اشتهاره في كتبهم ، ومع أنه يترتب عليه عندهم أن نحسو : ( يفعل ) دال على المستقبل ، وأن الأصل في الأفعال الإعراب كما سبق . ومن تنبه له أستاذنا الدكتور الأمازيغي حين أثبتته بين مصطلحات الفراء<sup>(٣)</sup> .

### الترجيح :

الراجع في نظري أن يطلق على الفعل المضارع اصطلاح ( الفعل الحاضر )

لما يلي :

١ - ليوافق ما يدل عليه . وهو أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما ذهب إليه أبو علي الفارسي<sup>(٤)</sup> (ت ٣٧٧) ، وأخذ به عدد من النحويين<sup>(٥)</sup> . بسـل ذهب بعضهم ، كابن الطراوة (ت ٥٢٨) ، إلى أنه لا يكون إلا

(١) ينظر الصاحبى ، ص ٩٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ .

(٢) ينظر مدرسة البصرة ، للدكتور عبدالرحمن السيد ، ص ٣٤٣ - ٣٥٠ ، ومدرسة الكوفة للدكتور مهدى المخزومي ، ص ٣٠٣ ، ٣١٦ ، والمصطلح النحوي ، لعوض حمد القوزي (جامعة الرياض : عمادة شؤون المكتبات ، ط ١ ، ١٤٠١هـ) ، ص ١٥١ - ١٨٩ ، والمدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، ص ١٦٥ - ١٦٦ ، ومكانة الخليل بن أحمد ، للدكتور جعفر نايف عباينة (عمان : دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ) ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٣) ينظر أبو زكريا الفراء ٤٤٠ . وينظر قضايا الجملة الخيرية ، للدكتور العوفي ،

ج ١ : ١١٨ .

(٤) ينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ١٨ : ١ = ٧ : ١ ط ١

(٥) ينظر شرح رضى الدين الاسترأبادي على كافية ابن الحاجب في النحو ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ) ج ٢ : ٢٦ ، والهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ١٨ : ١ = ٧ : ١ ط ١

للحَال (١) ، وهو ما أميل إليه ؛ لأنَّ الأصل ألاَّ يحكم لَلْفَظِ واحدَ بمعنيين متغايرين إلاَّ بدليل (٢) ، أمَّا دلالتُه على المستقبل عند وجود القرائن الدالَّة على الاستقبال فإنَّها لا تخرج لفظه عن الحال ولو كانت تخرجه لأخرجت الماضي ، نحو : إن جاء محمَّد أكرمته ، فإنَّ (جاء) لفظه ماضٍ ، ومعناه المستقبل .

٢ - أنَّ القول بمضارعتِه الاسم قول لا يقوم على دليل مقبول (٣) ، وهو أيضًا مبنىَّ على الرأى القائل : إنَّ الأصل في الأفعال البناء (٤) ، وهو رأى متكلَّف ، فيما أرى (٥) .

٣ - أنَّ المبتدئ قد يتوهم أنَّ لفظ ( الفعل المضارع ) معناه الحال ، كما أنَّ لفظ ( الفعل الماضي ) دالٌّ على الزمن الماضي .

ومع ذلك أرى الإبقاء على مصطلح ( المضارع ) ؛ لأنه هو المشهور والمنتدا ول في معظم التراث النحوى .

- 
- (١) ينظر نتائج الفكر ، للسهيلى ، تح . د . د . محمَّد إبراهيم البنا ، ( ليبيا ، جامعة قاريونس ، ١٣٩٨هـ ) ، ص ١٢٠-١٢١ ؛ وابن الطراوة النحوى ، للدكتور عيَّاد عيد الشيبتي ، ( نادى الطائف الأدبى ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ ) ، ص ٢٣٠ - ٢٣١ .
- (٢) ينظر . نتائج الفكر ، للسهيلى ، ص ١٢١ .
- (٣) ينظر الفعل زمانه وأبنيته ، للدكتور إبراهيم السامرائى ، ص ٣٥ ، ٣٦ ، ورسالة فى اسم الفاعل ، لأحمد قاسم العبادى ، تح . د . د . محمد حسن عواد ( مقدِّمة المحقق ) ، ص ٢٦ - ٢٩ ، و ٣١ - ٥١ .
- (٤) ينظر الإيضاح فى علل النحو ، للزجاجى ، ٧٧ .
- (٥) وينظر الهمع ، للسيوطى ، ج ١ : ٤٥ = ١٥ : ١ ط ١

### المبحث الثالث

#### إطلاق أنواع الإعراب على المبنيات \*

##### العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

الْأَرْبَ يَوْمَ لِكَ مَنْهَنٍ صَالِحٍ      وَلَا سِيَّما يَوْمٍ بِبِدَارَةِ جَلْجَلٍ  
وَيَوْمَ عَقَّرْتُ لِلْعَدَايِ مَطِيَّتِي      فَيَا عَجَبًا لِرَجُلِهَا الْمُتَحَمَّلِ  
: " (اليوم موضعه رفع على الرد<sup>(١)</sup> على اليوم الذي بعد (سيما) ، إلا أنه نصب في

اللفظ ؛ لأنه مضاف غير محض . قال الله عز وجل : ( وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ . ثُمَّ مَا  
أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ . يَوْمَ لَا تَمَلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا )<sup>(٢)</sup> . فموضع اليوم رفع ، إلا أنه نصب ،  
لأن إضافته غير محضة . قال الشاعر :

مِنْ أَيِّ يَوْمَيَّ بَيْنَ الْمَوْتِ أَفِيرُ      أَيُّومَ لَا يَقْدَرُ أَمَّ يَوْمَ قُودِرِ

فاليوم الذي بعد الألف ، وبعد (أم) مخفوض على الرد<sup>(٣)</sup> على اليومين الأولين .

\* مذهب البصريين التفرقة بين أنواع الإعراب والبناء . وأنواع الإعراب هي :  
الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، وأنواع البناء هي : الضم ، والفتح ،  
والكسر ، والوقف . ينظر الكتاب لسبويه ج ١ : ١٣ - ١٧ = ١ - ٢ : ٤ ط . بولاق ، والمقتضب  
للمبرد ج ١ : ١٤٢ ، ومفاتيح العلوم للخوارزمي ، ( مصر مطبعة الشرق ، عن ط . إدارة  
الطباعة المنيرية ، ط ١ ، ١٣٤٢ هـ ) ص ٢٩ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ، ( بيروت ؛  
عالم الكتب ، القاهرة ، مكتبة المتنبى ، د . ت ) ، ج ١ : ٧٢ ، وج ٢ : ٨٤ ؛  
وشرح الرضي ، ج ٢ : ٣

(١) المراد بالرد هنا العطف وينظر المبحث الخامس عشر .

(٢) الآيات (١٧-١٩) في سورة الانططار .

(٣) المراد بالرد هنا البديل .

\* \* يقصد باليوم (يوم لا تملك . . . ) .

ومن روى البيت الأوّل ( ولا سيّما يومٍ ) قال : موضع ( ويوم عقرت )

خفض على النسق على اليوم الأوّل إلا أنّه نصب ؛ لأنّ إضافته غير محضة " (١).

٢ - وقال عن كلمة ( قطام ) فى قول الشاعر :

سائلٌ بنى أسدٍ بمقتل ربِّهم حجرٍ بنِ أمِّ قطامٍ عزّ قتيلا

: " و ( قطام ) مخفوضة بإضافة الأم إليها ، وهى مخفوضة فى كلّ حال . تقول :

قامت قطامٍ ، ورأيت قطامٍ ، ومررت بقطامٍ . . . وإنما صارت مخفوضة فى كلّ حال

لأنّها تجرى مجرى الأمر فى قولك : قوال قوال ، ونزال نزال ، ونظار نظار ،

قال الفراء : كان الأصل فى هذه الأشياء مصدرًا . فصرفت عن المصدر وكسر آخرها

لأنّ المجزوم إذا حرّك حرّك إلى الخفض " (٢).

٣ - وقال فى معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

أفأطم مهلاً بعض هذا التَّدليلِ وإن كنت قد أزمعتِ صرْمِي فأجِلي

: " قال الفراء : يا فاطمة أقبلى ، ويا فاطمة أقبلى . فمن قال: يا فاطمة هو (٣) نداء مفرد

مرفوع . . . " (٤).

(١) الشرح ، ص ٣٣ - ٣٤ .

(٢) م . ن ، ص ١١ .

(٣) يبدو أنّه جعل الجواب محذوفاً ، كأنّ تقديره : ( قال ) ، لذا لم يدخل

الفاء .

(٤) م . ن ، ص ٤٣ .

### التوضيح :

أطلق أبو بكر ( النصب ) ، وهو من أنواع الإعراب ، على المبنى<sup>١</sup> على الفتح حين قال عن (يوم عقرت) : واليوم موضعه رفع أو خفض إلا أنه نصب في اللفظ ، وحين قال عن (يوم لا تملك) في الآية فموضع اليوم رفع<sup>(١)</sup> إلا أنه نصب . وأطلق (الخفض)<sup>(٢)</sup> على المبنى على الكسر حين قال : (قطام) مخفوضة بإضافة الأَمْ إليها وهي مخفوضة على كل حال .

وتجد نحواً من ذلك عند الفراء فيما نقله عنه أبو بكر . وهو قوله عن (قوال) المبنية على الكسر : وكسر آخرها لأنَّ المجزوم إذا حرك حرك إلى الخفض فجعل كسرهما خفضاً . وقوله : من قال : يا فاطمة : هو نداء مرفوع . والمنادى عند الفراء مبنى<sup>(٣)</sup> . وإذا نظرت في معاني القرآن له تجد مثل ذلك في مواطن عدّة منها قوله عن حركة الهاء في نحو : (عليهم) : " فأما من رفع الهاء فإنه يقول : أصلها رفع في نصبها وخفضها ورفعها "<sup>(٤)</sup> . ثم قال : " فإذا انفتح ما قبل الياء ، فصارت ألفاً في اللفظ ، لم يجز في (هم) إلا الرفع "<sup>(٥)</sup> . وقد أطلق أنواع الإعراب

- 
- (١) هذا الإعراب في الآية على مذهب الكوفيين كما هو موضح في المبحث الرابع والأربعين .
  - (٢) هذا مصطلح كوفي يقابله (الجرّ) عند البصريين . ينظر المبحث الرابع عشر .
  - (٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، تح . الشيخ محمد بن مجيب الدين ( بيروت : دار الفكر ، د . ت ) ، ج ١ : ٣٢٣ ( م ٤٥ ) ؛ والتبيين عن مذهب النحويين ، للعكبري ، تح . د . عبد الرحمن العثيمين ، ( بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ ) ص ٤٣٨ ؛ وشرح الرضي ج ١ : ١٣٢ .
  - (٤) ج ١ : ٥٠ .
  - (٥) م ٠ ن ، ص ٠ ن ، وينظر ص ٦ ، ٠٩٦ .

أيضا على حركات الإلتباع نحو كسر الدال في (الحمْدُ لِلَّهِ) (١).

(٢) وهناك نقول أخرى عن الفراء وعن ثعلب مذكورة في غير هذا المبحث

أطلقا فيها على المبنىّات أنواع الإعراب، لكن ذلك ليس دائما عندهما كما هو الحال أيضا في الشرح عند أبي بكر فهناك مبنيات أطلقوا عليها أنواع البناء (٣).

وعدم التفريق بين أنواع الإعراب وأنواع البناء بمفظة عامّة منسوب إلى

الكوفيين. قال الرضى (ت ٦٨٦) : " . . . وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب (٤) الإعراب في المبنىّ وعلى العكس ولا يفرّقون بينهما " (٥).

ولم أقف على سبب خلطهم بين أنواع الإعراب وأنواع البناء . والذى

يبدو لى أنّهم لمّا رأوا عدم الفرق في النطق بين المرفوع والمبنىّ على الضمّ مثلا

لم يلتزموا بالفرق بينهما في الاصطلاح (٦). بل إن سيبويه (ت ١٨٠) ، والمبرد (ت ٢٨٦)

(١) ينظر م٠ ن ، ص ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ .

(٢) ينظر المبحث الرابع والأربعون ، ص ٣٣٢ - ٣٣٤

(٣) ينظر معانى القرآن ج١ : ٥ ، ومجالس ثعلب ج١ : ٥٥٨ ، والشرح ، لأبي بكر ،

ص ٢٨٩ ، ٤٤٠ س ١١ ، ٤٥٥ س ٥ ، ٥٧١ س ١٠-١١ .

(٤) قال ابن عقيل (ت ٧٦٩) في شرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢) : " وقوله : أنوع الإعراب أحسن من قول غيره : ألقاب الإعراب ؛ لأنّ من حق اللّقب أن يصدق على

ما لقب به ، وهذا ليس كذلك إذ لا يقال : الإعراب رفع ، ولا الإعراب نصب ، فلا

تكون هذه ألقابا له " . المساعد على تسهيل الفوائد تح ٥٠٠ محمد كامل برركات ،

مكة المكرمة : جامعة أمّ القرى ، مركز البحث العلمى ، ط ١ ، ١٤٠٠-١٤٠٥ هـ) ج١ : ٢٢ :

(٥) شرحه على الكافية ج٢ : ٣ . وينظر شرح المفصل لابن يعيش ، ج١ : ٧٢ ، ٣ : ٨٤ .

(٦) وينظر ظاهرة الإعراب فى النحو العربى ، للدكتور أحمد سليمان يا قسوت

( جامعة الرياض : عمادة شئون المكتبات ، ١٤٠١ هـ ) ، ص ٥١ .



الذين نصّوا على التفريق بين أنواع الإعراب وأنواع البناء<sup>(١)</sup> قد أطلقا على المبنى أنواع الإعراب . جاء في الكتاب ، لسيبويه : " كما أنّ ( يعلم الله ) يرتفع كما يرتفع ( يذهب زيد ) ، و ( علم الله ) ينتصب كما ينتصب ( ذهب زيد ) وفيهما معنى اليمين"<sup>(٢)</sup> . فقال عن الفعلين ( عَلِمَ ) و ( ذَهَبَ ) : ينصبان ، وهما مبنيان كما هو معلوم . وقال المبرّد في أثناء حديثه عن بعض الأبيات : " وقوله ( على حين ألهى الناس ) إن شئت خفضت ( حين ) ، وإن شئت نصبته"<sup>(٣)</sup> . فقال : نصبته . وهو مبنى على الفتح وقد أحصى الشيخ محمد عبدالخالق عزيمة ، رحمه الله ، أربعة مواضع مماثلة في المقتضب<sup>(٤)</sup> . كما أحصى أكثر من عشرين صفحة في كتاب سيبويه ورد فيها مثل ذلك<sup>(٥)</sup> .

ولعل في هذا تأييدا لما تقدم من أن الخلط راجع إلى عدم الفرق في النطق ، لا إلى أنّ الكوفيين تعمّدوا بذلك مخالفة البصريين كما يرى بعض الباحثين<sup>(٦)</sup> ؛ لأنّ من رؤساء البصريين من ورد عنده ذلك الخلط ، كما رأيت .

(١) ينظر الكتاب ١ : ١٣ - ١٧ ، ٢ - ٤ = ١ : ٢ - ٤ ط . بولاق ، والمقتضب ، ج ١ : ١٤٠ .

(٢) ج ٣ : ٣٠ = ١ : ٤١٩ ط . بولاق .

(٣) الكامل ، تح . محمد أبي الفضل إبراهيم ، ( القاهرة ١ : ١٤٣ ) ، دار الفکر العربي ، د . ت ) ، ج ١ : ١٨٥ .

(٤) ينظر ج ١ : ١٤٢ هامش ٢٠ .

(٥) ينظر م . ن ، ص . ن .

(٦) ينظر المدارس النحويّة ، للدكتور شوقي ضيف ، ص ١٦٩ ، والمصطلح النحوي

ليعوض حمد القوزي ، ص ١٨٥ .

ويرى الدكتور محمد الدعجاني أن ابن كيسان (ت ٢٩٩) قد تبع الكوفيين، وقد مال هو أيضا إلى طريقتهم قائلا: " ويبدو لي أن رأيهم في هذه المسألة أقرب إلى الصواب إذ لا أرى فرقا بين المبنى على الفتح والمنصوب بالفتحة... ويؤيد ذلك أن لجنة التيسير قد أخذت برأي الكوفيين وهو الأنسب فيما يظهر ومنه تظهر وجهة رأي أبي الحسن" (١).

وما ذكره عن أخذ لجنة التيسير بذلك صحيح (٢) وقد أقرها مجمع اللغة العربية في مؤتمره سنة (١٩٤٥م) لكنه عاد فرجع عن ذلك سنة ١٩٧٩م (٣).

### الترجيح:

الراجح في نظري التفريق بين أنواع الإعراب وأنواع البناء كما ذهب إليه البصريون، لما في ذلك من تخصيص يساعد المتعلمين على بيان الفرق بين ما يلزم حركة واحدة أيما وقع وما تتغير حركته بتغير موضعه (٤). وإلى جانب ذلك هناك أسماء

(١) ابن كيسان النحوي، ص ٢٣٩ (ر ٠ م).

(٢) ينظر أبو زكريا الفراء، للدكتور أحمد مكي الأنصاري ٤٣٤.

(٣) ينظر تجديد النحو، للدكتور شوقي ضيف (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢م)،

ص ٢٤، ١١١.

(٤) ينظر المقتضب، للمبرد، ج ١: ١٤٢؛ وشرح المفصل، لابن يعينش،

ج ١: ٧٢-٧٣؛ وشرح الرضى على الكافية، ج ٢: ٣.

وأفعال مختلف فيها ذهب بعضهم إلى أنها معربة وذهب آخرون إلى أنها مبنية كالمنادى المفرد<sup>(١)</sup> واسم ( لا ) الناقية للجنس<sup>(٢)</sup> وفعل الأمر<sup>(٣)</sup>. فعندما يقال في إعراب المنادى المفرد؛ إنه مرفوع لا يتضح إن كان رفعه رفعا رفعا في إعراب أو بنساء. وقد يسهل هذا إذا عُرِفَ مذهبُ الشخص ، لكن الإشكال يبقى إذا كان رأيه غير معروف لنا ، كما هي الحال عند أبي بكر الأنباري حين يقول عن (أيها الليل) : " وأيها مرتفع؛ لأنه منادى مفرد"<sup>(٤)</sup> فلا يدري هل هو متبع في هذا مذهب جمهور الكوفيين الذين يرون أنه معرب ، أو متبع مذهب البصريين والفراء الذين يرون أنه مبني؟<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) يفطر الإنصاف ، لعبدالرحمن الأنباري ج ١ : ٣٢٣ (م ٤٥) ، والتبيين عن مذاهب النحويين ، للعكبري ، ص ٤٣٨
- (٢) ينظر المصمدين السابقين ، الأول ج ١ : ٣٦٦ (م ٥٣) ، والآ خر ص ٣٦٢ .
- (٣) ينظر المبحث التاسع عشر .
- (٤) ينظر الشرح ، ص ٧٧
- (٥) ينظر الإنصاف ، لعبدالرحمن الأنباري ، ج ١ : ٣٢٣ (م ٤٥) ، والتبيين ، للعكبري ، ص ٤٣٨ .

### المبحث الرابع

### النسب

#### العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

قَفَانَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ      يَسْقُطُ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْ مَلِ

:" والمنزل نسق على الحبيب ... وقال الفراء : ( بين الدخول فحو مل )

معناه : فأهل حومل ، فلذلك جاز أن يكون المنسوق بالفاء " (١) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول زهير :

وَمَنْ يُوْفٍ لَا يُدْمَمُ وَمَنْ يَفْضِ قَلْبَهُ      إِلَى مُطْمَئِنِّ السَّيْرِ لَا يَتَجَمَّسِمُ

:" والواو نسقت ما بعدها على ما قبلها " (٢) .

\* يقابله عند البصريين العطف وأحيانا الشَّرْكَة . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٢ :

٢٧٧ - ٢٨٢ = ١ : ٣٨٩ - ٣٩١ ط . بولاق ، وج ٣ : ١ = ٥ : ٢ = ١٤٦ ؛ والمقتضب ،

للمبرِّد ، ج ٢ : ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٨ ، ٤٢ ، ٦٤ ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ،

ج ٣ : ٧٤ ، وج ٨ : ٨٨ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٤٤١ ، والهمع ،

للسيوطي ، ج ٥ : ٢٢٣ = ٢ : ١٢٨ ط . ١

(١) الشرح ، ص ١٩ .

(٢) م . ن ، ص ٢٨٢ .

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول طرفة :

فَلَوْ شَاءَ رَبِّي كُنْتُ قَيْسَ بْنَ خَالِدٍ وَلَوْ شَاءَ رَبِّي كُنْتُ عَمْرَو بْنَ مَرْثَدٍ

: " وما بعد الواو نسق على ما قبلها " (١)

وهناك مواضع كثيرة ورد فيها النسق تربو على مائة وثلاثين موضعا أكتفى

بإلحالة إلى بعضها . (٢)

### التوضيح :

أطلق الفراء ، فيما نقله عنه أبو بكر ، على العطف . ( نسقا ) حين قال :  
( بين الدخول فحومل ) معناه : بين أهل الدخول فأهل حومل ، فلذلك جاز أن يكون  
المنسوق بالفاء . وأما استعمال أبي بكر هذا المصطلح فمنه قوله عن ( من ذكرى حبيب  
ومنزل ) : و ( المنزل ) نسق على ( اليوم ) . وقوله : والواو نسقت ما بعدها على ما  
قبلها . وقوله : وما بعد الواو نسق على ما قبلها . هذا إلى جانب المواضع الأخرى  
التي سبقت الإشارة إليها .

وكما نقل أبو بكر عن الفراء استعمال مصطلح النسق تجده قد ورد في معانسي  
القرآن في مواطن عديدة . منها قوله : " فإذا رأيت الفعل منصوبا وبعده فعسل قد

---

(١) ينظر م٠ ن ، ص ٢١٠ .

(٢) ينظر م٠ ن ، الصفحات : ٨ س ٢٠ ، و ٩ س ١٨ ، و ٢٠ س ١١ ، و ٢٩ س ١٥ ، و ٣٤

س ١٣ ، و ٣٦ س ٢ ، و ٣٩ س ١٤ ، و ٤٠ س ٢ ، و ٤٩ س ١٩ ، و ٥٥ س ١١ ،

و ٥٦ س ١ ، و ٦٠ س ١٣ ، ١٤ .

نسق عليه بواو ، أو فاء ، أو (ثم) ، أو (أ) فإن كان يشاكل معنى الفعل الذي قبله نسقته عليه " (١) . كما ورد هذا المصطلح . على لسان الكسائي حين قال : " لا ينسق على المضمَر " (٢) وسُرى في مبحث آت وروده على لسان ثعلب (٣) وقد نسب إلى الكوفيين عموما . قال ابن يعيش (ت ٦٤٣) : " والنسق من عبارات الكوفيين " (٤) . وقال ابن عقيل (ت ٧٦٩) : " والكوفيون يقولون : باب النسق " (٥) . والنسق في اللغة : " ما كان على طريقة نظام واحد . عام في كل شيء " (٦) . وقد أخذ هذا المصطلح من ذلك ؛ " لأن الشيء إذا عطفت عليه شيئا بعده جرى مجرى واحدا " (٧) .

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن هذا المصطلح من وضع الخليل (٨) (ت ١٧٠) ؛ لأنه ينسب إليه أنه قال :

- 
- (١) ج ١ : ٦٨ ، وينظر م . ن ، ج ١ : ٤٤ ، ٥٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ١١٣ ، ١٥٧ ، ١٦٧ ، ١٩٧ ، ٢٢٤ ، ٢٣٥ ، ٢٧٣ ، ٣٧٢ ، ٣٨٣ ، ٤٤٦ ، و ج ٢ : ٧٠ ، ٧١ ، ٩٧ ، ١٩٥ ، ٢٠٨ ، ٤١٥ ، ٤١٦ .
- (٢) ينظر مجالس ثعلب ، ج ١ : ٣٢٤ = ٣٩٢ ط ١
- (٣) ينظر المبحث السادس ، ص ٧٧ ؛ والمجالس ، ج ١ : ٦٠ ، ٧٥ ط ١ ، و ج ٢ : ٣٦٨ = ٤٢٦
- (٤) شرح المفصل ، ج ٨ : ٨٨ ، وينظر م . ن ، ج ٣ : ٧٣
- (٥) المساعد ، ج ٢ : ٤٤١ ، وينظر الهمج ، للسيوطي ، ج ٥ : ٢٢٣ = ٢ : ١٢٨ ط ١
- (٦) اللسان ، لابن منظور ، ج ١٠ : ٢٥٢ (ن س ق) .
- (٧) م . ن ، ص ٣٥٣ ؛ وينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٣ : ٧٤ .
- (٨) ينظر المصطلح النحوي ، ليعوض القوزي ، ص ١٠٨

" فانسق وصل بالواو قولك كلمه  
وبلا وثم وأو فليست تصعب  
الفاء ناسقة كذلك عندنا  
وسبيلها رحب المذهب مشعب " (١)

وقد نسبه أيضا إلى سيبويه (ت ١٨٠) حين قال عن الفراء: " وقد سمي العطف  
بالحرف عطف النسق تماما كما فعل سيبويه ، ولا غرابة في أن يكون كتاب سيبويه  
دستور النحاة من بصريين وكوفيين " (٢) - لكنه لم يذكر موضع تسمية سيبويه له  
(نسقا) . والثابت أن سيبويه يسميه الشركة (٣) وقد ذكر ذلك الباحث نفسه (٤).

كما أن في نسبة هذا المصطلح إلى الخليل نظرا ؛ لأنني أشك في نسبة مثل  
هذا الشعر إليه ، بل إن أستاذنا الجليل الدكتور محمود الطناحي استبعد أن يكون من  
نظمه حين قال : " وقد قلبت في كتب النحاة والفهارس العامة للتهدى إلى أول من  
نظم في النحو ، فكان أعجب ما رأيت ما جاء في كتاب ( مقدمة في النحو )  
المنسوب إلى خلف الأحمر المتوفى سنة ١٨٠ ، فقد ذكر أن الخليل قصيدة في النحو ،

---

(١) مقدمة في النحو ، لخلف الأحمر ، تح . عز الدين التنوخي (دمشق : وزارة  
الثقافة ، ١٣٨١هـ) ، ص ٨٦ . وقد شك المحقق في نسبة هذه المقدمة نفسها إلى  
خلف الأحمر . فقال : " وأما مقدمة خلف هذه فليس لها من أدلة العزو ما  
يعتمد عليه ، فيكون مسلم الثبوت " م . ن ، ص ٤ .

وقد وردت فيها عدة آراء ومصطلحات ، لم أتعرض لها لأجل ذلك .

(٢) المصطلح النحوي ، ليعوض القوزي ، ص ١٥٤ .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ٢ : ٣٧٧ - ٣٨٢ = ١ : ٣٨٩ - ٣٩١ ط . بولاق .

(٤) ينظر المصطلح النحوي ، ليعوض القوزي ، ص ١٤٠ .

ونقل منها هذابن الببتبن " ثم أورد الببتبن السابقبن وقال : " وهذا قول واضح البطلان ، فإن روح هذا الشعر تنفى أن يكون للخليل ، ولم يذكر أحد ممن ترجموا للخليل أن له قصيدة في النحو " (١) .

والذى ثبتت نسبته إلى الخليل أنه يطلق على النسق ( العطف ) و ( الشركة ) كما حكى ذلك عنه سبويه (٢) . وإن صح استعمال الخليل مصطلح النسق فلا غرابة فى ذلك ؛ لأن الكوفيين قد أخذوا عنه ، كما أخذ عنه البصريون (٣) . والمعول عليه فى المصطلحات ، كما يبدو لى ، هو كثرة الاستعمال ، لأصل الوضع . فهناك مصطلحات أخرى قد وردت على لسان الخليل ، فأهملها البصريون ، وتمسك بها الكوفيون ، كمصطلح ( ما يجرى وما لا يجرى ) (٤) ، ومصطلح ( الخفض ) (٥) .

وممن ورد عنده استعمال المصطلح الكوفى ( النسق ) ابن قتيبة ( ت ٢٧٦ ) ، وابن كيسان ( ت ٢٩٩ ) ، والطبري ( ت ٣١٠ ) ، وابن السراج ( ت ٣١٦ ) وابن خالويه ( ت ٣٧٠ ) (٦) وابن فارس ( ت ٣٩٥ ) (٧) .

(١) مقدمة تحقيقه لكتاب : الفصول الخمسون لابن معطى ، ( مصر : عيسى البابى الحلبي

وشركاه ، ١٩٧٧م ) ، ص ٢٩ .

(٢) ينظر الكتاب ٢ : ٣٨٢ = ١ : ٣٩١ ط . بولاق ، ٣ : ٥٠١ = ٢ : ١٤٦ ، ومكانة الخليل بن

أحمد ، للدكتور جعفر عباينة ، ص ١٦٤

(٣) ينظر مدرسة الكوفة ، للدكتور مهدي المخزومي ، ص ٧٩-٨٠ .

(٤) ينظر المبحث الثامن عشر ، ص ١٦٧

(٥) ينظر المبحث الثالث عشر ، ص ١٣٨

(٦) ينظر تأويل مشكل القرآن ، ص ٥٤٣

(٧) ينظر الموققى فى النحو ، ص ١١١

(٨) ينظر تفسيره ، ج ٢ : ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٥ : ٥٨٥ ، ٦ : ٦٣ ، ٦٥ .

(٩) ينظر الأصول فى النحو ، ج ٢ : ٥٩

(١٠) ينظر إعراب ثلاثين سورة ، ص ٢٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٢ .

(١١) ينظر الماحبى ، ص ٢٠٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٧ ، ٢٦٦ .



وقد دأب النحويون بعد ذلك على إضافة العطف إلى النسق ، فيقولون :

عطف النسق ، ليفرقوا بينه وبين عطف البيان

وممن أيدّ مصطلح النسق من المحدثين الدكتور مهديّ المخزومي حين

قال : إنّه دقيق لاختصاره وغناؤه عن التخصيص (١) . ومنهم أستاذنا الدكتور أحمد

مكيّ الأنصاري حين قال : إنه يمتاز بالجمع بين الجرس والإيحاء ، إلى جانب سبب  
الوظيفة الاصطلاحية (٢) .

وقبل الانتقال إلى الترجيح أودّ أن أنبّه إلى أنّ مصطلح العطف قد

ورد في الشرح لكنّه لم يتجاوز موضعين ، هما : قول أبي بكر : " والوجه  
معطوف على ما قبله " (٣) وقوله : " والواو عطفت ما بعدها على ما قبلها " (٤) .

وقد ورد أيضا عند الفراء في مواطن تكاد تساوى استعماله مصطلح النسق من ذلك

قوله في أثناء حديثه عن قوله تعالى : ( قَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَبْتَئِرُ مُعْتَلَّةٌ  
وَقَصْرِ مَشِيدٍ ) (٥) : والبئر والقصر يخفضان على العطف على العروش " (٦) .

لكن مما يجدر ذكره أنّه قد استعمل ( العطف ) في بعض تلك المواطن دون وجود

(١) ينظر مدرسة الكوفة ٣١٥ .

(٢) ينظر أبو زكريا الفراء ٤٥٣ .

(٣) الشرح ص ١٧٤ ، في أثناء الحديث عن قول طرفة :

ووجهٌ كَفَّرَ طَاسِ الشَّامِي وَمِشْفَرٌ كَسِبَتِ الْيَمَانِي قَدَّهُ لَمْ يَحْرَدِ

(٤) م . ن ، ص ٣٤٠ في أثناء الحديث عن قول عنقرة :

وَإِذَا صَحَوْتُ كَمَا أَقْصَرَ عَنْ نَدَى وَكَمَا عَلِمْتَ شَمَائِلِي وَتَكَرَّرَ مِي

(٥) من الآية (٤٥) في سورة الحج .

(٦) معاني القرآن ، ج ٢ : ٢٢٨ ، وينظر م . ن ، ج ١ : ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٣ ، ٣٤ ،

٣٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٨ ، ٢٢٠ ، ٣١٠ .

عاطف ، نحو قوله : " وقوله : ( لَاهِيَةَ قُلُوبِهِمْ )<sup>(١)</sup> ، منصوبة على العطف على قوله : ( وَهُمْ يَلْعَبُونَ ) ، لأنَّ قوله : ( وَهُمْ يَلْعَبُونَ ) بمنزلة لاعبين ، فكأنَّه :  
إلاَّ استمعوه لاعبين لاهية قلوبهم " <sup>(٢)</sup> فيظهر من ذلك أنه يريد بالعطف مجرد الإتياع في الإعراب ، وهذا يجوز ، فيما يبدو لي ، في بقية المواضع التي استعمل فيها العطف مع وجود حرف العطف . فلعلَّه قد أراد بالعطف فيها ما أراده به هنا .

### الترجيح :

الراجح في نظري أن مصطلح (النسق) أدق من مصطلح العطف ؛ لأنَّ العطف أعم من النسق ، لذا نراهم يقولون : عطف نسق وعطف بيان ، بل قد قال بعضهم عن البدل عطف البدل <sup>(٤)</sup> ، وقد رأيت فيما تقدّم نحواً من هذا عند الفراء وإلى جانب ذلك أن مصطلح (النسق) هو المتداول كما يقول السيوطي (ت ٩١١) .

(١) من قوله تعالى : ( وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ نِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْتَجٍّ إِلَّا اسْتَمَعُونَ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ، لَاهِيَةَ قُلُوبِهِمْ ) . الآية الثانية ، وبعض الآية الثالثة ، في سورة الأنبياء .

(٢) معاني القرآن ، ٢ : ١٩٨ .

(٣) ينظر مثلاً شروح الألفية عند قول ابن مالك :

العطف إما ذو بيان أو نسق والغرض الآن بيان ما سبَق

(٤) ينظر الأصول ، لابن السراج ، تح . د . عبدالحسين الفتلي ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ ) .

(٥) ينظر الهمع ، ج ٥ : ٢٢٣ = ١٣٨ ط ١ .

## المبحث الخامس

### الكنايات \*

#### العرض :

١- قال أبو بكر عن إعراب (وقوفا) <sup>(١)</sup> في قول امرئ القيس :

وَقُوْفًا بِهَا صَحْبِي عَلَى مَطِيئِهِمْ      يَقُولُونَ : لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَمَّلِ

: " ... وقال بعض أهل اللغة : التقدير : بين الدخول فحومل فتوضح فالمقسرة

الوقوف بها صحبي . فلما أسقط الألف واللام نصبه على القطع <sup>(٢)</sup> ... إلا أن الفراء

أنكر قول الذين يقولون : القطع ينتصب بسقوط الألف واللام منه . وقال : يلزمهم

ألا يأتوا بالقطع مع المكنى ، فلا يقولوا : أنت متكلمًا أحسن منك ساكتا " <sup>(٣)</sup>.

\* يطلق عليها سيويه (علامات المضميرين) ، أو علامات الإضمار .

وقد يطلق أحيانا : ( المضمير ) أو الإضمار . ينظر الكتاب ، ج ٢ :

٢٨ ، ٥٤ ، ٧٨ ، ٣٧٣ - ٣٥٠ = ١ : ٢٣٦ ، ٢٤٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٣٧٨ - ٣٨٨

ط . بولاق ، وينظر نفسه ص ٦٥ ، ٣٧٣ ، ٣٧٧ - ٣٧٨ = ١ : ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٣٨٨ ،

٣٨٩ - ٣٩٤

وأطلق المبرّد المضمّر والإضمار أيضا ، ويطلق أحيانا (الضمير) . ينظر

المقتضب ج ١ : ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩ ، وج ٣ : ٩٣ ، ٢٧٩ .

وقد ورد مصطلح (الضمير والمضمّر) منسوبا إلى البصريين عموما . ينظر

التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد الأزهري (بيروت : دار الفكر ، د . ت) ،

ج ١ : ٩٥ . والهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ١٩٤ = ١ : ٥٦ ط ١

(١) أورد في نصها أربعة آراء هي المصدرية ، والحالية مع اختلاف في صاحب الحال

والظرفية ، والقطع مع اختلاف في المقطوع منه .

(٢) سيأتى الحديث عنه في المبحث الثالث عشر .

(٣) الشرح ، ص ٢٤ .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول طرفة :

عَلَى مِثْلِهَا أَمْضَى إِذَا قَالَ صَاحِبِي أَلَا لَيْتَنِي أَفْدِيكَ مِنْهَا وَأَفْتَدِي

: " وقوله : ( أَلَا لَيْتَنِي أَفْدِيكَ مِنْهَا ) معناه : من الفلاة . فجاء بمكنيها ، ولم يتقدم لها ذكر ؛ لدلالة المعنى عليها كما قال الله عز وجل : ( حَتَّى تَسْوَارَتْ بِالْحِجَابِ ) (١) فكنى عن الشمس ولم يجز لها ذكر " (٢) .

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

فَقُمْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وَرَاءَنَا عَلَى إِثْرِنَا أَذْيَالٍ مِرْطُطٍ مَرَّحِلٍ

: " (تجرّ) فيه كناية مرفوعة " (٣) .

وهناك عدّة مواضع أخرى ورد فيها لفظ ( كناية ) أو بعض مشتقاتها أكتفى

بالإحالة إليها (٤) .

### التوضيح :

استعمل أبو بكر للدلالة على الضمير عدّة ألفاظ ، منها كلمة ( كناية )

عند ما قال : و (تجرّ) فيه كناية مرفوعة ، يقصد بها الضمير المستتر في الفعل .

ومنها كلمة ( مكنى ) عند ما قال : فجاء بمكنيها ، يقصد الضمير المتصل في (منها) .

(١) من الآية (٣٢) في سورة ص .

(٢) الشرح ، ص ١٨٢ . وينظر الزاهر ، ج ٢ : ٣١٨ .

(٣) الشرح ، ص ٥٤ .

(٤) ينظر م . ن . الصفحات ٦ س ١٣ - ١٥ ، ٢٢ س ١٤ - ١٨ ، ٢٤ س ١١ - ١٢ ،

٩٤ س ١٧ ، ١٤٠ س ٢٠ ، ٣٨١ س ١ .

ومنها كلمة ( كنى ) عند ما قال : فكنى عن الشمس ، يقصد الضمير المستتر في (سوارت) . وهذه الألفاظ ترجع كلها إلى لفظ الكناية فهو المصطلح الذي يقابل ما يعرف بالضمير .

وتجد أحد تلك المشتقات وهو كلمة ( مكنى ) في قول الفراء فيما نقله

عنه أبو بكر : يلزمهم ألا يأتوا بالقطع مع المكنى فلا يقولوا : أنت متكلمًا . . .

إلخ . . . يريد بالمكنى كلمة ( أنت ) . كما تجد تلك المشتقات جميعا في معاني القرآن

له ، كما في قوله عن كسر الهاء : " فقال : ( عَلَيْهِمْ )<sup>(١)</sup> لكثرة دور المكنى في

الكلام "<sup>(٢)</sup> . وكما في قوله عن قول الله تعالى : ( فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ )<sup>(٣)</sup> : " الهاء

كناية عن القرآن "<sup>(٤)</sup> . وكما في قوله : " ألا ترى أنك تقول : أصبحت باردة وأمسّت

باردة ، وهبت شمالا . فكنى عن مؤنثات لم يجز لهن ذكر "<sup>(٥)</sup> .

ويوجد مثل ذلك فيما نقله ثعلب عن الفراء أيضا وعن أصحاب الكسائي

حين قال : " قال الفراء : الأعداد لا يكنى عنها ثانية ، فلا أقول : عندى الخمسة

الدرهم والستتها ، وأقول : عندى الحسن الوجه ، والجميلة فأكنى عنه . . . وقال

أصحاب الكسائي : بلى ، نكنى عن هذا كما كنيينا عن ذاك "<sup>(٦)</sup> . وقال ثعلب نفسه :

" إذا جاءت الكناية عقب كلام أجازوه كلهم . . . تقول : نعم القوم إخوتك وبئس

هم "<sup>(٧)</sup> .

(١) من الآية الأخيرة في سورة الفاتحة .

(٢) ج ١ : ٥

(٣) من الآية ( ٢٣ ) في سورة البقرة .

(٤) ج ١ : ١٩ .

(٥) ج ٣ : ٢٦٦ . وينظر ج ١ : ٥٠ ، ١٠٤ ، ٣١٢ ، و ج ٢ : ٨٥ ، ٨٦ ، ٢٢٦ ، ٣٨٦ .

(٦) المجالس ، ج ١ : ٢٧٤ - ٢٧٥ = ٣٣٢ ط ١

(٧) م ، ن ، ج ٢ : ٥٩٢ - ٥٩٣ = ٦٦٠ - ٦٦١ ، وينظر ج ١ : ٦٤ ، ٢٥٠ ، ٨٠ ، ٣٠١ ،

و ج ٢ : ٥٧٧ = ٦٢٥ .

وقد نسب هذا المصطلح إلى الكوفيين مطلقاً . قال الأزهري (ت ٩٠٥) في أثناء الحديث عن (الضمير) : " وهو اصطلاح بصرى والكوفية يسمونه (كنايئة) و (مكنيا) " (١) ثم علل تسميتهم تلك بقوله : " لأنه ليس باسم صريح ، والكنايئة تقابل الصريح " . (٢)

وظاهر كلام ابن يعيش (ت ٦٤٣) أن (المكنى) و (المضمر) من اصطلاحات الفريقين ، غير أن البصريين يجعلون (الضمير) نوعاً من المكنيات بينما يجعله الكوفيون مرادفاً له (المكنى) ، وذلك عند ما قال : " لا فرق بين (المضمّر) و (المكنى) عند الكوفيين . . . وأما البصريون فيقولون : (المضمرات) نوع من (المكنيات) ، فكل (مضمر) (مكنى) ، وليس كل (مكنى) (مضمراً) " (٣) ثم بين كيف كان ذلك عند البصريين ، فقال : " الكنايئة إقامة اسم مقام اسم توريئة وإيجازاً ، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة نحو فلان ، والفلان ، وكيت وكيت ، وكذا وكذا ، ففلان كناية عن أعلام الأناسي . . . والفلان كناية عن أعلام البهائم . . . وإذا كانت الكنايات قد تكون بالأسماء الظاهرة كما تكون بالمضمرة كانت المضمرات نوعاً من الكنايات " (٤) .

ويبدو أن الأمر كما ذكر ابن يعيش ؛ لأن (المضمر) قد ورد عند أبي بكر الأنباري ، كما ورد على لسان الفراء . وسيأتي بيان ذلك . وورد استعمال (الكنايئة) عند المبرد حين قال : " إنما استوى الجرّ والنصب في التثنية والجمع ،

---

(١) التصريح ١ : ٩٥ ، وينظر الهمع للسيوطي ١ : ١٩٤ : ٥٦ : ١ ، وحاشية محمد الخضري على شرح ابن عقيل ، (بيروت ٢ دار الفكر ، ١٣٩٨ هـ) ج ١ : ٥٤ . والموفى في النحو الكوفي ، لعبد القادر الكنغراوى ، بتعليق محمد بهجة البيطار ، (دمشق : المجمع العلمى العربى ، د ٠ ت) ، ص ٩٢ .

(٢) التصريح ، ج ١ : ٩٥

(٣) شرح المفصل ، ج ٣ : ٨٤ . وينظر شرح الرضى ، ج ٢ : ٩٣ .

(٤) شرح المفصل ، ج ٣ : ٨٤ .

لاستوائيهما في (الكناية) . تقول : مررت بك ، ورأيتك <sup>(١)</sup> . كما نقل عن سيبويه أنه استعمل (الكناية) في علامة (المضمر) <sup>(٢)</sup> .

فربما كان مصطلح (الكناية) من المصطلحات القديمة التي روعى فيها المعنى اللغوي <sup>(٣)</sup> ثم تمسك به الكوفيون مع استعمالهم أحيانا مصطلح (المضمر) . بينما استعمل البصريون (علامات المضمر) أو (الضمير) ثم حذف المضاف ، فيما يبدو لي وأقيسم المضاف إليه مقامه ، فأصبحوا يطلقون على (المكنى) مضرا أو ضميرا كما تقدم في نسبة ذلك إليهم .

ومن ورود مصطلح (الضمير) و (المضمر) عند أبي بكر قوله : " وقاءل (تمايلتُ) مضمر فيه " <sup>(٤)</sup> . وقوله : " و ( تحسّرت فيه ضمير الناقاة " <sup>(٥)</sup> . ويلاحظ أنه أكثر ما يطلق ذلك على الضمائر المستترة ، وقد أطلقه مع نون النسوة ، لكنّه ، لم يصرح بأنّها هي الضمير . وإنما قال : " و (يُعلون) فيه ضمير الضلعائن " <sup>(٦)</sup> . وقد صرح بإطلاقه على الضمير البارز في كتابه الأضداد حين قال : إنّ الهاء في (بها) ضمير متصل بالباء <sup>(٨)</sup> .

ومن ورود ذلك على لسان الفراء قوله : " لا يكادون يقولون : استوى

- 
- (١) المقتضب ، ج ١ : ١٤٥ ، وينظر ج ٣ : ٢١٢ .
  - (٢) ينظر اللسان ، لابن منظور ، ج ١٥ : ٢٣٣ (كنى) .
  - (٣) ينظر شرح الرضى ٢ : ٩٣ .
  - (٤) الشرح ، ص ٥٨ .
  - (٥) م . ن ، ص ٥٤٠ .
  - (٦) ينظر م . ن ، الصفحات : ٦٧ س ١٠ ، و ٦٨ س ٨ ، و ٢١٤ س ١٤ ، و ٢٦٤ س ١٤ ، ٢٧١ س ٨ ، و ٣٠٨ س ٨ ، و ٣١٨ س ١١ ، و ٣٣١ س ١ ، و ٣٥٠ س ١٨ ، و ٣٥٢ س ٢٢ ، و ٣٥٤ س ٢ ، و ٣٦١ س ١٦ ، و ٣٨٢ س ٣ ، و ٣٩٨ س ١٥ ، و ٤٠٠ س ١٦ ، و ٤٧٤ س ٥ ، و ٥٦٥ س ١٢ ، و ٥٨١ س ٣ .
  - (٧) ص ٢٤٩ ، وينظر الصفحات : ٢٤٨ س ١٦ ، و ٣٢٢ س ١٠ ، و ٣٩٦ س ١٠ .
  - (٨) ينظر ص ١٦٧ .

وأبوه ، وهو جائز ؛ لأنَّ في الفعل مضمرًا ٠٠٠ قال الله تبارك وتعالى -

وهو أصدق قبلا : ( ١ ) <sup>(١)</sup> إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَأَبَاؤُنَا ( ٢ ) ، فردَّ الآباء

عَلَى المضمَر في ( كُنَّا ) <sup>(٣)</sup> . فأطلق ( المضمَر ) على الضمير

المستتر والبارز .

وأودَّ أنْ أنبئه على أنْ بعض الباحثين ذكر في أثناء الحديث

عن مصطلح ( المكنى ) عند الكوفيين أنَّ الضمائر تسمى دلائل

الحال <sup>(٤)</sup> . ومثل لها بقوله تعالى : ( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ

الْقَدْرِ ) <sup>(٥)</sup> .

وقد يشعر ذلك أنَّ ( دلائل الحال ) من مصطلحات الكوفيين ، كما أنَّ

( المكنى ) من مصطلحاتهم . وإن كان قد صرَّح في موضع آخر بنسبة ذلك إلى بعض

( ١ ) هكذا في المصحف ، وفي الأصل ( أَيُّذًا ) .

( ٢ ) من الآية ( ٦٧ ) في سورة النمل

( ٣ ) معاني القرآن ، ج ٣ : ٩٥ ، وينظر ج ٢ : ٣٦ ، ٤٣ ، ١٩٨ .

( ٤ ) ينظر المصطلح النحوي ، ليعوض حمد القوزي ، ص ١٧٤

( ٥ ) الآية الأولى في سورة القدر .



النحويين<sup>(١)</sup>. ولكن الأمر ليس كذلك . ويبدو أنه سهو منه ؛ لأن دلالة الحال  
أودلالة السياق ليست هي الضمير ، وإنما أغنت عن ذكر مرجعه لدالتها عليه .  
وممن استعمل مصطلح ( الكناية ) أو بعض مشتقاتها ، ابن قتيبة<sup>(٢)</sup> (ت ٢٧٦) ،  
وابن كيسان<sup>(٣)</sup> (ت ٢٩٩) ، و الطبري<sup>(٤)</sup> (ت ٣١٠) ، وابن السراج<sup>(٥)</sup> (ت ٣١٦) ، وابن  
شقيير<sup>(٦)</sup> (ت ٣١٧) ، وابن مجاهد<sup>(٧)</sup> (ت ٣٢٤) ، والزجاجي<sup>(٨)</sup> (ت ٣٣٧) ، والنحاس<sup>(٩)</sup>

---

(١) ينظر المصطلح النحوي ، ليعوض القوزي ، ص ١٤٣ .

(٢) ينظر أدب الكاتب ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٣) ينظر الموفقي في النحو ، ص ١١٣ ، وشرح معلقة عمرو بن كلثوم بشرحه ، تح .

د . محمد إبراهيم البنا ، ( القاهرة : دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ ) ، ص ٥٩ .

وابن كيسان النحوي ، لمحمد الدعجاني ، ( ر . م ) ، ص ٢٤٨ .

(٤) ينظر تفسيره ، ج ١ : ٤١٥ ، ٤٣١ ، ٤٨٥ ، وج ٥ : ٢٨ ، ٣٤٣ ، ٥٨٢ .

(٥) ينظر الأصول في النحو ،

ج ٢ : ١١٤ ، ١١٥ .

(٦) ينظر الجمل في النحو ( ر . م ) ، ص ٤٨٩ .

(٧) ينظر السبعة في القراءات ، تح . د . شوقي ضيف ، ( مصر : دار المعارف ، ط ٢ ،

١٤٠٠هـ ) ، ص ١٩٠ ، ١٩٥ .

(٨) ينظر الإيضاح في علل النحو ، ١٢٠ ، ١٢٨ ، والجمل في النحو ،

ص ١٢٠ ، واللامات ، تح . د . مازن المبارك ، ( دمشق - مجمع اللغة

العربية ، ط ١ ، ١٣٨٩هـ ) ، ص ٨٩ .

(٩) ينظر إعراب القرآن ، ج ١ : ١٤٦ ، وج ٢ : ١٩٢ .

(ت ٣٢٨) وابن خالويه<sup>(١)</sup> (ت ٣٧٠) ، والزبيدي<sup>(٢)</sup> (ت ٣٧٩) ، والرماني<sup>(٣)</sup>  
(ت ٢٨٤) . ومن المحدثين الدكتور مهدي المخزومي<sup>(٤)</sup> ، وأدخل في هذا  
المصطلح أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط<sup>(٥)</sup> .  
وقد عقب الدكتور محمد عبدالله جبر على قول الدكتور المخزومي :  
" الضمائر كنايةات أو إشارات يشار بها إلى المتكلمين ، والمخاطبين والغائبين " <sup>(٦)</sup>  
بقوله : " ولست أرى بأسا بالأخذ بهذا التعريف . والجديد فيه هو التخلص من  
غموض التعريف القديم في عبارة ( ما وضع لكذا ) " <sup>(٧)</sup> . ثم أضاف قائلاً :  
" وإذا ارتضينا تعريف الضمائر بأنها علامات تشير إلى المتكلمين . . . فإننا سنضم  
أحرف المضارعة إلى الضمائر ، وعلى هذا نوسع دائرة الضمائر ، ولتجنب الاختلاط  
في التعريف لانتزيم باعتبار الضمائر أسماء ، بل يكفي أن تكون علامات دلالة على  
الأشخاص . ولن ينقص قدرها بذلك " <sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) ينظر إعراب ثلاثين سورة ، ص ٢٧ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٨ ، ١٤٢ .
  - (٢) ينظر الواضح في علم العربية ، تح ٥٠ د . أمين على السيد ، ( مصر - دار المعارف ، ١٩٧٥م ) ، ص ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ١٠٨ .
  - (٣) ينظر معاني الحروف ، تح ٥٠ د . عبدالفتاح إسماعيل شلمي ، ( جدة : دار الشروق ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ ) ، ص ١٤١ ، ١٤٢ .
  - (٤) ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص ٤٦ - ٦٣ ، ومدرسة الكوفة ، ص ٣١٤ .
  - (٥) لعلّه أخذ إداخالها في هذا المسمى عن الرضى . ينظر شرح الرضى ، ج ٢ : ٩٣ .
  - (٦) في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٤٧ .
  - (٧) الضمائر في اللغة العربية ، ( مصر : دار المعارف ، ط ١ ، ١٩٨٣م ) ، ص ١٥ .
  - (٨) م . ن ، ص ٠ ن .

ويبدو ولى أنّ إدخال حروف المضارعة فى الضمائر ينتقض بنحو : يفعلون  
وتفعلان ، وتفعلين ؛ لأنّك إذا جعلت حروف المضارعة ضمائر اجتمع فى نحو  
(يفعلون) و(تفعلان) و(تفعلين)، ضميران . فالأولى فيما أرى إبقاء حروف المضارعة  
لما جاءت له ؛ لأنّ الواو ، والألف قد وقعا ضميرين فى الفعل الماضى دون أن  
يكون هناك حرف مضارعة ، نحو : ( فعلوا ) و ( فعلا ) . أمّا بقاء الأفعال فى نحو  
( أنت تفعل ) ، و ( هو يفعل ) ، و ( هي تفعل ) بدون علامة بارزة للضمير فلعدم  
التباسها بغيرها . ولذا تجد أنّه عند ما يحصل لبس فى مخاطبة المؤنثة بالمخاطب  
تبرز علامة الإضمار مع الفعل وهى : الياء . فيقال : أنت تفعلين .

### الترجيح :

الراجح ، فيما يبدو ولى، أنّ يطلق على ( المكنى ) أو ( الكناية )  
( المضمّر ) أو ( الضمير ) كما هو اصطلاح البصريين بناء على أنّ أصلهما علامات  
( المضمّر ) أو ( الضمير ) وهى تسمية سيبويه (١) ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف  
إليه مقامه ، لأنّ المضمّر فى الحقيقة هو المقدّر فى النية (٢) ، وهذه علامات دالة  
على تقديره .

ولا أرى أنّ نحو ( هو ) ، و ( هي ) ، و ( هم ) يمكن أن تحمل المعنى

اللغوى للمضمّر أو الضمير كما يلمح ذلك من كلام بعض الباحثين حين قال

---

(١) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

(٢) ينظر اللسان ، لابن منظور ، ج ٤ : ٤٩٢ ( ضم ر ) . وفيه " الضمير السّر

و داخل خاطر ، والجمع الضمائر . الليث : الضمير الشىء الذى تضره فى

قلبك " .

بعد استعراض المعنى اللغوي : " نخلص من هذا إلى أنّ كلمة ( الضمير ) المستعملة لدى النحاة يمكن أن ترتبط من الناحية اللغوية بما سبق بيانه من المعاني فمعظم الضمائر كلمات صغيرة التكوين ضئيلة الحجم " (١) .

وممن سبقني إلى ترجيح اصطلاح البصريين أستاذنا الدكتور أحمد مكى الأنصاري قائلا : " يلوح لي أنّ اصطلاح البصريين أدقّ من اصطلاح الفراء إذ أنّ الكناية تشمل كلّ ما يكنى به من إشارة أو موصول أو عدد بخلاف ( الضمير ) فإنّه لا يدخل فيه شيء من ذلك " (٢) .

وتبعه محمد حمود الدعجاني عند ما قال : " ويخيّل إليّ أن الاصطلاح البصري أكثر دقّة " (٣) ثم علّل بما علل به الدكتور الأنصاري .

---

(١) الضمائر في اللغة ، للدكتور محمد عبدالله جبر ، ص ١٤ .

(٢) أبو زكريا الفراء ، ص ٤٥٠ .

(٣) ابن كيسان النحوي ، ( ر م ) ، ص ٢٤٨ .

## المبحث السادس

### \* الضمير المجهول

#### العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلزة :

لَيْسَ يُنْجِي مَوَائِلًا مِنْ حَذَارٍ رَأْسٌ طَوْدِيٌّ وَحَرَّةٌ رَجْلَانِيَّةٌ (١)

: " واسم (ليس) مضمرة فيها مجهول . كأنه قال : ليس الأمر وليس الشأن

والجملة التي بعد ( ليس ) خبرها ... قال الشاعر (٢)

هِيَ الشُّفَاءُ لِذَائِي لَوْ تَجَوَّدَ بِهِ وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُؤٌ

" فيجوز أن يكون في ليس مجهول (٣)

\* " ويسميه البصريون ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكراً ، وضمير

القصة إذا كان مؤنثاً " . السمع للسيوطي ، ج ١ : ٢٣٢ = ١ : ٦٧ ط ١

وينظر الكتاب لسيبويه ، ج ٢ : ١٧٦ = ١ : ٣٠٠ ط ١ ، هولاقي ، والمقتضب للمبرد ،

ج ٤ : ٩٩ . والإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تح ٥٠ د . موسى بن عاي

العليلي ، ( العراق : وزارة الأوقاف ، ١٤٠٢ هـ ) ، ج ١ : ٤٧١ ، والمساعد ، لابن

عقيل ، ج ١ : ١١٤ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لمحمد بن عيسى

السلسلي ، تح ٥٠ د . الشريف عبد الله الحسيني ، ( مكة : المكتبة الفيصلية ، ط ١

١٤٠٦ هـ ) ، ج ١ : ٢٠٣ . والنحو الوافي ، لعباس حسن ، ( مصر : دار المعارف ،

ط ٥ ، ١٩٧٥ م ) ، ج ١ : ٢٥٢ .

(١) المواثل : الهارب طلباً للنجاة ، وحرّة رجلاء قيل : هي التي يرتجل فيها الناس لشدتها .

(عن الشرح) .

(٢) هو هشام ، أخو ذى الرمة ، كما في الكتاب ، لسيبويه ، ج ١ : ٧١ ، ١٤٧ = ١ : ٣٦ ، ٧٣

ط . هولاقي .

(٣) الشرح ، ص ٤٧٤ .

### التوضيح :

ذكر أبو بكر أنّ اسم ( ليس ) فى بيت الحارث مضمّر مجهول ، وخبرها الجملة التى بعدها ، وأجاز ذلك فى البيت الذى أورده . وقد قدّر ذلك المضمّر بالأمر والشأن . أى أنّه يقصد بالمجهول ( ضمير الشأن ) المعروف .

وإطلاق هذا المصطلح على ضمير الشأن تجده على لسان الفراء فى مواطن متعدّدة فى معانى القرآن . منها قوله : " ... ومن نصب قال : كان من عادة ( كان ) عند العرب مرفوع ، ومنصب ، فأضمرُوا فى ( كان ) اسما مجهولا ، وصيروا الذى بعده فعلا<sup>(١)</sup> لذلك المجهول . وذلك جائز فى ( كان ) ، و ( ليس ) و ( لم يزل ) ، وفى ( أظنّ ) وأخواتها : أن تقول : ( أظنّه زيد أخوك ) وأظنّه فيها زيد ، ويجوز فى ( إن ) ، وأخواتها كقوله تبارك وتعالى : ( إِنّهَا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ )<sup>(٢)</sup> ... " <sup>(٣)</sup> .

وورد إطلاق ( المجهول ) عند ثعلب فى أكثر من موضع فى مجالسه من ذلك " العرب تقول : إنّ فىك يرغب زيد ، ولا يحتاج إلى إضمار الأمر ؛ لأنّ المجهول لا يحذف " <sup>(٤)</sup> ومنه " من هو قائم جاريتك ، ومن هو يقوم جاريتك ، جيّد ، ولا يقطع منه ، ولا ينسق عليه ، ويسمى مجهولا " <sup>(٥)</sup> . ويلاحظ هنا أنّه أطلقه على الضمير الواقع صدرا للصلة ، كما سيأتى عند الفراء .

(١) يريد بالفعل هنا الخبر . وينظر المبحث الأول .

(٢) من الآية (١٦) فى سورة لقمان .

(٣) ج ١ : ٣٦١ . وينظر نفسه ، ص ١٨٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، و ج ٢ : ٢٧٥ ، ٣٢٨ ، ٣٩٤ .

(٤) ج ١ : ٢٧٢ = ٣٢٩ .

(٥) ج ٢ : ٣٨٦ = ٤٥٤ ، وينظر نفسه ، ص ٣٨٧ = ٤٥٥ ط ١ ، ج ١ : ١٠٢ ، ٢٣٠ .

١٢٥ = ٢٧٨ .

وورد هذا المصطلح منسوباً إلى الكوفيين جميعاً قال ابن السراج (ت ٣١٦)

: " تقول : ظننته زيد قائم ، تريد الأمر والخبر ، وهذا الذي يسميه الكوفيون

المجهول" (١) . "وسمّوه مجهولاً لأنه لا يُدرى عندهم ما يعود عليه" (٢) .

ومن الغريب أن الفراء :

١ - يطلق ( المجهول ) على الضمير الواقع صدراً للصلة ، وجعل منه

قراءة : (إِلَّا من هو صالُ الجحيم) (٣) ، بضم اللام . على أن أصلها : صالوا

الجحيم (٤) . وتبعه ثعلب كما سبق أن رأيت ذلك عنده .

٢ - يجيز الإخبار عنه بالمفرد ، وقد ورد ذلك عنده كثيراً (٥) ، كالقراءة

---

(١) الأصول في النحو ، لابن السراج ، ج ١ : ١٨٢ ، وينظر . المفصل للزمخشري ،

(بيروت : دار الجيل ، ط ٢ ، د ٠ ت ) ، ص ١٣٣ ، والإيضاح في شرح المقفّل ،

لابن الحاجب ، ج ١ : ١٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ج ٣ : ١١٤ ، وشرح الرضي

ج ٢ : ٢٨ ، والمساعد ، لابن عقيل ، ج ١ : ١١٤ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ،

لمحمد السلسلي ، ج ١ : ٢٠٣ ، والهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٢٣٢ = ٦٧ : ١ ط ٠

(٢) المساعد ، لابن عقيل ، ج ١ : ١١٤ ، وينظر شرح المفصل ، لابن يعيش

ج ٣ : ١١٤ ، وشفاء العليل ، للسلسلي ، ج ١ : ٢٠٣ ، والهمع ، للسيوطي ،

ج ١ : ٢٣٢ = ٦٧ : ١

(٣) الآية (١٦٣) في سورة الصافات . وهي قراءة الحسن كما ذكر الفراء نفسه . ينظر معاني

القرآن ، ج ٢ : ٣٩٤ ، وينظر المحتسب ، لابن جنّي ، تح . على النجدي ناصف ،

ود . عبدالفتاح شلبي ، ( القاهرة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ج ١ ،

١٣٨٦ هـ ، و ج ٢ ، ١٣٨٩ هـ ) ج ٢ : ٢٢٨ . ومعجم القراءات ، للدكتور أحمد

مختار عمر ، وعبدالعال سالم مكرم ، ج ٥ : ٢٤٩ . وفيه مع الحسن ابن أبي عبله .

(٤) ينظر معاني القرآن ، ج ٢ : ٣٩٤ .

(٥) ينظر م . ن ، ج ١ : ١٨٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، و ج ٢ : ٢٧٥ ، ٣٢٨ ، ٣٩٤ ، وشرح

المفصل ، لابن يعيش ، ج ٣ : ١١٤ ، وشرح الرضي ، ج ٢ : ٢٨ .

السابقة ، وكقراءة ( وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ <sup>(١)</sup> ) . وَنُسِبَ جَوَازُ الْإِخْبَارِ عَنْهُ بِالْمَفْرَدِ أَيْضًا إِلَى الْكُوفِيِّينَ عَمُومًا <sup>(٢)</sup> .

والذي يظهر لى أنّ الضمير الواقع صدرا للصلة في القراءة الأولى غير مجهول؛ لأنه يعود على الاسم الموصول (من) . أمّا الإخبار عنه بالجمع فهو مراعاة للمعنى <sup>(٣)</sup> . كما قيل : إنّ اسم (كان) في القراءة الأخرى يعود على معلوم ، وهو الغريم لدلالة المعنى عليه <sup>(٤)</sup> وقد قدر مثل ذلك الفراء نفسه في قوله تعالى : ( وَالتَّهَارِيرِ إِذًا جَلَّاهَا ) <sup>(٥)</sup> . حيث جعل الضمير (ها) عائدًا على الظلمة ، ولم يجز لها ذكر وإنما دلّ عليها المعنى <sup>(٦)</sup> .

والمعروف أنّ (العماد) عند الكوفيين يقابل (ضمير الفصل) عند البصريين <sup>(٧)</sup> ، كما أنّ (المجهول) عندهم يقابل (ضمير الشأن) عند البصريين .

- 
- (١) من الآية (٢٨٠) في سورة البقرة ، وهي قراءة أبيّ، وعبد اللو بن مسعود ، وابن عباس ، ينظر : معاني القرآن ، للفراء ج ١ : ١٨٦ ، وج ٢ : ٢٧٥ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٢ : ٢٤٠ ؛ ومعجم القراءات للقرآنية ، للدكتور أحمد مختار ، والدكتور عبدالعال مكرم ، ج ١ : ٢١٨ .
  - (٢) ينظر الأصول في النحو ، لابن السراج ، ج ١ : ١٨٣ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٢٣٣ = ١ : ٦٧ ط١
  - (٣) ينظر : محتسب ، لابن جنّي ، ج ٢ : ٢٢٨ .
  - (٤) ينظر البحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٢ : ٢٤٠ .
  - (٥) الآية (٣) في سورة الشمس .
  - (٦) ينظر معاني القرآن ، ج ٣ : ٢٦٦ .
  - (٧) ينظر معاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ١٠٤ ، ٢٤٨ ، ٤٠٩ ، وج ٢ : ١٤٥ ، ٣٥٢ ، وج ٣ : ٣٧ ؛ ومجالس شعلب ، ج ١ : ٤٣ = ٥٣ ط١ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ١ : ١٣٣ ، ١٦٠ ، ٣٨٠ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٧٠٦ (م ١٠٠) ؛ وشرح المفصل ، لابن يعقوب ، ج ٣ : ١١٠ ؛ وشرح الرضى ، ج ٢ : ٢٤ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ١ : ١١٩ ؛ وشفاء العليل ، للسلسيلي ، ج ١ : ٢٠٧ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٣٦ = ١ : ٦٨ ط١



ولكن ورد عند الكوفيين إطلاق (العماد) على ما يطلقون عليه المجهول (ضمير الشأن)، من ذلك قول الفراء في أثناء الحديث عن قوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (١)؛ " وقد قال الكسائي فيه قولاً لا أراه شيئاً . قال: (هو) عماد، مثل قوله (إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ) (٢) فجعل (أحد) مرفوعاً بـ (اللَّهِ) ، وجعل (هو) بمنزلة الهاء في (إِنَّهُ) ولا يكون (العماد) مستأنفاً به حتى يكون قبله (إِنَّ)، أو بعض أخواتها، أو (كان) ، أو الظن " (٣).

ويظهر من هذا النص أن الكسائي يطلق على ضمير الشأن (عماداً) أيضاً، لقوله عن (هو) في الآية السابقة: (عماد)، والمنقول عنه أن ذلك الضمير (ضمير الشأن) (٤).

وتجد إطلاق (العماد) على (ضمير الشأن) عند ثعلب، كما جاء منسوباً إلى الكوفيين . جاء في مجالسه: " سئل عن قولهم: (إِنَّهُ قام زيد) ما تقدم قبله؟ فقال: ... إنما تقدم العماد هنا ليعلم أن الكلام يجيء مذكراً أو مؤنثاً " (٥). وقال ابن السراج (ت ٣١٦): " والكوفيون يقولون: إنه قام عمرو، هذه الهاء عماداً ويسمونها المجهول " (٦). واستعمل أبو بكر بن الأنباري أيضاً هذا المصطلح في إيضاح الوقف

(١) الآية الأولى في سورة الإخلاص .

(٢) من الآية (٩) في سورة النمل .

(٣) معاني القرآن، ج ٣: ٢٩٩، وينظر نفسه، ج ٢: ٢١٢، ٢٢٨، ٢٨٧، ٢٧٥، ٣٢٨، ٣٩٤ .

(٤) ينظر أعراب القرآن، للنحاس، ج ٣: ٧٨٧، وشرح المفصل، لابن يعيش، ج ٣: ١١٤ .

(٥) ج ٢: ٥٩٣ = ٦١١ .

(٦) الأصول في النحو، ج ١: ١٣٢ .

والابتداء فقال عن (ها) في نحو (إنَّها هند قائمة) : عماد<sup>(١)</sup>.

وقد شبّه الفراء ذلك العماد ب ( ما ) الكافّة فقال عن الهاء في (إنَّه قام زيد )

: "الأصل في هذا : إنما قام زيد . فالعماد ك ( ما ) " <sup>(٢)</sup>. ويطلق عليه مع ذلك

مجهولا لقوله : " وقوله : ( فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ) <sup>(٣)</sup> الهاء ها عماد توقي بها

(إن) " <sup>(٤)</sup>. ثم إطلاقه على تلك الهاء اسما مجهولا حين قال : " وقوله (إِنَّهَا إِنْ تَكُ

مُثْقَلًا حَبَقَ مِنْ خَرْدَلٍ ) <sup>(٥)</sup> يجوز نصب المثقال ورفعها . . . ومن نصب جعل في تكسن

اسما مضرا مجهولا مثل الهاء التي في قوله (إِنَّهَا إِنْ تَكُ) <sup>(٥)</sup>، ومثل قوله : (قَانِئًا

لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ) <sup>(٣)</sup> . . . " <sup>(٦)</sup>.

ومما يجدر ذكره أن بعض الباحثين ذهب إلى أن الضمير (هي) في قوله تعالى :

(فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارَ الَّذِينَ كَفَرُوا) <sup>(٧)</sup> إشارة إلى المبتدأ المتأخر، وقال : ولم يشر

إليه أحد من النحويين ولا البلاغيين فيما علمت " <sup>(٨)</sup> . ويبدو لي أنه مسبوق بذلك

من قبل الفراء الذي جعل ذلك الضمير عمادا كالهاء التي في قوله تعالى : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) <sup>(٣)</sup>،

(١) ينظر ج ٢ : ٩٤٨

(٢) مجالس ثعلب ، ج ٢ : ٢٥٤ = ٤٢٢ ط ١

(٣) من الآية (٤٦) في سورة الحج .

(٤) معاني القرآن ، ج ٢ : ٢٢٨ .

(٥) من الآية (١٦) في سورة لقمان .

(٦) معاني القرآن ، ج ٢ : ٣٢٨ ، وينظر نفسه ، ص ٢١٢ .

(٧) من الآية (٩٧) في سورة الأنبياء .

(٨) الضمائر في اللغة العربية ، للدكتور محمد عبدالله جبر ، ص ١٤٦

ثم قال : " وإن شئت جعلت ( هي ) للأبصار ، كنييت عنها ثم أظهرت الأبصار لتفسرها " (١). وتجد نحواً من ذلك عند الزمخشري (٢) (ت ٥٣٨) ، ولم يوافقسه أبو حيان (٣) .

### الترجيح :

الراجح في نظري أن يطلق على ما يعرف عند الكوفيين بـ (المجهول) ( ضمير الشأن ) أو (القصة) وهي تسمية البصريين ، وقد رجّحها ابن الحاجب (ت ٦٤٦) ، وعلّل الترجيح ، فقال : " وتسمية البصريين أقرب ؛ لأنّهم سمّوه باعتبار معناه : الشأن ، والقصة والكوفيون لا يخالفون في أنّ معناه ذلك ، وإنّما سمّوه باسم آخر ملازم ، وهو كونه عائداً على غير المذكور أولاً ولكن على ما يفسره ثانياً . فتسميته باسم معناه أولى ولا يخالف البصريون في أنّه مجهول " (٤).

فالخلاف إذن خلاف لفظي ، ولذا تجد أبا بكر يفسره بالأمر والشأن كما تقدّم في العرض (٥) ، وقد سبق نحو من ذلك عند ثعلب (٦) . وإلى جانب هذا أنّ التسمية البصرية هي الشائعة في كتب النحو .

---

(١) معاني القرآن ، ج ٢ : ٢١٢ .

(٢) ينظر الكشاف عن حقائق التنزيل ، ( بيروت : دار المعرفة ، د ٥٠ ت ) ، ج ٢ :

٥٨٤ ، و ج ٣ : ١٧ .

(٣) ينظر البحر المحيط ، ج ٦ : ٣٧٨ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ، ج ١ : ٤٧١ - ٤٧٢ .

(٥) ينظر ص ٧٦ في هذا المبحث .

(٦) ينظر ص ٧٧ في هذا المبحث أيضاً .

المبحث السابع

الملة والحشو:\*

العرض:

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول عنتره :

يَا شَاةَ مَا قَنَصِي لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرَمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحُرِّمِ

" وقال الفراء : أنشدني الكسائي بيت عنتره (يا شاة من قنص لمن حلت له)

قال : وزعم الكسائي أنه إنما أراد : يا شاة قنص . وجعل (من) حشوا في الكلام

كما تكون (ما) حشوا . وأنكر الفراء هذا وقال : إنما أراد : يا شاة من مقتنص . لأن

(مَنْ) لا تكون حشوا ، ولا تلغى . أنشد الكسائي والفراء : (١)

آلِ الزَّبِيرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ الْقِبَائِلُ وَالْأَثْرُونَ مَنْ عَدَدَا

فقال الكسائي : (مَنْ) ملة . والمعنى : الأثرون عددا . وقال الفراء : عددا ملة

ل (مَنْ) كأنه قال : مَنْ معدودا " (٢)

---

\* يقابلها عند البصريين (الزيادة) و ( اللغوى ) . ينظر الكتاب ، لسيويه ،

ج ١ : ٤١ ، ١٦١ = ١٩ : ١ ، ٨٠ ط بولاق ، والمقتضب ، للمبرّد ، ج ١ : ١٨٦ ،

١٨٩ ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٨ : ١٢٨ ؛ والأشباه والنظائر ،

للسيوطي ، ج ١ : ٢٠٩ .

(١) لم أعرف قائله .

(٢) الشرح ، ص ٣٥٣ .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

وقاهم جَدُّهم بَبْنِي أَيْبِهِم وبالأشقين ما كان العقابُ  
:" و (ما) صلة، دخلت لتوكيد الكلام " (١).

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلزة :

قَبْلَ مَا الْيَوْمُ بَيَّضَتْ بَعْيُونِ ال ناس فيها تعييطٌ وابسا\*  
:" و (ما) صلة ، اليوم مختفَضٌ ب (قبل) " (٢)

وهناك ما يربو على عشرة مواضع مماثلة أكتفى بالإحالة إليها (٣) .

#### التوضيح :

استعمل الكسائي (ت ١٩٠) فيما نقله عنه أبو بكر مصطلح (المالسة)

بمعنى : الزيادة حين قال عن (الأثرون من عدا : (من) صلة (٤) ، والمعنى :

والأثرون عدا . فحذف (مَنْ) ، وقدر المعنى بدونها .

واستعمل الفراء (ت ٢٠٧) مصطلح (الحشو) حين قال عن رواية الكسائي

(يا شاة مَنْ قنص) : إنما أراد : يا شاة من مقتنص ؛ لأن (مَنْ) لا تكون حشوا

واستعمل أيضا مصطلح الإلغاء حين قال بعد ذلك : ولا تلغى . وهذا قريب من

مصطلح البصريين (اللغو) (٥) .

(١) م٠ن ، ص ٦ والمراد بالجَدُّ في البيت الحظ .

(٢) م٠ن ، ٤٦٠ .

(٣) ينظر م٠ن ، الصفحات : ٣٣ س ١١ ، و ٤٢ س ٢ ، و ٥١ س ١٣ ، و ٧٠ س

٦ ، و ٣٧٢ س ١٢ ، و ٣٧٣ س ١١ ، و ٣٩٨ س ١٥ ، و ٤٦٥ س ٨ ، و ٤٦٥

س ١٦ ، و ٤٧٨ س ٣ ، و ٥٣٣ س ١١ ، و ٥٧٩ س ٨ .

(٤) وينظر الأملية الشجرية ، لهبة الله بن علي (ابن الشجري) (بيروت : دار المعرفة)

ج ٢ : ٣١٢ .

(٥) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

\* فيها تعييط : معناه فيها ارتفاع وامتناع (عن الشرح) .

وقد آثر أبو بكر مصطلح الصلة في الشرح جميعه . من ذلك قوله عن (ما) في  
(بالأشقين ما كان العقاب): و (ما) صلة . دخلت لتوكيد الكلام . وقوله عن (ما) أيضا في  
(قبل ما اليوم) : و (ما) صلة ، اليوم مختفص ب (قبل) . وهناك مواضع أخر سبقت  
الإشارة إليها في العرض .

وقد ورد المصطلحان في معاني القرآن للفراء من ذلك قوله : " ولو جعلت  
(ما) على جهة الحشو ، كما تقول : " عما قليل آتيك ، جاز فيه التأنيث والجمع  
فقلت : بئسما رجلين أنتما " (١) . وقوله عن (ما) في قوله تعالى : ( جُنْدٌ مَّا  
هَنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الْأَحْزَابِ ) (٢) : " و (ما) ها هنا صلة . والعرب تجعل (ما) صلة  
في المواضع التي دخولها وخروجها فيها سواء " (٣) .

كما أنّها وردا على لسان ثعلب (ت ٢٩١) . من ذلك قوله : " إذا كانت (ما) صلة  
أدخلوا معها النون الخفيفة والثقيلة ، تقول : اذهب نم عينا ما أرينك " (٤) . وقوله :  
" لَمَّا جَاءت (لا) جحد ا في أول الكلام صيروا (لا) حشوا كقولك : ما أتاني عبدالله ولا  
زيد . فالمعنى : وزيد " (٥) .

(١) ج ١ : ٥٨

(٢) الآية (١١) في سورة (ص) .

(٣) ج ٢ : ٣٩٩ ، وينظر م ٠ ن ، ج ١ : ٢١ ، ٤٦ ، ٩٥ ، ٢٤٤ ، وج ٢ : ٣٠٥ ،

وج ٣ : ٣٠٥

(٤) مجالس ثعلب ج ٢ : ٥٥١ = ٦١٩ ط ١ وينظر م ٠ ن ، ص ٠ ن ، ج ١ : ١٩١ = ٢٣٠ ط ١ ،

وشرح ديوان زهير ، له كذلك ، تح . أحمد زكي العدوي ، ( القاهرة :

بيروت : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٣ م ، نسخة مصوّرة عن ط ٠ دار الكتب ،

١٣٦٣هـ) ، ص ٨٨

(٥) شرح ديوان زهير ، ص ١٥٠ .

وقد نُسبوا إلى الكوفيين جميعاً . قال ابن يعيش (ت ٤٦٣) : " الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين ، والملة والحشو من عبارات الكوفيين " (١) وقال النحاس (ت ٣٢٨) في أثناء الكلام عن زيادة (ما) : " والكوفيون يقولون : صلة " (٢) وعن معنى ( الصلة ) جاء في الأشباه والنظائر للسيوطي (ت ٩١١) : " أكثر ما تقع الصلة في ألفاظ الكوفيين ، ومعناه : أنه حرف يصل به كلامه ، وليس بركن في الجملة ، ولا في استقلال المعنى " (٣).

ولعلنه لأجل ذلك أطلقوا عليها حشواً ، لأنّ الحشو من الكلام الفضل الذي لا يعتمد عليه " (٤) ولذا نجد أبا بكر يتجنب إطلاقها ، أي الصلة ، في القرآن الكريم فيقول : " و (ما) في التوكيد هي التي يسميها العوام صلة ، ولا أستحبّ أن أقول في القرآن صلة ؛ لأنه ليس في القرآن حرف إلاّ وله معنى " (٥).

لكن الفراء مع استعمال مطلق الحشو والصلة يرى " أنّ هذه الحروف معتبر فيها معانيها التي وضعت لها وإنما كررت تأكيداً ، فهي عنده من التأكيد اللفظي " (٦) . ولعلّه لأجل ذلك لم يتحرّج من إطلاق هذين المصطلحين في معاني القرآن .

(١) شرح المفصّل ، ج ٨ : ١٢٨

(٢) إعراب القرآن ، ج ١ : ١٦٥ .

(٣) ج ١ : ٢٠٩

(٤) اللسان ، لابن منظور ، ج ١٤ : ١٨٠ (حشا) .

(٥) إيضاح الوقف ، ج ١ : ٣٣١

(٦) الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ج ١ : ٢١٠ ، وفيه أنّها " عند سيبويه تأكيد

للمعنى " .

وقد رد السيرافي (ت ٣٦٨) عليه فقال : " ويبطل مذهب الفراء بأنه لا يطرد في كل الحروف ؛ ألا ترى أن (مِنْ) في قولك : ( ما جاءني من أحد ) ، ليست حرف نفي وقد أكدت النفي ، وجعلته عاما ؟ " (١)

ويبدو لي أن رأي الفراء ينطبق أيضا على (مِنْ) التي رد بها عليه السيرافي ؛ لأن معنى (مِنْ) . وهو الابتداء ساعد على تأكيد النفي ، فكأنها نفت الموضوع من أوله .

والأولى أن يقال عن زيادتها : إنها طلب للفصاحة بتزيين اللفظ أو استقامة للنظم . وحسن السجع إلى جانب تقوية المعنى وتوكيده . (٢)

ومما يجدر ذكره أن مصطلح (الحشو) قد ورد عند سيبويه (ت ١٨٠) ، لكنه لم يرد به معنى الزيادة وإنما أراد به صلة الموصول أو الكلام المتوسط بين الحرف وما عمل فيه . من ذلك قوله : " فكما أن (الذي) لا يكون إلا معرفة لا يكون (ما) و (من) إذا كان الذي بعدهما حشوا ، وهو الملة ، إلا معرفة " (٣) . وقوله : " فمما فصل بينه وبين ( لا ) بحشو قوله جل ثناؤه : ( لَأَفِيهَا عَمَلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُعْرَفُونَ ) (٤) ولا يجوز : لا فيها أحد إلا ضعيفا " (٥) .

وقد يفهم من كلام بعض الباحثين أن سيبويه يريد بالحشو معنى الزيادة حين قال : " فنسبة الزيادة واللغو إلى البصريين ثابتة لا غبار عليها ، والنصوص تؤيدها ، كما أن النصوص النحوية تنطق بنسبة مصطلح الحشو إلى سيبويه

(١) م . ن ، ص ٠ ن .

(٢) ينظر م . ن ، ص ٢١١ ، وشرح الرضى ، ج ٢ : ٢٨٤ .

(٣) الكتاب ٢ : ١٠٧ = ١ : ٢٧٠ ، وينظر ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ = ١ : ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(٤) الآية (٤٧) في سورة الصافات .

(٥) الكتاب ، ج ٢ : ٢٩٩ = ١ : ٣٥٦ ، وينظر ص ٣٩٨ = ١ : ٣٥٥ ، والمقتضب ،

للمبرد ، ج ٣ : ٠٦٢ .



كُلُّ هذه الممطلحات بمعنى واحد " (١) وقد رجعت إلى المواطن التي أحال إليهم (٢)  
فوجدت أنّ الحشو فيها معناه صلة الموصول ، وليس معناه الزيادة ، كما ذكر  
في هذا النص ، وإلى جانب ذلك أنّ الباحث نفسه قد ذكر في موطن آخر أنّ الحشو  
معناه صلة الموصول عند سيبويه . وهذا نص كلامه : " وهو (أى سيبويه) يسمّى صلة  
الموصول حشواً " (٣) . ولعل ذلك سهو منه .

وممن ورد عنده استعمال مصطلح الصلة بمعنى الزيادة ابن قتيبة (٤)

(ت ٢٢٦) ، ومحمد بن جرير الطبري (٥) (ت ٣١٠) ، وابن شقير (٦) (ت ٣١٧) ، وابن  
خالويه (٧) (ت ٣٢٠) ، وابن فارس (٨) (ت ٣٩٥) ، والزمخشري (٩) (ت ٥٢٨) .

- 
- (١) المصطلح النحوي ، لعوض القوزي ، ص ١٧٩
  - (٢) وهي الكتاب ، لسيبويه ، ج ١ : ٢٦٩ ، ٢٧٠ ط ٠ بولاق ، ويقابلها فسي  
تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، ج ٢ : ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ .
  - (٣) المصطلح النحوي ، لعوض القوزي ، ص ١٢٨ .
  - (٤) ينظر أدب الكاتب ، ص ١٩٤ ، ١٩٥ .
  - (٥) ينظر تفسيره ، ج ٤ : ٢٨٩ ، و ج ٥ : ٤٦٠ ، ٦٢ ، و ج ٧ : ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ١٣١ .
  - (٦) ينظر الجمل في النحو ( ر ٠ م ) ، ص ١٩٣ ، ٤٥٤ ، ٤٧٢ .
  - (٧) ينظر إعراب ثلاثين سورة ، ص ٣٣ ، ٧٨ .
  - (٨) ينظر الماحبي ، ص ٢٧٠ ، ٢٧٣ .
  - (٩) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٨ : ١٢٨ .

ومما يجدر ذكره أيضا أن الكوفيين، إلى جانب استعمالهم مصطلح (الصلة) بمعنى صلة الموصول وبمعنى الزيادة، أطلقوه على (جملة الصفة) وقد حُصِّ ذلك بمبحث مستقل<sup>(١)</sup>، وأطلقه الفراء وشعلب وأبو بكر على تعلق الظرف أو حرف الجر بالفعل ونحوه. من ذلك قول الفراء عن (إذا): "تقول: الرطب إذا اشتد الحر تريد في ذلك الوقت. فلما كانت في موضع صفة<sup>(٢)</sup> كانت صلة للفعل الذي يكون قبلها أو بعد الذي بعدها"<sup>(٣)</sup>.

ومع كثرة استعمال أبي بكر لمصطلح (الصلة) بمعنى الزيادة في الشرح قد ورد عنده مرادفات أخرى لذلك منها مصطلحا البصريين (الزيادة)<sup>(٤)</sup> و(اللغو)<sup>(٥)</sup> ومنها التوكيد<sup>(٦)</sup>، والإقحام<sup>(٧)</sup>.

### الترجيح:

الزاجح في نظري أن يطلق على ما يعرف بحروف الزيادة أو الصلة حروف التوكيد، كما ورد استعماله كذلك على لسان الخليل (ت ١٧٠) وسيبويه<sup>(٨)</sup> (ت ١٨٠)، وكما استحبه أبو بكر فيما تقدم، وترك المصطلحات الأخرى؛ لئلا

(١) ينظر المبحث السابع والعشرون

(٢) يقصد بالصفة هنا الظرف.

(٣) معاني القرآن ٣: ١٥٨، وينظر ١: ٣٢، ٥٥، ٤٥٢. ومجالس شعلب ٢: ٥٢٩=٥٩٧ ط.

وشرح ديوان زهير له أيضا، ص ٢٨، ٣٥، والشرح لأبي بكر، الصفحات ٨، ١٤،

١٩، و ٩ س ٢، و ١١ س ٢، ٢١، ١٩ س ٧-٩، و ٤٥ س ٧، ٤٨ س ٢٣، ٢٤، ٤٩ س ١٨،

و ٢٥٠، ٥١ س ١٤ وغيرها.

(٤) ينظر الشرح ٤٥٩ س ١١.

(٥) ينظر م. ن، ص ٣٨٧ س ٤.

(٦) ينظر م. ن، ص ٤٢٤ س ١٥.

(٧) ينظر م. ن، ص ٥٥ س ١٢، و ٥٦٨ س ١٢، ومبحث (زيادة الواو) رقم ٦٨.

(٨) ينظر الكتاب ٢: ٢٦، ١٧٤، ٣١٦=١: ٢٣٠، ٢٩٩، ٣٦٢ ط. بولاق.

يُظَنُّ أَنَّهَا دَخَلَتْ لِغَيْرِ مَعْنَى فِي كَلَامِ الْفَصْحَاءِ ، وَلَا سَيِّمًا كَلَامِ الْبَارِي جَلَّ جَلَالُهُ<sup>(١)</sup> ،  
وَهِيَ قَدْ دَخَلَتْ لِلتَّوَكِيدِ ، وَالتَّوَكِيدُ مَعْنَى صَحْحٍ . (٢)

---

(١) ينظر الأُ شباه والنظائر، للسيوطي، ج١: ٢٠٩.  
(٢) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش، ج٨: ١٢٨-١٢٩.

## المبحث الثامن

### الجحد \*

#### العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

فَقَالَتْ : يَمِينُ اللَّهِ مَالِكٌ حَيْلَةٌ " وما إن أُرِيَّ عَنْكَ الْغَوَايَةَ تَنْجَلِيَّ

:" والحيلة مرفوعة باللام، و(ما) جحد لا موضع لها ، والغواية منصوبة بـ (أرى) ،  
و ( ما ) جحد لا موضع لها ، و (إن) جحد أيضا " (١).

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول زهير :

فَتَغْلِلُ لَكُمْ مَا لَا تُغْلِلُ لِأَهْلِهَا قَرَى بِالْعِرَاقِ مِنْ قَفِيزٍ وَدَرَهَمٍ

:" و (من) دخلت مع الجحد، وهو (لا)، كقولك : لا أضرب من أحد " (٢). وهناك  
مواضع مماثلة أكتفى بالإحالة إليها (٣).

#### التوضيح :

ورد إطلاق مصطلح الجحد عند أبي بكر على حروف النفي فمن ذلك قوله

عن (ما) في (مالك حيلة) : وما جحد ، وقوله عن (ما) و (إن) في (ما إن أرى )  
: و (ما) جحد ، و (إن) جحد أيضا ، وقوله عن (لا) في (مالاتغلل... من قفيز )

\* يقابله عند البصريين النفي . ينظر الكتاب السيبويهي : ١٤٥ ، ٤٣٨=٧٣ ، ٢٨ ط . بولاق

٣ : ١١٧=٤٦٠ ؛ والمقتضب للمبرد : ١٨٥-١٨٦ ج ٤ : ١٨٨ .

(١) الشرح ص ٥٣ .

(٢) م ، ن ، ص ٢٧٢ .

(٣) ينظر م ، ن ، الصفحات : ٢٦٨ س ٨ ، و ٣٤٠ س ٨ ، و ٢٨٥ س ١٤ ، ٤٩٦ س ٣ .

و (مِنْ) دخلت مع الجحد وهو (لا) . وقد سبقت الإشارة إلى بقية المواضع المماثلة الواردة في الشرح .

وهذا المصطلح من مصطلحات الكوفيين . ومن وروده عندهم قول الكسائي : " سمعت العرب تقول : أين كنت لتنجو مني ! لأن المعنى : ما كنت لتنجو مني فأدخل اللام في (أين) لأن معناها الجحد : ما كنت لتنجو مني " (١) .  
وقول الفراء : " فإذا قال القائل : ( ما ما قلت بحسن ) جاز ذلك على غير عيب ؛ لأنه يجعل (ما) الأولى جحدا ، والثانية في مذهب الذي " (٢) .  
وقول ابن السكيت : " باب ما يتكلم فيه بالجحد " وقوله : " بسباب ما لا يتكلم فيه إلا بجحد " (٣) .

وقول ثعلب : " كل استفهام يكون معه الجحد يجاب المتكلم به (بلى) (٤) و (لا) ، وكل استفهام لا جحد معه فالجواب فيه (نعم) . وإنما كره أن يجاب ما فيه جحد ب (نعم) لئلا يكون إقرارا بالجحد من المتكلم " (٥) .  
ويبدو أن هذا المصطلح قد كان مستعملا عند البصريين ، لأن الليث (؟)

(١) معاني القرآن، للفراء، ١: ١٦٤ .

(٢) م، ن، ص ١٧٦-١٧٧، وينظر الصفحات : ٨ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ١٧٥ ، ٢٢٨ ، ٢٨٦ ، ٣٧٤ ، ٤٢٣ ، ٤٨٠ ، وج ٢: ٢٠٢ ، وج ٣: ٢٠٧ ، ٢١٩ .

(٣) إصلاح المنطق، ص ٣٨٣ .

(٤) م، ن، ص ٢٨٥ .

(٥) المجالس ٢ : ٤٧٥ = ٤٥٣ ط١، وتنظر الصفحات : ٤٧٧ ، ٥٥٩ ، ٥٩٧ = ٥٥٠ ، ٦٢٧ ، ٦٦٥ وشرح ديوان زهير، ص ٧٩ ، ١٥٠ .

الذي يحكى أنّه صحب الخليل بن أحمد<sup>(١)</sup> (ت ١٧٠) قد ورد على لسانه إلى جانب مصطلح النفي حين قال : " ( لا ) حرف ينفي به ، ويجحد به " <sup>(٢)</sup> .

ومثّن استعمل هذا المصطلح ابن قتيبة<sup>(٣)</sup> (ت ٢٧٦) وابن كيسان<sup>(٤)</sup> (ت ٢٩٩) ، والطبري<sup>(٥)</sup> (ت ٣١٠) وابن شقير<sup>(٦)</sup> (ت ٣١٧) ، وابن خالويه<sup>(٧)</sup> (ت ٣٢٠) .

ويرى أستاذنا الدكتور أحمد مكّي الأنصاري أنّ هذا المصطلح " مصطلح موفق ، لا يقل عن مصطلح البصريين ، إن لم يزد عليه بأنه يساير روح اللغة أكثر من مصطلح ( النفي ) الذي يساير روح الفلسفة " <sup>(٨)</sup> .

---

(١) ينظر مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، ص ٥٨ ، والفهرست لابن النديم ، ص ٦٤ ، ٦٥ ومعجم الأدباء ، لياقوت ، ج ١٧ : ٤٥ ، والبغية ، للسيوطي ، ج ١ : ٥٦٠

(٢) اللسان ، لابن منظور ، ج ١٥ : ٤٦٤ ( لا ) .

(٣) ينظر تأويل مشكل القرآن ، تح السيد أحمد مقر (بيروت : المكتبة العلميّة ، ط ٣ ، ١٤٠١هـ) ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(٤) ينظر ابن كيسان النحوي ، لمحمد الدعجاني (مكة : جامعة أم القرى : مركز البحث العلمي ، ر ٠ م رقم ١٢٨) ص ٢٤٥ .

(٥) ينظر تفسيره ، ج ١ : ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٣٢٩ ، ٥١٠ .

(٦) ينظر الجمل في النحو ( ر ٠ م ) ص ٤٦٣ ، ٤٧٣ .

(٧) ينظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن ، ج ٣ ، ص ٦٨ ، ١١٦ ، ١٤٤ ، ٢١٢ ، ٣١٣ .

(٨) أبو زكريّا الفراء ، ص ٤٤١ .

الترجيح :

مع ميلى إلى أن مصطلح الجحد هو الراجح لما علل به أستاذى الفاضل  
أرى الأخذ بمصطلح النفى ، لأنه قد كتب له البقاء إلى الوقت الحاضر وأصبح  
هو المشهور ، إلى جانب اتفاقه مع الجحد فى المدلول . جاء فى اللسان لابن  
منظور ( ت ٧١١ ) : " نفى الشىء نفيا جرده ، ونفى ابنه جرده " (١).

---

(١) ج ١٥ : ٣٣٢ نفى .

المبحث التاسع

التبرئة\*

العرض:

قال أبو بكر في معرض الحديث، عن قول زهير:

سَمِّتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعْشُ ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَبَالَكَ يَسْأَلُ

:" والأب منصوب بـ (لا) على التبرئة، و (لك) خبر التبرئة" (١).

التوضيح:

أطلق أبو بكر على معنى (لا) النافية للجنس تبرئة حين قال عن (لاأبالك) : والأب منصوب بـ (لا) على التبرئة، و (لك) خبر التبرئة، وقد أطلق عليها هذا المصطلح في غير الشرح . فقال نحو ما تقدم في أثناء حديثه عن قوله تعالى: (لَا رَيْبَ فِيهِ) (٢) في كتابه إيضاح الوقف والابتداء (٣)، ومثله أيضا في كتابه الزاهر حين تعرض لجملة (لا إله إلا الله) (٤). وقد أضاف إلى ذلك ذكر

---

\* يقابله عند البصريين النفي بـ (لا). ينظر الكتاب، لسيبويه، ج ٢: ٢٧٤، ١= ٣٤٥ ط. بولاق، معاني القرآن للأخفش، تح د. فائز فارس، (الكويته، ط ٢، ١٤٠١ هـ) ج ١: ٢٣-٢٤؛ والمقتضب للمبرد ج ٤: ٣٥٧. وقد نص أبو بكر على نسبة ذلك إلى الخليل وسيبويه كما سيأتي في التوضيح . و (لا) هذه هي (لا) النافية للجنس كما هو معروف، وكما سيأتي في التوضيح أيضا .

(١) الشرح ٢٨٨.

(٢) من قوله تعالى: (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبَسُوا الْحُلُمَ، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ). الآيتان

(١، ٢) في سورة البقرة .

(٣) ينظر ج ١ : ٤٨٩ .

(٤) ينظر ج ١ : ١٠٤ .



مصطلح الخليل (ت ١٧٠) وسيبويه (ت ١٨٠) فقال : " الخليل وسيبويه يسميان التبرئة النفي" (١).

وتجد مصطلح التبرئة عند كبار الكوفيين . فقد ورد على لسان الكسائي حين قال : " لما تأخر الخبر في التبرئة نصبوا ولم ينووا؛ لأنه نصب ناقص" (٢) وعلى لسان الفراء حين قال عن قوله تعالى : (قَلَّا رَفَثَ وَلَا فُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى الْحَجِّ) (٣) : " فالقراء على نصب ذلك كله (٤) بالتبرئة" (٥) . وقال : " العرب إذا بدأت بالتبرئة فنصبوها لم تنصب بنون" (٦) . وورد عند ثعلب حيث جاء فى مجالسه :  
" وأنشد :

فَكَيْفَ يَلِيلَةَ لَا نَوْمَ فِيهَا      وَلَا قَمْرٍ لِسَارِيهَا مِنْ سِيرِ

ولا قمر ، قال : جعل ( لا ) التبرئة . بمعنى غير " (٧) . وجاء فى موضع آخر : " وقال أبو العباس حكى ابن الأعرابي : ( قد جعل الناس ما ليس بأس به ) جعل ( ليس )

(١) م . ن ، ص ١٠٥ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١ : ١٢٨ ، وينظر الأصول لابن السراج ، ج ١ : ٢٨١ .

(٣) من الآية (١٩٧) فى سورة البقرة .

(٤) فتح الرفت والفسوق قراءة غير ابن كثير وأبى عمرو من السبعة ، ولم يختلفوا فى فتح الجدال . ينظر السبعة لابن مجاهد ، ص ١٨٠ .

(٥) معانى القرآن ج ١ : ١٢٠ .

(٦) م . ن ، ص ٠ ن ، وينظر ص ١٢١ ، وج ٣ : ٥٩ ، ١٩٥ ، والأصول لابن السراج ج ١ : ٣٨١ ، وإعراب القرآن للنحاس ج ١ : ١٢٨ .

(٧) ج ١ : ١٣١ .

بمعنى التبرئة " (١) . يريد أن (ليس) بمعنى (لا) النافية للجنس ؛ لمجىء الاسم بعدها مبنياً على الفتح .

ويظهر من قول النحاس (ت ٣٢٨) عن اسم (لا) هذه : " ونصبه على التبرئة عند الكوفيين " (٢) أن هذا المصطلح عندهم جميعاً (٣) .

وقد استمرّ المصطلح الكوفي إلى جانب المصطلح البصري (٤) فبعضهم يطلق على (لا) المتقدمة (تبرئة) (٥) ، وبعضهم يطلق عليها (النفي بلا) (٦) . لكن

- 
- (١) م . ن ، ص ١٣٢ ، وينظر ج ٢ : ٢٥٤ .
- (٢) إعراب القرآن ، ج ٣ : ٢٥٣ .
- (٣) وينظر الموفى ، للكنغراوى ، ص ٤٧ .
- (٤) ينظر فاتحة الإعراب ، للا سفايينى ، تح . د . عفيف عبدالرحمن ، (الأردن : جامعة اليرموك ، ١٤٠٠هـ) ، ص ٢٣١ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ، تمحيص مصطفى حسين أحمد ، (بيروت : دار الفكر ، د . ت) ، ج ٢ : ٢ ؛ وحاشية الخضرى ، ج ١ : ١٤١ .
- (٥) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، ج ١ : ٢٤٥ ؛ والحجة فى القراءات السبع ، لابن خالويه ، تح . د . عبدالعال سالم مكرم ، (بيروت : دار الشروق ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ) ، ص ٩٤ ؛ والواضح فى علم العربية ، للزبيدى ، ص ٨٠-٨٢ ؛ ومشكل إعراب القرآن ، للقيسى ، تح . ياسين محمد السواس ، (دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٤هـ) ، ج ١ : ١٦ ، ٨٨ ؛ والأزھية ، للهروى ، تح . عبدالمعين الملوحي ، (دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٢هـ) ، ص ١٥٠ ؛ والأمالى ، لابن الشجرى ، ج ٢ : ٢٢٢ ، واللسان لابن منظور ، ج ١٥ : ٤٦٧ (لا) ؛ وتاج العروس ، للزبيدى ، (بيروت : دار الحياة ، عن ط ١ ، بالمطبعة المنيرية بمصر ، ١٣٠٦هـ) ، ج ١ : ٤٣٨ .
- (٦) ينظر الأصول ، لابن السراج ، ج ١ : ٣٧٩ ، والجمل فى النحو ، للزجاجى ، ص ٢٣٧ .

الأخير تطوّر إلى (" لا " النافية للجنس) (١) ، لأن مجرد اطلاق النفي ب ( لا ) ،  
كما ورد عند سيبويه (٢) ، لا يميزها عن ( لا ) الداخلة على المعرفة أو على الأفعال.  
وعن سبب تسميتها تبرئة ، ذهب ابن هشام ( ت ٧٦١ ) إلى أنها سميت بذلك حين  
أريد بها نفي الجنس (٣) ، وظاهر هذا يدلّ على أنّ هناك اتفاقاً في المعنى بين  
مصطلحي التبرئة والنافية للجنس، ويقول الأزهري ( ت ٩٠٥ ) عنها:  
وتسمّى ( لا ) التبرئة دون غيرها من أحرف النفي، وحق ( لا ) التبرئة أن تصدق على  
( لا ) النافية كائنة ما كانت؛ لأنّ من برّأته فقد نفيت عنه شيئاً ، ولكنهم خصّوها  
بالعامله عمل ( إن ) فإنّ التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها بالتنميص (٤).  
ويصرى كلّ من الصبان ( ت ١٢٠٩ ) ، والخضري ( ت ١٢٨٧ ) أنّ تسميتها  
( لا ) التبرئة من إضافة الدال إلى المدلول؛ لأنّها تدلّ على تبرئة الجنس،  
وتنزيهه عن الخبر. (٥)

### الترجيح :

الذي يبدو لي أنّ مصطلح ( التبرئة ) أو ( لا التبرئة ) أدقّ من  
مصطلح النفي ب ( لا ) أو ( لا النافية للجنس)؛ لأنّ ( النفي ب " لا " ) عام لا يدرى

(١) ينظر المفصل في علم العربية للزمخشري، ص ٢٩، ٧٤، والكافية لابن الحاجب، تح د. طارق

نجم عبدالله (جدة مدار الوفاء، ط ١، ١٤٠٧هـ)، ص ٨٢، ١١٥، وألفية ابن

مالك (بيروت مدار القلم، ط ١ : ١٤٠٤هـ)، ص ٢١، وغير ذلك .

(٢) ينظر الكتاب، ٢ : ٢٧٤ : ١٠ : ٣٤٥ .

(٣) ينظر مغني اللبيب، ص ٢٦٢ .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح (بيروت مدار الفكر، د. ت. ١ : ٢٣٥ .

(٥) ينظر حاشية الصبان، ٢ : ٢، وحاشية الخضري، ١ : ١٤١ .

معهُ هل المراد نفي الاسم أو الخبر ؟ وكذلك ( " لا " النافية للجنس ) يدلّ على أنّ المراد نفي الجنس بينما المراد نفي الخبر عن الجنس كما قال ذلك الصبان والخضري . لذا لا أميل إلى تعليل ابن هشام السابق وهو أنّها سميت تبرئة لنفيها الجنس . وكان الأولى أن يقول : إنّها سميت كذلك لنفيها الخبر عن الجنس . وكأنّ الأزهرى قد لمح ذلك حين قال عنها : إنّها تصدق على ( لا ) النافية كائنسة ما كانت إلى آخر كلامه السابق . والله أعلم .

### المبحث العاشر

#### ما لم يسم فاعله\*

#### العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

فَأَذْبَرَنَ كَالْجَزَعِ الْمُفْصَّلِ بَيْنَهُ      بِجِدِّ مُنْعَمٍ فِي الْعَشِيرَةِ مَخُولٍ

:" وموضع ( بين ) رفع في قول الفراء ، لأنها اسم ما لم يسم فاعله " (١).

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول طرفسة :

أَهْرَتْ يَدَاهَا فَتَلَ شَزْرٍ وَأُجْنِحَتْ      لَهَا عَضْدَاهَا فِي سَقِيفٍ مُسْنَدٍ

:" واليدان اسم ما لم يسم فاعله " (٢).

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول زهير :

فَتَنَّتَجَ لَكُمْ غِلْمَانٌ أَشَامٌ كُلُّهُمْ      كَأَحْمَرَ عَادٍ ثُمَّ تَرَضِعُ فَتَفْطِئُ

:" واسم ما لم يسم فاعله مضمرة من ذكر الحرب ، كأنه قال :

فَتَنَّتَجَ \* \* لكم الحرب غلمان أشام . ونصب الغلمان بوقوع الفعل عليهم

ويقول بعض النحويين : هو خبر ما لم يسم فاعله " (٣).

\* أطلق عليه سيبويه : "فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل "

الكتاب، ج ١ : ٤٢ = ١٩ : ١ ط - بولاق ، والجمل للزجاجي ، ص ٧٨ ، ويقابله الآن الفعل

المبني للمفعول أو المبني للمجهول .

(١) الشرح ، ص ٩٤

(٢) م ٠ ن ، ص ١٦٨

\* \* قال أبو بكر : " يقال نَتَجَتِ الناقة تَنَاجًا ، وَتَجَّهَا أَهْلُهَا ، ولا يكون الفعل لها إلا في قولك : أَنتَجَتِ الناقة ، وذلك إذا نَتَجَتِ فوضعت ولدًا وليس أحد يحضرها " م ٠ ن ، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٣) م ٠ ن ، ص ٢٧١

٤ - وقال في معرض الحديث عن قول عنترَةَ :

بَطَّلِ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ      يُحَذِي نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ يَتَوَامَ

: " واسم ما لم يسمَّ فاعله مضمَر في (يُحَذِي)، والنعال خبر ما لم يسمَّ فاعله " (١).

وهناك ما يربو على عشرين موضعا من هذا القبيل أكتفى بالإحالة

إليها (٢).

### التوضيح :

يظهر من قول أبي بكر عن (المفصل بينه) : (وموضع "بين" رفع في قول الفراء ؛ لأنها اسم ما لم يسمَّ فاعله) . أنّ الفراء يطلق على الفعل المبني للمجهول ( ما لم يسمَّ فاعله ) ، وهو متمثل هنا في اسم المفعول ( المفصل ) ، واسم المفعول بمنزلة الفعل المبني للمجهول كما هو معلوم .

وقد استعمل أبو بكر ذلك ، فقال عن ( أمرت يداها ) : واليدان اسم ( ما لم يسمَّ فاعله ) ، فأطلق على الفعل المبني للمجهول ( أمرت ) ( ما لم يسمَّ فاعله ) ، وجعل اليدين اسمه .

وإطلاق ( ما لم يسمَّ فاعله ) على المبني للمجهول تجده عند الفراء في عدّة مواطن من معانيه ، ويعدّ هو حتى الآن أوّل من وضع هذا المصطلح ؛ لأنّني لم أقع على استعماله عند أحد قبله (٣) ، ويؤيد ذلك أنّه لو كان مستعملا لما ذهب سيبويه إلى تسميته ب " فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل " (٤).

(١) م ٠ ن ، ص ٣٥٢ .

(٢) ينظر م ٠ ن ، الصفحات : ١٣س ٢ ، و ٤٨ س ٢٣ ، و ١١١ س ٦ ، و ١٦٦ س ٥ ، و ١٦٩ س ١١ ، و ٢٢٣ س ١٤ ، و ٢٦٤ س ١٤ ، و ٢٧٩ س ٢ ، و ٢٩٩ س ١٢ ، و ٣٠٤ س ٧ ، و ٣١٨ س ١١ ، و ٣٤٤ س ١٦ ، و ٣٩٦ س ١٠ ، و ٤٣٤ س ٩ ، و ٤٧٧ س ٨ ، و ٤٨١ س ٢٠ ، و ٤٨٢ س ١١ ، و ٤٨٤ س ٤ ، و ٤٩٧ س ٦ ، و ٥٢٠ س ٢ ، و ٥٥٦ س ١٧ .

(٣) وينظر ابن الناظم النحوي ، لمحمد على حمزة سعيد ، ( بغداد : دار التريبسة ، ١٩٧٤-١٩٧٥م ) ، ص ١٥٢ هامش ١٢

(٤) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٤٢ = (١ : ١٩ ط ٠ بولاق ، والجمل ، للزجاجي ، ص ٧٨ .

كما يعد أستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصاري أول من تنبّه من المعاصرين ، فيما أعلم ، لهذا المصطلح (١) .

ومن وروده عند الفراء قوله : " كل ما لم تسم فاعله إذا كان فيها اسمان أحدهما غير صاحبه رفعت أحدهما ونصبت الآخر ، كما تقول : أُعطيَ عبدُالله المالَ " (٢) . وورد ضمن حدوده " حدّ ما لم يسم فاعله " (٣) . واستعمله ثعلب فقال : " ... إذا نويت ما لم يسم فاعله رفعت " (٤) .

ويظهر من قول أبي بكر السابق : (وموضع "بين" رفع في قول الفراء ، لأنها " اسم ما لم يسم فاعله " ) أنّ الفراء أيضا يطلق على نائب الفاعل ( اسم ما لم يسم فاعله ) ، وهو ما استعمله أبو بكر في الشرح جميعه ، وقد وجد عند الفراء ما يؤيد ذلك وهو قوله : " وما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه " (٥) فأطلق لنائب الفاعل اسما .

وينقل أبو بكر أنّ بعض النحويين يطلق على المفعول الثاني للفعل المبني للمفعول ( خبر ما لم يسم فاعله ) حين قال عن ( غلمان ) في ( تَنْتَجِجَ لكم غلمان ) : ونصب الغلمان بوقوع الفعل عليهم ، ويقول بعض النحويين : هو خبر ما لم يسم فاعله (٦) . ويبدو أنّه من استعمال بعض الكوفيين ، يقرب

(١) ينظر أبوزكريا الفراء ، ص ٤٤٤ .

(٢) معاني القرآن ، ج ١ : ١١٢ ، وينظر م ٠ ن ، ص ١٠٢ ، ١١٤ ، ١٤٦ ، ٣٠١ ، وج ٢ : ٢١٠ ، ٣٣٢ ، ٣٥٢ ، وج ٣ : ٢١٠ .

(٣) الفهرست ، لابن المنديم ، ص ١٠٠ .

(٤) محالسه ، ج ١ : ٢٠٨ ٢٥٠ . وينظر نفسه ، ص ١١٣ = ١٣٧ .

(٥) معاني القرآن ، ج ٢ : ٢١٠ .

(٦) وينظر إيضاح الوقف والابتداء ، ج ١ : ٥٤٣ .

ذلك قول الزجاجي (٣٣٧) عنه في ( نحو أعطى زيد درهما ) : " نصبت له لأنه خير ما لم يسمّ فاعله ، وليس هذا من ألفاظ البصريين " (١) . وقد ذكره الأزهري (ت ٩٠٥) لكنه لم ينسبه حين قال : ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسمّ فاعله " ، كما ذكره ابن عصفور (ت ٦٦٩) ، ونسب الأخذ به إلى الزجاجي ، ثم قال : " وحجّة صاحب هذا المذهب أنّه رأى النحويين يسمّون المنصوب إذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبرا ، نحو : ما زيد قائما ، فـ ( قائما ) منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل ، وهو زيد ، فكذلك أعطى زيد درهما . ( درهما ) منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل ، فسماه لذلك خبرا ، وسمّى المرفوع قبله ( اسم ما لم يسمّ فاعله ) (٣) .

وقد عرض للفراء نحو ذلك لكنه لم يعرب المفعول الثاني خبرا ، وإنما قال : ينتصب لخروجه مما لم يسمّ فاعله (٤) ويبدو أنّ أبا بكر قد مال إلى تلك التسمية لقوله عن ( نعال ) في ( يحدّي نعال السّبت ) : والنعال خبر ما لم يسمّ فاعله .

وممن أخذ بها أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨) ، وابن خالويه (٦)

(ت ٣٧٠) .

(١) الجمل في النحو ، ص ٧٦

(٢) التصريح ، ج ١ : ٢٩٠

(٣) شرح جمل الزجاجي ، تح ٠ د ٠ صاحب أبي جناح ، ( العراق : وزارة الأوقاف ، ١٤٠٠هـ ) ، ج ١ : ٥٤٤ .

(٤) ينظر معاني القرآن ، ج ٢ : ٣٥٢ .

(٥) ينظر إعراب القرآن ، ج ١ : ٢٠٣ ، ٢٧٨ ، ٤٣٩ .

(٦) ينظر إعراب ثلاثين سورة ، ص ٦٦ ، ١٤٥ .



وقد ردّ ابن عصفور هذه التسمية ، وهو محقّ في نظري ، فقال :  
 " وهذا المذهب فاسد ؛ لأنّنا إذا قلنا في قائم من قولك : ( ما زيد قائمًا ) :  
 خبرا ، فإنما نعني به الخبر الذي عملت فيه ( ما ) ، وسمى خبرا لأنّه في الأصل  
 خبر المبتدأ ، ولا يتصوّر مثل ذلك في ( درهم ) من قولك : ( أعطى زيد  
 درهما ) ؛ لأنّه لم يكن خبرا قطّ " (١) .

وإذا رجعت إلى مصطلح الفراء ( ما لم يسمّ فاعله ) ، وتأملتته وجدته  
 يصدق على الفعل المبني للمجهول وعلى نائب الفاعل . وقد صرح بإطلاقه  
 على الفعل وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك . أما إطلاقه على نائب الفاعل فلم  
 يصرّح به ، ولكنّه واضح من قوله عن إعراب ( مَنْ ) في قوله تعالى : ( إِنْ تَحْرِضْ  
 عَلَىٰ هٰذَا هُمْ قَائِنٌ ۗ اللَّهُ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ ) (٢) : " ... ومن قال ( يَهْدِي ) (٣)  
 كانت رفعا إذ لم تسمّ فاعلها " (٤) .

وقد ساد مصطلح الفراء ( ما لم يسمّ فاعله ) من بعده وقد أطلقه  
 بعضهم على ( الفعل المبني للمجهول ) وبعضهم على ( نائب الفاعل ) . فمن مَنْ  
 أطلقه على الفعل ابن قتيبة ( ت ٢٧٦ ) حين قال : " باب ما جاء على لفظ

(١) شرح جمل الزجاجي ، ج ١ : ٥٤٤ .

(٢) من الآية ( ٣٧ ) في سورة النحل .

(٣) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع وابن عامر ، والقراءة الأولى في الآية

قراءة باقي السبعة . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٣٧٢ .

(٤) معاني القرآن ، ج ٢ : ٩٩ ، وينظر نفسه ، ج ١ : ١٤٤ ، ٣٥٧ .

ما لم يسمّ فاعله " (١) ، والمبرّد (ت ٢٨٦) حين قال : " إن بنيت الفعل بناءً ما لم يسمّ فاعله ... " (٢) ، وممّن أطلقه على نائب الفاعل ابن كيسان (ت ٢٩٩) حين قال : " وما لم يسمّ فاعله يجرى مجرى الفاعل " (٣) .

(١) أدب الكاتب ، ص ٣١٠ .

(٢) المقتضب ، ج ١ : ٣١٤ ، وينظر نفسه ، ص ٣١٥ ، و ج ٣ : ٣١٤ .

وينظر أيضا معانى القرآن وإعرابه ، للزجاج ، ج ١ : ٥٣ ، ٩٩ ، ٢٢٤ ، ٢٣٨ ؛ والأصول في النحو ، لابن السراج ، ج ١ : ٧٧ ؛ والسبعة ، لابن مجاهد ، ص ٤٣٠ ؛ والجمل في النحو ، للزجاجي ، ص ٧٦ ، ٧٩ ؛ والتفاحة في النحو ، للنحاس ، ص ٢١ ؛ وإعراب ثلاثين سورة ، لابن خالويه ، ص ٤٤ ، ٤٩ ، ٨٢ ؛ ٨٣ ، والكافية في النحو ، لابن الحاجب ، ص ٧٢ ؛ والبسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تح ٥٠٠ عياد الشيبتي ، ( بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ ) ، ج ١ : ٩٦١ ، ٩٦٢ .

(٣) الموقفي في النحو ، ص ١٠٩ ، وينظر م٠ ن ، ص ١١٠ ، ١١٥ ؛ وابن

كيسان النحوي ، لمحمد الدعجاني ( ر٠ م ) ، ص ٢٤٨ .

وينظر أيضا الواضح في علم العربية للزبيدي ، ص ١٦-١٧ ؛ واللمع في العربية ؛ لابن جنى ، تح ٥٠٠ حسين محمد محمد شريف ، ( القاهرة : المحقق ، ط ١ ، ١٣٩٨هـ ) ، ص ١١٧ . والتبصرة والتذكرة ، لعبد الله الصيمري ، تح ٥٠٠ فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ( مكة : جامعة أم القرى : مركز البحث العلمي ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ ) ، ج ١ : ١٢٤ ؛ ومشكل إعراب القرآن للقيسي ، ج ٢ : ٢٧٣ ؛ والمفصل في علم العربية ، للزمخشري ، ص ٢٥٩ ؛ والإتمام لعبد الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٨٢ ( م١١ ) ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ٦٩ ؛ وشرح الجمل ، لابن عصفور ، ج ١ : ٥٤٥ ؛ وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تح ٥٠٠ عبدالمنعم أحمد هريدي ، ( مكة : جامعة أم القرى : مركز البحث العلمي

د٠ ت ) ، ج ٢ : ٦٠٤ .

ولما امتدَّ الزمن بالدراسات النحويَّة أصبح يطلق على الفعل من نحو  
( أكرم زيد ) ، ( الفعل المبني للمفعول ) (١) و ( الفعل المبني للمجهول ) (٢)  
ويطلق على الاسم ( نائب الفاعل ) ، وقد نسب اصطلاح ( نائب الفاعل )  
إلى ابن مالك ( ت ٦٧٢ ) قال أبو حيان ( ت ٧٤٥ ) : " لم أر مثل هذه  
التسمية لغير ابن مالك ، والمعروف باب المفعول الذي لم يسمَّ  
فاعله " (٣) .

### الترجيح :

الراجح فيما أرى أن يطلق على الاسم من نحو ( أُكْرِمَ زَيْدٌ )  
( نائب الفاعل ) كما سماه ابن مالك ؛ لأنه قد قوبل بالتأييد، لما يتميز  
به من الاختصار ، ولمدقه على الظرف ، وغيره مما ينوب عن الفاعل (٤) .

---

(١) ينظر الأصول في النحو ، لابن السراج ، ج ١ : ٧٦ ، والإيضاح ، لأبي علي مع  
شرحه : المقتصد في شرح الإيضاح ، للجرجاني ، تح . د . كاظم بحر المرجان ،  
( العراق ) وزارة الإعلام ودار الرشيد ، ١٩٨٢م ) ، ج ١ : ٣٤٤ ؛ والمفصل ،  
للزمخشري ، ص ٢٥٨ ؛ وشرح الرضي ، ج ١ : ١٨٣ ؛ والجمع ، للسيوطي ،  
ج ٦ : ٣٦ ( ٢ : ١٦٤ ) .

(٢) ينظر أبو زكريا الفراء ، للدكتور الأنصاري ، ص ٤٤٤ ؛ والنحو الوافي ،  
لعباس حسن ، ج ٢ : ٩٧ ، هامش ١ .

(٣) التصريح لخالد الأزهرى ، ج ١ : ٢٨٦ ، وينظر حاشية الصبان ، ج ٢ : ٥٧ ؛  
وحاشية الخضري ، ج ١ : ١٦٧ ؛ وابن الناظم النحوي ، لمحمد علي حمزة سعيد .  
ص ١٥٢ هامش ١٣ .

(٤) ينظر حاشية الصبان ، ج ٢ : ٥٧ ؛ وحاشية الخضري ، ج ١ : ١٦٧ ؛ والنحو  
الوافي ، لعباس حسن ، ج ٢ : ٩٧ ، هامش ١ .

وأن يطلق على نحو (أُكْرِمَ) (الفعل المبني للمجهول) ، كما رجحه أستاذنا  
الدكتور أحمد مكي الأنصاري قائلا : " ويخيّل إليّ أنّ مصطلح المبني للمجهول  
أكثر توفيقا ، لاختصاره أولا ، ولأنّه أقرب إلى روح المصطلحات ثانيا " (١) ، ورجّحه  
أيضا الأستاذ عباس حسن معللا بما عللت به تسمية نائب الفاعل، وهو أنّه قد  
لا يكون هناك مفعول أصلا حتى يقال المبني للمفعول (٢).

---

(١) أبو زكريا الفراء ، ص ٤٤٤ .

(٢) ينظر النحو الوافي ، ج ٢ : ٩٧ ، هامش ١ .

المبحث الحادي عشر

الفعل الواقع وغير الواقع

العرض :

قال أبو بكر عن الفعل ( يَفِرُّهُ ) في قول زهير :

وَمَنْ يَجْعَلِ الْمَعْرُوفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ يَفِرُّهُ وَمَنْ لَا يَتَّقِ الشَّتْمَ يَشْتَمُ

: " كان الأصل فيه ( يوفره ) فحذفت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء ... وقال

الكسائي : حذفت فرقا بين الواقع وغير الواقع . فالواقع : قولك : يزن الأموال

ويولد الأولاد ، وغير الواقع : وَجَلَّ يُوَجِّلُ ، وَوَحَلَ يُوَحِّلُ " (١) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول زهير أيضا :

يُنَجِّمُهَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ غَرَامَةً وَلَمْ يَهْرِيْقُوا بَيْنَهُمْ مِلءَ مِحْجَمٍ

: " والملء ينتصب بوقوع الفعل عليه " (٢) .

وهناك مواضع أخرى مماثلة للموضع الأخير أكتفى بالإحالة إليها (٣) .

التوضيح :

أطلق الكسائي فيما نقله عنه أبو بكر على المتعدّي ( الفعل الواقع ) ، وعلى

اللازم ( غير الواقع ) . حين قال : فالواقع قولك : يزن الأموال ، يولد الأولاد ، وغير

الواقع وجل يوجل ، ووحل يوحل .

\* يقابله عند البصريين المتعدّي وغير المتعدّي . ينظر الكتاب ، لسيبويه : ١ : ٣٧ ،

٣٩ ، ٤١ - ٤٣ : ١٧٠ - ٢٠٠ ، ٤ : ٣٨ = ٢ : ٢٦٦ - ٢٢٧ ط . بولاق ، والمقتضب ، للمبرد ،

ج : ١٥٥ ، ٢ : ١٠٢ ، ١٨٧ - ١٨٩ .

(١) الشرح ، ٢٨٧ .

(٢) م ، ن ، ص ٢٦٥ .

(٣) ينظر م ، ن ، ص ٢٦٦ س ١١ ، و ٢٧١ س ١٠ ، و ٤٧٣ س ٩ .

وقد استعمل أبو بكر هذا المصطلح حين قال : إن الملء ينتصب بوقوع الفعل (يهيئقوا) عليه . وهو فعل متعدي وإلى جانب ذلك هناك ثلاثة مواضع مماثلة سبقت الإشارة إليها ، واستعمله كذلك في إيضاح الوقف حيث قال في أثناء الحديث عن قوله تعالى : ( وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ) (١) : وتنصب (آل فرعون) بوقوع الفعل عليهم " (٢).

وممن ورد على لسانه من الكوفيين الفراء حين قال : " ما كان على (فَعَلْتُ) من ذوات التضعيف غير واقع فإنَّ (يَفْعَلُ) منه مكسور العين مثل عفتت أَعْبَفُ ، وخففت أَخِفُّ ، وشححت أَثْحُ ، وما كان من ذوات التضعيف واقعا مثل رددت ، وعددت ، ومددت ، فإنَّ (يَفْعَلُ) منه مضموم . . . " (٣) ، وجاء ضمن كتابه الحدود " حد الفعل الواقع " (٤) . يريد الفعل المتعدي . هذا إلى جانب استعماله في معاني القرآن في مواطن عديدة (٥).

وكذلك ابن السكيت ، لقوله " (فَعُلُ) لا يكون واقعا " (٦)

وثعلب ، جاء في مجالسه : " (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ) (٧) أي اختار من

القوم ، وهما منصوبان بوقوع الفعل " (٨)

(١) من الآية (٤٦) في سورة غافر .

(٢) ج ١ : ١٨٢ - ١٨٣ .

(٣) إصلاح المنطق ، لابن السكيت ٢١٥ .

(٤) الفهرست لابن النديم ، ص ١٠ .

(٥) ينظر مثلها : ج ١ : ١٦ ، ١٧ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٩٥ ،

١٠٠ ، ١٠١ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ٣١٧ ، ٣٦٤ ، ٣٧٦ ، و ج ٢ : ٣٢ ، ١٥٠ ، ٢٠٥ ،

٢٢٢ ، ٢٥٥ ، ٣٧٣ .

(٦) إصلاح المنطق ٢١٧ وينظر م ٠ ن ، ص ٢١٥ .

(٧) من الآية (١٥٥) في سورة الأعراف .

(٨) ج ٢ : ٥٨٨ = ٦٥٦ ط ١

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الفراء استفاد مصطلسح غير الواقع من أقوال سيبويه ، فقال : " كما يُسمَّى [أي الفراء] الفعل اللازم فعلا ليس بواقع مستفيدا ذلك من أقوال سيبويه " (١) . وبالرجوع إلى حيث أحال وجدت سيبويه يقول في أثناء الحديث عن ( إِذَنْ ) : " وتقول إذا حدثت بالحدث إذنا أظنه فاعلا وإذا ن إخالك كاذبا ، وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حالة ظن وخيلة ، فخرجت من باب ( أن ) ، و ( كي ) ؛ لأن الفعل بعدهما غير واقع ، وليس في حال حدثك فعل ثابت ، ولما لم يجر ذا في أخواتها التي تشبه بها جعلت بمنزلة ( إنما ) " (٢) .

والذي يبدو لي من كلام سيبويه أن الفعل بعد ( إذن ) في المثالين السابقين فعل واقع ، أي حاصل ، ولذلك لم تنصبه ، ولو كان غير واقع ، أي غير حاصل الآن وإنما سيقع في المستقبل كما هو الحال مع ( أن ) و ( كي ) لعملت فيه كما عملت ( أن ) و ( كي ) . لذا قال بعد ما سبق : " ولو قلت : إذن أظنك ، تريد أن تخبر أن ظنك سيقع لنصبت " (٣) .

وإذا صح ما بدا لي فهناك فرق كبير بين مراد سيبويه بالواقع وبين مراد الفراء به ولو كان الفراء استفاده من غيره فالأولى أن يقال : إنَّه استفاده من الكسائي ، لقوله المتقدم : ( الواقع قولك يزن الأموال الخ ، . ومع ذلك لا أمانع أن يكون الفراء قد استفاد من كتاب سيبويه فذلك مفروغ منه ولكن الذي أناقشه هو الاستفادة في هذا الموضع بالذات .

وممن استعمل هذا المصطلح ابن جرير الطبري (٤) ( ت ٣١٠ ) ، وابن مجاهد (٥)

(١) المصطلح النحوي ، لعوض القوزي ص ١٨ .

(٢) الكتاب ٣ : ١٦٦ - ١٦٧ : ٤١٢ ط . بولاق

(٣) م ٠ ن ، ض ٠ ن .

(٤) ينظر تفسيره ، ج ٢ : ١٠٨ ، ١٩٨ ، ٤ : ٢٩٣ ، ٦ : ٣١٩ ، ٣٤٧ .

(٥) ينظر السبعة ص ٣٣٥ .

(ت ٢٢٤) ، وابن خالويه (١) (ت ٣٧٠) ومكي ابن أبي طالب (٢) (ت ٤٣٧) .

ومما يجدر ذكره أنّ أبا بكر قد استعمل مصطلح البصريين في موضع واحد من الشرح وهو قوله عن (أجنّة) و (جنّ عليه) : " ورتّما عدوا الفعل مع سقوط الألف و (على) فقالوا : جنّه الليل " (٣) . كما استعمله ثعلب لكنه لم يرد به ، فيما يظهر لي ، ما هو مراد به عند البصريين ، وإنما أراد به الإعمال ، وذلك حين قال : " لا يتعدّى فعول ولا مفعال ، وأهل البصرة يعدونه " (٤) ويؤيد ما قلت قول السيوطي (ت ٩١١) : " وأنكر الكوفيون الكلّ أي إعمال الخمسة " (٥) ويقصد بالخمسة صيغ المبالغة التي منها (فعول) ، و (مفعال) اللتين ذكرهما ثعلب .

وقد تعرض بعض النحويين لذكر هذا المصطلح لكنهم لم يذكروا الفرق بينه وبين مصطلح المتعدّي كما لم يتعرضوا لنسبته (٦) . والذي يبدو لي أنّ مصطلح الوقوع

---

(١) ينظر الحجة في القراءات السبع من ٢٤ ، وينظر نحو القراء الكوفيين ، لخديجة مفتي ، ( مكة : المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ ) ص ٣٧٨ .

(٢) ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ، تح د . محيي الدين رمضان ، ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ ) ج ٢ : ٦٤ ، ٩٦ ، ١١٣ . وينظر نحو القراء الكوفيين لخديجة مفتي ، ص ٤٠ .

(٣) ص ٥٨١ ، وينظر الزاهر ، ١ : ٥١٠ .

(٤) مجالسه ١ : ١٢٤ .

(٥) الهمع ٥ : ١٨٧ .

(٦) ينظر شرح ابن عقيل بهامش حاشية الخضري ، ج ١ : ١٧٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل أيضا ، ج ١ : ٤٢٧ ، وشرح الأشموني بهامش حاشية المبان ، ج ٢ : ٨٦ .



رُوعى فيه المعنى اللغوى ، وأنَّ مصطلح المتعدّي روعى فيه عمل الفعل .

### الترجيح :

مع ميلى إلى مصطلحى الفعل الواقع وغير الواقع لقربهما من المعنى

اللغوى أرى الإبقاء على مصطلحى الفعل المتعدى والفعل اللازم لكثرة استعمالهما<sup>(١)</sup>

وقلّة استعمال مصطلح الوقوع . بل إنَّ استعماله الآن لا يكاد يوجد .

---

(١) ينظر المساعد لابن عقيل، ١: ٤٢٧.

المبحث الثاني عشر

المحلّ والمقّة\*

العرض :

١- قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

مَلِيحٍ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ      يَضَافِي فُوقِيقَ الْأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْوَزِ  
: " وَ (فُوقِيقَ الْأَرْضِ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَحَلِّ " (١)

٢- وقال في معرض الحديث عن قول امرئ القيس أيضا :

كَأَنَّ سَرَاتَهُ لَدَى الْبَيْتِ قَائِمًا      مَدَاكَ عَرُوسٍ أَوْ مَلَائِكَةَ حُنْظَلِ  
: " وَ (لَدَى الْبَيْتِ) مَحَلٌّ " (٢)

٣- وقال عن (حيث) في قول زهير :

فَشَدَّ وَلَمْ يَنْظُرْ بَيُوتًا كَثِيرَةً      لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمَّ قَشَعَمِ

: " ... وقال الفراء : ضُمَّتْ لِتَضْمِينِهَا مَعْنَى الْمَحَلِّينَ ... فإذا قلت : عبدالله حيث زيد

معناه : عبدالله في مكان فيه زيد . فلمَّا قامت (حيث) مقام محلِّين أعطيت أثقل

الحركات " (٢)

\* يقابلهما عند البصريين الظروف وحروف الجر أو حروف الإضافة .

يُنظَرُ : الكتاب، لسيبويه، ج١: ٢١٦ = ١: ١١٠ ط. بولاق، ١١٢ = ٢٢١، ١١٣ = ٤١٨، ٢٠٨ =

٣٢٠ - ٤٢١ = ٢٠٩، و ٣: ٤٩٦ - ٤٩٧ ٢: ١٤٣ ؛ والمقتضب ، للمبرد، ج٤: ١٣٦ ،

٣٢٩ ؛ والأصول ، لابن السراج، ج١: ٢٠٤ ؛ وإيضاح الوقف ، لأبي بكر، ج٢: ٦٦٥ ؛

واللسان ، لابن منظور، ج٩: ٢٢٩ (ظرف) . ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى

ج١: ٣٣٧ . وحاشية الصبّان، ج٢: ١٢٦ ، وحاشية الخضرى، ج١: ١٩٦ .

(١) الشرح، ص ٩٠

(٢) م . ن ، ص ٩٢ .

(٣) م . ن ، ص ٢٧٧ .

٤ - وقال في معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

وَمِنَّا قَبْلَهُ السَّاعِي كَلِيْبٌ فَأَيُّ الْمَجْدِ إِلَّا قَدْ وَلِينَا

: " و ( قبله ) صلة (١) ( منّا ) ؛ لأنه إذا اجتمعت صفتان فأحدهما صلة الرافعة " (٢)

وهناك مواضع أخرى أطلق فيها مصطلح الصفة أكتفى بالإحالة إليها . (٣)

### التوضيح :

ورد استعمال مصطلح ( المحل ) على لسان الفراء فيما نقله عنه أبو بكر حين قال عن ( حيث ) : ضمت لتضمينها معنى المحلّين . وقد مثل للمحلّين ب ( في مكان فيه ) (٤) . ويظهر لي أنه يسرّد بالمحلّين حرف الجر ( في ) المذكور في ذلك المثال . وقد أطلق أبو بكر مصطلح المحلّ على ظرف المكان حين قال : ( وفوق الأرض منسوب على المحلّ ) وحين قال : و ( لدى البيت ) محلّ (٥) . كما أطلق مصطلح الصفة ( على ظرف الزمان وعلى حرف الجر ) (٦) حين قال : و ( قبله ) صلة ( منّا ) ؛ لأنه إذا اجتمعت صفتان . . . الخ . ويقصد بالمتفتين الظرف ( قبل ) . وحرف الجرّ ( من ) . وورد عنده إطلاق ( المحلّ ) على حرف الجر وعلى ظرف الزمان في إيضاح الوقف (٧) . ونسب مصطلح ( الصفة ) فيه إلى الكسائي ، فقال : " والمحلّ هو الذي

(١) يقدم بالصلة هنا التعلّق .

(٢) م . ن ، ص ٤٠٨ .

(٣) ينظر م . ن ، الصفحات : ٢٩ س ١٥ ، و ٢٣٨ س ٥ ، ٣٠٤ س ١ ، ٤ ، و ٣١٩

س ١١ .

(٤) وينظر إيضاح الوقف ، لأبي بكر ، ج ١ : ١٩٩ - ٢٠٠ ، ٣١٤ .

(٥) وينظر م . ن ، ج ١ : ٣١٥ .

(٦) وينظر م . ن ، ج ٢ : ٥٩٠ .

(٧) ينظر م . ن ، ج ١ : ٣١٤ ، ٣٥٠ ، و ج ٢ : ٦٦٥ .

يسميه الكسائي صفة ، والخليل وأصحابه من البصريين ظرفاً<sup>(١)</sup> . ويظهر من هذا  
أن الصفة عند الكسائي هي الظرف .

وقد نسب غير أبي بكر إلى الكسائي إطلاق مصطلح (المصفة) على حروف  
الجر إلى جانب إطلاقه على الظرف . ونسبوا إلى الفراء إطلاق (المحل) على الظرف  
دون تحديد نوعه ، وعلى حروف الجر أيضاً . قال ابن السراج (ت ٣١٦) : " واعلم  
أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفاً يسميها الكسائي صفة ، والفراء يسميها  
محالاً<sup>(٢)</sup> . وقال الزجاجي (ت ٣٣٧) : عن الكسائي " . . . ولكن يسمي الحروف الخافضة  
والظروف كلها الصفات " (٣) .

وقال النحاس (ت ٣٣٨) : " والكسائي يسمي حروف الخفض صفاتٍ والفراء  
يسميا محالاً<sup>(٤)</sup> .

ولذا رجعت إلى معاني القرآن للفراء تجده قد أطلق على الظروف  
وحروف الجر ( صفات ) أيضاً كما أطلق عليها محالاً ، فمن إطلاق ( المحل ) على  
حرف الجر والظرف معاً قوله : " وإذا رأيت الاسم مرفوعاً بالمحال - مثل عندك  
وفوقك ، وفيها - فأنث وذكّر في المؤنث ولا تؤنث في المذكر . وذلك أن الصفة  
لا يقدر فيها على التأنيث . . . فلذلك كان في الصفات الإجراء على الأصل " (٥) .

(١) ج ٢ : ٦٦٥

(٢) الأصول، ج ١ : ٢٠٤ . وينظر التصريح لخالد الأزهرى ، ١ : ٣٣٧ . وحاشية الصبان  
١٢٦ : ٢ .

(٣) اللامات ، ص ٥٢ ، وينظر إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٨٢ .

(٤) إعراب القرآن ، ١ : ١١٩ . وينظر اللامات ، للزجاجي ، ٥٢ .

(٥) ج ١ : ٣٦٢ . وتنظر الصفحات : ٢٨ ، ١١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٤٥ ، وج ٢ : ٢١٨ .

فجمع في تمثيله بين الظرف وهو (عند) و (فوق) وحرف الجر وهو (في) . ومن إطلاق مصطلح الصفة على حرف الجر قوله في أثناء الكلام عن همزة الوصل في (بسم الله) : " ولا تحذفها مع غير الباء من الصفات وإن كانت الصفة حرفا واحداً ، مثل اللام والكاف " (١) . ومن إطلاقها على الظرف قوله : " (الآن) حرف بني على الألف واللام لم تخلع منه وترك على مذهب الصفة ؛ لأنه صفة في المعنى واللفظ " (٢) .

وتجد مصطلح (الصفة) أيضاً عند شعلب من ذلك قوله : " إذا أفرد الصفة رفع : زيد خلف ، وزيد قدام " (٣) يريد بالصفة الظرف لتمثيله ب (خلف) و (قدام) . ومن ذلك أيضاً قوله : " (حيث) رفعوا بها شيئين لأنها تقوم مقام صفتين ، إذا قالوا : حيث زيد عمرو ، فالتأويل مكان يكون فيه زيد يكون فيه عمرو " (٤) . ويبدو لي أنه يقصد هنا حرف الجر (في) . كما تجده عند ابن السكيت (٥) . ويظهر أن الفراء قد أخذ مصطلح (المحل) و (الصفة) عن تقدمه من الكوفيين وبعض البصريين ، لقوله : " والمواضع كلها التي يسميها النحويون (الظروف ، والصفات والمحال) فهي ذكران " (٦) . ولأن مصطلح (المحل) قد نسب إلى الكسائي أحد شيوخ الفراء ، كما نسب إليه مصطلح الصفة فيما تقدم ، جاء في اللسان لابن منظور عن الصفات في الكلام : " . . . والخليل يسميها ظروفًا ، والكسائي يسميها المحال ، والفراء يسميها الصفات " (٧) . ولأن مصطلح الصفة قد ورد على

(١) ج ٢ : ٠٢ . وتنظر الصفحات : ٢١ ، ٢٢ ، ١٤٨ ، ٢١٥ ، ٢٤٢ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ و ج ٢ : ٢١ ، ٣١٦ ،

٤٠٤ و ج ٣ : ٧٤ ، ١٦٥ .

(٢) ج ١ : ٤٦٧ وتنظر الصفحة : ٣٢٧ و ج ٣ : ٤٢ ، ١٥٨ .

(٣) مجالسه ، ج ١ : ٦٤ ، ١٨٠ ، وينظر ١٧٥ = ٢١١ .

(٤) م ، ن ، ج ٢ : ٥٥٨ = ٦٢٦ (٥) ينظر إصلاح المنطق ، ص ٨٧ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩ .

(٦) المذكر والمؤنث ، تح . د . رمضان عبد التواب ، ( القاهرة : مكتبة دار التراث ،

١٩٧٥م ) ص ١٠٩ ، والمذكر والمؤنث ، لأبي بكر ابن الأنباري ، ص ٣٧٧ .

(٧) ج ٩ : ٢٢٩ (ظرف) .

لسان الليث ( ت ؟ ) صاحب الخليل ( ت ١٧٠ ) حين قال : " والصفات فى الكلام التى تكون مواضع لغيرها تسمى ظروفًا ، من نحو : (أمام) ، و (قدّام) ، وأشباه ذلك " (١).

ويخيل لى أنّ هذا المصطلح قد كان مستعملاً عند قدماء النحويين

فتمسك به الكوفيون وتركه البصريون .

ويبدو من النصوص السابقة فى هذا المبحث عدم دقّة من حدّد نسبة

مصطلح (المحل) إلى الفراء ، ونسبة مصطلح (الصفة) إلى الكسائى . فهذا الفراء

استعمل المصطلحين فى معانى القرآن وقد سبقت أمثلة ذلك ، وإضافة إلى ذلك أنّه

نسب تسميتهما إلى النحويين ، ولو كان أحدهما من وضعه لما نسبته إلى غيره .

وهذا مصطلح الصفة الذى ينسب إلى الكسائى يردّ على لسان متقدّمى البصريين .

ومصطلح (المحل) الذى ينسب إلى الفراء جاء منسوباً إلى الكسائى . بل إنه قد

نسب إلى الكوفيين عموماً . قال الخوارزمى ( ت ٣٨٧ ) : " و الظروف هى التى

يسمى أهل الكوفة المحال " (٢) . كما نسب إليهم جميعاً مصطلح (الصفة) ، قال ابن

أبى الربيع ( ت ٦٨٨ ) : " وحروف الخفض : هى حروف الصفات ، وكذا سمّاها الكوفيون " (٣) .

ولم يقف الأمر عند ذلك بل تعداه إلى نسبة مصطلح البصريين

( حروف الإضافة إلى الكوفيين ) . وربّما يكون منشأ هذه النسبة تعريف ابن

يعيش ( ت ٦٤٣ ) حروف الجرّ حين قال : " اعلم أنّ هذه الحروف تسمى حروف

الإضافة ؛ لأنّها تضيف معانى الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها . وتسمى حروف

الجرّ ، لأنّها تجرّ ما بعد ها من الأسماء أى تخفضها . وقد يسميها الكوفيون

(١) م . ن ، ص ٠ ن .

(٢) مفاتيح العلوم ، ص ٣٥ .

(٣) البسيط ، ج ١ : ٤٥٦ .

حروف الصفات" (١). فيفهم من تعريفه ، فيما يبدو لى ، أن الكوفيين يسمون هذه الحروف ( حروف الإضافة وحروف الجر ) إلى جانب تسميتها حروف الصفات . ولعلّ كلاً من ابن عقيل ( ت ٧٦٩ ) والأزهري ( ت ٩٠٥ ) ، والسيوطي ( ت ٩١١ ) قد فهموا ذلك فراحوا ينسبون إليهم مصطلح ( حروف الإضافة ) و ( حروف الصفات ) (٢) . يقرب ذلك أن ابن يعيش قد سكت عن نسبة مصطلح ( حروف الإضافة ) . لكن لا أعتقد أنه أراد نسبه إلى الكوفيين . وقد اقتصر كل من الصبان ( ت ١٢٠٦ ) ، والخضري ( ت ١٢٨٧ ) والكنغراوى ( ت ١٣٤٩ ) فى النسبة إلى الكوفيين على ( حروف الإضافة ) فقط (٣) . ولا أعلم أحداً من الكوفيين استعمل مصطلح ( حروف الإضافة ) ، كما لا أعلم أحداً قبل ابن يعيش نسبه إليهم ، والذي وجدته أنه مصطلح بصرى (٤) ، وقد استعمله بعض النحويين كابن جنى (٥) ( ت ٣٩٢ ) والزمخشري (٦) ( ت ٥٣٨ ) . وربما يكون هذا الخلط فى نسبة المصطلحات إلى الكوفيين ناتجا عن السهو ، فيما أرجح ، كما رأيت ذلك فى نسبة حروف الإضافة إليهم . أو ربما يكون ناتجا عن التباس مصطلحاتهم بمصطلحات أخرى كالتباس مصطلح ( المفة ) الذى يعنى ( حرف الجر ) بمصطلح ( المفة ) الذى يعنى ( النعت ) ولا أظن سكوت الصبان والخضري والكنغراوى عن مصطلح ( المفة ) والاقتمار على مصطلح ( حروف الإضافة ) إلا لذلك وبخاصة الكنگراوى الذى لا أظنه يجهل

- 
- (١) شرح المفصل ج ٨ : ٧ ، وينظر الهمع ، للسيوطي ج ٤ : ١٥٣ = ١٩ : ٢ ط ١ .  
(٢) ينظر . المساعد ، ج ٢ : ٢٤٥ ، والتصريح ، ج ٢ : ٢٠٢ ، والهمع ج ٤ : ١٥٣ = ١٩ : ١ ط ١ .  
(٣) ينظر حاشية الصبان ، ج ٢ : ٢١٠ . وحاشية الخضري ، ج ١ : ٢٢٦ ، والموفى فى النحو الكوفى ، ص ١٣٦ .  
(٤) ينظر الكتاب ، لسيويه ، ج ١ : ٤٢٠ - ٤٢١ ط ١ : ٢٠٩ ط ١ . بولاق ، ٣ = ٤٩٦ : ٢ = ٤٣ : ٢ ، والمقتضب ، للمبرد ، ج ٤ : ١٣٦ .  
(٥) ينظر سر صناعة الإعراب ، تح . د حسن هنداوى ، ( دمشق : دار القلم ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ) ، ج ١ : ١٣٢ .  
(٦) ينظر المفصل فى علم العربية ، ص ٢٨٢ .

مصطلحهم وهو يؤلف في نحوهم . يؤيد ذلك أنه قد ذكر في أثناء حديثه عن الظروف ، المصطلحين ( المحلّ ) و ( الصفة ) فقال : " المحلّات المبنية منها ما أضيف إلى منوى " (١) ، وقال : " المحلّ إنّ تعلق بفعلٍ مفعول فيه " (٢) . وقال : " المفعول فيه : وهو المسمّى حالا (٣) و صفة - مافيه الفعل من زمان أو مكان " (٤) .  
أو ربّما يكون ناتجا عن عدم اهتمام النحويين بمصطلحات الكوفيين . وما يدلّ على ذلك قول الزجاجي ( ت ٣٣٧ ) : " أكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر عنها بألفاظ البصريين " (٥) وقوله : " لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة . بل لعلّ أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم " (٦) .

ويفهم من إطلاق الكوفيين ( المحلّ ) و ( الصفة ) على الظروف وحروف الجرّ معا أنّه لا فرق عندهم بين الظرف وحرف الجرّ؛ لقول ابن السراج عنهم :  
" ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون : حروف الخفض : أمام وقدّام وخلف ، وقبل وبعد ، وتلقاء ، وتجاه ، وحذاء ، وإزاء ووراء - ممدودات - ومع ، وعن ، وفي وعلى ، ومن ، وإلى ، وبين ، ودون ، وعند ، وتحت ، وفوق " (٧) .

(١) الموفى في النحو الكوفى ، ١٠٦٥ .

(٢) م . ن ، ص ١٧١

(٣) يبدو أنّ هذه الكلمة محرفة عن كلمة ( محلّ ) . يؤيد ذلك ما جاء في النصين السابقين عنه .

(٤) م . ن ، ص ٣٥ .

(٥) الإيضاح في علل النحو ، ص ٨٠ .

(٦) م . ن ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٧) الأصول في النحو ، ٢٠٤ : ١



ابن خالويه (ت ٣٧٠) : " وأهل الكوفة يسمون (بين) حرف جر . وهذا غلط " (١).

وعدم التفريق بين حروف الجر والظروف أمر غريب ، لذا وصفه ابن السراج

بالخلط ، وغلطه ابن خالويه .

وإطلاق المحلّ على ظرف المكان لا يحتاج إلى توضيح ، حتى إطلاقه على

ظرف الزمان وعلى بعض حروف الجر قد يكون له وجه ولكن الذي يحتاج إلى التوضيح

مصطلح ( المصفة ) . وقد فسر ابن يعيش (ت ٤٦٣) إطلاقه على حروف الجسـر

بقوله : " لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات (٢) . وفسره ابن أبي الربيع

( ت ٦٨٨ ) فقال : " وسموها حروف الصفات لأنها تدل فيما بعدها على مـفـة

ألا ترى أنك إذا قلت : جلست في الدار فإني يدل على أن الدار وعاء الجلوس ،

وكذلك إذا قلت : جئت من الدار إلى المسجد . ف ( من ) تقتضي أن الدار مبدأ

المجيء ، و ( إلى ) دالة على أن المسجد منتهى المجيء ؟ وكذلك تجدها كلها

إذا تتبعتها . . . ولأجل تلك الصفات دخلت هذه الحروف . . . ألا ترى أنك

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ، ص ٤٧ .

(٢) شرح المفصل ، ج ٨ : ٧ ، وينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ٦٠٣ = ٢ : ١٩ ط ١ .

تقول : جلست على الدار ، وجلست إلى الدار ، وجلست في الدار ، فتفهمك هذه الحروف معاني ، وتوجب في الدار صفات ؟ فلو لم تجيء بهذه الحروف لسم يتبيّن لمخاطبك ما تريد " (١) . وقال الصبان (ت ١٢٠٦) عن إطلاق المصفة على الظرف : " لتعلّة باعتبار الكينونة فيه " (٢) .

ويبدو لي أنّ التفسير الثاني أنسب ، وإن كان قد فسر به إطلاق (المصفة) على حروف الجرّ فإنّه ربما يكون إطلاقها على الظروف ممكناً ، لأنّ ذلك التفسير قد ينطبق عليها . أمّا تفسير ابن يعيش فيعرضه إطلاق الكوفيين على الجملة الواقعة بعد النكرة (صلة) ولم يطلقوا عليها صفة (٣) ، وإلى جانب ذلك ما لحظه أستاذنا الدكتور أحمد مكى الأنصاري حين قال : " ليس من اللازم أن يكون الحرف صفة لما قبله ، فهو يكون كذلك حين يتبع النكرات ، أمّا حين يتبع المعرفسة فإنه لا يعرب صفة " (٤) . وأمّا تفسير الصبان فلعله يريد بالكينونة فيه النظر إلى المتعلق المحذوف وهذا يردّ عليه كذلك عدم تقدير متعلّق للظروف أو لحرف الجرّ الواقعين خبراً عند الكوفيين .

(٥)

(١) البسيط ، ج ٢ : ٨٣٨ ، وينظر : م . ن ، ج ١ : ٤٥٦ ، والمساعد ، لابن عقيل ،

ج ٢ : ٢٤٥ ، والهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ١٥٣ = ١٩ : ٢ ط ١ .

(٢) حاشيته ، ج ٢ : ١٢٦ .

(٣) ينظر المبحث السابع والعشرون .

(٤) أبو زكريا الفراء ، ص ٤٤٦ .

(٥) ينظر المبحث الخامس والثلاثون .

وممن استعمل مصطلح (الصفة) ابن قتيبة<sup>(١)</sup> (ت ٢٧٦) والطبري<sup>(٢)</sup> (ت ٢١٠) وابن شقير<sup>(٣)</sup> (ت ٣١٧) ، والزجاجي<sup>(٤)</sup> والنحاس<sup>(٥)</sup> ، وابن خالويه<sup>(٦)</sup> ، وابن سيده<sup>(٧)</sup> (ت ٤٥٨) .

### الترجيح:

أولاً : إطلاق (المحلّ) على الظروف وحروف الجر : سبقني إلى ، ترجيحه أستاذنا الدكتور الأنصاري حيث قال : " وإطلاق (المحلّ) على الظرف إطلاق معقول ؛ لأنّ الظرف محلّ لما يقع فيه ، سواء أكان زماناً أم مكاناً . أمّا إطلاق هذا المصطلح على الجار والمجرور فهو إطلاق غير دقيق ، فيما أرى ، إلا على وجه من التحمل بعيداً"<sup>(٨)</sup> وأرى إلى جانب ما قاله عن إطلاق المحلّ على الظرف أنّه أخفّ في اللفظ من مصطلح (ظرف مكان) و (ظرف زمان) وأبلغ في المعنى ولذا اعترض الكوفيون على

- 
- (١) ينظر تأويل مشكل القرآن، ص ٢٢٨ ، ٥٦٥ ، وأدب الكاتب، ص ٣٢٢ ، ٣٩١ ، ٣٩٤ .
  - (٢) تفسيره، ج ١ : ٢٩٩ ، ٤ : ٢٢٧ ، ج ٦ : ٣٢٩ ، ج ٧ : ٣٣٩ ، ج ٨ : ٣١ ، ٢٧٣ ، ٥٦٠ ، ج ١١ : ١٢٨ ، ٢٤٣ ، ٥٥٠ .
  - (٣) ينظر الجمل في النحو ( ر . م ) ، ص ٢٦٨ ، ٤١٠ .
  - (٤) ألف كتابا بعنوان (حروف المعاني والصفات) ، تح . د . حسن شاذلي فرهود (الرياض : دار العلوم ، ١٤٠٢هـ) .
  - (٥) ينظر إعراب القرآن، ج ١ : ٢٤٨ ، ٢٦٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٣١٥ ، ٣٤٤ ، ٣٧٠ ، ٣٩٧ ، ٣٠١ الخ .
  - (٦) ينظر إعراب ثلاثين سورة، ص ٣٢ ، ١٧٧ ، ١٩٠ .
  - (٧) ينظر المخصّص تح . لجنة إحياء التراث (بيروت : دار الآفاق الجديدة ، د . ت ) ، ص ٤ ، ج ١ : ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٩ .
  - (٨) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ص ٤٤٧ .

البصريين " بأن الظرف : الوعاء المتناهي الأقطار ، وليس اسم الزمان والمكان كذلك " (١).

ثانيا : إطلاق مصطلح (الصفة) على الظرف وحرف الجرّ : أرى أنه مصطلح غير موفق ، لمخالفة ظاهر لفظه لما يدلّ عليه ، ولأنّه يلتبس بالصفة المراد بها النعت . فالأولى عدم استعماله ، وأنّ يطلق على حروف الجرّ (حروف الخفض) ، لدلالة كلمة الخفض على ما تحدّثه تلك الحروف ، كما قيل حروف النصب ، حروف الجزم (٢).

### تعقيب :

قال أبو بكر عن (قبل) في قول الحارث بن حلزة :

لَا تَخْلُنَا عَلَى غِرَائِيكَ إِنَّا قَبْلَ مَا قَدَّوْشِي بِنَا الْأَعْدَاءُ

" وقيل ضمت على الغاية " (٣) . ويظهر من قول الكنغراوى " المحلات المبنية ... وتسمّى غايات كقبل وبعد " (٤) أنّ الغاية اصطلاح كوفى . وقد ذهب بعض الباحثين إلى أنّها من المجمع عليه من اصطلاحات الكوفيين حين قال : " فالذى عليه الإجماع أنّ الظرف والمفعول فيه من اصطلاحات البصريين ، وأنّ المحلّ والصفة والغاية من اصطلاحات الكوفيين " (٥).

ويبدو لى أنّ الأمر ليس كذلك ، لورود تلك الكلمة على لسان سيبويه حين قال : " فأما ما كان غاية نحو : قبل ، وبعد ، فإنهم يحركونه بالضمة " (٦) . وقد نسب

(١) حاشية الصبان، ج٢: ١٢٦ ، وينظر التصريح لخالد الأزهرى، ج١: ٢٣٧.

(٢) ينظر شرح الرضى، ج٢: ٣١٩، والهمع للسيوطى، ج٤: ١٥٣ = ٢: ١٩ ط ١

ينظر المبحث الرابع عشر .

(٣) الشرح، ص ٤٥٦.

(٤) الموفى، ص ١٠٦.

(٥) المصطلح النحوى ، لعوض القوزى، ص ١٦٣.

(٦) الكتاب، ج٣ : ٢٨٦ = ٢ : ٤٤ ط. بولاق

إليه ذلك الباحثُ نفسه بقوله: " فكما اختار البصريون متابعة سيبويه في اصطلاحاته (الظرف، والغاية، ثم الدهر أو الحين أو الموضع) اختار الكوفيون الصفة والمحمل ليعبروا بهما عن المفعول فيه " (١). بل نراه هنا قد أخرجها عن المصطلحات الكوفيّة رغم ورودها عند الفراء . حيث قال في أثناء حديثه عن قبل وبعد : " ترفع إذا جعلته غاية ولم تذكر بعده الذي أضفته إليه " (٢).

ووردت كلمة ( الغاية ) أيضا عند المبرد . جاء في المقتضب " فأما الغايات فمصروفة عن وجهها " (٣) . وقد أحال الباحث عند نسبة ذلك إلى الكوفيين إلى شرح الرضوي (٤) ، وعند ما رجعت إلى الموضع الذي حدده وجدت ما نصّه " وسميت هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة غاية لأنه كان حقها في الأصل ألا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل تكون الغاية هي المنسوب إليه ، فلما حذف المنسوب إليه وضمت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه ، ولم يسمّ (كلّ) و (بعض) ، مقطوعى الإضافة ، غايتين لحصول العوض عن المضاف إليه " (٥).

وليس فيه ما يشير إلى أن ذلك من مصطلحات الكوفيين ، ولا أدري من أين

جاء الباحث الفاضل بنسبة ذلك إلى الرضوي . ولعله سهو منه .

---

(١) المصطلح النحوي ، لعوض القوزي ، ص ١٤٠ .

(٢) معاني القرآن ج ٢ : ٣٢٠

(٣) ج ٣ : ١٧٤

(٤) ينظر المصطلح النحوي ، لعوض القوزي ، ص ١٦٣ .

(٥) ج ٢ : ١٠٢ وينظر شرح المفصل لابن يعيش ج ٤ : ٨٥ - ٨٦ فقد علل تسمية تلك

الظروف بالغايات من غير نسبتها إلى أحد .

القطع \*

العرض :

١٠ قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

وَقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَى مَطِيَّتِهِمْ يَقْلُونَ : لَا تَهْلِكَ أَسَى وَتَجَمَّلِ

: " في الاعتلال لنصب (وقوفا ) أربعة أقوال :

قال أبو العباس : كان أصحابنا يقولون : نصب (وقوفا ) على القطع من (الدخول

فحومل ، وتوضح فالمقراة (١) ..... وقال بعض النحويين : نصب (وقوفا ) على

القطع من الهاء التي في (نسجتها ) (٢) كما تقول : مررت بها جالسا أبوها ، فتنصب

(جالسا ) على القطع من الهاء .

(٣) ..... وقال بعض أهل اللغة : التقدير بين الدخول فحومل فتوضح فالمقراة

\* أنكر البصريون هذا المصطلح كما سيأتي في التوضيح ولا خلاف ما ينصب على القطع عند الكوفيين اختلف ما يقابله عند البصريين . ولكن غالبا ما ينصب على القطع عند الكوفيين يكون موضعه حالا عند البصريين . ينظر مثلا إعراب القرآن ، للنحاس

ج ١ : ٥٨٤ ، ١٥٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٢ ، ٣٨٧ ، ٦١٥ ، ج ٣ : ٢٣٥ .

(١) في قوله :

قَفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ      يَسْقُطُ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ  
فَتَوْضِحَ فَاَلْمِقْرَاةَ لَمْ يُعْفَ رَسْمُهَا      لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ

(٢) في البيت الأخير من البيتين السابقين .

(٣) تكلمة الكلام : " وقال آخرون : نصب وقوفا على الحال مما في (نبك ) ، والتقدير

عندهم : قفا نبك في حال وقوف صحبي علي مطيئهم . وقال بعض النحويين : نصب

على الحال مما في (يقولون) ، والتقدير عندهم : يقولون : لا تهلك أسي وتجمل في

حال وقوف صحبي علي مطيئهم ، هذا غلط ، لأن الظاهر في التقديس مؤخر =

الوقوف بها صحبي ، فلما أسقط الألف واللام نمبه على القطع . وهذا يرجع إلى معنى القول الأول الذي حكاه أبو العباس . إلا أن الفراء أنكر قول الذين يقولون : القطع ينتصب بسقوط الألف واللام منه وقال : يلزمهم ألا يأتيوا بالقطع مع المكنى " فلا يقولوا : أنت متكلما أحسن منك ساكتا ، إذ كانت الألف واللام لا تحسن في متكلّم ) ، لأن ( أنت ) لا ينعت لشهرته وتعريفه " (١) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول امرئ القيس أيضا :

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَ مَرُضِعٍ فَالْهَيْتُهَا عَن ذِي تَمَائِمٍ مَّحْوِلٍ

: " ... ويجوز أن يكون ( حبلَى ) منصوبة على القطع من مثل ؛ لأن لفظها لفظ المعرفة ... قال الأعمش :

وَمِثْلِكَ مُعْجَبَةً بِالشَّابِّ بِ صَاكَ العَيْرِ بِأَجْسَادِهَا

فنصب ( معجبة ) على القطع من مثل ... ويروى ( فمِثْلِكَ بِكْرًا قَدْ طَرَقْتُ وَ مَرُضِعٍ ) فالبكر منصوبة على القطع من مثل " (٢) .

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول لبيد :

دَمْنًا تَجَرَّم بَعْدَ عَهْدِ أَنِيسَهَا حَجَّ حَلَوْنَ حَلَالَهَا وَ حَرَامَهَا

" ويروى (دمننا) بالنصب ... ومن نصب نصب على القطع من الديار والمنازل المذكورة " (٣) .

---

=بعد المكنى، فالمكنى الذى فى (يقولون) للصحب ، ومعنى الصحب التأخير مع (وقوف) بعد (يقولون) ، فلا يتقدم المكنى على الظاهر . وقال بعضهم : نصب (وقوفا) على الوقت ؛ كأنه قال : وقت وقوف صحبى ، كما تقول العرب : خرجنا خروجكم ، يريدون : وقت خروجكم . فهذا قول خامس "

(١) الشرح ، ص ٢٤ .

(٢) م . ن ، ص ٣٩-٤٠ .

(٣) م . ن ، ص ٥٢١ .

٤ - وقال فى معرض الحديث عن قول امرىء القيس :

جِئْنَا بِهَا شَهَبًا مَلْمُومَةً      مِثْلَ بَشَامِ الْقَلَّةِ الْجَافِلِ

: " و ( مثل ) منصوبة على القطع من الهاء " (١) .

### التوضيح :

أورد أبو بكر عدّة آراء فى إعراب كلمة ( وقوفا ) فى بيت امرىء القيس .  
من هذه الآراء ما حكاه أبو العباس ، يعنى ثعلبا ، عن أصحابه ، أى الكوفيين ، أنّها  
منصوبة على ( القطع ) من الهاء التى فى ( نسجتها ) ، ومثّله بالمنصوب فى نحو  
( مررت بها جالسا أبوها ) . وهذا التمثيل ينطبق على الحال ، لأنّ ( جالسا ) فى  
المثال المذكور حال سببىة من الضمير فى ( بها ) . ومن الآراء التى ذكرها ما نقله  
عن بعض أهل اللغة وهو أنّ أصل كلمة ( وقوفا ) ( الوقوف ) فلمّا سقطت منها  
الألف واللام نصبت على القطع . وقد أرجع أبو بكر هذا الرأى إلى القول الذى حكاه  
ثعلب عن أصحابه الكوفيين . ويظهر من هذا أنّ ( القطع ) عند الكوفيين ينتصب  
بإسقاط الألف واللام منه . وأنّ الأصل فيه أن يكون نعتا للمعرفة . ويؤيد ذلك  
أنّ النصب على القطع قد حكى عنهم ، وعلى رأسهم الكسائى ، معلّلا بنحو ما تقدّم  
قال ابن السراج ( ت ٣١٦ ) : " كان الكسائى يقول : رأيت زيدا ظريفا ، فينصب ظريفا  
على القطع . (٢) ومعنى القطع أن يكون أراد النعت ، فلمّا كان ما قبله معرفة وهو

(١) م . ن ، ص ٠٩ .

(٢) وممن حكى ( النصب على القطع ) عن الكسائى ثعلب ، ينظر مجالسه ج ١ : ٣٢٤ - ٣٩١

الطبعه الأولى ، والنحاس . ينظر إعراب القرآن ، ج ١ : ٣٨٧ ،

وج ٣ : ٢٣٥ . وأبو حيّان الأندلسى ، ينظر البحر المحيط ، ج ١ : ١٢٥ . وسيأتى

بعض ذلك .



نكرة انقطع منه وخالفه " (١) . وقال أبو حيان (ت ٧٤٥) في أثناء الحديث عن إعراب كلمة (مثلاً) في قوله تعالى: (مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا) (٢) : " وأجاز الكوفيون أن يكون منصوباً على القطع (٣) . ومعنى هذا أنه كان يجوز أن يعرب بإعراب الاسم الذي قبله ، فإذا لم تتبعه في الإعراب بوقطعته عنه ، نصب على القطع ، وجعلوا من ذلك :

وَعَالَسَيْنَ قِنُونًا مِّنَ الْبُسْرِ أَحْمَرَ (٤)

فأحمر عندهم من صفات البسر ، إلا أنه لما قطعت عن إعرابه نصبت على القطع ، وكان أصله من البسر الأحمر . كذلك قالوا : ما ذا أراد الله بهذا المثل ، فلمّا لم يجز على إعراب (هذا) انتصب (مثلاً) على القطع " (٥)

ويظهر من قول الفراء ، فيما نقله عنه أبو بكر ، أنه يتفق مع غيره من الكوفيين في اصطلاح (القطع) أو (النصب على القطع) ، لكنه يختلف عنهم في المنسوب على القطع حين أنكر عليهم قولهم : القطع ينتصب بسقوط الألف والسلام

(١) الأصول في النحو ، ج ١ : ٢١٥ - ٢١٦ .

(٢) من الآية (٢٦) في سورة البقرة .

(٣) وقد ورد هذا المصطلح على لسان ثعلب ، وقد تقدّم نقل ذلك عنه في ص (٧٧) من هذا البحث . وممن حكاه عن الكوفيين أيضاً أبو جعفر النحاس في أكثر من موضع في إعراب القرآن . ينظر ج ١ : ١٣٠ ، ٣٠٩ ، ٣١٦ ، ٣٢٣ . وينظر القطع والائتناساف ، تح . د . أحمد خطاب العمر ، ( العراق ٢ : وزارة الأوقاف ، ط ١ ، ١٣٩٨هـ ) ، ص ٢٤٩ .

(٤) عجز بيت لامرئ القيس و صدره : (سوامق جبار أثيث فروعه) . "سوامق: من وصف النخل ، وهي المرتفعات الطوال . والجبار: الذي قد فات اليد لطوله" ديوان امرئ القيس . تح محمد أبي الفضل إبراهيم ، ( مصر : دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٨٤م ) ، ص ٥٧ .

(٥) البحر المحيط ، ج ١ : ١٢٥ . وقال فيه : " والمختار انتصاب (مَثَل) على التمييز " . وقد حكاه عن البصريين .

منه ، وُالزمهم ألا يأتوا بالقطع من الضمير إذا كان أصل القطع النعت ؛ لأن الضمير لا ينعت . فلا يقولوا : أنت متكلِّما أحسن منك ساكتا . ونعت الضمير الذي يرى الفراء منعه جائز عند الكسائي كما حكى ذلك عنه الفراءُ نفسه حين قال : " ٠٠٠ وكان الكسائي يقول : جعلته - يعنى النعت - تابعا للاسم المضمَر في الفعل . وهو خطأ ، وليس بجائز ٠٠٠ ولا يكون الظاهر نعتا لمكنى " (١) . فلعلَّ الكسائي هو المراد بقول أبي بكر : وقال بعض أهل اللغة ٠٠٠ الخ .

وإذا صح هذا فإنَّ كل ما أمكن أن يعرب حالا فهو قطع عند الكسائي ، سواء أكان المقطوع منه ضميرا أم اسما ظاهرا . ويؤيد ذلك قول أبي حيان ( ت ٧٤٥ ) : " وإذا قلت : عبد الله في الحمَّام عريانا ، ويجى زيد راكبا ، فهذا ونحوه منصوب على القطع عند الكسائي . وفرَّق الفراء ، فزعم أنَّ ما كان فيما قبله دليل عليه فهو المنصوب على القطع ، وما لا فمنصوب على الحال . وهذا كله منصوب على الحال عند البصريين " (٢) .

وقد استعمل الفراء ( النصب على القطع ) في مواضع عديدة في معاني القرآن (٣) . ويتضح من خلالها تفريقه بين النصب على الحال ، والنصب على القطع ، لكنِّي

(١) معاني القرآن ، ج ١ : ٤٧١ .

(٢) البحر المحيط ، ج ١ : ١٢٥ .

(٣) ينظر : ج ١ : ٧ ، ١٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٠ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢٤٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣٢٨ ، ٣٤٨ .

، ٣٥٨ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٤٤٤ ، وج ٢ : ٦ ، ٩٨ ، ٢١٠ ، ٢٥٠ ، ٢٨٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ،

، ٣٣٨ ، ٣٤٤ ، ٤٢٥ ، ، وج ٣ : ٦ ، ١١ ، ١٣٣ ، ٢٠٥ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٩٨ ،

وقد حكاه عنه النحاس . ينظر إعراب القرآن : ج ١ : ٣٣٢ . وابن خالويه . ينظر إعراب

ثلاثين سورة ، ص ١٤ - ١٥ .

لم أقف على ذلك الرأي الذي حكاه أبو حيان عنه في الفرق بين الحال والقطع .  
ومما يدل على أن القطع عنده غير الحال قوله عن نصب ( مطويات ) في قوله  
تعالى : ( وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ) (١) : " ٠٠٠ فينصب المطويات على الحال  
أو على القطع والحال أجود " (٢) ، وقوله : ( ٠٠٠ وكذلك قوله : ( لَا تَقْسِي وَلَا  
تَذَرُ لَوَاحِيَةً ) (٣) ، وفي قراءة أبي ( إِنَّهَا لِحَدَى الْكَبِيرِ نَذِيرٌ لِلْبَشَرِ ) (٤)  
بغير ألف . فما أتاك من مثل هذا في الكلام نصبته ورفعته . ونصبه على القطع وعلى  
الحال . وإذا حسن فيه المدح أو الذم فهو وجه ثالث " (٥) .

ويبدو أن أبا بكر قد تبع الفراء في التفريق بين الحال والقطع ، فتجد  
عنده النصب على القطع كقوله فيما سبق : ويجوز أن يكون ( حبل ) منصوبة على  
القطع من ( مثل ) . وقوله عن رواية نصب ( دمن ) : ومن نصب نصب على القطع  
وقوله : و ( مثل ) منصوبة على القطع من الهاء (٦) . وتجده يعلله بما يعلل به الفراء  
فيقول في إيضاح الوقف : " إذ كانت نكرة متصلة بمعرفة " (٧) ، أو يعلله بما وافق فيه  
الفراء الكوفيين ، كما سيأتي ، فيقول في الزاهر عن البيت التالي :

- 
- (١) من الآية ( ٦٧ ) في سورة الزمر . وقراءة النصب لعيسى والجحدرى ، كما فى  
البحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٧ : ٤٤٠ .
  - (٢) معانى القرآن ، ج ٢ : ٤٢٥ . وينظر نفسه ، ص ٣٢٥ .
  - (٣) الآيتان ( ٢٨ ، ٢٩ ) فى سورة المدثر .
  - (٤) الآيتان ( ٣٥ ، ٣٦ ) فى السورة نفسها .
  - (٥) معانى القرآن ، ج ١ : ٣٠٩ ، وينظر نفسه ، ص ٣٨٠ .
  - (٦) وينظر إيضاح الوقف ، ج ١ : ١١٦ ، ١٣٠ ، ٢٧٥ ، ٤٩٠ ، ٥٣٣ ، ٥٣٨ ، و ج ٢ :  
٩٣١ ، ٩٤٨ .
  - (٧) ج ٢ : ٩٤٨ . وينظر معانى القرآن ، للفراء ، ج ١ : ١١ - ١٢ .

أَجِبَّ أَنْ أَصْطَادَ ضَبًّا سَحْبَلًا رَعَى الرَّبِيعَ وَالشِّتَاءَ أَرْمَلًا

: " معناه : رعى الربيع والشتاء الأرملة ٠٠٠ فلما أسقط الألف واللام نصبه على القطع لتنكيره وتعريف الشتاء " (١) ، كما تجد عنده النصب على الحال في مواضع

كثيرة في الشرح من ذلك قوله في أثناء الحديث عن قول امرئ القيس :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيْطُ بَيْنَا مَعَا : عَقَرَتْ بَعِيْرِي يَا امْرَأَ الْقَيْسِ فَانزِلْ

" و ( معا ) منصوب على الحال من النون والألف ، والعامل فيه ( مال ) " (٢) . وتراه

هنا يذكر العامل في الحال وأنه الفعل بخلاف تعليقه للنصب على القطع فيما سبق .

ويظهر أنّ الفراء يجيز في نوع من الحال أن يراد به القطع كما يجيز في القطع

الرفع على الاستئناف لقوله : " كلّ فعل أوقعته على أسماء لها أفاعيل ينصب على الحال

الذي ليس بشرط ففيه الرفع على الابتداء (٣) والنصب على الاتمال بما قبله ، من

ذلك : رأيت القوم قائما وقاعدا وقائما وقاعد ، لأنك نويت بالنصب القطع

والاستئناف في القطع حسن ٠٠٠ فإذا نصبت على الحال لم يجز أن تفسر الجمع

بالثنين ، ولكن تجمع فتقول : فيها القوم قياما وقعودا " (٤) وعن إجازة الرفع في

القطع يقول : " ما كان من ( سنة الله ) (٥) . و ( صبغة الله ) (٦) وشبهه فيآته

(١) ج ٢ : ٣١٧ . وينظر معاني القرآن للفراء ، ج ٣ : ٢٩٨ وسيأتي نص موافقته .

(٢) ص ٣٨ ، وينظر الصفحات : ٨ س ٦ ، ١٥ ، و ١٠ س ١٨ ، و ٤٨ س ٢٤ ، و ٥٨ س

٥ ، و ٩٩ س ٧ ، و ١٠٦ س ٩ ، الخ .

(٣) يقصد بالابتداء هنا الاستئناف كما سيأتي .

(٤) معاني القرآن ، ج ١ : ١٩٣ ، وينظر نفسه ، ص ١٩٤ .

(٥) وردت في أربع آيات : ( ٢٨ ) و ( ٦٢ ) في سورة الأحزاب ، و ( ٨٥ ) في سورة غافر ، و ( ٢٣ )

في سورة الفتح .

(٦) من الآية ( ١٢٨ ) في سورة البقرة .

منصوب على الاتمال بما قبله على مذهب (حقا) وشبهه ، والرفع جائز ؛ لأنّه كالجواب  
ألا ترى أنّ الرجل يقول : قد قام عبدالله - فتقول : حقا إذا وصلتته . وإذا نويست  
الاستثناف رفعته وقطعته مما قبله . وهذا محض القطع الذي تسمعه من النحويين " (١)  
ومراده بالنصب على الاتمال بما قبله (النصب على القطع) أيضا ، كما تقدّم في النصّ  
السابق ، ولقوله عن نصب (سنة الله) (٢) التي أجاز فيها هنا مع النصب الرفع على القطع  
: " . . ونصب السنة على القطع كقولك : فعلت ذلك سنة ، ومثله في القرآن كثير " (٣).  
ويخيّل إليّ أنّ أصل القطع الذي يقصده الفراء الاستثناف ، لكن عندما  
نُويّ به الاتمال بما قبله نُصِب . ولعلّ هذا مراده بأنّ ما كان فيما قبله دليلًا عليه  
فهو المنصوب على القطع كما سبق في حكاية أبي حيّان عنه .

ومع إنكار الفراء على الذين يقولون : إن نصب القطع بسقوط الألف تجسده  
فيما أرى ، يعلل بنحو منه حين يقول : " وقوله عزّ وجل : ( وَأُمَّرْتَهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ )  
ترفع الحمالة وتنصب (٥) . . . . . وأما النَّصْبُ فعلى جهتين : إحداهما أن تجعل الحمالة  
قطعا ؛ لأنّها نكرة ، ألا ترى أنك تقول : وامرأته الحمالة الحطب ، فإذا ألقبت  
الألف واللام كانت نكرة ، ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة " (٦) ، ويقول في

(١) المعاني ج ٢ : ٣٤٥ - ٣٤٦ . وينظر نفسه ، ص ٩٨ ، ٢٥٠ ، ٢٨٦ ، ح ١ : ٣٠٩ ،

و ح ٣ : ٢١٦ .

(٢) من قوله تعالى : " وَمَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ  
خَلَوْا مِنْ قَبْلُ " . من الآية ( ٢٨ ) في سورة الأحزاب .

(٣) معاني القرآن ، ج ٢ : ٣٤٤ .

(٤) الآية ( ٤ ) في سورة المسد .

(٥) النصب قراءة عام . والرفع لسائر السبعة ، ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٧٠٠ .

(٦) معاني القرآن ، ج ٣ : ٢٩٨ ، وينظر نفسه ، ص ١٣٣ و ج ١ : ٢٠٠ ، ٣٢٨ ،

في موضع آخر : " قرأ مجاهد ( مُجْرِيهَا وَمَرْسِيهَا )<sup>(١)</sup> يجعله من صفات الله عز وجل فيكون في موضع خفض في الإعراب؛ لأنه معرفة • ويكون نصبا ؛ لأن مثله قد يكون نكرة لحسن الألف واللام فيهما ، ألا ترى أنك تقول في الكلام : بسم الله للمجربها والمرسيها ، فإذا نزعت الألف واللام نصبته ... " (٢) .

ولذا كان الفراء قد اتفق مع غيره من الكوفيين في أنّ المنصوب على القطع يجوز أن يكون في الأصل معرفاً بالألف واللام فإن هناك مواضع لا يمكن دخول الألف واللام عليها ، حسب علمي ، وقد نصبوها على القطع من ذلك ما حكاه النحاس حين قال عن إعراب ( تَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ )<sup>(٣)</sup> : " مصدر مؤكد عند البصريين وقيل الكسائي : وهو منصوب على القطع • وقال الفراء هو مفسر " (٤) . وقول الفسراء عن نحو ( سَنَةَ اللَّهِ ) فيما سبق : إنه منصوب على القطع • وقد أعربه غيره بمد را لفعل دلّ عليه ما قبله<sup>(٥)</sup> . وقول الكسائي عن ( مثل ) وكذلك أبو بكر : إنها منصوبة على القطع (٦) ، ومثله قول الفراء عن ( غير )<sup>(٧)</sup> .

- 
- (١) من قوله تعالى : ( وَقَالَ اذْكُبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمَرْسَاهَا ) • من الآية (٤١) في سورة هود •
  - (٢) معاني القرآن ، ج ١ : ١٥٠١٤ • وينظر إعراب ثلاثين سورة ، لابن خالويه ، ص ١٤-١٥ •
  - (٣) من قوله تعالى : ( وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ تَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ) من الآية (١٩٥) في سورة آل عمران •
  - (٤) إعراب القرآن ، ج ١ : ٣٨٧ •
  - (٥) ينظر م • ن ، ج ٢ : ٦٣٨ ؛ ومشكل إعراب القرآن للقيسي ، ج ٢ : ١٩٨ ؛ والكشاف للزمخشري ، ج ٣ : ٢٦٤ ؛ والبيان في غريب إعراب القرآن ، لعبد الرحمان الأنباري ، تح • د • طه عبدالحميد طه ، ( الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ ) ج ٢ : ٢٧ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٧ : ٢٣٦ •
  - (٦) ينظر إعراب القرآن للنحاس ، ج ٣ : ٢٣٤ • أمّا أبو بكر فقد سبق ذلك عنه في العرض •
  - (٧) ينظر معاني القرآن ، ج ١ : ٧ ، و ج ٢ : ٢٥ وينظر نفسه ١٤-١٥ •

وقد أنكسر البصريون النصب على القطع فقال الزجاج (ت ٣١١)  
: " وقال بعض النحويين ( وَجِبْهًا ) (١) منصوب على القطع من ( عيسى ) و ( قطع )  
ههنا كلمة محال ؛ لأنه إنما يُبشر به في هذه الحال، أي في حالة فضله . فكيف  
يكون قطعها منه ، ولم يقل : لم نصب هذا القطع ؟ فإن كان القطع إنما هو معنى فليس  
هذا المعنى موجودا ، وإن كان القطع هو العامل فما بين ما هو ؟ وإن كان أراد أن  
الألف واللام قطعاً منه فهذا محال ؛ لأن جميع الأحوال نكرات ، والألف واللام  
لمعهود فكيف يقطع من الشيء ما لم يكن فيه قط ؟ " (٢) .

ويبدو لى أنّ الزجاج محقّ في رده ، كما يبدو لى أنّه يقصد الفراء؛ لأنّه  
هو الذى رأى نصب ( وجبها ) على القطع كما جاء فى المعانى (٣) ، ولأنّ النحّاس  
ذكر ذلك عنه ثم عقب عليه بإيراد قول الزجاج السابق (٤) .

وقال أبو حيان : " ولم يثبت البصريون النصب على القطع والاستدلال  
على بطلان ما ذهب إليه الكوفيون مذكور فى مبسوطات النحو " (٥) .  
ومع ذلك قد تابعهم قوم فى الأخذ بهذا المصطلح كالطبرى ( ت ٣١٠ ) ،  
وابن شقير ( ت ٣١٧ ) ، وابن خالويه ( ت ٣٧٠ ) . (٦) (٧) (٨)

(١) من قوله تعالى : ( إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا

وَالْآخِرَةِ ) . من الآية (٤٥) فى سورة آل عمران .

(٢) معانى القرآن وإعرابه، ج ١ : ٤١٦ .

(٣) ينظر ج ١ : ٢١٣ .

(٤) ينظر إعراب القرآن ١ : ٣٣٢ .

(٥) البحر المحيط ١ : ٣٢٥ . ولم يتيسر لى العثور على أدلة الرد التى أشار إليها .

(٦) ينظر تفسيره، ج ١ : ٢٢٠ ، ٢٣٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٢٩٢ : ٢ ، ١٣٧ : ٥ ، ٢٦١ : ٦ ، ٢٧٠ ، ٢٢٧ ، ٤١٥ ،  
١٤٤ ، ٢٦ : ٧

(٧) ينظر الجمل فى النحو ( ر م ) ، ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٨) ينظر إعراب ثلاثين سورة ، ص ٢٢٥ .

### الترجيح :

يُتَّضَعُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ أَنَّ مِصْطَلَحَ ( الْقَطْع ) مِنْ مِصْطَلِحَاتِ الْكُوفِيِّينَ الَّتِي لَيْسَ لَهَا مِقَابِلٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَأَنَّ لَهُ حِكْمًا خَاصًّا بِهِ ، هُوَ النَّصْبُ ، كَمَا أَنَّ لِلْحَالِ وَالْتِمِيزِ وَغَيْرِهِمَا أَحْكَامًا خَاصَّةً بِهِمَا . لَكِنَّ هَذَا الْمِصْطَلَحَ غَيْرَ وَاضِحٍ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَنْفُسِهِمْ ، فِيمَا يَبْدُو لِي ، لِأَنَّهُمْ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي نَاصِبِهِ ، وَلَمْ أُسْتَطِعْ أَنْ أَمْلَأَ إِلَى نَتِيجَةٍ عَنْهُ ، لِتَعَدُّدِ تَعْلِيلَاتِهِمْ ، وَلِنَصِبِهِمْ أَشْيَاءَ عَلَى الْقَطْعِ خَارِجَةً عَمَّا ذَكَرُوهُ مِنْ تَعْلِيلَاتٍ ، كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ ، وَلَعَلَّهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ لَمْ يُعْرَضَ لَهُ إِلَّا الْقَلِيلُ مِنَ النَّحْوِيِّينَ كَالزَّجَّاجِ ، وَأَبِي حَيَّانٍ . وَقَدْ قُوِّبِلَ بِالرَّدِّ وَالْإِنْكَارِ ، كَمَا رَأَيْتَ ، لِذَلِكَ لَا أَمِيلُ إِلَى الْأَخْذِ بِهِ .



## المبحث الرابع عشر

### الخفض . \*

#### المعرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخُدْرَ خُدْرَ عَنِيْزَةٍ      فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

: " و ( عنيزة ) مخفوضة بإضافة الخدر إليها " (١) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول امرئ القيس أيضا :

كَبِيْرُ الْمَقَانَةِ الْبِيْاضِ يَمْفُرَةٌ      غَدَاهَا نَمِيْرُ الْمَاءِ غَيْرَ مَحْلَلِ (٢)

: " سألت أبا العباس أحمد بن يحيى عن إعراب ( البيضاء ) ، فقال : يجوز

الخفض والنصب والرفع ، فمن خفضه أضاف المقناة إليه " (٣) .

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول طرفة :

يَلَا حَدَثٍ أَحَدْتُهُ وَكَمُحْدِثٍ      هِجَائِي وَقَدْ فِي الشَّكَاةِ وَمُطْرَدِي

: " والحدث مخفوض بالباء " (٤) .

\* يقابله عند البصريين ( الجر ) . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ١ : ١٣-١٤ =

٣-٢٤١ ؛ والمقتضب ، للمبرد ، ج ١ : ١٤٢ ؛ والإيضاح في علل النحو ، للزجاجي

ص ٩٣ ؛ والبسيط ، لابن أبي الربيع ، ج ٢ : ٨٢٧ ؛ والأشباه والنظائر

للسيوطي ، ج ٢ : ٨٤ ؛ والكواكب الدرية شرح متممة الإجرومية ، لمحمد بن

الأهدل ، ( ؟ ) دار الفكر ، ١٤٠٤ - ١٩٨٣ م ) ج ١ : ٨ .

(١) الشرح ، ص ٣٦ .

(٢) المقناة : المخالطة . وخمير الماء ، العذب الذي يبقى في الأجواف . ( عن الشرح )

(٣) م . ن ، ص ٧٠ .

(٤) م . ن ، ص ٢٠٧ .

وهناك مواضع كثيرة ورد فيها (الخفض) أكتفى بالإحالة إلى بعضها. (١)

### التوضيح :

يطلق أبو بكر على المجرور بالإضافة ، أو بحرف جر ( مخفوضاً ) . كقوله  
عن (غنيزة) في (خدر غنيزة) : إنها مخفوضة بإضافة الخدر إليها ، وقوله عن  
(حدث) في (بلا حدث) : إنه مخفوض بالباء . ولم أجده استعمل مصطلح (الجر)  
في الشرح ولا فيما اطلعت عليه من كتبه الأخرى .  
وتجد هذا المصطلح على لسان ثعلب فيما حكاه عنه أبو بكر ، وهو  
قوله عن (البياض) في (كبكر المقناة البيضاء) : يجوز الخفض والنصب والرفع  
فمن خفض أضاف المقناة إليه . وقد ورد في مجالسه في غير موضع (٢) .  
كما ورد مصطلح (الخفض) على لسان الكسائي أكثر من مرة . من ذلك  
قوله عن موضع (أن) بعد حذف الجار : " هي في موضع خفض " (٣) . وستأتي نصوص  
أخرى عنه في مبحث آخر . (٤) .

---

(١) ينظر م . ن ، صفحات : ٨ س ١٩ ، و ٩ س ١٩ ، و ١١ س ٧ ، و ١٩ س ١١ ، و ٢٠ س ١١ ،  
و ٢٩ س ١٥ ، و ٣٣ س ٣ ، ١٠ ، و ٣٨ س ٢٠ ، و ٤٤ س ٥ ، و ٦٠ س ١٤ ،  
١٥ ، ١٦ ، و ٦١ س ١٤ ، و ٦٢ س ١٩ ، ٦٥ س ٢ ، و ٦٧ س ١٠ ، و ٦٨ س ٨ ،  
و ٧٤ س ١١ ، و ٧٥ س ٧ ، ٨ ، ٩ ، و ٧٩ س ٧ ، و ٨٠ س ٩ ، ١٠ ، و ٨٣ س ٣ ، و ٨٨  
س ٢ ، و ٩٠ س ١١ ، و ٩٧ س ١٤ ، ١٣٤ س ١ الخ . . .

(٢) ينظر ج ٢ : ٤٤٦ ، ٤٦٧ ، ٥٥٣ س ٣ = ٥١٤ ، ٥٣٥ ، ٦٢١ ط ، وينظر مجالس العلماء ،  
للزجاجي ، ص ٤٧ .

(٣) معاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٥٨ ، وينظر م . ن ، ص ١٠٧ ، و ج ٢ : ١٧٣ ،  
وأمالى الزجاجي ، تح . عبدالسلام محمد هارون ، (القاهرة - المؤسسة العربية  
الحديثة ، ط ١ ، ١٣٨٢ هـ) ، ص ٥١ .

(٤) ينظر المبحث الخمسون ، ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

كما تجده هو المستعمل في معانى القرآن للفراء : وإصلاح المنطق ، لابن السكيت . فمن ذلك في معانى القرآن " وقوله تعالى : ( غَيْرِ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ ) (١) يخفض غير ، لأنها نعت للذين " (٢) ، ومنه في إصلاح المنطق " العدد منصوب ما بين (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) في الرفع والنصب والخفض " (٣) .

وتجده أيضا منسوبا إلى الكوفيين . قال ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨) في أثناء الحديث عن (باب حروف الخفض) عند الزجاجي (ت ٣٣٧) : " هذه عبارة كوفية ، وعبارة البصريين في هذا (باب حروف الجر) " (٤) . وقال السيوطي (ت ٩١١) : " الجر مسن عبارات البصريين ، والخفض من عبارات الكوفيين " (٥) .

وقد ورد مصطلح (الخفض) على لسان الخليل (ت ١٨٠) ، لكنه قيده بحركة معينة هي حركة آخر الاسم المجرور المنون حيث حكى عنه أنه قال : " الخفض ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو زيد ، والكسر ما وقع في أعجاز الكلم غير منون ، نحو لام الجمل ... " (٦) . ولا أستبعد أن يكون الكوفيون متأثرين بذلك عنه ثم أطلقوه على جميع علامات الجر .

وتجد مصطلح (الخفض) كما استعمله الكوفيون عند كثير من النحويين منهم ابن قتيبة (٧) (ت ٢٧٦) ، وابن كيسان (٨) (ت ٢٩٩) ، والزجاج (٩) (ت ٣١١) ،

- 
- (١) من الآية الأخيرة في سورة الفاتحة .
  - (٢) ج ١ : ٧ ، وينظر م . ن ، ص ٥ ، ٢٢ ، ٥٩-٥٨ ، ٧١ ، ٩٧ ، ١٠٧ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٦٩ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ج ٢ : ١٤ ، ٢٢ ، ٣٣ ، وينظر ما نقل عنه في المبحث الثالث (ص ٥٤) وفيه قرن الخفض بمصطلحي الرفع والنصب ، وهما من أنواع الإعراب ، ص ٢٩٩ ،
  - (٣) ص ٢٩٩ ، وينظر نفسه ، ص ٣٠٢
  - (٤) البسيط ، ج ٢ : ٨٣٧ .
  - (٥) الأشباه والنظائر ، ج ٢ : ٨٤ ، وينظر بغية الوعاة ، ج ١ : ٢٣٨ .
  - (٦) مفاتيح العلوم ، لمحمد الخوارزمي ، ص ٣٠ .
  - (٧) ينظر تأويل مشكل القرآن ، ص ٥٢٧ .
  - (٨) ينظر الموقفي في النحو ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠ .
  - (٩) ينظر معانى القرآن وإعرابه ، ج ١ : ٩ ، ١٦ ، ٧٣ ، ١٨٠ .

وابن مجاهد (١) (ت ٣٢٤) ، وغيره (٢) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الكوفيين قد يطلقون الخفض وهم يريدون البناء

على الكسر . وقد تقدّم بيان ذلك في موضعه (٣) .

### الترجيح :

الراجع في نظري أنّ مصطلح الخفض مصطلح مقبول؛ لأنّ معناه الاصطلاحي

قريب من معناه اللغوي . وذلك أنّ معناه انخفاض الحنك الأسفل عند النطق

بآخر الكلمة المجرورة أو المخفوضة (٤) ، ولأنه يتناسب مع مصطلح الرفع المتفق

على تسميته ، فالانخفاض ضد الارتفاع .

أمّا مصطلح (الجرّ) المشهور فإنّ معناه غير متبادر إلى الذهن ، حيث

إنه عندما يطلق ينصرف الذهن إلى حركة الكسر على آخر الاسم المعرب ولا يذهب

إلى أنّ حرف الجرّ جرّ معنى ما قبله إلى الاسم المجرور كما فسره البصريون (٥) .

ومع ذلك أرى أن يبقى الأخذ به لشهرته .

---

(١) ينظر السبعة ، ص ٢٢٦ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٢) ينظر الأصول ، لابن السراج ، ج ١ : ٤٠٨ ، ٤١٧ ، ٤٣٠ ، والجمل للزجاجي ، ص ٦٠ ؛

والتفاحة ، للنحاس ، ص ١٧ ؛ والواضح ، للزبيدي ، ص ١٨-٢١ ؛ ومشكل إعراب

القرآن ، للقيسي ، ج ١ : ١٧٤١٣ ؛ وشرح الجمل ، لابن عصفور ، ج ١ : ٤٦٨ ؛ والبسيط ،

لابن أبي الربيع ، ج ١ : ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ج ٢ : ٨٣٧-٨٤١ ، والكواكب الدرية ، لمحمد

الأهدل ، ج ١ : ٨٠ .

(٣) ينظر المبحث الثالث ، ص ٥٤ فما بعدها .

(٤) ينظر الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، ص ٩٣

(٥) وينظر شرح الرضي ، ج ٢ : ٣١٩ ، والهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ١٥٣ ، ج ٢ : ١١٩ ؛

وحاشية الصبان ، ج ٢ : ٢١٠ ، وحاشية الخضري ، ج ١ : ٢٢٦ . كما ينظر الإيضاح في

علل النحو ، للزجاجي ، ص ٩٣ .

المبحث الخامس عشر

السرّد والمردود \*

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ      وَلَا سِيِّمًا يَوْمَ يَدَارَةُ جُلُجُلٍ  
وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيئَتِي      فَيَا عَجَبًا لِرِجْلِهَا الْمُتَحَمَّلِ

: " اليوم موضعه رفع على الرد على اليوم الذي بعد (سيما) إلا أنه نصب فى

اللفظ... قال الشاعر :

مِنْ أَتَى يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَرَّ      أَيُّومَ لَا يُقَدَّرُ أُمَّ يَوْمَ قُودِرُ

فاليوم الذى بعد الألف وبعد (أم) مخفوض على الرد على اليومين الأولين... وقال

الفراء : لا يجوز أن يكون (يوم عقرت) مرد ودا على قوله : (ألا ربّ يوم لسك  
منهنّ صالح...)" (١).

٢ - وقال عن (مشيدا) فى قول امرئ القيس أيضا :

وَتَيْمَاءَ لَمْ يَتْرُكْ بِهَا جِدْعَ نَخْلَةٍ      وَلَا أُجْمًا إِلَّا مَشِيدًا يَجْنُدِلِ

: " والاختيار أن ينصب بالرد على الأجم ، كما تقول : لم أضرب أحدا إلا زيدا " (٢).

\* تعدّد ما يقابله عند البصريين فأحيانا يقابله البدل وأحيانا النعت وأحيانا

العطف ، أى أنه يقابل ما يعرف بالإتباع كما سيأتى بيانه فى التوضيح .

(١) الشرح ، ص ٣٣ - ٣٤ .

(٢) م ٠ ن ، ص ١٠٦ .

٣- وقال في معرض الحديث عن قول طرفة :

وَأَعْلَمُ مَخْرُوتٌ مِنَ الْأَنْفِ مَارِنٌ      عَتِيقٌ مَتَى تَرَجَّمْ بِهِ الْأَرْضُ تَزْدَدُ (١)  
: " والأعلم يرتفع بالردّ على ما قبله " (٢) .

٤- وقال في معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

إِذَا عَصَّ الثَّقَافُ بِهَا اشْمَأَزَّتْ      وَوَلَّتْهُمْ عَشْوَزَنَةٌ زَبُونَا (٣)  
عَشْوَزَنَةٌ إِذَا انْقَلَبَتْ أَرْنَثٌ      تَدُقُّ قَفَا الْمُثْقِفِ وَالْجَبِينَا (٣)  
: " والعشوزنة الثانية مردودة على الأولى " (٤) .

٥- وقال في معرض الحديث عن قول عنقرة :

وَكَأَنَّمَا تَنَأَى بِجَانِبِ دَقِّهَا الْوَحْشِيُّ مِنْ هَزَجِ الْعَيْشِيِّ مُؤَوِّمٍ  
هَرَجٌ جَنِيْبٌ كُلَّمَا عَطَفَتْ لَهْ      غَضَبِي اتَّقَاهَا بِالْبَيْدَيْنِ وَبِالْقَمِ (٥)  
: " بين ما الهزج فردّ عليه (هرجنيباً) (٦) ، ثم عاد فقال : " و (هرج) من نعمت  
(هزج العيشي) " (٧) .

### التوضيح :

ورد إطلاق ( الردّ ) في المواضع السابقة على المعطوف بحرف العطف ، كما

في قول الغراء عن (ويوم عقرت) : لا يجوز أن يكون مردوداً على (أأرت يوم لك منهنّ صالح) . وقول أبي بكر عنه : اليوم موضعه رفع على الردّ على اليوم الذي بعد (سيماً) .  
وورد إطلاقه على البديل ، كما في قول أبي بكر أيضاً عن (أيوم لا يقدر أم يوم

(١) العلم : شق في الشفة العليا . والمارن : اللين . (عن الشرح) .

(٢) م . ن ، ص ١٨٢ .

(٣) الثقاف : ما تقوم به الرماح . وعشوزنة : شديدة صلابة . وزبونا : تضرب برجليها وتدفع .  
(عن الشرح) . وهو يصف القناة وكأنه يشبها بالناقة ، لأن من صفات الناقة الزين .  
ينظر اللسان ، لابن منظور ، ج ١٣ : ١٩٤ (ز ب ن) .

(٤) م . ن ، ص ٤٠٥ .

(٥) الدف : الجنب ، والوحشي من البهائم : الجانب الأيمن ، وقيل : الأيسر . والمؤوم :  
العظيم القبيح من الرؤوس . (عن الشرح) .

(٦) م . ن ، ص ٣٢٧ .

(٧) م . ن ، ص ٢٢٨ .

قدر ) : فالיום الذى بعد الألف وبعد ( أم ) مخفوض على السردّ على:اليومين  
الأولين ، يقصد اليومين اللذين فى قوله : ( من أى يومى من المسوت أفر )<sup>(١)</sup>  
ويبدو لى أنه يقصد بالردّ البديل أيضا حين قال عن ( وولّتهم عشوزنة زبونا ، عشوزنة  
إذا انقلبت أرنت ) : والعشوزنة الثانية مردودة على الأولى .

أمّا قوله عن كلمة ( مشيد ) فى ( لم يترك بها جذع نخلة ولا أجساما إلا  
مشيدا ) : والاختيار أن ينصب بالردّ على الأجم ، كما تقول : لم أضرب أحدا إلا زيدا .  
فيحتمل أنه يريد ب ( الا ) فيه العطف ، كما هو مذهب الكوفيين فى نحو ذلك  
وقد يريد به البديل ، كما هو مذهب البصريين<sup>(٢)</sup> .

وخلصة القول أنّ الردّ عنده ، فيما يبدو لى ، بمعنى الإتباع .  
والمردود بمعنى التابع لما قبله سواء أكان معطوفا أم بدلا . ولعل مما يؤيد  
ذلك قوله : ( بين ما الهزج فردّ عليه " هر جنيب " ) ثم قوله مرة أخرى : ( هرّ )  
من نعت " هزج العشى " ففسر الردّ بالنعت . وإن كنت أرى أن يفسر بعطف  
البيان لا بالنعت ، لأنّ ( هر ) اسم جامد .

واستعمال الردّ بمعنى الإتباع تجده عند الكسائى . فقد أطلقه على  
المعطوف وذلك حين قال : " ( وَالْمُقِيمِينَ )<sup>(٣)</sup> موضعه خفض ، يردّ على قوله :

﴿

- (١) وعن إطلاقه الردّ على البديل أيضا ينظر المذكر والمؤنث ، ص ١٩٨ .
- (٢) ينظر الاستغناء فى أحكام الاستثناء ، لأحمد القرافى ، تح / طه / محسن (العراق :  
وزارة الأوقاف ، ١٤٠٢هـ) ، ص ١٦٣ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٧٣ - ٧٤ .
- (٣) من قوله تعالى : ( لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ  
إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ) . من الآية (١٦٢)  
فى سورة النساء .

(بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ) (١) ، ويؤمنون بالمقيمين الصلاة هم

والمؤتون الزكاة " (٢) . وأطلقه على البديل حين قال عن (رثمان) في قول الشاعر :

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطَى الْعُلُوقُ (٣) بِهِ رِثْمَانُ (٤) أَنْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّبَنِ

: " يجوز رثمان ورثمان وأنف بالرفع والنصب والخفض أمّا الرفع فعلى الردّ على

( ما ) . . . . والخفض على الردّ على الهاء التي في به " (٥)

وتجد استعماله بمعنى الإتيان أيضا عند الفراء . فقد استعمله بمعنى عطف

النسق ، وبمعنى النعت ، وبمعنى البديل أو عطف البيان . فمن استعماله بمعنى

عطف النسق ما تقدم من نقل أبي بكر عنه (٦) . ومن استعماله بمعنى النعت قوله عن

إعراب كلمة ( مُحَدَّثٌ ) في قوله تعالى : ( مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ إِلَّا

اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ) (٧) : " لو كان المحدث نصبا أو رفعا لكان صوابا . النصب

على الفعل (٨) . . . . والرفع على الردّ على تأويل الذّكر ؛ لأنك لو ألقيت ( مِنْ )

لرفعت الذّكر " (٩) . ومن استعماله بمعنى البديل قوله : " تقول : مررت بما عندك

(١) من الآية (١٦٢) في سورة النساء .

(٢) معاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ١٠٧ .

(٣) العلوق : هي التي ترا أم بأنفها وتمنع ذرّتها . اللسان ، لابن منظور ، ج ١٠ : ٢٦٨ (علق) .

(٤) " رَكِمَتِ النَّاقَةُ وَلِدَهَا . . . . عطفت عليه ولزمته " م . ن ، ج ١٢ : ٢٢٣ (رأ م) .

(٥) أخبار أبي القاسم الزجاجي ، تح . د . د . عبدالحسين المبارك (العراق : وزارة الثقافة والإعلام ، ودار الرشيد ، ١٩٨٠م) ، ص ٨٩ .

(٦) وينظر معاني القرآن ، ج ١ : ١٧ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٥ ، ٨٧ ، ٢١٣ ، ٣١٣ ،

٣٢٥ ، ٣٣٢ ، ٣٤٦ ، ٣٩٦ ، و ج ٢ : ٩٧ ، ١٩٥ ، ٣٧٨ ، ٤١٥ ، ٤١٦ .

(٧) الآية الثانية في سورة الأنبياء .

(٨) يقصد على الحال

(٩) معاني القرآن ، ج ٢ : ١٩٧ - ١٩٨ ، ويتظر م . ن ، ص ١٨١ .



متاعك . تجعل المتاع مردود أعلى ( ما ) " (١) . ومن استعماله بمعنى البدل أو عطف البيان قوله : " وقوله : ( جَهَنَّمَ يَطْلُونَهَا ) (٢) منصوبة على تفسير ( دَارَ الْيَوَارِ ) فردّ عليها " (٣) .

ويبدو لى أنّ هذا المصطلح لم يشتهر عن الكوفيين لذا لا تجده ذكره عند النحويين إلا نادرا من ذلك قول البغدادي ( ت ١٠٣٠ ) عن البدل : " وهو المعبر عنه عند الكوفيين بالردّ " (٤) ولعلّ البغدادي قد أخذ نسبة ذلك إلى الكوفيين من الموضع الذي تقدم ذكره عن الكسائي في إعراب كلمة ( رثمسان ) لأنه نسب إليهم ذلك بعد إيراد قول الكسائي السابق (٥) .

وربّما يرجع عدم حكاية هذا المصطلح عن الكوفيين إلى ملاحظة النحويين أنه بمعنى التابع ؛ لأنه لا فرق بين إتباعك الاسم الاسم ، سواء أكان بدلا أم نعنا أم توكيدا أم نسقا وردّك الاسم على الاسم . ولعلّ مما يؤيد ذلك أنّ الإتيان قد تعدّد إطلاقه عند أبي بكر في الشرح كما تعدّد إطلاق الردّ ، فأطلقه على البدل (٦)

(١) ينظر م . ن ، ج ٢ : ٢٢ ، وينظر م . ن ، ص ٢٢٧ ، و ج ١ : ٥٦ ، ١٧٩ ، ١٩٢ ، ٤٣٧ ، ١٩٣ ،

(٢) من قوله تعالى : ( وَأَخْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْيَوَارِ . جَهَنَّمَ يَطْلُونَهَا ) من الآيتين ( ٢٨ ، ٢٩ ) في سورة إبراهيم .

(٣) معاني القرآن ، ج ٢ : ٧٧ .

(٤) شرح أبيات المغني ، لعبد القادر البغدادي ، ج ١ : ٢٤٨ .

(٥) ينظر م . ن ، ص ٢٤٧ .

(٦) ينظر الصفحات : ٤٤ س ٥ ، و ٢٢٦ س ١٩ ، و ٤٩٤ س ٣ ، و ٥٢١ س ١٠ ،

و ٥٢٤ س ٦ ، و ٥٦٩ س ٣ .

والنعت (١) وعطف البيان (٢) والتوكيد (٣) . وتجد الأمر كذلك عند الفراء (٤)

وثلث (٥) . وتجد الفراء قد جعل الإتيان مكان الرد حين قال بعد قول الشاعر:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا      وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونََا

: " فالعين لا تزجج ، إنما تكحل ، فردّها على الحواجب (٥) ، وقال بعد قول

الآخر :

عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا      حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

: " والماء لا يعلف ، إنما يشرب ، فجعله تابعاً للتبني " (٦)

ومما يدل على أنه يريد بالرد الإتيان قوله : " وقوله ( لَوَاحَةٌ لِلْيَسْرِ ) (٧)

مردود على ( سقر ) (٨) بنية التكرير " (٩) . فقد صرح هنا بالعامل وهو التكرير،

(١) ينظر الصفحات : ٥٨ س ٦ ، و ١٥٤ س ١٢ ، و ٢٦٣ س ٤ ، و ٣٢٥ س ١٢ ،

و ٣٩٠ س ٨ ، و ٤٩٠ س ٨ ، و ٥٤٦ س ١٣ .

(٢) ينظر ص ٤٢١ س ١٩ .

(٣) ينظر ص ٥١٨ س ١٧ - ١٨ .

(٤) ينظر معاني القرآن ، ج ١ : ١١ ( نعت ) ، ١٠٥ ( نعت ) ، ١٠٦ ( عطف ) ، ٣٧٥

( عطف ) ، ٤٧٠ ( عطف ) ، ٤٧١ ( نعت ) ، ج ٢ : ٧٣ ( نعت ) ، ٣٥١

( عطف ) ، ج ٣ : ١١٣ ( عطف ) .

(٥) ينظر مجالس العلماء ، للزجاجي ، ص ٤٧ ، والنحو والمصرف فسسى

مناظرات العلماء ، للدكتور الزاكي ، ص ١٦٥ .

(٦) معاني القرآن ، ج ٣ : ١٢٣ .

(٧) الآية ( ٢٩ ) في سورة المدثر .

(٨) من قوله تعالى ( وَمَا أَذْرَاكَ مَا سَقَرُ ) الآية ( ٢٧ ) في السورة نفسها .

(٩) معاني القرآن ، ج ٣ : ٢٠٣ .

يريد : ( سقر لراحة للبشر ) ، كما هو مبين في مبحث آخر (١).

### الترجيح :

لا أميل إلى استعمال مصطلح ( الرد أو المردود ) لما فيه من العموم الذي قد يوقع في اللبس ، كما رأيت في قول أبي بكر عن ( لم أضرب أحداً إلا زيدا ) : إن زيدا مردود على أحد . حيث لم يعرف مراده بالرد . هل يريد به العطس ؟ وهو ما أرجحه ، لأنه مذهب جماعته الكوفيين ، أو يريد به البدل ؟ فيكون قد خالفهم واتبع البصريين .

ومن اللبس أيضاً إعراب نحو كلمة ( زيد ) مردودة في قولك : ( مررت بأخيك زيد ) ، لأنه لا يُدرى هل المراد بالرد ( البدل ) ؟ فيكون له أخ واحد هو زيـسـد ، أو يكون المراد بالرد عطف البيان ؟ فيكون له أخوة المرور به منهم زيد كما فصل ذلك النحويون حين قالوا عن المثال المذكور : " إن كان له أخوة فهو عطف بيان ، وإن لم يكن له أخوة غيره فهو بدل " (٢).

---

(١) ينظر المبحث السابع عشر

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٣ : ٧١ .

المبحث السادس عشر

الترجمة

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَدْرَ خَدْرًا عَنِّي زَوْجِي فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

: " و ( خدر عنيزة ) مترجم عن الخدر الأول " (١) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول امرئ القيس أيضا :

كَدَّ أَيْكَ مِنْ أُمَّ الْحَوِيثِ قَبْلَهَا وَجَارَتْهَا أُمَّ الرَّبَابِ يَمَاسَكِلِ

: " و ( أم الرباب ) مترجمة عن الجارة " (٢) .

\* يقابله عند البصريين (البدل) و (عطف والبيان) .

فعن استعمال مصطلح (البدل) عندهم ينظر الكتاب ، لسبويه ، ج ١ : ١٥٠ ،  
١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ، ٧٥ : ١ ، ٧٩ ط بولاق ، و ج ٢ : ١٤ - ١٦ ، ٧٥ ، ٣٢٧ ، ١ : ٢٢٤ - ٢٢٥ ،  
٢٥٥ ، ٣٧٢ ، و ج ٣ : ٨٦ - ٨٧ ، ١٣٢ ، ٥٠٨ ، ١ : ٤٤٦ ، ٤٦٦ - ٤٦٧ ،  
ج ٢ : ٤٨ ، والمقتضب للمبرد ، ج ٢ : ١٦٩ ، ٣٤١ ، و ج ٣ : ١١١ ، وتوضيح  
المقاصد ، للمرادى ، ج ٣ : ٢٤٦ ، والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٤٢٧ ، وشرح  
الأشمونى مع حاشية الصبان ، ج ٣ : ٩٤ ، والتصريح ، لخلد الأزهرى ، ج ٢ :  
١٥٥ ، والهمع ، للسيوطى ، ج ٥ : ٢١٢ = ٢ : ١٢٥ ط ٤ ، وحاشية الخضرى ، ج ٢ :  
٠٦٨

وعن استعمالهم مصطلح (عطف البيان) ينظر المقتضب ، للمبرد ، ج ٤ :

٢٠٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٧ ، والأشبه والنظائر ، للسيوطى ، ج ٢ : ٩٩ .

(١) الشرح ، ص ٣٦ .

(٢) م٠ ن ، ص ٢٩ .

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

وَرِثْتُ مَهْلَبًا وَالْخَيْرَ مِنْهُمْ      زَهِيرًا نَعَمَ ذُخْرُ الذَّاخِرِينَ

: " و زهير مترجم عن الخير " (١)

٤ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلزة :

وَأَنَا عَنِ الْأَرَقِمِ أَنْبَا      وَخَطْبٌ نَعْنَى إِلَيْهِ وَنَسَاءُ  
أَنَّ إِخْوَانَنَا الْأَرَقِمَ يَغْلِبُونَا      نَ عَلَيْنَا فِي قَوْلِهِمْ إِحْفَاءُ

: " وموضع (أَنَّ) رفع على الترجمة عن الأنبياء ، كأنه قال : أننا أن إخواننا

الأرقام . والأرقام ينتمون على الترجمة عن ( الإخوان ) (٢) " (٣) .

وهناك مواضع أخرى ورد فيها (مترجم) أو (ترجمة) أكتفى

بالإحالة إليها (٤) .

### التوضيح :

تقدم في العرض ما يلي : ( دخلت الخدر خدر عنيزة ) و ( جارتها أم  
الرباب ) و ( الخير زهيرا ) ، و ( أننا أنبياء ..... أن إخواننا الأرقام ) ،  
وقد جعل أبو بكر التابع فيها مترجما للاسم الأول . وتلك التوابع باستثناء التابع  
في ( أننا أنبياء أن إخواننا ) يجوز أن تعرب ( عطف بيان ) ، ويجوز أن تعرب ( بدلا )

(١) م ٠ ن ، ص ٤٠٦ .

(٢) مكانها في المطبوع ( الإحفاء ) ، والصحيح ما أثبت .

(٣) م ٠ ن ، ص ٤٤٨ .

(٤) ينظر م ٠ ن ، الصفحات : ١١ س ٦ ، ٢٠٧ س ١٨ ، ٤٠٨ س ١ ، ٥٦٦ س ١٢ .

لأنّ النحويين قالوا : ( عطف البيان ) يجوز أن يعرب ( بد لا ) وقد استثنوا من ذلك

بعض الحالات (١) ليس بينها شيء مما تقدم .

والذى يبدو لي أنه يطلق اصطلاح ( الترجمة ) على ( عطف البيان )

وعلى ( البدل ) فمما يرجح إرادة البدلية أن المشهور في نحو الخدر خدر عنيزة

أن يعرب ( خدر عنيزة ) بدلا من الخدر الأول وقد جعله هو مترجما عنه ، وذلك

مثل قوله تعالى : ( اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ) (٢) .

فالذى جرى عليه المعربون أن يعربوا الصراط الثانى بدلا من الأول (٣) . وقد جعله

أبو بكر فى كتابه إيضاح الوقف مترجما (٤) . ومما يقوى أنه يريد ب ( الترجمة )

( البدل ) جعل ( أن ) فى الحالة المستثناة وهى ( أنا أنباء أن إخواننا ..... )

مرفوعة على ( الترجمة ) عن الأنباء والأنباء نكرة ، و ( أن ) وما دخلت عليه

---

(١) تدخل هذه الحالات فى أن عطف البيان فى التقدير من جملة واحدة . من

ذلك :

أ - إذا قُرِنَ بِ(أَل) بعد منادى ، نحو يا أخانا الحارث .

ب - إذا تبع مجرورا بإضافة صفة مقرونة بأل وهو غير صالح لإضافتها إليه ، نحو :

أنا المكرم الرجل زيد .

ج - إذا أفرد تابعا لمنادى ، نحو : يا أخانا زيدا .

وقد أوصلها بعضهم إلى إحدى عشرة حالة . ينظر الهمع ، للسيوطى ،

ج ٥ : ١٩٣ - ١٩٥ = ٢ : ١٢١ - ١٢٢ ط ١ : ٠ كما ينظر المساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٤٢٤ - ٤٢٦

(٢) من الآيتين ( ٦ ، ٧ ) فى سورة الفاتحة .

(٣) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ١ : ١٢٤ ، ومشكل إعراب القرآن ، للقيسى

ج ١ : ١٢ ، والكشاف ، للزمخشرى ؛ ج ١ : ٦٨ ، والبيان ، لعبد الرحمن

الأنبارى ، ج ١ : ٣٩ ، والتبيان فى إعراب القرآن ، لعبد الله بن الحسين العكبرى

تح . على محمد البجاوى ، ( مصر : عيسى البابى الحلبي وشركاه ، ١٣٩٦هـ ) ج ١ : ٨٠ .

(٤) ينظر ج ١ : ١٣٣ ، ٤٧٦ .

في تأويل ممدد معرفة وقد نقل ابن مالك عن الكوفيين والبصريين منع مخالفة

(عطف البيان) لمتبوعه في التعريف والتنكير (١).

ومما يرجح إرادته ب (الترجمة) (عطف البيان) أن المشهور في

(وجارتها أم الرباب) أن تعرب (أم الرباب) (عطف بيان) ، وكذلك (زهيرا)

و (الأراقم) في (و الخير زهيرا) وفي (أن إخواننا الأراقم) ؛ لأن الأعلام

والكنى ونحوها هي الأكثر في (عطف البيان) (٢).

وهذا المصطلح قد ورد على لسان الفراء وشعلب ، ونُسب إلى

الكوفيين عموما . فمن وروده عند الفراء قوله عن (موحشا) في قول الشاعر :

لِمَيْتَةٍ مَوْحِشًا طَلُّ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلُّ

: " . . . ويجوز رفعه على أن تجعله كالاسم يكون الطلل ترجمة عنه ، كما تقول :

عندي خراسانيةٌ جارية " (٣).

ويبدو من ذلك أنه يريد ب (الترجمة) (عطف البيان) ، ولا سيما

أنه قد نُقِلَ عنه مجيئه في النكرات (٤). وقد عُرِيَ ذلك للكوفيين عموما (٥).

---

(١) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللاقط ، تح . عدنان عبدالرحمن الدورى

(العراق : وزارة الأوقاف ، ١٣٩٧هـ) ، ص ٥٩٤ ، والمساعد ، لابن عقييل ،

ج ٢ : ٤٦٤ .

(٢) ينظر م . ن ، ص ٠ ن .

(٣) معانى القرآن ، ج ١ : ١٦٨ .

(٤) ينظر المساعد ، لابن عقييل ، ج ٢ : ٤٢٤ .

(٥) ينظر شرح عمدة الحافظ ، لابن مالك ، ص ٥٩٥ .

ومن إطلاق ( الترجمة ) وهو يريد بها ( البدل ) قوله : " وإن شئت جعلت ( هارون أخى ) مترجماً عن الوزير ، فيكون نصيباً بالتكرير " (١) وذلك فى أثناء الحديث عن قوله تعالى : **وَاجْعَلْ لِي وِزيراً مِنْ أَهْلِى هَارُونَ أَخِى** (٢) والبدلية هنا واضحة ، لأنّ التابع معرفة والمتبوع نكرة ، ولا يأتى ذلك فى ( عطف البيان ) (٣) ؛ لأنّه قال يكون نصيباً بـ ( التكرير ) ، والمراد بـ ( التكرير ) كما هو موضح فى مبحث مستقل (٤) تكرير العامل السابق ليعمل فى التابع . وليس ذلك من خصائص ( عطف البيان ) ، وإتّماً هو من خصائص ( البدل ) (٥) . ومن وروده عند ثعلب ما جاء فى مجالسه عن قوله تعالى : **قَدْ لَكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ** (٦) وهو قوله : " و (يوم عسير) ترجمة (يومئذ)" (٧) . وواضح أنّه يريد البدلية ، لأنّ التابع نكرة والمتبوع معرفة . ونسبته إلى الكوفيّين قد جاءت أيضاً مرّة فى مقابل ( البدل ) ، وأخرى فى مقابل ( عطف البيان ) . فمن نسبته إليهم فى مقابل ( البدل ) قول الأخصش (ت ٢١٥) : " ويسمونه الترجمة والتبيين " (٨) ومن نسبته إليهم فى مقابل عطف

(١) معانى القرآن ، ج ٢ : ١٧٨ ، وينظر نفسه ، ١٥٩ ، ٢٨٢ .

(٢) الآيتان (٢٩) و (٣٠) فى سورة طه .

(٣) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٣ : ٧٢ - ٧٣ . وقد تقدّم نقل ابن مالك

الإجماع على عدم جواز ذلك .

(٤) ينظر المبحث السابع عشر ، ص ١٥٧ وما بعدها .

(٥) ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ٢ : ٣٨٦ = ٣٩٣ : ١ ط بولاق ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ج ٣ : ٧٢

(٦) الآية التاسعة فى سورة المدثر .

(٧) مجالسه ، ج ١ : ٢٠ .

(٨) توضيح المقاصد ، لحسن بن قاسم المرادى ، تح . د . د . عبدالرحمن على سليمان (القاهرة

: مكتبة الكليات الأزهرية ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ) ج ٣ : ٢٤٦ . وينظر اشتقاق أسماء الله ،

للزجاجى ، تح . عبد الحسين المبارك ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ) ،

ص ٢٦١ ؛ وإعراب القرآن للنحاس ، ج ٢ : ٢٩٢ ؛ والمساعداً ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٤٣٧ ، وشرح ==



البيان قول ابن عقيل (ت ٧٦٩) : " ويسمى الكوفيون عطف البيان الترجمة " (١) .  
إذن فالترجمة تطلق عندهم على ( عطف البيان ) وعلى ( البديل ) ،  
وإذا ثبت ذلك فإنَّه يجوز أن يحمل قول الأعلَم السنتمري  
(ت ٤٥٦) عن باب عطف البيان : " هذا الباب يترجم له البصريون ، ولا يترجم له  
الكوفيون " (٢) على أنه لم يصل إليه إطلاقهم عليه ( ترجمة ) ، وظنَّ أنهم يريدون  
ب ( الترجمة ) البديل فقط . أمَّا إذا قصد أنهم لا يعرفونه على الإطلاق فذلك  
غير مسلم له لما تقدّم ، ولقول ابن مالك (ت ٦٧٢) : " وأما الكوفيون فإجازتهم  
أن تعطف النكرة على النكرة (عطف بيان) شائعة ذائعة " (٣) . وأمَّا إذا قصد  
أن الكوفيين لم يفردوا له باباً فإنَّ ذلك جائز ، بل إنَّك تجد مثل ذلك الصنيع عند  
سيبويه (ت ١٨٠) ، والمبرد (ت ٢٨٦) . وممن صرح بإثبات ذلك عند سيبويه  
و الكوفيين ابن السكيت (ت ٦٩٦) حين قال : " ولم يفرد له سيبويه  
باباً بل ذكره ضمن الأبواب . وكذلك الكوفيون " (٤) .

---

== الأشموني مع حاشية الصبان ، ج ٣ : ٩٤-٩٥ ؛ والتصريح لخالد الأزهرى ، ج ٢ :

١٥٥ ؛ والأشبه والنظائر ، للسيوطي ، ج ٣ : ٤٦ ؛ وحاشية الخضري ، ج ٢ :

١٦٨

(١) المساعد ، ج ٢ : ٤٢٣ ؛ وينظر الجمع ، للسيوطي ، ج ٥ : ١٩ = ٢ : ١٢١ ط ١ .

(٢) الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ج ٢ : ٩٩ .

(٣) شرح عمدة الحافظ ، ص ٥٩٥ .

(٤) شرح ألفية ابن معطى ، تح . د . على موسى الشمولى ( الرياض - مكتبة الخريجي ،

ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ) ج ١ : ٧٦٨ - ٧٦٩ .

وممن أفرد عطف البيان بالكلام ابن السراج ، ينظر الأصول فى النحو .

ج ٢ : ٤٥ - ٤٦ ، ولعلَّه أول من عمل ذلك ؛ لأنَّ من أقرب الكتب المتقدمة ==

ويظهر من قول الأخفش السابق عن البديل : إن الكوفيين يسمونه ترجمة

وتبيننا أنّ ( التبيين ) مرادف لـ ( الترجمة ) ، وهو كذلك فيما يبدو وللسبب

كما سماه الفراء ( تفسيرا ) حين قال : " معنى من زيارتك ما كنت فيه من

الشغل أتى كنت أجدو ، وأروح . ف ( أنّ ) مفسرة لمعنى ( ما ) " (١).

ولا غرابة في ذلك فإن ( الترجمة ) و ( التبيين ) و ( التفسير ) معانيها

متقاربة ، ويشترك معها في ذلك ( التمييز ) فما هو إلا تبيين ، لذلك تجسّد

الفراء يطلق مصطلح ( الترجمة ) على ( التمييز ) فيقول عن قولهم : ( لله درّه رجلا ) :

" فالرجل مترجم لما قبله " (٢).

فإطلاق الترجمة على البديل وعطف البيان والتمييز روعى فيه المعنى العام ؛

لأنّها كلّها تبيين لما قبلها .

وممن ورد عنده مصطلح ( الترجمة ) الطبرى (٣) (ت ٣١٠) ، واستحسن استعماله

بمعنى ( البديل ) من المحدثين أستاذنا الدكتور الأناضولى حين قال : " وأحيانا يكون

البديل بمثابة التوضيح للمبدل منه . . . . . وهنا يحسن تسميته ترجمة وتبيننا ، فلعلّ

الفراء كان يلحظ الموقع المعنويّ ثم يطلق عليه المصطلح " (٤).

---

== عليه كتابَ المقتضب ، للمبرد ، ولا يوجد به مثل ذلك ، حسب تتبعى ،

لكنّه قد ورد فيه ذكره وقد سبقت الإشارة إليه في التعليق على عنوان المبحث .

(١) معانى القرآن ، ج ٢ : ٢٩٥ ، وينظر م ٠ ن ، ص ١٧٨ ، ٢٣٠ ، ٢٧٣ .

(٢) م ٠ ن ، ص ١٠٤ .

(٣) ينظر تفسيره ، ج ٢ : ٣٤٠ ، ٣٧٤ ، ٤٢٤-٤٢٦ ، و ج ٣ : ٥٢ ، ٩٩ ، ٤٤٠ .

(٤) أبو زكريا الفراء ، ص ٤٤٤ .

### الترجيح :

ما ذهب إليه أستاذنا الدكتور الأنصاري صحيح لكن تقدم أن هذا المصطلح (الترجمة) يصدق على (عطف البيان) وعلى (التمييز) كما يصدق على (البدل) ، وقد أُطلقَ عليها جميعاً كما سبق عند الفراء . . لذا أرى أن يبقى مصطلحا (البدل) و (التمييز) كما سماهما البصريون منعا لتداخل المصطلحات ، وأن يؤخذ بمصطلح (الترجمة) بدلا من (عطف البيان) ، وإن كانت دالتهما واحدة فإنَّ مصطلح (الترجمة) مختصر ، و (عطف البيان) مع طوله يشتمل على كلمة (عطف) وهي مشهورة مع حروف العطف ، فقد يحدث لبس لدى المبتدئ عند سماعها في (عطف البيان) .

## المبحث السابع عشر

### التكرير \*

#### العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول طرفة :

(١) أَنَا الرَّجُلُ الْجَعْدُ الَّذِي تَعْرِفُونَهُ خَشَاشٌ كَرَّاسٍ الْحَيَّةِ الْمَتَوَكِّبِ

: " و (أنا) رفع ب (الرجل) ، و (الجعد) نعته ، و (خشاش) يرتفع على التكرير كأنه قال : أنا خشاش " (٢).

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلزة :

(٢) مِثْلُهَا تُخْرِجُ النَّصِيحَةَ لِلْقَوْمِ فَلَائِمٌ مِنْ دُونِهَا أَفْـَـفَـF

: " والفلاة مرفوعة على التكرير ، كأنه قال : مثلها فلاة " (٤).

#### التوضيح :

أطلق أبو بكر على عمل العامل المقدّر إذا كان قد سبق ذكره (تكريرا)

حين قال عن ارتفاع (خشاش) في (أنا الرجل الجعد الذي تعرفونه خشاش) : و خشاش

\* ليس له مقابل محدد عنو البصريين، لأنّ معناه تكرير العامل ويدخل فيه العامل فسي

(البدل) ؛ لأنّه على نيّة التكرار على القول الأرجح . و (التكرير) إذ ن لا يقابل

(البدل) ، وإنّما هو بيان العامل فيه .

(١) الجعد من الرجال : الخفيف . وقيل : المُجتمَع الشديد . والخشاش : الرجل الذي

ينخش في الأمور ذكاء ومضاء . (عن الشرح).

(٢) الشرح ، ص ٢١٢ .

(٣) مثلها : أي مثل هذه القرابة بيننا وبينك أيّها الملك . فلاة : أي مثل الفلاة .

(عن الشرح).

(٤) م ، ن ، ص ٥٠١ .

يرتفع على ( التكرير ) • كأنه قال : أنا خشاش ، وحين قال عن إعراب ( فلاة ) فسى  
مثلها تخرج النميحة للقوم ( فلاة ) : والفلاة مرفوعة على ( التكرير ) كأنه قال :  
مثلها فلاة •

وتجد مصطلح التكرير عند ه في غير الشرح فقد أطلقه في كتابه المذكر والمؤنث

على العامل في البدل • فقال في أثناء الحديث عن قول أبي ذؤيب :

تَبْرَأُ مِنْ دَمِ الْقَتِيلِ وَبِـ\_\_\_\_\_ وَوَقَدْ عَلِقَتْ دَمَ الْقَتِيلِ إِزَارَهَا (١)

: " ••• ويجوز أن يكون في علقت ضمير المرأة ، ويرتفع الإزار على التكرير على

معنى : وقد علقت دم القتييل علقه إزارها ، ••• ومن قول البصريين يرتفع الإزار على

البدل مما في ( علقت ) " (٢) . وقال في موضع آخر منه في أثناء الحديث عن قوله

تعالى : ( وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ) (٣) : " و ( الذين ) يرتفعون عن قولنا على

معنى أسرها الذين ظلموا ، ومن قول البصريين على البدل مما في ( أسروا ) " (٤)

• ويلاحظ في الموضع الأخير أنه اكتفى بالتقدير عن ذكر ( التكرير ) •

وتجد نحو ذلك في الشرح ، فقد وردت فيه مواضع مما يطلق على مثلها ( تكريرا ) أطلق

في بعضها على التقدير إضمارا ، واكتفى في بعضها بالتقدير دون ذكر الإضمار أو التكرير •

فمن إطلاق الإضمار قوله في أثناء الحديث عن قول لبيد :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامُهَا بِمِئِي تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا\_\_\_\_\_

: " والمحل مرفوع بفعل مضمّر ، معناه : عفا محلها فمقامها " (٥) . فقال : بفعل

(١) البز : السلب • وببزه : غلبه • ينظر اللسان ، لابن منظور ، ج ٥ : ٣١٢ (بزر) •

(٢) ص ٣٦٤

(٣) من الآية الثالثة في سورة الأنبياء •

(٤) ص ٣٦٦ •

(٥) ص ٥١٨ •

مضمر ، وما التكرير عنده إلا إضمار العامل السابق . ومن اكتفائه بالتقدير قوله  
في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

حَتَّى تَرَكَنَاهُمْ لَدَى مَعْرَكِ أَرْجُلِهِمْ كَالْخَشَبِ الشَّائِلِ

: " ويجوز في العربية نصب الأرجل ، كأنه قال : تركنا أرجلهم ، كما قال عبدة  
ابن الطيب :

قَمَا كَانَ قَيْسٌ هَلَكُهُ هَلَكٌ وَاحِدٌ وَلَكِنَّهُ بِنِيَانِ قَوْمٍ تَهَدَّ مَآ

: " أراد : فما كان قيس ما كان هلكه هلك واحد " (١) .

وخلاصة القول أن مراده بالتكرير ، كما هو ظاهر مما سبق ، تقدير  
عامل تقدّم ذكره سواء أكان معمول ذلك المقدر بدلا أم خبرا، أي أنه لا يخصّ التكرير  
بالعامل في البديل .

وهذا المعنى للتكرير تجده عند الفراء . فقد استعمله مع ( البديل ) ومع

( الخبر ) ، كما مرّ عند أبي بكر ، ومع المفعول فيه . فمن استعماله مع البديل  
قوله : " وَقَوْلُهُ : ( يَشْتَرُوا بِهٖ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا ) (٢) : " (أن يكفروا)

في موضع خفض ورفع ، فأما الخفض فأن تردّه على الهاء في ( به ) على التكرير على  
كلامين كأنك قلت : اشتروا أنفسهم بالكفر ، وأما الرفع فأن يكسون مكسورا على  
موضع ( ما ) التي تلي بثس " (٣) . فتلاحظ أنه قال : التكرير على كلامين ، ثم أعاد  
مع وجه الخفض الكلام السابق . ومن إطلاقه مع البديل أيضا ومع الخبر قوله في أثناء

(١) ص ٠٩

(٢) من الآية (٩٠) في سورة البقرة .

(٣) معاني القرآن ، ج ١ : ٥٦ . وينظر نفسه ، ٧ ، ٢٤٨ ، ٣١٦ ، ٤٠٤ ،

٤٢٧ ، ٤٢٨ ، و ج ٢ : ٣٢ ، ٧٣ ، ١٤٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ ، ٣١٤ ، ٣٦٠ ،

٣٨٢ ، و ج ٣ : ٢١ ، ٣١ ، ٢٧٩ .

حديثه عن قوله تعالى: ( غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ) (١): " جعلها كالنعت وهي نكرة ٠٠٠ وقد يكون خفضها على التكرير فيكون المعرفة والنكرة سواء. ومثله قوله: ( وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ، فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ) (٢) فهذا على التكرير؛ لأن ( فعَّال ) نكرة محضة " (٣). فخفض ( غافر الذنب ) وما بعده على التكرير أى على إعادة ( من ) السابقة مع لفظ الجلالة في قوله تعالى: ( تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ) (٤). وارتفاع ( الودود ) وما بعدها على التكرير، أى على إعادة المبتدأ ( هو ) (٥).

ومن إطلاقه مع المفعول فيه قوله عن قراءة نصب ( شهر ) في قوله تعالى: ( شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ) (٦): " وقرأ الحسن نصبا على التكرير: وأن تصوموا شهر رمضان خير لكم " (٧). ويلاحظ أن قبل الآية السابقة قوله تعالى: ( وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ) (٨)، وليس فيها مع ( أَنْ تَصُومُوا ) معمول يكون ( شهر رمضان ) بدلا منه. إذن فالتكرير عند الفراء إعادة العامل بلفظه سواء أتقدم له

(١) من الآية الثالثة في سورة غافر.

(٢) الآيات ( ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ) في سورة البروج.

(٣) معانى القرآن، ج ٣ : ٥٠.

(٤) الآية الثانية في سورة غافر.

(٥) وينظر معانى القرآن، ج ١ : ٥١ ، وج ٢ : ٢١٠ ، وج ٣ : ٢٠٣ ، وينظر المبحث

الخامس عشر ص ١٤٥

(٦) من الآية ( ١٨٥ ) في سورة البقرة.

(٧) معانى القرآن، ج ١ : ١١٢.

(٨) من الآية ( ١٨٤ ) في سورة البقرة.

معمول مماثل للمعمول المكرور عليه أم لا . وقد ورد عنده ( التكرير ) من غير التصريح بلفظه كما رأيت عند أبي بكر ، وذلك حين قال : " وقوله ( نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى ) (١) مرفوع على قولك : إِنَّهَا لَطَىٰ إِنَّهَا نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى " (٢) فأعاد الكلام السابق من غير أن يذكر التكرير . (٣) .

وورد مصطلح ( التكرير ) على لسان الكسائي . قال النحاس ( ت ٣٣٨ ) ، عن إعراب ( قتال ) في قوله تعالى : ( يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ) (٤) : " قال الكسائي : " هو مخفوض على التكرير أي عن قتال فيه . وقال الفراء : هو مخفوض على نيّة ( عن ) " (٥) .

ويظهر من إيراد قول الفراء إلى جانب قول الكسائي أنه مغاير له ، والأمر ليس كذلك ، فالفراء يقصد بنيّة ( عن ) التكرير ، وقد صرح بأن ( قتال ) مخفوض على التكرير في تلك الآية في غير موضع من معانيه من ذلك قوله : " يريد : عن قتال بالتكرير " (٦) .

وقد نسب النحاس أيضا مصطلح التكرير إلى الكوفيين عموما فقال عن رفع كلمة ( قليل ) في قوله تعالى : ( مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ) (٧) : " على البدل وأهل

(١) من الآية (١٦) في سورة المعارج .

(٢) معاني القرآن ، ج ٣ : ١٨٥ .

(٣) وينظر م ٠ ن ، ج ٢ : ٢١٠ - ٢١١ .

(٤) من الآية (٢١٧) في سورة البقرة .

(٥) إعراب القرآن ، ج ١ : ٢٥٨ . وينظر مشكل إعراب القرآن ، للقيسي ، ج ١ : ٩٤

(٦) ج ٢ : ١٤٠ ، وينظر ص ٧٣ ، ٣٦٠ ، و ج ٣ : ٣١ .

(٧) من الآية (٦٦) في سورة النساء .



الكوفة يقولون : على التكرير . ما فعلوه ما فعله . إلا قليل " (١) . ونَسَبَ إليهم ابنُ كيسان ( ت ٢٩٩ ) أنهم يسمون البدل تكريرا (٢) . ويسبد و لى أن هذا استنتاج استنتجه حين رآهم يقدرون مع كل بدل العامل السابق في المبدل منه . والراجح أنهم يسمون البدل ( ترجمة ) ، كما تقدّم في غير هذا المبحث (٣) ، ويجعلون التكرير عاملا فيه . وقد ورد ذلك على لسان الفراء ، كما سبق في ذلك المبحث ، حين أطلق على البدل ترجمة ، وأطلق على العامل فيه تكريرا (٤) . ولا أعتقد أن ابن كيسان قصد بنسبته السابقة جعل كل تكرير عندهم بدلا ، لأن التكرير قد ورد استعماله عند بعضهم مع غير البدل ، كما رأيت عند الفراء وأبي بكر . وربما كان هذا هو السبب في عدم استعمالهم مصطلح ( البدل ) . قال النحاس ( ت ٣٣٨ ) عنهم : " لا يأتون بهذه اللفظة أعنى البدل " (٥) وقال عن البدل : " ليس من لفظ الكوفيين " (٦) . وما دام أن العامل عندهم في البدل التكرير فإنهم يخالفون سيبويه ( ت ١٨٠ ) والمبرد ( ت ٢٨٦ ) اللذين ذهبا إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه (٧) . ويتفقون مع الأَخفش ( ت ٢١٥ ) الذي نسب إليه وإلى بعض المتأخرين عنه كالفارسي ( ت ٣٧٧ ) والرماني ( ت ٣٨٤ ) أن العامل في البدل هو تكرير العامل

(١) إعراب القرآن ، ج ١ : ٤٣١ .

(٢) ينظر توضيح المقامد ، للمراذى ، ج ٣ : ٢٤٦ ، والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٤٢٧ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ، ج ٣ : ٩٥ ، والتصريح ، لخالد الأزهري ، ج ٢ : ١٥٥ ، والهمع ، للسيوطي ، ج ٥ : ٢١٢ = ٢ : ١٢٥ ط ١ .

(٣) ينظر المبحث الخامس عشر ، ص ١٥٠ - ١٥٢ .

(٤) ينظر ص ١٥١ .

(٥) إعراب القرآن ، ج ٢ : ٦٦ - ٦٧ .

(٦) م . ن ، ص ٦٧٧ .

(٧) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٥٠ = ٧٥ ط . بولاق ، والمقتضب ، ج ٤ ، ٢٩٥ ، ٣٩٩ ، وشرح

المفصل ، لابن يعيش ، ج ٣ : ٦٧ .

السابق (١) . لكسّي لم أقف على أحد نسب ذلك إليهم مع وضوحه من تقد يرهم العامل السابق مع البدل ، وإطلاقهم على عمله تكريرا ، كما شاهدت . بل يوجد ما يفهم منه عكس ما ذهبوا إليه : " وهو أنّ عبدالرحمن الأنباري ( ت ٥٧٧ ) حكى في احتجاجهم لناصب المشغول عنه قولهم : " إنّما قلنا : إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذلك لأنّ المكنى - الذي هو الهاء - العائد - هو الأوّل في المعنى ، فينبغي أن يكون منصوبا به ، كما قالوا : أكرمت أباك زيدا ، وضربت أخاك عمرا " (٢) . ثم قال في الردّ عليهم : " هذا فاسد ؛ لأنّ انتصاب زيد في قولهم : أكرمت أباك زيدا على البدل . . . على أننا نقول : إن العامل في البدل عندنا غير العامل في المبدل منه ، وإن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل " (٣) . ألا ترى أنّه يفهم من ذلك أن الكوفيين يرون أنّ العامل في المشغول عنه والمشغول به واحد كما أنّ العامل في المبدل منه والبدل واحد ؟ . ولكن يبدو لي أنّ الأمر ليس كذلك وأنّهم لم يقصدوا بالتمثيل . لذكر البدل وإنما يقصدون به عطف البيان ؛ لأنّه مع متبوعه من جملة واحدة (٤) ، ولأنّ العامل في البدل عند الكوفيين ( التكرير ) كما رأيت فيما تقدم .

وجعل ( التكرير ) عاملا في ( البدل ) يوجد ما يؤيده ، وهو ظهور العامل في . المبدل منه مع البدل ، كما في قوله تعالى : ( قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنِّ

(١) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٣ : ٦٧ ، وينظر أيضا معاني القرآن ،

للا خفش ، ، ج ١ : ١٤٧ .

(٢) الإصناف ، ج ١ : ٨٢ ( م ١٢ ) .

(٣) م ٠ ن ، ص ٨٢ - ٨٣ .

(٤) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٣ : ٧٢ .

قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ (١) . وقوله تعالى : ( اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ .  
اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا ) (٢) . لما جعله عاملا في الخبر كما قد رذ لك الفراء وأبو بكر  
فهو مذهب غريب ، لم أجد أحدا من النحويين أشار إليه أو أخذ به ، وهو داخل في  
باب حذف المتبداً للعلم به وإن اقتضى التقدير إعادة لفظ المبتدأ في بعض  
الأحيان فإنه ليس مطردا كاطراد إعادة العامل مع البديل .  
وممن استعمل مصطلح ( التكرير ) أبو عبيدة (٣) ( ت ٢١٥ ) ، والطبري (٤)  
( ت ٣١٠ ) ، وابن مجاهد (٥) ( ت ٣٢٤ ) .

#### الترجيح :

الراجح في نظري عدم الأخذ بمصطلح ( التكرير ) ، لأنه يستعمل  
لبیان العامل في البديل وفي غيره ، والمصطلح ينبغي أن يكون محمدا . ولأنه لا  
يُطرد مع غير البديل ، كما أنه وإن كان يطرد مع البديل ، ليس مقابلا له ،

(١) من الآية (٧٥) في سورة الأعراف .

(٢) من الآيتين (٢٠ ، ٢١) في سورة يس . وينظر المساعد ، لابن عقيل ،  
ج ٢ : ٤٢٨ .

(٣) ينظر مجاز القرآن ، تح . د . د . محمد فؤاد سزكين ، ( مصر : مكتبة الخانجي ،  
١٣٧٤هـ ) ، ج ١ : ٣٠٤ .

(٤) ينظر تفسيره ، ج ٢ : ٢٣٨ ، ٣١٢ ، ٣٩٩ ، ٥١٩ .

(٥) السبعة في القراءات ، ص ١١٢ .

والذى يقابل البدل عندهم مصطلح ( الترجمة ) ، وقد سبق الحديث عنه فى مبحث مستقل<sup>(١)</sup> ، ولكن الكوفيين كثيرا ما يقتضون على ذكر ( التكرير ) الذى هو العامل فى المترجم ( البدل ) فيتبادر إلى القارئ أنه يقابل البدل ، وهو لا يقبله كما سبق به البيان فى أثناء الحديث عما نسبته ابن كيسان إلى الكوفيين .

---

(١) ينظر المبحث السادس عشر، ص ١٥١

### المبحث الثامن عشر

#### ما يجرى وما لا يجرى \*

#### العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول زهير :

تَبَصَّرُ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ طَعَائِنِ      تَحَمَّلَنَّ بِالْعَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمِ

: " وأجرى الطعائن لضرورة الشعر . قال الفراء والكسائي : الشعراء تجرى في أشعارها كل ما لا يجرى إلا (أفعل منك) فانهم لا يجرونه في وجه من الوجوه (٢) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول طرفة :

كَأَنَّ حُدُوجَ الْمَالِكِيَّةِ عُسْدُوهٌ      خَلَا يَأْسِفِينَ بِالنَّوَاصِفِ مِنْ دُرِّ (١)

: " والغدوة موضعها نصب على الوقت ، وكان حقها ألا تنون ؛ لأنها لا تجرى فاضطر الشعراء إلى إجرائها . . . قال : أي [الفراء] : والدليل على أنها معرفة لا تجرى أن العرب لا تضيفها ، ولا تدخل عليها الألف واللام " (٣) .

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

وَفَرَعٍ يَزِينُ الْمَثَنَ أَسْوَدَ فَاحِجِمِ      أَثِيثٍ كَفَنُوا النَّخْلَةَ الْمُتَعَتِّكِلِ

: " والأسود نعت للفرع ، ونصب في اللفظ ؛ لأنه لا يجرى ، لا يدخله تنوين ولا خفض " (٤) .

\* أكثر ما يطلق عليه سيبويه والمبرد مصطلح ( ما ينصرف وما لا ينصرف ) ،

وهو الاصطلاح المتداول إلى اليوم . ينظر الكتاب ، ج ٢ : ١٩٢ : ٢ ط . يولاق فما

بعدها ، والمقتضب ج ٣ : ٣٠٩ : فما بعدها .

(١) الحدوج : مراكب النساء . والخلايا : السفن العظم . والنواصف : مواضع تتسع من الأودية

وقيل : مجازي للاء إلى الأودية . وكذ : مكان . (عن الشرح) .

(٢) الشرح ، ص ٢٤٥ .

(٣) م . ن ، ص ١٣٦-١٣٧ .

(٤) م . ن ، ص ٦٢ .

٤ - وقال في معرض الحديث عن قول زهير :

تَدَارِكْتُمَا عَبَسًا وَذُبْيَانَ بَعْدَمَا تَفَانَا وَبَقُوا بَيْنَهُمْ عَطْرَ مَنْشَمٍ

: " و (عبسا) منصوب بـ (بتداركتما) ، وأجرى لأنه اسم لرجل لا علة فيه تمنعه

الإجراء ، و (ذبيان) لا يجرى ؛ لأن فيه ألفا ونونا زائدتين " (١)

٥ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث :

لَمْ يَخْلُوا بَنِي رِزَاحٍ يَبْرُقَاءَ ۚ يَطَاعُ لَهُمْ عَلَيْهِمْ دُعَاءُ

: " ورواه أبو العباس ( يَبْرُقَاءَ ) . نصب (برقاء) ، لأنها لا تجرى لمدة التأنيث ،

ونطاع [نعت بَرَقَاءَ ۚ . ومن رواه بِبَرَقَاءَ نطاع] قال : كلُّ ما لا يجرى إذا أضيف جرى " (٢)

وهناك ما يقارب عشرين موضعا ورد فيها الإجراء أكتفى بالإحالة إليها (٣)

### التوضيح :

ورد في العرض كلمات ممنوعة من الصرف هي : طعائن ، وغدوة ، وأسود

وذبيان ، وبرقاء ۚ . وقد أطلق أبو بكر على معناها من الصرف مصطلح ( منع الإجراء ،

كقوله عن (غدوة) : وكان حقها ألا تنون ؛ لأنها لا تجرى . وإذا صرف الممنوع

للضرورة ، أو لإضافته ، أو كان الاسم مصروفا ، أطلق على صرفه (الإجراء) كقوله

: وأجرى الطعائن للضرورة ، وقوله عن (عبس) : وأجرى لأنه لا علة فيه تمنعه الإجراء ،

(١) م ٠ ن ، ص ٢٦١ .

(٢) م ٠ ن ، ص ٤٨٥ .

(٣) ينظر م ٠ ن ، الصفحات : ٢٠ س ١١ ، ١٢ ، و ٣٦ س ٩ ، و ٦٠ س ١٦ ،

و ١٣٤ س ١ ، و ٢٤٣ س ١٢ ، و ٢٧١ س ١٠ ، ١٢ ، و ٢٩٧ س ٢ ، و ٣١٦

س ٩ ، و ٣٣١ س ٣ ، و ٣٣٩ س ٥ ، و ٣٦٢ س ١٢ ، و ٣٩٨ س ٢ ، ٤ ،

و ٤١٠ س ٣ ، و ٤٣٤ س ١٧ ، و ٤٩٥ س ١٢ ، و ٥٠٠ س ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ،

و ٥٢١ س ١٥ ، و ٥٢٢ س ١١ .

وقوله : وكلُّ ما لا يجرى إذا أضيف جرى . وقد التزم بذلك فى الشـرح  
جميعه ، كما يلاحظ ذلك عنده أيضا فى بعض كتبه الأخرى (١) .

وتجد هذا المصطلح فيما نقله عن الكسائى والفراء وهو قولهما : الشعراء  
تجرى فى أشعارها كلُّ ما لا يجرى ، وقول الفراء عن (غدة) : والدليل على أنها معرفة  
لا تجرى أن العرب لا تضيفها .

كما تجده عند الفراء أيضا فى معانى القرآن فى عدّة مواطن منها قوله :  
" إذا سميت ماء ، أو واديا ، أو جبلا باسم مذكّر لا علّة فيه أجريته ، .....  
وربّما جعلت العرب واسط ، وحنين ، وبدر اسما لبلدته التى هو بها فلا  
يجرونه " (٢) .

وتجده عند ثعلب ومنه قوله : " وفرداى لا يجرى " (٣) . وقوله عن  
الكأس فى قوله تعالى : ( مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ) (٤) : " لو كان اسما للعين  
لم يجز " (٥) .

---

(١) ينظر مثلا إيضاح الوقف والابتداء : ج١ : ٣٦٣ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ ، ٤٤٥ ،  
والأضداد ٣٣٧ ، والزاهر ج٢ : ١٥٦ ، ١٥٧ ، والمذكر والمؤنث ص ١٢٣ - ١٣٠ ،  
١٣٣ - ١٣٧ ، ١٧٤ - ١٧٩ ، ١٨١ ، ٤٦٤ - ٤٨٥ ، ٥٣٥ - ٥٤٦ ، ٦٣٠ - ٦٣١ ،  
٦٥٠ - ٦٥٢ .

(٢) ج١ : ٤٢٩ ، وينظر م . ن ، الصفحات : ٤٢ ، ٢٠٨ ، ٢٥٤ ، ٣٤٥ ، ٤٢١ ، ٤٢٨ ،  
وج٢ : ٩٣ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ٣٨٩ ، ٣٥٨ ، وج٣ : ١٤ ، ١٠٩ ، ١١٠ ،  
٢٠٣ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٣٢ ، ٢٦٠ .

(٣) المجالس ج١ : ١٢٨ ، ١٥٥ .

(٤) من الآية الخامسة فى سورة الإنسان . وقد وردت فى المجالس ج٢ : ٥٨٥ = ٦٥٣ ط ١٠ (من  
عين) مكان (من كأس) ولم ينبّه المحقق على هذا السهو .

(٥) م . ن . ص . ن .

وقد نُسبَ إلى الكوفيين جميعاً، قال السيوطي (ت ٩١١) "باب المنصرف وغير المنصرف" واصطلاح الكوفيين المجري وغير المجري" (١). ونسبه ابن يعشيش (ت ٦٤٣) إلى البغداديين حين قال: "والبغداديون يسمون باب ما لا ينصرف باب ما لا يجري" (٢). وهم بهذا مقتفون أثر الكوفيين. إن لم يكن المراد بهم الكوفيين أنفسهم. ويبدو أنّ "الصرف قريب من الإجراء؛ لأنّ صرف الاسم إجراؤه على ماله في الأصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب" (٣). وقد جاء في اللسان لابن منظور (ت ٧١١) "وصرف الكلمة إجراؤها بالتنوين" (٤). لذا تجد الفراء يستعمله إلى جانب مصطلح الإجراء فيقول: "وأسماء البلدان لا تنصرف خفت أو ثقلت، وأسماء النساء إذا خفت منها شيء جرى" (٥). كما تجد مصطلح الإجراء قد ورد على لسان الخليل (ت ١٧٠) وسيبويه (ت ١٨٠) إلى جانب مصطلح الصرف: جاء في الكتاب عن (أفعل) مسمّى به "قلت: فكيف تصرفه وقد قلت: لا تصرفه؟ قال: لأنّ هذا مثال يمثل به، فزعمت أنّ هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجز فإن كان اسماً وليس بوصف (جري)" (٦). وجاء فيه عن اسم الإشارة (ذا): "إلا أنك لا تجري (ذا) اسم مؤنث، لأنّه مذكّر إلاّ في قول عيسى فإنه كان يصرف امرأة سميتها بعمرو" (٧). وقد عقد المبرد باباً بعنوان "باب ما يجري وما لا يجري" (٨) ثم تكلم فيه عن ما ينصرف وما لا ينصرف.

(١) الأشياء والنظائر، ج ٢: ٢٨.

(٢) شرح المفصل، ج ١: ٥٧.

(٣) م ٠ ن ٠ ص ٠ ن ٠

(٤) ج ٩: ١٨٩ (صرف).

(٥) معاني القرآن، ج ١: ٤٢ وينظر م ٠ ن، ص ٤٣، ٢٢١، ٤٢٨، و ج ٢: ١٧٥.

(٦) ج ٢: ٢٠٣=٢٠٥: ٥٥ وينظر مكانة الخليل بن أحمد، للدكتور جعفر عابنه، ص ١٧٠.

(٧) ج ٣: ٢٨١=٢٩٤: ٤٤ ط ١

(٨) المقتضب، ج ٣: ٣٠٩.



إذن فمصطلحا ( الصرف ) و ( الإجراء ) مشتركان بين البصريين والكوفيين ، غير أنه قد غلب في استعمال البصريين مصطلح ( الصرف ) ، وغلب في استعمال الكوفيين مصطلح ( الإجراء ) . وبناء على هذا لا أرى مناسبة لقول بعض الباحثين : " وقد وهم السهيلي حين نسب هذا الاصطلاح إلى سيويه ، فقال : ( وللمنصرف ثلاثة مجارى يجرى عليها ، ولذلك قال سيويه باب ما يجرى وما لا يجرى ) (١) فهذا القول للكوفيين والمبرد ..... " (٢) لأنه قد ثبت ورود هذا المصطلح في الكتاب ، وإن كان لا يوجد عنوان ذلك الباب الذي ذكره السهيلي ( ت ٥٨١ ) في النسخ المطبوعة فلعله موجود في نسخ أخرى قد اطلع السهيلي عليها ولم تصل إلينا .

#### الترجيح :

ما دام أن مصطلحي ( الصرف ) و ( الإجراء ) متقاربان في المدلول ولا مزية لأحدهما على الآخر إلا من حيث إن مصطلح الصرف قد كتب له البقاء فإنني أميل إلى الأخذ به ، وترك مصطلح الإجراء منعا لتعدد المصطلحات والمدلول واحد ، أضف إلى ذلك أن الجرس الصوتي لمصطلح الصرف أجمل ، كما يقول أستاذنا الدكتور أحمد مكي الأتماري . (٣)

---

(١) أمالي السهيلي ، تح . محمد إبراهيم البتّا ، ( مصر : مطبعة السعادة ، ١٩٧٠م ) ، ص ٢٩

(٢) المصطلح النحوي ، لغوض القوزي ، ص ١٦٧ .

(٣) ينظر أبوزكريا الفراء ، ص ٤٥٣ .

# القسم الثاني

مباحث النحو الكوفي الوارد في الشرح

## المبحث التاسع عشر

### فعل الأمر مجزوم

#### العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول طرفة :

مَتَى تَأْتِي أَصْبَحُكَ كَأَسَا رَوِيَّةً وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيًا فَأَغْنِ وَأَزِدْ

: " و ( اغن ) مجزوم على الأمر ، علامة الجزم فيه سقوط الألف " (١) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

قِفَا تَبِكْرِي مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بَسِطْرِ اللَّوِي بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

: " وموضع ( قفا ) جزم بلام ساقطة ، والتقدير : لتقفا ، فسقطت اللام والتاء لكثرة الاستعمال ... وعلامة الجزم في ( قفا ) سقوط النون " (٢) .

---

■ مذهب البصريين أنّ فعل الأمر مبنى ؛ لأنه لا يوصف به ، ولا يقع موقع الأفعال المضارعة .

ينظر الكتاب ، لسبويه ، ج ١ : ١٧ = ٤ ط . بولاق ؛ والمقتضب ، للمبرد ، ج ٢ : ٣ ، ١٢٩ ؛ واللامات ، للزجاجي ، ص ٩١ - ٩٢ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ١ : ١٢٣ ، ٣٠٥ ، ج ٢ : ٥٣٩ ؛ وإعراب ثلاثين سورة ، لابن خالويه ، ص ٥٤ ، ١٣٢ ، ٢٣٢ ؛ ومشكل إعراب القرآن ، للقيسي ، ج ١ : ١١ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٥٢٤ ، ٥٣٤ (م ٧٢) ؛ والتبيان ، للعكبري ، ج ١ : ٧ ، ٨ ؛ وشرح الجمل ، لابن عصفور ، ج ٢ : ١٩٠ ؛ وشرح الرضي ، ج ٢ : ١٦٨ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ١ : ٥٩ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٣ : ١٢٤ - ١٢٥ .

(١) الشرح ، ص ١٨٧ .

(٢) م ٠ ن ، ص ١٨ .

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول امرئ القيس أيضا :

فَقُلْتُ لَهَا : سِيرِي وَأَرْخِي زِمَامَهُ وَلَا تَتَّبِعِينِي مِنْ جَنَّاكِ الْمُتَعَلِّلِ

: " وموضع (سيري) جزم بتأويل لام ساقطة ، كأنه قال : لتسيرى ، وعلامة الجزم فيه سقوط النون ؛ لأن الأصل (سيرين) . وكذلك ( أرخى زمامه ) . وقوله ( ولا تتبعينى من جنائك ) موضع ( تتبعينى ) جزم على النهى بـ ( لا ) وعلامة الجزم فيه سقوط النون " (١) .

وهناك ما يربو على عشرة مواضع مماثلة للموضع الأول أكتفى بالإحالة

إليها (٢) .

#### التوضيح :

يرى أبو بكر أن فعل الأمر معرب ؛ لأنه قال عن الفعل (اغن) : إنَّه مجزوم على الأمر ، وذكرنا من ذلك عن أفعال مماثلة سقت الإشارة إليها . والجزم من أنواع الإعراب . وحيث إنَّه قد يطلق أنواع الإعراب على المبنيات ، كما رأيت فى مبحث سابق<sup>(٣)</sup> ، فقد يظن أنَّه يريد بالجزم البناء . ولكن ينفى ذلك قوله : علامة الجزم فيه سقوط الألف ، وتصريحه بعامل الجزم حين قال : وموضع (قفا) جزم بلام ساقطة ، وكذلك قوله : وموضع (سيري) جزم بتأويل لام ساقطة . وأيضا استعماله كلمة (موضع) مع (قفا) و (سير) لا يقصد معناها ؛ لأنه قد استعمالها مع

(١) م ٠ ن ، ص ٢٨ .

(٢) ينظر م ٠ ن ، الصفحات : ٢٥ س ١٣ ، و ٣٨ س ٨ ، و ٤٤ س ٢ ، و ١٠ ، و ٤٦ س ٢٢ ، و ٧٨ س ٦ ، و ٢٤٤ س ١٣ ، و ٢٩٧ س ٥ ، و ٣٣٦ س ١٠ ، و ٣٥٤ س ٦ ، و ٣٦٠ س ١٣ ، و ٣٧١ س ١٦ ، و ٤٠٣ س ١٦ .

(٣) ينظر المبحث الثالث .

فغلا خلاف في إعرابه حين قال : موضع (تبعديني) جزم على النهي ب (لا) الخ (١)  
وسبب جعله معربا عنده أن أصله المضارع المجزوم بلام الأمر ؛  
لقوله عن ( قفا ) : التقدير لتقفا ، فسقطت اللام والتاء لكثرة الاستعمال ، وقد  
استدل على ذلك في إيضاح الوقف والابتداء بظهور اللام في أمر الغائب ، ثم قال ؛  
" فأمر المخاطب بمنزلة أمر الغائب ، إلا أن اللام تحذف من أمر المخاطب  
لكثرة الاستعمال وتثبت في أمر الغائب لقلة الاستعمال " (٢) .

وما ذهب إليه أبو بكر هو مذهب الكوفيين ، ومن بينهم الفراء . فقد  
قال في معاني القرآن : " وقوله ( وَأَنْ أتلُو الْقُرْآنَ ) (٣) ، وفي إحدى القراءتين  
( وَأَنْ اتلُ ) (٤) بغير واو مجزومة على جهة الأمر ، وقد أسقطت منها الواو  
للجزم على جهة الأمر " (٥) . وقال أبو جعفر النحاس ( ت ٣٣٨ ) عن إعراب ( اتل )  
في قوله تعالى ( وَأتلِ عَلَيْهِمْ نَبأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا ) (٦) : " في موضع جزم عند  
الكوفيين ، فلذلك حذف منه الواو . قال الفراء : واللام الجازمة محذوفة وهو عند

- 
- (١) وينظر الشرح ، ص ٢٥ س ١٢ ، و ٤٦ س ٣ ، ٢٢ ، و ٢٦٧ س ٧ ، و ٣١٩  
س ١٢ . وينظر أيضا إعراب القرآن للنحاس ، ج ١ : ١٢٣ . فقد استعمل كلمة  
( موضع ) وهو لا يقصد معناها .  
(٢) ج ١ : ٢٢٣ .  
(٣) من الآية ( ٩٢ ) في سورة النمل .  
(٤) هي قراءة عبد الله بن مسعود . ينظر البحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٧ : ١٠٢ ،  
ومعجم القراءات ، للدكتور عبد العال والدكتور أحمد مختار ، ج ٤ : ٣٧٥ .  
(٥) ج ٢ : ٣٠١ - ٣٠٢ . وينظر م ، ن ، ج ١ : ٧٧ ، ٤٦٩ . وإعراب القرآن ،  
للنحاس ، ٢ : ٥٣٨ - ٥٣٩ ، و ج ١ : ١٢٣ .  
(٦) من الآية ( ١٧٥ ) في سورة الأعراف .

البصريين مبني على أصل الأفعال" (١). وقال الزجاجي (ت ٣٣٧) عن نحو (اذْهَبْ) : " قال : الكوفيون كلهم هو مجزوم بإضمار اللام ؛ لأن أصل الأمر أن يكسبون باللام ، ولكن كثر في الكلام فحذفت اللام منه ، وأضمرت ؛ لأن من شأن العرب تخفيف ما يكثر في كلامهم ، وحذفه ، لاسيما إذا عرف موقعه ، ولم يقع فيه لبس فتقدير قولهم : ( اذهب يا زيد ) : ( لتذهب يا زيد ) هذا أصله ، ثم حذف وأضمرت اللام فهو عندهم مجزوم بإضمار اللام . وأجمع البصريون على أن هذا الفعل إذا كان بغير اللام فهو غير معرب " (٢).

---

(١) إعراب القرآن ، ج ١ : ٦٥١ ، وينظر : م . ن ، ص ١٢٣ ، ١٤٧ ، ٣٠٥ ، وج ٢ : ٣١١ ، ٥٣٩ ، وج ٣ : ٧٠٢ ، ٧٣٧ .

(٢) اللامات ، ص ٩١ ، وقد ذكر رأي الكوفيين كل من : المبرد وابن السراج ، ولكنهما لم يصرّحا بنسبته إليهم . ينظر المقتضب ، ج ٢ : ١٢٩ ؛ والأصول في النحو ، ج ٢ : ١٧٤ ، وقد نسبته إليهم عدد كبير من النحويين غيرهما . ينظر إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ، ص ٢٧ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ١٣٢ ، ٢٣٢ ؛ ومشكل إعراب القرآن ، للقيسي ، ج ١ : ١١ ؛ وشرح اللمع ، لعبد الواحد بن برهان ، تح . د . فائز فارس ، الكويت : المجلس الوطني ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ ، ج ٢ : ٣٣٥ ، والمفصل للزمخشري ، ص ٢٥٧ ؛ والأمالى الشجرية ، ج ٢ : ١١٢ ، والإنصاف ، لعبدالرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٥٢٤ ؛ والتبيين ، للعكبري ، ص ١٧٦ ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ٦١ ، والإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ج ٢ : ٤٨ ؛ وشرح الجمل ، لابن عصفور ، ج ٢ : ١٩ ؛ وشرح الرضى ، ج ٢ : ١٦٨ ؛ وشرح ألفية ابن معطى ، لابن القواس ، ج ١ : ٣١٠ ؛ ووصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تح . د . أحمد محمد الخراط ، ( دمشق : دار القلم ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ ) ، ص ٣٠٢ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ١ : ٥٩ ؛ ومعنى اللبيب ، لابن هشام ، ص ٢٥٠ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٣ : ١٢٥ ، وشرحه على الألفية مع حاشية الخضرى ، ج ٣ : ٢٢٤ ، وشفاء العليل ، للسلسيلى ، ج ٣ : ٩٤٨ ، وشرح ==

إذن فالكوفيون يرون أنّ سبب إعرابه أنّه مقتطع من المضارع ،  
وأنّ اللام معه مضمرة كما سبق عند أبي بكر . وتُقَلَّ أنّ البصريين لا يختلفون مع  
الكوفيين في أنّه مقتطع من المضارع ، لكنّهم يرون مع ذلك أنّه مبني .  
قال ابن خالويه (ت ٣٧٠) : " ... وعند أهل البصرة لمّا حذف تلك السلام  
وحرف المضارعة صار موقوفا لا مجزوما ، لأنّ العاصل إذا وجد عمل ، وإذا فقد  
يطل عمله " (١) . وقال الرضى (ت ٦٨٦) : " ... وقال البصريون : هو مبني على  
السكون إلاّ أنّه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون ؛  
لأنّ قياسه ... أن يكون مجزوما باللام كأمر الفائب ، لكن حذف اللام مع حرف  
علة المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الإعراب ، أي الموازنة ، فرجع إلى أصله  
من البناء وبقي آخره محذوفا للوقف كما كان في الأصل محذوفا للجزم " (٢) . وقد نقل

---

== الأشموني ، ج ١ : ٦٦ ، والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ١ : ٤٤ ، ٥٥ ،  
والأشباه والنظائر ، للسيوطى ، ج ٢ : ١٤٧ ، ١٤٨ ، والهمع له ج ١ : ٢٦ = ٩ : ١ ط ١  
والموفى ، للكنغراوى ، ص ١١٨ .  
(١) إعراب ثلاثين سورة ، ص ٢٣٢ .

(٢) شرحه ، ج ٢ : ٢٦٨ ، ومن ذهب إلى أنّ فعل الأمر أصله المضارع الزجاج ، ينظر خزانة  
الأدب ، للبغدادي ، ج ٣ : ٦٢٩ ، والنحاس ، ينظر إعراب القرآن

---

ج ١ : ٢٩٧ ، ج ٢ : ٦٥ . وابن جنى (ت ٣٩٢) . ينظر المحتسب ، ج ١ : ٣١٣ ،  
وابن يعيش . ينظر شرح المفصل ، ج ٧ : ٥٨ - ٥٩ ، والسيوطى ، ينظر الهمع ،  
ج ١ : ٢٦ = ٩ : ١ ط ١ . ومع ذلك قد صرح أكثر هؤلاء أنّه مبني . ينظر معاني القرآن ،  
وإعرابه للزجاج ، ج ١ : ٢٦٤ ؛ والخصائص ، لابن جنى ، تح . محمد على النجار ،  
(بيروت : دار الهدى ، ط ٢ ، ٠ د . ت) ج ٣ : ٨٣ ؛ وشرح المفصل ، لابن  
يعيش ، ج ٧ : ٦١ ؛ والهمع للسيوطى ، ج ١ : ٤٥ = ١٥ : ١ .

أبوحيان نحو ذلك لكنسه لم يسمّ فيه البصريين والكوفيين ، ونقل  
أن بعض النحويين قال : إنّ صيغة الأمر صيغة مرتجلة ليست مقطّعة من  
المضارع وأنها عندهم مبنية<sup>(١)</sup> . ولعلّ من هؤلاء عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧)  
الذي لم يسلّم بأنّ صيغة الأمر أصلها المضارع<sup>(٢)</sup> . كما أنّ ابن أبي الربيع  
(ت ٦٨٨) نسب إلى البصريين أنّ الأمر " صيغة على حدتها ، وليست مختصرة  
من الفعل المضارع ، ولكنها جارية عليه حتى كأنّها مختصرة منه " <sup>(٣)</sup> . ولعلّ  
هذا الاختلاف في النسبة إلى البصريين راجع إلى أنّ بعضهم ذهب إلى أنّه مقتطع  
من المضارع فعممت النسبة إلى الجميع وذهب بعضهم إلى أنه أصل برأسه فعممت  
النسبة أيضا إلى الجميع .

واحتجاج الكوفيين لجزمه بإضمار اللام ردّه البصريون بأنّ عوامل الأفعال  
أضعف من عوامل الأسماء ، ولما كان إضمار الخافض في الأسماء غير جائز كان  
إضمار الجازم في الأفعال الذي هو أضعف من الخافض أشدّ امتناعا . وأنه لو كان  
على إضمار اللام لما تغيّر بناء الفعل ؛ لأنّ إضمار العامل لا يوجب تغيير بناء معموله .<sup>(٤)</sup>  
وقد ردّ بعض مؤيدي الكوفيين على الاعتراض بمنع إعمال الجازم مضمرا ، فقال : " إنما لم  
تضم حروف الجرّ وتعمل لأنّ الفعل يطلب موضعها ، فمتى حذف تعدى الفعل فنصب  
الموضع ، وحروف الجزم ليس لموضعها طالب فبقى على ما كان عليه بعد الحذف <sup>(٥)</sup>

(١) ينظر الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ج ٢ : ١٤٧ - ١٤٨ .

(٢) ينظر الإصناف ، ج ٢ : ٥٤٠ (م ٧٢) .

(٣) البسيط ، ج ١ : ٢٢٤ ؛ وينظر رصف المباني ، للمالقي ، ص ٣٠٢ ؛ والهمع ،

للسيوطي ، ج ١ : ٢٧ ، ٩٠=٤٧ ، ١٥ ط ١ .

(٤) ينظر اللامات ، للزجاجي ، ص ٩٢ - ٩٣ .

(٥) تذكرة النحاة ، لأبي حيان ، ص ٤٩٨ .



وقياس أمر المخاطب على أمر الغائب ، كما احتجّ به أبو بكر قد نُسِبَ  
إلى الكوفيين ، وردّه عبدالرحمن الأنباري بأنّه " كان يجب ألا يجوز حذف اللام منه  
كما لا يجوز في الغائب " (١) . كما ردّه ابن برّهان (ت ٤٥٦ ) بقوله : " ذلك لا  
يقتضى تساويهما في الإعراب ، ألا ترى أنّ الحرف مثل الاسم في قولك : زيد كعمير  
وزيد مثل عمرو وأحدهما معرب والآخر مبني ١٤ " (٢) . ويقصد بالحرف الكاف في (كعمير)  
ويقصد بالاسم (مثل) في (مثل عمرو) .  
وهناك احتجاجات أخرى للكوفيين غير التي ذكرها أبو بكر منها أنّه قد  
ورد ما يؤيد أنّ أصل (افعل) (لتفعل) كقراءة ( فَيَذَلِكْ فَلَْتَفَرَّحُوا ) (٣) وغيرها (٤) .  
وأجيب عن ذلك بأنّ الفعل في القراءة معرب ، لوجود حرف المضارعة ، فإذا زال  
حرف المضارعة زالت العلة وإذا زالت العلة زال حكمها (٥) . ومنها أنّ " الأمر ضدّ  
النهي ، والنهي معرب فانبغي أن يكون الأمر معرباً " (٦) وأجيب عنه بوجود حرف  
المضارعة كذلك مع النهي فأعرب (٧) . ومنها دخول نون التوكيد عليه كما تدخل

(١) الإصناف ، ج ٢ : ٥٤٠ (م ٧٢) .

(٢) شرح اللمع ، ج ٢ : ٣٣٨ .

(٣) من الآية (٥٨) في سورة يونس . وقد رويت تلك القراءة عن النبي صلى الله عليه

وسلم ، وقرأ بها جمع من السلف . ينظر المحتسب ، لابن جنى ، ج ١ : ٣١٣ ؛

ومعجم القراءات ، للدكتور عبدالعال ، والدكتور أحمد مختار ، ج ٣ : ٨٠ - ٨١ .

(٤) ينظر معاني القرآن ، للقراء ، ج ١ : ٤٦٩ - ٤٧٠ ؛ وشرح اللمع لابن برّهان ، ج ٢

: ٣٣٥ ؛ والإصناف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٥٢٤ - ٥٢٨ .

(٥) ينظر شرح اللمع ، لابن برّهان ، ج ٢ : ٣٣٧ ، والإصناف ، لعبد الرحمن

الأنباري ، ج ٢ : ٥٤١ .

(٦) شرح اللمع ، لابن برّهان ، ج ٢ : ٣٣٧ .

(٧) ينظر م ٠ ن ، ص ٠ ن ، والإصناف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٥٤٢ .

على المعرب، نحو: اضربن ، ولا تضربن<sup>(١)</sup> ، وأجيب ب " أنك تقول : هلمن زيدا وليست (هلم) معربة " <sup>(٢)</sup>. ومنها " أنك تقول في المعتل : اغزُ ، وارم واخش فتحذف الواو ، والياء ، والألف ، كما تقول : (لم يغز ، ولم يرم ، ولم يخش) فتحذف (حرف) العلة ، فدلّ على أنه مجزوم بلام مقدرة " <sup>(٣)</sup>. وأجيب عنه بأن حروف العلة حذفت حملا للمعتل على الصحيح <sup>(٤)</sup>.

وممن وافق الكوفيين من البصريين الأخفش <sup>(٥)</sup> (ت ٢١٥) ، وممن تبعهم عليّ بن عبدالرحمن بن الأخضر الأشبيلي <sup>(٦)</sup> (ت ٥١٤) ، والحسين بن عبدالعزيز ابن أبي الأحوص <sup>(٧)</sup> (ت ٦٧٩) ، وأحمد بن عبد النور المالقي <sup>(٨)</sup> (ت ٧٠٢) ، وابن هشام الأنصاري <sup>(٩)</sup> (ت ٧٦١) . وهناك عدد من النحويين لم يصرّحوا بمتابعتهم

- 
- (١) ينظر شرح اللمع ، لابن برهان ، ج ٢ : ٣٣٧ .
  - (٢) ينظر م . ن ، ص ٠ ن .
  - (٣) الإنصاف لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٥٢٨ .
  - (٤) ينظر م . ن ، ص ٥٤٢ ، وينظر كذلك : شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ٦٢ وشرح الجمل ، لابن عصفور ، ج ٢ : ١٩١ .
  - (٥) ينظر معاني القرآن ، ج ١ : ١٨٣ ، ١٨٨ ، والمعنى ، لابن هشام ٢٥٠ ، والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ١ : ٥٥ ، وحاشية الصبّان ، ج ١ : ٦٦ . وقد نسب إليه بعضهم أنّ الجزم عنده بمعنى الأمر ، وأنّ له قولاً آخر يوافق قول البصريين . ينظر المساعد ، لابن عقيل ، ج ٣ : ١٢٥ ، وشفاء العليل ، للسلسلي ، ج ٣ : ٩٤٨ .
  - (٦) ينظر تذكرة النحاة ، لأبي حيان ، ص ٤٩٨ .
  - (٧) ينظر المساعد ، لابن عقيل ، ج ٣ : ١٢٥ ، والأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ج ٢ : ١٤٧ .
  - (٨) ينظر رصف المباني ، ص ٣٠٣ .
  - (٩) ينظر المعنى ، ص ٢٥٠ - ٢٥١ ، والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ١ : ٤٤ ، ٥٥ وحاشية الصبّان ، ج ١ : ٦٦ .

الكوفيين ، كما لم ينسب إليهم ذلك ، لكنّه ، ظاهر من قولهم عن قعل الأمر :  
إنّه مجزوم . ومن هؤلاء ابن كيسان <sup>(١)</sup> (ت ٢٩٩) ، والزبيدي <sup>(٢)</sup> (ت ٣٧٩) ، ومحمد بن  
محمد بن آجروم <sup>(٣)</sup> (٧٢٣) .

### الترجيح :

الذي أميل إليه أنّ صيغة الأمر صيغة مستقلة ، واصله لها بالمضارع ،  
وأنها مبنية على ما يجزم به المضارع ؛ لأنّه لما كان لكلّ نوع من أنواع الإعراب  
نظير في البناء ، والجزم في الإعراب يكون بالسكون والحذف كان نظيره في البناء  
بالسكون والحذف . ولا داعي لقول الكوفيين ومن تبعهم : إنّه لم يعهد البنساء  
بالحذف <sup>(٤)</sup> ، كما أنّه لا داعي لقولهم أصلاً : إنّ فعل أمر المخاطب معرب قياساً  
على أمر الغائب ، وذلك ، فيما يبدو لي ، أنّ أمر الغائب ليس مباشراً كأمر  
المخاطب <sup>(٥)</sup> فاحتج معه إلى اللام الدالة على الأمر <sup>(٦)</sup> . أمّا المخاطب فلم يُحتج  
أمره إلى اللام ؛ لأنه أمام المتكلم ، كما لم يحتج إلى التاء الزائدة في أوله الدالة  
على الخطاب كما احتج إليها في المضارع ؛ لأن صيغة الأمر ، فيما أرى ، لا تلتبس

---

(١) ينظر الموققى في النحو ، ص ١١٧ ، وابن كيسان النحوي ، لمحمد الدعجاني ،  
(ر . م) ، ص ٢٤٤ .

(٢) ينظر الواضح في علم العربية ، ص ٤٦ - ٤٧ .

(٣) ينظر متن الآجروميّة ، ( ؟ ) - دار الفكر ، د . ت ، مصوّر  
عن ط . تونس - مكتبة المنار ، ١٣٦٥هـ) ص ٨ ، وبغية الوعاة ، للسيوطي ، ج ١ : ٢٣٨ .

(٤) ينظر شرح الجمل ، لابن عصفور ، ج ٢ : ١٩١ ، والمغنى ، لابن هشام ، ص ٢٥٠ .

(٥) وينظر المحتسب ، لابن جني ، ج ١ : ٣١٣ .

(٦) وينظر نحو الفعل ، لأحمد عبدالستار الجوّاري ، (بغداد : المجمع العلمي ، ١٣٩٤هـ)

بميغة أخرى • أمّا في المضارع فاحتيج إليها لتدلّ على الخطاب كما تدلّ  
الهمزة على المتكلّم ، والياء على الغائب ، نحو : أنت تفعل ، وأنا أفعل وهو  
يفعل •

وأما ما ورد من أمر المخاطب باللام فربّما قاسته العرب على أمر  
الغائب مراعاة للمعنى ، كما قيل عن قراءة (فَبَدَّلَ كَقُلْتُمْ حَوًّا) (١) السابقة : "إنّما  
أثبت اللام مع المواجهة وأعربه للدلالة على أنّ أمر الباري يعمّ الحاضرين والغائبين"  
(٢)

---

(١) من الآية (٥٨) في سورة يونس •

(٢) شرح ألفية ابن معطى ، لابن القواس ، ج ١ : ٣١١ ، وينظر شرح اللمع ، لابن

برهان ، ج ٢ : ٣٣٧ •

## المبحث العشرون

### الإعراب من جهتين

#### العروض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن ترجمة امرئ القيس : سمعت أبا العباس أحمد بن يحيى يقول : ( امرؤ القيس ) بمنزلة ( عبد الله ) و(عبدالرحمن) وفي إعرابه أوجه ، يقال : قال : امرؤ القيس ، بضمّ الراء والهمزة ، وقال : امرؤ القيس ، بفتح الراء وضمّ الهمزة ، وقال مرؤ القيس ، بضم الميم والهمزة بغير ألف ، وقال مرؤ القيس ، بفتح الميم وضمّ الهمزة . فمن ضمّ الراء والهمزة ، أو الميم والهمزة قال : هو معرب من جهتين ، ومن فتح الراء والميم قال : هو معرب من جهة واحدة . وعلى هذا نقول : أعجبنى شعر امرئ القيس بكسر الراء والهمزة ، وتقول : أعجبنى شعسر امرأ القيس بفتح الراء وكسر الهمزة . . . إلخ" (١)

٢ - وقال : " ويقال هذا فمٌ ، ورأيت فمًا ، وأخرجته من فميه ، فتضمّ

الفاء في موضع الرفع ، وتفتح في موضع النصب ، وتكسر في موضع الخفض ، فيكون معرباً من جهتين ، ويقال : هذا فمٌ ، ورأيت فمًا وأخرجته من فمه فتعربه من جهة

■ مذهب البصريين أن حركة الجهة الأولى من الجهتين المذكورتين حركة إتباع ، نحو حركة الراء في ( امرؤ ، وامراً ، وامرئ ) . ينظر الكتاب ، لسبويه ، ج ٢ : ٢٠٣-٢٠٤ ، ٣١٢-٣١٣ ط . بولاق ، والمقتضب ، للمبرد ، ج ١ : ٣٦٣ ، وج ٢ : ٩١ ، وج ٤ : ٢٣١ ، وسفر السعادة ، للسخاوي ، ج ٢ : ٥٦ ؛ وارتشاف الضرب ، لأبي حيان تح . د . مصطفى أحمد النمّاس ( ؟ ) مطبعة النسر الذهبى ، ١٩٨٦م ، ج ١ : ٤١٥ . وشرح شذور الذهب ، لابن هشام ، تح . الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ، ( مصسر ، مطبعة السعادة ، د . ت ) ، ص ٣٤ .

واحدة " (١) .

### التوضيح :

ذهب ثعلب فيما حكاه عنه أبو بكر إلى أنّ كلمة ( امرؤ ) أو ( مرء )  
معربة من جهتين حين قال : فمن ضمّ الراء والهمزة أو الميم والهمزة قال : هو  
معرب من جهتين . ثم قال : وعلى هذا تقول : أعجبنى شعرا مرء القيس بكسر  
الراء والهمزة ٠٠٠ والخ .

وقد ذهب أبو بكر إلى ذلك أيضا حين قال عن ( فم ) : تضم الفاء فى  
موضع الرفع ، وتفتح فى موضع النصب ، وتكسر فى موضع الخفض فيكون معربا من  
جهتين (٢) .

والإعراب من جهتين أو من مكانين قد حكاه أبو بكر نفسه عن الكسائى  
والفراء ، فقال فى إيضاح الوقف : " وقال الكسائى والفراء : ( امرؤ ) معرب  
من مكانين . عربّ من الراء والهمزة " (٣) . وقد نُسبَ كذلك إلى الكوفيين عموما .  
حيث قال أبو حيان : " ٠٠٠ وذهب الكوفيون إلى أن امرءا وابنما معربان من مكانين  
فالحركة فى النون والراء ليست إتباعا لحركة الهمزة والميم " (٤) .

وقد علّل الكسائى والفراء مجيء ذلك فى كلمة ( امرء ) فقالا : " وإتّما  
دعاهم إلى أن يعربوه من مكانين والإعراب الواحد يكفى من الإعرابين أنّ آخره همزة ،

---

(١) م . ن ، ص ٢٥٠ .

(٢) وينظر إيضاح الوقف ، ج ١ : ٢١٣ .

(٣) ج ١ : ٢١١ .

(٤) ارتشاف الضرب ، ج ١ : ٤١٥ . وينظر المسائل البصريات ، لُجى على الفارسي ،

تح ٥٠ . محمد الشاطر أحمد ، ( مصر : مطبعة المننى ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ) ج ٢ : ٨٥٢ ،

وشرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ص ٣٤ .

والهمز قد يترك في كثير من الكلام، فكهوا أن يفتحوا الراء ، ويتركوا الهمز، فيقولوا : (امرؤ) ، فتكون الراء مفتوحة ، والواو ساكنة فلا تكون في الكلمة علامة للرفع ، فعربوه من الراء ليكونوا إذا تركوا الهمز آمنين من سقوط الإعراب من الكلمة " (١) .

وقد اعترض البصريون على ما ذهب إليه الكوفيون فقالوا : " لو جاز أن يجعل في اسم واحد رفعان ، كما زعموا ، لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان فيجتمع رفع ونصب ، أو نصب وخفض في حال . وهذا محال . فكما امتنع اجتماع إعرابين مختلفين كذلك يمتنع اجتماع إعرابين متفقين " (٢) .

وممن أخذ بمذهب الكوفيين في هذه المسألة ابن خالويه (٣) (ت ٣٧٠)، والجوهري (٤) (ت ٣٩٣) .

- (١) إيضاح الوقف ، لأبي بكر بن الأنباري ، ج ١ : ٢١١ - ٢١٢ .
- (٢) سفر السعادة ، للسخاوي ، ج ٢ : ٥٥٥ . وينظر كذلك الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي ، تح . علي النجدي ناصف ، والدكتور عبدالفتاح شلبي ، ( الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ ) ج ١ : ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ .
- (٣) ينظر شرحه على مقصورة ابن دريد ، تح . محمود جاسم محمد ، ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ ) ص ٥٠٧ ، تنبيه : عنوان الخلاف : ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد ، وينظر نفسه ص ١٠٣ ، ١٥٥ .
- (٤) ينظر الصحاح ، تح . أحمد عبدالغفور عطار ، ( بيروت : دار العلم للملايين ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ ) ، ج ١ : ٧٢ ، و ج ٥ : ٢٠٠٤ ، و ج ٦ : ٢٢٨٧ . وينظر كذلك تهذيب اللغة ، لمحمد الأزهرى ، ج ١٥ : ١٨٧ ، واللسان ، لابن منظور ، ج ١٤ : ٩٣ ( بنى ) .

### الترجيح :

الراجح في نظري رأي البصريين القائل : إنَّ الحركة الأولى في ( امرئ )

ونحوه تابعة لحركة الإعراب للأسباب التالية :

١ - أنَّ التعليل المذكور عن سبب إعراب ( امرئ ) من جهتين غير مقنعة ، في نظري ، لأنَّه غير مطرد ، حيث ورد تخفيف الهمزة بعد الفتح إما يجعلها بين الهمزة وأحد حروف اللين<sup>(١)</sup> وإما بتحويلها حرف لين بحسب حركتها<sup>(٢)</sup> ، ولم تتغير الفتحة التي قبلها .

٢ - أنَّ ذلك التعليل أيضا لا ينطبق على ( قم ) و ( ابنم ) ، لأنَّ آخرهما حرف صحيح ، كما لا ينطبق على ( مرء ) لأنَّ ما قبل الهمز ساكن ، فيكون تخفيفها ينقل حركتها إلى الساكن قبلها<sup>(٣)</sup> ، وإن كانوا قد أجازوا في مثل هذا قلب الهمزة حرف علة من دون نقل الحركة " فقالوا في ( رَفء ) مصدر ( رفأت ) رفؤ ، وفي ( خبء ) خبؤ " <sup>(٤)</sup> . فإنه لا يتفق كذلك مع التعليل السابق ، بل يعامل حرف العلة المنقلب عنها معاملة الصحيح كما في نحو : ( غَزؤ ) و ( سَهؤ ) .<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر الكتاب ، السيبويه ، ج ٣ : ٥٤٢ ، والمقتضب ، للمبرد ، ج ١ : ٤٩٣ ،

والحجة ، لأبي علي الفارسي ، ج ١ : ٢٧٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ،

تح . محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبدالحميد ،

(بيروت - دارالكتب العلمية ، ١٣٩٥هـ) ، ج ٣ ص ٤٥ .

(٢) ينظر اللسان ، لابن منظور ، ج ١ : ١٩ ( حرف الهمزة ) .

(٣) ينظر شرح الشافية ، للرضي ، ج ٣ : ٤٠ .

(٤) م . ن . ، ص ٠ ن .

(٥) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ١ : ٥٠ .



- ٣ - أنه لا يترتب على الحركة الأولى وظيفة للكلمة كما يترتب على الحركة الثانية غير الخفة المتمثلة في إتياع الأولى للثانية ؛ لأن الضمة مع الضمة والكسرة مع الكسرة أخف من الخروج من فتح إلى ضمّ أو إلى كسر (١) ولعلّ مما يؤيد أنّ الحركة لمجرد الإتياع عدم لزومها؛ لقول ثعلب فيما تقدّم : يقال : قال امرؤ القيس بضم الراء والهمزة ، وقال امرؤ القيس بفتح الراء وضم الهمزة .
- ٤ - أنه قد سمع عن العرب من الإتياع ما يجعل حركة الإعراب تابعة لحركة البناء كما قالوا في ( الْحَمْدُ لِلَّهِ ) (٢) : ( الْحَمْدُ لِلَّهِ ) (٣) . فإذا كان الإتياع هنا قد غير حركة الإعراب فيكون من باب أولى أن يغير حركة البناء ويجعلها تابعة لحركة الإعراب كما في ( امرئ ) وأخواتها .

---

(١) وينظر إعراب القرآن، للنحاس ج ١ : ١٢٠ .

(٢) من الآية الثانية في سورة الفاتحة .

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ، ج ١ : ٣ ، ومعاني القرآن، للأخفش ، ج ١ : ٩ ،

وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ١ : ١٢٠ ، والمحتسب ، لابن جني ، ج ١ : ٣٧ .

وقد أشار النحاس وابن جني إلى أنّها قراءة ، وقال عنها النحاس : إنها لغة

تمسيم .

المبحث الحادى والعشرون

رد إجازة صرف (أفعل من) للضرورة\*

العرض :

١ - قال أبو بكر فى معرض الحديث عن قول زهير :

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِسِي تَحْمَلَنَّ بِالْعَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْنَشِيْمِ

: "وأجرى الظعائن لضرورة الشعر • قال الفراء والكسائى : الشعراء تجرى فى أشعارها كل ما لا يجرى إلا (أفعل منك) فإنهم لا يجرونه فى وجه من الوجوه ، لأن (مِنْ) تقسوم مقام الإضافة ، فلا يجمع بين إضافة وتنوين" (١).

٢ - وقال فى معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

كَأَنَّ سُبُوقَنَا فِينَا وَفِيهِمْ مَخَارِيْقُ بِأَيْدِي لَاعِبِينَ

: "ونون (مخاريق) وهى لا تجرى لأن كل ما لا يجرى تجريه الشعراء فى شعرهم ؛

---

\* مذهب جمهور البصريين جواز صرفه للضرورة ، لأن المانع له من الصرف عندهم الوصفية ووزن الفعل ك (أحمر) • ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، ج ٢ : ٤٨٨ ، ٤٩٠ - ٤٩١ (م ٦٩) ، وشرح الرضى ، ج ١ : ٣٨ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ، ج ٤ : ١٧٠ ، وشرح الأشموني ، ج ٣ : ٢٠٧ ، والهمع ، للسيوطسى ج ١ : ١١٩ = ١ : ٣٧ ط ١ .

(١) الشرح ، ص ٢٤٥ .

(٢) قال أبو بكر عن المخاريق : " واحد المخاريق مخراق ، وهو ثوب يفتل " .

(عن الشرح) . وقال النحاس : " المخاريق : ما مثل بالشىء وليس به ، نحو ما يلعب به الصبيان ، يشبهونه بالحديد وليس به " • شرح القوائد التسع ، ج ٢ : ٦٤١ ، وينظر اللسان ، لابن منظور ، ج ١٠ : ٧٦ (خرق) .

ليستوى بالتنوين وزن البيت ، إلا (أفعل) إذا صحبته (مِنْ) فإنه لا يَحْتَمِلُ لأحسَد  
إجراؤه في شعر ولا في كلام ، كقولك : هو أعقل منك ؛ لأنَّ في (أعقل) معنى إضافة ،  
ألا ترى أنَّك تقول : هو أعقل من زيد فتجد معناه : هو أعقل الرجلين ، فلا يجوز فيه  
التنوين ، إذ لا يجمعون بين التنوين والإضافة " (١)

### التوضيح :

يرى أبو بكر أنَّ (أفعل) إذا صحبته (مِنْ) لا يجوز إجراؤه ، أي صرفه حتَّى في  
ضرورة الشعر ، وعللَّ منع الصرف بأنَّ في (أفعل مِنْ) معنى الإضافة ، فنحو (هو أعقل  
من زيد) في معنى : (هو أعقل الرجلين) ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة .  
وقد حكى ذلك المنع عن الكسائي والفراء اللذين ذهبا إلى أنَّ (مِنْ) تقوم مقام  
الإضافة \* وهو ما أوضحه أبو بكر بالتمثيل السابق .

ومن نسبة ذلك المنع إليهم قول عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧) : " وذهب  
الكوفيون إلى أنَّ (أفعل مِنْك) لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر " (٢) . وذكر في احتجاجهم  
تعليلاً آخر إلى جانب التعليل السابق ، وهو قولهم : " إنما قلنا ذلك لأنَّ (مِنْ) لمَّا  
اتصلت به منعت من صرفه لقوَّة اتصالها به ؛ ولهذا كان في المذكَّر والمؤنث والتثنية  
والجمع على لفظ واحد ، نحو : (زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعد ، والزيدان  
أفضل من العَمْرَيْن ، والزيدون أفضل من العَمْرَيْن) وما أشبه ذلك " (٣)

(١) الشرح ، ص ٣٩٨

(٢) الإِنصاف ، ج ٢ : ٤٨٨ (م ٦٩) ، وينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، ج ١ : ١٨٢ ، وشرح  
الرضي ، ج ١ : ٣٨ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ٤ : ١٧٠ ؛ وشرح الأشموني ،  
ج ٣ : ٢٠٧ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ١١٩ = ٣٧ ط ١ ؛ والموفى ، للكنغراوى ،  
ص ١٧

(٣) الإِنصاف ، ص ٤٨٨ (م ٦٩) .  
\* ينظر ضرورة الشعر ، لأبي سعيد السيرافي ، د . رمضان عبدالنواب ، (بيروت : دار  
النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، ص ٤١

وردَّ هذا التعليل بـ " أتَّهم قد قالوا : زيد خير منك وشرُّ منك ، فيصرفون مع اتِّصال (مِنْ) به " (١) . كما رَدَّ التعليل الأوَّل وهو أنَّ (مِنْ) تقوم مقام الإضافة بأنَّه لو كان الأمر كذلك لوجب جرُّه في موضع الجرِّ (٢) ، نحو : ذهبت إلى رجل أفضل من عمرو .

ومع قوَّة ردِّه لم يذكر شاهداً صُرِّف فيه (أفعل مِنْ) في النثر أو النظم ، وقد ذكر غيره أنَّ مما يدلُّ على جواز ذلك في الضرورة قول امرئ القيس :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي بِصَبْحٍ وَمَا إِصْبَاحُ مَيْنِكَ يَا مَثَلِ

حيث صرف (أمثل) مع وجود (مِنْ) المتقدِّمة عليه (٣) . وقد عرض أبو بكر لهذا البيت لكنَّه لم يشر إلى رواية (منك) والرواية التي وردت عنده في مكانها (فيك) (٤) . ويبدو لي أنَّ للكوفيين أنَّ يقولوا : (مِنْ) لا تؤدِّي وظيفتها مع (أفعل) إلا إذا كانت متأخرة كما في نحو (زيد أفضل من عمرو) .

ويظهر أنَّ الكوفيين لم يمنعوا ذلك إلا لعدم ورود السماع به ؛ لأنَّ العادة عندهم القياس على الشاذِّ والنادر (٥) ، ولأنَّه لو كان مسموعاً لورد في احتجاج البصريين

(١) م ٠ ن ، ص ٤٩١ .

(٢) ينظر م ٠ ن ، ص ٤٩٢ .

(٣) ينظر حاشية الصبان ، ج ٣ : ٢٠٧ .

(٤) ينظر الشرح ، ص ٧٧ وكذلك في الديوان ، ص ١٨ ، وفي المقاصد النحوية ، للعينى ، ج ٤ : ٣١٧ .

وينظر عن رواية (منك) شرح القوائد التسع ، للنحاس ، ج ١ : ١٦٠ ، وشرح المعلقات السبع ، للزوزنى ، (بيروت : مكتبة المعارف ، ط ٣ ، ١٩٧٩م) ، ص ٣٩ .

(٥) ينظر الهمع ، للسيوطى ، ج ١ : ١٥٣ ، ١٧٢ = ٤٥ : ١ ، ط ٥٠ .

الذين أجازوا ذلك في الضرورة . (١)

وممن وافق الكوفيين الأخفش ( ت ٢١٥ ) ، لقول الرضى ( ت ٦٨٦ ) عنه : " وقال

هو والكسائي: إنَّ صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم إلا ( أفعل منك ) " . (٢)

### الترجيح :

الراجح في نظري مذهب البصريين وهو جواز صرف ( أفعل من ) في الضرورة ،

وإن لم أقف على شيء من ذلك ؛ لأنَّ باب الضرورة واسع وبخاصةٍ صرف مالا ينصرف ، فقد

قال عنه الفراء : " لا أحصيه في أشعارهم " (٣) . وتقدمت حكاية الكسائي والأخفش أنه

لغة لبعض العرب . أمَّا احتجاج الكوفيين بأنَّ ( مِن ) تقوم مقام الإضافة فقد سبق بيان

الردّ عليه .

---

(١) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث

(٢) شرح الرضى ، ج ١ : ٣٨ .

(٣) معانى القرآن ، ج ٣ : ٢١٨ .

### المبحث الثاني والعشرون

#### تمكين آخر المعارع للتخفيف \*

#### العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

فَالْيَوْمَ فَاشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِثِلٍ (١)

:" وأنشده سيبويه : ( فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ ) فسكن الباء طلباً للتخفيف ، كما قرأ

أبو عمرو ( وَيَأْمُرُكُمْ ) (٢) و ( يَنْصُرُكُمْ ) (٢) . وكما قال الآخر :

- 
- \* مذهب البصريين منع ذلك ، إلا في الضرورة . وقد ذهب بعضهم إلى منعه حتى في الضرورة . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٤ : ٢٠٣ - ٢٠٤ = ٢ : ٢٩٧ ط . بولاق . والنوادر ، لأبي زيد ، تح د . محمد عبدالقادر أحمد ، ( بيروت والقاهرة : دار الشروق ط ١ ، ١٤٠١هـ ) ، ص ٨٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، ج ١ : ١٠٧ - ١٠٨ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ١ : ١٧٦ ؛ والخصائص ، لابن جنى ، ج ١ : ٧٥ ؛ والكشاف ، للزمخشري ، ج ٢ : ٢٦٦ ؛ والتفسير الكبير ، للرازي ( محمد بن عمر ) ، ( طهران : دار الكتب العلمية ، ط ٢ ) ، ج ١٧ : ٢١٤ ؛ وضائر الشعر ، لابن عصفور ، تح . السيد إبراهيم محمد ، ( ؟ - دار الأندلس ، ط ١ ، ١٩٨٠م ) ، ص ٩٥ ؛ وسيبويه والقراءات ، للدكتور الأنصاري ( مصر : دار المعارف ، ١٣٩٢هـ ) ، ص ٧٣ - ٨٦ .
- (١) مستحقب : مستوجب ، الواغل : الداخل في قوم وليس منهم . ( عن الشرح ) .
- (٢) وردت في الآيات ( ٦٧ ، ٩٣ ، ١٦٩ ، ٢٦٨ ) في سورة البقرة ، و ( ٨٠ ) في سورة آل عمران ، و ( ٥٨ ) في سورة النساء .
- (٣) وردت في الآيتين ( ١٦٠ ) في سورة آل عمران ، و ( ٢٠ ) في سورة الملك .

وَنَاعٍ يُخَبِّرُنَا بِمَهْلِكِ سَيْدٍ تَقَطَّعُ مِنْ وَجْدٍ عَلَيْهِ الْأَنَامِلُ (١)

: " أراد : يُخَبِّرُنَا ، فَسَكَنَ الرَّاءَ طَلْبًا لِلتَّخْفِيفِ وَالِاخْتِصَارِ " (٢) .

### التوضيح :

ورد الفعل المضارع ( أَشْرَبَ ) في رواية سيبويه ساكن الآخر دون أن تتقدمه أداة جزم (٣) . وقد قال عنه أبو بكر : إنه سَكَنَ للتخفيف وأورد شاهداً على ذلك قراءة أبي عمرو (ت ١٥٤) بإسكان آخر الفعل المضارع والبيت السابق المشتمل على فعل مضارع ساكن الآخر أيضا هو الفعل (يخبّر) .

وقوله عن الفعلين الواردين في الشعر : إنهما سَكْنَا للتخفيف ، ولم يجعل تسكينهما للضرورة وإلى جانب استشهاده بقراءة أبي عمرو بالإسكان يدل على أنه يجوز عنده حذف حركة إعراب الفعل المضارع في النثر . وقبل إثبات ذلك عند نحوي الكوفة أودّ أن أؤكد صحة تلك القراءة عن أبي عمرو ، لأنه قد ذهب بعض النحويين والقراء إلى أنه لم يسكّن ، وإنما كان يختلس الحركة . ومن أولئك سيبويه (٤) (ت ١٨٠) ، والمبرد (٥) (ت ٢٨٦) ، والزجاج (٦) (ت ٣١١) وابن

(١) ورد في معاني القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ١٢ ، وفي ضرائر الشعر ، لابن عصفور ،

ص ٩٤ ، بدون نسبة .

(٢) الشرح ، ص ١٠ .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ٤ : ٢٠٤ : ٢٩٧ ط . بولاق . وفيه : " قد يسكّن بعضهم في الشعر ويشم "

ثم أورد البيت بالرواية المذكورة .

(٤) ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ١٥٥ .

(٥) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، ج ١ : ١٨٤ ، والنشر في القراءات العشر ، لابن

الجزري ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، د ٠ ت) ، ج ٢ : ٢١٣ .

(٦) ينظر إعراب القرآن ومعانيه ، ج ١ : ١٠٨-١٠٧ .

مجاهد (١) (٣٢٤).

والثابت عن أبي عمرو أنه كان يسكن كما كان يختلس (٢) والمهم هنا  
قراءته بالإسكان . فقد قال يحيى بن المبارك اليزيدي (ت ٢٠٢) : " إنه كان يسكن  
اللام من الفعل في جميعه " (٣) . يريد في جميع ما تتوالى فيه الحركات في القرآن (٤)  
وفي هذا ردّ على من خصّ ذلك عن أبي عمرو بضمّة الراء من الأفعال التي آخرها  
راء (٥) .

واليزيدي قد " أخذ القراءة عَرَضًا عن أبي عمرو وهو الذي خلفه بالقيام  
بها " (٦) ؛ كما ذكره ابن مجاهد في أول رواة أبي عمرو (٧) . وقال الداني (ت ٤٤٤) :

- 
- (١) ينظر السبعة ، ص ١٥٦ ، ١٥٧ .
  - (٢) ينظر إبراز المعاني ، لأبي شامة ، تح . إبراهيم عطوة عوض ( مصر : مطبعة  
الحلبي ، ١٩٨٢م ) ص ٣٢٦ والنشر ، لابن الجزري ، ج ٢ : ٢١٢ .
  - (٣) السبعة ، لابن مجاهد ، ص ١٥٧ .
  - (٤) ينظر م . ن ، ص ١٥٥ ، ١٥٦ .
  - (٥) ينظر النشر ، لابن الجزري ، ج ٢ : ٢١٣ ، كما ينظر الحجة لابن خالويه ، ص  
٨٧ - ٨٨ ، ففيه ما يؤيد ما قلت .
  - (٦) غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، بعناية برجستراسر ، ( بيروت : دار  
الكتب العلميّة ، ط ١٤٠٠هـ ) ، ج ٢ : ٣٧٥ .
  - (٧) ينظر السبعة ، ص ٩٨ - ٩٩ . وينظر كذلك حجة القراءات ، لآبي زرعة ، تح .  
سعيد الأفغاني ، ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ ) ص ٥٤ ، ٥٥ ،  
والتيسير في القراءات السبع ، للداني ، تصحيح أوتوبرتزل ، ( بيروت : دار  
الكتاب العربي ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ ) ، ص ٥ ، وإرشاد المبتدى وتذكرة المنتهى في  
القراءات العشر ، للقلانسي ، تح . عمر حمدان الكبيسي ، ( مكة : المكتبة  
الفيلمية ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ ) ، ص ١٤١ - ١٤٢ ، والإقناع في القراءات السبع  
لابن الباذش ، تح . د . عبدالمجيد قطامش ( مكة : جامعة أمّ القرى ، مركز البحث  
العلمي ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ ) ، ج ١ : ٩٥ ، ٤٨٦ .



" قالت الجماعة عن اليزيدي : إن أبا عمرو كان يشتم الهاء من (يَهْدِي) (١) والحاء من (يَخْصِمُونَ) (٢) شيئاً من الفتح " (٣) ثم قال : " وهذا يُبطل قول من زعم أن اليزيدي أساء السمع ... لأن ما أساء السمع فيه وخفى عنه لم يضبطه بزعم القائل وقول المتأول قد جكاه بعينه ، وضبطه بنفسه فيما لا يتبعض من الحركات لخفته وهو الفتح فمحال أن يذهب عنه ، ويخفى عليه فيما يتبعض منه لقوته ، وهو الرفع والخفض ... " (٤) وما دام الأمر كذلك فلا التفات إلى منكري قراءة الإسكان . وقد نقلها عنه عدد من القراء والنحويين ، وردّوا على منكريها كما سيأتي . وعن قراءة أبي عمرو فيما ذكر عنه أبو بكر خصوصاً . قال القلانسي (ت ٥٢١) : " قرأ أبو عمرو إلا الحماسي عن اليزيدي عنه (يَأْمُرُكُمْ) ، و (يَنْصُرُكُمْ) بسكون الراء حيث وقع " (٥) .

أما عن جواز إسكان آخر المضارع للتخفيف كما ذهب إليه أبو بكر فإنك تجده عند الفراء حيث قال : " وقوله (أَنْلِزِمُكُمْوهَا) (٦) العرب تسكن الميم من اللزوم . فيقولون : أَنْلِزِمُكُمْوهَا (٧) . وذلك أن الحركات قد توالى ، فسكنت الميم

---

(١) من قوله تعالى : (أَقْمَنَ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يَتَّبِعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي) من الآية (٣٥) في سورة يونس .

(٢) من قوله تعالى ( مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صِحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ) الآية (٤٩) في سورة يس .

(٣) النشر ، لابن الجزري ، ج ٢ : ٢١٤ .

(٤) م . ن ، ص ٠ ن .

(٥) إرشاد المبتدئ ، ص ٢٢٤ . وينظر معجم القراءات ، للدكتور عبدالغال وأحمد مختار ، ج ١ : ٦٧ ، ٨٨ ، ١٣٤ ، ٢٠٩ ، و ج ٢ : ٤٧ ، ١٤١ عن (يَأْمُرُكُمْ) . وينظر م . ن

ج ١ : ٨١ ، و ج ٧ : ١٩٠ عن (ينصركم) .

(٦) من الآية (٢٨) في سورة هود .

(٧) " ورؤي ذلك عن أبي عمرو " ، التفسير الكبير ، للرازي ، ج ١٧ : ٢١٤ . وينظر =

لحركاتها وحركتين بعدها ، وأنها مرفوعة • فلو كانت منصوبة لم تستثقل " (١)

وأجازه ثعلب حين قال عن الفعل ( يرتبط ) في قول لبيد :

تَرَكَ أَمْكِنَةَ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا      أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضَ النَّفُوسِ حِمَامَهَا

: " أراد حتى يرتبط ثم نسق به • أو جزم ( يرتبط ) لكثرة الحركات " (٢) . وتجد

مثل ذلك عند القاسم بن محمد والد أبي بكر حيث قال بعد البيت التالي :

كُنَّا نُرْقِعُهَا فَقَدْ مَرَّقَتْ      وَاتَّعَ الْخُرْقُ عَلَيَّ الرَّاقِيعِ

: " كان ينبغي أن يقول : نُرْقِعُهَا ، فَسَكَنَ الْعَيْنَ لِكثْرَةِ الْحَرَكَاتِ " (٣) .

كما يظهر أنه جائز أيضا عند الكسائي ، لقول النحاس ( ت ٢٣٨ ) :

" وحكى الكسائي والفراء ( أَنْلَزِمُكُمْوَهَا ) (٤) بِإِسْكَانِ الْجِيمِ تَخْفِيفًا " (٥) .

" وقد عزا الفراء ذلك إلى بنى تميم وبنى أسد وبعض النجديين •

وذكر أنهم يحققون \* مثل ( يَأْمُرُكُمْ ) فيسكنون الراء لتوالي الحركات " (٦) . كما قال

---

الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ١٩٩-٢٠٠ = ٥٨ : ١ ط ١ .

(١) معاني القرآن ، ج ٢ : ١٢ ، وينظر التفسير الكبير ، للرازي ، ج ١٧ :

٢١٤ .

(٢) مجالسه ، ج ٢ : ٣٦٨ = ٤٣٦ ط ١

(٣) شرح ديوان المفضليات ، ص ١٦٤ .

\* هكذا في الأصل ولعلها ( يخففون ) .

(٤) من الآية (٢٨) في سورة هود ، وقد سبق تخريج القراءة قريبا •

(٥) إعراب القرآن ، ج ٢ : ٨٧ . وينظر البحر المحيط ، لأبي حسيان ، ج ٥ :

٢١٧ .

(٦) إبراز المعاني ، لأبي شامة ، ص ٢٢٦ • وينظر النشر ، لابن الجزري ، ج ٢ :

٢١٣ . وإتحاف فضلاء البشر ، للدمياطي ، تمحيح على محمد الضباع ، (بيروت :

دار الندوة الجديدة ، عن ط • مصر - مطبعة عبدالحميد حفني ، ١٣٥٩هـ) •

ص ١٣٦ .

أبو عمرو: أهل الحجاز يقولون: (يعلّمهم) و (يلعنهم) مثقلة ولغة تميم (يعلّمهم) و (يلعنهم) " (١).

وإتماما للفائدة أقول: إن الفراء قد أجاز إسكان حرف الإعراب فى الاسم كما أجاز فى الفعل (٢). فقال عن كلمة (السيء) فى قوله تعالى: (وَمَكَرَ السَّيِّءُ) (٣): " وقد جزمها الأعمش وحمزة (٤) لكثرة الحركات كما قال: (لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرَعُ الْأَكْبَرُ) (٥) ..... " (٦).

وقد أخذ بمذهب الكوفيين فى هذه المسألة عدد من الأئمة الأجلاء منهم:

١ - أبو على الفارسي (ت ٣٧٧)، وقد قال فى أثناء الاحتجاج لقراءة أبي عمرو: " فأمّا من زعم أنّ حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علما للإعراب فليس قوله بمستقيم. وذلك أنّ حركات الإعراب قد تحذف لأشياء.

(١) المحتسب، لابن جنى، ج ١: ٢٠٩، وينظر البحر المحيط، لأبي حيان، ج ١: ٢٠٦، والنشر، لابن الجزرى، ج ٢: ٢١٣، والهمع، للسيوطى، ج ١: ١٨٧ = ٥٤١ ط ١. وخمائن لفة تميم، لمحمد بن أحمد العمري، (مكة: جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الشريعة، مركز البحث العلمى، "ر. م. ١٣٩٦ هـ، رقم ٣٨٠) ص ١٧١.

(٢) وقد أجاز الحذف أيضا فى حركة البناء، ينظر معانى القرآن، ج ٢: ١٢. لكنّ أبا على الفارسي قال: " لا خلاف فى تجويز إسكانها " الحجة، ج ٢: ٦٥. وينظر ضائر الشعر، لابن عصفور، ص ٩٦، والبحر المحيط، لأبي حيان، ج ١: ٢٠٦.

(٣) من الآية (٤٣) فى سورة فاطر.

(٤) وينظر السبعة لابن مجاهد، ص ٥٣٥.

(٥) من الآية (١٠٣) الأنبياء، وقال عنها الفراء بعد نهاية كلامه السابق: " حدثنى الرؤاسيّ عن أبي عمرو بن العلاء (لا يحزنهم) جزم ".

(٦) معانى القرآن، ج ٢: ٣٧١.

ألا ترى أنّها تحذف في الوقف، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة؟ • فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب لم يجز حذفها في هذه المواضع" (١).

٢ - ابن جنى (ت ٣٩٢) • وقد قال في الردّ على المبرّد (ت ٢٨٦) الذي أنكر جواز الإسكان: "وأما دفع أبي العباس فمدفوع وغير ذى مرجوع إليه، وقد قال أبو علي في ذلك في عدّة أماكن من كلامه، وقلنا نحن ما أيده، وشدّ منه" (٢) لكن يؤخذ على أبي عليّ وابن جنى مع تجويزهما ذلك تضعيفهما لمن روى الإسكان في القراءة • فقد قال أبو علي: "لعلّه ظنّ الاختلاس إسكانا" (٣) • وقال ابن جنى عن رواية سيبويه (ت ١٨٠) اختلاس الحركة: "وهو أضيظ لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنا • ولم يئوت القوم من ضعف أمانة، لكن أتوا من ضعف دراية" (٤).

وكان الأولى بهما مع إجازة الإسكان عدم تضعيف قراءة سيبويه تؤيّد ما ذهب إليه • بل أدّى الأمر بابن جنى إلى تفضيل سيبويه على القراء المختصين بالقراءة وروايتها • وهم أهل الضبط والدراية في هذا الشأن. ولكن شدّة تقديره لسيبويه جعلته يصفه بذلك ويقول عنه في موضع آخر: "ولا كان بحمد الله مزنا بريية ولا مغموزا في رواية" (٥). وإذا كان سيبويه كذلك فإنّ القراء موضع

---

(١) الحجّة، ج ٢: ٦٧، وينظر م • ن، ص • ن، و ص ٦٨، ٦٩.

(٢) الخمائص، ج ٣: ٣٤١، وينظر م • ن، ص ٣٤٠، وج ١: ٧٥، وج ٣: ٩٥.

- ٩٦، والمحتسب، ج ١: ١٠٩-١١١.

(٣) الحجّة، ج ٢: ٦٩.

(٤) الخمائص، ج ١: ٧٢-٧٣.

(٥) م • ن، ج ٢: ٣٤٠.

الثقة أيضا . وكان عليه أن يثبت روايتهم دون أن يضعفها كما أثبت رواية سيبويه ؛ لأن الجميع موضع ثقة .

٣ - أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤) . وقد قال : " الإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء ، وهو الذي أختاره وأخذ به " (١) . ويبدو لي أنه قد بالغ في قوله : ( الإسكان أصح في النقل ) . وإنما قال ذلك لأنه يشك في صحة رواية الاختلاس عن أبي عمرو (٢) ، وهي صحيحة (٣) كصحة قراءة الإسكان .

٤ - ابن عمفور (ت ٦٦٩) . وقد قال : " الصحيح أن ذلك جائز سماعا وقياسا . أمّا القياس فإنّ النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام لا يخالف في ذلك أحد منهم . . . فكما جاز ذهابها للإدغام فكذلك ينبغي ألا ينكر ذهابها للتخفيف ، وأمّا السماع فثبوت التخفيف في الأبيات التي تقدم ذكرها . . . " (٤)

٥ - ابن مالك (ت ٦٧٢) . وقد قال : " وحكى أبو عمرو أن لغة بني تميم تسكين المرفوع من (يعلمهم) ونحوه " (٥) .

٦ - أبو حيان (ت ٧٤٥) . وقد قال في الرد على الزمخشري (ت ٥٢٨) الذي وجّه قراءة الإسكان بـ " أن الحركة لم تكن إلا خلسة فظنّها الراوي سكونا " (٦) :

" والزمخشري على عادته في تجهيل القراء ، وهم أجل من أن يلتبس عليهم الاختلاس

---

(١) النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، (بيروت - دار الكتب العلمية ، د ٥٠) ج ٢ : ٢١٣ .

(٢) ينظر م ٥٠ ن ، ص ٢١٤ .

(٣) ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(٤) ضائر الشعر ، ص ٩٥ - ٩٦ .

(٥) شرح التسهيل ، تح ٥٠٠ عبد الرحمن السيد ، ( مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ١ ، ١٩٧٤م ) ج ١ : ٦١ . وينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ١٨٧ = ٥٤ : ١ ط ١

(٦) الكشاف ، ج ٢ : ٢٦٦ .

بالسكون" (١)

٧ - ابن الجزرى (ت ٨٣٣) . وقد قال فى الردّ على من ذهب إلى أنّ  
الراوى لم يضبط عن أبى عمرو : " وذلك مردود على قائله ، ووجهه فى العربيّة  
ظاهر غير منكر وهو التخفيف . . . " (٢) .

٨ - ومن المحدثين (٣) أستاذنا الدكتور أحمد مكى الأنمارى وقد عقد  
مسألة عنوانها ( إسكان حرف الإعراب المتحرك ) لمناقشة رأى سيبويه وغيره مسن  
البيصريين الذين أنكروا ذلك ، واستشهد فيها بقراءة أبى عمرو لعدد من الآيات  
وقال : فى ختامها : " وغنى عن البيان أن نقول : إنّ تسكين حرف الإعراب هو لغة  
تميم . وتميم من أفصح القبائل العربيّة ، كما هو معلوم لكلّ من له صلة بالدراسات  
اللغوية " (٤)

---

(١) البحر المحيط ، ج ٥ : ٢١٧ ، وينظر م . ن ، ج ١ : ٢٠٦ .

(٢) النشر ، ج ٢ : ٢١٣ .

(٣) وينظر خصائص لغة تميم ، لمحمد أحمد العمري (ر . م) ، ص ١٧١ ، وظاهرة  
التأويل فى القرآن الكريم ، لمحمد عبدالقادر هنادى ، (مكة : جامعة أم القرى  
مركز البحث العلمى ، ر . م ، ١٤٠٢هـ ، رقم ٥٨٥) ص ١٢٧ ، والظواهر  
اللغوية فى قراءة الحسن البصرى ، للدكتور صاحب أبى جناح ، ( العراق :  
جامعة البصرة ، ١٤٠٥هـ ) ، ص ٤٨ - ٥٢ .

(٤) سيبويه والقراءات ، ص ٨٦ .

### الترجيح :

بناء على الأدلة التي احتج بها علماؤنا الأفاضل ، وفي مقدمتها ثبوت القراءة بذلك عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، إلى جانب أن الإسكان لغة لبعض قبائل العرب الفصيحة كتميم وأسد . أرجح ما ذهب إليه الكوفيون وهو جواز إسكان المضارع للتخفيف . وقد جمعت عددا من الشواهد الشعرية والنثرية على ذلك ، ولكن مراعاة للاختمار ، ونظرا لوروده في قراءة أبي عمرو السبعية في جميع ما تواتت فيه الحركات في القرآن ، كما سبق به البيان ، أكتفى بالإحالة إلى مواطن تلك الشواهد (١) .

---

(١) ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ١٥٥ - ١٥٧ ؛ والحجة ، لابن خالويه ، ص ٧٧ - ٧٨ ؛ ومختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع له أيضا ، بعناية برجستراسر ( مصر : المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٤م ) ، ص ٢٩ ، ٤٥ ، ٥٩ ، ٧٤ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٦٤ ؛ والخمائص ، لابن جنى ، ج ١ : ٧٤ ، و ج ٢ : ٣٤٠ ؛ والمحتسب ، له كذلك ، ج ١ : ١٠٩ ، ١٩٩ ، ٢٢٧ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٧٣ ، و ج ٢ : ٥٩ ، ٣٣٨ ، ٣٤٦ ؛ والكشف ، للقيسي ، ج ١ : ٢٤٠ ؛ والجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي .

ج ١٠ : ٣٨٨ ؛ وضائر الشعر ، لابن عصفور ، ص ٩٤ ، ٩٦ . والنشر ، لابن الجزري ، ج ٢ : ٢١٢ ، ٢١٣ . وإتحاف فضلاء البشر ، للدمياطي ، ص ١٣٦ .

### المبحث الثالث والعشرون

#### إسكان ياء المنقوص المنصوب \*

#### العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول زهير :

وَمَنْ يَعْنِي أَطْرَافَ الرَّجَاجِ فَإِنَّهُ يَطِيعُ الْعَوَالِي رُكِبَتْ كُلُّ لَهْدَمٍ (١)

: " وموضع ( العوالى ) نصب ب ( يطيع ) ، وسكن الياء على لغة من يقول : رأيت الجوارى ، بتسكين الياء . واللغة الجيدة فتحها . ويقول أصحاب هذه اللغة :

رأيت قاض وداع . والكلام الجيد : رأيت قاضيا وداعيا . قال الشاعر : (٢)

فكسوتُ عارٍ جَنْبُهُ فُتْرِكْتُهُ جَدَّ لَانَ جَادَ قَمِيمُهُ وَرَدَاؤُهُ " (٣)

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

وَعَتَابًا وَكُلْثُومًا جَمْعِيًّا بِهِمْ نَلْنَا تُرَاتِ الْأَكْرَمِينَا

: " وبروى : ( بهم نلنا مساعى الأكرمين ) . . . . . ومساعى منصوبة بنلنا ، والأصل مساعى الأكرمين ، فأسكن الياء على لغة الذين يقولون : رأيت قاضيك وداعيك .

\* مذهب الخليل ، وسيبويه ، والمبرد أن ذلك ضرورة . ينظر الكتاب ، لسيبويه

ج ٣ : ٣٠٥ - ٣٠٦ = ٢ : ٥٤ - ٥٥ ط بولاق ، والكامل ، للمبرد ج ٣ : ٢١ ؛ والمحتسب ،

لابن جنى ، ج ١ : ١٢٦ ؛ وعبث الوليد ، للمعري ، بتعليق محمد عبد الله المدني

( الرياض : دار الرفاعى ، ط ٣ ، ١٤٠٥ هـ ) ، ص ١٤٦ .

(١) الرَّجَاجُ : جمع رَجَجَ ، وهو حديدة تركب في أسفل الرمح . ينظر اللسان ، لابن منظور ، ج ٢ : ٢٨٥ ( ز ج ج ) . والعوالى : جمع عالية ، وهى نحو من ذراع من مقدم الرمح ، واللهدم : الماضى . ( عن الشرح ) .

(٢) نسبه فى إيضاح الوغف ، ج ١ : ٢٢٨ لجريز .

(٣) الشرح ، ص ٢٨١ - ٢٨٢ .



قال الأعشى :

فَتَى لَوْ يَنَادِي الشَّمْسَ أَلْقَتْ قِنَاعَهَا      أَوْ الْقَمَرَ السَّارِيَ لِأَلْقَى الْمَقَالِدَا

: " أراد : أو القمر الساري ، فأسكن الياء . ومثله قول الآخر :

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقِسْرِقُ      أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطِينَ الْوَرِقُ

معناه : كأن أيديهن ، فأسكن الياء " (١) .

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلزة :

فَاتْرَكُوا الْبَغْيَ وَالتَّعَدَّى وَإِمَّا      تَتَعَاشَوْا فِي التَّعَاشِي الدَّاءِ

: " ويروى : ( الطيخ ) و ( التعدي ) نسق على ( الطيخ ) وأسكنت الياء ،

وحقها أن تفتح ، على لغة الذين يقولون : رأيت قاضيك بإسكان الياء " (٢) .

### التوضيح :

ورد في الأبيات التي عرض لها أبو بكر الكلمات التالية : (العوالي)

(مساعى) ، (التعدّي) ، وهي أسماء منقوصة . وقد جاءت ساكنة الآخر مع وقوعها

في موضع نصب ، والمنقوص إذا كان منصوبا تظهر عليها الفتحة لخفتها ،

كما هو معلوم ، ولا تسكن إلا في الضروزة<sup>(٣)</sup> ، ولكن أبا بكر ذكر أن تسكين آخر

المنقوص المنصوب لغة ، وجعل مجيء هذه الكلمات ساكنة من تلك اللغنة .

(١) م ٠ ن ، ص ٤٠٦-٤٠٧ .

(٢) م ٠ ن ، ص ٤٧٧ - ٤٧٨ .

(٣) ينظر مثلا الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ١٨٢ = ١ : ٥٣ ط ٠١ .

فقال : وموضع ( العوالى ) نصب بـ ( يطيع ) ، وسكن الياء على لغة من يقول : رأيت الجوارى ، بتسكين الياء . وذكر نحواً من ذلك عن كلمتى ( مساعى ) ، و ( التعدى ) وأورد بعض الشواهد الشعرية ، وقد ذكر هذه اللغة أيضاً فى كتابه إيضاح الوقف ، وأجاز القياس عليها (١) . لكنه مع ذلك يفضل لغة فتح الياء ، لقوله المتقدم : واللغة الجيدة فتحها ، وقوله : والكلام الجيد رأيت قاضياً .....

وما ذكره أبو بكر عن إسكان المنقوص فى حالة النصب تجده عند الفراء حيث يقول عن نحو ذلك : " أسكن الياء على لغة الذين يقولون : رأيت قاضٍ ورام " (٢) وقال المعرى ( ت ٤٤٩ ) عن ذلك الإسكان أيضاً : " وهو عند سيبويه ضرورة ، وعند الفراء لغة " (٣) .

وقد حكى هذه اللغة من الكوفيين أحمد بن عبيد ( ت ٢٧٨ ) ، فقال : " هذه لغة تسكن فيها الياء فى نصبها " (٤) . والقاسم الأنبارى والد أبو بكر فقال : " هى لغة قوم لا يحركون الياء فى النصب ، كما لا يحركونها فى الرفع والخفض " (٥) . كما نقل عن الكوفيين قولهم : " سكنت الياء ، وهى منصوبة فى الحكم ، على لغة من يقول : رأيت جواريك ، بسكون الياء " (٦) . وقد حكاه من البصريين سهل

(١) ينظر ج ١ : ٢٢٧ - ٢٣٨ ، ٢٤٥ .

(٢) اللسان ، لابن منظور ، ج ١٢ : ٥٥٩ ( ل و م ) .

(٣) عبث الوليد ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٤) شرح ديوان المفضل ، للقاسم الأنبارى ، ص ٥٣ - ٥٤ ، وينظر ص ٧٣

(٥) م ، ن ، ص ٧٧ .

(٦) تذكرة النحاة ، لأبى حيان ، ص ٥٦٠ .

السجستاني (١) (ت ٢٥٥).

\*

ونسب الفراء هذه اللغة ، فقال : " هذه لغة طيبي ، لأنهم يسكنون  
الياء في النصب ولا ينصبون " (٢). وحكى عن الكلا بين إسكان الياء في المضارع  
المنصوب في قوله تعالى : ( مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ ) (٣) . ولا فرق بين هذه  
الياء وياء الاسم المنقوص ، فيما يبدي ولي (٤) .

وقد ذهب عدد من النحويين إلى جواز إسكان ياء المنقوص في السعة كما  
يظهر من كلامهم ، وذلك بناء على ورود ما يؤيده من شواهد نثرية كما سيأتي ، ومن  
هؤلاء النحويين ، ابن جنى (٥) (ت ٣٩٤) ، وابن مالك (٦) (ت ٦٧٢) ، والرضسى (٧)  
(ت ٦٨٦) ، وابو حيان (٨) (٧٤٥) ، والمرادى (٩) (ت ٧٤٩) ، والصبان (١٠) (ت ١٢٠٦) .

(١) ينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ١٨٣ = ٥٤ : ١ ط ١ . والدرر اللوامع ، للشنقيطي ،  
بيروت ٢ دار المعرفة ، ط ٢ ، ١٣٩٣ هـ) ، ج ١ : ٢٩ .

(٢) الأصول في النحو ، لابن السراج ، ج ٢ : ٢٠٥ ، وتذكرة النحاة ، لأبي حيان ،  
ص ٨٤ .

(٣) من الآية (٢٥٤) في سورة البقرة . وينظر مختصر في شواذ القراءات ، لابن خالويه  
ص ١٦ ؛ ولغات قيس ، لمحمد أحمد العمري ، ( مكة : جامعة أم القرى ، مركز  
البحث العلمي ، ( ر د ) ، ١٤٠٢ هـ ، برقم ٥٩٣ ) ، ص ٣٢٨ .

(٤) وينظر المحتسب ، لابن جنى ، ج ٢ : ٣٤٢-٣٤٣ .

(٥) ينظر م . ن ، ص ٣٤٣ ، والمنصف ، تح . إبراهيم مصطفي ، وعبدالله أمين ، ( مصر :  
مطبعة مصطفي الحلبي ، ط ١ ، ١٣٧٣ هـ ) ، ج ٢ : ١١٤ .

(٦) ينظر شرح التسهيل ، ج ١ : ٦١ .

(٧) ينظر شرحه على الكافية ، ج ٢ : ٢٣٠ .

(٨) ينظر البحر المحيط ، ج ٢ : ٣٨٨ .

(٩) ينظر توضيح المقاصد ، ج ١ : ١٢٣ .

(١٠) تنظر . حاشيته ، ج ١ : ١١١ .

\* في الأصل المطبوع : طي .

ويستوى في لغة طيبي، فتحة الإعراب ، كما سبق ، وفتحة البناء ، نحو:

اقضن يا هذا ، فيما حكاه الكوفيون أيضا (١) .

### العرجيج :

الراجح في نظري منع قياس إسكان ياء المنقوص المنصوب

لقلّة الوارد منه في النثر ، وأرى أن يقتصر على المسموع منه ، لثبوت  
أنّ ذلك لغة لبعض القبائل كطيبي ، وبنى كلاب ، ولورود ما يؤيد تلك اللغّة

من شواهد نثرية منها :

١ - قراءة ( **مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِكُمْ** ) (٢) بسكون الياء (٣) .

٢ - قراءة ( **وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالٍ** ) (٤) بتنوين ( موال ) (٥) .

٣ - قراءة ( **قَاذُكُرُوا اللَّهَ عَلَيْهَا مَوَاقٍ** ) (٦) بتنوين ( مواق ) (٧) .

٤ - قراءة ( **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا** ) (٨)

بإسكان ياء ( تغنى ) (٩) .

---

(١) ينظر مجالس ثعلب ، ج ٢ : ٥٣٩ ؛ وشرح ديوان المفضلّيات ، للقاسم الأنباري ، ص ١٩ ؛ والأصول ، لابن السراج ، ج ٢ : ٢٠٤ - ٢٠٥ ؛ والمسائل البصريّات ، لأبي علي ، ج ١ : ٣٥٧ ؛ وتذكرة النحاة ، لأبي حيان ، ص ٨٤ ؛ وشرح الرضي ج ٢ : ٤٠٥ ؛ وقد نصّ على ذلك ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ٤٠٣ : ٢ : ٧٩ ط ١ ؛ وخرزانة الأدب ، للبيغدادى ، ج ٤ : ٥٨٠ .

(٢) من الآية (٨٩) في سورة المائدة .

(٣) وهى لجعفر بن محمد الصادق ، ينظر المحتسب ، لابن جنى ، ج ١ : ٢١٧ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٤ : ١٠٠ .

(٤) من الآية (٣٣) في سورة النساء .

(٥) وهى لمجاهد ، ينظر مختصر فى شواذّ القراءات ، لابن خالويه ، ص ٢٥ .

(٦) من الآية (٣٣) فى سورة الحج .

(٧) قال ابن خالويه : " وقد روى عن بعضهم : ( مواق ) ، مثل ( جوار ) " ، مختصر فى شواذّ القراءات ، ص ٩٥ .

(٨) من الآية (١٠) فى سورة آل عمران .

(٩) وهى لعلى كرمّ الله وجهه . ينظر مختصر فى شواذّ القراءات ، لابن خالويه ، ص ١٩ .

- ٥ - قراءة (أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَحْيِيَ الْمَوْتَىٰ) <sup>(١)</sup> ، بسكون الياء <sup>(٢)</sup>
- ٦ - جاء في المثل " أعط القوس باريها " <sup>(٣)</sup> و " قيل : إنَّ روايته عن العسرب بسكون الياء لا غير " <sup>(٤)</sup> .

- أمَّا الشواهد الشعرية فيكفي منها ما تقدّم في العرض ، نظرا لكثرتها <sup>(٥)</sup>
- قال ابن جنى : " وشواهد ذلك في الشعر أكثر من أن يؤتى بها " <sup>(٦)</sup> .

---

(١) الآية الأخيرة في سورة القيامة .

(٢) وهي لطلحة بن سليمان ، ينظر المحتسب ٤ لابن جنى ، ج ١ : ٣٤٢ ، وينظر عن ذلك البحر المحيط ، لا بى حيان ، ج ٨ : ٣٢٢ .

(٣) الأمثال ، للقاسم بن سلام ، تح ٥ د . عبدالمجيد قطامش ، ( مكة : جامعة الملك عبدالعزيز ، مركز البحث العلمي ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ ) ، ص ٢٠٤ ، والفاخر ، للمفضل بن سلمة ، تح ٤ عبدالعليم الطحاوى ، ( ج ٥ : ٢٠٤ م : وزارة الثقافة ) ط ١ ، ١٣٨٠هـ ) ص ٣٠٤ .

(٤) المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري ، ( بيروت : مدار الكتب العلمية ، ط ٢ ١٤٠٠هـ ) ج ١ : ٢٤٧ ؛ وينظر : شرح الرضى ، ج ٢ : ٢٣٠ ؛ وخزانة الأدب ، للبيد ادى ، ج ٣ : ٥٣٠ .

(٥) ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٣ : ٣٠٦ = ٢ : ٥٥ ؛ والكامل ، للمبرّد ، ج ٣ : ٢٢-٢١ ؛ والمحتسب ، لابن جنى ، ج ١ : ١٢٥-١٢٦ ؛ والخصائص له ، ج ١ : ٣٠٦-٣٠٧ ( ج ٢ : ٣٤١-٣٤٢ ) ؛ وما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقيروانى ، تح ٥ د . محمد زغلول سلام ، و د . محمد مصطفى هدارة ، ( الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٣م ) ص ١٣٨ - ١٤٠ ؛ و ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، ص ٩١-٩٣ .

(٦) المحتسب ، ج ١ : ٣٤٣ ، وينظر الخصائص ، ج ٢ : ٣٤١ .

## المبحث الرابع والعشرون

### إشباع الحركات \*

#### العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ فِيكَ بِأَمَثَلِ

: " وموضع ( انجلى ) جزم على الأمر ، علامة الجزم فيه سكون اللام فى الأصل (١) ،

ثم احتاج الى حركتها بصله لها ، ليستوى له وزن البيت فكسرهما ووصل الكسرة

بالياء . وقال الفراء : العرب تصل الفتحة بالألف ، والكسرة بالياء ، والضمه بالواو .

ومن ذلك قول الله عزّ وجلّ : ( سَنَقِرُّكَ فَلَا تَنْسَى ) (٢) ، موضع ( تنسى ) جزم

ب ( لا ) ، على النهى ، والألف صلة لفتحة السين . ومن ذلك قول الشاعر :

✽ مذهب سيبويه وغيره من البصريين أن ذلك ضرورة . وهو عندهم على

نوعين : ما كان بعد حركات آخر المعتل المجزوم فهو مما أجرى مجرى الأصل ،

وما كان سوى ذلك فهو إشباع . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ١ : ٢٨ = ١٠ : ١ ط بولاق

وج ٢ : ٣١٦ : ٤٠٥٩ ، وج ٤ : ٢٠٦٠ : ٢٩٨ : ٢٩٩ ، والمقتضب ، للمبرّد

ج ٢ : ٢٥٦ ، والكامل ، له أيضا ، ج ١ : ٢٥٣ ، وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٣ :

٠٣٩٨

(١) بيد و لى أن ذلك سهو منه رحمه الله ، لأنّ الفعل معتل اللام من انجلى ينجلي

فانجلى فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وعلى رأيه حذف حرف العلة جزم ،

كما تقدّم فى المبحث التاسع عشر .

(٢) الآية ( ٦ ) فى سورة الأ على .

إِذَا الْجُوزَاءُ أُرْدَفَتِ الثُّرَيَّا      ظَنَنْتُ بِأَلِ فَاطِمَةَ الظَّنُونَا

الألف في ( الظنون ) صلة لفتحة النون . والموضع الذي وصلوا فيه الكسرة بالياء  
قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ      تَنْمِي      يَمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَيْي زِيَادِ

الياء صلة لكسرة التاء ، والموضع الذي وصلوا الضمة فيه بالواو قول الشاعر :  
هَجَوْتَ زَبَانَ نَمَّ حَيْثُ مُعْتَذِرًا      مِنْ سَبِّ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ  
الواو صلة لضمة الجيم " (١) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول عنتره :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ      زِيَاةٍ مِثْلَ الْفَنِيقِ الْمُكْدَمِ (٢)

: " قال أكثر أهل اللغة : ينباع معناه : ينبع ، على مثال ( يَفْعَلُ ) ، من نَبَعَ الماءُ  
ينبع . فزاد الألف على الإتياع لفتحة الباء ؛ لأنهم ربما وصلوا الفتحة بالألف  
والضمة بالواو ، والكسرة بالياء . قال الراجز :

لَا عَهْدَ لِي بِنِيْمَ أَلِ      أَمْبَعَتْ كَالشَّنِّ الْبِئَالِ

أراد : بنضال ، من المناضلة . وقال الآخر :

كَأَنِّي بِفَتْخَاءِ الْجَنَاحِينَ لِقْوَةٍ      عَلَى عَجَلٍ مَتَّى أَطَاطِي شِيمَا لِي (٣)

(وقال الآخر) :

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي فِي تَلَفِيتِنَا      يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَى إِخْوَانِنَا مَسُورِ (٤)

وَأَنْتَى حَيْثَمَا يَنْبِي الْهُوَى بِصَرِي

(١) الشرح ، ص ٧٨ .  
(٢) الذفرى والذفران : الحيدان المشرفان وراء الأذنين . والجسرة : الطويلة ، وقيل :  
الجسر الجسور الذي لا يهوله شربه . زيافة : تزييف في مشيها : تشرح . الفنيق :  
الفحل الذي لا يحمل عليه . المكدم : الغليظ . ( عن الشرح ) .  
(٣) اللقوة : العقاب الخفيفة السريعة الأخطاف . عن اللسان ، لابن منظور ، ج ١٥ :  
٢٥٣ ( لقا ) .  
(٤) صور : جمع أصور ، وهو المائل العنق . ينظر م . ن ، ج ٤ : ٤٧٤ ( صور ) .

أراد : فأنظر ، فوصل الضمة بالواو " (١) .

### التوضيح :

ذكر الفراء ، فيما نقله عنه أبو بكر، أنّ العرب تملّ الفتحة بالألف ، والكسرة بالياء ، والضمة بالواو ، أى أنّهم يشبعون الحركات حتى ينشأ عنها حرف مدّ . واستشهد على ذلك بـ ( فلانسى ) ، و ( ظننت بآل فاطمة الظنونا ) و ( ألم يأتنيك ) ، و ( لم تهجو ) . وترى أنّه قد سوى فى الإشباع بين حركات الاسم وحركات آخر الأفعال المجزومة بحذف حرف العلة . وهذا يعنى أنّ وزن ( أَلَمْ يَأْتِيكَ ) : ( أَلَمْ يَفْعَيْكَ ) ؛ لأنّ هذه الياء ليست لام الكلمة . وكذلك الشأن فى الفعلين الآخريين . وقد ذكر بعض النحويين هذا الرأى عن مثل هذه الأفعال لكنهم لم ينسبوه (٢) . وهو للفراء كما ترى .

والظاهر من استشهاده بقوله تعالى : ( سَنَقِرُّكَ فَلَا تَنْسَى ) (٣) أنّ الإشباع

(١) م . ن ، ص ٣٣٢ - ٣٣٤ .

(٢) ينظر : الإفصاح للفارقى ، تح . سعيد الأفغانى ، ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٤٠٠هـ ) ، ص ١٧١ ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ١٠ : ١٠٧ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ١ : ١١٩ ؛ وشرح الأشموني ، ج ١ : ١١٤ .

(٣) الآية (٦) فى سورة الأعلى . وجاء فى إعراب القرآن للنحاس ، ج ٣ : ٦٨٠ " وهو خبر وليس بنهى ، ولا يجوز عند أكثر أهل اللغة أن ينهى إنسان عن أن ينسى ؛ لأن النسيان ليس إليه " وينظر : البحر المحيط ، لأبى حيان ، ج ٨ : ٤٥٩ . وقال : إنّ جعل ( لا ) ناهية من التعسف فى فهم الآية .



جائز في النشر ، كما يظهر من قوله : العرب تمل الفتحة بالألف... إلخ ، أن ذلك لغة . وقد تبعه أبو بكر فيما ذهب إليه ، لقوله عن كسر اللام في (انجلي) : كسرهما ووصل الكسرة بالياء . وقوله في الموضع الآخر : لأنهم ربّما وصلوا الفتحة بالألف والضمّة بالواو ، والكسرة بالياء . ثمّ أو ردّ الشواهد على ذلك . بل إنّه قد صرح في كتابه إيّخاق الوقف أنّ ذلك لغة (١) . وجعلها أحد الوجوه الجائزة في قراءة ( لا تخفّ دركاً ولا تحقّي ) (٢) ، بسكون الفاء (٣) . وقد أجاز ذلك فيها أيضا الفراء (٤) . وقد حكى النحاس نحو ذلك عن الكوفيين فقال بعد قوله تعالى : ( وَمَنْ يُوَقِّحْ فَتَحِّسْ ) (٥) : " جزم بالشرط فلذلك حذف الألف منه ، ولا يجوز إثباتها عند البصريين ، ويجوز عند الكوفيين " (٦) .

وكون الإشباع لغة قد ذكره عدد من العلماء منهم أحمد بن فارس (٧) (ت ٣٩٥) ، وابن مالك (٨) (ت ٦٧٢) ، وابن الجوزي (٩) (ت ٨٢٣) ،

- (١) ينظر ج ٢ : ٧٦٩ .
- (٢) من الآية (٧٧) في سورة طه .
- (٣) وهي لحمزة . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٤٢١ .
- (٤) ينظر معاني القرآن ، ج ١ : ١٦٢ . كما أجاز فيها وجهين آخرين أحدهما : الاستئناف ، والثاني إجراء المعتلّ مجرى الصحيح . ينظر م . ن ، ص ١٦١ ، والجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، ج ١١ : ٢٢٨ ، والوجه الأخير ضرورة عند البصريين ، كما تقدم في التعليق على عنوان هذا المبحث .
- (٥) من الآية (٩) في سورة الحشر .
- (٦) إعراب القرآن ، ج ٣ : ٣٩٨ .
- (٧) ينظر الماحبي ، ص ٣٠ - ٣١ .
- (٨) ينظر شواهد التوضيح ، تح . محمد فؤاد عبد الباقي ، (بيروت : عالم الكتب ، د . ت) ، ص ٢٢ .
- (٩) ينظر النشر ، ج ٢ : ٢٩٩ .

والد مياطي<sup>(١)</sup> (ت ١١١٧) . ونسبها أبو زيد الأَنْصَارِي إلى طَبِيِّ . (٢) . وقد أُيِّدَ هذه اللغة أستاذنا الدكتور أحمد مكي الأَنْصَارِي ، لوجود ما يسندها من شواهد نثرية (٣) كما سيأتي .

وممن أجاز الإِشْبَاع دُونُ أَنْ يُصْرَحَ بِأَنَّه لُغَةٌ الْفَارْسِيَّةُ (٤) (ت ٣٧٧) ، وابن جنِّي (٥) (ت ٣٩٢) .

### الترجيح :

الراجح في نظري منع الإِشْبَاع في النثر مع قبول المصموم منه لثبوت أنه لغة ، ولورد الشواهد المؤيِّدة لهذه اللغة وفي مقدمتها قراءة ( فَاجْعَلْ أَفْعِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ ) (٦) بِإِشْبَاعِ كَسْرَةِ الْهَمْزَةِ فِي (أَفْعِدَةٌ) (٧) . وقد قُصِّلَ الْقَوْلُ عَنْهَا أَسْتَاذُنَا الدُّكْتُورُ الْأَنْصَارِيُّ . وناقش قول من نسب مجيئها كذلك إلى خطأ السراوي ،

---

(١) ينظر إتحاف فضلاء البشر ، ص ١١٥ ، ٢٧٣ .

(٢) ينظر المخصص ، لابن سيده ، ج ١ : ١١٤ .

(٣) ينظر الدفاع عن القرآن ، ( جامعة القاهرة بالخرطوم ، ١٣٩٣هـ ) ، ص ٥٤ .

(٤) ينظر رسالة الملائكة ، للمعري ، ( بيروت : المكتب التجاري ، ط ٢ ، ١٩٧٧م ) ، ص ٢٠٥ .

(٥) ينظر المحتسب ، ج ١ : ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، والخصائص ، ج ٣ : ١٢١ - ١٢٣ .

(٦) من الآية (٣٧) في سورة إبراهيم .

(٧) هي قراءة ابن عامر في رواية الحلواني عمن هشام عنه ، ينظر رسالة الملائكة للمعري ، ص ٢٠٢ ، والنشر ، لابن الجزري ، ج ٢ : ٣٠٠ .

فردّ هذا القول بإيراد ما يدلّ على علم الراوى بما نقل، وبثبوت "أنّ الإشباع لغة مشهورة عند العرب، وبها جاءت قراءات متعدّدة" (١) ثمّ مثل بالقراءات التالية :

١ - قراءة (سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ) (٢) بإشباع ضمة الهمزة (٣).

٢ - وقراءة (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) (٤) بإشباع ضمة الدال . (٥)

ومن تلك القراءات قراءة ( أُرْسِلَهُ مَعَنَا غَدًا نَرْتَعِي وَنَلْعَبُ ) (٦) ، بإثبات

الياء في (نرتعي) و جزم (نلعب) (٧) .

---

(١) الدفاع عن القرآن، ص ٥٢ .

(٢) من الآية (١٤٥) في سورة الأعراف .

(٣) وهي قراءة الحسن . ينظر المحتسب ، لابن جنى ، ج ١ : ٢٥٨ .

(٤) من الآية (٥) في سورة الفاتحة .

(٥) هي رواية عن ورش . ينظر شواهد التوضيح ، لابن مالك ، ص ٢٣ .

(٦) من الآية (١٢) في سورة يوسف .

(٧) إحدى روايتي قنبل عن ابن كثير . ينظر : البحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٥ : ٢٨٥

والنشر ، لابن الجزرى ، ج ٢ : ٢٩٣ .

وهناك قراءات أخرى ينظر عنها السبعة لابن مجاهد ، ٤٢٣ ؛ والمحتسب ، لابن

جنى ، ج ٢ : ٣٢٢ ؛ ورسالة الملائكة ، للمعري ، ص ٢٠٤ ؛ وشواهد التوضيح ، لابن

مالك ، ص ٢٢ .

## المبحث الخامس والعشرون

### منع تنكير (غدوة)\*

#### العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول طرفة :

كَأَنَّ حُدَّ وَجَّ الْمَالِكِيَّةِ غُدْوَةٌ      خَلَايَا سَفِينٍ بِالنَّوَاصِفِ مِنْ دَرٍ (١)

: " والغدوة موضعها نصب على الوقت . وكان حقها ألا تنون ، لأنها لا تجرى (٢) فاضطرَّ الشعر إلى إجرائها ، وإنما صار حكمها ترك الإجراء ، لأنها مؤنثة معرفة . قال الفراء : سمعت أبا الجراح العقيلي يقول : ما رأيت كغدوة قط ، يعني غداة يومه أنها كانت باردة ، قال : والدليل على أنها معرفة لا تجرى أن العرب لا تضيفها ولا تدخل عليها الألف واللام ، ولا يقولون : رأيتك غدوة الخميس ، وإنما يقولون : غداة الخميس . وقد قرأ أبو عبد الرحمن السلمي : ( **وَأَمِيرٌ نَعَمَكَ مَعَ الَّذِينَ يَذْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغُدْوَةِ وَالْعِيَّةِ** ) (٣) ، وهي قراءة شاذة لا يقاس عليها ولا

\* مذهب الخليل والمبرد جواز تنكيرها . ينظر : الكتاب ، لسيبويه ، ج ٣ : ٢٩٤ = ٢ : ٤٩ ط بولاق ، والمقتضب ، ج ٤ : ٣٥٤ .

ويبدو لي أن ذلك جائز أيضا عند أبي عمرو ، ويونس ، وسيبويه ، لقول سيبويه : " زعم يونس عن أبي عمرو ، وهو قوله أيضا ، وهو القياس : أنك إذا قلت لقبته العام الأول ، أو يوما من الأيام ، ثم قلت : ( غدوة ) أو ( بكرة ) وأنت تريد المعرفة لم تنون " . الكتاب ، ٣ : ٢٩٣ = ٤٩ : فيفهم من قوله : ( وأنت تريد المعرفة لم تنون ) أنه إذا أريد بهما النكرة نونتا .

(١) الحدوج : مراكب النساء ، والخلايا : جمع خلية ، وهي السفينة العظيمة معها قارب ، والنواصف : قيل : هي مجارى الماء إلى الأودية ، وقيل : هي أرض . و ( كد ) : مكان . ( عن الشرح ) .

(٢) أي لا تنصرف . ينظر المبحث الثامن عشر

(٣) من الآية (٢٨) في سورة الكهف .

تجعل أملاً" (١).

### التوضيح :

(غدوة) من الأعلام المعنوية كـ (برّة) للمبرّة ، و (فجار) للفجرة (٢).  
والمشهور أنّ علميتها للجنس (٣) ، فتمنع من الصرف للعلمية والتأنيث وهي من  
الأعلام النوعية التي لا تلزم التعريف (٤) ، كما سيأتي . ولكنّ أبا بكر لم يراع ذلك  
فجعل صرفها في البيت ضرورة . وهذا الرأى للفراء ، لقوله ، فيما نقله عنه أبو بكر  
والدليل على أنّها معرفة لا تجرى أنّ العرب لا تضيفها ، ولا تدخل عليها الألف  
واللام . ولما وردت عليه قراءة أبي عبدالرحمن السلمى (بالغدوة) بإدخال (ال)  
على (غدوة) وصفها بالشذوذ ، ومنع القياس عليها .

وما نقله أبو بكر عن الفراء تجد ما يشابهه في معانى القرآن غير أنّه  
لم يصرّح بشذوذ تلك القراءة ، ولكن الحكم عليها بذلك مفهوم من معنى كلامه ،  
وهذا نصّه : " وقوله : ( بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ) (٥) قرأ أبو عبدالرحمن السلمى

(١) الشرح ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(٢) ينظر شرح العمدة ، لابن مالك ، ص ١٤٠ ، والمساعد لابن عقيل ، ج ١ : ١٣٢ .

(٣) ينظر المساعد ، لابن عقيل ، ج ١ : ٤٩٢ ، والهمع ، للسيوطى ، ج ٣ : ١٣٨ .

١٩٧ : ١ ط ١ ، وتاج العروس ، للزبيدي ، ج ١٠ : ٢٦٢ ، وحاشية الصبان ، ج ٢ : ١٣٤ .

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ج ٢ : ٦٧٩ ، والمساعد ، لابن

عقيل ، ج ١ : ١٣٢ ، والهمع ، للسيوطى ، ج ١ : ٢٥٢ ، ج ٣ : ١٣٩ ، ج ١ : ٧٣ ، ١٩٧ ط ٢

(٥) من الآية (٢٨) في سورة الكهف .

(بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ) ولا أعلم أحدا قرأ غيره . والعرب لا تدخل الألف واللام في (الغدوة) ؛ لأنها معرفة بغير ألف ولام ، سمعت أبا الجراح يقول : ما رأيت كغدوة قط ، يعني غداة يومه . وذلك أنها كانت باردة ، ألا ترى أنّ العرب لا تضيفها ؟ فكذلك لا تدخلها الألف واللام . إنما يقولون : أتيتك غداة الخميس ، ولا يقولون : غدوة الخميس " (١) . فمعنى كلامه أنّ تلك القراءة مخالفة قول العرب .

وقراءة السلمى (بالغدوة) التي يقول الفراء : إنه لا يعلم أحدا قرأ بها غيره هي قراءة متواترة قرأ بها السلمى وغيره ، كما قرأ بها من السبعة عبدالله بن عامر في موضعين هما موضعا ورود (غداة) في القرآن . قال أبو حيان عند قوله تعالى في سورة الأنعام : ( وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ) (٢) : " وقرأ ابن عامر ، وأبو عبدالرحمن ، ومالك بن دينار ، والحسن ونصر بن عاصم ، وأبو رجاء العطاردي : ( بِالْغُدُوَّةِ ) " (٣) . وقال عند قوله تعالى : في سورة الكهف : ( وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ) (٤) : " وتقدم الكلام على قوله ( بالغداة والعشي ) قراءة وإعرابا في الأنعام " (٥) .

(١) ج ٢ : ١٣٩ ، وينظر البحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٤ : ١٣٦ .

(٢) من الآية (٥٢) .

(٣) البحر المحيط ، ج ٤ : ١٣٦ .

(٤) من الآية (٢٨) .

(٥) البحر المنحيط ، ج ٦ : ١١٩ . وينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٢٥٨ ، وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ١ : ٥٤٨ ، و ٢ : ٢٧٢-٢٧٣ ؛ وحجّة القراءات ، لأبي زرعة ، ص ٢٥١ ؛ والنشر ، لابن الجزري ، ج ٢ : ٢٥٨ ؛ والإتحاف ، للدمياطي ، ص ٢٠٨ ، ٢٨٩ ؛ وروح المعاني ، للآلوسى ، (بيروت : مدار الفكر ، ١٣٩٨هـ) ، ج ٧ : ١٥٩ ، ( مج ٢ ) .

ولم يكن الفراء هو الوحيد الذي شذذ تلك القراءة المتواترة . فقد جاء

بعده من شذذها ومن خطأها ، ومن هؤلاء (١).

أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) الذي قال : " وإنما

نرى ابن عامر والسلمي قراءة تلك القراءة اتباعاً للخط ، وليس في إثبات الواو في

الكتاب دليل على القراءة بها " (٢) وقال عنه الآلوسي (ت ١٢٧٠) : " وزعم أبو

عبيد أن من قرأ بالواو فقد أخطأ ، لأن (غدوة) علم جنس لا تدخله الألف

واللام " (٣) .

ومنهم ابن جني (ت ٣٩٢) الذي ألف كتابه المحتسب في توجيه

القراءات الشاذة ، ويقول عن تلك القراءة السبعية : " ولا تقول : (بالغدوة

والعشى) إلا في قراءة شاذة " (٤) .

ولعل أبا عبيد كان متأثراً بالفراء في تخطيء تلك القراءة ، لأنه سمع

منه وروى عن الكوفيين (٥) ، كما لا يستبعد أن يكون ابن جني متأثراً به أيضاً ، لأنه

متأخر عنه .

---

(١) ومنهم كذلك ابن خالويه . ينظر الحجة في القراءات ، ص ١٤٠ ، وأبو منصور

الأزهري ، ينظر : تهذيب اللغة ، ج ٨ : ٢٣٤ . وينظر اللسان ، لابن منظور

ج ١٥ : ١١٦ .

(٢) البحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٤ : ١٣٦ . وينظر تاج العروس ، للزبيدي ،

ج ١٠ : ٢٦٢ .

(٣) روح المعاني ، ج ٧ : ١٥٠ (مج ٣) .

(٤) سر صناعة الإعراب ، ج ٢ : ٥٤٢

(٥) ينظر مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، ص ١٤٨ .

ووجه قراءة ابن عامر ومن وافقه أنّ الخليل (ت ١٧٠) ، وأبا الخطاب  
(ت ١٧٧) ، وسيبويه (ت ١٨٠) ، والمبرد (ت ٢٨٦) وغيرهم قد حكوا تنكيسير  
(غدوة) <sup>(١)</sup> . وأنّ (بكرة) التي هي مثل (غدوة) في العلمية قد ورد تنكيرها  
في قوله تعالى : ( وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ) <sup>(٢)</sup> . وقوله تعالى : ( وَلَقَدْ مَتَّعْنَاهُمْ  
بِكُرَّةٍ عَدَابٌ مُّتَّعِرٌ ) <sup>(٣)</sup> . و " أن بعض أسماء الزمان قد استعملته العرب معرفة  
بغير الألف واللام وقد سمع منهم إداخال الألف واللام ، نحو ما حكاه أبو زيد من  
قولهم : لقيته فينة فينة يافتى ، غير مصروف ، ولقيته الفينة بعد الفينة ، أى  
الحين بعد الحين " <sup>(٤)</sup> .

والى جانب ذلك أنّهم قد نكروا ( غدوة ) البتّة بعد ( لدن ) <sup>(٥)</sup> .

---

(١) ينظر البحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٤ : ١٣٦ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ١ :  
٤٩٢ ؛ والاتحاف ، للدمياطى ، ص ٢٠٨ ؛ وروح المعاني ، للألوسى ، ج ٧ :  
١٥٥ ، مج ٣ ، وينظر أيضاً الكتاب ، لسيبويه ، ج ٣ : ٢٩٤ ؛ والمقتضب ، للمبرد  
ج ٤ : ٣٥٤ ؛ والمصاحح ، للجوهري ، ج ٦ : ٢٤٤٤ ؛ والكشف ، للقيسى ، ج ٢ :  
٤٣٢ ؛ والتبيان ، للعكبري ، ج ١ : ٣٢١ ؛ والأمالى ، لابن الشجرى ، ج ١ : ١٤٦ ؛  
والتفسير الكبير ، للرازي ، ج ١٢ : ٢٣٥ ؛ واللسان ، لابن منظور ، ج ١٥ : ١١٦ ؛  
(غدا)

(٢) من الآية (٦٢) فى سورة مريم . وينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٣ : ٢٩٣ ، ٢٩٤ ؛  
والمساعد ، لابن عقيل ، ج ١ : ٤٩٢ ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ٣ : ١٣٩ = ١٩٦ ط ١ .  
(٣) الآية (٣٨) فى سورة القمر .  
(٤) الأمالى ، لابن الشجرى ، ج ١ : ١٤٦ . وينظر تفسير التبيان ، للطوسى ، تح .  
أحمد حبيب العاملى ، ( النجف : مكتبة الأمين ، ١٣٨٩هـ ) ، ج ٧ : ٣١ .  
(٥) ينظر الحجة ، لابن خالويه ، ص ١٤٠ ؛ وسر صناعة الإعراب ، لابن جنى ، ج ٢ : ٥٤٢ .



وبناء على ذلك السماع أجاز تنكير ( غدوة ) عدد كبير من النحويين وغيرهم ،  
وعلى رأسهم الخليل بن أحمد (١) . بل إن الفراء الذي منع صرفها فيما تقدم لعدم  
خروجها عن العلمية قال في موضع آخر من معاني القرآن : " العرب تجرى ( غدوة )  
و ( بكرة ) ولا تجريهما ، وأكثر الكلام في غدوة ترك الإجراء . " (٢) .

وقد علل ابن مالك جواز تنكيرها وتنكير ما شابهها من الأعلام النوعية  
المسموعة فقال : " لما كان لهذا الصنف من الأعلام خصوص من وجه وشياع من وجهه  
جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطي لفظه ما يعطاه المعارف الشخصية " .  
وأن يستعمل تارة نكرة فيعطي لفظه ما يعطاه النكرات ، ونعني بالنوعى نوعى  
المعانى . والطريق فيه السماع ، فجاء من ذلك (٣) : فينة ، وبكرة ، وغدوة ، وعشية " (٤) .

---

(١) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث . ومنهم الزجاج . ينظر التساج ،  
للزبيدي ، ج ١٠ : ٢٦٢ ، وأبو علي الفارسي . ينظر تفسير التبيان ، للطوسي ، ج ٧ :  
٣١ ، وابن أبي الربيع ، ينظر البسيط ، ج ١ : ٤٨٦ . وابن يعيش . ينظر شرح  
المفصل ، ج ٤ : ١٠٢ ، وابن مالك ، ينظر شرح الكافية الشافية ، ج ٢ : ٦٧٩ ،  
وابن عقيل . ينظر المساعد ، ج ١ : ١٣٢ ، والدمياطي ، الإنحاف ، ص ٢٠٨ ، والآلوسي  
ينظر روح المعاني ، ج ٧ : ١٥٥ ( مج ٣ ) .

(٢) ج ٣ : ١٠٩ .

(٣) وأضاف بعضهم ( ضحوة ) . ينظر شرح الأشموني ، ج ٢ : ١٣٥ .

(٤) الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٢٥٢ - ٢٥٣ = ١ : ٧٣ ط ١ .

### الترجيح :

الراجح ، فى نظرى ، جواز تنكير (غذوة) ، وإدخال (ال) عليها لورود السماع بذلك كما تقدّم ، ويتوجه ورود قراءة ابن عامر السابقة ، ولا التفات إلى من ادّعى أنّ تلك القراءة إنما جاءت على رسم الخط فقط<sup>(١)</sup> . وذلك أن القراءة سنّة متبعة ، ثابتة بالرواية المتواترة المتمثلة بقراءة الرسول صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> و" أن ابن عامر لا يعرف اللّحن ؛ لأنّه عربى ، والحسن يقرأ بها وهو ممن يستشهد بكلامه فضلا عن قراءته " <sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر الحُجّة ، لابن خالويه ، ص ٢٤٠ ؛ وحجة القراءات ، لأبى زرعة ، ص ٢٥١ وتفسير التبيان ، للطلوسى ، ج ٤ : ١٤٥ ؛ والبحر المحيط لأبى حيان ، ج ٤ : ١٣٦ ؛ وتاج العروس ، للزبيدي ، ج ١٠ : ٢٦٢ ؛ وروح المعانى للآلوسى ، ج ٧ : ١٥٩ (مج ٣) .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ، ج ١ : ٤٨ = ١ : ٧٤ ط . بولاق ؛ والنشر ، لابن الجزرى ، ج ١ : ١٠-١١ ومنجد المقرئين ، لابن الجزرى كذلك ، (بيروت - دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠هـ) ص ٦٥ ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ٦ : ٢٨٥ = ٢ : ٢٢٦ ط ، ١ (٣) الإتحاف ، للد مياطى ، ص ٢٠٨ .

### المبحث السادس و العشرون

#### وصل اسم الفاعل المقترن بـ (ال) \*

#### العرض :

قال أبو بكر فى معرض الحديث عن قول زهير :

وَمَنْ يَعْصِ أَطْرَافَ الرَّجَاجِ فَإِنَّهُ يُطِيعُ الْعَوَالِي رُكِّبَتْ كُلُّ لَهْذَمٍ  
: " و ( رُكِّبَتْ ) صلة ( العوالى ) ، كأنه قال : فإنه يطيع التى رُكِّبَتْ كُلُّ لَهْذَمٍ"<sup>(١)</sup>

#### التوضيح :

جعل أبو بكر جملة ( رُكِّبَتْ ) من ( فإنه يطيع العوالى رُكِّبَتْ كُلُّ لَهْذَمٍ )  
صلة لكلمة ( العوالى ) ومثل العوالى بالاسم الموصول ( التى ) فقال : ورُكِّبَتْ  
صلة العوالى ، كأنه قال : فإنه يطيع التى رُكِّبَتْ كُلُّ لَهْذَمٍ •  
وتلا حظ أن كلمة ( العوالى ) معرفة بـ ( أل ) وهى جمع مفردة ( عالية ) ،  
و ( عالية ) اسم فاعل • أى أن اسم الفاعل المقترن بـ ( أل ) يوصل كما يوصل الاسم  
الموصول •

وما ذكره أبو بكر تجده داخلًا فيما ذهب إليه الكوفيون ، وهو وصل  
الأسماء المشتقة المعرفة بـ ( أل ) كما يوصل الاسم الموصول ( الذى ) • قال  
الزجاجى ( ت ٣٣٧ ) : " اعلم أن الأسماء المشتقة من الأفعال نحو : ضارب ، وقائم

\* هذه المسألة مما انفرد به الكوفيون ، كما سيأتى فى التوضيح •

(١) الشرح ، ص ٢٨٢ •

وذاهب ، وما أشبه ذلك يدخل عليها الكوفيون الألف واللام ، ويجعلونها مع الألف واللام بمنزلة ( الذى ) ويصلونها بما توصل به ( الذى ) ، فيقولون : القائم أكرمت عمرو ، فيرفعون القائم بالا بتداء<sup>(١)</sup> ، وعمرو خبره ، و ( أكرمت ) صلته ، كأنهم قالوا : الذى أكرمت عمرو . قالوا : فإن جعلنا القائم بمعنى الذى قام قلنا : القائم أكرمت عمرا فينصب القائم بوقوع الفعل عليه ، وعمرو بدل<sup>(٢)</sup> منه ؛ لأنّ ( أكرمت ) لا تكون صلة الألف واللام وقد جعلت القيام صلته . وهذا الوجه يوافقهم عليه البصريون . والوجه الأول ينفرد به الكوفيون<sup>(٣)</sup> .

هكذا نقل الزجاجي عنهم ، ولم أجد لذلك الرأى الذى انفردوا به ذكرا عند غيره من النحويين ، فيما اطلعت عليه . ولم يذكر الزجاجي حجتهم كما لم يذكرها أبو بكر . ولم أقف على شاهد يماثل ما ذكروه من نحو : (القائم أكرمت عمرو) ، أمّا بيت زهير السابق فإن جملة ( ركبت ) فيه تحتل وجهين غير الذى ذكره أبو بكر . أحدهما : أن تكون حالية على القول الراجح<sup>(٤)</sup> ، كما فى قوله تعالى : ( أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ )<sup>(٥)</sup> . وهذا جارٍ على مذهبهم أيضا

---

(١) الكوفيون يرفعون المبتدأ بالخبر ، كما سيأتى فى المبحث الثالث والثلاثين ص ٢٦٢ . ولكن عادة الزجاجي عدم التقيد بألفاظ الكوفيين ، كما صرح بذلك فى الإيضاح فى علل النحو ، ص ١٢١ .

(٢) الكوفيون يطلقون على البدل ترجمة . وينظر الهامش السابق .

(٣) اللامات ، ص ٤٥ .

(٤) ينظر البحر المحيط ، لأبى حيان ، ج ٣ : ٣١٧ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ٤٩ .

١ : ٢٤٧ ط ١ .

(٥) من الآية ( ٩٠ ) فى سورة النساء .

وهو جواز وقوع الماضى حالابدون (قد) (١). الثانى : أن تكون صلة لموصول محذوف والتقدير : فإنه يطيع العوالى التى ركبت كلّ لهذم وهو جار كذلك على مذهبهم الذى يجيز حذف الموصول وبقاء صلتة (٢).

وهذان الوجهان أوضح فى المعنى من الوجه الذى جعل فيه أبوبكر جملة (ركبت) صلة للعوالى، لأنّ " معنى الموصول ألا يتمّ بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتمّ اسما " (٣) وهو إلى جانب ذلك مبنى لاقتفاؤه إلى ما بعده (٤) أمّا كلمة (العوالى) فمعناها تام ، ولا تحتاج إلى شىء يتممها . وهى مع ذلك معربة ، فلا معنى لجعلها موصولة .

### الترجىح :

لا أميل إلى جعل الأسماء المشتقة المعرفة ب(أل) أسماء موصولة كما ذهب إليه الكوفيون ؛ لعدم ورود سماع يؤيد ذلك ، ولأنّ هذه الأسماء غير مفتقرة إلى ما بعدها كما سبق به البيان .

---

(١) وقد خالفهم الفراء فذهب إلى اشتراط (قد) ظاهرة أو مقدّرة . ينظر معانى

القرآن ، ج ١ : ٢٤ ، ٢٨٢ . وينظر عن مذهبهم الإنصاف ، لعبد الرحمن

الأنبارى ، ج ١ : ٢٥٢ (م ٣٢) ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ٤ : ٥٠ = ٢٤٧ ط ١

(٢) ينظر المبحث التاسع والعشرون الآتى .

(٣) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٣ : ١٣٨ .

(٤) ينظر م ١٣٩ ، ص ١٣٩ .

### المبحث السابع والعشرون

#### وصل النكرة وما أول بهـ \*

#### العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

مَكَرٌّ مِفْرٌ مُقْبِلٌ مُذِيرٌ مَعَاً كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّهَ السَّيْلُ مِنْ عِلِّ

: " و (حطَّه السيل) صلة الجلمود ، والهاء تعود عليه " (١).

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول امرئ القيس كذلك :

قَفَانَبِكٍ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَسْنَزِلٍ يَسْقُطُ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

: " والباء فيها ثلاثة أوجه : إحداهن (٢) أن تكون في صلة المنزل ، ويكـون

التقدير : من ذكرى حبيب و الذي (٣) يسقط اللوى " (٤).

✽ مذهب البصريين منع ذلك . والجملـة إذا جاءت بعد النكرة أعربوها صفة . وإذا جاءت بعد المعرفة فبحسب ما يقتضيه المعنى فقد تكون حالبة أو استثنائية . ينظر إيضاح الوقف ، لأبي بكر ، ج ٢ : ٨٢٧ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ١ : ١٧١ ؛ والإيضاح ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٧٢٢ (م ١٠٤) ؛ وشرح الرضي ، ج ٢ : ٣٩ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ١ : ١٤٠ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٢٩٣ = ٨٥ : ١ ط ١

(١) الشرح ، ص ٨٣ .

(٢) كذا في المطبوع ، ولم يعلق عليها المحقق الفاضل . وكان حقه أن يقول : أحدها . والله أعلم .

(٣) أشار المحقق الفاضل إلى أنها هكذا في الأصلين ووضع مكانها كلمة (مسـنزل) و أثبتتها في الهامش . وأرى أن الأولى إثباتها كما هي ؛ لأنه تأوّل مسنزل بالاسم الموصول لوصله بحرف الجر عنده .

(٤) الشرح ، ص ١٩ .

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول امرئ القيس أيضا :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ      وَلَا سِيمًا يَوْمٍ بَدَا رَةَ جُلْجُسَلٍ

: "واللام صلة لليوم ، و ( مِنْ ) صلة اللام (١) كما تقول : مررت برجل في الدار خلفك ، فتجعل ( في ) صلة (رجل) ، و ( خلفك ) صلة (في) . ولا يجوز أن تكون اللام و ( مِنْ ) صلتين لليوم ؛ لأن الاسم لا يوصل بصلتين ، لا يجوز أن تقول : مررت برجل قام قعد . ويجوز أن تكون اللام صلة (صالح) ، و ( مِنْ ) صلة اللام ، و (صالح) صلة بالنعته ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ تَبِعَ الْيَوْمَ " (٢) .

٤ - وقال في معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

وَسَيِّدٍ مَعَشَرٍ قَدْ تَوَجَّهَ      بِنَاجِ الْمَلِكِ يَحْمِي الْمُحْجَرِينَ

: " و (قد توجهه) صلة (سيد) ، و " يحمي ) موضعه خفض في التأويل على النعت للسيد ، أي حامى المحجرين " (٣) .

وهناك ما يقارب أربعين موضعا جعل فيها الجملة أو حرف الجر

بعد النكرة صلة لها أكتفى بالإحالة إليها (٤) .

(١) يقصد أنها متعلّقة بها . وينظر المبحث السابع ، ص

(٢) الشرح ، ص ٣٣ .

(٣) م . ن ، ص ٣٨٩ .

(٤) ينظر م . ن ، الصفحات : ١٣ س ٢ ، ١٣ س ٣٩ ، و ٢٣ س ٤٨ ، و ٦٢ س ١٢ ،

١٣٤ س ٢ ، و ٢٠ س ٤٢ ، و ١٤٨ س ٧ ، و ١٥٣ س ١٧ ، و ١٦١ س ٥ ، و ١٦٢ س ٧ ،

١٨٦ س ١ ، و ١٨٩ س ٨ ، و ١٩٨ س ٣ ، و ٢٣٨ س ٥ ، و ٢٤٥ س ٧ ، و ٢٧٤ س ١٣ ،

و ٢٩٩ س ١٣ ، و ٣٤٢ س ٥ ، و ٣٤٥ س ١٨ ، و ٣٤٩ س ١٦ ، و ٣٩٦ س ٢ ، و ٤١٤ س ٢٠ ،

و ٤١٦ س ١٦ ، و ٤٣٤ س ٨ ، و ٤٤٦ س ١١ ، و ٤٦٩ س ١٨ ، و ٤٨٥ س ٩ ، و ٤٩٩ س

٣ ، و ٥٤١ س ١٦ ، و ٥٥٨ س ١٣ ، و ٥٦٥ س ٥ ، و ٥٢١ س ٩ ، و ١٠ .

- هذا عن وصل النكرة بالجملة . وعن وصلها بحرف الجر . ينظر الصفحات =

٥ - وقال فى معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بَرِيًّا الْقَرْنَفِ

: " و ( جاءت ) صلة ( الصبا ) ، وما فيه يعود على ( الصبا ) . وإنما جاز ل ( الصبا )  
أن توصل لأن هوبها يختلف فيصير بمنزلة المجهول ، فيوصل كما يوصل ( الذى )  
قال الله عزّ وجلّ : ( كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا )<sup>(١)</sup> ف ( يحمل ) صلة ( الحمار )  
والتقدير : كمثل الحمار الذى يحمل أسفارا " <sup>(٢)</sup>

٦ - وقال فى معرض الحديث عن قول عنتره :

يَا دَارَ عِبْلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمِى وَعِمِي صَبَاحًا دَارَ عِبْلَةَ وَأَسْلِمِى

: " والباء التى فى ( الجواء ) صلة الدار ، وإنما جاز للدار أن توصل ، وهى مضافة  
إلى معرفة ، لأن تأويلها : يا دارا لعبلة . ومثله قول النابغة :

يَا دَارَ مِيَةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالْسَّنَدِ أَقْوَتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ " <sup>(٣)</sup>

---

= ١٣٤ س ٤ ، ٨ ، و ٢٢٨ س ٢٢ ، و ٣٨٤ س ١١ ، و ٣٨٩ س ١٢ ،

٤١٨ س ١٣ ، و ٤٣٤ س ١٦ .

(١) من الآية (٥) فى سورة الجمعة .

(٢) الشرح ، ص ٣٠ .

(٣) م . ن ، ص ٢٩٧ ، وينظر ص ٩٢ .



### التوضيح :

يلاحظ في الشرح جميعه أنّ أبا بكر عند ما يعرب جملة أو حرف جرّ واقعين نعتاً لاسم منكر يجعلهما صلتين له ، مثل : وصل كلمة (جلمسود) بجملة (حطّه السيل) من (كجلمود صخر حطّه السيل) ، ووصل كلمة (منزل) بحرف الجرّ الباء في (منزل بسقط اللوى) ، ووصل كلمة (يوم) بحرف الجرّ اللام في (ألا ربّ يوم لك منهن صالح) ، ولم يقتصر على ذلك بل جعل اسم الفاعل الواقع نعتاً للنكرة صلة لها مشبها بالنعته ، كما قال ذلك عن كلمة (صالح) بعد كلمة (يوم) في المثال السابق في العرض . فإذا جاء بعد الجملة التي جعلها صلة جملة أخرى فإنه يجعلها نعتاً كقوله عن جملتي (قد توجه) و (يحمى) في (وسيد معشر قد توجه يحمى) : و (قد توجه) صلة (سيد) ، و (يحمى) موضعه خفض في التأويل على النعت للسيد أي حامى المحجرين<sup>(١)</sup> ، ويرجع ذلك عند ه إلى أنّ الاسم لا يوصل بصلتين كما سبق وكذلك الشأن عنده إذا نعت الاسم ثم تلت النعت جملة فإنه يجعلها نعتاً<sup>(٢)</sup> .

وقد وصل أيضاً المعرفة بمثل ما وصل به النكرة لكنّه عند ما وصلها تأولها فقال عن (الصبا) في (نسيم الصبا جاءت) و (جاءت صلة الصبا) . . . وإنما جاز للصبا أنّ توصل لأنّ هوبها يختلف فيصير بمنزلة المجهول ، فيوصل كما يوصل (الذي) . وقوله عن (دار عبلة) في (يا دار عبلة بالجواء) : والباء

(١) وينظر . م . ن ، ص ٣١٩ س ١٢ ، و ٣٥٢ س ٢٠ .

(٢) ينظر . م . ن ، ص ٨٤ س ١٨ .

التي في ( الجواء ) صلة الدار ، وإنما جاز للدار أن توصل وهي مضافة إلى معرفة لأن تأويلها : يادارا لعلبة بالجواء .

وما ذهب إليه أبو بكر تجده عند الكوفيين . فعن وصل الاسم

النكرة قال الفراء في أثناء حديثه عن قوله تعالى : ( اِبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ )<sup>(١)</sup> : " فَإِنْ قَرِئَتْ بِالْيَاءِ ( يقاتل ) جاز رفعها وجزمها . . . أمّا الرفع فأن تجعل ( يقاتل ) صلة للملك ، كأنك قلت : ابعث لنا الذي يقاتل " <sup>(٢)</sup> . وقال النحاس ( ت ٣٣٨ ) عن الجملة الواقعة بعد كلمة " يوم " في قوله تعالى : " وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا " <sup>(٣)</sup> : " وهذه الجملة في موضع نصب عند البصريين على نعت لليوم . . . وعند الكوفيين صلة " <sup>(٤)</sup> . وقال الأزهري ( ٩٠٥ ) عن الموصولات عندهم : " ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة ، نحو : هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل " <sup>(٥)</sup> .

وعن وصل المعرفة لأنها عندهم في تأويل النكرة قال الفراء بعد

قوله تعالى ( كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ ) <sup>(٦)</sup> : " يحمل من صلة الحمار ، لأنه في مذهب

(١) من الآية (٢٤٦) في سورة البقرة .

(٢) معاني القرآن، ج١: ١٥٧، وينظر: م٠ ن، ص ٣٢، ٥٥، ١٥٨، ٢١٤، ٢١٩،  
وج ٢: ١٠٥، ١٦٢ .

(٣) من الآية (٤٨) في سورة البقرة .

(٤) إعراب القرآن، ج١: ١٧١، وينظر م٠ ن، ج٣: ٤٢٨؛ ومجالس العلماء، للزجاجي  
ص ٤٨؛ وتاريخ العلماء النحويين، للمفضل التنوخي، ص ٧٦ .

(٥) التصريح على التوضيح، ج١: ٤٠١، وج ٢: ٢٠٢ .

(٦) من الآية (٥) في سورة الجمعة .

نكرة " (١) . وجاء في مجالس ثعلب :

" يا درميّة بالعلياء فالسند . "

قال ( الباء ) (٢) من صلة ( دار ) ؛ لأنها مجهولة ، من أجل أن لها دورا كثيرة وإن كانت واحدة فخطأ " (٣) . ونسب النحاس مثل قول الفراء عن الآية السابقة إلى الكوفيين فقال : " وزعم الكوفيون أن ( يحمل ) صلة للحمار ؛ لأنه بمنزلة النكرة " (٤) .

وقد نسب إليهم عبدالرحمن الأنباري (ت ٥٧٧) وصل الاسم الظاهر المعرف بأل ، لكنّه لم يذكر تأويلهم له بالنكرة بل إنّه جعل تأويله بها مما ردّ به عليهم . وذلك حين قال : " ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كان فيسه الألف واللام وصل كما يوصل الذي " (٥) . ثم ذكر في حجتهم استدلالهم بالبيت التالي :

لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلِهِ      وَأَقْعُدُنِي أَفْيَئْتِهِ بِالْأَصَائِلِ

على أنّ ( أكرم ) صلة (البيت) . وقال في الردّ على استدلالهم به : " الوجه الثاني : أنّ يكون (البيت) مبهما ، لا يدلّ على معهود ، و(أكرم) وصف له " (٦) فهذا

(١) معاني القرآن ، ج ٣ : ١٥٥ . وينظر م ٠ ن ، ج ١ : ٢١٩ .

(٢) ذكر المحقق أنّها هكذا في الأصل ، وجعل مكانها ( العلياء ) والمواب أنّها محرفة عن الباء ، لأنّ ثعلب يريد أن تحرف الجر صلة كما قال ذلك أبو بكر فيما تقدّم .

(٣) ج ٢ : ٤٣٥ - ٥٠٣ ط ١

(٤) إعراب القرآن ، ج ٣ : ٣٢٨ .

(٥) الإنصاف ، ج ٢ : ٧٢٢ (م ١٠٤) .

(٦) م ٠ ن ، ص ٧٢٥ .

الردُّ الذي ذكره هو حَجَّتْهُم في وصل المعرف بـ (ال) كما رأيت فيما تقدم .  
وقد تَبِعَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَنْبَارِيُّ في نسبة وصل المعرف بأل إلى الكوفيِّين  
وعدم ذكر تأويلهم له بالنكرة كلٌّ من: الرضِّيِّ (١) (ت ٦٨٦) والأزهريِّ (٢) (ت ٩٠٥) ،  
والسيوطيِّ (٣) (ت ٩١١) ، وأضف الأزهري ، والسيوطي إلى المعرف بأل المعرف  
بالإضافة (٤) . ومثلاً له بقول النابغة المتقدِّم:

بيادار مية بالعلياء فالسند ..... البيت

ويبدو ولى أن عدم ذكر هؤلاء لتأويل الكوفيِّين المعرفة بالنكرة  
راجع إلى ضياع كتب النحو الكوفى والاعتماد على النقل عن النحويِّين والنحويِّون  
يختلفون في النقل فبعضهم يفصل ، وبعضهم يختصر فلا يتضح للناقل عنه المراد  
كما أن بعضهم لا يصرِّح بماحب الرأي ، مثال ذلك قول ابن السراج (ت ٣١٦) ،  
عن قوم من النحويِّين : " ومن قولهم : إن هذا ، والرجل ، وكلُّ ما دخلته الألف  
واللام ، وكلُّ نكرة ، وكلُّ ما كان من جنس هذا وذاك ، يوصل كما يوصل (الذى) " (٥) .  
فأنت تراه هنا لم يصرِّح بأصحاب هذا الرأي ، ويبدو ولى أنه يعنى الكوفيِّين ، كما  
أن ما ذكره عنهم لم يورد معه حَجَّتْهُم لوصله كما يوصل (الذى) . أمّا عن التأويل  
نفسه فإنه إذا أمكن قبوله في المعرف بـ (أل) لأنه يدلُّ على الجنس كما في قوله

(١) ينظر شرحه على الكافية ، ج ٢ : ٣٩٠ .

(٢) ينظر التصريح على التوضيح ، ج ١ : ١٤٠ .

(٣) ينظر همع الهوامع ، ج ١ : ٢٩٢-٢٩٣=٨٤-٨٥ ط ١

(٤) ينظر التصريح ، ج ١ : ١٤٠ ، والهمع ، ج ١ : ٢٩٢=٢٨٥ ط ١

(٥) الأ صول في النحو ، ج ٢ : ٣٥٣ .

تعالى ( كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا )<sup>(١)</sup> ، فإنه ، فيما يبدو لى ، لا يمكن قبوله  
بأى حالٍ من الأحوال فى قول عنتره :

يا داره عبله بالجواء . . البيت

وقول النابغة :

يا در مية بالعلياء . . . . . البيت

حيث جعلوا الباء صلة للدار فى البيتين اعتقادا منهم أنها مؤولة بالنكرة وأنها  
فى معنى : يا دارا لعبلة أو يا دارا لمية . ولعلك أيها القارىء الكريم  
توافقنى على أن كلمة ( دار ) فى البيتين معرفة صريحة وليست نكرة ، ولا مؤولة  
بالنكرة ، لأنها مضافة إلى علم وهو كلمتى (عبلة ) و ( مية ) . ومن القواعد  
المقررة أن المضاف يكتب التعريف من المضاف إليه فى الإضافة المحضة إذا كان  
معرفة كما فى البيتين المذكورين .

أما قولهم : إنَّها بمعنى يا دارا لعبلة أو يا دارا لمية فلا يصلح حجة  
لهم على أنها مؤولة بالنكرة ، لأنَّ هذا التقدير يوضح نوع الإضافة أى أن  
الإضافة بمعنى اللام للمتفرقة بينها وبين غيرها من أنواع الإضافة الأخرى مثل  
الإضافة على معنى ( مِنْ ) فى قولهم : ( خاتم حديد ) أو ( خاتم ذهب ) على معنى  
خاتم من حديد أو خاتم من ذهب . ومثل الإضافة على معنى ( فى ) كما جاء فى  
قوله تعالى : ( بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ )<sup>(٢)</sup> أى مكرٌّ فى الليل والنهار .

(١) من الآية (٥) فى سورة الجمعة .

وينظر الكشاف ، للزمخشري ، ج ١٠٣ : ٢ ؛ والمننى ، لابن هشام ، ص ٤٨٠ ؛  
والمقاصد النحوية ، للعينى ( بهامش خزانة الأدب ، للبغدادى ) ج ٤ : ٥٩ .

(٢) من الآية (٣٣) فى سورة سبأ .

وبهذا يتضح أنّ الدار فى بيتى عنتره والنابغة معرفة، لإضافتها إلى العلم ، وأنّ شبه الجملة بعدها فى موضع الحال كما ذهب إليه البصريون<sup>(١)</sup> .  
وعن وصل النكرة باسم الفاعل قال الفراء : " إذا صارت المصلة للنكرة أتبعتهما ، وإن كان فعلا لغيرها وقد قال الأعرابي :

فَقُلْتُ لَكُ هَاتِيهَا      فَجَاءَ بِأَدْمَاءٍ مُّقْتَادِهَا

فجعل المقتاد تابعا لإعراب الأدماء ؛ لأنه بمنزلة قولك : أدماء يقتادها فخفضه ؛ لأنّه صلة لها " .<sup>(٢)</sup>

وهذا النوع من وصل النكرة مشكل فى نظرى ، لأنّ النعت لا يكون إلاّ بالمشتق كاسم الفاعل ونحوه أو بما هو فى حكم المشتق . ولم يبيّن الفراء وأبو بكر الفرق بين اسم الفاعل الذى يجعل صلة واسم الفاعل الذى يجعل نعتا .  
ووصل النكرة وما أول بها قد قوبل بالرفض من قبل البصريين وغيرهم قال الأزهري : " والبصريون لا يثبتون شيئا من ذلك " . وقال ابن ولّاد ( ت ٣٣٢ ) فى الرد على النحاس فى إحدى المسائل : " ومن أعجب ذلك قوله نكرة موصولة ، وقد عرفنا النحيون الأسماء الموصولة وهى التى لا تتم إلاّ بصلة " .<sup>(٤)</sup>

والنحاس يرى رأى الكوفيين فى ذلك لقوله فى الرد على ابن ولّاد :

" الملة عندنا على نوعين ، كما يقول الكوفيون : صلة يتمّ بها الاسم ، وصلة

(١) ينظر : الهمع ، للسيوطى ، ج ١ : ٢٩٣ = ١ : ٨٥ ط ١

(٢) معانى القرآن ، ج ٢ : ٢٤٧ . وينظر : م . ن ، ج ١ : ١٨٥ .

(٣) التصريح ، ج ١ : ١٤٠ . وينظر : الهمع ، للسيوطى ، ج ١ : ٢٩٣ = ١ : ٨٥ ط ١

(٤) سفر السعادة ، للسخاوى ، ج ٢ : ٦٣٦ .

يستغنى عنها وإنما هي زيادة في التبيين" (١) وقد أضاف قائلا: "على أن البصريين قد سموها أيضا صلة" (٢) ويبدو لي أن في قوله الأخير مبالغة ، ولعله يريد أن بعضهم قد سماها كذلك فعمم النسبة والآن فإن ذلك يتنافى مع ما نقله عنهم الأزهري ، كما أن النحاس نفسه نقل عنهم أنهم يطلقون على الجملة بعد النكرة نعتا ، كما رأيت فيما تقدم.

### الترجيح :

الراجح في نظري مذهب البصريين (٣) . أما ما ذهب إليه الكوفيون فأرى أنه غير مقبول لما يلي :

- ١ - أن الاسم الموصول مع صلته معرفة والاسم النكرة إذا تلتته جملة أو شبه جملة يتخصص ولا يتعرف .
- ٢ - أن الجملة بعد الاسم الموصول لا يمكن تأويلها بالمفرد بخلاف الجملة بعد النكرة فإنه يمكن تأويلها بالمفرد .
- ٣ - أن الاسم الموصول لا يستغنى عن صلته ، والنكرة ليست كذلك . فيجوز أن يليها جملة أو مفرد كما يجوز ترك وصفها .

---

(١) م ٠ ن ، ص ٣٣٧ .

(٢) م ٠ ن ، ص ٠ ن

(٣) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

المبحث الثامن والعشرون

زيادة (مَنْ) \*

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول عنبرة :

يَا شَاةَ مَا قَنَصِي لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حُرْمَةٌ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ

: " قال الفراء : أنشد نبي الكسائي بيت عنبرة : ( يا شاة من قنص لمن حلت له ) .  
قال : وزعم الكسائي أنه إنما أورد : يا شاة قنص ، وجعل ( مَنْ ) حشوا في الكلام  
كما تكون ( ما ) حشوا . وأنكر الفراء هذا وقال : إنما أورد : يا شاة من مقتنص ؛ لأنَّ  
( مَنْ ) لا تكون حشوا ولا تلغى . وأنشد الكسائي والفراء :

آل الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالْأَثْرُونَ مِنْ عَدَدَا

فقال الكسائي : ( مَنْ ) صلة . والمعنى : والأثرون عددا . وقال الفراء : ( عددَا )  
صلة لـ ( مَنْ ) ، كأنه قال : من معد ودَا " (١) .

\* مذهب البصريين منع زيادتها . ينظر شرح الرضى ، ج ٢ : ٥٥ ؛ وارتشاف

الضرب ، لأبي حيان ، ج ١ : ٥٤٥ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ١ :

٢٢٣ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ١ : ١٦٤ ؛ وشرح شواهد المغننى ،

للسيوطى ، ج ٢ : ٧٤٢ ، والهمع ، له أيضا ، ج ١ : ٣١٨ = ١ : ٩٢ ، ط ١ ،

والدرر ، للشنقيطى ، ج ١ : ٧٠

(١) الشرح ، ص ٢٥٣



التوضيح:

ذكر الفراء ، فيما نقله عنه أبو بكر ، أن الكسائي يرى زيادة (مَنْ) حين قال : عن رواية (يا شاة من قنص) : زعم الكسائي أنه إنما أراد : يا شاة قنص وجعل (مَنْ) حشوا في الكلام كما تكون (ما) حشوا .  
وقد استدَلَّ الكسائي إلى جانب استدلاله بالببيت السابق وبرواية بيت عنتره بقول الآخر :

فَكَفَى بِنَا فَمَلًّا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَانَا (١)

ورأيه هذا الذي ذكره عنه الفراء قد جاء منسوبا إليه كما جاء منسوبا إليّ الكوفيين عموما . قال ابن الشجري (ت ٥٤٢) : " وزاد الكسائي في معاني (مَنْ) قسما آخر فزعم أنها قد جاءت صلة يعنى زائدة ... " (٢) . وقال ابن يعيـش (ت ٦٤٣) عن (مَنْ) : " والكوفيون يزيدون في أقسامها قسما خامسا ، يجعلونها زائدة مؤكدة كما تزداد (ما) ... " (٣) .

(١) ينظر : توضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ١ : ٢٢٢-٢٢٣ ؛ والمعنى ، لابن هشام ، ص ٣٦٦ .

(٢) الأملية الشجرية ، ج ٢ : ٣١٢ ، وينظر ضائر الشعر ، لابن عصفور ، ص ٨١ ، وشرح الكراسة المنسوبة للجزولي (السفر الأول) للأبدي ، تح . سعد حمدان الغامدي ، (مكة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ، ر . د ، رقم ٧٧٥ - ٧٧٦ ، عنوانها : " الأبدي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية ، ١٤٠٥-١٤٠٦هـ ) ، ج ١ : ٤٨٨ ؛ وشرح التسهيل ، لابن مالك ، ج ١ : ٢٤٣ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ١ : ٥٢ ؛ ومعنى اللبيب ، لابن هشام ، ص ٣٦٦ ؛ وشرح شواهد المعنى ، للسيوطي ، ج ٢ : ٧٤٢ ؛ والهمع ، له كذلك ، ج ١ : ٣١٨ = ١ : ٩٢ ؛ والدرر ، للشنقيطي ، ج ١ : ٧٠ .

(٣) شرح المفصل ، ج ٤ : ١٢ . وينظر شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، ج ٢ : ٤٥٨ ؛ وشرح الرضي ، ج ٢ : ٥٥ .

وقد أنكر الفراء زيادة (مَنْ) ، فقال فيما نقله عنه أبو بكر : (مَنْ) لا تكون حشوا ، ولا تُلغى في الكلام . وهو بمخالفته هذه يتفق مع البصريين ، لأنهم يمتنعون زيادتها<sup>(١)</sup> . وقد نصّ على ذلك بعض النحويين . قال أبو حيان : " ومذهب البصريين والفراء أن (مَنْ) لا تزداد " <sup>(٢)</sup> .

### الترجيح :

الراجح في نظري منع زيادة (مَنْ) كما ذهب إليه البصريون والفراء ، لعدم وجود دليل على زيادتها . أما ما استدللّ به الكسائي من نحو (يا شاة من قنص) فقد أفاد ابن مالك : أنه لم يثبت مثله دون احتمال .<sup>(٣)</sup>

---

(١) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

(٢) ارتشاف الضرب ، ج١ : ٥٤٥ ، وينظر توضيح المقاصد ، للمرادي ، ج١ : ٢٢٣ ، والمساعد ، لابن عقيل ، ج١ : ١٦٤ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ، ج١ : ٢٤٣ .

### المبحث التاسع والعشرون

#### حذف ( ما ) الموصولة وبقاء ملتها \*

#### العرض :

قال أبو بكر فى معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

قَفَانَبِكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ سِيقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

: " ورواه الأصمعى (بين الدخول وحومل) . وقال : لا يقال : رأيتك بين زيد فعمرو .

وقال الفراء : ( بين الدخول فحومل ) معناه : بين أهل الدخول فحومل ، معناه

فأهل حومل ، فلذلك جاز أن يكون المنسوق بالفاء . . . وقال هشام بن معاوية : المعنى

يسقط اللوى ما بين الدخول إلى حومل فأسقط . قال أبو بكر : وهذا خطأ فى قول

الفراء ؛ لأن ( ما ) حدّ بين الشيئين ، فلا يجوز سقوطها . قال الفراء : من قال :

شربنا ما زبالة فالثعلبية ، على معنى : ما بين زبالة إلى الثعلبية لم يسقط ( ما ) ؛

لأنّها الحدّ بين الموضعين وأنشد الفراء لبعض بنى سليم :

يَا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْنَا إِلَى قَدَمٍ وَلَا جِبَالَ مُحِبِّ وَأَصْلٍ تَمِصْلُ

\* مذهب جمهور البصريين منع ذلك . ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ،

ج ٣ : ٣٤٨ ، ٥٧٩ ؛ وشرح الرضى ، ج ٢ : ٦١ ؛ والضائر ، لابن عصفور ، ص

١٨٢ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ١ : ١٧٨ ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ١ : ٣٠٦ =

٨٩ : ١ ؛ والخزانة ، للبيد ، ج ٢ : ٤٩٠ ، و ج ٤ : ٣٩٨ ؛ وشرح أبيات

المغنى ، له أيضا ، ج ٤ : ٢٤٠ .

أراد : ما بين قرن إلى قدم . ولا يجوز إسقاط ( ما ) ، لأنها حد بينهما " (١) .

### التوضيح :

لا تضاف (بين) إلا إلى متعدّد. وقد أضيفت في البيت السابق إلى مفرد وهو (الدخول) ولا يمكن الاعتداد بما عطف بالفاء ؛ لأنها للترتيب وليست لمطلق الجمع كالسواو . ولذا لا إشكال في رواية الأصمعي (ت ٢١٦) وهي (بين الدخول وحومل) ؛ لأنّ العطف فيهما بالسواو . أمّا رواية العطف بالفاء فقد ذكر أبو بكر لتخريجها قولين : أولهما : قول الفراء . ويتضمّن تقدير مضاف يناسب (بين) وهو (أهل) . والآخر لهشام وهو قوله : المعنى بسقط اللوى ما بين الدخول إلى حومل فأسقط . ويتضمن هذا القول مسألتين : أولهما : حذف ( ما ) الموصولة ، وإبقاء صلتها ، والأخرى : جعل الفاء بمعنى (إلى) . وكلا المسألتين مما نسب إلى الكوفيين . والمهمّ أولاً مسألة حذف الموصول وإبقاء صلته ؛ لأنه قد صرح بحذف ( ما ) حين قدّرها ثمّ قال : فأسقط .

فمن نسبتها إلى الكوفيين قول النحاس (ت ٣٢٨) في أثناء الحديث عن قوله تعالى : ( وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ) (٢) : " فيه تقديران عند أهل العربية : أحدهما : وما منا إلا من له . وحذفت (من) . وهذا مذهب الكوفيين وفيه ما لا خفاء فيه من حذف الموصول . . . " (٣) . ومنها قول ابن هشام (ت ٧٦١) : " حذف الموصول الاسمي ذهاب الكوفيين والأخفش إلى إجازته " (٤) .

(١) الشرح ، ص ١٩-٢٠ .

(٢) الآية (٤٦) في سورة الصافات .

(٣) إعراب القرآن ، ج ٢ : ٧٧٦ .

(٤) المغنى ، ص ٦٩٢ ، وينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٧٢٢ (م ١٠٣) ؛

وشرح المفصل ، لابن يعيـش ، ج ٣ : ٦١ ، =

وقد ورد تقدير الاسم الموصول في أكثر من موضع في معاني القرآن للفراء من ذلك : " وقوله عزّ وجلّ : (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمَلَكًا كَبِيرًا) (١) يقال : إذا رأيت ما ثمّ رأيت نعيماً . وصلح إضمار ( ما ) كما قيل : (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) (٢) ، والمعنى : ما بينكم ، والله أعلم " (٣) . ويوجد مثل ذلك التقدير عند ثعلب (٤) .

لكن الفراء هنا يخطئ؛ حذف ( ما ) في مثل البيت السابق . كما لا يجيز حذفها في نحو قولهم : ( شربنا ما زبالة فالثعلبية ) على معنى : ما بين زبالة إلى الثعلبية . وعلل بأنها هي الحدّ بين الشئيين . ويبدو ولى أنّ الفراء مصيب في منعه إضمار ( ما ) في بيئت امرىء القيس ؛ لأنه بتقديرها ، كما أرى ، يكون الوقوف شاملاً لكلّ ما بين الدخول إلى حومل وذلك خلاف المراد .

وقد اكتفى أبو بكر بإيراد قولى هشام والفراء ولم يرجح أحدهما على الآخر وهو مع ذلك كثيره من الكوفيين يرى جواز حذف (مَنْ) و (ما) الموصولتين

---

=؛ وشرح الرضى، ج ٢ : ٦١ ، والضرائر ، لابن عصفور ، ص ١٨٣ ، والمساعد ، لابن عقيل ، ج ١ : ١٧٨ ، والهمع ، للسيوطى ، ج ١ : ٣٠٥ ( ٨٨ ) ، والخزانة ، للبغدادى ، ج ٢ : ٣١١ ، ٤٩٠ ، ٥٦٢ ، وحاشية يس على التصريح ، بهامش التصريح ، لخالد الأزهرى ، ( بيروت : دار الفكر ، د . ت ) ، ج ١ : ١٤٢ .

- (١) الآية (٢٠) فى سورة الإنسان .
- (٢) من الآية (٩٤) فى سورة الأنعام .
- (٣) ج ٣ : ٢١٨ ، وينظر م . ن ، ج ١ : ٢٧١ ، ٣٤٥ ، ٣٨٤ ، و ج ٢ : ٣١٥ .
- (٤) ينظر مجالسه ، ج ١ : ٢٦٣ = ٣١٧ ط ١ .

لكنه اشترط أن يتقدّمهما (مِنْ) أو (فِي) . فقال : " ويجوز أن تحذف ( مَنْ )  
و ( ما ) إذا كان قبلهما (مِنْ) أو (فِي) " (١).  
ووافق الكوفيين في جواز حذف ال اسم الموصول الألف ، كما تقدّم (٢)  
وأبو عبيدة (٣) (ت ٢١٥) ، والمازني (٤) (ت ٢٤٨).  
وتبعهم البغداديون (٥) ، وابن فارس (٦) (ت ٣٩٥) ، وابن مالك (٧)  
(ت ٦٧٢) ، والرضي (٨) (ت ٦٨٦) . ومال إليه من المحدثين الدكتور محمد آدم  
الزاكي قائلا : " وهو مذهب قويّ يؤيّد ه السماع الكثير . ولا حرج في القول به " (٩)  
ثم أورد بعض الشواهد التي تؤيّد ذلك . منها قوله تعالى : ( **آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ**  
**إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ** ) (١٠) ، أي والذي أنزل إليكم . (١١).

- 
- (١) المذكر والمؤنث ، ص ٦٦٦ ، وينظر معاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٢٧١ .
  - (٢) وينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٣٠٦ = ١ : ٨٨ ط ١
  - (٣) ينظر مجاز القرآن ، ج ١ : ٤٧ ، ١٠١ ، و ج ٢ : ٢٢٦ .
  - (٤) ينظر مجالس العلماء ، للزجاجي ، ص ١١٠ ، والنحو والصرف في مناظرات العلماء  
ومحاوراتهم ، للدكتور محمد آدم الزاكي ، ص ٣٠٩-٣١١ .
  - (٥) ينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٣٠٥ = ١ : ٨٨ ط ١
  - (٦) ينظر المصاحبي ، ص ٢٧٠ .
  - (٧) ينظر شرح التسهيل ، ج ١ : ٢٦٤-٢٦٥ ، وقد قيّمه فسي  
شرح الكافية الشافية ، ج ١ : ٣١٣ . بأن يكون معطوفا على موصول قبله  
للعلم به . وينظر المغني ، لابن هشام ، ص ٦٩٢ والرمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٣٠٥ =  
١ : ٨٨ ط ١
  - (٨) ينظر شرحه ، ج ٢ : ٦١ .
  - (٩) النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ، ص ٣١٢ .
  - (١٠) من الآية (٤٦) في سورة العنكبوت .
  - (١١) ينظر النحو والصرف السابق ذكره ، ص ٣١٣ .

أما مجيء الفاء بمعنى (إلى) فلم يصرح به هشام بن معاوية ولكنه ظاهر من تقديره حين قال : المعنى بسقط اللوى ما بين الدّخول إلى حومل . كما أنّّه ظاهر من كلام الفراء حين قال : من قال : شربنا ما زبالة فالشعلبيّة ، على معنى ما بين زبالة إلى الشعلبيّة لم يسقط (ما) . وفي كلام الفراء مسألة ثالثة وهي حذف (بين) ونقل إعرابها إلى ما أضيف إليها وذلك ظاهر من تقديره السابق . وقد مرّح بالمسألتين في معانيه عند ذكر الوجوه الجائزة في قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بُعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا) (١) فقال : " . . . وأما الوجه الثالث - وهو أحبها إلى - فإن تجعل المعنى على : إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا ما بين بعوضة إلى ما فوقها . والعرب إذا ألقّت (بين) من كلام تصلح (إلى) في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خُفِضَ أحدهما ب (بين) والآخرب (إلى) ، فيقولون : مطرنا ماز بالة فالشعلبيّة . . . " (٢).

ومن نسبة ذلك إلى الكوفيين قول أبي حيّان (ت ٧٤٥) عند ذكر الأوجه في إعراب الآية السابقة : " . . . السابع أن تكون [أى بعوضة] منصوبا على تقدير إسقاط الجار ، والمعنى : أن يضرب مثلا ما بين بعوضة فما فوقها وحكوا له عشرون ما ناقة فجملا ، ونسبه ابن عطية لبعض الكوفيين ، ونسبه المهدي للكوفيين ونسبه غيرهما للكسائي والفراء " (٤) وقال أبو حيان في تحرير ما ذهبوا إليه : " . . . ويقدر الفاء ب (إلى) وقد جاء التصريح بها في بعض المواضع . . . "

(١) من الآية (٢٦) في سورة البقرة .

(٢) ج ١ : ٢٢ .

(٣) البحر المحيط ، ج ١ : ١٢٢ .

و هذا الذى ذهب إليه الكوفيون لا يعرفه البصريون ، وردته إلى قواعد البصريين المذكور  
فى غير هذا " (١) .

### الترجيح :

أولاً : حذف الموصول وإبقاء الصلة : الراجح فى نظرى منعه إلا إذا كان  
الموصول معطوفا على موصول قبله نحو قوله تعالى : ( آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا  
وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ) (٢) ، أى : والذى أنزل إليكم وذلك للعلم به (٣) . أمّا ما ورد من غير ذلك  
فأرى أنه من النادر الذى يحفظ ولا يقاس عليه ، ومنه قراءة ( لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ) (٤)  
بفتح النون (٥) ، وقراءة ( وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ ) (٦)  
بنصب كلمة ( مودة ) بغير تنوين ، وفتح النون من كلمة ( بينكم ) (٧) .

ولا أرى داعياً للتأويلات البعيدة لتخريج تلك الشواهد ونحوها . كجعل  
الفاعل مقدّراً فى القراءة الأولى (٨) وجعل فتحة النون فى كلمة ( بينكم ) فى القراءة

(١) م . ن ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) من الآية (٤٦) فى سورة العنكبوت .

(٣) وينظر إعراب القرآن ؛ للنحاس ، ج ٣ : ٣٤٨ ، وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ،  
ج ١ : ٣١٣ ، والمعنى ، لابن هشام ، ص ٦٩٢ .

(٤) من الآية (٩٤) فى سورة الأنعام .

(٥) وهى قراءة نافع الكسائى وعاصم فى رواية حفص . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ،  
ص ٢٦٣ .

(٦) من الآية (٢٥) فى سورة العنكبوت .

(٧) هى رواية عن عاصم ، وبها قرأ الأعشى وشعبة . ينظر معجم القراءات ، للدكتور  
عبد العال مكرم ، والدكتور أحمد مختار عمر ، ج ٥ : ٤٥ .

(٨) ينظر مثلاً مشكل إعراب القرآن ، للقيسى ، ج ١ : ٢٧٩ .



الأخرى فتحة بناء (١) . وغير ذلك (٢) .

ثانيا : حذف ( بين ) وتقدير الفاء ب (إلى) : الراجح في نظري عدم  
الأخذ به كذلك. أمّا ما حكاه الكوفيون فإنه أقلُّ من القليل إذ لم أقف على  
شواهد غير ما تقدم .

---

(١) ينظر البحر المحيط، لأبي حيان، ج٧: ١٤٨.

(٢) ينظر إعراب القرآن، للنحاس، ج٣: ٢٤٨.

## المبحث الثلاثون

### حذف صدر الصلة مع قصرها .\*

#### العرض:

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس:

قَعَدْتُ لَهُ وَصَحْبَتِي بَيْنَ ضَارِحٍ      وَبَيْنَ الْعَذِيْبِ بَعْدَ مَا مَتَّأَمَلِ

: " وموضع ( ما ) خفض ب ( بَعَدَ ) ، ومعناها : ( الذي ) ، والمتأمل مرفوع بإضمار

( هو ) . وقال بعض أهل اللغة : معناه : يا بَعْدُ تأمل . فالمتأمل مخفوض بإضافة

( بَعْدُ ) إلى ( ما ) ، و ( ما ) صلة للكلام . . . ويروى : ( بَعْدَ مَا مَتَّأَمَلِ ) بفتح الباء

على معنى : بَعْدَ مَا مَتَّأَمَلِ . و ( ما ) رفع ب ( بَعْدُ ) " (١) .

\* وصفه البصريون بالقلَّة ، والضعف ، والقبح ، والشذوذ ، ومنعوا القياس عليه . فإذا طالت الصلة أو كان الموصول (أيا) ولو لم تطل الصلة حسن ذلك عندهم . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج٢: ١٠٧ ، ١٠٨ ، ٤٠٠ = ١ : ٢٧٠ ، ٢٩٧ ط بولاق ، والمقتضب ، للمبرد ، ج١: ١٥٨ ، وشرح الرضى ، ج ٢ : ٤٣ ؛ والبحر المحيط ، لأبى حيان ، ج ١ : ١٢٣ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج١: ٢٤٦ ؛ وشفاء العليل للسلسلي ج ١ : ٢٣٣ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ١ : ١٤٣ ؛ والسدر ، للشنقيطى ، ج ١ : ٦٩ .

(١) الشرح ، ص ١٠٢ .

### التوضيح :

ذكر أبو بكر أنه يجوز في ( ما ) في ( بعد ما متأمل ) وجهان ، الأول :  
أن تكون بمعنى ( الذي ) ، وما بعدها مرفوع بإضمار ( هو ) ، فجعل صدر المصلة  
محدوفا مع قصرها . والثاني : أن تكون زائدة ، وما بعدها مضاف إليه ما قبلها .  
ويظهر أنه يفضل أن تكون بمعنى ( الذي ) لنسبته الوجه الثاني إلى  
بعض أهل اللغة . وقد ذهب إلى ذلك أيضا في الرواية الأخرى : ( بعد ما متأمل )  
حين أجاز جعل ( ما ) مرفوعة بالفعل أي أنها موصولة وما بعدها صلة حذف صدرها .  
وهو لا يفرق عند حذف الضمير الواقع صدرا للملحة بين طول المصلة  
وقصرها ؛ لقوله في ( إيضاح الوقف ) عن قراءة رؤبة (١) ( مَثَلًا مَا بَعَوْصَةٌ ) (٢)

: " بالرفع على معنى : ما هي بعوضة ، فأضمر ( هي ) كما قال الأعشى :

فَأَنْتَ الْجَوَادُ وَأَنْتَ الَّذِي إِذَا مَا النُّفُوسُ مَلَّانَ الصُّدُورَا  
جَدِيرٌ يَطْعَنَةَ يَوْمَ اللَّقَا ءِ تَضْرِبُ مِنْهَا النُّسَاءَ النُّحُورَا

أراد : وأنت الذي هو جدير " (٣) . ففاس الحذف مع قصر المصلة في القراءة  
على الحذف مع طولها في ( وأنت الذي جدير بطعنة ٠٠٠ ) . وبنى على ذلك

---

(١) وينظر . مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، ج ١ : ٣٥ ، ومختصر في شواذ القراءات ،  
لابن خالويه ، ص ٤٤ ؛ والمحتسب ، لابن جنى ، ج ١ : ٦٤ ؛ وهي أيضا قراءة الضحاك ،  
وابراهيم بن أبي عبلة ، وقطرب ، ومالك بن دينار ، وابن السماك . ينظر  
الجامع ، للقرطبي ، ج ١ : ٢٢٣ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ١ : ١٢٣ ، وشرح  
الأشموني ، ج ١ : ١٧٧ .

(٢) من الآية (٢٦) في سورة البقرة .

(٣) ج ١ : ٣٥٥ ، وينظر الأضداد ، ص ٢٥١-٢٥٢ .

جواز الوقف للمضطر على ( ما ) فى القراءة ؛ لأنها اسم (١) . فيؤخذ من كل ما  
تقدم أن حذف صدر الصلة مع قصرها جائز عنده .

وجواز ذلك وجعله قياسا هو ظاهر كلام الفراء . وقد نسب إلى

الكوفيين عمومها .

قال الفراء فى أثناء الكلام عن قوله تعالى : ( تَمَامًا عَلَى الَّذِي

أَحْسَنَ ) (٢) : " ويكون ( أحسن ) مرفوعا (٣) ، تريد : على الذى هو أحسن " (٤) .

فقدّر العائد المرفوع الواقع صدرا للصلة مع قصرها . وقال فى موضع آخر عن ( ما )  
فى قوله تعالى : ( عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصِحُّنَّ نَأْدِمِينَ ) (٥) : " وربما جعلوه اسما وهى فى

مذهب الصلة فيجوز فيما بعده الرفع على أنه صلة . . . كقول الشاعر :

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

وترفع ( غير ) (٦) : إذا جعلت صلة بإضمار ( هو ) . . . فهذا مع النكرات . فإذا

كانت الصلة معرفة آثروا الرفع من ذلك ( قِيمًا تَقْضِيهِمْ ) (٧) لم يقرأه أحد برفع

(١) ينظر إيضاح الوقف ، ج ١ : ٢٥٦ .

(٢) من الآية (١٥٤) فى سورة الأنعام .

(٣) وبه قرأ يحيى بن يعمر ، وابن أبى إسحاق . ينظر المحتسب ، لابن جنى ،

ج ١ : ٢٣٥ ؛ والكشاف ، للزمخشري ، ج ٢ : ٦٢ ؛ والجامع ، للقرطبي ، ج ٧ :

١٤٢ ؛ والبحر المحيط ، لأبى حيان ، ج ٤ : ٢٥٥ ؛ والتصريح ، لخالد

الأزهري ، ج ١ : ١٤٤ ؛ والإتحاف ، للدمياطي ، من ٢٢ .

(٤) معانى القرآن ، ج ١ : ٣٦٥ .

(٥) من الآية (٤٠) فى سورة (المؤمنون) .

(٦) رفع (غير) . رواية ذكرها الفراء نفسه ، ينظر معانى القرآن ، ج ١ : ٢٢ .

(٧) من الآية (١٥٥) فى سورة النساء ، و (١٣) فى سورة المائدة .

ولم نسمعه ، ولو قيل جاز ... والقراء لا تقرأ بكل ما يجوز فلا يقبحن عندك  
تشنيع مشنع مما لم يقرأ به القراء مما يجوز " (١) . فما تقدم ظاهر الدلالة  
على إجازة الغراء حذف مدر الصلة سواء أكانت الصلة قصصية أم كانت  
طبيعية . وهو مع ذلك يكره الحذف ، لقوله عنه : " وهو مما أكرهه ...  
ولا أردّه وقد جاء " (٢) . ولكن كراهته إياه لم تحل دون إجازته له وقد ورد به السماع .  
وعن إجازة الكوفيين ذلك الحذف قال الرضى (ت ٦٨٦) : " وأما  
الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا " (٣) . وقال ابن عقيل (ت ٧٦٩) :  
" وأجازته الكوفيون قياسا " (٤) . وقال : " فيجوز عندهم الحذف في نحو (جاء  
الذي هو منطلق ، في فصيح الكلام " (٥) .

وحذف العائد الواقع صدرا للصلة مع قصرها لغة حكاها الأخفش (ت ٢١٥)

عن بعض بني تميم ، فقال : " وناس من تميم يقولون : (مَثَلًا مَا بَعَوْصَةَ) " (٦)

(١) معانى القرآن ، ج ١ : ٢٤٤-٢٤٥ .

(٢) م ٠ ن ، ص ٠ ن .

(٣) شرحه على الكافية ، ج ٢ : ٤٣ .

(٤) شرحه على الألفية ، ج ١ : ٨٠ .

(٥) المساعد ، ج ١ : ١٥٣ . وينظر شرح الكراسة ، للأبذى ، (ر د) ، ج ١ : ٤٨٧ ؛

والبحر المحيط ، لأبى حيان ، ج ١ : ١٢٣ ؛ وتوضيح المقاصد للمرادى ، ج ١ :

٢٤٦ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٣٤٨ ، ٦٠٩ ؛ وشفاء العليل ، للسلسلى ،

ج ١ : ٢٣٣ ؛ وشرح الأشموني ، ج ١ : ١٧٧ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ،

ج ١ : ١٤٤ ؛ والهمع للسيوطى ، ج ١ : ٣١١ = ١ : ٩٠ ط ١ ، والدرة ، للشنقيطى ، ج ١ : ٦٩ ،

والموفى ، للكنغراوى ، ص ٩٧-٩٨ .

(٦) من الآية (٢٦) في سورة البقرة .

يجعلون (ما) بمنزلة (الذي) ويضمرون (هو) " (١) . ونسبها النحاس (ت ٣٣٨) إلى يهيم كذلك فقال : " وَحَكِيَ أَنَّهُ سَمِعَ رُؤْيَةَ يَقْرَأُ : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَمْتَحِيْبِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوْصَةَ) " (٢) بالرفع . وهذه لغة تميم . جعل (ما) بمعنى الذي ، ورفع (بعوضة) على إضمار ابتداء " (٣) .

وممن ذكر هذه اللغة أبو عبيدة (٤) (ت ٢١٥) ، والقرطبي (ت ٦٧١) (٩) .

وقد أهمل كثير من النحويين الإشارة إليها .

وممن تبع الكوفيين أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١) ، لقوله عن (مَثَلًا مَا

بَعُوْصَةَ) (٦) : " والرفع في (بعوضة) جائز في الإعراب . . . وهذا عند سيويته ضعيف وعنه مندوحة . . . " (٧) .

ومنهم ابن مالك (ت ٦٧٢) . وقد أجازته مع وصفه بالضعف ، فقال : " فإن (٩)

عد مت الاستطالة ضعف الحذف ولم يمتنع " (٨) . وقال مثل قوله ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨) .

---

(١) معاني القرآن، ج ١ : ٥٣ .

(٢) من الآية (٢٦) في سورة البقرة .

(٣) إعراب القرآن، ج ١ : ١٥٣ .

(٤) ينظر مجاز القرآن ، ج ١ : ٣٥ .

(٥) ينظر الجامع لأحكام القرآن، ج ١ : ٢٤٣ .

(٦) من الآية (٢٦) في سورة البقرة .

(٧) إعراب القرآن ومعانيه، ج ١ : ٧١ ، وينظر م . ن ، ص ٤٩٧ ، و ج ٢ : ٣٣٧ .

(٨) شرح الكافية الشافية ، ج ١ : ٢٩٦ ، وينظر التصريح ، لخالد

الأزهري ، ج ١ : ١٤٤ .

(٩) ينظر السببط ، ج ١ : ٢٨٤ .

### الترجيح :

الراجح في نظري منع حذف صدر الملة إذا كانت الملة قصيرة كما ذهب إليه البصريون<sup>(١)</sup>. لكن لا أميل إلى وصف ما ورد من ذلك بالشذوذ ، بل أرى أنه من النادر الذي لا يقاس عليه ، لثبوت أنه لغة لقبيلة من أشهر القبائل هي قبيلة تميم ، ولسماع ما يؤيد تلك اللغة من شواهد نثرية وشعرية ، ومن ذلك إلى جانب ما تقدّم :

١ - قراءة ( وَأَنْ كُلُّ ذَلِكُ لِمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا )<sup>(٢)</sup> بكسر اللام في ( لما ) وتخفيف الميم<sup>(٣)</sup>.

٢ - قول العرب : ( وَلَا سَيِّمًا زَيْدٌ ) و ( دَعِ مَا زَيْدٌ ) برفع زيد فيهما<sup>(٤)</sup> ومن الشعر قول الشاعر :

لَمْ أَرِ مِثْلَ الْفُتَيَانِ فِي غَيْرِ السِّبْطِ      ط أَيَّامِ يَنْسُونَ مَا عَوَّقِبَهُمْ<sup>(٥)</sup>

---

(١) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

(٢) من الآية (٣٥) في سورة الزخرف .

(٣) وهي قراءة أبي رجاء ، وأبي حيوة ، ينظر : المحتسب ، لابن جنى ، ج ٢ : ٢٥٥ ، والكشاف ، للزمخشري ، ج ٣ : ٤٨٧ ، والجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، ج ١٦ : ٨٧ .

(٤) ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٢ : ٢٨٦ = ١ : ٣٥٠ ط بولاق .

(٥) ينظر معاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٢٤٥ ؛ وضرائر الشعر ، لابن عمفور ،

وقول الآخر:

مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَهُ " وَلَا يَحْدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ (١)

وقول الآخر:

لَا تَنْوُ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ  
إِلَّا نَفْسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ نَاوِنَا (٢)

- 
- (١) ينظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ج ١: ٢٩٦، وشرح الألفية، لابن الناظم، (طهران: انتشارات ناصر خسرو، ص ٣٧، و التصريح، لخالد الأزهرى، ج ١ : ١٤٤.
- (٢) ينظر شرح الأشموني، ج ١: ١٧٧.



المبحث الحادى والثلاثون

\* تبادل الموقع بين ( لو ) و ( أن ) المصدرية .\*

العرض:

قال أبو بكر فى معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَعَشَرًا      عَلَيَّ جِرَاصًا لَوْ يَسِرُّونَ مَقْتَلِي \* \* \*

: " ومعنى ( لو يسرون ) : أن يسروا ، و ( أن ) تضارع ( لو ) فى مثل هذا  
الموضع ، يقال : وددت أن يقوم عبدالله ، ووَدِدْتُ لوقام عبدالله . إلا أن ( لو )  
يرتفع المستقبل بعدها بالزيادة التى فى أوله و ( أن ) تنصب الفعل المستقبل .  
قال الله عزَّ وجلَّ : ( أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ) (١) ،  
فجاء ب ( أن ) ، ومعنى ( وَدَّ ) و ( لَوْ تَدَّهَنَ قَيْدَهُنَّ ) (٢) : ودَّوا أن تدهن  
فيدهنون " (٣) .

\* قال أبو حيان : " إثبات كون ( لو ) مصدرية ليس من طريق قسمة  
البيصريين " تذكرة النحاة ، ص ٣٨ . وينظر البحر المحيط ، ج ١ : ٣١٤  
ونسب غيره منع مصدريتها إلى الجمهور ، ينظر مثلا الجنى الدانى ،  
للمرادى ، ص ٢٩٧ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ١ : ١٧٣ .

(١) من الآية ( ٢٦٦ ) فى سورة البقرة .

(٢) من الآية ( ٩ ) فى سورة القلم .

(٣) الشرح ، ص ٥٠ .

قال أبو بكر فى شرح البيت : " يقال : أسرت الثوب إذا شرته وأظهرته .  
ويسرون : حرف من الأضداد يقال : أسرت الشيء إذا أخفيته ، وأسرته : إذا  
أظهرته " .

### التوضيح :

يشتمل النص السابق على مجيء (أُن) في موقع (لو) ومجيء (لو) في موقع (أُن)، وعلى رفع المستقبل بالزيادة التي في أوله ، ورفع المستقبل له مبحث خاص به (١) ،

أما مجيء (لو) في موقع (أُن) فمأخوذ من قول أبي بكر " ومعسني (لويسرون) (٢) : (أُن يسروا) ، ومن قوله : ومعسني (وَدَّوا لو تدهن قيدهنون) : (وَدَّوا أن تدهن قيدهنون) . وأما مجيء (أُن) في موقع (لو) فمأخوذ من قوله : و (أُن) تضارع (لو) في مثل هذا الموضع . يقال : وددت أن يقوم عبد الله ، ووددت لو قام عبدالله . ومن قوله عن الآية السابقة جاءت ب (أُن) .

وهذا التبادل في الموقع بين (لو) و (أُن) تجده عند الفراء حيث قال : " يقول القائل : هل يجوز في الكلام أن يقول : أتود أن تصيب مالا فضاع ، والمعنى : فيضيع ؟ قلت : نعم ذلك جائز في (وددت) ، لأن العرب تلقاها مرة ب (أُن) ومرة ب (لو) . فلما صلحت ب (لو) وب (أُن) ومعناها جميعا الاستقبال استجازوا أن يردوا (فعل) بتأويل (لو) على (يفعل) مع (أُن) (٣) .

وقال : " فلذلك قال في قراءة أبي (وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُوا) (٤) رده على تأويل : وَدَّوا أن تغفلوا . فإذا رفعت :

(١) ينظر المبحث الثالث والستون .

(٢) قال البغدادي : " المصدر المؤول من (لو) وما بعدها بدل اشتمال من

الياء (في على) " الخزانة ، ج ٤ : ٤٩٧ .

(٣) معاني القرآن ، ج ١ : ١٧٥ .

(٤) من الآية (١٠٢) في سورة النساء .

(فيميلون) رددت على تأويل (لو) ، كما قال الله تبارك وتعالى : (وَدَّ وَا لَوْ  
تَدَّهْنُ فَيُدَّهِنُونَ) (١) ... " (٢).

ويظهر أنّ تبادل (لو) و (أن) عند الفراء لا يجوز مع غير الفعل  
(ودّ) لقوله : نعم ذلك جائز في (وددت) . أمّا أبو بكر فقد أجازته مع (ودّ)  
وغيرها حين قال : معنى (لويسرّون) : أن يسرّوا .

ويفهم من جواز تبادل الموقع بين (لو) و (أن) عندهما أن (لو)  
مصدرية مثل (أن) وقد صرح بنسبة ذلك إلى الفراء عدد من النحويين (٣) ،  
كما نسبه أبو حيان (ت ٧٤٥) إلى بعض الكوفيين وذلك حين قال عنه : " هو  
مما نقل من قول بعض الكوفيين " (٤) فلعلّ هناك قوما آخرين من الكوفيين  
قد أخذوا برأى الفراء كما أخذ به أبو بكر .

وقد أورد بعضهم على مصدرية (لو) دخولها على (أن) المصدرية  
في نحو قوله تعالى (وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا) (٥)

(١) من الآية (٩) في سورة القلم .

(٢) معاني القرآن ، ج ١ : ١٧٥ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ، لابن مالك ، ج ١ : ٢٥٦ ؛ والجنى الدانى ، للمرادى ،

تح . طه محسن ، (العراق : جامعة الموصل ، ١٣٩٦هـ) ، ص ٢٩٧ ، والمغنى ، لابن

هشام ، ص ٢٩٤ ، وشفاء العليل ، للسلسيلى ، ج ١ : ٢٤٧ ؛ وشرح الأشمونى ،

ج ٤ : ٢٤ ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ١ : ٢٨٠ ؛ ١ : ٨١ ط ١ .

(٤) تذكرة النحاة ، ص ٢٨ ، وينظر البحر المحيط ، ج ١ : ٣١٤ .

(٥) من الآية (٣٠) في سورة آل عمران .

(١) وذلك عند الفراء مثل جمع العرب بين ( ما ) و ( إن ) النافيتين لاختلاف لفظهما .  
وذهب غيره إلى أنّ ذلك على إضمار فعل بعد ( لو ) ، فيكون التقدير : لسو  
ثبت أنّ (٢) .

وممن تبع الفراء الفارسي (٣) ( ت ٣٧٧ ) والتبريزي (٤) ( ت ٥٠٢ ) ،

والعكبري (٥) ( ت ٦١٦ ) ، وابن مالك (٦) ( ت ٦٧٢ ) ، والرضي (٧) ( ت ٦٨٦ ) .

ويظهر أنّ ابن هشام ( ت ٧٦١ ) قد تبعهم ، لقوله : " ويقول المانعون في نحو  
(يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمَرُ أَلْفَ سَنَةٍ) (٨) : إنّها شرطية ، وأنّ مفعول (يَوَدُّ)

- 
- (١) ينظر معانى القرآن ، ج ١ : ١٧٥-١٧٦ ، ولعلّ ابن مالك قد تأثر به حين عد ذلك  
من باب توكيد اللفظ بمرادفه ، نحو قوله تعالى : (فِجَاجًا سُبُلًا) . من الآية  
(٣١) في سورة الأنبياء . ينظر شرح التسهيل ، ج ١ : ٢٥٨ ، والبرهان في  
علوم القرآن ، للزركشى ، تح . محمد أبي الفضل إبراهيم ، (بيروت : دار  
المعرفة ، ط ٢ ، ١٣٩١هـ) ، ج ٤ : ٣٧٤ .
- (٢) ينظر شرح التسهيل ، لابن مالك ، ج ١ : ٢٥٨ ، والمغنى ، لابن هشام ، ص ٩٤
- (٣) ينظر شرح التسهيل ، لابن مالك ، ج ١ : ٢٥٦ .
- (٤) ينظر شرح القمائد العشر ، تح . د . د . فخر الدين قباوة ، (بيروت : دار  
الآفاق الجديدة ، ط ٤ ، ١٤٠٠هـ) ص ٥١ ، وشرح التسهيل ، لابن مالك ، ج ١ :  
٢٥٦ .
- (٥) ينظر التبيان ، ج ١ : ٩٦ ، وشرح التسهيل ، لابن مالك ، ج ١ : ٢٥٦ ،
- (٦) ينظر شرح التسهيل ، لابن مالك ، ج ١ : ٢٥٠ ، ٢٥٦ - ٢٥٩ ، والجنى  
الدانى ، للمرادى ، ص ٢٩٧ ، والمغنى ، لابن هشام ، ص ٢٩٤ .
- (٧) ينظر شرحه على الكافية ، ج ٢ : ٢٨٧ .
- (٨) من الآية (٩٦) في سورة البقرة .

وجواب (لو) محذوفان، والتقدير: يودّ أحدهم التعمير لويعمّر ألف سنة لسرّه ذلك<sup>(١)</sup>، ولاخفاء بما في ذلك من التكلّف . ويشهد للمبشبتين قسراءة بعضهم: (وَدَّوَالُو تَدَّهْنُ قَيْدُهُنَا) <sup>(٢)</sup> يحذف النون <sup>(٣)</sup>، فعطف (يدهنوا) على (تدهن) لما كان معناه: أن تدهن " <sup>(٤)</sup> . ومنهم أيضا السيوطي <sup>(٥)</sup> (ت ٩١١) ، وغيره <sup>(٦)</sup> .

(١) وينظر البحر المحيط، لأبي حيان، ج ١ : ٢١٤ ، وج ٣ : ٣١٤ ، وج ٥ : ٤٤٤

(٢) من الآية (٩) في سورة القلم .

(٣) قال سيوييه : " زعم هارون أنها في بعض المماحف (وَدَّ وَالْوَدَّهِنُ قَيْدُهُنَا) " الكتاب ، ج ٣ : ٣٦ : ١ : ٤٢٢ ، والنصب عنده على جواب التمني ، وينظر : شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ٣٨ ، و ج ٩ : ١١ ، والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٨ :

(٤) المغنى ، ص ٢٩٤ ، وينظر : أوضح المسالك ، تح : محمد محي الدين عبدالحميد ، (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ط ٦ ، ١٩٦٦م) ج ٣ : ١٩٩ .

(٥) ينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٢٨٠ : ١ : ٨١ ط ١ ، والإتقان في علوم القرآن ، (مصر : مصطفى البابي الحلبي ، ط ٤ ، ١٣٩٨هـ) ص ٢٢٧ . وتفسير الجلالين بهامش الفتوحات الإلهية ، للجمل ، (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، د . ت . ج ١ . ٨١ .

(ر . م)

(٦) ينظر ظاهرة التأويل ، لمحمد عبدالقادر هنادي ، ص ٣١٤ - ٣١٥ .

الترجيح :

أوافق ابن هشام فيما ذكره وأؤيد الذين ذهبوا إلى أن (لو) تأتي مصدرية ؛ لصحة المعنى عند تأويلها بالمصدر وعدم حاجتها إلى جواب ، وأكثر ما تأتي مصدرية بعد مفهم تمنّ نحو (يودّ) ويقلّ بعد غيره كقول امرئ القيس السابق في العرض ، وقول الآخر :

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلًّا أَمْرُهُمْ مِنْ التَّائِيِّ وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَلُوا (١)

قال البغدادي (ت ١٠٩٧) : " لا يجوز جعل (لو) هنا شرطية لعدم دليل الجواب " (٢) .

---

(١) ينظر شرح التسهيل ، لابن مالك ، ج ١ : ٢٥٠ ، ٢٥٦ ، والجنى الداني ،

للمرادي ، ص ٢٩٧ ، والمغني ، لابن هشام ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٥ : ٥٧ .

## المبحث الثاني والثلاثون

### \* نيابة (ال) عن المضاف إليه \*

#### العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

كَبُرَ الْمَقَانَاةِ الْبِيَاذِ يَصْفَرُّ غِذَاهَا نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرَ مَحْلَلٍ \*

: " سألت أبا العباس أحمد بن يحيى عن إعراب البياض ، فقال : يجوز الخفض والنصب والرفع ... ومن رفع البياض جعل الألف واللام بدلا من الهاء ورفعته بفعل مضمر ، والتقدير : كبر المقناة قونى بياضا بمفرة . انقطع كلام أبي العباس ههنا .

قال أبو بكر : والألف واللام تكون بدلا من الإضافة لأنهما جميعا من دلائل الأسماء . قال الله عز وجل : ( وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ) (١) ، معناه : عن هواها ، فأقام الألف واللام مقام الإضافة . وقال : ( يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ ) (٢) الآية ، أراد : وجلودهم . وقال النابغة :

\* مذهب البصريين أو معظمهم منع تلك النيابة ، وأن المضاف منوى . ينظر الجمل في النحو ، للزجاجي ، ص ٩٨ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٣ : ٦٢٣ ؛ والبيان ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٣١٧ ؛ وشرح الرضى ، ج ٢ : ١٣١ ؛ والبسيط ، لابن أبي الربيع ، ج ٢ : ١٠٩٧ ، ١٠٩٩ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ج ١ : ١١٣ ، وج ٨ : ٤٢٣ ؛ والجنى الدانى ، للمرادى ، ص ٢٢٠ ؛ والبرهان ، للزركشى ، ج ٤ : ٣٣٤ ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ١ : ٢٧٦ = ٨٠ : ١ ط ١ .

(١) الآية (٤٠) فى سورة النازعات .

(٢) الآية (٢٠) فى سورة الحج .

\* \* المقناة : المخالطة . ونمير الماء : الماء العذب الذى يبقى فى الأجواف . (عن الشرح) . و (غير محلل) أى لم يُحْلَلْ عليه فيكدر . (عن شرح القمائد التسع للنحاس فى كلامه عن البيت نفسه) .

لَهُمْ شِيمَةٌ لَمْ يُعْطِهَا اللَّهُ غَيْرَهُمْ مِنَ النَّاسِ وَالْأَحْلَامُ غَيْرُ عَوَازِبٍ

معناه : وَأَحْلَامُهُمْ . وقال الشَّمَاخ :

فَلَمَّا شَرَاهَا فَاضَتْ الْعَيْنُ عَبْرَةً      وَفِي الصَّدْرِ حِرْزًا مِنْ اللَّوْمِ حَامِزٌ

أراد : في صدره . وقال الآ خر :

وَلَكِنْ نَرَى أَقْدَامَنَا فِي نِعَالِكُمْ      وَأَنَا فَنَّا بَيْنَ اللَّحَى وَالْحَوَاجِبِ

معناه : بين لِحَاكُمُ وَحَوَاجِبِكُمْ . وقال الفرزدق :

فَلَوْ سُلِّتَ عَنِّي النُّوَارُ وَرَهْطُهَا      إِذَا أَحَدٌ لَمْ تَنْطِقِ الشَّفَتَانِ

أراد : شفتاه " (١) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول عنبرة :

عَهْدِي بِهِ مَدَّ النَّهَارِ كَأَنَّمَا      خُضِبَ الْبِنَانُ وَرَأْسُهُ بِالْعِظْلَمِ \*

" وخبر ( عهدي ) ما عاد من الهاء ، والتقدير : كأنما خضب بنانه ورأسه ،

فأقام الألف واللام مقام الهاء كما قال اللطيف عزوجل : ( وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ) (٢)  
أى عن هواها " (٣)

٣ - وَقَالَ فِي مَعْرِضِ الْحَدِيثِ عَنْ قَوْلِ طَرْفَةَ :

رَحِيبٌ قِطَابٌ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ      يَجَسُّ النَّدَامَى بَضَّةَ الْمُتَجَرِّدِ \*

" و ( قطاب ) رفع بمعنى ( رحيب ) ، والألف واللام بدل من الهاء ، كأنه قال :

رحيب قطاب جيبها " (٤) .

(١) الشرح ، ص ٧٠ - ٧١ .

(٢) الآية (٤٠) في سورة النازعات .

(٣) الشرح ، ص ٣٥١ .

(٤) م . ن ، ص ١٩٠ .

\* امرأة بضة المتجرّد والمتجرّد ، والفتح أكثر أى بضة عند التجرد ، فالمتجرّد  
على هذا صيرره . اللسان ، لابن منظور ، ج ٣ : ١١٦ (جرّد) .

\* العظلم بفتح اللام هكذا في الشرح وفي اللسان ، لابن منظور ، ج ١٢ : ٤١٢ (عظلم)  
بكسر اللام . وقيل : هو صبغ أحمر .



### التوضيح :

ذكر ثعلب أنّ (ال) تكون بد لا من الهاء الواقعة مضافا إليه حين قال عن (البياض) في (كبكر المقناة البياض) : ومن رفع البياض جعل الألف واللام بد لا من الهاء . ثم قدره ب (بياضا) (١).

وقد علّل أبو بكر نيابتها عن المضاف إليه بأنّ (ال) والإضافة ، من دلائل الأسماء . ثم أورد عدّة شواهد جعل فيها (ال) بد لا من الضمير ، كما جعلها بد لا منه في بيتي عنبرة وطرفة المتقدمين .

أبي

ونياية (ال) عن المضاف إليه هو مذهب الكوفيين . قال ابن/الربيع

(ت ٦٨٨) : " ذهب الكسائي إلى أنّ الألف واللام معاقتان للضمير و عوض منه (٢)

وقال الفراء : " العرب تجعل الألف واللام خلفا من الإضافة فيقولون : مررت على رجل حسنة العين قبيح الأنف . والمعنى : حسنة عينه قبيح أنفه . ومنه قوله ( فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ) (٣) فالمعنى - والله أعلم - : مأواه . ومثله قول الشاعر :

مَا وَلَدَتْكُمْ حَيَّةٌ ابْنَةٌ مَالِكٍ      سَفَاحًا وَمَا كَانَتْ أَحَادِيثُ كَذَابِ  
وَلَكِنْ نَرَىٰ أَقْدَامَنَا فِي نِعَالِكُمْ      وَأَنَا فَنَّا بَيْنَ اللَّحَىٰ وَالْحَوَاجِبِ

ومعناه : ونرى أنا فنا بين لحاكم وحواجبكم في الشبه " (٤) . وقال الزجاجي

(ت ٣٣٧) عن نحو : ( مررت بالرجل الحسن الوجه ) : " وأهل الكوفة يقولون :

الألف واللام في هذا الباب عقيب الإضافة . ومثل ذلك : عبد الله أمّا المال فكثير

(١) وينظر شرح ديوان زهير ، ص ٣١٧ .

(٢) البسيط ، ج ٢ : ١٠٩٧ .

(٣) الآية (٤١) في سورة النازعات .

(٤) معاني القرآن ، ج ٢ : ٤٠٨ ، وينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٢ : ٨٠٠ ،

والجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، ج ١٥ : ٢١٩ .

وأما الخلق فحسن : تقديره عندهم أما ما له فكثير وأما خلقه فحسن . فعاقبت  
الألف واللام الإضافة " (١) .

ويظهر من قول الفراء وأبي بكر : (ال) تكون بدلا من الإضافة أن المراد  
نيابتها عن المضاف إليه مطلقا وهو أيضا ظاهر ما نقله الزجاجي عن الكوفيين  
عموما . لكن الشواهد التي استشهدوا بها لم تخرج عن ضمير الغائب والمخاطب .  
ومع هذا لا أرى مانعا من أن يكون قصد بالإضافة الضمائر والأسماء ؛ لأن أبا بكر  
قد علل ذلك بأن الإضافة من دلائل الأسماء والإضافة لا تقتصر على المضمرات ،  
ولعل الزمخشري (ت ٥٣٧) متأثر بهم حين عوّض (ال) من الاسم الظاهر كما  
عوّضها من الضمير (٢) . وعلى كلِّ فقول ابن هشام (ت ٧٦١) : " والمعروف من  
كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب " (٣) ينتقض بما استشهد به الفراء .

- 
- (١) الجمل في النحو ، ص ٩٧ (١١١) . وينظر إضافة إلى المراجع المذكورة في  
التعليق على عنوان هذا المبحث : شرح القوائد التسع ، للنحاس ، ص ١٥٥ ؛  
والبيان ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٤٩٣ ؛ والتبيان ، للعكبري ، ج ٢ :  
٩٤١ ؛ وشرح الجمل ، لابن عصفور ، ج ١ : ٥٧١ - ٥٧٢ ؛ وشرح التسهيل ،  
لابن مالك ، ج ١ : ٢٩٤ ؛ وشرح الرضي ، ج ١ : ٣٤١ ؛ واليسيط ، لابن أبي  
الربيع ، ج ٢ : ١٠٩٤ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٢ : ٩١ ، وج ٧ : ١٩٢  
والمساعد ، لابن عقيل ، ج ١ : ٢٠٠ ، وشرح الأشموني ، ج ١ : ٢٠٥ .
- (٢) ينظر الكشف ، ج ١ : ٢٧٢ حيث قال عن قوله تعالى (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) .  
من الآية (٣١) في سورة البقرة : " أي أسماء المسميات فحذف المضاف إليه  
... وعوّض منه اللام كقوله : (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ ) " من الآية (٤) في سورة مريم  
وينظر م . ن ، ج ٣ : ٢٣٦ .
- (٣) المغني ، لابن هشام ، ص ٥٥ ، وينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٢٧٧ = ١ :  
٨٠ ط ١ .

وأبو بكر من ضمير المخاطب فيما تقدم . وكان قد قال ذلك بعد ذكر ما ذهب إليه الزمخشري .

وقد اختلف النقل عن البصريين في نيابة (ال) عن الضمير ، فقال ابن خروف (ت ٦٠٦) عنهم وعن الكوفيين : " ينبغى ألا يجعل بينهما خلاف ؛ لأن سبويه قد جعل الألف واللام عوضا من الضمير في قوله في باب البدل : ضرب زيد الظهرَ والبطنَ . وهو يريد : ظهره وبطنه ، ولم يقل الظهرُ منه ، ولا البطنُ منه " (١) .

وقال ابن مالك (ت ٦٧٢) : " الألف واللام عوض من الضمير وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين ... " (٢) . وقال الرضي (ت ٦٨٦) : " ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير ... وعند البصريين لا يعوّض اللام من الضمير في كلّ موضع شرط فيه الضمير كالصلة ، والصفة إذا كانت جملة ، والخبر المشتق ، ويجوز في غيره ، كقوله :

لحافى لحافُ الضيفِ والبردُ برده " (٣) ... .. (٤)

أما عبدالرحمن الأنباري (ت ٥٧٧) فقد حكى عنهم المنع دون تخصيص أو تقييد فقال : " وهذا لا يجوز عند البصريين ؛ لأنّ الحرف لا يكون بدلا من

(١) شرح التسهيل ، لابن مالك ، ج ١ : ٢٩٤ .

(٢) م ٠ ن ، ص ٠ ن . وينظر ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ، ج ١ : ٥١٧ .

(٣) شرحه ، ج ١ : ١٣١ .

(٤) عجزه : ( وَلَمْ يُلْهِئِي عَنْهُ غَزَالَ مَقْنَعٍ ) . ينظر خزانة الأدب ، للبغدادي

ج ٢ : ١٧٩ .

الاسم " (١) . ونقل غيره ذلك عن أكثرهم (٢) .

ويبدو ولى أن مدار ذلك كله يرجع إلى ما نقله ابن خروف عن سيبويه . وكلام سيبويه الذى أشار إليه ابن خروف هو : " البدل أن تقول : ضرب عبد الله ظهره وبطنه ، وضرب زيد الظهر والبطن . . . فان شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين " (٣) . وترى أنه لم يذكر أن (ال) نابت عن الضمير (٤) أما تمثيله مرة بالضمير وأخرى ب (ال) فليس الخلاف فى ذلك ونحوه كما يقول ابن الربيع (٥) . وإنما الخلاف فى تأويله . نحو قوله تعالى : (يُضَرُّ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ) (٦) فجاء بالضمير وب (أل) . فتقديره عند البصريين : والجلود منهم وعند الكوفيين وجلودهم .

وممن تبع الكوفيين ابن كيسان (٧) (ت ٢٩٩) ، وابن الطراوة (٨) (ت ٥٢٨) ،

- 
- (١) البيان ، ج ٢ : ٣١٧ ، وينظر الجمل ، للزجاجى ، ٩٨ ؛ وإعراب القرآن للنحاس ، ج ٣ : ٦٢٣ ؛ ومشكل إعراب القرآن ، للقيسى ، ج ٢ : ٢٥٢ ؛ والبرهان ، للزركشى ، ج ٤ : ٣٣٤ .
  - (٢) ينظر الجنى الدانى ، للمرادى ، ص ٢٢٠ ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ١ : ٢٧٦ = ١ : ٨٠ ط ١
  - (٣) الكتاب ، لسيبويه ، ج ١ : ١٥٨ = ١ : ٧٩ ط . بولاق
  - (٤) وينظر شرح الرضى ، ج ١ : ٣٢٣ .
  - (٥) ينظر . البسيط ، ج ٢ : ١٠٩٧ .
  - (٦) الآية (٢٠) فى سورة الحج .
  - (٧) ينظر شرح القوائد التسع ، للنحاس ، ص ١٥٥ . وابن كيسان النحوى ، لمحمد الدعجاني ، ( ر . م ) ، ص ٢٦٢ .
  - (٨) ينظر ابن الطراوة النحوى ، للدكتور عياد الثبيتي ، ص ١٢٢ .

وابن مالك<sup>(١)</sup> ، والسيوطي<sup>(٢)</sup> (ت ٩١١) ، ونسبه ابن هشام إلى كثير من المتأخرين<sup>(٣)</sup>  
" وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة " <sup>(٤)</sup> فلا يجوز عنده نحو : مررت بالذي  
الأب قائم .

### الترجيح :

جمهور

الراجح في نظري مذهب البصريين وهو أنّ الرابط مقدّر بعد ذلك الاسم  
المقترن بال ، " لأنّ العرب تقول : مررت بالرجل الحسن الوجه منه . وتظهر الضمير  
مع الألف واللام ، ولو كانت الألف واللام عوضاً من الضمير لم يظهر مع الضمير  
قال طرفة :

رَجِيبٌ قَطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ " بِجَيْبِ النَّدَامَى بِضَةِ الْمُتَجَرِّدِ " <sup>(٥)</sup>  
ولعلّ من ذلك قوله تعالى : (إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي) <sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) ينظر شرح التسهيل ، ج ١ : ٢٩٤ ، والجني الداني ، للمرادي ، ص ٢٢٠ .
  - (٢) ينظر الهمع ، ج ١ : ٢٧٦ = ١ : ٨٠ ط ١ .
  - (٣) ينظر المغني ، ص ٥٥ ، والهمع في الموضع السابق ذكره .
  - (٤) الهمع في الموضع السابق .
  - (٥) البسيط ، لابن أبي الربيع ، ج ٢ : ١٠٩٤ ، وينظر نفسه ، ص ١٠٩٧ ، والبحر  
المحيط ، لأبي حيان ، ج ١ : ١١٢ .
  - (٦) من الآية (٤) في سورة مريم .

### المبحث الثالث والثلاثون

#### ترافع المبتدأ والخبر المفرد \*

#### العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

مَهْفُفَةٌ بِيضَاءٍ غَيْرِ مَفَاضَةٍ تَرَائِبُهَا مَقُولَةٌ كَالسَّجَنَجِلِ \* \*

: " والترائب ترتفع ب (مقولة) ، و (مقولة) بالترائب " (١)

وهناك ثلاثة عشر موضعا مماثلا (٢) ، وإلى جانبها مواضع اقتصر

فيها على ذكر رفع الخبر للمبتدأ وهي تقارب عشرين موضعا (٣) .

\* مذهب البصريين " أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فقد اختلفوا

فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع

بالابتداء والمبتدأ معا . وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ

يرتفع بالابتداء " - الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٤٤ (م ٥) .

وينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٢ : ١٢٧ = ١ : ٢٧٨ ط بولاق ، والمقتضب ، للمبرد ، ج ٢

: ٤٨ ، و ج ١٢ : ١٢٦ ، و شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ١ : ٨٤ .

(١) الشرح ، ص ٥٩ .

(٢) ينظر م ٠ ن ، الصفحات : ٩ س ١٦ ، ١٦ س ١٨ ، ١٨ س ١٤٨ ، ١٠ س ٢٦٧ ، ٣ س ٣١٧ ، ١٤ ،

٣٢٦ س ١١ ، و ٣٦١ س ١٦ ، و ٣٦٣ س ٦ ، و ٣٩٧ س ٥ ، و ٤٣٤ س ١٧ ، و ٤٤٥ س ١٤ ،

، و ٤٧٢ س ١٣ ، و ٤٨٩ س ٧ .

(٣) ينظر م ٠ ن ، الصفحات : ٩ س ٢ ، و ٨٦ س ٣ ، و ١٨٩ س ٧ ، و ١٩٧ س ١٢ ، و ٢٠٩ ،

٩ س ٩ ، و ٢١٢ س ١٩ ، و ٢٢٤ س ٩ ، و ٢٦٧ س ٩ ، و ٣٠٣ س ٨ ، و ٣٣٩ س ١٨ ، ٣٦٣ ،

٦ س ٤٨٤ ، ٤ س ٤٨٨ ، ١٩ س ٤٩٨ ، ١١ س ٥٢٧ ، ٢ س ٥٤٤ ، ١١ س ٥٤٧ ، ٨ ،

٥٥٤ س ١٥ ، ٥٨٠ س ١١ .

\* المَهْفُفَةُ : الخفيفة اللحم . والمَفَاضَةُ : المسترخية البطن . والسَّجَنَجِلُ : الزعفران .

ويقال : ماء الذهب والزعفران . (عن الشرح) .

وقد اكتفيت بالإحالة إلى تلك المواضع مراعاة للاختصار .

### التوضيح :

من المعلوم أنّ نحو : (تراثبها مصقولة) جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر والخبر فيها مفرد ، وكلاهما مرفوع . وقد جعل أبو بكر رفع كلّ منهما بالآخر وذلك حين قال : ( الترائب ) ترتفع ب ( مصقولة ) و ( مصقولة ) بالترائب<sup>(١)</sup> . وأبو بكر في ذلك جار على مذهب الكوفيين في المبتدأ ذي الخبر المفرد . قال الكسائي : "إذا ابتدأت اسماً بعده اسم كملته رفعت كلّ واحد منهما بصاحبه ، كقولك : أخوك قائم " (٢) . وقال الفراء عن نحو ذلك : " ترفع كلّ واحد بصاحبه " (٣) . وقال ثعلب عن قوله تعالى : ( فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ )<sup>(٤)</sup> : " ( يومئذ ) مرفاع ( فذلك ) " (٥) . وقال النحاس (ت ٣٣٨) : " والكوفيون يقولون : رفعنا هذا بهذا وهذا بهذا " (٦) .

- (١) وينظر إيضاح الوقف ، ج ١ : ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٥ ، ٢٢٥ الخ .
- (٢) التبيين ، للعكبري ، تح ٥٠٠ عبد الرحمن العثيمين ، ص ٢٢٥ ، هامش ٢ ، وتذكرة النحاة ، لأبي حيان ، ص ٣٦٦ مع اختلاف يسير . وينظر مجالس ثعلب ج ٢ : ٥٢٦ = ٥٩٤ ط ١ ، وشرح الرضي ، ج ١ : ٢١ ، ٨٧ .
- (٣) معاني القرآن ، ج ٢ : ٥٧ . وينظر م . ن ، ج ١ : ١٧٩ ، ٢٦٩ - ٢٧٠ . ومجالس ثعلب ، ج ٢ : ٥٢٦ = ٥٩٤ ط ١ ، وشرح الرضي ، ج ١ : ٢١ ، ٨٧ .
- (٤) الآية (٩) في سورة المدثر .
- (٥) المجالس ، ج ١ : ٢٠ = ٢٥ ط ١ .
- (٦) إعراب القرآن ، ج ١ : ١٢٨ . وينظر الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، ص ١٤٠ ؛ وإعراب ثلاثين سورة ، لابن خالويه ، ص ١٦٠ ؛ والإتصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٤٤ (م) . والتبيين ، للعكبري ، ص ٢٢٥ ؛ وشرح المفصل ، =

واحتجَّ الكوفيون لما ذهبوا إليه ، فقالوا : " وجدنا المبتدأ لا بدَّ له من خبر والخبر لا بدَّ له من مبتدأ ، ولا ينفكُّ أحدهما من صاحبه ولا يتم الكلام إلاَّ بهما ٠٠٠ فلما كان كلُّ واحد منهما لا ينفكُّ عن الآخر ، ويقتضى صاحبه اقتضاءً واحداً عمل كلُّ واحد منهما في الآخر مثلما عمل صاحبه فيه " (١) .

وقال السيوطي (ت ٩١١) عن مذهبيهم " وَضَعَفَ بَأْتَهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ تَكُونَ رَتْبَةً كُلُّ مَنِهْمَا التَّقْدِيمِ ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ كُلِّ عَامِلٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى مَعْمُولِهِ (٢) . وَأَجِيبُ بِمَنْعِ ذَلِكَ بِدَلِيلِ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ فَإِنَّهَا عَامِلَةٌ فِي أَفْعَالِهَا الْجَزْمِ وَأَفْعَالُهَا عَامِلَةٌ فِيهَا النَّصْبُ ، نَحْوُ : (أَيَّامًا تَدْعُوا ) (٣) . وَلَوْ سَلِمَ قُلْنَا : كُلُّ مَنِهْمَا مُتَقَدِّمٌ عَلَى صَاحِبِهِ مِنْ وَجْهِ مُتَأَخَّرٍ عَنْهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ فَلَا دَوْرَ ، لِاخْتِلَافِ الْجِهَةِ . أَمَّا تَقَدُّمُ الْمَبْتَدَأِ فَلَأَنَّ حَقَّ الْمَنْسُوبِ أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِلْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ . وَفِرْعَا لَهُ . وَأَمَّا تَقَدُّمُ الْخَبَرِ ، فَلَأَنَّ تَهَّ مَحْطُ الْفَائِدَةِ . وَهُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْجُمْلَةِ ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا ابْتَدَأْتَ بِالاسْمِ لْغُرْضِ الْإِخْبَارِ عَنْهُ ، وَالْغُرْضُ وَإِنْ كَانَ مُتَأَخَّرًا فِي الْوُجُودِ فَهُوَ مُقَدِّمٌ فِي الْقَمْدِ . (٤)

- 
- == لابن الحاجب، ج ١ : ١٨٢ ؛ وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك، ج ١ : ٣٣٤ ؛ وشرح ألفيه ابن مالك، لابن الناظم ، ص ٤٢ ؛ وأوضح المسالك ، لابن هشام، ج ١ : ١٣٧ ؛ والمساعد ، لابن عقيل، ج ١ : ٢٠٦ ؛ وشرح الأشموني، ج ١ : ٢٠٣ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى، ج ٢ : ١٥٩ ؛ والهمع ، للسيوطي، ج ٢ : ٩٠ : ١ = ٩٤ ط ١ .
- (١) الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري، ج ١ : ٤٤ - ٤٥ (م ٥)
  - (٢) وينظر م ٠ ن، ص ٤٨ ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش، ج ١ : ٨٤ .
  - (٣) من الآية (١١٠) في سورة الاسراء .
  - (٤) وهناك اعتراضات أخرى أوردتها بعض النحويين وربما تركها السيوطي ؛ لأنها كما تلزمهم تلزم غيرهم . منها تغيير إعراب المبتدأ والخبر بدخول ==



وهذا المذهب اختاره ابنُ جنى (١) وأبو حيان (٢) وهو المختار  
عندي (٣) . ومن مال إلى مذهبهم كذلك الرضى (٤) (ت ٦٨٦) .

### الترجيح :

اختلفت الآراء في رافع المبتدأ والخبر ، وكل رأى لا يخلو من  
اعتراضات عليه (٥) . وهذا الاختلاف لفظي لا طائل من ورائه كما يقول

== النواسخ ، ومنها رفع المبتدأ والخبر الفاعل في نحو : القائم أبوه  
حاضر أخوه ، ومنها : أن كل واحدٍ منهما قد يكون جامداً والجامد لا يعمل  
إذ لا معنى فيه يتأثر به المعمول .

ينظر الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، ص ١٤٠ ؛ والإتصاف ، لعبد  
الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٤٨ (م ٥) ؛ والتبيين ، للعكبري ، ص ٢٢٧ ؛ وشرح  
المفصل ، لابن يعيش ، ج ١ : ٨٤ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ،  
ج ١ : ١٨٣ ؛ وشرح الألفية ، لابن الناظم ، ص ٤٢ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ،  
ج ١ : ٢٠٦ .

- (١) وينظر ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ، ( مكة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث  
العلمي ، مكروفلم رقم ٨٧ ، مصور عن مخطوط دار الكتب المصرية رقم ٢٣٧٠٦  
عمومي ، ٨٢٨ خصوصي ) ، ص ٥٠٣ وله رأى آخر يوافق فيه البصريين ، ينظر الخصائص  
ج ١ : ١٠٩ .
- (٢) وينظر ارتشاف الضرب ، ص ٥٠٣ (مخطوط) .
- (٣) الهمع ، ج ٢ : ٩ : ١ = ٩٤ - ٩٥ ط ١
- (٤) ينظر شرحه ، ج ١ : ٢١ ، ٨٧ .
- (٥) ينظر مثلاً الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، ص ١٤٠ - ١٤١ ؛ والإتصاف ،  
لعبد الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٤٤ فما بعدها ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ،  
ج ١ : ٨٤ - ٨٥ ؛ وشرح الجمل ، لابن عصفور ، ج ١ : ٣٥٥ فما بعدها ؛ وشرح ==

ابن عقيل<sup>(١)</sup> (ت ٧٦٩) ، والأشمونى<sup>(٢)</sup> (ت ٩٠٠) . ومن المحدّثين يقول عنه الدكتور معيض العوفى : " هذه نظرية لا تقدم للواقع اللغوى أى فائدة علميّة نستطيع من خلالها إقامة دراسة وصفية دقيقة صحيحة ، وكان أولى بهم أن يصفوا الواقع اللغوى دون أن يتمخّلوا فى التقدير " (٣) . كما وصف عباس حسن تلك الآراء فى رافع المبتدأ والخبر بأنّها : " لا أثر لها فى ضبط كلّ منهما ولا فى وضوح معناهما ومعنى الكلام " (٤)

ومع ذلك ربّما يكون أقرب تلك الآراء رأى سيبويه والجمهور وهو " أن رافع المبتدأ معنوى وهو الابتداء ، لأنه بنى عليه ، ورافع الخبر المبتدأ ؛ لأنّه مبنّى عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء . " (٥)

- 
- == الكراسة ، للاذى ، ( ر ٥٠ د ) ، ج ٢ : ٨٦٤ فما بعدها ؛ والمغنى فى النحو ، لمنصور بن فلاح ، تح . عبدالرزاق السعدى ( مكة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى ، " ر ٥٠ د " ، عنوانها " ابن فلاح النحوى مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بالمغنى " رقمها ٤٥١ - ٤٥٣ ، ٤٥٤هـ ) ، ج ٢ : ٥٨٤ فما بعدها ؛ والسبب ، لابن أبى الربيع ، ج ١ : ٥٤١ فما بعدها ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ٢ : ٨ = ١ : ٩٤ ط ١ فما بعدها .
- (١) ينظر شرحه على الألفية ، ج ١ : ٠٩٤ .
  - (٢) ينظر شرحه على الألفية ، ج ١ : ٢٠٣ .
  - (٣) قضايا الجملة الخبرية ، ص ١٦٤ .
  - (٤) النحو الوافى ، ج ١ : ٤٤٧ .
  - (٥) الهمع ، للسيوطى ، ج ٢ : ٨ = ١ : ٩٤ ط ١ ، وينظر الكتاب ، لسبويه ، ج ٢ : ١٢٧ = ١ : ٢٨٧ ط ٠ بولاق ؛ وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ج ١ : ٣٣٤ ، وحاشيتها رقم ٠٥ .

### المبحث الرابع والثلاثون

#### رفع المبتدأ بالعاقد من الجملة \*

#### العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول عنتره :

وَالْخَيْلُ تَقْتَحِمُ الْخَبَارَ عَوَابِسًا      مِنْ بَيْنِ شَيْظَمَةٍ وَأَجْرَدٍ شَيْظَسِمٍ (١)  
: " و (الخييل) ترفع بما عاد من تقتحم " (٢).

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول لبيد :

فَمَدَافِعُ الرَّيَّانِ عُرَى رَسْمَهَا      خَلَقًا كَمَا ضَمِنَ الْوُحْيَ سَلَامَهَا (٣)  
: " والمدافع مرتفعة بما عاد من الهاء والألف في (رسمها) " (٤)

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلزة :

أَوْ نَقَشْتُمْ فَالْتَقَشُّ تَجَشُّمَهُ النَّا      سٌ وَفِيهِ الصَّلَاحُ وَالْإِبْرَاءُ (٥)

\* مذهب البصريين أن المبتدأ المخبر عنه بالجملة مرفوع بالابتداء  
كالمبتدأ المخبر عنه بالمفرد . وقد سبقت الإشارة الى ذلك . ينظر  
الكتاب ، لسيبويه ، ج ١ : ٨١ = ١ : ٤١ ط . بولاق ، والخصائص ، لابن جنى ،  
ج ١ : ١٨ ، وتذكرة النحاة ، لأبي حيان ، ص ٢٦٦ ،

(١) الخبر : الأرض اللينة ، والشيطان الطويل . (عن الشرح) .

(٢) الشرح ، ص ٣٦٢ .

(٣) المدافع : مجارى الماء . والريان : واد . وعرى رسمها خلقا : أى ارتحل  
عنه فعري بعد أن خلق لسكونهم إياه . والوحى : جمع وحى ، وهو الكتاب .  
والسلام : الصخور واحدها : سلمة . (عن م . ن) .

(٤) م . ن ، ص ٥٢٠

(٥) نقشتم : أى استقصيتم . وتجشمه : أى تتكلفه . (عن م . ن) .

: " و ( النقش ) رفع بما عاد من الهاء " (١).

٤- وقال في معرض الحديث عن قول لبيد :

فَعَدَّتْ كِلَا الْفُرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا\*

: " وَ ( كِلَا ) في موضع رفع بما عاد من الهاء في قوله : ( أَنَّهُ ) في قول الكسائي

وقال الفراء : موضع ( كلا ) ( رفع ) بموضع ( تحسب ) ؛ لأنَّه عاد بذكر ( كلا ) ،

وذكرها ( الهاء ) التي مع ( أن ) . ومثله من مسائل النحو : عبد الله ظننت أنته

قائم ، قال الكسائي : عبد الله يرتفع بما عاد من الهاء ؛ لأنَّ ( أن ) كالملصة

للسنن ، وتقديره : عبد الله ظننته قائما . وقال الفراء : ( عبد الله ) رفع بموضع

( ظننت ) ، لعودته بذكر عبد الله ، ولأنَّ ( أن ) لا يعرب ما بعدها ما قبلها " (٢)

وهناك مواضع عديدة رفع فيها المبتدأ بالعائد من الجملة

أكتفى بالإحالة إليها . (٣)

(١) م . ن ، ص ٤٦٩ .

(٢) م . ن ، ص ٥٦٦ .

(٣) ينظر م . ن ، الصفحات : ٨ س ١٢ ، و ٤٥ س ١٥ و ١٨ ، و ٥١ س ١٣ ، و ٦١ س ١٦ ، و ٨١ س ٥ ، و ٨٢ س ٣ ، و ٨٧ س ٦ ، و ١٣٤ س ٨ ، و ١٤٨ ، ص ١١ ، و ١٧٤ س ٢٣ ، و ١٩١ س ٦ ، و ٢٦٣ س ٥ ، و ٢٧٩ س ٢ ، و ٢٨١ س ١٦ ، و ٢٨٢ س ١٢ ، و ٢٨٣ س ١٣ ، و ٢٨٤ س ٥ ، ١٨ ، و ٣٥١ س ١٦ ، و ٣٥٩ س ٤ ، و ٣٧٢ س ١٢ ، و ٣٩٤ س ٩ ، و ٤٠٩ س ١٤ ، ٤٧٠ س ٦ ، و ٤٨٥ س ٩ ، و ٤٨٧ س ٥ ، و ٥٠١ س ٩ .

\* الفرغ : الواسع من الأرض . والفرج أيضا : الثغر . ( عن م . ن ) .

### التوضيح :

تقدم في المبحث السابق أنَّ المبتدأ والخبر المفرد يترافعان عند الكوفيين . وفي المواضع المذكورة في العرض أو المحال إليها جاء الخبر جملة مشتملة على ضمير يعود على المبتدأ . وقد جعل أبو بكر عودة هذا الضمير هي الرافعة للمبتدأ . ولم يذكر فيه خلافاً إلا في الموضع الأخير الوارد في العرض حيث وقعت ( أن ) في جملة الخبر بعد الفعل وقبل العائد في مثل ( عبدالله ظننت أنه قائم ) ، فجعل الفراء موضع الجملة هو الرافع للمبتدأ ، وعلل عدم رفعه بالعائد بوقوعه بعد ( أن ) وهي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها . ورفع الكسائي بالعائد مع وقوعه بعد ( أن ) ؛ لأنها في صلة الفعل المتقدم عليها .

ويفهم من هذا الخلاف بين الكسائي والفراء أنَّهما متفقان على رفع المبتدأ بالعائد من الجملة إذا لم تتقدمه أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وعلى عدم رفعه بموضع الجملة أو بالعائد منها إذا كانت تلك الأداة متممة الجملة .

وهذا الأخير نسبة الزجاجي ( ت ٣٣٨ ) إلى الكوفيين عموماً ، فقال :

( اعلم أنك إذا قلت : زيد لينطلق . . . وما أشبه ذلك . . . فإن هذا عندهم غير جائز إلا من كلامين كأنه يرتفع ( زيد ) باسم مثله في نية المتكلم ، ولم يجز أن يكون كلاماً واحداً عندهم ؛ لأن اللام تقطع ما قبلها مما بعدها ولا يتصل بعضه ببعض . . . وهو عند البصريين جائز " (١) .

---

(١) اللامات ، ص ١٧٤ .

وعرض الزجاجي أيضا لما وقعت فيه الأداة المتقدمة على العائد  
صلة لفعل وذكر أنه عند هم من كلام واحد وأن الاسم مرفوع بما عاد عليه من ذكره ،  
ومثل له بعدة أمثله منها : زيد أشهد إته لعالم . (١) . وهذا هو ما ذهب إليه  
الكسائي ، ولم يوافق عليه الفراء ، وجعل المبتدأ فيه مرفوعا بموضع الجملة  
لتقدم الفعل على الأداة . لذا فإن نسبته إلى الكوفيين عموما فيها تجوز  
من الزجاجي .

ويبدو من هذا الخلاف كذلك أن هناك فرقا بين رفع المبتدأ  
بموضع الجملة ورفع العائد . وكأنه لو رفع بموضع الجملة تصح هي الخبر  
وإذا رفع بالعائد يكون العائد هو الخبر ، وقد وجدت ما يلمح إلى ذلك عند  
الفراء وأبي بكر ، فقد قال الفراء : " . . . لأن العائد من الذكر قد يكون خبرا ،  
كقولك : عبدالله ضربته " (٢) . وقال أبو بكر عن الأوجه الممكنة في إعراب قوله  
تعالى : ( ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ) (٣) : " . . . والوجه الثالث : أن ترفع  
( ذلك ) بما عاد من الهاء المتملئة ب ( في ) ، والوجه الرابع : أن ترفعه بموضع  
( لا ريب فيه ) ، كأنك قلت : ذلك الكتاب حق هدى " (٤) .

---

(١) ينظر المصدر السابق ص ١٧٤ - ١٧٥ . وفيه " وهو كله عند البصريين

على الابتداء والخبر جائز " .

(٢) معاني القرآن ، ج ١ : ١٥١ .

(٣) من الآية الثانية في سورة البقرة .

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ، ج ١ : ٤٨٥ ، وينظر نفسه ، ج ٢ : ٥٧٤ ، ٥٩٣ ، ٧٣٧ .

ورفع المبتدأ بالعائد من الجملة تجده عند الفراء، في عدّة مواطن

من معانيه منها قوله: "وقوله: (وَالطَّيْرُ مَا قَاتَ كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ) (١)،  
ترفع (كلا) بما عاد إليه من ذكره وهي الهاء في (صلاته وتسبيحه) " (٢).

ومن نسبة ذلك إلى الكوفيين قول النحاس (ت٣٣٨) في أثناء الحديث

عن قوله تعالى: (قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) (٣): " (ما) في موضع رفع

بالابتداء وعند الكسائي بالعائد " (٤). وقوله في أثناء الحديث عن قوله تعالى:

(تِلْكَ الرُّسُلُ فَظَلْنَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ) (٥): ".... وعند الكوفيين (تلك) رفع بالعائد،

كما تقول: عبد الله كلمت أباه " (٦)، وقد نقل النحاس أيضا عن الكسائي

قولا آخر، وذلك حين قال في معرض الحديث عن قراءة (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ) (٧)

(١) من الآية (٤١) في سورة النور

(٢) معاني القرآن، ج٢: ٢٥٥، وينظر م٠ ن، ج١: ٢٤٠، ٣٥٣، ٤٥٠، وج٢:

٢٦، ٥١، ٩٩، ٤١٠، وج٣: ٩، والإيضاح، لعبد الرحمن الأنباري، ج١:

٤٩ (م٥)، والنحو والصرف، للدكتور محمد آدم الزاكي، ص١١١.

(٣) من الآية (١٢) في سورة الأعراف.

(٤) إعراب القرآن، ج١: ٦٠١.

(٥) من الآية (٢٥٣) في سورة البقرة.

(٦) إعراب القرآن، ج١: ٢٨٠. وينظر م٠ ن، ص٤٧٠، ٤٩٥، وج٣: ٦١١، ٧١٧،

والخصائص، لابن جني، ج١: ١٨، والإيضاح، لعبد الرحمن الأنباري، ج٢:

٦١٥ - ٦١٦ (م٨٥).

(٧) من قوله تعالى: (مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ

الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ) - من الآية (٥٨)

في سورة النور.

بالرفع<sup>(١)</sup> " والرفع عند الكسائي بالابتداء والخبر عنده ما بعده ، ولم يقل  
بالعائد وقال نما بالابتداء " (٢) .

ويبدو ولى أنه ربما كان مراد الكسائي بالابتداء الاستئناف ، فقد  
ورد ذ لك عند الفراء فى أكثر من موضع كقوله : " وقوله : (جَهَنَّمَ يَمْلَأُونَهَا) (٣)  
منصوبة ٠٠٠ ولورفعت على الاستئناف إذا انفصلت من الآية كان صوابا . فيكون  
الرفع على وجهين أحدهما الابتداء ، والآخر أن ترتفعها بعائد ذكرها " (٤)

ورفع المبتدأ بالعائد من الجملة قد نسبه بعض النحويين إلى الكوفيين  
على أنه مذهب آخر لهم فى رافع المبتدأ ونسبه إليهم آخرون على أنه رأى فريق  
منهم ، والفريق الآخر يرفع المبتدأ بالخبر والخبر بالمبتدأ . من ذ لك قول  
العكبرى (ت ٦١٦) : " وللكوفيين مذهبان ، أحدهما : يرتفع المبتدأ بالخبر  
والخبر بالمبتدأ ويسمونهما المترافعين ، والمذهب الثانى : أنه يرتفع بالعائد  
من الخبر " (٥) . وقال الكنغراوى (ت ١٣٤٩) عن المبتدأ : " وعامله الخبر عند

---

(١) وقرئت بالنصب . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٤٥٩ .

(٢) إعراب القرآن ، ج ٢ : ٤٥٩ .

(٣) من الآية (٢٩) فى سورة إبراهيم .

(٤) معانى القرآن ، ٢ : ٧٧ ، وينظر نفسه ، ص ٧٨ ، ٩٩ ، وج ١ : ١١ - ١٢ .

٠١٩٨ ،

(٥) التبيين ، ص ٢٢٥ .



الشيخين ، والعائد من الخبر عند الجمهور " (١) يقصد بالشيخين، الكسائي والفراء وبالجمهور الكوفيين .

والظاهر ممّا تقدّم في المبحث السابق وهذا المبحث أنّ المبتدأ والخبر يترافعان عند هم إذا كان الخبر مفردا ، أمّا إذا كان جملة فإنّ العامل فيه عند هم العائد من الجملة . وقد تنبّه لذلك بعض النحويين . قال أبو حيان (ت ٧٤٥) : " عامل المبتدأ معنوي وهو الابتداء عند البصريين . وعن الكوفيين مذهبان : أحدهما: أنّه لفظي وهو الخبر وقالوا: كلُّ منهما يرفع الآخر . والثاني: أنّ المبتدأ يُرفع بما عاد عليه ، هذا منقول أكثر الناس وكتب الخلا ف عنهم ، ونقل ابن الدّهان في شرح الإيضاح عن الفراء عن الكسائي أنّك إذا ابتدأت باسم بعده اسم رفعت كلا منهما بصاحبه ، أو بعده (فَعَلَّ) أو (يَفْعَلُ) فِيمَا عاد من ذكره ، لا ب (فَعَلَّ) و (يَفْعَلُ) ؛ لأنهما مشغولان بما فيهما من نيّة الكناية . قال الفراء : قلت له : عبد اللّٰه قام أبوه ، أتجيز رفع الأوّل بما عاد عليه من ذكره ، والأب ب (قام) و (يقوم) ؟ قال : نعم أجيز أن يرفع الأوّل بكلّ ما يعود من ذكره وإن كان خفّ أو نصبا . وهذه الحكاية تدلّ على أنّ ذلك اختلاف حالسين ، لا مذهبين كما ذكروا " (٢) .

وقد تنبه بعضهم إلى ذلك أيضا وأنّه اختلاف حالين لكنّهم نسبوا إلى الكوفيين أنّ الرفع هو الضمير (٣) ، وقالوا في الردّ عليهم : إنّ الضمير اسم جامد

(١) الموفى ، ص ٢٥٠ وينظر شرح الرضى ، ج ١ : ٨٧ .

(٢) تذكرة النحاة ، ص ٣٦٦ وفيه مكان (فيما عاد) (فيما عاد) ، ومكان (الكناية) الكفاية . وهو تحريف . وينظر التبيين ، للعكبري ، تح . د . العثيمين ، ص

٢٢٥ هامش رقم ٢ .

(٣) ينظر شرح الكراسة ، للأبّ بدي ، ج ٢ : ٨٦٤ ، والهمع ، للسيوطي ، ج ٢ : ٩

= ٩٥ : ١ ط ١ .

والأسماء الجوامد لا تعمل . (١)

والظاهر من كلام الكوفيين أنّ العامل هو عودة الضمير لا الضمير نفسه وبناء على ذلك يكون العامل في المبتدأ المخبر عنه بالجملة معنوي وهو ما ألزمه الجرمي (ت ٢٢٥) الفراء في المناظرة التي جرت بينهما حين "قال له الجرمي : ما لعائد ؟ فقال له الفراء : معنى ... " (٢).

وقد علّل أولئك رفع المبتدأ بالضمير عند الكوفيين ، فقالوا : "كأنهم حين قالوا : زيد ضربته وجدوه مرفوعا ، فلمّا زال الضمير انتصب (زيد) فقالوا : زيدا ضربت ، نسبوا الرفع إلى الضمير " (٣). وهذا ، فيما يبدو لي لا ينطبق على نحو : عبدالله قام أبوه ، كما تقدم في سؤال الفراء للكسائي .

ولم أدر لم فرّق الكوفيون بين رافع المبتدأ عندما يكون الخبر مفردا ورافعه عندما يكون الخبر جملة فجعلوا المخبر عنه بالجملة مرفوعا بالعائد والمخبر عنه بالمفرد مرفوعا بالخبر مع أنّ الخبر المفرد عندهم متحمل للضمير حتى لو كان اسما جامدا ؟ (٤).

---

(١) ينظر شرح الكراسة ، للأبدي ، ج ٢ : ٨٦٥ ، (ر د) .

(٢) النحو والمرفوع في مناظرات العلماء ، للدكتور الزاكي ، ص ١١٢ .

(٣) شرح الكراسة ، للأبدي ، ج ٢ : ٨٦٤ ، وينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ٢ : ٩ : ١ = ٩٥ .

(٤) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٥٥ (م ٧) .

الترجيح :

الراجح في نظري أن المبتدأ المخبر عنه بالجملة مرفوع بالابتداء ،  
كما تقدم في المبحث السابق ، ولاداعي لرفعه بالعائد من الجملة ؛ لأن الجملة  
في تأويل خبر مفرد ، والخبر المفرد الذي تؤول به الجملة متحمل لضمير  
المبتدأ باتفاق ولم يقل أحد منهم: إن المبتدأ مرفوع بعودة ذلك الضمير من  
الخبر المفرد .

المبحث الخامس والثلاثون

ارتفاع الاسم بالظرف وحرف الجر\*

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

قَعَدَتْ لَهُ وَصَحْبَتِي بَيْنَ ضَارِحٍ وَبَيْنَ الْعَذَّيْبِ بَعْدَ مَا مَتَأَمَّلِ  
: " والصحبة يرتفعون ب (بين) " (١) .

٢ - وقال في معرض حديثه عن قول طرفة :

فَلَوْلَا ثَلَاثٌ هُنَّ مِنْ عَيْشَةِ الْفَسْتَى وَجَدَّكَ لَمْ أَحْفَلْ مَتَى قَامَ عُودِي  
: " و (وهنّ) مرفوع ب (من) " (٢) .

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث :

وَمَعَ الْجَوْنِ جَوْنِ بَنِي الْأَوْسِ عَنُودٌ كَأَنَّهَا دَفَّوْا؟\*  
: " والعنود رفع ب (مع) " (٣) .

\* مذهب جمهور البصريين رفع الاسم بالابتداء سواء أتقدم على الظرف  
والجار والمجرور أم تأخر . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٢ : ٨٨ ، ٩٠ ،  
١٢٨ = ١ : ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٨ ط ٠ بولاق ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ١ : ١١٩ ؛  
والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٤٤ ، ٥١ (م ٥ ، ٦) ؛ وشرح  
المفصل ، لابن يعيش ، ج ٢ : ٥٧ - ٥٨ .

(١) الشرح ، ص ١٠٢

(٢) م ٠ ن ، ص ١٩٤

(٣) م ٠ ن ، ص ٤٩٩

\* \* العنود هنا : كتيبة محكمة ، والدفواء : كتيبة منحنية . ينظر م ٠ ن .

٤ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث كذلك :

أَيُّهَا النَّاطِقُ الْمَرْقُشِيُّ عَنَّا عِنْدَ عَمْرٍو وَهَلْ لِيْذَاكَ بَقَاءٌ\*

: " والبقاء رفع باللام في قوله: (لذاك) " (١)

٥ - وَقَالَ فِي أَثْنَاءِ الْحَدِيثِ عَنْ قَوْلِ الْحَارِثِ أَيْضًا :

آيَةٌ: شَارِقُ الشَّقِيقَةِ إِذْ جَاءَ وَأَجْمِيعًا لِكُلِّ حَيٍّ لِسَوَاءٍ\*

: " واللواء رفع باللام الزائدة " (٢)

وهناك مواضع أخرى أكتفى بالإحالة إليها. (٣)

#### التوضيح :

رفع أبوبكر الاسم مع الظرف وحرف الجرّ بهما سواء أتقدم الاسم

كما في ( صحبتي بين ضارج ) ، وفي ( هنّ من عيشة الفتى ) أم تأخر ، كما

في ( مع الجون عنود ) وفي ( لكل حي لواء ) .

ويظهر من قوله عن ( هل لذاك بقاء ) : أنّ ( بقاء ) مرفوع باللام

من ( لذاك ) أنّ الرفع هو حرف الجرّ وحده . وكذا لك قوله عن ( لكل

(١) م . ن ، ، ص ٤٥٤

(٢) م . ن ، ، ص ٤٩٤ .

(٣) ينظر م . ن ، الصفحات : ٦ س ٩ ، و ٥٣ س ٧ ، و ١٠٣ س ١٣ ، و ١٣٤ س

١ ، و ١٤٠ س ١٨ ، و ١٦١ س ٥ ، و ١٦٤ س ١٤ ، و ١٩٤ س ١٣ ، و ٢٠٠ س ١٣ ،

و ٢٢٨ س ٥ ، و ٢٥٢ س ١٦ ، و ٣٠٦ س ٨ ، و ٤٠٨ س ١ ، و ٤٤٤ س ١٤ ، و

٤٥٣ س ١٢ ، و ٤٦٠ س ٧ ، و ٤٦٨ س ١ ، و ٤٦٩ س ٣ ، و ١٨ س ٨ ، و ٤٧٠ س ٨ ،

و ٤٧١ س ٦ ، و ٤٧٩ س ١٩ ، و ٤٨١ س ٤ ، و ٤٨٥ س ٩ ، و ٤٩٢ س ٧ ، و ٤٩٤

س ١٦ ، و ٥٠١ س ٩ ، و ٥٣٤ س ٢١ .

\* المرقش : المزيّن للشيء . يقال : حبّرت الكلام ، ورقشته ونمّته ونهّيته وأذهبه :  
بمعنى . ( عن الشرح ) .

\* ينظر التعليق رقم (١) في الصفحة التالية ٢٧٧ .

حي لواء): اللواء رفع باللام الزائدة (١) لِأَنَّ وَصَفَ اللام إلى جانب  
أفرادها برفع الاسم يدل على أنها هي المقصودة .

ورفع الاسم بحرف الجر والظرف المتقدمين على الاسم هو مذهب

الكوفيين ، وفي مقدمتهم الكسائي والفراء . قال النحاس (ت ٣٣٨) عن كلمة  
(رسوله) في قوله تعالى : ( وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ) (٢) : " رفع بالابتداء ، وإن شئت  
بالصفة \* على قول الكسائي " (٣) . وجاء في معاني القرآن للفراء : " ... ثم قال :  
( لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ ) (٤) فرفع الجنات باللام " (٥) . وجاء في موضع  
آخر عن قوله تعالى : ( وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ) (٦) : " ورفعت ( الغشاوة )  
ب ( على ) " (٧) . وقال النحاس عن ( الغشاوة في الآية نفسها : " رفع بالابتداء  
وعند الكوفيين بالصفة \* " (٨) . وقال عبدالرحمن الأنباري (ت ٥٧٧) : " وذهب

- 
- (١) يطلق النحويون على حروف الجر : اللام والباء والكاف زوائد . وسموها  
زوائد، كما يقول ابن جنى: " ليعلموا من حالهن أتهنّ لسن من أنفس ما  
وملت به " . سر صناعة الإعراب ، ج ١ : ١٢٠ .
- (٢) من الآية (١٠١) في سورة آل عمران .
- (٣) إعراب القرآن ، ج ١ : ٣٥٥ .
- (٤) من الآية (١٥) في سورة آل عمران .
- (٥) ج ١ : ١٩٥ .
- (٦) من الآية (٧) في سورة البقرة .
- (٧) ج ١ : ١٣ . وينظر م . ن ، ص ٤٥٢ ، وج ٢ : ٣٤٠ .
- (٨) إعراب القرآن ، ج ١ : ١٣٦ ، وينظر م . ن ، ص ٢١٨ .
- \* يقصد بالصفة حرف الجر .

الكوفيون إلى أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه ٠٠٠ وذلك نحو : أمامك زيد ،  
وفي الدار عمرو " (١) .

وقد احتجّوا لما ذهبوا إليه فقالوا : " إنما قلنا ذلك لأنّ الأصل  
في قولك : ( أمامك زيد ) ، و ( في الدار عمرو ) : حلّ أمامك زيد ، وحلّ  
في الدار عمرو ، فحذِفَ الفعل واكْتُفِيَ بالظرف منه ، وهو غير مطلوب  
فارتفع الاسم به كما ارتفع بالفعل " (٢)

ويظهر من ذلك أنّ ارتفاعه على الفاعلية ٠ وهو ما صرح به الرضى  
( ت ٦٨٦ ) حين علّل وجوب رفعه عندهم ، فقال : " وإنما قال الكوفيون ذلك  
لاعتقادهم أنّ الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان أو جملة ، فيوجبون  
ارتفاع ( زيد ) في نحو : ( في الدار زيد ) ، و ( قائم زيد ) على الفاعلية ،  
لثلا يتقدم الضمير على مفسره " (٣) .

وقد ردّ ذلك بقوله : " وليس بشيء ، لأنّ حق المبتدأ التقدّم ،  
فالضمير متأخر تقديرا " (٤) . كما ردّ عبدالرحمن الأنباري قولهم السابق :  
إنّ الأصل في ( أمامك زيد ) حلّ أمامك زيد ، بقوله : " لانسّم أنّ التقدير في  
الفعل التقديم " (٥) . وردّ على قولهم : إنّ الفعل غير مطلوب بقوله : " لو كان

(١) الإصناف ، ج ١ : ٥١ (م ٦) . وينظر التبيين ، للعكبري ، ص ٢٢٣ ؛ وشرح

المفصل ، لابن يعيش ، ج ٢ : ٥٧ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٤٩٥ ؛ والهمع

للسيوطي ، ج ٥ : ١٣١ - ١٣٢ = ١ : ١٠٧ ط ١

(٢) الإصناف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٥١ (م ٦) .

(٣) شرحه ، ج ١ : ٩٤ . وينظر الإصناف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٦٥

(م ٩) ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٢ : ٣٦ - ٣٧ = ١ : ١٠٣ ط ١ .

(٤) شرحه ، ج ١ : ٩٤

(٥) الإصناف ، ج ١ : ٥٤ (م ٦) .

الفعل غير مطلوب ولا مقدّر لأدّى ذلك إلى أن يبقى الظرف منصوباً من غير  
ناصب " (١) .

ووافقهم من البصريين الأَخْفَش (ت ٢١٥) والمبَرِّد (٢) (ت ٢٨٦) ، لكنّ  
الأَخْفَش جعل ارتفاعه على الفاعليه جائزاً إلى جانب جواز ارتفاعه على الابتداء (٣) .  
أمّا رفع الاسم بحرف الجرّ والظرف المتأخرين عنه فهو مذهب الفراء ؛  
لقوله في أثناء الكلام عن قول الله تعالى : ( **الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ** ) (٤) :  
" وإن شئت جعلت ( كُتِبَ ) في مذهب ( قيل ) فترفع الوصية باللام في  
الوالدين " (٥) . ولقوله : " وقوله ( **أَيْلَهُ مَعَ اللَّهِ** ) (٦) مردود على قوله :  
( **أُمٌّ مِّنْ خَلْقٍ** ) (٦) . . . . وإن شئت جعلت رفعه ب ( مع ) " (٧) . ولقول النحاس في  
إعراب أول الفاتحة : " . . . . وقال الفراء : ( الحمد ) رفع بالمحلّ وهو اللام " وأضاف  
النحاس قائلاً : " جعل اللام بمنزلة الاسم ؛ لأنها لا تقوم بنفسها " (٨) .

(١) م ٠ ن ، ص ٠ ن ، وينظر ص ٢٤٧ (م ٢٩) .

(٢) ينظر م ٠ ن ، ص ٥١ .

(٣) ينظر م ٠ ن ، ص ٠ ن ، وشرح الرضى ، ج ١ : ٩٤ .

وقد نسبت إجازة الوجهين أيضاً إلى الكوفيين . ينظر المننى ، لابن هشام ، ص ٤٩٥ ،  
والهمع ، للسيوطي ، ج ٥ : ٢ : ١٠٨ ط ١ .

(٤) من قوله تعالى : ( **كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا  
الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ** ) من الآية (١٨٠) في سورة البقرة .

(٥) معاني القرآن ، ج ١ : ١١٠ ، وينظر م ٠ ن ، ص ٣٥٨ ، ٤٦١ .

(٦) من قوله تعالى : ( **أَمْسِنُ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ** ) إلى قوله : ( **أَيْلَهُ مَعَ اللَّهِ**  
**بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ** ) الآية (٦٠) في سورة النمل .

(٧) معاني القرآن ، ج ٢ : ٢٩٧ .

(٨) إعراب القرآن ، ج ١ : ١١٩ .



ويبدو لي أنّ سبب ذلك عنده راجع إلى قوله: إنّ للظرف وحرف الجر محلاً  
من الإعراب، لأنه إذا كان لهما محلّ من الإعراب جاز أن يقعاً موقع الأسماء.  
وسأنتى تفصيل ذلك في موطن آخر. (١).

ولعل ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢) كان متأثراً به حين قال عن نحو:  
(زيد في الدار)، و (رأيت الذي في الدار)، و (مررت برجل في الدار): "هذا  
كلُّه كلام تامّ لا يفتقر معه السامع له إلى زيادة (كائن ولا مسنقر)" (٢).  
أما الكسائي فجعل رافع المبتدأ الضمير الذي في حرف الجر (٣).

### الترجيح:

الذي يترجح عندي أن يعرب الاسم مع الظرف أو الجار والمجرور مبتدأ  
سواء أكان متقدماً أم متأخراً. فيكون رفعه بالا ابتداء كما تقدم. ويكون الظرف  
أو الجار والمجرور متعلقاً بخبر محذوف.

---

(١) ينظر المبحث الثامن والأربعون، ومعاني القرآن، ج ١: ٣٤٥، و ج ٢: ٢٧٣،  
٣٦٠.

(٢) الرد على النحاة، تح ٠ د ٠ محمد إبراهيم البنا، (القاهرة = دار الاعتصام،  
ط ١، ١٣٩٩هـ)، ص ٧٩، وينظر قضايا الجملة الخبرية، للدكتور العوفى،  
ص ١٥٠.

(٣) ينظر إعراب القرآن، للنحاس، ج ١: ١١٩.

المبحث السادس والثلاثون

ارتفاع اليمين بجوابه\*

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول طرفة :

لَعَمْرُكَ مَا أَمَرِي عَلَيَّ بِغُمَّةٍ نَهَا رِي وَلَا لِيَلِي عَلَيَّ بِسِرِّهِ مَدِّ

: " والعمر مرفوع بجواب القسم " (١).

التوضيح :

من المعروف أنَّ المبتدأ في نحو ( لعمرك ما أمرى على بغممة )

نص في اليمين ، وما بعده جوابه ، وقد جعل أبو بكر ارتفاعه بجوابه وكأنَّ

الجواب عنده هو الخبر . وقد نَسَبَ هذا الرأي في الزاهر إلى الفراء فقال :

" قال الفراء : الأيمان ترتفع بجواباتها " (٢) .

\* مذهب البصريين أنه مرفوع بالابتداء ، لأنه مبتدأ وخبره عندهم

محذوف . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٣ ، : ٥٠٢ - ٥٠٣ = ٢ : ١٤٧ ط . بولاق ؛

والمقتضب ، للمبرد ، ج ٢ : ٣٢٤ - ٣٢٥ ، واللسان ، لابن منظور ، ج ٤ : ٦٠١

(ع م ر) .

(١) الشرح ، ص ٢٢٨ .

(٢) ج ١ : ٤٦٦ .

وهذا الرأى الذى نسيه إلى الفراء تجده فى معانى القرآن، وقد بين أن الرافع هو تقدير (أن) مع الجواب، فقال: " وكلُّ يمين ترتفع بجوابها العرب تقول: حلف صادق لأقومن وشهادة عبد الله لتقومن " (١). وقال فى موضع آخر عن اليمين: " وقد يكون رفعه بتأويل جوابه؛ لأن العرب تقول: الحق لأقومن، ويقولون: عزمة صادقة لا تينك؛ لأن فيه تأويل: أن آتيك " (٢) وجاء فى مجالس ثعلب: " قال أبو العباس: قال الفراء: الأيمان ترتفع بجواباتها • وهذا موضع هذا " (٣). وفى اللسان لابن منظور (ت ٧١١) عن نحو: لعمرك إنهم ••• " قال أهل البصرة: أضمر له ما رفعه: لعمرك المحلوف به ••• وقال الفراء: الأيمان يرفعها جواباتها " (٤).

ويبدو من هذا الرأى عند الفراء أن جملة جواب القسم فى تأويل مصدر مرفوع • وأن هذا المصدر هو الخبر الذى يرفع المبتدأ بناء على مذهب الكوفيين فى ترافع المبتدأ والخبر • والظاهر من الأمثلة المتقدمة أنه لا فرق عنده بين ما كان المبتدأ فيه نماً فى اليمين وما كان فيه غير نماً فى اليمين.

(١) ج ٢ : ٢٤٧ •

(٢) ج ٢ : ٤١٢ - ٤١٣ •

(٣) ج ٢ : ٤٣٩ = ٥٠٧ طابو ينظر المقتضب ، للمبرد ( مقدمة المحقق ) ، ج ١ : ٣٦ •

(٤) مادة (عمر) : ٤ : ٦٠١

\* هكذا فى الأصل، ولعلها ( شهادة عند الله ) •

الترجيح :

الذي أميل إليه في هذه المسألة هو رأي البصريين ، وهو حذف الخبر مع اليمين الواقع مبتدأ ، وهذا هو المشهور (١) ، ويؤيده ظهور الخبر في حكاية سيويه (ت ١٨٠) عن العرب حيث قال : " وتصديق هذا قول العرب : على عهد الله لأفعلن " (٢).

---

(١) ينظر الكتاب ، لسيويه ، ج ٢ : ٥٠٢ - ٥٠٣ = ١٤٧ : ٢ ط ١ ، والمقتضب ، للمبرد ، ج ٢ : ٣٢٤ - ٣٢٥ ، وشروح الألفية عند قول ابن مالك عن حذف الخبر :

وَيَعْدَلُولًا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَنْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقْرَرَّ

(٢) الكتاب ، ج ٣ : ٥٠٣ = ١٤٧ : ٢ ط ٠ بولاق ٠

### المبحث السابع والثلاثون

#### حذف العائد المنصوب من الجملة الخبرية \*.

#### العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول طرفة :

أَرَى الْعَيْشَ كَثْرًا نَاقِمًا كُلَّ لَيْلَةٍ وَمَا تَنْقُصِ الْأَيَّامُ وَالِدَّهْرَ يَنْفَكُ

: " وموضع ( ما ) نصب بـ (تنقص) . . . ويجوز أن تضرها . يرثع (ما) بعودتها

. . . ويكون التقدير : وما تنقصه الأيام والدهر ينفد " (١) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

وَمِنَّا قَبْلَهُ السَّاعِي كُلِّيْبٌ فَأَيُّ الْمَجْدِ إِلَّا قَدْ وَلِينَا

: " قال هشام بن معاوية : أنشد الكسائي هذا البيت برفع (أى) بما عاد من

\* مذهب سيبويه . أن ذلك ضعيف في النثر وجائز في الشعر، وذهب

جمهور البصريين إلى منعه إلا في الضرورة ومنعه بعضهم في الضرورة أيضا .

ينظر الكتاب ، لسبويه ، ج ١ : ٨٥ - ٨٦ = ٤٣-٤٤ ط . يولاقي ؛ وإعراب القرآن

للنحاس ، ج ٣ : ٣٥٣ ؛ وضائر الشعر ، لابن عصفور ، ص ١٧٧ ؛ والبحر

المحيط ، لأبي حيان ، ج ٨ : ٢١٩ ؛ وخزانة الأدب ، للبغدادي ، ج ١ : ١٧٣ ؛

وحاشية يس على التصريح ، ج ١ : ١٦٥ .

(١) الشرح ، ص ٢٠١ .

الهاء المضمرة ، أراد : فأَيُّ المجدِّ إِلاَّ قد وليناه . قال : وإنما أضمِر الـهاء لـمَّـا لم يصل إلى نصب (أَيُّ) بـ (ولينا) ، وشبَّهه بقولهم : (ما عبد الله إِلاَّ أُضرب) ، معناه : ما عبد الله إِلاَّ أُضربه ، ونصب (عبد الله) خطأ .

والفراء يرفع أَيًّا بما عاد من الـهاء المضمرة ، ويحتجّ بأنَّ أَيًّا لها صدر الكلام ، إذ كانت لا يسبقها العامل فيها فصار الذي بعدها كالملة ، وأُضمرت الـهاء كما تضمّر في الملة . ولا يجيز الفراء (ما عبد الله إِلاَّ أُضرب) على إضمار الـهاء ؛ لأنَّ عبد الله لا يضمّر له في خبره الـهاء ، إذ يكون قبله وبعده . ونصب عبد الله خطأ في قول جماعة من النحويين ؛ لأنَّ (إِلاَّ) لا ينصب ما بعدها ما قبلها .

وقال هشام : رَوَى بيت عمرو أبو عمرو والأصمعيُّ بالنصب :

(فَأَيُّ المجدِّ إِلاَّ قد ولينا) بنصب (أَيُّ) . ولم يعرف هشام لروايتيها مذهباً قال أبو بكر : والصواب عندى رواية الكسائي ، لأنَّ (إِلاَّ) أداة ما نعمة تمنع ما بعدها من نصب ما قبلها " (٢) .

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلزة :

لَا أَرَى مَنْ عَهَدْتُ فِيهَا فَأَبْكِي الْـ يَوْمَ دَلَّهَا وَمَا يَرُدُّ الْبِكَاءُ (٣)

: " و (ما) نصب بـ (يردُّ) ، ومعناها : الاستفهام ، كأنه قال : وأَيُّ شيء ييسر البكاء . ويجوز أن تكون في موضع رفع بما عاد من الـهاء المضمرة ، كأنه قال :

(١) ضبط الدال في المطبوع بالفتح ولعله سهو فالحديث عن المبتدأ ، لأنَّه لو كان منصوباً لما قال بعد ذلك على إضمار الـهاء .

(٢) م . ن ، ص ٤٠٧ .

(٣) قوله : (دلها) معناه : باطلاً وضياعاً ، أي بكاشي يذهب ضياعاً . (عن الشرح) .

وَأَيُّ شَيْءٍ يَرُدُّهُ الْبَيْكَاءُ " (١) .

٤ - وقال في معرض الحديث عن قول لبيد :

بَلْ مَا تَذَكَّرُ مِنْ نَوَارٍ وَقَدْ نَأَتْ      وَتَقَطَّعَتْ أَسَابِهَا وَرِمَامُهَا \*

: " ( ما ) ظاهرها ظاهر الاستفهام . . . ويجوز أن يكون في موضع رفع بما عاد

من الهاء المضمرة ، ويكون التقدير : أَيُّ شَيْءٍ تَذَكَّرَهُ مِنْ نَوَارٍ ؟ " (٢) .

#### التوضيح :

أجاز أبو بكر في المواضع الأول والثالث والأخير السابقة حذف العائد المنصوب من جملة الخبر على ( ما ) الاستفهامية . ونقل في الموضوع الثاني مثل ذلك عن هشام والفراء في ( أَيُّ الْمَجْدِ إِلَّا قَدْ وَلِينَا ) . وقد اختلف تعليهما . فهشام أوجب رفع المبتدأ مع خلو الفعل بعده من الضمير لأن ( إِلَّا ) قد حالت بينهما وهي عنده لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وجعل العائد على المبتدأ مقدراً . وهذا يعني أنه لا يخص حذف العائد المنصوب من جملة الخبر بما يكون فيه المبتدأ اسم استفهام وقد وضح ذلك بتشبيهه ( أَيُّ الْمَجْدِ إِلَّا قَدْ وَلِينَا ) بقولهم : ( مَا عَبْدُ اللَّهِ إِلَّا أُضْرِبُ ) . أما الفراء فلم ينظر إلى ( إِلَّا ) وإنما علل رفع ( أَيُّ ) مع حذف العائد بأن لها صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه يخص ذلك بما كان له صدر الكلام ويؤكد هذا منعه رفع المبتدأ مع حذف العائد من خبره في نحو : ( مَا عَبْدُ اللَّهِ إِلَّا أُضْرِبُ ) . ولم يتضح لى

(١) (١) م . ن ، ص ٤٣٧ .

(٢) م . ن ، ص ٥٣٣ .

\* أسبابها : حبالها . والرمام : الحبال الضعاف . ( عن الشرح ) .

تعلييل الفراء منع ( ما عبد الله إلا أضرب ) ، على إضمار الهاء بأن عبد الله لا يضمّر في خبره الهاء إذ يكون قبله وبعده . ولعلّه يريد أن نحو: ( عبد الله أضربه ) لا يصحّ حذف الهاء منه ، لأنّ عبد الله ليس من الأسماء التي لها الصدارة فيكون قبل الفعل وبعده ، فإذا حذف الهاء تسلط الفعل على عبد الله لأن مرتبته بعد الفعل . أمّا نحو ( أيّ ) فإنّها لا يسبقها العامل فيها فلا تكون بعد العامل فيصحّ أن يحذف العائد .

وما ذهب إليه الفراء تجده في معاني القرآن حيث يقول عن ( ما ذا ) في قوله تعالى : ( يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ) (١) : " ... وإن شئت رفعتها من وجهين : أحدهما : أن تجعل ( ذا ) اسما يرفع ( ما ) والرفع الآخر أن تجعل كلّ استفهام أوقعت عليه فعلا بعده رفعا ، لأنّ الفعل لا يجوز تقديمه على الاستفهام فجعلوه بمنزلة ( الذي ) إذ لم يعمل فيها الفعل الذي بعدها ... ومما يشبه الاستفهام مما يرفع إذا تأخر عنه الفعل الذي يقع عليه قولهم : كلّ الناس ضربت ، وذلك أنّ في ( كلّ ) مثل معنى : ( هل أحد إلا ضربت ) ، ومثل أيّ رجل لم أضرب ، وأيّ بلدة لم أدخل ... " (٢) .

وقد نسب ما ذهب إليه إلى الكوفيين عموما . قال ابن عصفور (ت ٩٦٩) عن حذف ذلك العائد للضرورة : " هذا مذهب المحققين من البصريين وأمّا الكوفيون ومن أخذ بمذهبهم من البصريين فإنهم يجيزون حذفه في سعة الكلام بشرط أن يكون المبتدأ (كلّا) أو اسم استفهام ، نحو قولك : كلّ الدراهم

(١) من الآية (٢١٥) في سورة البقرة .

(٢) ج ١ : ١٣٨ - ١٤٠ ، وينظر م ٠ ن ، ص ٢٤٢ ، وج ٢ : ٩٥ ، وشرح الرضى ج ١ :

٩١ - ٩٢ ، والهمع ، للسيوطي ، ج ٢ : ١٦ = ٩٧ : ١ ط ٠



قبضت ، وأُثِّرُ رجل ضربت " (١) . وقال أبو حيان (ت ٧٤٥) عن قراءة ابن عامر (وَكَلَّ  
وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنِي) (٢) برفع (كَلَّ) (٣) : " والظاهر أنه مبتدأ والجمله بعده في  
موضع الخبر وقد أجاز ذلك الفراء وهشام وورد في السبعة فوجب قَبُولُهُ ، وإن  
كان غيرهما من النحاة قد خصَّ حذف الضمير الذي حذف من مثل (وعد) بالضرورة" (٤)  
وحذف العائد المنصوب عند هشام دون اشتراط كون المبتدأ من  
الأسماء التي لها المدارة كما تقدم قد نَسَبَهُ إليه . بعضهم . قال السيوطي  
(ت ٩١١) عن ذلك الحذف : " وقيل يجوز ذلك بكثرة وعليه هشام من الكوفيين"  
وتقدم عند ابن عصفور أن ذلك الحذف ضرورة عند المحققين من  
البرصيين . لكن ابن مالك (ت ٦٧٢) نقل في التسهيل (٦) الإجماع على جواز حذف  
العائد على (كَلَّ) وما أشبهها في العموم والافتقار . " وقال شراح كلامه لم  
نر هذا الإجماع ، بل منعه البرصيون ، أما نقله في شبه (كَلَّ) فقد قال أبو حيان :

(١) ضائر الشعر ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٢) من الآية (١٠) في سورة الحديد .

(٣) ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٦٢٥ ؛ والمقنع في معرفة مرسوم المصاحف  
للداني ، تح . محمد أحمد دهمان ، (دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٣ ، تصوير  
عن ط ١ ، ١٩٤٠م) ، ص ١٠٨ . وقراءة الجمهور ( وكَلَّ) بالنصب .

(٤) البحر المحيط ، ج ٨ : ٢١٩ .

(٥) الهمع ، للسيوطي ، ج ٢ : ١٦ = ١ : ٩٧ ط ١ . وينظر م . ن ، ج ٣ : ١٤ = ١ : ١٦٧

(٦) تح . محمد كامل بركات ، (مصر : دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧هـ) ، ص ٤٨ .

وخزائن الأدب ، للبيغدادي ، ج ١ : ١٧٣ .

لا أعلم له سلفاً في ذلك" (١) . وقال الدماميني (ت ٨٢٧) : " ونقل غيره أن مذهب البصريين المنع" (٢) .

وكما نقل ابن مالك الإجماع على جواز حذف العائد على (كُلّ) نقل عن البصريين جوازه مع غيرها وعن الكوفيين المنع (٣) . وهذا يتعارض مع ما تقدّم عن هشام كما يتعارض مع منع المبرد (ت ٢٨٦) من البصريين لذلك حتى فسّى الضرورة (٤) .

ولعلّ معتمد ابن مالك ما نسب إلى سيبويه (ت ١٨٠) من إجازته (٥) أو ما جاء على لسان سيبويه نفسه عن هذا الحذف وهو : " ولا يحسن في الكلام ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام . قال الشاعر ، وهو أبو النجم العجلي :

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَمْنَعِ  
فهذا ضعيف ، وهو بمنزلة في غير الشعر ؛ لأنّ النصب لا يكسر البيت" (٦) .

(١) خزنة الأدب ، للبغدادى ، ج ١ : ١٢٣ - ١٢٤ .

(٢) حاشية يس على التصريح ، ج ١ : ١٦٥ .

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ، ج ١ : ٣٤٧ ، وشفاء العليل ، للسلسلي ،

ج ١ : : ٢٩٢ ، والهمع ، للسيوطي ، ج ٣ : ١٤ = ١ : ١٦٧ ط ١ .

(٤) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٣ : ٣٥٣ .

(٥) ينظر م ٠ ن ، ص ٠ ن ، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ، ج ٢ : ٣٥٧ ، والهمع ،

للسيوطي ، ج ٢ : ١٣ = ١ : ١٦٧ ط ١ .

(٦) الكتاب ، ج ١ : ٨٥ = ١ : ٤٣-٤٤ ط ٠ بولاق .

فأنت ترى أن سيبويه أجازَه في الشعر وضعفه في الكلام ، وإذا جعل رأَى سيبويه هذا دالاً على الجواز مع الضعف ومنسوبا إلى البصريين<sup>(١)</sup> فإنه لا ينبغي تطبيقه على قراءة ابن عامر السبعية ووصفها بالضعف . ولعلّ هذه القراءة المتواترة لم تبلغ سيبويه .

وممن ضعيف هذه القراءة مع تواترها القيسي<sup>(٢)</sup> (ت ٤٣٧) وممن الغريب أنّ أحد الباحثين قد وصفها بالشذوذ وكأنه لا يعلم أنها قراءة سبعية<sup>(٣)</sup> كما نصّ على وصفها بالشذوذ ابن عصفور<sup>(٤)</sup>.

وممن أجاز ذلك الحذف بقلة ابن أبي الربيع<sup>(٥)</sup> (ت ٦٨٨) ، والبغدادى<sup>(٦)</sup> (ت ١٠٩٣) إلى جانب ما تقدم عن أبي حيان من قبوله لوروده في قراءة سبعية .

---

(١) وينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٢ : ٣٠ .

(٢) ينظر الكشف ، ج ٢ : ٣٠٧ - ٣٠٨ .

(٣) ينظر التأويل النحوى ، للدكتور عبدالفتاح الحمـوز ، ( الرياض : مكتبة الرشـد ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ ) ، ص ٢٧٧ ، ٤٧٩ .

(٤) ينظر حاشية يس ، ج ١ : ١٦٥ .

(٥) ينظر البسيط ، ج ١ : ٥٦٥ ، والهمع ، للسيوطى ، ج ٢ : ١٦ = ١ : ٩٧ ط ١ .

(٦) ينظر خزانة الأدب ، ج ١ : ١٧٤ .

### الترجيح :

لا أميل إلى جواز حذف العائد المنصوب في باب المبتدأ مطلقا ، وأرى  
الاقتصار على المسموع من ذلك لقلته دون وصفه بالضعف لوروده في قراءة ابن عامر  
السابقة وشواهد نثرية أخرى منها :

١ - قراءة (أَفَحْكُمُ الْجَاهِلِيَةَ يَبْعُونَ) (١) برفع ميم (حكم) (٢).

٢ - قول العرب ( ما عبد الله إلا اضرب ) المتقدم في العرض .

٣ - وقولهم (زيدٌ ضربت ) (٣).

ولى جانب ذلك هناك العديد من الشواهد الشعرية التي لا ضرورة فيها لامكان تغيير  
حركة الرفع بحركة النصب دون أن يتغير الوزن ، كما مر في استشهاد سيبويه (٤).

---

(١) من الآية (٥٠) في سورة المائدة .

(٢) وهي قراءة يحيى بن وثاب وغيره . ينظر مختصر في شواذ القراءات ، لابن

خالويه ، ص ٣٢ ، والمحتسب ، لابن جنى ، ج ١ : ٢١٠ ، والبحر المجيسط ،

لأبي حيان ، ج ٣ : ٥٥٥ .

(٣) حجة القراءات ، لأبي زرعة ، ص ٦٨٩ .

(٤) وينظر الكتاب ، ج ١ : ٨٥ = ٤٤ : ١ ط . بولاق ؛ ومعاني القرآن ، للفراء ،

ج ١ : ١٣٩-١٤٠ ، وضائر الشعر ، لابن عصفور ، ص ١٧٧ ؛ وشرح الكافية الشافية ،

لابن مالك ، ج ١ : ٢٤٥ - ٣٤٨ .

### المبحث الثامن والثلاثون

#### ارتفاع الاسم بعد (لولا) بها \*

##### العرض :

قال أبو بكر فى معرض الحديث عن قول طرفة :

فَلَوْلَا ثَلَاثٌ هُنَّ مِنْ عَيْشَةِ الْفَتَى وَجَدَّكَ لَمْ أَحْفِلْ مَتَى قَامَ عَوْدِي

: " والثلاث يرتفع ب (لولا) " (١)

##### التوضيح :

يرى أبو بكر أنّ الاسم بعد (لولا) مرفوع (بها) ، وذلك حين قال عن

(فلولا ثلاث) : والثلاث يرتفع ب (لولا) .

وارتفاع الاسم بعد (لولا) بها هو رأى الفراء لقوله : " وقولـه :

(لَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ) (٢) رفعهم ب (لولا) " (٣) . وقوله عن (لولا)

\* مذهب البصريين أنّه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف .

ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٢ : ١٢٩ = ١ : ٢٧٩ ط . بولاقى ، والمقتضب ، للمبرد

ج ٣ : ٧٦ ، والإتصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، ج ١ : ٧٠ (م ١٠) ، والبيان ، له كذلك ،

ج ١ : ٩٠ ، وشرح الرضى ، ج ١ : ١٠٤ ؛ ووصف الصباني ، للمالقي ، ص ٣٦٢ .

(١) الشرح ، ص ١٩٤ .

(٢) من الآية (٢٥) فى سورة الفتح .

(٣) معانى القرآن ، ج ١ : ٤٠٤ .

و (لوما) " وهما ترفعان ما بعد هما " (١).

وقد نسب ذلك إلى الكوفيين عموماً قال النحاس (ت ٣٣٨) عن الاسم  
بعدها : " والكوفيون يقولون : رفع ب (لولا) " (٢) ، وقال ابن الشجري (ت ٥٤٢) :  
" قال الفراء وغيره من الكوفيين ، (لولا) ترفع ما بعدها لانعقاد الفائدة بها  
(٣)  
وهذا النقل عنهم جميعاً فيه تجوّز ، فإنّ الكسائي شيخ الكوفيين  
يرى أنّ الاسم بعد (لولا) يرتفع بتقدير فعل . وإلى جانب ذلك أنّ الذين ذهبوا  
إلى أنّ الاسم يرتفع ب (لولا) اختلفوا . وممن ذكر هذا الخلاف المرادى  
(ت ٧٤٩) حيث قال : " وذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم بعد (لولا) ليس بمبتدأ  
ثم اختلفوا فقال الكسائي : مرفوع بفعل مقدر ، تقدّره : لولا وجد زيد ،  
وقال بعضهم : هو مرفوع ب (لولا) ، لنيابتها مناب (لولم يوجد) . حكاه  
الفراء عن بعضهم ، وردّه بأنك تقول : لولا زيد لا عمرو لأتيتك ، ولا يعطف  
ب (لا) بعد النفي ، وقال الفراء : هو مرفوع ب (لولا) نفسها لنيابتها مناب  
(لولم يوجد) " (٤)

- 
- (١) م . ن ، ج ٢ : ٨٥ . وينظر أمالي ابن الشجري ، ج ٢ : ٢١١ ، وشرح الرضى ،  
ج ١ : ١٠٤ ، والجنى الدانى ، للمرادى ، ص ٥٤٤ ، والمساعد ، لابن عقيل ،  
ج ١ : ٢١٢ ، وشفاء العليل ، للسلسلى ، ج ١ : ٢٧٧ .
- (٢) إعراب القرآن ، ج ١ : ٤٣٨-٤٣٩ .
- (٣) الأمالي الشجرية ، ج ٢ : ٢١١ . وينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ،  
ج ١ : ٧٠ (م ١٠) ، والتبيين ، للعكبرى ، ص ٢٣٩ ، وشرح المفصل ، لابن  
يعيش ، ج ١ : ٩٦ ، وشرح الكراسية ، للأبّدى ، ج ١ : ٤٩ ، و ج ٢ : ٨٩٦ ، ووصف  
المباني ، للمالقي ، ص ٣٦٢ .
- (٤) الجنى الدانى ، ص ٥٤٤ . وينظر شرح الرضى ، ج ١ : ١٠٤ ، والمساعد ،  
لابن عقيل ، ج ١ : ٢١٢ ، والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٢٦٣ ، والهمع  
للسيوطى ، ج ٢ : ٤٣ : ١ = ١٠٥ ط ١ .

وقد نسب بعضهم ما ذهب إليه الكسائي إلى الكوفيين (١).

وأبو بكر حين ذهب إلى أن ما بعد (لولا) يرتفع بها لم يحدد موقفه من الخلاف بين الفراء الذي يرى أنها هي الرافعة لاختصاصها بالأسماء (٢) وبعض

الكوفيين الذين قالوا : إنها هي الرافعة لنيابتها مناب (لولم يوجد) .

وكما احتج الفراء لرفع (لولا) ما بعدها بأنها مختصة بالأسماء

احتج الآخرون بأن معناها معنى الفعل (٣) وبوقوع (أن) بعدها وهي لا تأتي

مبتدأ وذلك نحو قولك : لولا أن زيدا ذهب لا كرمتهك . (٤).

وقد رُدَّ على اختصاصها بالأسماء بورود الفعل بعدها ، ومن ذلك

قول الشاعر :

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءَ أَلَّا أَحْبَبَهَا      فَقُلْتُ : بَلَى لَوْلَا يَنَازَعُنِي شُغْلِي (٥)

ورُدَّ على أن معناها معنى الفعل بأن تقد يرها بذلك يبطل معناها ؛ لأنَّ معناها

تعليق شيء بشيء والفعل لا يعلِّق ولا جواب له . وأنَّ الحروف لو عطف بمعناها

---

(١) ينظر التبيين ، للعكبري ، ص ٢٣٩ ، والموفى ، للكنغراوى ، ص ٢٠

(٢) ينظر شرح الرضى ، ج ١ : ١٠٤ .

(٣) ينظر التبيين ، للعكبري ، ص ٢٤١ .

(٤) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٧٣ (م ١٠) ، والتبيين

للعكبري ، ص ٢٤١ .

(٥) ينظر التبيين ، للعكبري ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ ، وشرح المفصل ، لابن

يعيش ، ج ١ : ٩٥-٩٦ .

لعمل نحو ( ما ) النافية ؛ لأن معناها أنفي<sup>(١)</sup> . وأجيب عن وقوع ( أن ) المفتوحة بعدها وهي لا تأتي مبتدأ بأنه " إنما امتنع كون المفتوحة مبتدأ في موضع يصح دخول ( إن ) المكسورة عليها كقولك : ( أن زيداً منطلقاً يعجبني ) فإنك لو أدخلت ( إن ) المكسورة عليها ههنا صح فامتنع من ذلك لتلاّيتوالي حرفها توكيد ، ففي الموضع الذي لا يصح دخول ( إن ) المكسورة عليها يصح أن يكون مبتدأ يدل على ذلك قوله تعالى : ( إِنْ لَكَ إِلَّا تَجُوعٌ فِيهَا وَلَا تَعْرِىٰ وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ )<sup>(٢)</sup> . . . . فكذلك المفتوحة بعد ( لولا ) لا يصح أن تدخل عليها ( إن ) المكسورة ، فجاز أن يكون مبتدأ " (٣) .

وممن مال إلى رأى الكوفيين وهو رفع ما بعد ( لولا ) بها : ابن

كيسان<sup>(٤)</sup> ( ت ٢٩٩ ) ، وعبدالرحمن الأنباري<sup>(٥)</sup> ، والمالقي<sup>(٦)</sup> ( ت ٧٠٢ ) .

---

(١) ينظر التبيين ، للعكبري ، ص ٢٤٣ .

(٢) الآيتان ( ١١٨ ، ١١٩ ) في سورة طه .

(٣) التبيين ، للعكبري ، ج ٢ : ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٤) ينظر الموفقى ، ص ١١٠ ، والأشبه والنظائر ، للسيوطى ، ج ١ : ٢٤٦ ،

وابن كيسان النحوى ، لمحمد الدعجاني ، ( ر م ) ص ٢٦٠ .

(٥) ينظر الانصاف ، ج ١ : ٧٥ ( م ١٠ ) والأشبه والنظائر ، للسيوطى ، ج ١ : ٢٤٦ .

(٦) ينظر رصف المباني ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ .



### الترجيح :

الراجح في نظري أنّ ما بعد (لولا) مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف  
لورود الشواهد بالتصريح بالخبر " منها قول النبي صلى الله عليه وسلم : ( يا  
عائشة! لولا قومك حد يثو عهد بكفر لنقضت الكعبة ، فجعلت لها بابيين ) .  
ويروى ( حديث عهد هم يكفر ) " (١) . ومنها " قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي  
هريرة : إني ذاكر لك أمرا لولا مروان أقسم عليّ فيه لم أذكره لك " (٢) .

ومن السنن قول الشاعر :

لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِرًا      وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلْسَّلْمِ إِنْ جَنَحُوا (٣)

وقول الآخر :

لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضِيمَ صَاحِبِهِ      يَوْمًا وَلَا نَابَهُ وَهْنٌ وَلَا حَازِرٌ (٤)

(١) شواهد التوضيح ، لابن مالك ، ص ٦٥ . وينظر البسيط ، لابن أبي الربيع  
ج ١ : ٥٩٤ - ٥٩٦ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ١ : ٢٨٩ - ٢٩٠ ؛ وشرح  
أبيات المغنى ، للبغدادي ، ج ٥ : ١١٨ - ١٢٠ ؛ وشرح الجرجاوي على  
شواهد ابن عقيل ، ( بيروت : دار الفكر ، ط ٢ ، د ٠ ) ، ص ٤١ - ٤٢ ،  
وحاشية الخضري ، ج ١ : ١٠٦ .

(٢) شواهد التوضيح ، لابن مالك ، ص ٦٦ .

(٣) ينظر م ٠ ن ، ص ٠ ن .

(٤) ينظر م ٠ ن ، ص ٠ ن .

وينظر كذلك شرح الكافية بالشافعية ، له أيضا ، ج ١ : ٣٥٤ - ٣٥٦ ،  
والمساعد لابن عقيل ، ج ١ : ٢٠٩ ؛ والمقاصد النحوية ، للعيني ، ج ١ : ٥٦٠ .

### المبحث التاسع و الثلاثون

#### (إن) بعد (ما) الناقية نافية مؤكدة لها \*

#### العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

فَقَالَتْ : يَمِينُ اللَّهِ مَالِكٌ حَيْلَةٌ وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الْغَوَايَةَ تَنْجَلِي

: " و ( ما ) جحد ، لا موضع لها . و ( إن ) جحد أيضا ، جمع بينها وبين ( ما ) لأنها تخالفها في اللفظ " (١) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلزة :

وَقَعَلْنَا بِهِمْ كَمَا عَلِمَ اللَّهُ لَهُ وَمَا إِنْ لِلْحَائِثِينَ دِمَاءٌ \* \*

: " و ( إن ) معناها الجحد ، وهي مؤكدة لـ ( ما ) " (٢) .

\* مذهب البصريين أن (إن) إذا جاءت بعد (ما) . الناقية كانت زائدة كافة لـ ( ما )

عن العمل . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٤ : ٢٢٠ = ٢ : ٣٠٥ ط . بولاق ، والمقتضب ،

للمبرد ، ج ٢ : ٣٦٠ ؛ والإتصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٦٣٦ ( م ٨٩ ) ؛

والأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ج ٢ : ١٥٤ .

(١) الشرح ، ص ٥٣ .

(٢) م . ن ، ص ٤٩٦ .

\* \* ويروى (للحائثين ذماء) بذيال معجمة . والذماء : بقية الروح . (عن الشرح) .

### التوضيح :

يرى أبو بكر أنّ (إنّ) التالية لـ (ما) النافية ، كما فى (ما إن أرى) و (ما إنّ للحائنين دماء) نافية كذلك مؤكّدة لـ (ما) وعلّل الجمع بينهما باختلافهما فى اللفظ ، وذلك لقوله : و (إنّ) معناها الجحد وهى مؤكّدة لـ (ما) وقوله : و (ما) جحد ، و (إنّ) جحد أيضا جمع بينها وبين (ما) لآنها تخالفها فى اللفظ . ويريد بالجحد : النفى ، كما تقدم فى مبحث سابق . (١)

وما ذهب إليه أبو بكر هو رأى الكوفيين . قال الفراء بعد إيراد قول

الشاعر :

ما إن رأينا مثلهنّ لمعشّـرٍ      سودر الرؤوس فوالج وقيـول\*

: " و (ما) جحد ، و (إنّ) جحد ، فجمعتا للتوكيد " . وقال : " وربما جمعوا بين (ما) و (لا) و (إنّ) التى على معنى الجحد ، أنشدنى الكسائى فى بعض البيوت : ( لا ما إن رأيت مثلك ) فجمع بين ثلاثة أحرف " (٣) .

وقال النحاس ( ت ٣٣٨ ) : " فى هذا جوابان للنحويين الكوفيين . أحد هما :

أنّه لما اختلف اللفظان جاز ذلك كما قال :

(١) ينظر المبحث الثامن .

(٢) معانى القرآن ، ج ١ : ٣٧٤ .

(٣) م . م ، ص ٢٦٢ ، وينظر م . ن ، ص ٤٨٠ ؛ وشرح الرضى ، ج ١ : ٢٦٧ ، وخرانة الأدب ، للبيغدادى ، ج ٢ : ١٢٤ .

\* فوالج : جمع فالج ، وهو البعير ذو السنامين . ينظر اللسان ، لابن منظور ،

ج ٢ : ٣٤٦ ( فلج ) . وقيول : جمع فيل .

فَمَا إِنْ يَطِينَا جُبْنَ وَلَكِنَّ مَنَا يَنَا وَدَوْلَةً آخِرِينَ \*<sup>\*</sup>

فجمع ما بين ( ما ) و ( إن ) ومعناها جحد " (١) . وقال عبدالرحمن الأنباري ( ت ٥٧٧ ) : " ذهب الكوفيون إلى أن ( إن ) إذا وقعت بعد ( ما ) ، نحو : ( ما إن زيد قائم ) فإثباتا بمعنى ( ما ) " (٢) .

وقالوا في احتجاجهم : " جمع بينها وبين ( ما ) لتوكيد النفي كما جمع بين ( إن ) واللام لتوكيد الإثبات " (٣) . وقد رد ذلك بأن النفي إذا دخل على النفي صار إثباتا أما إثبات الإثبات فإنه لا يصير نفيا . (٤) .

ويروى قول الشاعر :

بِنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزْفُ \*<sup>\*</sup>

برفع ( ذهب ) ونصبه (٥) . قال ابن هشام ( ت ٧٦١ ) : " وزعم الكوفيون على رواية

(١) إعراب القرآن، ج ٣ : ٢٣٦ .

(٢) الإنصاف، ج ٢ : ٦٣٦ (م ٨٩) ، وينظر شرح الرضي، ج ١ : ٢٦٧ ؛ والجنى الداني، للمرادي، ص ٢٣١ ؛ والمساعد، لابن عقيل، ج ١ : ٢٧٨ ؛ وشفاء العليل، للسلسلي، ج ١ : ٣٢٩ ؛ والمقاصد النحوية، للعينى، ج ٢ : ٩١ ؛ والتصريح، لخالد الأزهرى، ج ١ : ١٩٧ ؛ والهمع، للسيوطى، ج ٢ : ١١٢  
١٢٣ ط ١ .

(٣) الإنصاف، لعبد الرحمن الأنباري، ج ٢ : ٦٣٩ (م ٨٩) .

(٤) ينظر المسائل البصرية، للفارسي، ج ١ : ٦٥٠ ؛ والإنصاف، لعبد الرحمن الأنباري، ج ٢ : ٦٣٩ - ٦٤٠ (م ٨٩) ؛ وشرح الرضي، ج ١ : ٧٦ ؛ والتصريح، لخالد الأزهرى، ج ١ : ١٩٧ .

(٥) ينظر الصحاح، للجوهري، ج ٤ : ١٣٨٥ ؛ وشرح الرضي، ج ١ : ٢٦٧ ؛ وشرح

أبيات المغنى، للبيهدادى، ج ١ : ١٠٦ .

\* الطب : الطوية والإرادة أو الشأن والعادة . ينظر اللسان، لابن منظور، ج ١ : ٥٥٤ (طب) .

\* الصريف : الفضة ، والخزف : ما عمل من الطين وشوى بالنار . ينظر م . ن ، ج ٩ : ٦٧ ، ١٩٠ (خزف) و (صريف) .

النصب أن (إن) نافية مؤكدة لا كافة، ويلزمهم ألا يبطل عملها " (١) . وقال  
الرضي (ت ٦٨٦) عن زيادة (إن) بعد (ما) مع الإعمال : إنها شاذة وعند المبرد  
(ت ٢٨٦) قياس (٢) .

### الترجيح :

الذي يبطل (إن) جعل (إن) بعد (ما) نافية مرجوح لما يلي :

١ - " أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى إلا مفصلاً بينهما ، كما  
في (إن) زيدا لقائم " (٣) .

٢ - أنه قد ثبتت زياد (إن) بعد (ما) الموصولة الاسمية والحرفية،  
ولا مسوغ لذلك إلا شبهها لفظاً بـ (ما) النافية فتعين أن تكون معها زائدة .

ومثال زيادتها مع (ما) الاسمية قول الشاعر :

يُرْجَى النَّهْرُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ      وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ

ومثال زيادتها مع الحرفية قول الآخر :

وَرَجَّ الْفَتْحَ لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ      عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ (٤)

(١) خزانة الأدب ، للبغدادى ، ج ٢ : ١٢٤ ، وينظر الهمع ، للسيوطى ، ج ٢ :

١١٢ = ١ : ١٢٣ - ١٢٤ ط ١ .

(٢) ينظر شرحه ، ج ١ : ٢٦٧ .

(٣) م . ن ، ص ٠ ن .

(٤) ينظر المساعد ، لابن عقيل ، ج ١ : ٢٧٩ ، والتصريح ، لخالد الأزهري ،

ج ١ : ١٩٧ .

هذا إلى جانب ما ذكر من أنّ النفي بعد النفي إثبات • لذا فإنّ الراجح

في نظري أنّ (إن) بعد (ما) النافية زائدة للتوكيد كما هو مذهب البصريين •

والله أعلم •

### المبحث الرابعون

#### حذف الخبر في باب ( إِنْ ) مع النكرة فقط \*

#### العرض:

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول طرفة:

وتَبَسَّيْمٌ عَنْ أُمِّ كَيْسَانَ مَنُورًا      تَخَلَّلَ حَرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ لَهُ نَدَى\*

: " والمنور اسم ( كَأَنَّ ) ، وخبر ( كَأَنَّ ) مضمرة ، والتقدير : كَأَنَّ به منورا ،

فحذف خبر ( كَأَنَّ ) لأن الاسم نكرة ، وموضع الخبر معروف .

أنشدنا الفراء :

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي      وَلَكِنْ زَنْجِيًّا عَظِيمَ الْمَشَافِرِ

معناه : ولكن بك (١) ، فحذف الخبر . وقال الأعشى :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًّا      وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًّا

معناه : إِنَّ لنا محلا ، فحذف الخبر لدلالة المعنى عليه " (٢) .

\* مذهب البصريين جواز حذف الخبر في هذا الباب سواء أكان

الاسم نكرة أم معرفة . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج٢ : ١٤١-١٤٢ = ٢٨٤-٢٨٣

ط بولاق ، والمقتضب ، للمبرد ، ج٤ : ١٣٠ ؛ والمحتسب ، لابن جني ، ج١ : ٣٤٩

والخصائص ؛ له كذلك ، ج٢ : ٣٧٤ ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج١ : ١٠٤ ؛

والمساعد ، لابن عقيل ، ج١ : ٣١١ ؛ وشفاء العليل ، للسلسلي ، ج١ : ٨٢ ، ٣٥٤ ؛ والهنوع ،

للسيوطي ، ج٢ : ١٦١ = ١٣٦ ط ١ .

(١) وينظر مجالس شعلب ، ج١ : ١٠٥ = ١٢٨ ط ١

(٢) الشرح ، ص ١٤٥ .

\* المنور : الأقحوان الذي ظهر نوره ، أي زهره . والدعص : كتيب من الرمل ، وليس

بالكثير . وحَرَّ الرمل : أكرمه . ( عن الشرح ) .

التوضيح :

علل أبو بكر حذف خبر (كأن) في (كأن منورا) بأن الاسم نكرة وموضع الخبر معروف واستشهد ببيتين ورد فيهما الاسم نكرة وقد حذف الخبر في أحدهما مع (لكن) في (ولكن زنجياً) وفي الآخر مع (إن) في (إن محلاً وإن مرتحلاً).

واشترط تنكير الاسم لحذف الخبر في هذا الباب هو مذهب الكوفيين . قال ابن جنى (ت ٣٩٢) : " والكوفيون لا يجيزون حذف خبر (إن) إلا إذا كان اسمها نكرة " . ويلاحظ هنا أنه خص ذلك بخبر (إن) ويفهم منه أنهم يجيزون حذف خبر أخواتها مع المعرفة وهذا هو ظاهر كلام الفارسي (ت ٣٧٧) فيما نقله عنه ابن جنى أيضا حين قال : " فأما احتجاج أبي العباس عليهم بقوله :

خَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَارِمَ نَهَشَلَا  
أى : أو أن الأكارم نهشلا تفضلوا . (قال أبو علي : وهذا) لا يلزمهم ، لأن لهم أن يقولوا : إننا منعنا حذف خبر المعرفة مع (إن) المكسورة أما مع (أن) فلن<sup>(٣)</sup> نمنع " (٤) . ولكن غيرهما قد أطلقوا في نقل ذلك عن

(١) المحتسب ، ج ١ : ٣٤٩ ، وينظر الخصائص ، ج ٢ : ٣٧٤ .

(٢-٢) في خزنة الأدب ، للبيгдаى ، ج ٤ : ٣٨٥ (فقد قال أبو علي : هذا) .

(٣) في الخزنة أيضا (فلا) .

(٤) الخصائص ، ج ٢ : ٣٧٤ ، وخزنة الأدب ، للبيгдаى ، ج ٤ : ٣٨٥ .



الكوفيين في الباب كلّه ، قال ابن يعيش (ت ٦٤٣) في أثناء الحديث عن حذف

الخبر في هذا الباب : " ولا يرى الكوفيون حذف الخبر إلا مع النكرة " (١) .

وقال الرضى (ت ٦٨٦) عن حذف الخبر أيضا في الباب نفسه : " والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك " (٢) . ويؤيد إطلاق هؤلاء تعليل أبى بكر حذف خبر (كأنّ) بأن اسمها نكرة فيما تقدم .

ومع ما نسب إلى الكوفيين من منع حذف خبر (إنّ) أو (إنّ) وأخواتها إلا إذا كان اسمها نكرة تجدّ الكسائي والفراء قد قدّرا الخبر مع المعرفة وذلك فيما نقله عنهما النحاس (ت ٣٢٨) حين قال في أثناء إعراب قوله تعالى : ( إِنْ ) الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ (٣) : " في خبر (إنّ) ههنا أقوال : فمن مذهب الكسائي : أنه قد يقدم قبلها ما يدلّ عليها من قوله عز وجلّ : (أَقْمَنَ يَلْقَى فِي النَّارِ خَيْرًا) (٤) وغيره . . . . . وقيل : المعنى : إنّ الذين كفروا بالذکر لَمَّا جَاءَهُمْ كفروا بمعجز ودلّ على هذا أنّ بعده (وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ) وهذا مذهب الفراء على معنى قوله " (٥) . وقول الفراء عن الآية :

(١) شرح المفصل ، ج ١ : ١٠٤

(٢) شرحه على الكافية ، ج ٢ : ٢٦٢ ، وينظر : المغنى في النحو ، لابن فلاح ، ج ٢ :

٩١١ ، والمساعد ، لابن عقيل ، ج ١ : ٣١١ ، وشفاء العليل ، للسلسلي ، ج ١ :

٨٢ ، ٣٥٤ - ٣٥٥ ، والهمع ، للسيوطي ، ج ٢ : ١٦١ = ١٣٦ : ١ ط ١ ، وخزانة

الأدب ، للبيضاوي ، ج ٤ : ٢٨٢ .

(٣) الآية (٤١) في سورة فُصِّلَتْ .

(٤) من الآية (٤٠) في السورة نفسها .

(٥) إعراب القرآن ، ج ٣ : ٤٢ . وينظر البحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٧ : ٥٠٠ .

: " يقال : أين جواب \* (إِنَّ) ؟ فإن شئت جعلته ( أَوْلَئِكَ يَبْنَاءُ دُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ ) (١) ، وإن شئت كان في قوله : ( وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ) ، فيكون الجواب معلوما فيترك . فكأنه أعرب الوجهين ، وأشبه بما جاء في القرآن " (٢) .

وإلى جانب ذلك قد حكى ابن عمفور (ت ٦٦٩) حذف الخبر مع المعرفة إلى الكوفيين عموما ، فقال : " وزعم أهل الكوفة أنّ أحسن ما يكون حذف الخبر إذا كان الموضع موضع تفصيل ، نحو قولهم : (إِنَّ الزَّبَابَةَ وَإِنَّ الْفَأْرَةَ) يريدون : إِنَّ الزَّبَابَةَ خِلَافَ الْفَأْرَةَ وَإِنَّ الْفَأْرَةَ خِلَافَ الزَّبَابَةَ " (٣) .

ولكن لا أظن هذا الرأي إلا للفراء ؛ لأنه قد نُقِلَ عنه نحو ذلك وأنه لا يجيزه إلا بتكرير (إِنَّ) (٤) . وعلى كلِّ فإن نسبة اشتراط تنكير الاسم عند حذف خبر (إِنَّ) إلى الكوفيين جميعا فيها تجوز ولعله رأى لبعضهم فعممت النسبة ؛ لأنّ الكسائي والفراء قد أجازا حذفه في الآية السابقة لدلالة المعنى عليه بل إنّ في كلام الفراء المتقدم ما يوحي بأنّ هناك مواضع أخرى في القرآن حذف فيها الخبر لقوله : ( وأشبه بما جاء في القرآن ) .

ومتّين مال إلى اشتراط تنكير الاسم لحذف الخبر السهيلي (ت ٥٨١)

وذلك حين قال : " وإنما يجوز في (إِنَّ) و (كأن) وأخواتها أن تحذف الخبر إذا

(١) من الآية (٤٤) في سورة (فصلت) .

(٢) معاني القرآن ، ج ٣ : ١٩٠ .

(٣) شرح الجمل ، ج ١ : ٤٤٣ .

(٤) ينظر هامش الكتاب ، لسيبويه ، ج ٢ : ١٤١ = ٢٨٣-٢٨٤ ط يولاق ، وشرح المفصل

لابن يعيش ، ج ١ : ١٠٤ ؛ وشرح الرضى ، ج : ٢٦٢ .

أوقعتها على النكرات ، فإذا أوقعتها على المعارف لم يجز الحذف " (١) . وقد جعل ما ورد الخبر فيه محذوفاً مع المعرفة من النادر (٢) . وكأنته لا يجرى القياس عليه ، لقوله السابق : فإذا أوقعتها على المعارف لم يجز الحذف .

### الترجيح :

الراجع عندي جواز حذف خبر (إن) وأخواتها مع المعرفة كما جاز مع النكرة لورود شواهد بذلك لا تقل عن شواهد حذفه مع النكرة إن لم تزد عليها من ذلك :

- ١ - قراءة ( أَثْنَكَ أَوْ أَنْتَ يَوْسُفُ ) (٣) . قال ابن جنى (ت ٣٩٢) : " كَأَنَّه قال : أَثْنَكُ لغير يوسف أو أنت يوسف " (٤) .
- ٢ - قراءة ( وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ) (٥) . قال ابن جنى أيضا : " أى ولكن رسول محمد " (٦) .

- 
- (١) أماليه ، ص ١١٥ ، وينظر أبو القاسم السهيلي ، للدكتور محمد إبراهيم البنا ، ص ٣٨٣ .
  - (٢) ينظر أماليه ، ص ١١٦ ، وأبو القاسم السهيلي ، للدكتور البنا ، ص ٣٨٣ .
  - (٣) من الآية (٩٠) في سورة يوسف . وهي قراءة أبي ، ينظر المحتسب ، لابن جنى ، ج ١ : ٣٤٩ ، والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٥ : ٣٤٢ .
  - (٤) المحتسب ، ج ١ : ٣٤٩ .
  - (٥) من الآية (٤٠) في سورة الأحزاب . وهي رواية عبدالوهاب عن أبي عمرو . ينظر المحتسب ، لابن جنى ، ج ٢ : ١٨١ ، والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٧ : ٢٣٦ .
  - (٦) المحتسب ، ج ٢ : ١٨١ .

- ٣ - " قوله عليه السلام للمهاجرين : (أتعرفون ذلك لهم ؟) يعنى الأتصار . قالوا : بلى ، قال : (فإنَّ ذاكَ) . أى فإنَّ ذاك لهم " (١) .
- ٤ - " وروى أنَّ رجلاً جاء إلى عمر بن عبدالعزيز فجعل يمت بقرايته فقال عمر : فإنَّ ذاك . ثم ذكر حاجة ، فقال : لعلَّ ذاك . لم يزد ه على أن قال : فإنَّ ذاك ولعلَّ ذاك . أى إنَّ ذاك كما قلت ، ولعلَّ حاجتك أن تقضى " (٢) .
- ٥ - جاء فى الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠) : " ويقول الرجل للرجل : هل لكم أحد ؟ إنَّ الناس ( ألب ) عليكم . فىقول : إنَّ زيدا وإنَّ عمرا ، أى إنَّ لنا " (٣) .

---

(١) أمالى السهيلي ، ص ١١٦ ، وينظر . الأمالى ، لابن الشجرى ، ج ١ : ٣٢٢ ،

وشرح الرضى ، ج ٢ : ٣٦٢ .

(٢) أمالى ابن الشجرى ، ج ١ : ٣٢٢ ، وينظر شرح الرضى ، ج ٢ : ٣٦٢ .

(٣) ج ٢ : ١٤١ = ٢٨٤ : ١ ، وينظر خزانة الأدب ، للبغدادى ، ج ٤ : ٣٨١ .

المبحث الحادى والأربعون

تأنيث ( كان ) لِتَوَهُّمِ تَأْنِيثِ اسْمِهَا . \*

العرض :

قال أبو بكر (١) فى معرض الحديث عن قول لبيد:

فَمَضَى وَقَدَّ مَهْمَا وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَدَتْ ، إِقْدَامُهَا

: " وإنما أنت ( كان ) والإقدام مذكر لأن الكسائى قال : إذا كان خبر ( كان ) مؤنثا واسمها مذكرا ، وأولييتها الخبر فمن العرب من يؤنث ( كان ) ويتوهّم أن الاسم مؤنث إذا كان الخبر مؤنثا . فكان يجيز : كانت عادة حسنة عطاء الله تعالى ، وكانت رحمة المطر البارحة . وقال غير الكسائى : إنما بنى الشاعر

---

\* إذا ولى كان خبرها مؤنثا واسمها مذكرا وقد لحقتها تاء التأنيث فإن سيبويه يعلل تأنيثها بأن الاسم هو الخبر فى المعنى . وينرى المبرد أن اسمها مضمّر فيها مؤنث والاسم المؤخر بدل منه . ويرى أكرم البصريين أن اسمها فى معنى اسم مؤنث ، لكنهم حملوا ذلك على الضرورة كما سيأتى فى التوضيح . ينظر : الكتاب ، لسيبويه ، ج ١ : ٥٠-٥١ : ٢٤-٢٥ ط بولاق ، وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ١ : ٤١٣ ، وشرح القمائد له كذلك ، ج ١ : ٣٩٣-٣٩٤ ، وشفاء العليل ، للسلسلى ، ج ١ : ٤١٣ ، وروح المعانى ، للأوسى ، ج ٧ : ١٢٣ .

(١) أورد ما قاله هنا فى كتابه المذكر والمؤنث ، ص ٦٠٨-٦١٠ ، مع بعض

الاختلاف .

كلامه ( وكانت تقدمتها ) ، لأنَّ التقدمة مصدر قدّمها ، إلاّ أنّه لما انتهى

إلى القافية فلم يجد التقدمة تصلح لها فقال : إقداّمها واحتج بقول الشاعر :

أَزِيدُ بِنَ مَصْبُوحٍ فَلَوْ غَيْرُكُمْ مَبَا غَفَرْنَا وَكَانَتْ مِنْ سَجِيَّتِنَا الْغَفْرُ

فزعم الكسائي أنّه أنت ( كانت ) لأنّه أراد : كانت سجيّة من سجايانا الغفر .

وقال الذي خالفه : بل بني على المغفرة فانتهى إلى آخر البيت والمغفرة

لا تصلح له فقال : الغفر ، لأنَّ الغفر والمغفرة مصدران . واحتجّ عليه من

خالفه بقول الشاعر :

أَجَرْتُ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا وَكَانَتْ بَدِيعًا أَنْ يَكُونَ وَلِيَّ أَمْرٍ .

فزعم أنّه أراد : كانت بديعا كينونته وَلِيَّ أَمْرٍ . فلم يستقم البيت بالكينونة

فقال : ( أن يكون ) إذ كانت في معناها . وقال الكسائي : البديع مؤنث بمنزلة

البدعة واحتجّ عليه من خالفه بقول حاتم :

أَمَاوِيٌّ قَدْ طَالَ التَّجَنُّبُ وَالْهَجْرُ وَقَدْ عَذَّرْتَنَا فِي طِيَلَابِكُمْ عُدْرُ

وقال : [أراد] (١) عُدْرِي ، فانتهى إلى القافية و ( عُدْرِي ) لا تصلح فيها . كما قال

الآخر :

لِللَّهِ دَرَكٌ إِتَى قَد رَمِيَتْهُمُ لَوْلَا حُدِدَتْ وَلَا عُدْرِي لِمَحْدُودٍ \*

فقال الكسائي : قوله : ( عُدْرِي ) أراد ( عُدْر ) مثقلة جمع عذير مثل تَذِيرٌ وَنُدْرٌ

فخففت وهي المعذرة . . . قال الفراء :

وَكُلُّ قَدْ ذَهَبَ مَذْهَبًا وَقَوْلُ الْكَسَائِيِّ أَشْبَهُ بِمَذْهَبِ الْعَرَبِ " (٢) .

(١) زيادة عن المذكّر والمؤنث يسقيم بها المعنى .

(٢) الشرح ، ص ٥٥١ - ٥٥٢ .

\* " حُدَّ الْإِنْسَانُ : منع من الظفر . وكلُّ محروم محدود " . اللسان ، لابن منظور ،

١٤٣٠٣ (حدد) .

### التوضيح :

توسط خبر (كان) في ( كانت عادة منه ٠٠٠٠ إقدامها ) بينها وبين اسمها وهو مؤنث والاسم مذكّر ، وقد لحق ( كان ) تاء التانيث . وعلل الكسائي ذلك ، فيما نقله عنه أبو بكر ، بأنه لما ولي (كان) خبرها وهو مؤنث توهم تانيث الاسم . ويظهر من إجازة : ( كانت عادةً حسنةً عطاءً الله تعالى ) ، و ( كانت رحمةً المطر البارحة ) أنّ ذلك ليس ضرورة .

ونقل أبو بكر أيضا أنّ غير الكسائي يرى أنّ الشاعر بنى كلامه على أنّ الاسم مصدر مؤنث فلمّا انتهى إلى القافية ولم يستقم له وضعه استبدل به مصدرًا مذكّرًا واستدلّ على ذلك بأنّ الفعل ( قدّم ) مصدره ( التقدمة ) واستدلّ كذلك بشواهد أخرى لحقت فيها تاء التانيث (كان) مع عدم تانيث خبرها ، كما لحقت فعلا غير ناسخ . وقد خرّج الكسائي ما لحقت فيه تاء التانيث (كان) على أنّ خبرها يرجع إلى التانيث ، وخرّج ما لحقت فيه الفعل غير الناسخ على أنّ فاعله جمع تكسير وليس ممدرا .

وقد ذكر ابن الشجري (ت ٥٤٢) الرأى الذى نقله أبو بكر عن غير الكسائي، ونسبه للكسائي . ولا أظنّ ذلك إلاّ سهو منه رحمه الله ؛ لأنّ الكسائي قد ردّ كلّ ما استدل به مخالفه على ذلك الرأى كما رأيت .

---

(١) ينظر الأمالى الشجرية، ج ١ : ١٣٠ .

ويبدو أنّ الفراء يميل إلى رأى الكسائى، لقوله : وقول الكسائى

أشبه بمذهب العرب .

وقد عقد أبو بكر فى كتابه المذكّر والمؤنث بابا بعنوان (المذكّر

الذى يجعل اسم (كان) ويجعل خبره مؤنثا مقدما عليه) . قال فيه :

" اعلم أنّ اسم (كان) إذا كان مذكرا ، والخبر مؤنثا مقدما عليه كان لك

فى كان وجهان : التذكير والتأنيث ، تقول من ذلك : كان رحمة المطر الذى

أصابنا البارحة ، وكانت رحمة . فمن ذكر (كان) قال المطر مذكر . . . . ومن

أنث قال : لما كان الخبر قد ولى (كان) وهو مؤنث أنثت (كان) تقديرا

أن الاسم مؤنث ؛ لأنّ الأخبار سبيلها أن تكون موافقة للأسماء . وكذلك تقول :

كان رحمة رزق الله ، على ما مضى من التفسير . ومن قال هذا لم يقل : (كانت

شمسا وجهك) . و (كانت بليّة علينا عبد الله) ؛ لأنّ هذا إنّما يجوز فى

المصادر التى تذكيرها وتأنيثها بمعنى . ولا يجوز فى الأسماء التى ليست

بمأخوذة من فعل . فإن أنكر عليك التأنيث فى المسألتين الأولىين منكر

فاحتجّ عليه بقول الله عزّ وجلّ : ( ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ) (١) . قرأ

أهل المدينة وعاصم وأبو عمرو بتأنيث ( تكن ) (٢) وهى ل ( أن ) و ( أن ) المذكّر

(١) من الآية (٢٣) فى سورة الأنعام .

(٢) فى السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٢٥٥ " قرأ نافع ، وأبو عمرو ، وعاصم فى رواية

أبى بكر (ثم لم تكن) بالتاء (فتنتهم) نصبا . وقرأ حمزة والكسائى (ثم لم

يكن) بالياء (فتنتهم) نصبا ) ."



لأنّ خبر (كان) قد تقدّم على اسمها وهو مؤنّث ، فقدّر بتأنيث الخبر أنّ الاسم مؤنّث . ومن ذلك قول لبيد :

فمضى وقد مها وكانت عادة " (١) ..... البيت

ثم ذكر بعد ذلك الخلاف السابق فيه .

ويلاحظ هنا أنّه لم يصرّح بالتوهم ولكن ذلك مفهوم من قوله : أنّثت (كان) تقديرا أنّ الا سم مؤنّث ؛ لأنّ الأخبار سبيلها أن تكون موافقةً للآ سماء ، كما يلاحظ أنّه خصّ ذلك بما كان فيه الاسم من الممار السستى تذ كيرها وتأييها بمعنى .

وقد عرض النحاس (ت ٣٣٨) فى أثناء شرح البيت نفسه لذكر هذا الخلاف أيضا ونسب رأى الكسائى إلى الكوفيين ، ونسب رأى المخالف له إلى أكثر البصريين فقال : " زعم الكوفيون أنّه لما أوى (كان) خبرها ، وفرّق بينها وبين اسمها توهم التأنيث فأنّث . وحكى الكسائى عن العرب : (كانست عادةً حسنةً من الله المطرُ) . . . وقال أكثر البصريين : إنّما أنّث الإقدام ؛ لأنّه بمعنى التّقدمة " (٢) .

وذلك عند البصريين ضرورة كما هو ظاهر رأى المخالف للكسائى فيما نقله أبو بكر ، وإن كان النحاس لم يشر إلى ذلك ، فقد صرّح به غيره . قال السلسيلى

---

(١) ص ٦٠٧ - ٦٠٨ .

(٢) شرح القمائد التسع ، ج ١ : ٣٩٣ - ٣٩٤ .

(ت ٧٧٠) : " . . . وهذه المسألة الإخبار بالمؤثت ليست مذهب البصريين بل يجيزونها فى الضرورة وإجازتها مطلقا مذهب الكوفيين " (١) . وقال الآ لوسى (ت ١٢٧٠) فى أثناء الحديث عن قراءة : (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ) (٢) : " . . . خلا أن التأنيث فيها على مذهب الكوفيين فإنهم يجيزون فى سعة الكلام

تأنيث اسم (كان) إذا كان مصدرا مذكرا والخبر مؤثتا مقدما كقوله :

... .. وَقَدْ خَابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتُهُ الْغَدْرُ

ويستشهدون على ذلك بهذه القراءة . وذهب البصريون إلى أن ذلك ضرورة " (٣) . وقد أحسن الكوفيون بإجازة ذلك لورود القراءة السبعية به لكن حملته على التوهم فيه نظر ؛ لأن التوهم إن جاز على العرب فإنه لا يجوز أن يحمل عليه كتاب الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . بل إن الدكتور سيد رزق الطويل يرى فى مقال له عن ظاهرة التوهم فى الدراسات النحويّة والتصريفية أن العربى لا وهم عنده فيما نطق وأن علاج النصوص المخالفة للقياس بمنهج التوهم عمل معيب . (٤) .

(١) شفاء العليل، ج ١ : ٤١٣ .

(٢) من الآية (٢٣) فى سورة الأنعام .

(٣) روح المعانى، ج ٧ : ١٢٣ . وينظر تفسير الطبرى ، ج ١١ : ٢٩٨ ، وقد نسب شذوذ هذه القراءة السبعية إلى أهل العربية . ولعله يريد بهم البصريين لأن الكوفيين يجيزونها كما رأيت .

(٤) ينظر مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى، العدد الأول ، ١٤٠٢ -

أمّا حمل البصريين نحو ذلك على الضرورة فهو مردود —ورود  
القراءة السبعية ، وبما حكاه الكسائي عن العرب كما سبق ، لأنه ليس في النثر  
ضرورة كما أنه لا ضرورة في كتاب الله .

### الترجيح :

الراجح في نظري جواز تأنيث (كان) إذا كان اسمها مذكراً وقد وليها  
الخبر مؤنثاً . وأن ذلك ليس ضرورة لورود الشواهد النثرية به وفي مقدمتها  
قراءة ( ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ) (١) . وتوجيه ذلك كما ذكر النحويون  
أن الاسم هو الخبر في المعنى أو أن الاسم وإن كان مذكراً فإنه في معنى التأنيث (٢)  
والوجه الأخير قد حسنه أبو حيان (ت ٧٤٥) في تخريج القراءة السابقة ؛ لأنه  
يصح تأويل (أن قالوا) بالمقالة . كأنه قال : فلم تكن فتنتهم إلا مقالتهم . (٣)  
ولعلّ من نظائر ذلك .

- ١ - جواز تأنيث الفعل للفاعل في نحو : قامت الرجال ألا ترى أن الفاعل  
جمع مذكّر ، وأنت الفعل له لا مكان تأوّل الرجال بالجماعة ؟
- ٢ - أن رجلا من اليمن قال : فلان لغوب ، جاءته كتابي فاحتقرها . فقيّل

---

(١) من الآية (٢٣) في سورة الأنعام .

(٢) ينظر الكتاب ، لسبويه ، ج ١ : ٥٠-٥١ = ٢٤-٢٥ ط : بولاق ؛ ومعاني القرآن وإعرابه ،  
للزجاج ، ج ٢ : ٢٥٨ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ١ : ٥٤٠ ، ومشكل إعراب  
القرآن ، للقيسي ، ج ١ : ٢٦٠ ؛ والبيان ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٣١٦ ؛  
والهمع ، للسيوطي ، ج ٦ : ٦٤ = ١٧٠ : ١ ط .

(٣) ينظر البحر المحيط ، ج ٤ : ٩٥ .

له : أتقول : جاءته كتابي ؟ قال نعم . أليس بصحيفة ؟ (١)

وبناء على هذا يمكن أن يقال عن حكاية الكسائي عن العرب (كانت

عادة حسنة من الله المطر) : إنها في تقدير : كانت عادة حسنة من الله

الإغاثة) .

---

(١) ينظر الخصائص ، لابن جني ، ج ١ : ٢٤٩ ، والتصريح ، لخالد الأزهرى ،

المبحث الثاني والا ربعون

العامل في المشغول عنه \*

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول زهير :

فَكَلَّا أَرَاهُمْ أَصْبَحُوا يَعْقِلُونَ نَهَهُ صَحِيحَاتِ أَلْفٍ بَعْدَ أَلْفٍ مُمَّتَمَّ \* \*

: " وموضع (كلّ) نصب ب (أرى) ، والمعنى : فأرى كلّاً أصبحوا يعقلونه ، فلما

تقدّم المفعول عن موضعه أدخلوا هاء في موضعه تخلفه ويشتغل الفعل (بها) (١) .

واسم أرى (٢) الهاء والميم " (٣) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

مَلَأْنَا الْبِرَّ حَتَّى ضَاقَ عَنَّا وَنَحْنُ الْبَحْرُ نَمَلُّهُ سَفِينَا

\* ذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدّر قبله يفسره الفعل السدى

بعده ، فالتقدير في مثل (زيدا ضربته) : ضربت زيدا ضربته ينظر  
الكتاب لسيبويه ، ج ١ : ٨١ = ٤١ ط . بولاق ، والمقتضب ، للمبرّد ، ج ٢ : ٧٤ ، والإنصاف ،

لعبد الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٨٢ (م ١٢) ؛ وشرح الرضى ، ج ١ : ١٦٣ .

(١) في المطبوع (بما) والصواب ما أثبت .

(٢) يطلق على مفعولى (ظنّ) وأخواتها اسما وخبرا . ينظر الشرح الصفحات : ٥٣ س ٩ ،

١٩٢ س ١٢ ، ٢٨٥ س ١١ ، و ١٨٢ س ١٠ - ١١ ، ١٧ وغير ذلك .

\* \* العقل : الدية ، والمصتم : التام . (عن الشرح) .

(٣) الشرح ، ص ٢٨٠ .

: " ويجوز في ( البحر ) الرفع والنصب ... ومن نصبه نصبه ب (نملاً) ، والتقدير:  
ونحن نملاً البحر سفينا ، والهاء مع البحر بمنزلة الشيء الواحد ، ... قال الله  
تعالى : ( إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ) (١) . فنصب (كلًا) بالخلق " (٢) .

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول رجل من كندة :

أَحْمَى الدُّرُوعَ لَمْ يَسْرَبْ لِهَمِّ بِيهَا وَالنَّارَ كَحَلِّهِمْ بِهَا تَكْحِيلًا  
: " والنار منصوبة ب ( كحل ) . والواو ظرف للفعل ، والتقدير : كحلهم بالنار ،  
ظمًا قدّم النار ، نصبها بما بعدها ، كما قال الله عزّ وجلّ : ( وَالثَّالِغِينَ أَعدَلِهِمْ  
عَذَابًا أَلِيمًا ) (٣) الآية . تقديره : وأعدّ للظالمين ، فلمّا قدّمهم نصبهم بما  
يعدّهم " (٤) .

#### التوضيح :

من المعروف أن الاسم المنصوب في (كلًا أراهم) و (البحر نملاًه) و  
( النار كحلهم بها ) يعرب مشغولاً عنه لاشتغال الفعل الذي بعده بضميره . وقد  
نصب أبو بكر ذلك الاسم بالفعل الذي بعده . وذكر أنّه مع الضمير بمنزلة  
الشيء الواحد ، كما أطلق على الواو التي قبل المشغول عنه في (و النار كحلهم  
بها ) ظرفاً للفعل .

(١) الآية (٤٩) في سورة القمر .

(٢) الشرح ، ص ٤٢٨ .

(٣) من الآية الأخيرة في سورة الإنسان .

(٤) الشرح ، ص ١٢ .

وتلك الآراء كلُّها آراء كوفيّة ، قال عبدالرحمن الأنباري (ت ٥٧٧) :

" ذهب الكفيون إلى أنّ قولهم : (زيد ا ضربته ) منصوب بالفعل الواقع على الهاء " (١)

وقد اختلف الكسائي والفراء بعد ذلك في الهاء أي في المشغول به ، فقال الكسائي :

" الهاء ملغاة ، و (زيد ا ) منتصب ب ( ضربت ) الظاهرة ، قال : وإنما أعيدت الهاء لأنّها خلفت المفعول إذ فارق موضعه ، والأصل : ضربت زيدا . فلمّا قدّمت (زيد ا ) قبل الفعل أعدت الهاء إلى موضعه " (٢) . وقال الفسّاء : " إنّ المشغول عامل في الظاهر والمضمر " (٣) ؛ " لأنّهما في المعنى لشيء واحد " (٤) .

ويبدو أنّ أبا بكر قد اختار قول الفراء حين جعل المشغول عنه والضمير بمنزلة الشيء الواحد ولم يبلغ الهاء . وللفراء قول آخر هو : أنّ الهاء كناية عن المصدر تقول : زيدا ضربت الضرب قال : انتصب (زيد ) بما انتصب به الهاء " (٥) . وهذا الرأي لا يمكن تطبيقه ، فيما يبدو و لي ، على ضمير المفردة المؤنثة والمثنى والجمع

---

(١) الإنصاف ، ج ١ : ٨٢ (م ١٢) ، وينظر التبيين ، للعكبري ، ص ٢٢٦ ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٢ : ٣٠ ؛ وشرح الرضى ، ج ١ : ١٦٣ ؛ وشرح ابن عقيل ، ج ١ : ١٧٣ .

(٢) تذكرة النحاة ، لأبي حيان ، ص ٦٠٣ ، وينظر المساعد لابن عقيل ، ج ١ : ٤١٣ ، والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ١ : ٢٩٧ ، والهمع للسيوطي ، ج ٥ : ١٥٨ = ٢ :

١١٤ ط ١ .

(٣) المساعد ، لابن عقيل ، ج ١ : ٤١٣ ، وينظر التصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ١ : ٢٩٧ .

(٤) التصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ١ : ٢٩٧ .

(٥) تذكرة النحاة ، لأبي حيان ، ص ٦٠٣ .

والضمائر المنضافة إلى ملابس المشغول عنه . وَحَكِيَ عن الكوفيين رأياً آخرًا أيضًا وهو : " أن زيدا منصوب بالفعل ، والضمير بدل منه بدل المضمَر من المظهِر والأصل ضربت زيدا (إياه) ، لكن لما قدم الاسم الظاهر وولى المنفصل الفعل صار متملا " (١) . وهو لا يمكن تطبيقه كذلك على نحو : (زيدا ضربت أخسأه) ، و (زيد مررت به) (٢) .

وقد اُعْتَرِضَ بنحو هذين المثالين على رأيهم الأول وهو أن الفعل عامل في الاسم وفي ضميره ؛ لأن موقع الضمير من الإعراب أصبح مختلفا عن موضع الاسم . (٣) والجواب عند الكسائي والفراء أن العامل في مثل هذا " ما دلّ عليه ذلك الظاهر وسدّ مسدّه . . . فالعامل في (زيدا) هو قولك : (مررت به) لسدّه مسدّ (جاوزت) وفي (عمرا) (ضربت أخاه) لسدّه مسدّ (أهنت) " (٤) . وبناء على ذلك يقول أبو بكر في إيضاح الوقف عن قوله تعالى : ( وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا ) (٥) : " ومن نصب (٦) (الأرض) كان وقفه على (السموات) حسنا ،

---

(١) المصفوة الصفيّة في شرح الدرة الألفية ، لإبراهيم بن الحسين النيلي، تح. محسن سالم العميري ، (مكة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي (٢٠٠٤) رقمها ٤٤٨ - ٤٤٩ ، ١٤٠٤هـ) ، ج ٢ : ٨٥٢ - ٨٤٣ ؛ وينظر شرح الرضى وفيه عن الكسائي والفراء " وليس الضمير المؤخر عندهما من التوابع الخمسة " ، ج ١ : ١٦٣ .

(٢) ينظر شرح الرضى ، ج ١ : ١٦٣ .

(٣) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٢ : ٣١ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ١ : ٤١٣ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهري ، ج ١ : ٢٩٧ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٥ : ٥٨ : ٢ : ١١٤ ط ١

(٤) شرح الرضى ، ج ١ : ١٦٣ وينظر حاشية يس ، ج ١ : ٢٩٧ .

(٥) من الآية (١٠٥) في سورة يوسف .

(٦) وهو قراءة السدي كما ذكر ذلك أبو بكر نفسه في نهاية كلامه عن الآية . وينظر

الكشاف ، للزمخري ، ج ٢ : ٣٤٦ .



لأنَّ الأرض تنتمب بقوله: (يمرون عليها) لأنَّ التأويل : والأرض يجوزونها " (١).  
ولعلَّ ما ذهب إليه الكوفيون من عدم إضمار فعل قبل المشغول عنه قد  
لقى قبولا عند ابن الطراوة (ت ٥٢٨) ، وابن مضاء (ت ٥٩٢) وبعض المحدثين حيث  
أنكروا ذلك الإضمار (٢) ثم اختلفوا بعد ذلك في العامل في المشغول عنه ، فذهب  
ابن الطراوة إلى أنَّ العامل فيه هو القصد إليه بالذكر (٣) . وذهب ابن مضاء إلى  
أنَّ المتكلم هو الذي يرفع وينصب (٤) . وذهب الشيخ عبدالمتعال الصعدي إلى جعله  
مبتدأ منصوبا (٥) . وذهب آخرون إلى أنَّه معمول للفعل الظاهر (٦) . ومن

(١) ج ٢: ٧٢٧.

- (٢) ينظر الرد على النحاة ، لابن مضاء ، ص ٢٠، ٢١، ٢٢ ؛ وإحياء النحو ، لإبراهيم  
مصطفى ( القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٩م) ، ص ١٥١-١٥٢ ؛ وفي  
النحو العربي نقد وتوجيه ، للدكتور مهدي المخزومي ، ص ١٧١ ؛ والنحو  
العربي نقد وبناء ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، ( بيروت : دار صادر ، ١٣٨٨هـ ) ،  
ص ٩٣-٩٤ ؛ وقضايا الجملة الخبرية ، للدكتور معيض العوفي ، ج ١ : ٣٧١ .
- (٣) ينظر نتائج الفكر ، للسهيلى ، ص ٧١ ؛ وأبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ،  
للدكتور محمد إبراهيم البنا ، ( القاهرة : دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ ) ، ص ٧٥ ،  
وابن الطراوة النحوى ، للدكتور عياد الثبيتي ، ص ٣١٢ .
- (٤) ينظر الرد على النحاة ، ص ٩٨ . وهذا مبنى على نظريته في إلغاء العامل ، وقد  
أيده بعض المحدثين منهم الدكتور شوقي ضيف ، ينظر : مقدمته لتحقيق الرد  
على النحاة ، ( القاهرة : دار المعارف ، ط ٢ ، ١٩٨٢م ) ، ص ٣٣ ، ٣٥ ، ٦٧ ، ومنهم  
الدكتور فاضل السامرائي ، ينظر أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى  
مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد ، العدد (٢١) ، ١٩٧٧م ، ص ٤٢٨ .
- (٥) ينظر النحو الجديد ، ( مصر : دار الفكر العربي ، ١٣٦٦هـ ) ، ص ١٩٢ .
- (٦) ينظر مقدمة الدكتور محمد إبراهيم البنا لتحقيق كتاب الرد على النحاة  
ص ٢٢ ؛ وفي النحو العربي نقد وتوجيه ، للدكتور المخزومي ، ص ١٧٢-١٧٣ ؛ =

هؤلاء، أستاذنا الدكتور أحمد مكي الأناضولى، وإليك نص ما قاله فى إحدى محاضراته : "إن مذهب الكوفيين هنا يعتمد اعتماداً تاماً على مقياس الحس اللغوى حين يقول فى المثال الذى بين أيدينا ( محمداً أكرمته ) : إن الذى وقع عليه الإكرام شخص واحد لم يتعدّد ولم يتغيّر . فلماذا لا يكون العامل فيه واحداً أيضاً لا يتعدّد ولا يتغيّر ، هو الفعل المذكور فى الجملة ( أكرم ) ؟ ولا تثريب علينا أن نعبّر عن الشخص الواحد تارة بالاسم الظاهر وتارة بالضمير فكلاهما يرجع إلى شخص واحد ، وهو شخص محمد ، فلم يتعدّد ولم يتغيّر بأى حال من الأحوال وهذا هو الذى يتفق تمام الاتفاق مع الإحساس اللغوى حين نسمع هذه العبارة ( محمداً أكرمته ) ، فلا شك أن الذى نفهمه ويتبادر إلى أذهاننا أن الإكرام وقع على شخص واحد . وهذا هو الإحساس اللغوى الصادق . وما يقال فى هذا المثال يقال فى بقية الأمثلة التى ترد فى باب الاشتغال . هذا إلى جانب أن الكوفيين يعتمدون على قاعدة أصولية فى النحو هى : ( ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير ) " .

أما عن واو الظرف فقال النحاس (ت ٣٢٨) فى أثناء الحديث عن قول الله تعالى : ( وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ) (١) : " نصب ( الظالمين ) عند سبويه بإضمار فعل . . . وأما الكوفيون فقالوا نصبوا لأن الواو ظرف لـ ( أعد ) " (٢) . وجعلوا هذه الواو ظرفاً للفعل لأنهم يشترطون أو الفراء منهم على الأقل أن يتقدم المشغول عنه كلام ، لقوله : " إذا رأيت اسماً فى أوله كلام وفى

== والنحو العربى نقد وبناء ، للدكتور إبراهيم السامرائى ، ص ٩٣-٩٤ ، وقضايا

الجملة الخبرية ، للدكتور ميعض العسوفى ، ج ١ : ٣٧١ .

(١) من الآية الأخيرة فى سورة الإنسان .

(٢) إعراب القرآن ، ج ٣ : ٥٨٦ . وينظر مشكل إعراب القرآن ، للقيسى ، ج ٢ : ٤٤٣-

٤٤٤ .

\* ألقى هذه المحاضرة على طلاب السنة المنهجية عام ١٤٠٢هـ .

آخره فعل قد وقع على راجع ذكره جاز في الاسم الرفع والنصب . فمن ذلك قوله :  
( وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِيَادَيْهِ ) (١) . وقوله : ( وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ) (٢)  
يكون نصبا ورفعا ، فمن نصب جعل الواو كأنها ظرف للفعل متملة بالفعل ، ومن  
رفع جعل الواو للاسم ورفعه بعائد ذكره " (٣) . وقال في موضع آخر : " وقولسه :  
( وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ ) (٤) نصبت ( الأنعام ) ب ( خلقها ) لما كانت في الأنعام واو ،  
كذلك كل فعل عاد على اسم بذكره قبل الاسم واو ، أو فاء ، أو كلام يحتمل نقلته  
الفعل إلى ذلك الحرف الذي قبل الاسم ففيه وجهان : الرفع والنصب . أما النصب  
فإن تجعل الواو ظرفا للفعل ، والرفع أن تجعل الواو ظرفا للاسم " (٥) . وقال :  
" ألا ترى أن الواو تكون مع الفعل ومع الاسم ؟ فتقول : عبدالله ضربته وزيدا  
تركته ، لأنك تقول : وتركت زيدا ، فتصلح في الفعل الواو كماصلحت في الاسم " (٦)  
فإذا لم يتقدم المشغول عنه واو أو كلام فإنه يمنع النصب لقوله : " وقد قال  
بعض النحويين : زيد ضربته ، فنصبه بالفعل كما تنصبه إذا كان قبله  
كلام . ولا يجوز ذلك إلا أن تنوى التكرير كأنه نوى أن يوقع الضرب على زيد قبل  
أن يقع على الهاء ، فلما تأخر الفعل أدخل الهاء على التكرير . ومثله مما  
يوضحه قولك : يزيد مررت به . ويدخل على من قال : ( زيد ا ضربته ) على كلمة

(١) من الآية (٤٧) في سورة الذاريات .

(٢) الآية (٤٨) في السورة نفسها .

(٣) معانى القرآن ، ج ١ : ٢٤٠-٢٤١ .

(٤) من الآية (٥) في سورة النحل .

(٥) معانى القرآن ، ج ٢ : ٩٥ .

(٦) م ، ن ، ص ١٤ ، وينظر م ، ن ، ص ٢٢٠ .

١٠ . أن يقول : زيدا مررت به ، وليس ذلك بشيء ، لأنه ليس قبله شيء يكون ظرفا للفعل " (١) .

واشترط الفراء تقدم كلام على المشغول عنه يخالف ما عليه جمهور النحويين حيث يرون أن المشغول عنه قد لا يتقدمه شيء وعندئذ يكون رفعه راجعا على نصبه . وأعتقد أنهم لم يقرروا ذلك إلا لورود الشواهد به (٢) ، وقد ذكروا من ذلك (٣) قراءة نصب (جنات) في قوله تعالى : ( وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ . جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ) (٤) ، وفي قوله جل شأنه : ( ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ . جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ) (٥) . لكن الفراء قد جعل نحو ذلك منصوبا بنية الاتصال بما قبله وإن كان لم يبيّن نوع هذا الاتصال ، وذلك حين قال عن كلمة (النار) في قوله تعالى : ( قُلْ أَفَأَنْتُمْ بَشَرٌ مِّنْ ذَلِكُمُ النَّارِ وَعَدَّهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ) (٦) : " . . . ولسو

(١) م . ن ، ج ٢ : ٢٥٦-٢٥٥ ، وينظر : شرح الألفية ، لابن الناظم ، ص ٩٣ ،

وشرح الأشموني ، ج ٢ : ٠٨ .

(٢) وينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ١ : ٨١-٨٣ = ٤٢ : ١ ط . بولاق ؛ وشرح المفصل ،

لابن يعيش ، ج ٢ : ٣١-٣٢ ، وشرح ابن عقيل ، ج ١ : ١٧٧ .

(٣) ينظر شرح الألفية ، لابن الناظم ، ص ٩٣ ؛ وشرح ابن عقيل ، ج ١ : ١٧٧ ، وشرح

الاشموني ، ج ٢ : ٠٨٠ .

(٤) من الآيتين ( ٣٠ ، ٣١ ) في سورة النحل . والقراءة هي قراءة زيد بن ثابت وأبي

عبدالرحمن . ينظر البحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٥ : ٤٨٨ .

(٥) من الآيتين ( ٣٢ ، ٣٣ ) في سورة فاطر . والقراءة للجدري وهارون عن عاصم .

ينظر البحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٧ : ٣١٤ .

(٦) من الآية (٧٢) في سورة الحج .

نصبتها بما عاد من ذكرها ونويت بها الاتصال بما قبلها كان وجهها " (١) .  
ويلاحظ هنا أنه جعل نصب المشغول عنه بما عاد عليه (٢) كما جعله  
في موضع آخر بوقوع الفعل على راجع الذكر (٣) . ولعل السبب في ذلك راجع إلى  
أن الاسم والضمير عنده بمنزلة شيء واحد كما تقدم .

وقد جعل أبو بكر السواو مع المفعول به المتقدم على الفعل طرفاً  
للفعل دون أن يشتغل الفعل بضمير ذلك المفعول فقال في معرض الحديث عن قول  
رجل من كندة :

وَالْبَيْضَ أَلْبَسَهُمْ شَدِيدًا حَرُّهَا فَكَفَى بِذَلِكَ لِلْعِدَى تَنْكِيلًا

: " والببيض نصب بألبسهم والواو ظرف للفعل ، كأنه قال : وألبسهم البيض " .  
ولم أقف على هذا عند غيره ولكن لا يستبعد أن يكون قد أخذه عن الفراء وأن حكم  
المفعول به المقدم على فعله عند الفراء كحكم المشغول عنه في اشتراط تقدم كلام  
عليه .

### الترجيح :

الراجح في نظري أن المشغول عنه منصوب بالفعل الذي بعده إما  
بذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه، نحو : (زيدا ضربته) وإما بمعناه

---

(١) معانى القرآن ، ج ٢ : ٢٣٠ ، وينظر م ٠ ن ، ج ٣ : ٩

(٢) وينظر م ٠ ن ، ج ٢ : ٢٠٧ ، و ج ٣ : ٠٩

(٣) ينظر م ٠ ن ، ج ١ : ٢٧٦ ، و ج ٢ : ٢٥٥ ، ٢٧٣

إن اختلَّ المعنى بتسليطه عليه ، نحو : (زيدا مررت به) أي جاوزته ، و (زيدا ضربت أخاه) أي أهنته كما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم . وقد تقدم بيّان ذلك (١) . أمّا الضمير المتصل بالفعل فيبدو و لى أنّه لمّا قدم الاسم للعناية به خلفه ضميره لحفظ موقعه في الجملة ، لأنه عند ما يقال : زيداً ضربت قد يبقسى السامع منتظراً لمفعول آخر؛ لأنك قد تقول : زيداً ضربت أخاه . فإذا قلت زيداً ضربته ، اتضح للسامع أنّ المضروب هو زيد . وكذلك الحال عند ما تقول : زيداً ضربت غلاماً لا يتضح المراد من تقديم زيد إلاّ عند ذكر ضميره وهنا يصبح ذكره واجباً ، بخلاف الأوّل .

أما اشتراط تقدم واو أو أى شئ قبل المشغول عنه يكون ظرفاً للفعل فلا أميل إليه وإن كان الترجيح في مثل هذا يحتاج إلى استقراء للشواهد ؛ لأنّ الفراء لم يكن ليشترط ذلك إلا بعد تتبع كلام العرب .

---

(١) وينظر شرح الرضى، ج ١ : ١٦٣ .

### المبحث الثالث والا ربعون

#### الحذف والإيصال\*

#### العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول عنقرة :

إِنْ كُنْتِ أَزْمَعْتِ الْفِرَاقَ فَإِنَّمَا زُمَّتِ رِكَابُكُمْ بِلَيْلٍ مُظْلِمٍ

: " و ( الفراق ) منصوب ب ( أزمعت ) . والمعنى أزمعت على الفراق ، فلما أسقط

الصفة نصب الفراق بالفعل . أنشد الفراء : (١)

نُغَالِي اللَّحْمَ لِلأَضْيَافِ نِيًّا وَنَبْذُلُهُ إِذَا نَضِجَ الْقُدُورُ

أراد : نغالي باللحم فأسقط الصفة ونصب . وأنشد الفراء أيضا :

وَأَيَقَنْتُ التَّفَرُّقَ يَوْمَ قَالُوا : تَقْتُمُ مَالُ أَرِيدَ بِالسَّهَامِ

أراد : وأيقنت بالتفرق " (٢).

---

\* مذهب البصريين منع حذف الباء مع الفعل اللازم في النثر والنظم إذا كان يتعدى بحذفها إلى مفعول واحد . ينظر الكتاب لسيبويه ، ج ١ : ٣٩٥ = ١ : ١٩٨ ط بولاق ، وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٢ : ٢٠٤ ؛ وشرح القمائد التسع ، له كذلك ، ج ١ : ٣٤٦ ؛ وما يجوز للشاعر ، للقيرواني ، ص ١٣٤ ، كما نُقِلَ عنهم إنكار تعدية الفعل اللازم بحرف الجر مطلقا كما سيأتى في التوضيح .

(١) وينظر معاني القرآن ، ج ٢ : ٣٨٣ ، وإيضاح الوقسفي ، لأبي بكر ، ج ١ : ١٨٩ .

(٢) الشرح ، ص ٣٠٣-٣٠٤

### التوضيح :

يرى أبو بكر أنّ أصل (أزمنت الفراق) و (نعالي اللحم) و (أيقنت التفريق) : (أزمنت على الفراق) و (نعالي باللحم) و (وأيقنت بالتفريق) ، ولما أسقط حرف الجر نصب ما بعده بالفعل . (١)

ويلاحظ أنّ حرف الجر المحذوف بعد الفعلين (نعالي) و (أيقنت) هو الباء . والتعدية بحذف الباء جائزة عند الكوفيين . قال النحاس (ت ٣٣٨) في أثناء الحديث عن قوله تعالى : (فَاذْعَبْ مَا تُؤْمَرُ) (٢) : " (بما تؤمر) : مصدر عند البصريين ، أي : بأمرنا . وقال الكسائي : التقدير : بما تؤمر به مثلث : (أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ) (٣) أي رَبِّهِمْ . قال أبو جعفر : لا يجوز حذف الباء عند البصريين في كلام ، ولا شعر " (٤) . وقال النحاس أيضا : " وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي (دَحُورًا) (٥) بفتح الدال يجعله معدرا . وأما الفراء فقدّره على أنّه اسم الفاعل ، أي ويقذفون بما يدحرهم ، أي بدحور ، ثم حذف الباء ، والكوفيون

(١) وينظر إيضاح الوقف ، ج ١ : ١٨٩ .

(٢) من الآية (٩٤) في سورة الحجر .

(٣) من الآية (٦٠) في سورة هود .

(٤) إعراب القرآن ، ج ٢ : ٢٠٤ .

(٥) من قوله تعالى : (وَيُقَذَّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ دَحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ) الآيتين

(٨ ، ٩) في سورة الصافات . وينظر : المحتسب ، لابن جنى ، ج ٢ : ٢١٩ ،

والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٧ : ٣٥٣ .



يستعملون هذا كثيرا ، كما أنشدوا لجرير :

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجِبُوا      كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ<sup>(١)</sup>

وقال الفراء في أثناء الحديث عن قوله تعالى : ( **وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ** )<sup>(٢)</sup>

: " الكلام العربى هكذا بالباء ، وربما طرحت العرب الباء ، فقالوا : اعتصمت

بك واعتصمتك . قال بعضهم :

إِذَا أَنْتَ جَارَيْتَ الْإِخَاءَ بِمِثْلِهِ      وَأَسَيْتَنِي ثُمَّ اعْتَصَمْتَ جِبَالِيَا .

فألقي الباء ، وهو كقولك : تعلقت زيدا ، وبزيد ، وأنشد بعضهم :

تَعَلَّقْتُ هِنْدًا نَاسِيَةً ذَاتَ هِسْتَزِرٍ      وَأَنْتَ وَقَدْ فَارَقْتَ لَمْ تَدْرِ مَا الْحُلْمُ<sup>(٣)</sup>

وقال فى موضع آخر : " تقول ييقذ فون بالحجارة ، ولا تقول : يقذ فون الحجارة .

وهو جائز . . . . " (٤) .

وممن تبع الكوفيين فى إجازة ذلك الزجاج<sup>(٥)</sup> ( ت ٣١١ ) ، وابن جنى<sup>(٦)</sup>

( ت ٣٩٢ ) .

وذكر ابن ابي الربيع ( ت ٦٨٨ ) أن إسقاط حرف الجر مطلقا مما يعدي

به الكوفيون الفعل اللازم ، وينكره البصريون<sup>(٧)</sup> . وقال : " وسبب ذلك أنك

(١) إعراب القرآن ، ج ٢ : ٧٤٠ . وينظر شرح القوائد التسع ، له كذلك ، ج ١ : ٣٤٦

وما يجوز للشاعر ، للقيروانى ، ص ١٣٤ .

(٢) من الآية (١٠٣) فى سورة آل عمران .

(٣) معانى القرآن ، ج ١ : ٢٢٨ .

(٤) م . ن ، ج ٢ : ٣٨٣ . وينظر اللسان ، لابن منظور ، ج ١٥ : ١٣١ ( غ ل ١ )

(٥) ينظر إعراب القرآن ومعانيه ، ج ١ : ١٩١ .

(٦) ينظر المحتسب ، ج ١ : ٢١٩ ، والمغنى ، لابن هشام ، ص ٥٢٦ .

(٧) ينظر البسيط ، ج ١ : ٤١٨ .

إذا قلت : ذهبت إلى الشام ، أو دخلت في الدار ، أو مررت بزيد ، أو غير ذلك مما يطلب أن يعمل بحرف جر ، فالفعل يطلبه بالنصب ؛ لأنه طالب له على أنه فـضـلة ، وكل فضلة عند العرب منصوبة ، وحرف الإضافة طالب بالخفض ، وبلا شك أنه لا يمكن ظهور النصب والخفض في كلمة واحدة ؛ لما في ذلك من التضاد ، فلا بد من ظهور عمل أحدهما وتعليق الآخر ، والحروف لا تعلق والأفعال جاء فيها التعليق ... فإذا زال الحرف وحذف اتساعا ظهر عمل الفعل ؛ لأن مانعه قد زال " (١).

#### الترجيح :

الراجح في نظري أن يقتصر في تعدية الأفعال اللازمة بحذف حرف الجر

على السماع فيقبل ما ورد منه ولا يقاس عليه . والله أعلم .

### المبحث الرابع والأربعون

#### علّة بناء الظروف المضافة إلى الأفعال \*

##### العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ      وَلَا سِيَّامًا يَوْمٌ يَدَارَةُ جُلْجُلٍ  
وَيَوْمٌ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيئَتِي      قَبِيًا عَجَبًا لِرَجْلِهَا الْمُتَحَمَّلِ

: " اليوم موضع رفع على الرد على اليوم الذي بعد (سيّما) ، إلا أنه نصب

في اللفظ ؛ لأنه مضاف غير محض . قال الله عزّ وجلّ : ( وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ .

ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ . يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا ) (١) فموضع اليوم

رفع ، إلا أنه نصب ؛ لأنّ إضافته غير محضة . قال الشاعر : (٢)

مِنْ أَيِّ يَوْمَيْ مَيِّ مِنَ الْمَوْتِ أَفْسَرَّ      أَيُّومَ لَا يَقْدَرُ أَمْ يَكُونُ قُدْرُ

\* تبني عند جمهور البصريين للتناسب ، لذا لا تبني إلا إذا أضيفت

إلى الفعل المبني . ينظر معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، ج ٢ : ٢٤٨ ؛

وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ١ : ٥٣٤ ، وج ٢ : ٢٣١ ، ٥٩٨ ، ٦٤٧ ؛ وشرح

كتاب سيويه ، للسيرافي ، تح . د . رمضان عبدالنواب ، ود . محمود فهمي

حجازي ، ود . محمد هاشم عبد الدايم ، ( الهيئة المصرية العامة للكتاب ،

١٩٨٦م ) ، ج ١ : ٢١٠ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٤ : ٦٣ ، وج ٨ : ٤٠٧ ؛

وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ٢ : ٢٦٦ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٤٢ ؛

والدرر ، للشنقيطي ، ج ١ : ١٨٧ .

(١) الآيات (١٧ ، ١٨ ، ١٩) في سورة الانفطار . وقراءة النصب في (يوم لا تملك)

هي قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو . ينظر السبعة لابن مجاهد ، ص ٦٧٤ .

(٢) هو علي بن أبي طالب - رضی الله عنه - أو الحارث بن المنذر . ورجح البغدادي

نسبته للاخير . ينظر شرح أبيات المعنى ، ج ٥ : ١٣٤ .

فاليوم الذي بعد الألف وبعد (أم) مخفوض على الردّ على اليومين الأولين .

وقال الآخر :

عَلَى حِينَ انْحَنَيْتُ وَشَابَ رَأْسِي فَأَيَّ فَتَى دَعَوْتَ وَأَيَّ حِينٍ

وقال الآخر :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الْمَبَا وَقُلْتُ : أَلَمَّا تَصَحَّ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

ومن روى البيت الأول (ولا سيّما يوم) قال : موضع (ويوم عقرت) خفض على

النسق على اليوم الأول ، إلا أنّه نصب، لأنّ إضافته غير محضة . وقال الفراء :

لا يجوز أن يكون (يوم عقرت) مردودا على قوله : (ألا رب يوم لك منهنّ صالح) ،

لأنّه مضاف غير محض وهو معرفة " (١) .

#### التوضيح :

قال أبو بكر عن اليومين في (يوم عقرت) وفي (يوم لا تملك) : إنهما

في موضع رفع إلاّ أنهما نصبا في اللفظ . ويعنى بالنصب في اللفظ أنّهما مبنيان

على الفتح كما هو مبين في مبحث سابق (٢) . ويلاحظ أنّه حكم عليهما بالبناء

دون أن يفرّق بين ما أضيف إلى الفعل الماضي وما أضيف إلى الفعل المضارع ، وعلل

بناءهما بأنّ إضافتهما غير محضة ، واستشهد على تلك الإضافة بالأبيات السابقة

وقد ورد فيها ظرف الزمان مضافا إلى المضارع في (أيوم لا يقدر) ، ومضافا إلى

(١) الشرح ، ص ٣٤ .

(٢) ينظر المبحث الثالث

الماضى فى ( على حين انحنيت ) ، وفى ( على حين عاتبت ) (١) .

وتعليل بناء ظرف الزمان المضاف إلى الجملة الفعلية بأن إضافته غير

محضة تجده عند الفراء حيث يقول عن كلمة (يوم) الثانية فى قوله تعالى:

(أَلَا يَسْئُرُ أَوْلَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ • يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) (٢)

... وقد تكون فى موضع خفض إلا أنها أضيفت إلى (يفعل) فنصبت إذ أضيفت

إلى غير محض " (٣) .

هنا

والمراد بالإضافة غير المحضة/ ما كان المضاف إليه ليس اسما بل كان

جملة سواء أكانت اسمية أم فعلية ، وسواء أكانت مبدوءة بمعرب أم بمبنى . وليس

المراد بغير المحضة ما هو معروف من نحو : (رب راجينا عظيم الأمل) ، لقول

الفراء فيما نقله عنه أبو بكر : لا يجوز أن يكون (يوم عقرت) مردودا على

(ألا رب يوم لك منهن صالح) ؛ لأنه مضاف غير محض وهو معرفة . وقوله فى

معانى القرآن : " العرب إذا أضافت اليوم إلى (فَعَلَ) أو (يَفْعَلُ) أو كلمة مجملة

لا خفض فيها نصبوا فى موضع الخفض والرفع " (٤) وقوله عن قول الله تبارك وتعالى :

( هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ) (٥) : " ترفع اليوم ب ( هذا ) ، ويجوز أن

(١) وينظر أيضا الوقف، ج ١ : ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٢) الآيات (٤ ، ٥ ، ٦) فى سورة المطففين .

(٣) معانى القرآن ، ج ٣ : ٢٤٦ .

(٤) م . ن ، ج ٢ : ٢٢٦ .

(٥) من الآية (١١٩) ، فى سورة المائدة .

تنصيبه (١)؛ لأنه مضاف إلى غير اسم" (٢) . وقال النحاس عن نصب (يسوم) في الآية نفسها : " وقال الكسائي والفراء : بنى (يوم) ههنا على النصب لأنه مضاف إلى غير اسم" (٣)

فسبب بناء ظرف الزمان المبهم عندهما هو إضافته إلى غير الاسم أي إلى الجملة حتى لو كان فعلها مضارعاً ، لأنه لا تظهر عليه علامة الإضافة . وجواز بناء الظرف المذكور مع إضافته إلى المضارع قد نسب إلى الكوفيين وقد ذكر بعضهم أن العلة في ذلك إضافته إلى الفعل أو إلى الجملة . (٤) . واكتفى كثيرون بنسبة الجواز إليهم دون تعليل (٥) . وقد ذكر ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨)

(١) وهو قراءة نافع . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٢٥٠ .

(٢) معاني القرآن ، ج ١ : ٣٢٦ .

(٣) إعراب القرآن ، ج ١ : ٥٣٣ . وينظر المذكر والمؤنث ، لأبي بكر ، ص ٢٢٣ ؛ والمسائل البصرية ، للفارسي ، ج ١ : ٣٥٥ - ٣٥٦ ؛ والجامع ، للقرطبي ، ج ٦ : ٣٨٠ .

(٤) ينظر مشكل إعراب القرآن ، للقيسي ، ج ٢ : ٤٤٨ - ٤٦١ ؛ وأمالى ابن السجري ، ج ١ : ٤٦ ؛ والبيان ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٣١١ ؛ والتبيان للعكبري ، ج ١ : ٤٧٧ ، وج ٢ : ١٢٦٥ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٤ : ٦٣ ، وج ٨ : ٤٠٧ .

(٥) ينظر شرح القمائد العشر ، للتبريزي ، ص ٣٧ ؛ وشرح الكراسة ، للأبدي (ر.د) ، ج ١ : ٢٣٠ ؛ وشرح الألفية ، لأبن الناظم ، ص ١٥٣ ؛ وشرح الرضى ، ج ٢ : ١٠٧ ، - وفيه "يجوز بناؤه اعتباراً بالعلّة الضعيفة" ولم يتضح لى المراد بتلك العلة - ؛ وتوضيح المقامد ، للمرادي ، ج ٢ : ٢٦٨ ؛ والمساعد لابن عقيل ، ج ٢ : ٣٥٦ ؛ وشرحه على الألفية ، ج ٢ : ١٠ ؛ وشفاء العليل ، للسلسلي ، ج ٢ : ٧١٦ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٢ : ١٦٣ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٤٢ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٣ : ٢٣١ = ٢١٨ ط ١ .

عمّن أجازوا البناء مع الجملة مطلقاً حجة أخرى غير ما ذكره الفراء من عدم ظهور الخفض عليها . لكنّه لم يصرح بماحب تلك الحجة ، وإنّما قال : " وحجّة من أجاز البناء أنّ الأصل في الإضافة لا تكون للجملة حتى تقتصر بحرف يصرّفها إلى المفرد . لكن العرب اتّسعت في الظروف من غير حرف يردّ الجملة في تأويل المفرد ، فكأنّ الظرف في الأصل مضاف إلى الحرف ، ولذلك قلّ \* ، وإن كان الأكثر هنا الإعراب . وإنه لحسن من التعليل إن ساعده سماع لا يحتمل التأويل" (١) . ثم أورد بعض الشواهد على ذلك وذكر أنّه يمكن حملها على النصب على الظرفية . ويبدو لي أنه يريد ب ( من أجاز ) الكوفيين ، لأنّهم هم المشهور عنهم الجواز . فربّما كانت هذه حجة أخرى لهم إلى جانب ما تقدّم .

والكوفيون مع تجويزهم بناء الظرف المضاف إلى الجملة يرجّحون إعرابه

مع المعرب وبناءه مع المبني ، قال الفراء : " زعم الكسائي أنّ العرب تؤنّس الرقع إذا أضافوا اليوم إلى ( يفعل ) و ( تفعل ) و ( أفعل ) و ( نفعل ) ، فيقولون : هذا يوم نفعل ذلك ، وأفعل ذلك ، ونفعل ذلك . فإذا قالوا : هذا يوم فعلت ، فأضافوا ( يوم ) إلى ( فعلت ) أو إلى ( إذ ) آثروا النصب . . . وتجاوز في ( الياء والتاء ) ما يجوز في ( فعلت ) ، والأكثر ما فسّر الكسائي " (٢) . وقال ثعلب : " إذا أضفت الأوقات إلى مرفوع فارفع وإلى منصوب فانصب . ويجوز ذا في ذا وذا في ذا " (٣) . ويريد بالمنصوب المبني على الفتح على عادة الكوفيين في عدم

(١) البسيط ، ج ٢ : ٨٧٩ . وينظر المساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٣٥٦ .

(٢) معاني القرآن ، ج ٣ : ٢٤٥ ، وينظر م . ن ، ص ٨٣ .

(٣) المجالس ، ج ١ : ٤٤ = ٥٥ .

\* قال المحقق ، الدكتور عياد الشيبني : " والمعنى قلّ البناء ، والأولى أن تكون العبارة : ( ولذلك بُني ) ليكون لقوله ( وإن كان الأكثر هنا الإعراب ) فائدة " .

التفريق بين أنواع الإعراب والبناء. (١)

وممن وافق الكوفيين في جواز بناء ظرف الزمان المضاف إلى المضارع

الأخفش (٢) (ت ٢١٥) ، ولعلّه هو المراد بنسبة ذلك إلى بعض البصريين (٣) . وممن

تبعهم الفارسي (٤) (ت ٣٧٧) ، وابن مالك (٥) (ت ٦٧٢) ، وابن هشام (٦) (ت ٧٦١) .

ومن المحدثين د. محمد عبد القادر هنادي (٧) .

وقد اختلف ابن مالك عنهم في التعليل فقال : " بل سببه شبه الظرف

حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه ، وإلى غيره ، وذلك

أن ( قمت ) من قولك : ( حين قمت قمت ) كان كلاما تاما قبل دخول ( حين )

عليه ، وبعد دخولها حدث له افتقار فشبّه ( حين ) وأمثاله ب ( إن ) " (٨) .

---

(١) ينظر المبحث الثالث .

(٢) ينظر التصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٤٢ .

(٣) ينظر شرح الرضى ، ج ٢ : ١٠٧ ، والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٢٥٦ .

(٤) ينظر شرح الألفية ، لابن الناظم ، ص ١٥٣ ، وتوضيح المقاصد ، للمرادى ،

ج ٢ : ٢٦٨ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٢ : ٢٦٣ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ،

ج ٢ : ٤٢ .

(٥) ينظر المراجع المذكورة في التعليق السابق ، والألفية ، ص ٣٣ .

(٦) ينظر المغنى ، ص ٥٧٢ ؛ وشرح شذور الذهب ، ص ٧٨-٨١ .

(٧) ينظر جهود الفخر الرازى فى النحو والصرف ، ( مكة : جامعة أم القرى ، مركز البحث

العلمى ، " ر.د " رقم ٦٦٧ ، ١٤٠٥ هـ ) ، ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، وظاهرة التأويل

( ر . م ) ، ص ٢٤٥ .

(٨) توضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٢ : ٢٦٦ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ،

ج ٢ : ٤٢ .



### الترجيح :

- الراجح في نظري تعلييل الكوفيين لسورود عدة سُوا هسد بنيت فيها أسماء الزمان المبهمة مع الفعل المضارع المعرب ومع الجملة الاسميّة المصدرة باسم معرب كما بنيت مع الماضي . ومن تلك الشواهد :
- ١ - قراءة نافع ( قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الْمَادِقِينَ صِدْقُهُمْ ) (١) ، بفتح ميم (يوم) (٢) ويؤيدّها قراءة الستّة بضمّ الميم (٣) . على الخبر ل ( هذا ) ، وإن كان يحتمل مجيء قراءة الفتح على الظرفيّة فإنّ الأليق التوفيق بين القراءة تين . (٤) .
- ٢ - ما استشهد به الفراء حين قال : " . . . وكقوله :

في شهر يصطاد الغلام الدُّخْلا

فمن نصب (شهرًا) فإنه يجعل الإضافة إلى هذا الكلام أجمع كما قالوا : زمسن الحجاج أمير " (٥) .

٣ - قول الشاعر : (٦)

إِذَا قُلْتُ : هَذَا حِينَ أَسْلُو يَهِيْجُنِيْ  
نَسِيْمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ الْفَجْرُ (٧)

- 
- (١) من الآيّة (١١٩) في سورة المادّة .  
(٢) ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٢٥٠ .  
(٣) ينظر م . ن ، ص ٠ ن .  
(٤) ينظر مثلا البحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٤ : ٦٣ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٤٢ ؛ وحاشية الصبّان ، ج ٢ : ٢٦٣ .  
(٥) اللسان ، لابن منظور ، ج ١٥ : ٤٦٢ (تفسير إذ ، واذا ، واذن) .  
(٦) هو أبو صخر الهذلي .  
(٧) ينظر المننى ، لابن هشام ، ص ٥٧٢ ؛ وشرح أبياته ، للبغدادى ، ج ٧ : ١٢٥ .

٤ - وقوله: (١)

أَلَمْ تَعَلِّمِي يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلٌ (٢)

٥ - وقوله:

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سَلِيمِي عَلَى حِينِ التَّوَامِلِ غَيْرُ دَانِي (٣)

ومع ذلك أرى أن يقتصر في البناء مع الفعل المضارع والجملة الاسمية

على المسموع لقلة ما ورد منه .

---

(١) هو موبال بن جهم المذحجي أو مبشر بن الهذيل الفزاري .

(٢) ينظر توضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٢ : ٢٦٨ ؛ والمقاصد النحوية ،

للعينى ، ج ٣ : ٤١٢ ، وشرح الأشموني ، ج ٢ : ٢٦٣ ؛ والهممع ،

للسيوطى ، ج ٣ : ٢٣٠ = ١ : ٢١٨ ط ١ ، والدرر ، للشنقيطى ، ج ١ : ١٨٧ .

(٣) ينظر شرح شذورالذهب ، لابن هشام ، ص ٨٠ ؛ والمقاصد النحوية ، للعينى ،

ج ٣ : ٤١١ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٢ : ٢٦٣ ؛ وشرح التصريح ، لخالد الأزهرى

ج ٢ : ٤٢ ؛ والهممع ، للسيوطى ، ج ٣ : ٢٣٠ = ١ : ٢١٨ ط ١ .

المبحث الخامس والأربعون

علّة بناء ( حيث ) على الضمّ\*

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول زهير :

فَسَدَّ وَلَمْ يَنْظُرْ بِيُونًا كَثِيرَةً لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمَّ قَشَعَمِ

: " وموضع ( حيث ) خفض ب ( لدى ) . . . . . وإنما ضُمَّت وهي في موضع خفض لأن أصلها ( حوث ) فعدلت عن الواو إلى الياء ، وجعلت ضمة الثاء خلفا من الواو . هذا قول الكسائي . وقال الفراء : ضُمَّت لتضمّنها معنى المحلّين ، ومن العرب من يظهر الواو في ( حيث ) ، فيقول : ( حوث ) ، فإذا قلت : عبد الله حيث زيد ، فمعناه : عبد الله في مكان فيه زيد ، فلما قامت ( حيث ) مقام محلّين أعطيت أثقل الحركات" (١)

\* علل سيويه بناءها بأنها من الظروف المبهمة التي لا تتصرف تصرّف غيرها ولا تكون نكرة . وأنها لما كانت كذلك شبهت بالأصوات وحركت بالضم لأنها غاية نحو . قبل وبعد . ينظر الكتاب ، ج ٣ : ٢٨٥-٢٨٦ = ٢ : ٤٤ ط . بولاق وينظر كذلك المقتضب للمبرد ، ج ٣ : ١٧٣ ، و ج ٤ : ٣٤٦ ، واللسان ، لابن منظور ، وفيه : " وأهل البصرة يقولون : ( حيث ) مضافة إلى جملة فلذلك لم تخفض" . ج : ٢ : ١٤١ ( ح ي ث ) .

(١) الشرح ، ص ٢٧٧ .

التوضيح :

اختلف الكسائي والفراء في علّة بناء (حيث) على الضم، فيما نقله  
عنهما أبو بكر، فيرى الكسائي أنّها إنّما ضُمَّت لأنّ أصلها (حوث) فلمّا عدل  
بها عن الواو إلى الياء أعطيت الضمة لتكون خلفا عن الواو. وقد تبعه هشام الضريبر  
حين قال: "كان أصلها (حوث) فحوّلت الضمة" (١). كما نسب هذا التعليل  
في اللسان، لابن منظور (٧١١) إلى بعضهم (٢). ولعلّهما هما المرادان.  
وذهب الفراء إلى أنّها ضُمَّت لتضمّنها معنى محلّين، أي ظرفين، وفسّر ذلك  
بقوله: إذا قلت: عبد الله حيث زيد فمعناه: عبد الله في مكان فيسه زيد.  
فالمحلّان عند ه هما: (في مكان) و (فيه). وقد جعل تضمّن المعنيين أيضا علّة  
لضمّ (قبل) و (بعد) في حال قطعهما عن الإضافة، ولضمّ الضمير (نحن) وذلك  
حين قال عن (بعد): "إنما اختاروا لها الضمّ لتضمّنها معنيين، معناها في  
نفسها ومعنى المحذوف بعدها، فقويت فحوّلت أثقل الحركات. كما قالوا:  
الخِصْب حيث المطر، فضموا (حيث) لتضمّنها معنى محلّين... وكذلك (نحن)  
قمنّا، ألزموا (نحن) الضم لتضمّنه معنى التثنية والجمع...". (٣).

وقد تبع أبو بكر في كتابه إيضاح الوقف الفراء، وأدخل في ذلك ضمّ  
أول الفعل المبني للمجهول، فقال: "وذلك أنّك إذا قلت: (ضرب) و (شتم)  
كان الفعل يدلّ على ضارب ومضروب، وشاتم ومشتوم، فضمّوا أوله لتكون الضمّة

(١) مجالس شعلب، ج ٢: ٥٥٨ = ٦٢٦ ط ١.

(٢) ج ٢: ١٤٠، ١٤١ (ح ١ ث).

(٣) الزاهر، لأبي بكر، ج ٢: ٣٦١، وينظر مجالس شعلب، ج ٢: ٥٥٨ = ٦٢٦ ط ١.

دالّة على اثنين كما قالوا : زيد حيث عمرو ، فأعطوا ( حيث ) الضمّة في كلّ حال  
لأنّها تدلّ على محلّين ٠٠ وكذ لك قالوا : ( نحن قمنا ) ، فجعلوا النون في ( نحن )  
مضمومة في كلّ حال لأنّ ( نحن ) تتضمن معنى التثنية والجمع " (١) .

ويبدو و لى من الخلاف بين الكسائى والفراء في ( حيث ) أنّ تعليلهما  
يشمل سبب البناء واختيار الضمّ له ؛ لقول الكسائى : وإنما ضمّت وهى / موضع  
خفض ، وقول الفراء : ضمّت لتضمّنها معنى محلّين .

كما يبدو و أنّ الفراء لم يرتض رأى الكسائى ؛ لأنّ هناك من العرب من  
يقول : ( حوث ) ، فتبقى الضمّة مع وجود الواو . (٢) وردّ رأى الكسائى أيضا بأنّ  
الضمّة إنما تدلّ على الواو عند ما تسقط لا عند ما تقلب يا ، (٣) ويردّ على رأى  
الفراء كذ لك أنّ ( حيث ) قد جاءت معربة بالحركات (٤) ، كما جاءت مبنية على  
الفتح (٥) . وأنّ تقدير ( زيد حيث عمرو ) ب ( زيد في مكان فيه عمرو ) يمكن تطبيقه  
على نحو : ( زيد عند عمرو ) ، فيقال : ( زيد في مكان فيه عمرو ) ثم هــــــــــــــــــ

(١) ج ١ : ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٢) وينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، تح . هدى محمود قراعة ، ( القاهرة ٤

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٩١ هـ ) ، ص ٩١ .

(٣) ينظر اللسان ، لابن منظور ، ج ٢ : ١٤١ ( ح ي ث ) .

(٤) ينظر م ٠ ن ٠ ، ص ١٤٠ .

(٥) ينظر الكتاب ، لسبويه ، ٣ : ٢٨٦ ، ٢٨٢ ، ٢٩٩ = ٢ : ٤٤ ، ٥١ ط . بولاق ؛

وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٤ : ٩١ ، واللسان ، لابن منظور ،

ج ٢ : ١٤٠ .

يمكن تقديرها كذلك في نحو قوله تعالى : ( سَمَّوْهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ )<sup>(١)</sup> .  
ومما يجد رذكره أنّ تعليل الفراء لبناء ( حيث ) على الضمّ هو تعليل  
للكوفيين جميعاً في رفعها اسمين ، حيث يرى الكسائي وهشام " أن قولنا ( زيد  
حيث عمرو ) ( حيث ) فيه رافعة لـ ( زيد ) و ( عمرو ) ؛ لأنّ معناه : زيد في مكان  
فيه عمرو . فقد نابت ( حيث ) مناب طرفين هما : ( في مكان ) و ( فيه ) في المعنى  
فرفعت الاسم اللذين كانا يرتفعان بهما " <sup>(٢)</sup> . وقال ثعلب : " ( حيث ) رفعوا  
بها شيئين ، لأنّها تقوم مقام صفتين ... " <sup>(٣)</sup> ويعنى بالمفتين طرفين ، وقال ابن  
كيسان ( ت ٢٩٩ ) عن نحو : ( قمت حيث زيد قائم ) : " وأهل الكوفة يجيزون حذف  
قائم ويرفعون زيد اي ( حيث ) ٠٠٠ وينصبون خبره ويرفعونه ، فيقولون : قامت مقام  
صفتين ، والمعنى : زيد في موضع فيه عمرو ، فعمرو مرتفع بـ ( فيه ) وهو صلة  
للموضع ، وزيد مرتفع بـ ( في ) الأولى ، وهي خبر وليست بملة لشيء " <sup>(٤)</sup> .

و رُدَّ ما ذهبوا إليه " أن هذا شيء لا نظير له في كلام العرب ...  
والصحيح أنّ الاسم الذي بعد ( حيث ) مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف بدليل  
ظهوره إذا قلت : ( زيد حيث عمرو جالس ) ، فلو رفعت ( حيث ) ( عمسرا )  
لبقى ( جالس ) لإعراب له ، ولأنّ حيث تلزم الإضافة إلى الجمل إلا ما جاء

---

(١) من الآية (٤٤) في سورة القلم .

(٢) تذكرة النحاة ، لابي حيان ، ص ٦٤٤ .

(٣) المجالس ، ج ٢ : ٥٥٨ = ٦٢٦ ط ١

(٤) اللسان ، لابن منظور ، ج ٢ : ١٤٠ - ١٤١ ( ح ي ث ) .

شاذاً... فلوارتفع الاسم بعد (حيث) بها لزم عروها عن الإضافة ، فهذا أمر  
لا عهد لأحد بمثله في كلام العرب " (١) .

### الترجيح :

الراجح في نظري أن (حيث) "حين افتقرت إلى الجملة بعدها أشبهت  
(الذي) ونحوها من الموصولات في إبهامها في نفسها ، وافتقارها إلى جملة  
بعدها توضحها ، فبنيت كبناء الموصولات " (٢) . أما علّة اختيار بنائها على الضمّ  
فليس عندي فيه شيء ، ولا أرى فائدة في التعليل له . والله أعلم .

---

(١) تذكرة النحاة ، لأبي حيان ، ص ٦٤٤ - ٦٤٥ .

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٤ : ٩١ ، وينظر المقتضب ، للمبرد ، ج ٤ :

المبحث السادس والأربعون

كسر ( أمس ) على الحكاية \*

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول زهير:

وَأَعْلَمَ مَا فِي الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ      وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدِ عَمِي  
: " و ( الأمس ) نسق على ( اليوم ) ، وسبيل ( أمس ) أن يكون مكسورا إذا كان  
معرفة لا ألف ولا لام فيه ، كقولك : مضى أمس ، ورأيت أمس ، فإذا دخلت  
عليه الألف واللام عَرَّبَ بوجوه الإعراب ، كقولك : مضى الأمس بما فيه ولقيته  
الأمس ، وربما أدخل عليه الألف واللام وترك على كسره ، كقول الشاعر : (١)  
وَإِنِّي حِينْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ      ببابك حتى كادت الشمس تغرب  
وإنما أُلزم الكسر إذا كان معرفة لا ألف ولا لام فيه لأن أصله عندهم  
الأمر ، كقولك : أمس عندنا يا رجل ، فلما سمى به ترك على كسره " (٢) .

\* ذهب الخليل إلى أن أصل ( أمس ) ( بالأمس ) ، فحذف الباء والألف واللام  
تخفيفا ، وقد ضعف ذلك سيبويه بأنك تقول : ذهب أمس بما فيه . ينظر الكتاب  
ج ٢ : ٢٦٢-٢٦٣ : ١٤٢٩٤ ط بولاق . ويرى سيبويه فيما حكى عنه الزجاج أن ( أمس )  
مبنية ، وبنيت لتضمنها معنى الألف واللام ، ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف  
ص ٩٤ . ويرى المبرد أنها بنيت لتضمنها معنى ( من ) التي لا بتداء الغاية .  
ينظر المقتضب ، ج ٣ : ١٧٣ .

(١) هو نصيب كما في اللسان ، لابن منظور ، ج ٦ : ٨ ( أم س ) .

(٢) الشرح ، ٢٨٩ - ٢٩٠ .



### التوضيح :

يرى أبو بكر أن أصل كلمة (أمس) فعل أمر من أمسى يمسي، ولَمَّا سُمِّيَ بِهِ

هذا الوقت السدال على اليوم الذي قبل يومك ترك على كسره . (١)

وما ذهب إليه هو رأى الكوفيين ومنهم الفراء فى أحد قوليه ، حيث

ذكر ثلعب " أن الكسائى قال : كسرت أمس من أجل أنك تقول : أمس بخير " (٢)

وقال الرضى (ت ٦٤٦) : " وكذا مذهب الفراء فى (أمس) أنه من (أمسى يمسى) " \*

وقال النحاس (ت ٣٣٨) عن (أمس) : " وللكوفيين فيه قولان : أحدهما : أنه

منقول من قولهم : أمس بخير ، وآخى : أن خلقه السين الكسر ، هذا قول

الفراء " (٣)

(١) وينظر اللسان ، لابن منظور ، ج ٦ : ٨ (أم س).

(٢) مجالس العلماء ، للزجاجى ، ص ٩٩ . وينظر توضيح المقاصد للمرادى ، ج ١ :

٦٥ ؛ والنحو والصرف فى مناظرات العلماء ، للدكتور الزاكي ، ص ١٧٧ .

(٣) إعراب القرآن ، ج ٣ : ٥٤٧ - ٥٤٨ . وينظر الحروف ، لأبى الحسين المرنى ،

تح ٠ د ٠ محمود حسنى ، ود ٠ محمد حسن عواد ، (الأردن دار الفرقان ، ط ١ ،

١٤٠٣هـ) ، ص ٦٤ ؛ واللسان ، لابن منظور ، ٦ : ٨ (أم س) ، وفى الحروف " قال

الفراء : سألت الكسائى عن كسر (أمس) فقال : أخذ من قولهم : أمس عندنا

يا رجل . قال الفراء : ولو كان من هذا لما دخل عليه الألف واللام . قال الفراء :

كسر السين من خاصية فى السين " .

ويبدو أن الفراء قد رجع وأيد الكسائى ، لما رأيت من نقل الرضى عنه ، ولأنه

قد أجاز دخول الألف واللام على الفعل فى نحو : (الآن) ، ينظر معانى القرآن ،

ج ١ : ٤٦٨ .

\* شرحه ، ج ٢ : ١٢٦ - ١٢٧ .

فهو عندهم : " ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكى سمي بفعل الأمر من المساء كما لو سمي بـ (أصبح) من الصباح : فقولك : (جئت أمس) ، أي اليوم الذي كنت نقول فيه : أمس عندهنا أو معنا ، وكانوا كثيرا ما يقولون ذلك للـزور والخليط إذا أرادوا الانصراف عنهم ، فكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسما للوقت " (١) .

وممن أخذ بمذهب الكوفيين السهيلي (ت ٥٨١) ، حيث قال : " وهذه العلمية في (أمس) بمنزلة (أطرقا) اسم علم لمكان بالحجاز ، جاء بلفظ الأمر " (٢) ثم قال : " وهذا هو المصواب لا ما ذهب إليه من علل البناء في (أمس) بتضمين الحرف (٣) أو مشابهته الحرف (٤) فإن ذلك ينكسر عليهم في (غد) بما ليس عنه مندوحة ولا صرف " (٥) . وقال أيضا : " من كسر أمس في كل حال فإنما سمي بالفعل وفيه ضمير محكى " (٦) .

- 
- (١) همع الهوامع ، للسيوطي ، ج ٣ : ١٨٨ = ٢٠٨ : ١ طابو ينظر التذيل والتكميل ، لأبي حيان ، الجزء الثالث تح . حماد حمزة البحيري ، (القاهرة : جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية ، شعبة اللغويات (ر ٥٠ د) ، ١٤٠٠هـ ، منها نسخة بمكتبة كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة) ، مج ١ : ٣٦٩
- (٢) نتائج الفكر ، ص ١١٤ .
- (٣) ممن علل بذلك الفارسي وابن جنى ، وابن الشجري وغيرهم . ينظر الخصائص ، لابن جنى ، ج ١ : ٣٩٤ ؛ والأمالى الشجرية ، ج ٢ : ٢٦٠ ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٤ : ١٠٦ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٣ : ١٨٧ = ٢٠٨ : ١ ط ١ .
- (٤) ممن علل به السيرافي . ينظر شرح الرضي ، ج ٢ : ١٢٦ .
- (٥) نتائج الفكر ، ص ١١٦ .
- (٦) توضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ١ : ٦٥ .

العرجیح :

الراجح فی نظری أنّ ( أَمْسِ ) أصله أمر من (أمسى  
يمسى) كما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم ؛ لأنّ حَمَلَهُ على الحكاية أظهر من  
تضمينه معنى الحرف أو مشابهته له أو للأسماء المبهمة أو ضميرينه معنى الفعل  
الماضي (١) ؛ لموافقة كلمة (أمس) لفعل الأمر في نحو (أمس عندنا يارجيسل) ،  
ولأنّ التسمية بالجمل معروفة في كلام العرب مثل (أطرقا) كما ذكر السهيلي  
فيما تقدم ، ومثل (تأبّط شراً) و (برق نحره) و (شاب قرناها) . (٢)  
أمّا إضافته وتنكيره وإدخال (ال) عليه وإعرابه بالحركات الظاهرة (٣)  
فلعله ناتج عن الخروج به من نية الحكاية وجعله بمنزلة الاسم كما أجاز ذلك سيبويه  
(ت ١٨٠) ، والفراء في المحكى ، جاء في الكتاب : " وفي الحكاية قالوا : (مذ  
شَبَّ إلى دُبِّ) (٤) ، وإن شئت (مذ شَبَّ إلى دُبِّ) " (٥) . أمّا ما منعه من الصرف فلعله (٦)

- 
- (١) تنظر تلك الآراء في الهمع ، للسيوطي ، ج ٣ : ١٨٧ = ١ : ٢٠٨ ط ١ .
  - (٢) ينظر مثلاً شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ١ : ٦١ ، وج ٤ : ١٠٣ .
  - (٣) ينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ٣ : ١٩٠-١٩١ = ١ : ٢٠٩ ط ١ .
  - (٤) جزء من مثل تمامه (أعبيتني من شب إلى دب) . ينظر الأمثال للقاسم بن سلام  
ص ١٢٢ ، ومجمع الأمثال ، لأحمد بن محمد الميداني ، تح . محمد محيي الدين ،  
بيروت . دار المعرفة ، عن ط . مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤هـ) ، ج ٢ : ٧ .
  - (٥) ج ٣ : ٢٦٩ = ٢ : ٣٦ ط ١ بولاق ، وينظر م . ن ، ص ٢٦٨ = ٢ : ٣٥ ط ١ ومعاني القرآن ، ج ١ : ٤٦٧ .
  - (٦) ٤٦٨ ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٤ : ١٠٣ ؛ وشرح الرضي ، ج ٢ : ١٢٦ .
  - (٦) ينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ٣ : ١٨٦ = ١ : ٢٠٩ ط ١ .

راعى فيه وزن (الفعل) ، كما قال سيبويه : " إذا سميت رجلا بـ (إضرب) أو (أقتل) أو (إذهب) لم تصرفه " (١). وإذا صحّ هذا كان فيه دليل على أنّ من ألزمه الكسر فى الرفع والنصب والخفض راعى حكاية الفعل . والله أعلم .

---

(١) الكتاب ، ج ٣ : ١٩٨ = ٢ : ٤ ط . بولاق .

المبحث السابع والأربعون

مما يعرب مفعولا مطلقا :

أ - المصدر المؤول بالحال \*

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

وَقُوْفًا بِهَا صَحْبِي عَلَى مَطِيئِهِمْ يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجَمَّلِ

: " ونصب (أسى) على المصدر ؛ لأنَّ قوله : ( لا تهلك ) في معنى : لا تأس ، فكأنه قال : لا تأس أسى . هذا قول الكوفيين . وقال البصريون . نصب (أسى) لأنه مصدر وضع في موضع الحال ، والتقدير عند هم : لا تهلك آسيا " (١) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول زهير :

فَتَعَزُّكُمْ عَرَّكَ الرَّحَى بِثِفَالِهَا وَتَلْقَحُ كِشَافًا ثُمَّ تَنْتَجُ فَتُتَسِيئُ \*

\* مذهب جمهور البصريين ذكره أبو بكر كما سيأتي في العرض وينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ١ : ٣٧٠ = ١ : ١٨٦ ط . بولاق ، والمقتضب ، للمبرد ، ج ٢ : ٢٣٤ ، وشرح ابن عقيل ، ج ١ : ٢١٥ ، والهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ١٥ = ١ : ٢٣٨ ط ١ . وذهب الأخفش إلى أنه مفعول مطلق وعامله مقدّر كما سيأتي في التوضيح .

\*\* " الثفال : جلدة أو خرقة تجعل تحت الرحى ليكون ما سقط من الطحسين

في الثفال . والكشاف : أن تحمل على الناقة في كل سنة فتلقح ، وذلك أردأ

النَّتَاج . الشرح ، ص ٢٦٨ .

" ولقحت الناقة تلحق إذا حملت " . اللسان ، لابن منظور ، ج ٢ : ٥٧٩ (ل ق ح)

(١) الشرح ، ص ٢٥ .

: " والكشاف منصوب على الممد ر في قول الكوفيين . وقال البصريون : هو مصدر  
وضع موضع الحال " (١) .

### التوضيح

من المعروف أنّ المنصوب في نحو ( جاء زيد ركضا ) اختلف فيه البصريون  
والكوفيون (٢) . وقد جعل أبو بكر من ذلك ( لاتهلك أسي ) ، و ( تلقح كشافا ) ثمّ  
ذكر الخلاف فيه بين الفريقين كما تقدّم في العرض ، والمهمّ الآن ما ذهب إليه  
الكوفيون حيث ذكر أنّهم ينصبون ( أسي ) في ( لاتهلك أسي ) على المصدر ، وقد  
وضّح ذلك بقوله : كأنه قال : لاتأس أسي (٣) . ويفهم من هذا أنّ المصدر الواقع  
موقع الحال عند البصريين مفعول مطلق عند الكوفيين والعامل فيه الفعل المتقدّم  
فهو عندهم من الممارر المعنوية التي تتفق مع الفعل في المعنى وتختلف عنه  
في اللفظ ، نحو : أعجني حبا ، وكرهته بغضا (٤) .

ومن نسبة ذلك إليهم قول المرادى ( ت ٧٤٩ ) عن ذلك المصدر الواقع موقع  
الحال : " وذهب الكوفيون إلى أنّه مفعول مطلق منصوب بالفعل قبله وليس في موضع

- 
- (١) م . ن ، ص ٢٦٩ . وينظر الزاهر ، ج ١ : ٤٧٦ .
  - (٢) وقد تقدمت الإشارة إلى مذهب البصريين في التعليق على عنوان هذا المبحث  
أمّا رأى الكوفيين فسيأتى الكلام عنه .
  - (٣) وينظر الزاهر ، ج ١ : ٤٧٦ .
  - (٤) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ١ : ١١٢ ، و ج ٢ : ٦٠ .

الحال" (١) . وقول الأشموني (ت ٩٠٠) عنه " ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية . . . لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأويله بفعل من لفظ المصدر ف (طلع زيد بغتة) عندهم في تأويل : (بغت زيد بغتة) و (جاء ركضا) في تأويل : (ركض ركضا) " (٢) . وهو عند هم مفعول مطلق مبين للنوع . (٣)

وقد ذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أن الكوفيين متبعون في ذلك الأخفش (ت ٢١٥) ، حيث قال في محاولته إثبات أن الأخفش إمام المدرسة الكوفية : " وذهب الأخفش - وتبعه الكوفيون - إلى إعراب المصدر في هذا الموضع مفعولا مطلقا ، وكان يجعله معمولا لفعل مقدّر من لفظه ، وذلك الفعل هو الحال " (٤) . ويبدو لي أنهم لم يتبعوه ؛ لأنهم ، كما رأيت ، يجعلون العامل في ذلك المصدر هو الفعل الظاهر على أنه مؤول بفعل من لفظ المصدر . أما الأخفش فكما ذكر عنه يقدر فعلا آخر ، ويجعل ذلك الفعل المقدّر هو الحال (٥) ، وهو بهذا ينحو نحو

---

(١) توضيح المقاصد ، ج ٢ : ١٤٠ .

(٢) شرحه على الألفية ، ج ٢ : ١٧٩ . وينظر شرح ابن عقيل ، ج ١ : ٢١٥ ؛ والمساعد له كذلك ، ج ٢ : ١٤ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ١ : ٢٣٨ ، ط ١ ؛ والأشبه والنظائر ، للسيوطى ، ج ٣ : ٢٠١ - ٢٠٣ ؛ والموفى ، للكنغراوى ، ص ٣٧ - ٣٨ .

(٣) ينظر الهمع ، للسيوطى ، ج ٤ : ١٥ = ١ : ٢٣٨ ط ١ .

(٤) المدارس النحوية ، ص ٩٩ ، وينظر نفسه ص ٩٦ .

(٥) وينظر توضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٢ : ١٤٠ ، والهمع ، للسيوطى ،

ج ٤ : ١٥ = ١ : ٢٣٨ ط ١ .

البصريين الذين يؤولون ذلك المصدر بمشتق دون تقدير فعل كما تقدّم . بل  
إنّه قد نُقل عنهم أنّهم يجوزون تقدير فعل كما قدّر الأخفش وأنّهم لا يوجبون  
في ذلك المصدر أن يكون مؤولا بالمشتق . (١)

ويرى بعضهم أنّ ما ذهب إليه الكوفيون ضعيف ؛ لأنّه لو كان كذلك لما  
اقتصر فيه على السماع ، ولم يمتنع من وقوع المعرفة فيه ، وأنّ اللقاء لا يسدّل  
على المفاجأة في نحو : لقيته مفاجأة . (٢)

وممن مال إلى رأى الكوفيين أبو سعيد السيرافي (٣) (ت ٣٦٨) .

### الترجيح :

الذي أميل إليه في نحو : ( جاء زيد مشيا ) أنّ مشيا نُصب على أنّه مصدر  
في موضع الحال مؤول بالمشتق وذلك لما يلي :

- ١ - أنّ المثال المذكور يصحّ أنّ يكون جوابا لقول القائل : كيف جاء زيد ؟ (٤)
- ٢ - ورود الجملة الحالية معطوفة على ذلك المصدر في قوله تعالسى :

- 
- (١) ينظر مختصر الزاهر ، للزجاجي ، ورقة ٦٢ يسار ، ورسالة في توجيه النصب  
في إعراب ( فضلا ) وغيرها ، لابن هشام ، تح ٥٠٠ حسن موسى الشاعر ،  
( عمّان : دار الأرقم ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ ) ، ص ٤٨ ؛ والأشبه والنظائر ، للسيوطي ،  
ج ٣ : ٢٠٣ .
  - (٢) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٢ : ٦٠ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ١٣ ، ١٤
  - (٣) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٢ : ٦٠ .
  - (٤) ينظر م٠ ن ، ص٠ ن .



(فَجَاءَهَا بِأَسْنَاءٍ بَيِّنَاتٍ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) (١) " فجملة ( هم قائلون ) ، من القيلولة ، حال معطوفة على (بيئاتا) وهو مصدر فى موضع الحال • والمعنى : جاءها غذا ابنسا حال كونهم بائتين أو قائلين " (٢) .

٣ - أن المصدر قد وقع موقع الحال ولم يتقدّمه فعل يمكن تضمينه معناه كما فى قراءة : ( تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ • هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ ) (٣) ينصب (رحمة) (٤) فهدى ورحمة حالان من الآيات . (٥)

٤ - أنهم لمّا كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات اتّساعا ، نحو (زيد عدل) استجازوا جعلها أحوالا على المبالغة . (٦)

- 
- (١) من الآية (٤) فى سورة الأعراف
- (٢) التصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ١ : ٢٩١ • وينظر الكشاف ، للزمخشري ، ج ٢ : ٦٦ - ٦٧ ؛ والبحر المحيط ، لأبى حيان ، ج ٤ : ٢٦٨ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٢ : ١٦٧ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٢ : ١٩٤ .
- (٣) الآيتان ( ٢ ، ٣ ) فى سورة لقمان •
- (٤) هى قراءة السبعة باستثناء حمزة • ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٥١٢ .
- (٥) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٢ : ٥٩٩ ؛ والحجة ، لابن خالويه ، ص ٢٨٤ ؛ وحجة القراءات ، لأبى زرعة ، ص ٥٦٣ ؛ والكشاف ، للقيسى ، ج ٢ : ١٨٧ ؛ والكشاف ، للزمخشري ، ج ٣ : ٢٢٩ ؛ والبيان ، لعبد الرحمن الأنبارى ، ج ٢ : ٢٥٣ ؛ والبحر المحيط ، لأبى حيان ، ج ٧ : ١٨٣ ؛ والإتحاف ، للدمياطى ، ص ٣٤٩ .
- (٦) ينظر التصريح ، لخالد الأزهرى مع حاشية يس عليه ، ج ١ : ٣٧٤

ب - ومما يعرب مفعولا مطلقا

المفعول لأجله . \*

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

فَفَاصَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مِثِّي صَبَابَةً      عَلَى النَّحْرِ حَتَّى بَلَ دَمْعِي مِحْمَلِي

: " والصبابة منصوبة على المصدر كما تقول : أقبل عبد الله ركضا . فت نصب (ركضا)

على المصدر ، والتقدير : ركض عبدالله ركضا . قال الشاعر :

يَعِجِبُهُ السَّخُونُ وَالْعَصِيْبُ      وَالتَّمْرُ حَبًّا مَا لَهُ مَزِيدٌ (١)

نصب الحب على المصدر ، والتقدير : يحب السخون حبا .

قال امرؤ القيس :

فَصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَّ كَلَامُنَا      وَرُضْتُ وَذَلَّتْ صَعْبَةُ أَيَّ إِذْ لَالِ

فنصب (أي) على المصدر ، لأن التقدير : وأذلت أي إذ لال (٢) .

\* مذهب البصريين أن المفعول لأجله منصوب بالفعل المتقدم بعد حذف

لام العلة . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ١ : ٣٩٦ = ١ : ١٨٥ ط . بولاق ، وج ٣

: ١٢٦ = ١ : ٤٦٤ ، والمقتضب ، للمبرد ، ج ٢ : ٣٤٧ ، وأسرار العريضة ،

لعبد الرحمن الأنباري ، تح . محمد بهجة البيطار ، ( دمشق : المجمع العلمي

١٣٧٧هـ ) ، ص ١٨٩ ؛ وشرح الرضي ، ج ١ : ١٩٢ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى

ج ١ : ٣٣٧ .

(١) جاء في اللسان ، لابن منظور ، ج ١٣ : ٢٠٦ (س خ ن) " السخون من المرق

ما يسخن " ثم أورد البيت .

(٢) وينظر المقتضب ، للمبرد ، ج ١ : ٢١٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ،

ج ٢ : ٣٥ ، والمحتسب ، لابن جنى ، ج ٢ : ٢٦٠ .

وقال الله عز وجل: ( أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ) (١) نصب النبات على المصدر (٢)  
لأن التقدير : نبتم نباتا (٢) " (٣) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول طرفة :

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التَّلَاعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ (٤)  
: " والمخافة منصوبة على المصدر " (٥) .

وهناك ثلاثة مواضع مماثلة للموضع الأخير أكتفى بالإحالة إليها (٦) .

#### التوضيح :

أعرب أبو بكر ( صباية ) في ( ففاضت دموع العين منى صباية ) و ( مخافة )

في ( ولست بحلال التلاع مخافة ) مصدرين منصوبين . وهما مفعولان لأجله

كما هو ظاهر . وهو يريد بالنصب على المصدر النصب على المفعولية المطلقة

(١) من الآية (١٧) في سورة نوح .

(٢) وينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج٤ : ٨٢-٨١ = ٢٤٤ ط . بولاق ، والكشاف ،

للزمخشري ج٤ : ١٦٢ ؛ واللسان ، لابن منظور ، ج٢ : ٩٥ ( ن ب ت ) ،

وقيل : " انتماب ( نباتا ) ب ( أنبتكم ) على حذف الزوائد أي نباتا ، أو على

إضمار فعل أي فنبتم نباتا " . البحر المحيط ، لأبي حيان ، ج٨ : ٣٤٠ .

(٣) الشرح ، ص ٣١ .

(٤) التلاع : مجازي الماء تستر من نزل فيها . ينظر م . ن ، ص ١٨٥ .

(٥) م . ن ، ص ١٨٦ .

(٦) ينظر م . ن ، الصفحات : ٢٦٥ س ١٣ ، و ٢٩٩ س ٤ ، و ٤٧٩ س ٦ .

لأنه قاس نصب ( صباية ) على ( أقبل عبد الله ركضا ) ، وقد ر ( أقبل ) ب ( ركض ) فهو عنده من قبيل المصادر المتفقة مع أفعالها في المعنى دون اللفظ كما هو واضح من استشهاده على ذلك بالشواهد التي من هذا القبيل .

وما ذهب إليه منسوب إلى الكوفيين . قال ابن القواس ( ت ٦٩٦ ) فسي معرض الحديث عن ناصب المفعول لأجله : " ذهب الزجاج (١) والكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصدر الملاقي للفعل في معناه دون لفظه ، نحو : قعدت جلوسا لأنه كما يفهم من نحو ( قعدت ) الجلوس يفهم من نحو : ( زرتك طمعا ) الزياراة والطمع " (٢) . وقال السيوطي ( ت ٩١١ ) في أثناء الكلام عن ناصب المفعول لسه أيضا : " وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر ، وليس على إسقاط حرف الجر ، ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي . فإذا قلت : ضربت زيدا تأديبا ، فكأنك قلت : أدبته تأديبا " (٣) .

- 
- (١) ونسب إلى الزجاج رأي آخر وهو أن المفعول لأجله مفعول مطلق أيضا لكن عامله مقدر من لفظه وليس الفعل الظاهر فالتقدير عنده في نحو ( جئت إكراما لك ) جئتك إكراما . ينظر التصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ١ : ٣٢٧ ، والهمع ، للسيوطي ، ج ٣ : ١٣٣ = ١ : ١٩٥ ط ١ ، وحاشية الصبان ، ج ١ : ١٢٣ ، وحاشية الخضري ، ج ١ : ١٩٤ .
- (٢) شرح ألفية ابن معطي ، ج ١ : ٥٨٢ .
- (٣) الهمع ، ج ٣ : ١٣٣ = ١ : ١٩٥ ط ١ . وينظر أسرار العربية لعبد الرحمن الأنباري ، ص ١٨٩ ، وشفاء العليل ، للسلسلي ، ج ١ : ٤٦١ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ١ : ٣٢٧ ، وحاشية الصبان ، ج ١ : ١٢٣ ، وحاشية الخضري ، ج ١ : ١٩٤ .

وقد ضعّف ابن القوّاس رأيهم فقال بعد نقله السابق عنهم : " وهو ضعيف

لأنّ ( قعدت ) يفهم منه الجلوس وإن لم يقترن أحد هما بالآخر بخلاف ( زرتك )  
فإنّه لا يفهم منه الطمع إلا إذا اقترن به " (١) .

ومع إعراب أبي بكر كلمتي ( صباة ) و ( مخافة ) في ( ففاضت دموع

العين منى صباة ) وفي ( ولست حلال التلاع مخافة ) منصوبتين على المصدر قال

عن ( مخافة ) في قول طرفسة :

وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تُرْقِلْ وَإِنْ شِئْتَ أَرْقَلَتْ      مَخَافَةَ مَلَوِيٍّ مِنْ الْيَدِّ مُحَمَّدٍ

: " والمخافة منصوب على الجزاء . والمعنى من مخافة ملوى فلما أسقطت الخافض

نصبت ما بعده على الجزاء ، وهو كقولك : قد أعطيتك خوفا وفرقا ، أي من أجل

الخوف والفرق " (٢) . وما ذهب إليه هنا شبيه بمذهب البصريين . فكأن له رأيين

في ناصب المفعول لأجله رأيا يتبع فيه الكوفيين ورأيا يميل فيه إلى مذهب

البصريين .

### الترجيح :

الراجح في نظري أنّ المفعول لأجله منصوب بالفعل المتقدم عليه بعد نزاع

الخافض كما هو مذهب البصريين . (٣) . وذلك لما يلي :

١ - أن " معنى ( ضربته تأديبا ) : ( ضربته ، للتأديب ) اتفاقا . وقولك

(١) شرح ألفية ابن معطي ، ج ١ : ٥٨٢ .

(٢) الشرح ، ص ١٨٠ .

(٣) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

: ( للتأديب ) ليس بمفعول مطلق فكذا ( تأديبا ) الذي بمعناه " (١) .

٢ - أنّ المفعول المطلق لا يخرج عن النصب على المصدريّة بخلاف

المفعول لأجله الذي يجوز جرّه . بل إنّ الأكثر في المعرفّ بـ ( ال ) الجرّ نحو :

ضربت ابني للتأديب " (٢) .

والله أعلم .

---

(١) شرح الرضى، ج ١ : ١٩٢ .

(٢) ينظر مثلا شرح ابن عقيل، ج ١ : ١٩٥ .

## المبحث الثامن والأربعون

### حرف الجر له موضع من الإعراب \*

#### العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

مَهْفَافَةٌ بِيضَاءٍ غَيْرِ مَفَاضَةٍ تَرَأَيْبُهَا مَقُولَةٌ كَالسَّجْجِلِ

: " ومن رواه مقولة بالسججل نصب الباء بـ ( مقولة ) " (١) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث بن حنظلة :

يَخْلِطُونَ الْبَرِيءَ مِمَّا يَذِي الذَّنْبَ بِِ وَلَا يَنْفَعُ الْخَلِيَّ الْخِيْلَةَ \* \* \*

: " والباء صلة يخلطون وهي نصب به " (٢) .

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث أيضا :

\* مذهب البصريين أن موضع الإعراب لمجروره إذا كان في موضع نائب

فاعل أو مفعول به ، ولمتعلقه إذا كان خبرا أو صفة أو حالا . ينظر :

الكتاب لسيبويه ، ج ١ : ٥٥ : ٢٧ ، و ج ٢ : ٨٧ ، ٩٨ ، ٩٠ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١ = ٢٦٠ ، ٢٦١ ،

٢٦٢ ط . بولاق ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ١ : ٩٠ ، وتوضيح المقاصد ،

للمرادى ، ج ١ : ٢٨٠ ، ٢ : ٣١ ، والأشبه والنظائر ، للسيوطى ، ج ٢ : ١٥٨ ؛

والسمع ، له كذلك ، ج ٢ : ٢٦٨ ؛ وحاشية الصبان ، ج ٢ : ٦١ ؛ وحاشية

الخصرى ، ج ١ : ١٧٠ .

(١) الشرح ، ص ٥٩ .

(٢) م . ن ، ص ٤٤٩ .

\* \* الخلى : البرىء . والخلا : بفتح الخاء : البراءة ، وبالكسر : المتاركة . ينظر م . ن .

أَتَلَّهَيَّ بِهَا الْهَوَاجِرَ إِذْ كُتِبَ لِبْنِ هَمِّ بَلِيَّةٌ عَمِيَاءُ  
: " والباء صلة ( أتلهي ) وهي منصوبة به " (١) .

٤ - وقال في معرض الحديث عن قول عمرو بن لُي :

فَلَيْسَ ذَا رِدِينًا يَدَانُ بِيهِ فَاقْمِدْ بِنَا فِي الْحُكْمِ وَالْقَسَمِ  
: " والباء موضعها رفع ؛ لأنها قامت مقام ما لم يسم فاعله " (٢) .

٥ - وقال في معرض الحديث عن قول طرفة :

عَدُولِيَّةٌ أَوْ مِنْ سَفِينِ ابْنِ يَامِينٍ يَجُورُ بِهَا الْمَلَّاحُ طَوْرًا وَيَهْتَدِي  
: " وموضع ( سفين ) خفض إذا خفضت العد ولية ، ورفع إذا رفعت العد ولية ؛  
لأنها نسق عليها ، كما تقول : نحن بخير وكثير صيدنا ، فتنسق ( كثيرا ) على  
الباء ؛ لأنها في محل رفع " (٣) .

وهناك مواضع ذكر فيها أن اللام خبر لـ ( كان ) (٤) . (ومن) خبر

لـ ( ظل ) (٥) ، و ( في ) و الباء ، و ( عن ) ، أحوال (٦) .

(١) م . ن ، ص ٤٤٥ .

(٢) م . ن ، ص ١٢ . وتنظر ص ٢٢٣ س ١٤ .

(٣) م . ن ، ص ١٣٧ .

(٤) ينظر م . ن ، ص ٣٦٣ س ١٤ .

(٥) ينظر م . ن ، ص ٩٧ س ١٤ .

(٦) ينظر م . ن ، ص ١٠٧ س ١٠ ، و ٣٩٧ س ٤ ، و ١٣٦ س ١١ - ١٦ ، و ٢٦٧



### التوضيح :

نصّ أبو بكر على نصب الباء في (مفقولة بالسجنجل) وفي (يخلطون البريء بذى الذنب) وفي (أتلهى بها) كما ذكر أنّها في موضع رفع فسى (يدان به) وفي (نحن بخير) .

ويبدو لى أنّه يقصد بقوله : وموضع (سفين) ٠٠٠ إلخ وموضع (من سفين) ؛ لأنّه قاسها على الباء في (نحن بخير) ، والأنسب أن يقيس حرفا على حرف لا اسما مجرورا على حرف، وبناء على ذلك تكون (ين) فى (من سفين) فى موضع رفع أو خفض بحسب روايتى (عدولية) ؛ لأنها معطوفة عليها كما قال ذلك .

وما ذهب إليه أبو بكر من نصب حرف الجر هو مذهب جمهور الكوفيين ومن بينهم الفراء ، وذلك أنّ حروف الجر عندهم منصوبة وكأنّهم يسوونها بالظروف<sup>(١)</sup> ، قال أبو حيان (ت ٧٤٥) عند ذكر الخلاف فى (مرّ زيد يعمر) : " ومذهب الفراء أنّ حرف الجر هو الذى فى موضع نصب " <sup>(٢)</sup> . وحكى عبدالرحمن الأنبارى (ت ٥٧٧) عن الكوفيين أنّهم قالوا فى الاحتجاج لنصب خبر (ما) الحجازيّة : " ٠٠٠ ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض لأنّ الأصل (ما زيد بقائم) فلمّا حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا ،

---

(١) ينظر الأصول لابن السراج، ج ١ : ٢٠٤ ، والمبحث الثانى عشر، ص ١١٩ - ١٢٠

(٢) الأشباه والنظائر ، للسيوطى، ج ٢ : ١٥٨ ، والهمع، له أيضا ، ج ٢ : ٢٦٨

لأن الصفات منتصبات الأنفس ، فلما ذهبت أبقت خلفا منها " (١) .  
ولذلك قال الفراء عن قوله تعالى : ( مَا هَذَا بَشَرًا ) (٢) : " نصبت  
( بشرا ) لأنّ الباء قد استعملت فيه ، فلما حذفوها أحببوا . أن يكون لها أثر  
فيما خرجت منه ، فنصبوا على ذلك " (٣) . وقال النحاس ( ت ٣٣٨ ) في أثناء  
الحديث عن إعراب الآية نفسها : " وقال الكوفيون : لما حذف الباء نصبت .  
وشرح هذا على ما قال أحمد بن يحيى ، أنك إذا قلت : ما زيد بمنطلق فموضع  
الباء موضع نصب ، وهكذا سائر حروف الخفض . قال : فلما حذف الباء نصبت  
لتدلّ على محلّها " (٤) .

وقد خالف الكسائي فقال : " الباء لا موضع لها من الإعراب ،  
والصرور واقع على مجهول إذا قلت : مررت بزيد " (٥) وإنما لم يكن لحرف الجر  
موضع من الإعراب عنده لأنه أداة (٦) . وهذا التعليل منه مقبول ، لكن قوله  
السابق : إن المرور واقع على مجهول ، غير مقبول ، فيما أرى ، لأنّ المرور  
قد وقع على زيد .

أمّا جعل حرف الجر في موضع رفع كما تقدم في العرض فهو

مذهب الفراء ، لأنه لما كان الباء عنده في نحو : ( مرّ زيد بعمرو ) في موضع

(١) الإنصاف ، ج ١ : ١٦٥ ( م ١٩ ) .

(٢) من الآية ( ٣١ ) في سورة يوسف .

(٣) معاني القرآن ، ج ٢ : ٤٢ .

(٤) إعراب القرآن ، ج ٢ : ١٣٩ .

(٥) م ٠ ن ، ج ١ : ١١٦ .

(٦) إعراب ثلاثين سورة ، لابن خالويه ، ص ٠٩ .

نصب " ادّعى أنه إذا بنى للمفعول كان فى موضع رفع " (١) . وقال فى أثنساء  
الحدِيث عن قوله تعالى : ( قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) (٢) : " نصبت ( خالصة ) على القطع وجعلت الخبر فى اللام التى  
فى الذين ٠٠٠ ولو رفعتها (٣) كان صوابا تردّها على موضع الصفة التى رفعت ؛  
لأنّ تلك فى موضع رفع ، ومثله فى الكلام قوله : إنا بخير (و) كثير صيدنا " (٤)  
فجعل الصفة أى اللام فى (لذين) فى موضع رفع ؛ لأنها خبر (هى) ورد عليها  
(خالصة) عند رفعها . ويظهر من إيراد ( إنا بخير وكثير صيدنا ) أنّ (كثيرا)  
معطوف على موضع الباء فى (بخير) . ويؤيد ذلك ما سبق عن هذا المثال عند  
أبى بكر .

وربّما أنّه يجيز أن يجعل حرف الجر فى موضع خفض . ولعلّ أبى بكر  
كان متابعاله فى ذلك عند ما جعل ( من سفين ) كما ترجح عندى ، فى موضع  
خفض على العطف على ( عد وليّة ) فى (عد وليّة أو من سفين ابن يامن) .  
وممن جعل لحرف الجر موضعا من الإعراب كما ذهب إليه جمهور  
الكوفيين ابن خالويه ( ت ٣٧٠ ) لقوله عن الباء فى (أعوذ بالله) : " وموضع الباء  
نصب ، لأنها قد حلت محل مفعول " (٥) .

(١) الأشباه والنظائر ، للسيوطى ، ج ٢ : ١٥٨ ، والهمع ، له كذلك ، ج ٢ : ٢٦٨

= ١٦٣ : ١ ط ٠ وينظر : توضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٢ : ٣١ ، وحاشية

الخصرى ، ج ١ : ١٧٠ .

(٢) من الآية (٣٢) فى سورة الأعراف .

(٣) وهى قراءة نافع . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٢٨٠ .

(٤) معانى القرآن ، ج ١ : ٣٧٧ .

(٥) إعراب ثلاثين سورة ، ص ٥ .

الترجيح :

الراجح في نظري مذهب البصريين (١) لخلوّه من التعسف الذي رأيتّه

• عند الكوفيين •

---

(١) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث •

## المبحث التاسع والأربعون

### الجرّ بواو ( رَبِّ ) \*

#### العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمَرْضِعٍ فَالْهُيْتَهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مَحْوِلٍ

: " ( فَمِثْلِكَ ) مخفوضة بإضمار ( رَبِّ ) ، كأنه قال : فرب مثلك ، قال الشاعر :

وَمَنْهَلٍ فِيهِ الْغُرَابُ مَيْسُتٌ سَقَيْتُ مِنْهُ الْقَوْمَ وَاسْتَقَيْهِ

أراد : ورب منهل ، فحذف ( رَبِّ ) ، وأقام الواو مقامها . وقال الآخر :

رَسْمٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِيلِهِ كَذْتُ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ جَلِيلِهِ

أراد : ورب رسم ، فأسقط ( رب ) وأسقط الواو التي تخلفها . وقال الآخر (١) :

مِثْلِكَ أَوْخَيْرُ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تَقَلَّبَ عَيْنِيهَا إِذَا طَارَ طَائِرٌ (٢)

وحبلى خفض على الإنباع لـ ( مثل ) . والمرضع نسق على الحبلى . . . . . ويروى

( فمثلك بكرا قد طرقت ومرضع فالبكر منصوبة على القطع (٣) من ( مثل ) ،

\* مذهب جمهور البصريين أن الجار هو ( رب ) المضمر بعدها ، والواو دالة

عليها . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ١ : ١٠٦ ، ٢٦٣ ، وج ٢ : ١٦٣ = ١ : ٥٤

، ١٣٣ ، ٢٩٤ ط . بولاق ، والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٣٧٦ ،

( م ٥٥ ) ، وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ٢ : ٢٣٤ ، والمساعد ، لابن عقيل ،

ج ٣ : ٢٩٧ .

(١) هو : أبو الربيع الثعلبي أو الجون المحرزي . ينظر الخزانة ، للبيгдаي ، ج ٢ : ٥٣٢

(٢) في الكتاب ، لسيبويه ، ج ٢ : ١٦٤ = ١ : ٢٩٤ ط . بولاق " ومثلك رهبي . . . " . وفي الخزانة ،

للبيгдаي ، ج ٢ : ٥٣٢ " فمثلك . . . . . " و " الروية : الناقة المهزولة " .

(٣) ينظر المبحث الثالث عشر .

والمرضع مخفوضة بالواو التي خلفت (رب) ، كأنك قلت : وربّ امرأة أخرى ترضع ولدها قد طرقتها " (١) .

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول امرئ القيس أيضا :

وَقَرَّبَةَ أَقْوَامٍ جَعَلْتُ عِمَامَهَا عَلَى كَاهِلِ مِيَّتِي ذَلُولٍ مَرَحَلٍ  
: " والقربة مخفوضة بالواو التي تخلف (رب) " (٢) .

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول لبيد :

وَجَزُورٍ أَيَسَارٍ دَعَوْتُ لِحَتْفِهَا بِمِغَالِقٍ مُتَشَابِهٍ أَعْلَاهَا \*  
: " والجزور خفض بالواو التي تخلف (رب) " (٣) .

#### التوضيح :

أعرب أبوبكر الاسم بعد الواو في ( ومرضع ) وفي ( وقريبة أقوام )  
وفي ( وجزور أيسار ) مجرورا بالواو التي خلفت (رب) . وأعرب الاسم بعد الفاء  
في ( فمثلك ) مجرورا بإضمار (رب) ، وإضمار (رب) بعد الفاء لا خلاف فيه بين  
الكوفيين والبصريين (٤) ، لكنّه استشهد على ذلك بقول الشاعر :  
ومنهل فيه الغراب ميت . . . . . البيت .

(١) الشرح ، ص ٣٩ - ٤٠ .

(٢) م٠ ن ، ص ٨٠ .

(٣) م٠ ن ، ص ٥٨٨ .

(٤) ينظر الجنى الدانى ، للمرادى ، ص ١٨٥ .

\* المغالِق : القداح التي تعلق الرهن .

ويظهر من هذا الاستشهاد أنّ (رب) تضرر بعد الواو كما تضرر بعد الفاء .  
بل إنّه قد صرح بإضمارها بعد الواو في عدّة مواضع من الشرح . من ذلك  
قوله في معرض الحد يث عن قول طرفية :

وَبَرَكَ هُجُودٍ قَدْ أَثَارَتْ مَخَافَتِي نَوَادِيَهُ أَمْشِي بَعْضُ مَجَرَّدٍ .  
: " والبرك مخفوض بإضمار (رب) " (١) .

وهو بهذا الصنيع قد خلط بين مذهبين في مسألة واحدة ولم يفرق  
بينهما . مذهب البصريين القائل : إنّ ما بعد الواو مجرور بـ (رب) المحذوفة (٢)  
ومذهب الكوفيين القائل : إنّ ما بعد الواو مجرور بالواو نفسها .

والمهم الآن هو رأي الكوفيين ، لورود الإعراب به في الشرح . ومن  
نسبته إليهم قول عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧) : " ذهب الكوفيون إلى أنّ واو  
(رب) تعمل في النكرة الخفض بنفسها " (٣) .

وحجتهم على ذلك أنّها لما نابت عن (رب) وهي تعمل الخفض عملت  
عملها كما أنّ واو القسم لما نابت عن الباء عملت عملها، وأنّها لو كانت عاطفة

---

(١) الشرح ، ص ٢١٨ ، وينظر م . ن ، الصفحات : ٧٥ س ٧ ، و ٨١ س ٤ ، و ٢٣٠

س ١٥ ، و ٣٤٢ س ٥ ، و ٣٤٥ س ١٨ .

(٢) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

(٣) الإنصاف ، ج ١ : ٢٧٦ (م ٥٥) ، وينظر شرح الرضى ، ج ٢ : ٣٣٣ ، وشرح

ألفيّة ابن معطى ، لابن القواس ، ج ١ : ٤١٠ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ،

ج ٢ : ٢٣٤ ؛ والجنى الدانى ، له كذلك ، ص ١٨٥ ؛ والمغنى ، لابن هشام ،

ص ٤٠٠ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٢٩٧ ؛ والبرهان ، للزركشى ، ج ٤ :

٤٣٥ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٢ : ٢٣٩ ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ٤ : ٢٢٢ = ٢ : ٣٦

ط ١ ، وحاشية الخضرى ، ج ١ : ٢٣٥ .

لما جاز الابتداء بها في أول القصائد كقول رؤبة (١):

وَيَلْسِدُ عَامِيَةَ أَعْمَاؤُهُ      كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِيهِ سَمَاؤُهُ (٢).

وَرَدَّتْ نِيَابَتُهَا عَنْ (رَبِّ) بِوَرُودِ الْاسْمِ مَجْرُورًا بِغَيْرِ عَوْضٍ فِي نَحْوِ:

رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ (٣) ... .. البيت .

ويبدو ولى أنهم يخرجون مثل هذا على حذف الواو أيضا ، لقول أبي بكر عنه: فأسقط (رَبِّ) وأسقط الواو التي تخلفها ، كما تقدّم في العرض . وإن صحّ هذا عنهم فهو مردود في نظري ؛ لاحتمال أن يكون الشاعر أراد إضمار (رَبِّ) وحدها . وهذا أولى من إضمار حرفين . وورد إخراجها عن العطف لورودها أول القصائد بأنه يحتمل أن يكون الراوي أسقط شيئا من أولها ، أو أنّ الشاعر عطف بها على شيء في نفسه (٤) ، وبأنّها لو كانت جازّة لدخلت عليها واو العطف كما دخلت على واو القسم (٥) . وقد علّل الكوفيون امتناع ذلك بأنّ هذه الواو كانت حرف عطف قياسا على الفاء ، و (بل) ، ولما كانت بمعنى (رَبِّ) امتنع دخول العطف عليها بناء على

---

(١) ينظر ديوانه : تصحيح وليم بن الورد البروسى ، (بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ) ، ص ٣ والعنوان على الغلاف : مجموعة أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة ... الخ .

(٢) ينظر الإنصاف ، ج ١ : ٣٢٦ - ٣٢٧ (م ٥٥) ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٤٠٠ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٢٩٧ ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ٤ : ٢٢٢ = ٢ : ٣٦ ط ١ .

(٣) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، ج ١ : ٣٧٨ (م ٥٥) .

(٤) ينظر الجنى الدانى ، للمرادى ، ص ١٨٥ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٤٠٠ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٢٩٧ ؛ والدرر ، للشنقيطى ، ج ٢ : ٣٩ .

(٥) ينظر المغنى ، لابن هشام ، ص ٤٠٠ ؛ وخزانة الأدب ، للبغدادى ، ج ١ : ٣٩ .



أصلها<sup>(١)</sup> . ويؤخذ عليهم تخصيصها دون الفاء ، و ( بل ) وكلاهما حرف  
نسق مثلها وقد ورد بعدهما الاسم مجرورا كما ورد بعدها<sup>(٢)</sup> .  
وممن أخذ بمذهبهم المبرّد ( ت ٢٨٦ ) ، لقوله في الردّ على من احتجّ  
بإضمار ( رب ) بعد الواو : " ليس كما قالوا ؛ لأنّ الواو بدل من ( رب ) " <sup>(٣)</sup> .

### الترجيح :

الراجح عندى أنّ العامل فى المجرور بعد الواو هو ( رب ) المحذوفة  
كما ذهب إليه جمهور البصريين لجواز ظهورها بعد الواو ، نحو ( وربّ بلد ) ، ولو  
كانت عوضا عنها لما جاز الجمع بينهما<sup>(٤)</sup> . ولا تفاق الكوفيين وجمهور البصريين  
على أنّ ما بعد الفاء و ( بل ) مجرور بإضمار ( رب )<sup>(٥)</sup> ، والحروف الثلاثة  
حروف نسق فلا فمعى لتخصيص الواو بالنيابة .

- 
- (١) ينظر شرح الرضى، ج ٢ : ٣٣٤ .  
(٢) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، ج ١ : ٣٧٩ - ٣٨٠ ( م ٥٥ ) .  
(٣) المقتضب ، ج ٢ : ٣٤٧ ، وينظر م ٠ ن ، ص ٣١٨ ، والمسائل البصريّات ،  
للفارسي، ج ١ : ٦٩٩ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى، ج ١ : ٣٧٦ ( م ٥٥ ) ،  
وشرح الرضى ، ج ٢ : ٣٣٣ ؛ وشرح ألفيّة ابن معطى ، لابن القواس ، ج ١ :  
٤١٠ ؛ والجنى الدانى ، للمرادى ، ص ١٨٢ . وغير ذلك .  
(٤) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى، ج ١ : ٣٨١ ( م ٥٥ ) ، والهمسج ،  
للسيوطى، ج ٤ : ٢٢٣ = ٢ : ٣٧ ط ١ ؛ والخزانة ، للبيهدادى ، ج ١ : ٣٩ .  
(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ، لابن مالك، ج ٢ : ٨٢١ ؛ والمراجع المذكورة  
فى التعليق السابق . وخالف من البصريين المبرّد حيث ذهب إلى أنّ ما بعد  
الفاء مجرور بالفاء نفسها ، ينظر المثنى ، لابن هشام ، ص ١٧٣ .

## المبحث الخمسون

### موضع (أَنَّ) بعد حذف حرف الجر \*

#### العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلزة :  
وَأَتَانَا عَنِ الْأَرَاقِيمِ أَنْبِيَا      وَخَطَّبَ نَعْنَى بِهِ وَنَسَاءُ  
أَنَّ إِخْوَانَنَا الْأَرَاقِيمَ يَغْلُو      نَ عَلَيْنَا فِي قَوْلِهِمْ إِحْفَاءُ  
: " ... ويجوز أن يكون (أَنَّ) في موضع نصب في قول الفراء ، وخفض في قول  
الكسائي ، على معنى بَأَنَّ وَلَا نَّ " (١) .

#### التوضيح :

اختلف الكسائي والفراء في محل (أَنَّ) بعد حذف حرف الجر  
فذهب الكسائي إلى أنها في محل جرّ بذكر المحذوف ، وذهب الفراء إلى أنها

\* مذهب الخليل والأخفش والمبرد أَنَّ موضعها نصب . وذهب إلى ذلك الفراء  
وأبو بكر كما سيأتي . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٣ : ١٢٧ ، ج ١ : ١٢٨ ، ج ١ : ٤٦٤ ،  
ج ١ : ٤٦٥ ، ط . بولاق ، ومعاني القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ١٤٤ ، والمقتضب ،  
للمبرد ، ج ٢ : ٣٤٦ - ٣٤٧ . وهو أيضا مفهوم كلام سيبويه . ينظر الكتاب ،  
ج ٢ : ١٢٦ = ٤٦٤ : ١ ط . بولاق ، و ج ١ : ٣٦٧ - ٣٦٩ = ج ١ : ١٨٤ - ١٨٦ .  
حيث قاس حذف حرف الجر هنا على حذفه من المفعول لأجله .  
(١) الشرح ، ص ٤٤٨ . وينظر إيضاح الوقف ، ج ٢ : ٦٨١ ، ٨١٨ ، والزاهر ، ج ١ : ١٩٨ .

فى محل نصب بعد نزع الخافض • والذى يعينى هو رأى الكسائى، لأنّ الفراء يوافق البصريين فيما ذهب إليه • (١)

ورأى الكسائى يشمل (أَنَّ) و (أَنْ) قال الفراء : 'وقوله (وَقُلُوبِهِمْ وَجِلَةٌ أَنْتُمْ ..) (٢) : وجلة من أنهم ، فإذا ألقيت (من) نصبت ، وكلّ شىء فى القرآن حذفت منه خافضا فإنّ الكسائى كان يقول : هو خفض على حاله " (٣) . وقال : " وقوله : ( سِحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ) (٤) يصلح فى (أَنْ) (من) و (عن) ، فإذا ألقيتا كانت (أَنْ) فى موضع نصب • وكان الكسائى يقول: هى فى موضع خفض فى كثير من أشباهها " (٥).

وقال السيوطى (ت ٩١١) ذاكرا حجة الكسائى : " (ومحلّهما) : أى أنّ

وأن بعد الحذف فيه خلاف • (قال الخليل والأكثر : نصب) (و) قال (الكسائى : جرّ) لظهوره فى المعطوف عليه فى قوله :

وَمَا زُرْتُ لَيْلَىٰ أَنْ تَكُونِ حَبِيبَةً ۖ إِلَىٰ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ " (٦)

(١) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث •

(٢) من الآية (٦٠) فى سورة المؤمنون •

(٣) معانى القرآن، ج ٢ : ٢٢٨ •

(٤) من الآية (١٧١) فى سورة النساء •

(٥) معانى القرآن، ج ١ : ٢٩٦، وينظر : م • ن، ص ٥٨ ، و ج ٢ : ١٧٣ ، وإيضاح

الوقف، لأبى بكر، ج ٢ : ٦٤٧، وإعراب القرآن، للنحاس، ج ٢ : ١٠٧، ومشكل

إعراب القرآن، للقيسى، ج ١ : ٩٧ •

(٦) الهمع، ج ٥ : ١٢ = ج ٢ : ٨١ ط ١ •

ونسب إليه ذلك جماعة من النحويين لكنهم أدخلوا معه الخليل  
بن أحمد<sup>(١)</sup> (ت ١٧٠) . ويبدو لي أنه سهو منهم ؛ لأنهم قد خطئوا في ذلك<sup>(٢)</sup> ،  
ولأن سيبويه حين ذكر هذا الرأي نصّ على أن قول الخليل هو الأول وهو أن موضع  
(أَنْ) نصب بعد حذف حرف الجرّ<sup>(٣)</sup> . كما يبدو لي أن ابن عقيل (ت ٧٦٩) قد  
سها كذلك حين نسب النصب إلى الكسائي والجرّ إلى الأخفش (ت ٢١٥) فقال :  
" واختلف في محل (أَنْ) و (أَنَّ) عند حذف حرف الجرّ فذهب الأخفش إلى  
أنهما في محل جرّ . وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب " <sup>(٤)</sup> . ولعلّه أراد  
العكس ؛ لأنه قد ثبت أنهما في محل جرّ عند الكسائي كما صرح بذلك ابن عقيل  
نفسه في المساعد على تسهيل الفوائد<sup>(٥)</sup> ، ولأن الأخفش قال بعد الآية التالية :  
(وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ) <sup>(٦)</sup> : " إنما هو (من أن

- 
- (١) ينظر إعراب القرآن، للنحاس، ج ١ : ٢٤٦ ، وشرح الرضى، ج ٢ : ٢٧٣ ،  
وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، ج ٢ : ٦٣٤ ؛ والمساعد ، لابن عقيل، ج ٢ :  
٤٣٠ ، وشرح الألفية ، لابن الناظم، ص ٩٧ ؛ والمقاصد النحوية ، للعيسى،  
ج ٢ : ٥٥٩ ؛ وشرح الأشموني، ج ٢ : ٩١ .
- (٢) ينظر المننى، لابن هشام، ص ٥٨٠ ؛ والتصريح، لخالد الأزهري، ج ١ : ٣١٣ ؛  
والهمع ، للسيوطي، ج ٥ : ١٢ = ج ٢ : ٨١ ط ١ ؛ وحاشية الصبّان، ج ٢ :  
٩١ ؛ وحاشية الخضري، ج ١ : ١٨١ .
- (٣) ينظر الكتاب ، ج ٣ : ١٢٧ ، ١٢٨ ، والهمع، للسيوطي، ج ٥ : ١٢ = ج ٢ : ٨١  
ط ١ .
- (٤) شرح ابن عقيل، ج ١ : ١٨٠ .
- (٥) ينظر ج ٢ : ٤٣٠ .
- (٦) من الآية (١١٤) في سورة البقرة .

يذكر فيها اسمه ) ، ولكن حروف الجر تحذف مع (أَنَّ) كثيرا ، ويعمل ما قبلها فيها حتى تكون في موضع نصب " (١) .

ويظهر أَنَّ أبا بكر يختار مذهب الفراء والبصريين ، لإعرابه (أَنَّ) و (أَنَّ) نصبا بعد نزع الخافض في أكثر من موضع في الشرح وفي غيره من غير نسبة . من ذلك قوله في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلزة :

أَعَلَيْنَا جِنَاحُ كِنْدَةَ أَنْ يَغْدُ نَمَّ غَا زِيَهُمْ وَمِنَّا الْجَزَاءُ  
" و (أَنَّ) نصب يفقد الخافض " (٢)

#### الترجيح :

ما ذهب إليه الكسائي هو الراجح في نظري ، لما يلي :

١ - أنه علل لحذفها بطول الصلة وما حذف للطول فهو مراد كحذف العائد المنصوب من الملة . (٣) .

٢ - ظهور الجار مع المصدر الصريح مثل : عجبت أنك ذاهب ، وعجبت من ذهابك ، ولا يجوز : ( عجبت ذهابك ) بالنصب (٤) . فيدل هذا ، فيما أرى على أَنَّ حرف الجرّ مراد مع المصدر المؤول .

---

(١) معاني القرآن ، ج ١ : ١٤٤ .

(٢) الشرح ٤٧٩ ، وينظر م ٠ ن ، الصفحات : ١٩٣ ، ٣٨٩ ، ٤٠٤ ، ٤٢٠ .

وإيضاح الوقف ، ج ١ : ٥٢٣ ، و ج ٢ : ٥٧٢ .

(٣) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٨ : ٥١ - ٥٢ و المقامد النحوية ، للعيني

ج ٢ : ٥٥٨ ، والتصريح ، لخالد الأزهرى مع حاشية يس عليه ، ج ١ : ٣١٣

(٤) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٨ : ٥١ ؛ وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ،

ج ٢ : ٦٣٣ .

٣ - ورود السماع بحذف حرف الجر مع بقاء عمله ومنه :

أ - قول الفراء : " سمعناهم يقولون : اللهم لتفعلن : فيقول المجيب : اللهم  
لأفعلن " (١)

ب - " قولهم : له أبوك يريدون : لله أبوك " (٢)

ج - قولهم " إذا قيل لأحد هم : كيف أصبحت ؟ قال : خير عافاك الله  
فخض ، يريد : بخير " (٣) .

وقد ذكر ابن مالك ( ت ٦٧٢ ) مواضع أخرى وأجاز القياس عليها (٤) . وإلى

جانب ذلك هناك عدد من الشواهد الشعرية أكتفى بالإحالة إلى بعض مواضعها  
مراعاة للاختصار (٥) .

---

(١) معاني القرآن ج ٢ : ٤١٣ ، وينظر الكتاب ، لسبويه ، ج ٣ : ٤٩٨ = ج ٢ : ١٤٤

ط . بولاق ؛ وسر صناعة الإعراب ، لابن جنى ، ج ١ : ١٣٢ .

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٨ : ٥٣ ؛ وينظر الكتاب ، لسبويه ، ج ٣ : ١٢٨

= ١ : ٤٦٥ ط . بولاق .

(٣) معاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ١٦٩ ؛ وينظر م . ن ، ج ٢ : ٤١٣ ، والمساعد ،

لابن عقيل ، ج ٢ : ٢٩٩ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ٢٢١ = ج ٢ : ٣٦ ط ١ .

(٤) ينظر تسهيل القوائد ، ص ١٤٨-١٤٩ ؛ و المساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٢٩٨-٢٩٩ .

(٥) ينظر مثلا ضرائر الشعر ، لابن عمفور ، ص ١٤٤-١٤٥ ؛ والمساعد ، لابن عقيل

ج ٢ : ٢٩٥-٢٩٩ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ٢٢١ = ج ٢ : ٣٦ ط ١ .

المبحث الحادى والخمسون

علّة حذف النون من نحو ( المكرمى زيدا ) \*

العرض :

قال أبو بكر فى معرض الحديث عن قول عنزة :

الشَّاتِمَى عِرْضَى وَلَمْ أَشْتَمِهِمْ مَــــا وَالنَّادِرِينَ إِذَا لَقِيْتُهُمَا دَمِى

: " وموضع ( عرضى ) خفض بإضافة ( الشاتمى ) إليه • ويجوز أن يكون فى موضع نصب بـ ( الشاتمى ) ، ومعناه : الشاتمين ، إلا أنّ النون حذفت من التثنية بناء على حذفها من الواحد ، والاختيار الخفض ••• وروى العباس بن الفضل عن أبى عمرو : ( وَالْمَقِيمِ الْمَلَا ) (١) بنصب الملا (٢) على ما مضى من التفسير • وقال :  
الغزدرق :

\* مذهب سيبويه والمبرد أنّ النون تحذف من نحو ذلك لطول الاسم

كما حذفت من ( اللذين ) و ( الذين ) • ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٨٦ =

١ : ٩٥ ، ط • بـ ولاق ؛ والمقتضب ، ج ٤ : ١٤٥ ، وإعراب القرآن

للنحاس ، ج ٢ : ٤٠٢ • وهذا أحد تعليلى الفراء • ينظر الهمع ، للسيوطى

ج ١ : ١٦٧ = ١ : ٤٩ ط ١ ؛ والتعليل الآخر سيأتى فى التوضيح •

(١) من الآية ( ٢٥ ) فى سورة الحج •

(٢) وينظر المحتسب ، لابن جنى ، ج ٢ : ٨٠ • وفيه أيضا أنها " قراءة ابن

أبى إسحاق والحسن " •

أَسَيْدُ ذُو خَرِيْطَةَ نَهَارًا مِّنَ الْمُتَلَقِّطِي قَرَدٍ (١) الْقُمَامِ (٢)

### التوضيح :

أجاز أبو بكر حذف نون اسم الفاعل المقترن ب (ال) العامل عمل فعله في حال التثنية والجمع . وذلك حين قال عن (عرضي) في (الشاتمي عرضي) : ويجوز أن يكون في موضع نصب ب ( الشاتمي ) ، ومعناه : الشاتمين . ثم استشهد على ذلك بقراءة ( وَالْمَقِيْمِي الصَّلَاة ) (٣) بنصب الصلاة مع حذف النون من ( المقيمين ) ويقول الفرزدق ( من المتلقطى قرد القمام ) . وقد علل حذف النون مع الإعمال بأنه مبني على حذفها من الواحد .

وهذا التعليل تجده عند الفراء حيث قال عن نحو ذلك : وإنما جاز

النصب مع حذف النون لأنّ العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب ، فيقولون : هو الآخذ حقه ، فينصبون الحقّ . لا يقولون إلا ذلك والنون مفقودة ، فبنسبوا الاثنين والجمع على الواحد ، فنصبوا بحذف النون " (٤) . وحكى النحاس (٣٣٨)

(١) رواه سيبويه بالجزم . وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . ينظر الكتاب ،

ج ١ : ١ = ١٨٥ : ١ ط ٩٥ : ١ بولاق . وراه الفراء بالنصب والجزم ، ورواه

أبو عبيدة بالنصب كما أورده أبو بكر . ينظر معاني القرآن ، ج ٢ : ٢٢٦ . والنقائض ، نقائض جرير والفرزدق ، باعثناء بيفان ، (اليدن : مطبعة بريل ، ١٩٠٥ - ١٩٠٧م) ، ج ٣ : ١٠٦ .

(٢) الشرح ، ص ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٣) من الآية (٢٥) في سورة الحج .

(٤) معاني القرآن ، ج ٢ : ٢٢٦ .



عن ثعلب مثل، هذا في أثناء حديثه عن جواز نصب الصلاة في قوله تعالى: (وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ)<sup>(١)</sup>، فقال: " وقال أحمد بن يحيى: جاز النصب مع حذف النون يجزئه مجزئ الواحد؛ لأنك في الواحد تنصبه، فتقول: هو الآخذ درهما " (٢).

### الترجيح:

لا أميل إلى تعليل حذف النون من اسم الفاعل المقترن ب (ال) في حال التثنية والجمع بأنه بناء على حذفها من الواحد؛ لأنه قد ورد إعمال نحو ذلك مع عدم اقترانه ب (ال)، كقراءة (وَأَعْلَمُوا أَنكُمْ غَيْرُ مَعْجِزِي اللَّهِ)<sup>(٣)</sup> بالنصب مع حذف النون<sup>(٤)</sup>، وقراءة: (إِنَّكُمْ لَذَا عِقَابٍ أَلِيمٍ)<sup>(٥)</sup> بالنصب مع حذف النون<sup>(٦)</sup> أيضا، وقراءة (وَمَا هُمْ بِضَارِي بِهِ مِنْ أَحَدٍ)<sup>(٧)</sup>

(١) من الآية (٣٥) في سورة الحج .

(٢) إعراب القرآن، ج ٢: ٤٠٢.

(٣) من الآية الثانية في سورة التوبة .

(٤) هي قراءة أبي السمال . ينظر المحتسب، ج ٢: ٨٠، وخزانة الأدب،

للبيدادي، ج ٢: ١٨٨.

(٥) من الآية (٣٨) في سورة المافات .

(٦) هي قراءة أبي السمال ورويت عن عاصم . ينظر مختصر في شواذ

القراءات، لابن خالويه، ص ١٢٧، والمحتسب، لابن جني، ج ٢: ٨١،

والكشاف، للزمخشري، ج ٣: ٣٣٩، والبحر المحيط، لأبي حيان، ج ٧:

٣٥٨

(٧) من الآية (١٠٢) في سورة البقرة .

بحذف النون (١) كذلك، وغير ذلك (٢). والمفرد فيما تقدم منون كما هو معلوم  
ولذا أرى أنّ الحذف للتخفيف (٣) سواء أقرن اسم الفاعل من ذلك بـ (ال) أم  
تجرّد عنها . ولاداعي لردّ الحذف مع التجرّد وحمل تلك الشواهد على اللحن (٤)  
أو السهو من القارئ (٥)، أو التكلّف في تخريجها على غير الحذف (٦).

- 
- (١) وهي قراءة الأعمش، ينظر المحتسب، لابن جنى، ج ١ : ١٠٣؛ والكشاف، للزمخشري، ج ١ : ٣٠١-٣٠٢.
  - (٢) ينظر مختصر في شواذ القراءات، لابن خالويه، ص ١٧٧؛ والمحتسب، لابن جنى، ج ٢ : ٨٠.
  - (٣) وينظر البحر المحيط، ج ١ : ٣٣٢.
  - (٤) ينظر المحتسب، لابن جنى، ج ١ : ١٠٣، و ج ٢ : ٨٠؛ والبسيط، لابن أبي الربيع، ج ٢ : ١٠٣٨-١٠٣٩.
  - (٥) ينظر التبيان، للمكبري، ج ٢ : ١٠٨٩.
  - (٦) ينظر المحتسب، لابن جنى، ج ١ : ١٠٣؛ والكشاف، للزمخشري، ج ١ : ٣٠١-٣٠٢؛ والبحر المحيط، لأبي حيان، ج ١ : ٣٣٢، و ج ٧ : ٣٥٨.

## المبحث الثاني والخمسون

### \* حذف نون المثني لغير الإضافة \*

#### العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول عنبرة:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلَوِيَّةً سُدًّا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ  
: " ويقال : اثنتان وثلثان ، ومنهم من يسقط النون ، فيقول : ثنتا . قال الشاعر (١)

لَنَا أَعَزُّ لِسَبْنٍ ثَلَاثٌ فَبَعْضُهُمْ لَأَوْلَادِهَا ثِنْتًا وَفِي بَيْتِنَا (٢) عَزُّ (٣)

#### التوضيح :

أجاز أبو بكر حذف نون ( ثنتين ) دون أن تكون مضافة إلى شئ بعدها .

وذلك لقوله : ومنهم من يقول : ثنتا ، ثم استشهد بالبيت السابق . ويظهر لى من

\* مذهب البصريين أن ذلك ضرورة إلا من ( اللذان ) فإنه يجوز فى النثر

لطول الاسم بالصلة . ينظر الأمالى الشجرية ، ج ٢ : ٣٠٦ ، وارتشاف الضرب ،

لأبى حيان ، ج ١ : ٢٥٦ ، والأشباه والنظائر ، للسيوطى ، ج ٢ : ١٤٦ .

(١) نسبه فى المذكر والمؤنث ، ص ٢٠٧ إلى أبى شنبلى الأعرابى .

(٢) ويروى ( وما بيننا ) ينظر سر صناعة الإعراب ، لابن جنى ، ج ٢ : ٤٨٧ ، والممتع

فى التصريف ، لابن عصفور ، تح . د . فخر الدين قباوة ( بيروت : دار الآفاق

الجديدة ، ط ٤ ، ١٣٩٩هـ ) ج ٢ : ٥٢٧ .

(٣) الشرح ، ص ٣٠٥ .

نسبته الحذف إلى بعض العرب أن ذلك لغة وهو بهذا جار على مذهب جمهور الكوفيين (١) . قال أبو حيان (ت ٧٤٥) بعد ذكر الأوجه التي يجوز فيها حذف النون : " وما سوى ما ذكر فحذفها فيه ضرورة على مذهب البصريين خلافا للكسائي فإنه أجاز ذلك في الكلام ، نحو قام الزيدا " (٢) ثم قال : " ويشهد له ما سمع : بيضك ثنتا وبيضى مائتا (٣) ، أي ثنتان ومئتان " (٤) . وقال ابن السجري (ت ٥٤٢) : إن ثنيت (الذي) ففيه ثلاث لغات : اللذان بتخفيف النون ، واللذان بتشديدها ، اللذان بحذف النون ٠٠٠ هذا قول الكوفيين . وقال البصريون : إنما حذف النون لطول الاسم بالصلة " (٥) . ويظهر من هذا النص أن حذف النون من اللذان جائز باتفاق (٦) وإنما الاختلاف في التعليل (٧) . وقال السيوطي (ت ٩١١) :

- 
- (١) ويرى الفراء حذفها ضرورة . ينظر الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تح ٠ د ٠ مصطفى إمام ، (القاهرة : مكتبة المثنى ، ط ١ ، ١٩٧٩م) ، ص ٢٨٥ ، وذهب إلى ذلك أبو بكر في كتابه المذكر والمؤنث ، ص ٢٠٧ .
- (٢) ارتشاف الضرب ، ج ١ : ٢٥٦ ؛ وينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ١٦٩ = ١ : ٥٠٠ ط ١ .
- (٣) قال ابن جنى في الخصائص ، ج ٢ : ٤٣١ : " ومما ينسبونه إلى كلام الطير قسول الحجلة للقطاة : أقطى قطا فبيضك ثنتا وبيضى مائتا " ؛ وينظر ضرائر الشعر ، لابن عمفور ، ص ١٠٩ ؛ واللسان ، لابن منظور ، ج ٩ : ١٤٣ (ح ج ل) ، والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ١ : ٣٢٢ .
- (٤) الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ١٦٩ = ١ : ٥٠٠ ط ١ .
- (٥) الأمالى الشجرية ، ج ٢ : ٣٠٦ ، وينظر الخزانة للبيغدادى ، ج ٢ : ٤٤٩-٥٠٠ ، والدرر ، للشنقيطي ، ج ١ : ٢٣ .
- (٦) ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ١ : ١٨٦ = ١ : ٩٥ ط بولاق ؛ والمقتضب ، للمبرد ، ج ٤ : ١٤٦ . والتعليق على عنوان هذا المبحث .
- (٧) والذي أميل إليه هو تعليل البصريين ؛ لأن المماد رقصت تلك اللغة على =

: "وقد فات ابن الأنبارى مسائل خلا فية بين الفريقين استدركها عليه ابن أياز فى مؤلف ٠٠٠ منها : لا يجوز حذف نون التثنية لغير الإضافة وجوزة الكوفيين" (١).

### الترجىح :

لا أميل إلى جواز حذف نون المثنى فى السعة كما ذهب إليه جمهور الكوفيين ؛ لأنه لا يوجد ما يؤيدّه أمّا حكاية ( بيضك ثنتا وبيضى مئتا ) فقد قال ابن عصفور ( ت ٦٦٩ ) : لا يحفظ غيره فى كلام العرب (٢) . وأما ما ورد من ذلك فى الشعر فهو محمول على الضرورة . والله أعلم .

---

= الاسم الموصول . ينظر الصحاح ، للجوهري ، ج ٦ : ٢٤٨١ ؛ والأمالى ، لابن الشجرى ، ج ٢ : ٣٠٦ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ١ : ٢٠٩ ، وأوضح المسالك ، لابن هشام ، ج ١ : ٩٩ ، والمقاصد النحوية ، للعينى ، ج ٢ : ٤٢٥ .

(١) الأشباه والنظائر ، ج ٢ : ١٤٦ .

(٢) ينظر ضرائر الشعر ، ص ١٠٩ .

### المبحث الثالث والخمسون

#### رافع الاسم بعد (إذا) \*

#### العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول طرفة :

إذا نحن قلنا أسمعينا انبرت لنا على رسلها مطروفة لم تشدد

\* مذهب جمهور البصريين أنه معمول لفعل يفسره الفعل الظاهر بعده . وذلك راجع إلى منعم إضافة (إذا) إلى الجملة الاسمية . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٣ : ١١٩ = ١ : ٤٦١ ط . بولاق ؛ والمقتضب ، للمبرد ، ج ٢ : ٧٥ - ٧٦ ، ج ٣ : ١٧٧ ، ج ٤ : ٣٤٨ ؛ ومشكل إعراب القرآن ، للقيسي ، ج ٢ : ٤٤٦ ، ٤٦٥ ؛ وأوضح المسالك ، لابن هشام ، ج ٢ : ١٩٤ ؛ وخزانة الأدب ، للبغدادي ، ج ١ : ٤٥١ ؛ وروح المعاني ، للألويسي ، ج ٣٠ : ٦٤ مج ١٠ ، والفتوحات الإلهية ، للجمل ، ج ٤ : ٤٦٤ .

وظاهر مذهب سيبويه جواز ابتداء الاسم بعد (إذا) على قبح ، لقوله عنها وعن (حيث) : " ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده فعل ٠٠٠ والرفع بعدهما جائز ، لأنك قد تبدئي الأسماء بعدهما فتقول : اجلس حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس " . الكتاب ، ج ١ : ١٠٧ = ٥٤ ط . بولاق . وينظر نفسه ، ص ٨٢ = ٤٢ ، و ج ٣ : ٥٨ = ١ : ٤٣٣ . ولكنه نقض ذلك لقوله في موضع متأخر : " (إذا) هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال " . الكتاب ، ج ٣ : ١١٩ = ٤٦٤ ط . بولاق . وينظر المقتضب ، للمبرد ، ج ٢ : ٧٥ (الهامش) . ولعل هذا هو السبب في نقل الجواز والمنع عنه . ينظر شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ج ٢ : ٩٤٤ ، وشرح الرضي ، ج ١ : ١٧٤ ؛ وشرح الألفية ، لابن الناطم ، ص ١٥٣ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٢ : ٢٦٩ ، والجنى الدانى ، له كذلك ، ص ٣٦٠ - ٣٦١ ؛ وشرح ابن عقيل ، ج ٢ : ١١ ، والمساعد ، له كذلك ، ج ١ : ٥٠٧ =

- : " و (نحن) في موضع رفع بما عاد من النون والألف في (قلنا) " (١) .  
وهناك أربعة مواضع مماثلة أكتفى بالإحالة إليها . (٢)

### التوضيح :

جعل أبوبكر الاسم إذا وقع بعد (إذا) كما في (إذا نحن قلنا) مرفوعا بما عاد عليه من الجملة ، وكذلك في بقية المواضع المشار إليها . ورفع الاسم بالعائد عنده يعني أنه مبتدأ مخبر عنه بالجملة كما تقدم في غير هذا المبحث (٣) . وإذا كان الأمر كذلك فإنه يجيز وقوع المبتدأ بعد (إذا) .

= وقد حمل بعضهم إجازته الابتداء بعد (إذا) على أنه من باب تقديم الفاعل على الفعل وأن القبح جاء من ذلك . ينظر المقتضب ، للمبرّد ج ٢ : ٧٦ (الهامش) . وأمّا قول سيبويه بعد البيت التالي :  
إذا ابن أبي موسى بسلال بلغته فقام بفأس بين واصلك جازر  
: " فالنصب عربي كشر والرفع أجود " . فإنه لا يقصد الرفع في البيت، فيما بيد ولي وإنما يقصد رفع المشغول عنه في نحو (زيدا ضربته) إذا لم يتقدم عليه شيء لقوله بعد ذلك : " لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول : ضربت زيدا وزيدا ضربت ، ولا يعمل الفعل في مضمرة ولا يتناول به هذا المتناول البعيد " .  
الكتاب ، ج ١ : ٨١ - ٨٢ = ١ : ٤٢ ، ط . بولاق .

- (١) الشرح ، ص ١٩١ .  
(٢) ينظر م . ن ، الصفحات : ٥١ س ١٣ ، و ٦١ س ١٦ ، و ٣٧٢ س ١٢ ، و ٤١٨ س ٣ .  
(٣) ينظر المبحث الرابع والثلاثون .

وجواز الابتداء بعدها هو مذهب الكوفيين ، حيث يرون أنه يجوز أن تليها الأسماء كما تليها الأفعال . نقل ذلك عن الكسائي \* . وقال الفراء : " إذا رأيت ما قبل الفعل يحسن للفعل والاسم جعلت الرفع والنصب سواء ولم يغلب واحد على صاحبه مثل قول الشاعر :

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَىٰ بِلَالًا أَتَيْتِهِ  
فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصَلِيكَ جَازِرًا (١)

فالرفع والنصب في هذا سواء " (٢) . وقد قال قبل ذلك عن الرفع في نحو ما تقدم :  
إنه بعائد ذكره (٣) . وقال ابن يعيش (ت ٦٤٣) : " وأجاز الكوفيون وقوع المبتدأ والخبر بعدها " (٤) ، أي بعد (إذا) .

- 
- (١) ورواه سيبويه ، كما سبق في التعليق على عنوان هذا المبحث ، برفع (ابن) و (بلال) ، و (بلغته) مكان (أتيته) . ورواية الرفع تؤيد كلام الفراء .
- (٢) معاني القرآن ، ج ١ : ٢٤١ .
- (٣) ينظر م ن ، ص ٥٠
- (٤) شرح المفصل ، ج ٤ : ٩٧ . وينظر مشكل إعراب القرآن ، للقيسي ج ٢ : ٤٤٦ ، ٤٦٥ ؛ والإتصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٦٢٠ (م ٨٥) ؛ وشرح مقصورة ابن دريد ، لابن هشام اللخمي ، تح . مهدي عبيد جاسم ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ) ، ص ٣٨٩ عنوان الغلاف (ابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية مع تحقيق كتابه إلخ ؛ والتبيان ، للعكبري ، ج ٢ : ١٢٦٣ ؛ وشرح الرضي ، ج ١ : ١٧٤ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٨ : ٤٢٢ ، والمعنى ، لابن هاشم ، ص ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، وشرح ابن عقيل ، ج ٢ : ١١ ، والمقاصد النحوية ، للعيبي ، ج ٣ : ٤٦٦ ؛ والبرهسان ، للزركشي ، ج ٤ : ١٩٦ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٤٠ ؛ والفتوحات الإلهية ، للجمل ، ج ٤ : ٤٦٤ ، ٤٩٢ ؛ وحاشية الصبان ، ج ٢ : ٢٦٥ ؛ وروح المعاني ، للألسوسي ، ج ٣٠ : ٦٤ مج ١٠ .
- \* ينظر ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ، ص ١١٠٠ (مخطوط) .



وحجَّتْهم في عدم اختصاصها بالأفعال أنّها ليست شرطا في الحقيقة  
وأنّ تقدير فعل بعدها خلاف الأصل (١) . ونقل عنهم الرضى (ت ٦٨٦) : " أن الجملة  
الاسمية [بعدها] لا بدّ أن يكون الخبر فيها فعلا إلا في الشاذّ . . . " (٢) .  
" ونقل عن سيبويه والأخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسميّة  
المشروطة بعدها لكن على ضعف " (٣) ، حيث وصفه سيبويه بالقبح (٤) ، ووصفه  
الأخفش بأنّه مما هو خلاف الأصل (٥) . وقد نسب إليه الجواز عدد من النحويّين  
دون الإشارة إلى ذلك (٦) . كما أنّ بعض هؤلاء قد أهملوا ذكر الكوفيّين واقتصروا

- 
- (١) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٤ : ٩٧ ، وروح المعاني ، للآلوسى ،  
ج ٦٤ : ٣٠ مج ١٠ .
- (٢) شرحه ، ج ١ : ١٧٤ ؛ وينظر ارتشاف ، الضرب ، لأبي حيان ، ص ١١٠٠ (مخطوط)
- (٣) شرح الرضى ، ج ١ : ١٧٤ ؛ وينظر ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ، ص ١١٠٠ .  
(مخطوط) .
- (٤) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٠٦-١٠٧ = ١ : ٥٤ ، ط ٠ بولاق ؛ وينظر التعليق على  
عنوان هذا المبحث .
- (٥) ينظر معاني القرآن ، ج ١ : ٧٨ .
- (٦) ينظر الخصائص لابن جنى ، ج ١ : ١٠٥ ، وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ،  
ج ٢ : ٩٤٤ ؛ وشرح الألفية ، لابن الناظم ، ص ١٥٣ ؛ وارتشاف الضرب ، لأبي  
حيان ، ص ١١٠٠ (مخطوط) . وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٢ : ٢٦٩ ؛  
والجنى الدانى ، له كذلك ، ص ٣٦١ ؛ والمغنى لابن هشام ، ص ٩٧ ، ٦٤٣ -  
٦٤٤ ؛ وشرح ابن عقيل ، ج ٢ : ١١ ؛ والمقاصد النحوية ، للعيني ، ج ٣ : ٤١٦ ؛  
وشرح الاشموني ، ج ٢ : ٢٦٥ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٤٠ ؛  
والهمع ، للسيوطى ، ج ٣ : ١٨١ = ١ : ٢٠٧ ط ٠١ .

على نسبة ذ لك إليه وحده (١).

وممن تبع الكوفييين الأعلَم الشنتمرى (ت ٤٧٦) ؛ لقولسه عن جـواز  
إيلاء ( إذا ) الفعل أو المبتدأ : " وكلا المذهبين حسن صحيح إن شاء الله " (٢).  
وابن مالك (ت ٦٧٢) ؛ لقولسه : " وقد تغنى ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل " (٣).  
أى بعد ( إذا ) . وأيدهم من المحدثين أستاذنا الدكتور أحمد مكى الأنصارى  
قاثلا عن قوله تعالى : ( إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ) (٤) : " إذا أردت الفطرة السليمة  
فى الإعراب واستلهمت الحس اللغوى المرهف أعربت كلمة ( السماء ) مبتدأ  
وما بعد ها خبرا ٠٠٠ وبه قال الأُخفش والكوفيون " (٥). ثم دعا إلى تطبيق  
ذلك على الآيات والأبيات المماثلة ، ورأى أنه أولى من اللجوء إلى التأويل  
أو التقدير الذى يفكك ترابط الجملة ويفتتها (٦) . واقتفى أثره تأييدهم تلميذه  
د. محمد عبد القادر هنادى (٧) .

- 
- (١) وهم ابن جنى ، وابن مالك ، وابنه بدر الدين ، والمرادى ، والأشمونى ،  
والسيوطى . ولم أدر لم أهمل هؤلاء ذكر الكوفييين مع أن ذلك هو رأى  
زعيمى المدرسة الكوفية الكسائى والفراء . ولا أظن أن رأيهم لم يصل  
إليهم ؛ لأنه قد نقله سابقهم ولا حقهم كما رأيت .  
(٢) تحصيل عين الذهب ، بهامش الكتاب ، لسيبويه ، ( مصر : المطبعة الأميرية  
بيولاق ، ط ١ ، ١٣١٦هـ ) ، ج ١ : ٤٢ .  
(٣) تسهيل الفوائد ، ( مصر : دار الكتاب العربى ، ١٣٨٧هـ ) ، ص ٩٤ .  
(٤) الآية الأولى فى سورة الانشقاق .  
(٥) سيبويه والقراءات ، ص ١١٥ ؛ وينظر نظرية النحو القرآنى ، ص ١٥٩  
(٦) ينظر سيبويه والقراءات ، ص ١١٦-١١٧ ؛ ونظرية النحو القرآنى ، ص ٥٩ ، ٦٣-٦٥ .  
(٧) يفرجهود الفخر الرازى ، ( ر . د ) ، ص ٨١ ؛ وظاهرة التأويل فى القرآن الكريم ،  
( ر . م ) ، ص ٣٤٠ .

### الترجيح :

الراجح في نظري ما ذهب إليه الكوفيون وهو جواز وقوع

المبتدأ بعد (إذا) لما يلي :

١ - كثرة ما ورد من نصوص نثرية وشعرية ظاهرها جواز ذلك ، أحصى منها  
أستاذنا الدكتور الأنصاري اثنتين وعشرين آية<sup>(١)</sup> ، وما يربو على  
ستمائة بيت كلها من عمور الاحتجاج<sup>(٢)</sup> .

٢ - أن الخليل (ت ١٧٠) ، وسيبويه (ت ١٨٠) ، ويونس (ت ١٨٢) ، والمبرد (ت ٢٨٦)  
لم يمنعوا إضافة (إذا) إلى الجملة الاسمية إلا لأن معناها معنى الزمن المستقبل  
وهم يمنعون إضافة الزمن المستقبل إلى الجملة الاسمية فلا يجوز عندهم أن تقول:  
يكون هذا يوم زيد أمير<sup>(٣)</sup> . وما منعه قد ورد ما يماثله في القرآن الكريم وهو قوله  
تعالى : ( لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ . يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ )<sup>(٤)</sup> . قال أبو حيان (ت ٧٤٥) : "   
( يوما ) بدل من ( يوم التلاق ) وكلاهما ظرف مستقبل ، والظرف المستقبل  
عند سيبويه لا يجوز إضافته إلى الجملة الاسمية ، لا يجوز : أحييتك يوم زيد  
ذاهب إجراء له مجرى ( إذا ) " <sup>(٦)</sup> . وقال الجمل (ت ٣٠٤) عن (يومهم بارزون )

---

(١) ينظر نظرية النحو القرآني ، ص ٦٤-٦٥ وهي الآيات : (٨-١١) في سورة  
المرسلات ، و (١-١٣) في سورة التكويد ، و (١-٤) في سورة الانفطار ،  
و (١ ، ٢) في سورة الانشقاق .

(٢) ينظر نظرية النحو القرآني ، ص ٢٠٥-٢٩٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ، لسبويه ، ج ٣ : ١١٩ = ١ : ٤٦١ ، ط . بولاق ، والمقتضب ،  
للمبرد ، ج ٣ : ١٧٧ .

(٤) من الآيتين (١٦ ، ١٧) في سورة غافر .

(٥) كذا في الأصل .

(٦) البحر المحيط ، ج ٧ : ٤٥٥ .

أيضا : " ظرف مستقبل ك ( إذا ) ، مضاف الى الجملة الاسمية " (١) لذا فإنه ينبغي جواز إضافة ( إذا ) كما أضيف ذلك الزمن الذي في معناها .

٣ - أن ابن جنى ( ت ٣٩٢ ) قد أبطل بالتحليل تقدير فعل بعد ( إذا ) فى قول ضينم الأسدى :

إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفَيْنِي فِي ابْنِ عَمِّي - وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ - الرَّجُلُ الظُّلْمُومُ  
حيث قال ما ملخصه : إن ( هو ) فى البيت ضمير الشأن وضمير الشأن لا بد أن يفسر بجملة ، ومفسره الجملة المذكورة بعده ، وإذا كانت الجملة التى بعده مفسرة له بقى الفعل المقدّر قبله لا دليل عليه ، فيبطل إضماره ويلزم جعل ضمير الشأن متبداً (٢) .

٤ - أن تقدير فعل بعدها فى نحو ( إذا نحن قلنا ) تكلف ظاهر فيما يبىد و لى . والله أعلم .

---

(١) الفتوحات الالهية ، ج ٤ : ٨٠ .

وينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٣ : ٦ ؛ والجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، ج ١٥ : ٣٠٠ ؛ وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ج ٢ : ٩٤٥ ؛ وشرح الرضى ، ج ٢ : ١٠٣ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٤١ ؛ والسمع ، للسيوطى ، ج ٢ : ٢٢٢ = ٢١٨ ط ١ .  
(٢) الخصائص ، ج ١ : ١٠٤ - ١٠٥ ( باختصار ) وينظر قضايا الجملة الخبرية ، للدكتور معيض العوفى ، ج ١ : ١٤٦ .

## المبحث الرابع والخمسون

### منع إعمال الممدر المنون \*

#### العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

حُدِّثَا النَّاسَ كُلَّهُمْ جَمِيعًا      مَقَارَعَةً بَيْنَهُمْ عَن بَيْنِنَا

: " و ( بنهيم ) نصب بفعل مشتق ، معناه : نقارع بنهيم " (١)

#### التوضيح :

قدّر أبو بكر لنصب ( بنهيم ) في البيت السابق فعلا مشتقا من لفظ

المصدر المنون ( مقارعة ) . . . وتجد مثل هذا منسوبا إلى الكوفيين قال ابن خالويه

( ت ٣٧٠ ) عنهم في أثناء الحديث عن قوله تعالى : ( أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ .

يَتِيمًا ذَا مَقْرَبٍ ) (٢) : " وإنما انتصب ( يتيم ) عند هم بفعل مشتق من هذا ، والتقدير

أو إطعام يطعم يتيما " (٣) .

\* مذهب البصريين جواز إعماله من غير تقدير فعل قال سيبويه : " هذا

باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه . وذلك قولك

عجبت من ضرب زيدا " . الكتاب ، ج ١ : ١٨٩ = ٩٧ : ١ ط . بولاق . وينظر المقتضب ،

للمبرد ، ج ١ : ١٥٢ ، وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ٣ : ٤ ؛ وشرح الأشموني

ج ٢ : ٢٩٠ .

(١) الشرح ، ص ٣٩٩ .

(٢) الآتيان ( ١٤ ، ١٥ ) في سورة البلد .

(٣) إعراب ثلاثين سورة ، ص ٩١ .

وقدّروا فعلا بعد المصدر المنون من لفظه لأنهم يمنعون إعماله قال ابن عقيل (ت ٧٦٩) : " ومنع الكوفيون إعمال المنون . وقالوا : إنَّ العمل بعده لفعل " (١) .  
أى لفعل مقدّر . وحجّتهم أنّه " إذا نون أو دخلته الألف واللام صحّت له الاسميّة .  
ويطل عمله " (٢) .

ويبدو لى أنّ فى إطلاق نسبة ذلك إليهم جميعا تجوّزا ؛ لأنّ ظاهر كلام الفراء جواز إعمال المصدر المنون . حيث قال عن قوله تعالى : ( أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ) (٣) : " نصبت ( يتيما ) بإيقاع الإطعام عليه " (٤) .  
كما أجاز إعمال اسم المصدر المنون حين قال : " وقوله : ( وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا ) (٥) نصبت ( شيئا ) بوقوع السرزق عليه " (٦) . وقد نسب مثل هذا القول عن اسم المصدر المنون إلى الكوفيين عموما

- 
- (١) المساعد ، ج ٢ : ٢٣٤ . وينظر توضيح المقاصد ؛ للمرادى ، ج ٣ : ٤ ، وشرح الأشمونى ، ج ٢ : ٢٩٠ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٦٣ ؛ والهمع ، للسيوطى ، ٥ : ٧١ = ٢ : ٩٣ ط ١ ؛ والموفى ، للكنغراوى ، ص ٧٧ .
- (٢) إعراب ثلاثين سورة ، لابن خالويه ، ص ٩١ .
- (٣) الآيتان (١٤ ، ١٥) فى سورة البلد .
- (٤) معانى القرآن ، ج ١ : ٣١٨ - ٣١٩ ، وينظر ، ج ٢ : ١١٠ ، و ج ٣ : ٣٢٤ .
- (٥) من الآية (٧٣) فى سورة النحل .
- (٦) معانى القرآن ، ج ٢ : ١١٠ .

حيث قال القيسي (ت ٤٢٠) في أثناء الحديث عن الآية نفسها : " انتصب (شيء) على البدل من (رزق) ، وهو عند الكوفيين منصوب ب (رزق) . والرزق عند البصريين اسم وليس بمصدر فلا يعمل إلا في الشعر " (١) .

وإذا كان الأمر كذلك عند الكوفيين مع اسم المصدر المنون فإنه كان الأولى بهم إعمال المصدر المنون ، لأنه لو صحّت له الاسمية بتنوينه فأبطلت عمله كما ادّعوا لكان اسم المصدر أولى بمنع الإعمال ؛ لأنه اسم وليس مصدرا حقيقيا . وتجدر الإشارة إلى أنّ التقدير الذي تبناه الكوفيون بعد المصدر ليس من خصائص مذهبهم وإنما التقدير من خصائص المذهب البصري غالبا غير أننا رأينا الكوفيين هنا يعتنقونه . فهي المسائل التي تدخل في باب تبادل المواقع بين البصريين والكوفيين .

#### الترجيح :

الذي يترجح عندي جواز إعمال المصدر المنون كما ذهب إليه البصريون (٢)

والفراء . وذلك لما يلي :

- ١ - أنّ تقدير فعل بعده تكلفٌ لاداعي له ، والأصل عدم التقدير . (٣)
- ٢ - أنّ إعماله منونا موافق لمعنى الفعل ؛ لأنه يشبهه بالتنكير . (٤)

---

(١) مشكل إعراب القرآن، ج ٢ : ١٩-٢٠ ؛ وينظر البيان ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٨١ .

(٢) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

(٣) ينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ٥ : ٧١ = ٢ : ٩٣ ط ١ .

(٤) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٦ : ٦٠ ، والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٦٣ .

المبحث الخامس والخمسون

\* معمول الصفة المشبهة المقترن بـ (ال) :

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

كَبَّرِ الْمَقَانَةَ الْبَيَاضِ بِصَفْرَةٍ      غَذَاهَا نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرَ مَحَلِّ (١).

: " سألت أبا العباس أحمد بن يحيى عن إعراب ( البياض ) ، فقال : يجوز الخفض والنصب والرفع ، فمن خفضه أضاف ( المقناة ) إليه ، وصلاح الجمع بين الألف واللام والإضافة لأن الألف واللام معناهما الانفصال والتقدير . كبر المقناة البياض قوياً بصفرة . قال : ولا يجوز لمن خفض ( البياض ) بالإضافة أن يجعل

\* يجوز فيه عند البصريين الرفع على الفاعلية بالصفة المشبهة والنصب على التشبيه بالمفعول به ، والجر على الإضافة اللفظية . ينظر الكتاب ، لسبويه ، ج ١ : ١٩٤ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ = ١ : ٩٩ - ١٠٠ ، ١٠٣ ط . بولاق ، والمقتضب للمبرد ، ج ٤ : ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٢ .

(١) قال أبو بكر عن المقناة : " الألف واللام للبيض ، والمعنى : كبيضة بكر البيض التي قونى بياضها بصفرة . وقال يعقوب : إنما أراد بالمقناة ههنا المشاكلة ، أي كبيضة مخلوط بياضها بصفرة ، يعني بيضة النعام الأولى . ثم رجع إلى نعت المرأة فقال : غذاها نمير الماء . . . والنمير : الماء العذب الذي يبقى في الأجواف " . الشرح ، ص ٧١-٧٢ .



الباء صلة ( المقناة ) لأنَّ ( المقناة ) في مذهب الأسماء فلا يجوز أن توصل بالباء فخطأ في قول الكسائي والفراء ( مررت برجل وجهه الأب في الناس ) لأنَّ وجهها في مذهب الأسماء ، فلا يجوز أن يوصل ب ( في ) . وكذلك ( مررت برجل راغب الأب فيك ) خطأ لما ذكرنا . قال : ومن نصب ( البياض ) نصبه على التفسير ، كما تقول : مررت بالرجل الحسن وجهها ، ومن رفع ( البياض ) جعل الألف واللام يدا من الهاء ، ورفعها بفعل مضمر ، والتقدير : كبر المقناة قونى بياضها بصفرة . انقطع كلام أبي العباس ههنا " (١) .

#### التوضيح :

المقناة في البيت السابق اسم مفعول من الفعل ( قانى ) المتعدى إلى مفعول واحد . وهو إذا كان كذلك يجرى مجرى الصفة المشبهة باتِّفاق . (٢) وقد أجاز شعلب في ( البياض ) بعد ( المقناة ) ثلاثة أوجه الخفض والنصب والرفع كما تقدّم .

والخفض لا أعلم فيه خلاف ما ذكر لكن الجديد فيه أنه منع وصل المفضلة المشبهة بحرف الجر أي تعلق الجار والمجرور بها . وقد نسب ذلك إلى الكسائي والفراء حين قال : فخطأ في قول الكسائي والفراء ( مررت برجل وجهه الأب في الناس ) . وعلّة المنع عندهم : أنّ وجهها في مذهب الأسماء فلا يجوز أن يوصل ب ( في ) . وهذا الرأي لم أقف عليه عند غيرهم ولعلّه مما انفردوا به .

---

(١) م . ن . ٠ ، ص ٧٠ .

(٢) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٦ : ٩١ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ج ١ : ٦٤٥ ؛ وشرح الرضى ، ج ٢ : ٢١١ ؛ والهمع ، للسيوطى =

أما النصب فقد قال : إنه على التفسير مع اقترانه ب (ال) ، وهو يريد بالتفسير

هنا التمييز بقوله : كما تقول : مررت بالرجل الحسن وجها .

وانتصاب معمول الصفة المشبهة المقترنة ب (ال) على التمييز هو مذهب

جماعته الكوفيين بناء على إجازتهم تعريف التمييز كما قال الرضى (١) (ت ٦٨٦) .

وممن أخذ برأيهم في جعل معمول الصفة المشبهة المقترنة ب (ال) تمييزاً أبو علي

الفارسي (ت ٣٧٧) قائلا : " لا فرق بين دخول الألف واللام وعدمها لو قال : هو

حسن وجها . وإذا قد جاء الجماء الغفير ، وفاء إلى في ، وأرسلها العراك ، ولم

يمنتع من كون مثل هذا منصوباً على الحال ، لأن فائدته فائدة النكرة فلم يمنتع

---

= ج ٥ : ١٠٢-١٠٣ = ٢ : ١٠٢ ط ١ . وربما يكون النحاس لا يرى ذلك ، لقوله

في أثناء شرح البيت المذكور : " وبروي : كبكر المقناة البيضاء بصفرة

شبهه بالحسن الوجه . وفيه بعد ، لأنه تشبيه بما ليس من بابه وقد أجازوا

مررت بالمعطي الدرهم " . شرح القوائد التسع ، ج ١ : ١٥٥ ، وينظر الهمع

في الموضوع السابق ذكره .

(١) ينظر شرحه ، ج ٢ : ٢١٠ . وينظر كذلك شرح مقصورة ابن دريد ، لابن هشام

اللخمي ، ص ٣١١ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٣ : ٤٧ ؛ والمساعد

لابن عقيل ، ج ٢ : ٢١٧ .

وعن جواز تعريف التمييز عندهم مع غير الصفة المشبهة . ينظر معانى

القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٧٩ ، و ج ٢ : ٣٠٨ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ،

ج ١ : ٣٩٤ ، و ج ٢ : ٥٥٥ ؛ وشرح الرضى ، ج ١ : ٢٢٣ ؛ وشرح ألفية ابن معطي ،

لابن القواس ، ج ١ : ٥٨٠ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ١ : ٢٦٥ ، و ج ٢ :

١٧٥ ؛ وشرح ابن عقيل ، ج ١ : ٨٦ ؛ والمساعد ، له كذلك ، ج ٢ : ٦٦ ؛ والتصريح

لخالد الأزهرى ، ج ١ : ٣٩٤ ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ٤ : ٧٢ = ١ : ٢٥٢ ط ١ ؛

وابن الطراوة النحوى ، للدكتور عياد الشيبى ، ص ٤١ .

أن يكون هذا منه " (١) .

وعقب ابن يعيش ( ت ٦٤٣ ) على ذلك بقوله : " وهو وجه حسن لولا شناعة

في اللفظ " (٢) .

أما الرفع فقد جعله ثعلب بفعل مضمّر حين قال : ومن رفع ( البياض ) جعل

الألف واللام بدلا من الهاء (٣) ورفع بفعل مضمّر والتقدير كبكر المقاناة قونسي

بياضها . ويبدو ولى أنه يريد برفعه بفعل مضمّر رفعه على البديل من الضمير في المقاناة

إلا أنه جرى على عادة الكوفيين في تقدير فعل من جنس العامل في المبدل منه كما تقتضيه

في مبحث التكرير (٤) . ورأيت في ذلك المبحث أنهم قد يستغنون بتقدير العامل

دون ذكر التكرير (٥) .

وإذا صح ذلك فلعلّ الفارسي كان متأثرا به حين أجاز جعل ( الأبواب )

بدلا في قوله تعالى : ( جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ) (٦) . وكذا لك ( العين )

في نحو : مررت برجل حسنة العين . (٧)

" ويردّه حكاية الفراء : مررت بامرأة حسن الوجه ، وحكاية الكوفيين :

بامرأة قويم الأنف ، وأنه يجوز : برجل مضروب الأب " (٨) . حيث إن ( حسن )

(١) شرح المفصل، ج ٦ : ٨٥ .

(٢) م ٠ ن ، ص ٠ ن .

(٣) جعل الألف واللام بدلا من الهاء هو مذهب الكوفيين وقد تقدّم تفصيله في

المبحث الثاني والثلاثين .

(٤) ينظر المبحث السابع عشر .

(٥) ينظر ص ١٥٦ ، ١٥٩ .

(٦) الآية ( ٥٠ ) في سورة ص .

(٧) ينظر المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات ، تح . صلاح الدين عبداللّه

السكاوي ، ( العراق : وزارة الأوقاف ، ١٩٨٣ م ) ، ص ١٤٣ ، ١٤٥ ؛ وشرح الرضى

ج ٢ : ٢٠٩ - ٢١٠ .

(٨) التصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٨٤ .

و ( قويم ) وصفان للمرأة وليس فيهما علامة التأنيث حتى يمكن الإضمار فيهما ويكون ما بعدهما بد لا ، وكذلك في المثال الأخير إذ لو جعل الأب بد لا لم يكن كلاً ولا بعضاً ولا اشتمالاً (١) .

### الترجيح :

لا أميل إلى منع تعلق الجار والمجرور بالصفة المشبهة عند إضافتها إلى معمولها ؛ لأن تلك الإضافة في تقدير الانفصال كما ذكر شعلب نفسه ، كما لا أميل إلى جعل المَعْرِفَ ب (أل) بعد الصفة المشبهة بد لا المضمرة فيها لما ورد على ذلك فيما تقدم .

أما انتصابه بعدها على التمييز فهو راجح في نظري ؛ لصحة المعنى عند حمله على ذلك ؛ لأن من نصب الوجه في نحو : جاء الحسن الوجه " قد علم أنهم لا يعنون من الوجوه إلا وجه المذكور " (٢) ، ولأنَّ نصبه على التشبيه بالمفعول به كما ذهب إليه البصريون (٣) فيه نظر ، لأنك إذا قلت : (زيد حسن الوجه) لم ترد أن تخبر أن زيباً فعل بالوجه شيئاً ، بل الوجه فاعل في المعنى ؛ لأنه هو الذي حَسَنَ (٤) ، والفاعل في المعنى له نظائر نُصِبَ فيها على التمييز مثل طبت نفساً وضقت ذرعاً ، إذ الأصل طابت نفسي ، وفاق ذرعي (٥) .

---

(١) ينظر م . ن ، ص . ن .

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٦ : ٨٨ .

(٣) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

(٤) ينظر الكتاب ، لسبويه ، ج ١ : ١١٥ = ١ : ٥٩ ط . بولاق .

(٥) ينظر معاني القرآن ، للقراء ، ج ١ : ٧٩ .

المبحث السادس والخمسون

العطف بالجرّ على المنصوب باسم الفاعل وعكس ذلك \*.

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

فَطَلَّ طُهَاءَ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مَنْضِجٍ صَفِيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مَعْجَلٍ

: " والصفيف منصوب بمنضج ، والقدير نسق على المصيف في التقدير ، والتقدير

: من بين منضج صفيف شواء أو قدير معجل . أجاز الكسائي والفراء عبد الله مكرم

أخيك في الدار وأباك ، وعبد الله مكرم "أخاك في الدار وأبيك وأنشد الفراء :

\* الذي يظهر لي أنّ مذهب البصريين منع العطف بالجر على المنصوب

باسم الفاعل لقول السيوطي بعد ذكر جواز ذلك عند الكوفيين والبغداديين

: " وأوجب غيرهم النصب " . الهمع ، ج ٥ : ٢٩٦ = ٢ : ١٤٦ ط ١ . وينظر

حاشية المبان ، ج ٢ : ٣٠٥ ، وحاشية الخضري ، ج ٢ : ٢٨ .

أما العطف بالنصب على المضاف إليه اسم الفاعل فهو جائز عند البصريين

والكوفيين . ينظر مثلا الكتاب لسيبويه ، ج ١ : ١٦٩ = ١ : ٨٦ ط ١ . بولا ق ،

ومعاني القرآن للفراء ، ج ١ : ٣٤٦ ، ٣٩٠ ، والمقتضب للمبرد ، ج ٤ : ١٥١

ثم ذهب جمهور البصريين ومنهم سيبويه إلى أنه منصوب بإضمار فعل أو

وصف منون . ينظر الكتاب في الموضع المذكور ، والتصريح ، لخالد

الأزهري ، ج ٢ : ٧٠ . وذهب الكوفيون إلى أنه معطوف على المحل كما

سيأتي .

فَبَيْنَا نَحْنُ نَنْظُرُهُ أَتَانَا مَعْلِقَ شِكْوَةٍ وَزِنَادَ رَاعٍ (١)  
نصب ( الزناد ) على معنى : أتانا معلقا شكوة " (٢).

### التوضيح :

ذكر أبو بكر أن الكسائي والفراء يجوزان العطف بالجر على المنصوب باسم الفاعل كما يجوزان العطف بالنصب على المضاف إليه اسم الفاعل والظاهر من كلامه أن المعطوف في كلا الحالين معطوف على المحل . يؤخذ ذلك من قوله : ( والقدير ) نسق على ( الصفيق ) في التقدير ، وقوله : نصب ( الزناد ) على معنى : أتانا معلقا شكوة .

ومضمون ما ذكره أبو بكر قد ورد في معاني القرآن للفراء ، حيث قال : " وقوله ( وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حَبَانًا ) (٣) الليل في موضع نصب في المعنى فردة الشمس والقمر على معناه لما فرّق بينهما بقوله ( سكنا ) . فإذا لم تفرّق بينهما بشيء آثروا الخفض ، وقد يجوز أن ينصب وإن لم يحل بينهما بشيء . أنشد بعضهم :

وَبَيْنَا نَحْنُ نَنْظُرُهُ أَتَانَا مَعْلِقَ شِكْوَةٍ وَزِنَادَ رَاعٍ

- (١) ضبطت ( الشكوة ) في الشرح بكسر الشين ، وفي معاني القرآن ، للفراء ، كما سيأتي ، وفي اللسان ، لابن منظور ، ج ١٤ : ٤٤١ ( شك أ ) ليس فيها إلا الفتح . وهي وعاء كالدلو أو القربة الصغيرة .
- (٢) الشرح ص ٩٧-٩٨ .
- (٣) من الآية (٩٦) في سورة الأنعام ، و ( جاعل ) فيها اسم فاعل وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٢٦٣ .

وتقول : أنت آخذُ حَقَّكَ وحقَّ غيرك فتضيف في الثاني وقد نوتت في الأوَّل ؛ لأنَّ  
المعنى في قولك : أنت ضاربٌ زيداً ، وضاربٌ زيدٍ سواء ، وأحسن ذلك أن تحول  
بينهما بشيء ، كما قال امرؤ القيس :

فَطَلَّ طَهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مَنْضِجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مَعْجَلٍ  
فنصب الصفيف وخفض القدير على ما قلت لك " (١).

ونسبَ مثلُ ذلك إلى الكوفيين . قال أبو حيان (ت ٧٤٥) أجاز الكوفيون  
هذا ضاربٌ زيداً وعمرو ، بالخفض محمولاً على زيد ؛ لأنه يكون مخفوضاً " (٢) .  
وجاء في التصريح لخالد الأزهري (ت ٩٠٥) عن المعطوف على المجرور بإضافة  
اسم الفاعل إليه " ويجوز نصبه بالعطف على المحل عند بعضهم ، وهم الكوفيون  
وطائفة من البصريين " (٣) .

ويرجع الفراءُ العطفَ على المحلِّ إلى التوهم ، حيث قال : " إذا طالبت  
الكلمة بعضَ الطول أو فرقت بينهما بشيء ، هنالك يجوز التوهم كما تقول : أنت  
ضارب زيد ظالماً وأخاه . حين فرقت بينهما بـ ( ظالم ) جاز نصب الأخ وما قبله  
مخفوض " (٤) . ولا أوافق أن المعطوف في قراءة ( وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ  
حَبَانًا ) (٥) من باب التوهم كما تقدّم نحو ذلك في غير هذا المبحث . (٦) .

(١) ج ١ : ٣٤٦ .

(٢) شرح أبيات المغني ، للبندادي ، ج ٧ : ١٥٠ . وينظر المساعد ، لابن عقيل ،  
ج ٢ : ٢٠٦ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٥ : ٢٩٦ = ٢ : ١٤٥ ط ١ .

(٣) ج ٢ : ٧٠ .

(٤) معاني القرآن ، ج ١ : ٣٩٠ .

(٥) من الآية (٩٦) في سورة الأنعام . وقد تقدّم تخريج القراءة .

(٦) ينظر المبحث الحادي والأربعون ، ص ٣١٣ . وينظر الخلاف في إعراب

الآية على تلك القراءة في البحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٤ : ١٨٦-١٨٧ .

- (١) وممن أخذ برأى الكوفيين فى جواز العطف بالجر على المنصوب البغداديون بل إن بعضهم أفرد هم بذلك (٢) والأولى أنهم تابعون للكوفيين وممن أخذ برأيهم فى أنّ المعطوف بالنصب على المجرور معطوف على المحلّ، ابن يعيش (٢) (ت ٦٤٣) وابن مالك (٤).

### الترجيح:

لا أميل إلى العطف بالجرّ على المنصوب باسم الفاعل لعبد م ورود سماع بذلك لا يحتمل التأويل وقول امرى، القيس السابق الذى استدل به الكوفيون خرّجه بعضهم على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: من بين منضج صفيق سواء أو طابخ قد ير . ويدل على ذلك التقدير أنّ (بين) تقتضى الإضافة إلى اثنين متجانسين (٥). وإضافة إلى ذلك أنّ الأصل فى اسم الفاعل المستوفى للشروط الإعمال لا الإضافة (٦).

- (١) ينظر المساعد، لابن عقيل، ج ٢ : ٢٠٦؛ والهمع، للسيوطى، ج ٥ : ٢٩٦ = ١٤٥ ط ١ .
- (٢) ينظر المعنى، لابن هشام، ص ٥١٢؛ وحاشية الصبان، ج ٢ : ٢٠٥؛ وحاشية الخضرى، ج ٢ : ٢٨ .
- (٣) ينظر شرح المفصل، ج ٦ : ٦٩ .
- (٤) ينظر شرح الكافية الشافية، ج ٢ : ١٠٤٧؛ وشرح الأشموني، ج ٢ : ٣٠٥ .
- (٥) ينظر المعنى، لابن هشام، ص ٥١٢؛ والمقاصد النحوية، للعيني، ج ٤ : ١٤٨؛ وشرح أبيات المعنى، للبغدادى، ج ٧ : ١٥ .
- (٦) ينظر حاشية يس، ج ٢ : ٧٠ .



أما العامل في المعطوف بالنصب على المضاف، إلى اسم الفاعل فالراجح  
ففي نظري أنه اسم الفاعل المضاف إلى المعطوف عليه ، كما ذهب  
إليه الكوفيون ومن أخذ برأيهم ؛ لأنه كما يقول ابن مالك : " لا حاجة  
إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه " (١) . ولعلّ مما يؤيد ذلك أنّ العرب  
يؤثرون نصب ذلك المجرور بالإضافة إذا حال بينه وبين اسم الفاعل شيء ، كما  
يقول الكسائي ، فيقولون : " هو ضارب في غير شيء أخاه " (٢) . كما تقدّم في غير  
هذا المبحث إيراد عدّة شواهد عمل فيها اسم الفاعل في حال الجمع مع حذف  
النون ، نحو : ( مررت بالمكرمي زيدا ) (٣) . فإذا جاز نصب المضاف إليه فالأولى  
جواز ذلك في المعطوف على محله ، لأنّه مفعول في المعنى . (٤) ولأنّ الأصل  
في اسم الفاعل المستوفي لشروط الإعمال العمل كما سبق أن أشرت إلى ذلك .

---

(١) شرح الكافية الشافية ، ج ٢ : ١٠٤٧ .

(٢) معاني القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٨١ .

(٣) ينظر المبحث الحادي والخمسون ، ص ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

(٤) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٦ : ٦٩ .

### المبحث السابع والخمسون

#### مجيء (أو) بمعنى (بل) وبمعنى الواو \*

#### العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول طرفة :

وَلَيْكِنَّ مَوْلَايَ أَمْرُوُّ هُوَ خَانِقِيْ عَلَى الشُّكْرِ وَالتَّسْأَلِ أَوْ أَنَا مُفْتِدٍ

: " ٠٠٠ وعلى رواية العامة (أو) بمعنى (بل) ، كأنه قال : بل أنا مفتد منه .

وقال الله عز وجل : (إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدٌ وَنَ) (١) . وأنشد الفراء :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فَرَوْنَقِ الضُّحَى وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَسِحُ

معناه : بل أنت .

ويقال : (أو) بمعنى الواو . والتقدير : وأنا مفتد . قال الله عزَّ وجلَّ :

(وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ أَيْمًا أَوْ كُفُورًا) (٢) ، معناه : (أئما وكفورا) " (٣) .

\* مذهب جمهور البصريين أنَّ (أو) لا تأتي بمعنى (بل) . ينظر المقتضب

للمبرد ، ج ٣ : ٣٠٤ ، والإيضاح ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٤٧٨ (م ٦٧)

والبيان ، له كذلك ، ج ٢ : ٣٠٨ ، وفي الإيضاح أنها عند البصريين أيضا

لا تأتي بمعنى الواو .

(١) من الآية (١٤٧) في سورة الصافات .

(٢) من الآية (٢٤) في سورة الإنسان .

(٣) الشرح ، ص ٢٠٨ .

التوضيح :

ذكر أبو بكر أنّ (أو) تأتي بمعنى (بل) ، وبمعنى الواو . وقال عنها مثل ذلك في كتابه الأضداد (١) .

ومجىء (أو) بمعنى الواو قد نسيه عدد من النحويين إلى الكوفييين (٢) مع أنّ مجيئها كذلك ليس خطأً بهم ؛ لأنّك تجده عند جماعة من كبار البصريين (٣) منهم سيبويه (٤) (ت ١٨٠) ، وقطيب (ت ٢٠٦) رب (٥) وأبو

(١) ص ٢٧٩ - ٢٨٢ .

(٢) ينظر مشكل إعراب القرآن ، للقيسي ، ج ٢ : ٢٤٣ ، وآمالى ابن الشجري ، ج ٢ : ٣١٧ ، والإتصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٤٧٨ (م ٦٧) ؛ وشرح الجمل ، لابن عصفور ، ج ١ : ٢٣٤-٢٣٥ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ١ : ٨٣ ، ٨٥ ؛ والمعنى ، لابن هشام ، ص ٦٥ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ١٤٦ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٥ : ٢٤٨ = ٢ : ١٣٤ ط ١ ؛ والفتوحات الإلهية ، للجمل ، ج ١ : ٢٣ .

(٣) وينظر أبو عمر الجرمي ، لمحسن سالم العميري ، (مكة : جامعة أم القرى مركز البحث العلمى ، "ر . م" ، رقم ١٧٢ ، ١٣٩٩هـ) ، ص ٢١٤ ، ٢١٥ .

(٤) ينظر الكتاب ، ج ٣ : ١٨٥ - ١٨٦ = ١ : ٤٩٠ ط ٠ بولاق ؛ وينظر المساعدي ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٤٥٩ ، فقد نسب مثل ما قاله سيبويه فى الموضوع المشار إليه فى الكتاب إلى الجرمي .

(٥) ينظر الخصائص ، لابن جنى ، ج ٢ : ٤٦٠ ، ٤٦١ ، وصرناعة الإعراب ، له كذلك ، ج ١ : ٤٠٦ .

عبيدة<sup>(١)</sup> (ت ٢٦٥) ، وأبو زيد الأنصاري<sup>(٢)</sup> (ت ٢١٥) ، والأخفش<sup>(٣)</sup> (ت ٢١٥) ،  
والجرمي<sup>(٤)</sup> (ت ٢٢٥) ، والمبرد<sup>(٥)</sup> (ت ٢٨٦) . وإلى جانب ذلك تجد الفراء يقول :  
" لا تكون (أو) بمنزلة الواو ولكنها تكون في الأمر المفوض ، كما تقول : إن شئت  
فخذ درهما أو اثنين " (٦) .

أمّا مجيئها بمعنى (بل) فقد منعه جمهور البصريين<sup>(٧)</sup> ، وأجازه سيبويه  
بشرطين ، تقدم نفي أو نهي ، وإعادة العامل<sup>(٨)</sup> . أمّا الكوفيون فقد أجازوه مطلقا  
ومن ذلك عندهم قول الفراء : " وكذلك تفعل العرب في (أو) فيجعلونها نسقا  
مفرقة لمعنى ما صلحت فيه (أحد) و (إحدى) ، كقولك : ضرب أحدهما : زيدا  
أو عمرا ، فإذا وقعت في كلام لا يراد به (أحد) ، وإن صلحت ، جعلوها على جهة

- 
- (١) ينظر مجاز القرآن، ج ٢ : ١٤٨ ، ١٧٥ ، والأضداد ، لأبي بكر ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠
  - (٢) ينظر اللسان ، لابن منظور ، ج ١٤ : ٥٤ (أ و ا) .
  - (٣) ينظر معاني القرآن، ج ١ : ٣٣ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٦٥ ؛ والمساعد ،  
لابن عقيل ، ج ٢ : ٤٥٩ ، والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ١٤٦ ، والهمع ،  
للسيوطى ، ج ٥ : ٢٤٨ = ٢ : ١٣٤ ط ١ .
  - (٤) ينظر المراجع المذكورة في التعليق السابق باستثناء الأول . وينظر كذلك  
أبو عمر الجرمي ، لمحسن سالم العميري ، (ر . م) ، ص ٢١٤ .
  - (٥) ينظر المقتضب ، ج ٣ : ٣٠٢ .
  - (٦) معاني القرآن، ج ٢ : ٣٦٢ . وينظر أبو عمر الجرمي ، لمحسن سالم العميري ،  
(ر . م) ، ص ٢١٥ .
  - (٧) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .
  - (٨) مثال ذلك : لست بشرا أو لست عمرا ولا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا .  
ينظر الكتاب ، ج ٣ : ١٨٨ = ١ : ٤٩١ ط ٠ بولاق ؛ والمغنى ، لابن هشام ،  
ص ٦٧ ، والمقاصد النحوية ، للعيني ، ج ٤ : ١٤٥ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٣ : ٨٢

(بل) ، كقولك في الكلام : اذهب إلى فلان أو دع ذلك فلا تبرح اليوم . فقد دلتك هذا على أن الرجل قد رجع عن أمره الأول وجعل (أو) في معنى (بل) ومنه قوله تعالى : ( وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ) (١) ، وأنشدني بعض العرب :  
بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى  
وَصَوَّرَتَهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَسُحُ  
يريد : بل أنت " (٢) . وقال عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧) ، ذهب الكوفيون إلى أن (أو) تكون بمعنى الواو وبمعنى (بل) " (٣) .

ومعنى (بل) في البيت السابق واضح وإن كان ابن جني (ت ٣٩٢) قد حاول إبقاء (أو) فيه على معنى الشك وتبعه في ذلك عبد الرحمن الأنباري ، وابن عصفور (٤) (ت ٦٦٩) . وفي دلالتها على الشك في البيت نظر ؛ لأنه ، كما يقول الرضي (ت ٦٨٦)

(١) من الآية (١٤٧) في سورة الصافات .

(٢) معاني القرآن ، ج ١ : ٧٢ ، وينظر م . ن ، ص ٢٥٠ ؛ وج ٢ : ٣٩٣ . ومجالس شعلب ، ج ١ : ١١٢ = ١٣٥ ط ١ ، وإيضاح الوقف ، لأبي بكر ، ج ١ : ٤٤٠ ؛ والخصائص ، لابن جني ، ج ٢ : ٤٥٧ ، ٤٦١ ، والمحتسب ، له أيضا ، ج ١ : ٩٩ ؛ وسر صناعة الإعراب ، له كذلك ج ١ : ٤٠٦ ؛ وشرح عمدة الحافظ ، لابن مالك ، ص ٦٢٥ ؛ واللسان ، لابن منظور ، ج ١٤ : ٥٤ (أ و ١) ؛ والجني الداني ، للمراذبي ، ص ٢٤٦ ؛ وتوضيح المقاصد ، له كذلك ، ج ٣ : ٢١٠ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٤٥٧ .

(٣) الإنصاف ، ج ٢ : ٤٧٨ (م ٦٧) . وينظر أمالي ابن السجري ، ج ٢ : ٣١٨ ؛ والبيسان ، لبعد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٣٠٨ ؛ وشرح الجمل ، لابن عصفور ، ج ١ : ٢٣٥ ؛ وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ج ٣ : ١٢٢٠ ؛ وشرح الألفية ، لابن الناظم ، ص ٢٠٨ ، والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ١ : ٤٨٣ ؛ والجني الداني ، للمراذبي ، ص ٢٤٦ ، وتوضيح المقاصد ، له ، ج ٣ : ٢١٠ ؛ والمغني ، لابن هشام ، ص ٦٧ ؛ والمقاصد النحوية ، للعينبي ، ج ٤ : ١٤٥ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٣ : ٨١ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ١٤٦ ؛ وحاشية الخضري ، ج ٢ : ٦٥ ؛ والموفى ، للكنفراوى ، ص ١٥٣ .

(٤) ينظر الخصائص ، ج ٢ : ٤٥٨ ؛ والإنصاف ، ج ٢ : ٤٨١ ؛ وشرح الجمل ، ج ١ : ٢٣٥ .

: " لا يَحْتَمِلُ العطف ، إذ لا يَصِحُّ قيامُ الجملةِ بعدها مقامَ قوله : (مثل قرن الشمس)  
كما هو حقُّ المعطوف " (١) ثم قال : إنَّ الآيةَ كذلك يقصدُ قوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاهُ  
إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) (٢) . أى لا يَحْتَمِلُ فيها العطف ؛ لأنه لا يمكن عطف  
جملة (يزيدون) على المفرد ، وهو ( مائة ألف ) . وقد قدّر ابن جنى قبل جملة  
(يزيدون) مبتدأ ، أى : أو هم يزيدون . وجعله من قبيل عطف جملة على جملة  
ولكنّه لم يفصح عن الجملة المعطوف عليها . (٣) لذا يبقى رأى الرضى فى أنّ  
(أو) فى الآية متمحّنة للإضراب قائما (٤) .

وقد يرد على الكوفيين أن الإضراب لا يأتى إلاّ بعد غلط أو نسيان  
وهذا منفى عن الله عز وجل فكيف جعلت (أو) بمعنى (بل) فى الآية (٥) ؟  
وقد أجاب الرضى عن ذلك فقال : " وإنما جاز الإضراب ب (بل) فى كلامه تعالى لأنّه  
أخبر عنهم بأنهم مائة بناء على ما يحزر الناس من غير تعمّق مع كونه تعالى عالماً .  
فأضرب عما يغلط فيه غيره " (٦) .

وممن تبع الكوفيين فى مجيء (أو) بمعنى (بل) أبو عبيدة (٧) ، وابن

(١) شرحه ، ج ٢ : ٣٦٩ .

(٢) الآية (١٤٧) فى سورة الصافات .

(٣) ينظر المحتسب ، ج ٢ : ٢٢٧ .

(٤) وينظر خزانة الأدب للبيد ادى ، ج ٤ : ٤٢٣ .

(٥) ينظر المقتضب ، للمبرد ، ج ٣ : ٣٠٥ .

(٦) شرح الرضى ، ج ٢ : ٣٦٩ .

(٧) ينظر مجاز القرآن ، ج ٢ : ١٧٥ ، والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٤٥٧ .

جرير الطبري (١) (ت ٣١٠) ، وأبو على الفارسي (٢) (ت ٣٧٧) ، وابن جنى (٣) ، والجوهري (٣)  
(٢٩٣) ، والسهروى (٤) (ت ٤١٥) ، وابن برهان (٢) (ت ٤٥٦) ، وابن مالك (٥) (ت ٦٧٢)  
والرضي (٦) ، وعباس حسن من المحدثين (٧) .

### الترجيح :

الراجح فى نظرى جواز مجئ (أو) بمعنى (بل) ، لما يلى :

١ - تمحض (أو) للإضراب فى الآيـة والبيت السابقين لعدم احتمال العطف كما  
تقدم .

٢ - ما روى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال عن الآيـة السابقة : " بل يزيدون " (٨)

(١) ينظر تفسيره ، ج ٢ : ٢٣٧ .

(٢) ينظر المحتسب ، ج ١ : ٩٩ ، ٣٤٩ ، وشرح اللمع ، لابن برهان ، ج ١ : ٢٤٧ ،

٢٤٩ ، وشرح عمدة الحافظ ، لابن مالك ، ص ٦٢٥ ، وشرح الألفية ، لابن

الناظم ، ص ٢٠٨ ، والجنى الدانى ، للمرادى ، ص ٢٤٦ ، وتوضيح المقاصد ، له ،

ج ٣ : ٢١٠ ، والمغنى ، لابن هشام ، ص ٦٧ ، وشرح الأشموى ، ج ٣ : ٨١ ، والتصريح

لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ١٤٥ .

(٣) ينظر الصحاح ، ج ٦ : ٢٢٧٥ (أ و ١) .

(٤) ينظر الأزهية ، ص ١٢٠ .

(٥) ينظر شرح عمدة الحافظ ، ص ٦٢٦ .

(٦) ينظر شرحه ، ج ٢ : ٣٦٩ ، وخزانة الأدب ، للبغدادى ، ج ٤ : ٤٢٣ .

(٧) ينظر النحو الوافى ، ج ٣ : ٦٠٧ .

(٨) تفسير ابن كثير ، (دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ) ، ج ٣ : ٢٢ .

٣ - ما حكاه الفراء : " اذهب إلى زيد أودع ذلك فلا تبرح اليوم " (١) . وقد  
عقب عليه ابن مالك بقوله : " فهذا إضراب صريح " (٢) .

---

(١) شرح عمدة الحفاظ ، لابن مالك ، ص ٦٢٥ ؛ وشرح الألفية ، لابن الناظم ، ص ٢٠٨ ،  
والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٤٥٧ ، والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ١٤٦ .

(٢) شرح عمدة الحفاظ ، ص ٦٢٥ ، وينظر شرح الكافية الشافية ، ج ٣ : ١٢٢١ .



### المبحث الثامن والخمسون

#### من حروف النداء عند هم (آ) و (آي) \*

#### العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّسِ وَإِنَّ كُنْتُ قَدْ أَرَمَعْتُ صُرْمِي فَأَجْمَلِي

: " قوله :: ( أفاطم ) معناه : يا فاطم وفي الاسم المنادى تسع لغات : يقال : يا فاطم

بإثبات ( يا ) ، ويقال : فاطم بإسقاط ( يا ) ٠٠٠ ويقال : ( وا )<sup>(١)</sup> فاطم ، ويقال أيضا :

أفاطم ، ويقال : آفاطم بهمزة بعدها ألف ، ويقال : أي فاطم ٠٠٠ ويقال : آي فاطم

بإثبات ألف وياء بعد الهمزة ٠ قال الفراء سمعت أعرابيا يقول: آي أمه ، وأخرى:

أي أمّة ٠ ويقال : أي فاطم ٠٠٠ ويقال : هيا فاطم " .<sup>(٢)</sup>

---

\* حروف النداء عند جمهور البصريين خمسة هي : ( يا ) ، و ( أيا ) ، و ( هيا ) ،

و ( أي ) ، والهمزة ٠ ينظر الكتاب ، لسيويه ، ج ٢ : ٢٢٩ = ١ : ٢٢٥ ط ٠

بولاق ، والمقتضب ، للمبرّد ، ج ٣ : ٣٣ ؛ والأصول ، لابن السراج ، ج ١ : ٣٢٩ ؛

وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ج ٣ : ١٢٨٨ ؛ وتذكرة النحاة ، لأبسي

حيان ، ص ٥٧٥ ، ٠٦٠٢

(١) في المطبوع ( وأ ) بهمزة على الألف ٠ والصواب ما أثبت استنادا إلى ما في الزاهر ،

للمؤلف ، ج ٢ : ٢٦٣ ٠

(٢) الشرح ، ص ٤٢-٤٣ ؛ وينظر الزاهر في الموضع السابق ذكره ٠

التوضيح :

ذكر أبو بكر في أثناء حديثه عن اللغات في المنادى الحروف : (وا)،  
و (آ) بهمزة بعدها ألف، و (آى) بإثبات ألف وياء بعد الهمزة .  
ثم أورد على الأخير حكاية الفراء قول الأعرابي : آى أمّه . وذكّر هذه الحروف مع  
حروف النداء المعروفة يدل على أنها عنده حروف نداء .  
والحرفان (آ) و (آى) من حروف النداء عند الكوفيين . قال ابن مالك  
(ت ٦٧٢): " ولم يذكر البصريون في حروف النداء (آ) لكن ذكرها الكوفيون " (١). وقال  
أيضا : " وزاد الكوفيون (آ) و (آى) بالمد " (٢).  
ووافقهم الأخفش (ت ٢١٥) قال ابن عصفور (ت ٦٦٩) : وزاد أبو الحسن  
الأخفش (آ) ممدودة ، و (آى) كذلك " (٤).  
أما (وا) فيظهر من إيرادها في لغات المنادى أنها من أدوات النداء ، وهي  
كذلك عند الفراء ؛ لقول أبي حيان (ت ٧٤٥) : " وزعم س (٥) أن الحروف التي ينبت بها

- 
- (١) شرح عمدة الحفاظ ص ٢٧٧ . وينظر المساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٤٨٢ .  
(٢) شرح الكافية الشافية ، ج ٣ : ١٢٨٩ . وينظر شرح الألفية ، لابن الناظم ، ص ٢١٩ ،  
وتوضيح المقاصد ؛ للمرادى ، ج ٣ : ٢٦٦ ؛ والجنى الدانى ، له كذلك ، ص ٢٤٩ ،  
٣٩٨ ؛ وتذكرة النحاة ، لأبي حيان ، ص ٤٤ وفيه : " وزاد الكوفيون في نداء البعيد  
(أو ، آى) " وهو محرف عن : (آ) ، و (آى) ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ٣ : ٣٦ =  
١٧٢ : ١ ط ١ .  
(٣) شرح ألفية ابن معطى ، ج ٢ : ١٠٣٣ . وينظر المساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٤٨٢ .  
(٤) شرح الجمل ، ج ٢ : ٨٢ . وينظر الجنى الدانى ، للمرادى ، ص ٢٤٩ ، والمساعد  
لابن عقيل ، ج ٢ : ٤٨٢ ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ٣ : ٣٦ = ١٧٢ : ١ ط ١ .  
(٥) يقصد سيبويه .

يعنى ينادى بها (يا) و (أيا)، و (هيا)، و (أى)، والألف، وزاد الفراء أى زيد<sup>(١)</sup>،  
ووازيد<sup>(٢)</sup> لكن ذلك ليس خاصا به لقول أبي حيان نفسه عنها: "وأجاز البصريون  
استعمالها فى نداء البعيد"<sup>(٣)</sup>.

### الترجيح:

إضافة (آ) و (أى) إلى حروف النداء راجحة فى نظرى بناء على ما حكاه  
الكوفيون وحكاه معهم الأخفش وهم ثقة • وحكاية الثقة مقبولة كما يقول ابن مالك<sup>(٤)</sup>  
وقال السيوطى (ت ٩١١): "وقد حكاهما الكوفيون عن العرب الذين يوثق بعربيتهم"<sup>(٥)</sup>.  
وأرى أنّ أصلهما (أ) و (أى) زيدت الألف بعد الهمزة فيهما لمدّ الصوت  
زيادة فى التنبيه • ويقوّى ذلك جعلهما لنداء البعيد؛<sup>(٦)</sup> لأنه ينبئى معه رفع الصوت  
ومدّه ليسمعه المنادى •

---

(١) (أى) محرفة عن (آى) •

(٢) تذكرة النحاة، ص ٥٧٥ •

(٣) م • ن، ص ٤١ • وينظر المقتضب، للسمردي، ج ٤: ٢٣٣ •

(٤) شرح عمدة الحافظ، ص ٢٧٧ •

(٥) الهمع، ج ٣: ٣٦: ١=١٧٢ ط ١ •

(٦) ينظر تذكرة النحاة، لأبى حيان، ص ٤٤، والهمع، للسيوطى، ج ٣: ٣٦: ١:

المبحث التاسع والخمسون

إعراب (أَيُّهَا اللَّيْلُ) ونحوها \*

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انجَلَيْسِي بِصَبْحٍ وَمَا إِصْبَاحُ فَيْكِ (١) يَا مَنِّكَ لَيْلٍ

:" و (أَيُّهَا) مرتفع ، لأنه منادى مفرد ، والليل مرتفع على الإتياع لـ ( هذا ) ؛ لأنَّ

الأصل فيه : أَلَا أَيُّ هُوَ هَذَا اللَّيْلُ . والطويل نعت لليل . قال الفراء : يقال :

يَأَيُّهَا الرَّجُلُ أَقْبِلْ ، وَيَأَيُّ هَذَا الرَّجُلِ أَقْبِلْ ، وَيَأَيُّهُ الرَّجُلُ . فمن قال : يَأَيُّهَا الرَّجُلُ

أَقْبِلْ قَالَ : ( الرَّجُلُ ) تَابِعٌ لـ ( هَذَا ) ، فَاكْتَفَى بِهِ مِنْ ( ذَا ) ، وَمِنْ قَالَ : يَأَيُّ هَذَا

الرَّجُلِ أَقْبِلْ أَخْرَجَ الْحَرْفَ عَلَى أَمْلِهِ . . . وقال البصريون : الليل صفة لـ ( أَيُّ ) لازمة " . (٢)

\* (ها) التي في (أَيُّهَا) عند جمهور البصريين لتوكيد التنبيه ، وما بعدها

صفة لـ (أَيُّ) . وقد أشار إلى ذلك أبو بكر كما سيأتي في العرض . وذهب

الأخفش إلى أنَّ (أَيُّ) موصولة وما بعدها خبر لمبتدأ محذوف . ينظر

الكتاب ، لسبويه ، ج ٢ : ١٨٨ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١ : ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ط .

بولاق ؛ والمقتضب ، للمبرد ، ج ٤ : ٢١٦ ؛ ومجالس شعلب ، ج ١ : ٤٢ = ٥٢

ط ؛ واللسان ، لابن منظور ، ج ١٤ : ٥٩ (أيا) ؛ والمساعد ، لابن عقييل ،

ج ٢ : ٥٠٦ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٣ : ٥٢ = ١ : ٥٧٥ ط . ١ .

(١) ويروى أيضا (منك) . ينظر ما سبق في الهامش (٤) ، ص ١٨٧

(٢) الشرح ، ص ٧٧ - ٧٨ .

### التوضيح :

يرى أبو بكر أنّ أصل (ها) التي في (أيها) مبقاة من اسم إشارة محذوف  
والاسم المعرّف بـ (ال) بعد ها تابع لاسم الإشارة المحذوف ، لقوله عن (أيها الليل)  
: الليل تابع لـ (هذا) ٠٠٠ كما نقل نحو ذلك عن الفراء ، وهو قوله عن (يا أيها الرجل) :  
الرجل تابع لـ (هذا) ، فاكتفى به من (ذا) ٠ وقد علّل الفراء حذف اسم الإشارة بالاكْتفاء  
عنه بتابعه ، ويرى أنّ الأصل ذكرهما معا لقوله : ومن قال : يا أيها الرجل أقبل  
أخرج الحرف على أصله ٠ ونقل عنه ثعلب أنّه يجيز الاكْتفاء أيضا باسم الإشارة عن  
التابع ، نحو : يا أيها أقبل ٠ ويردُّ بذلك على البصريين في جعلهم ما بعد (أيها)  
صفة لـ (أي) (١)

وقد قدّر أبو بكر ضميرا قبل اسم الإشارة المحذوف عند ما قال : لأن  
الأصل فيه : ألا أي هو هذا الليل ٠ وهذا التقدير هو تقدير الكوفيين وعلى رأسهم  
الفراء. لقوله عن (يا أيها الرجل) : " هو : يأتي هذا الرجل ٠ أراد : يأتي هو هذا  
الرجل " (٢). وجاء في الهمع للسيوطي (ت ٩١١) : " وقيل : إنّ (هاء) التنبيه في  
(يا أيها الرجل) ليست متصلة بـ (أي) ، بل مبقاة من اسم الإشارة ٠ والأصل : يا أي  
هذا الرجل ، فـ (أي) منادى ليس بموصوف ، و (هذا الرجل) استئناف بتقدير (هو)  
لبيان إبهامه ، وحذف (ذا) اكْتفاء بـ (ها) من دلالة الرجل عليها ٠ وعليه

---

(١) ينظر مجالس ثعلب ، ج ١ : ٤٢ = ٥٢ ط ٠ ويرى سيويه أنّ اسم الإشارة في

(يا أيها) صفة لـ (أي) ٠ ينظر الكتاب ، ج ٢ : ١٩٣ = ٣٠٩ : ١ ط ٠ بولاق ٠

(٢) مجالس ثعلب ، ج ٢ : ٥٨٦ = ٦٥٤ ط ١

الكوفيون". (١).

ووافقهم ابن كيسان (ت ٢٩٩) في أنّ (ها) مبقاة من اسم الإشارة (هذا)،  
ولكنّه خالف في إعراب اسم الإشارة فجعله تبييناً لـ (أَيّ) (٢).

وينبغى أن تكون (ها) عند هم في نحو: (يا أيها الرجلان)، و (يا أيها  
الرجال) مبقاة من (هذان) ومن (هؤلاء) كما كانت مبقاة من (هذا) في نحو (يا أيها  
الرجل). وقد ذكر أبو بكر ذلك مع (هؤلاء) في كتابه إيضاح الوقف والابتداء حين قال:  
" وتقف على قوله: (يا أيها النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ) (٣): (يا أيها)، لأنّ الأصل فيه:  
(يا هؤلاء الناس) فاكتفى بـ (الناس) من (أولاء) فحذفوا" (٤).

وهناك رأى آخر لهم نقله ابن منظور (ت ٧١١) بقوله: " وقال الكوفيون  
: إذا قلت: يا أيها الرجل، فـ (يا) نداء، و (أَيّ) اسم منادى و (ها) تنبيهه،  
والرجل صفة، قالوا: ووصلت (أَيّ) بالتنبيه فصارا اسما تاما، لأنّ (أَيّا) و (ما) و(مَنْ)  
أسماء ناقمة لا تتم إلّا بالملاّت" (٥).

(١) ج ٣ : ٥٢ = ١ : ١٧٦ ، ١ ، وينظر المساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٥٠٦ .

(٢) ينظر توضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ٣ : ٣٠٠ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ :

٥٠٧ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٣ : ١١٦ ؛ وابن كيسان النحوي ، للدكتور محمد

البنّا ، (مصر : دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٣٩٥ هـ) ص ١٥٣ ؛ وابن كيسان النحوي ،

للدعجاني ، (ر م) ، ص ٢٦١ ، ٣٣٠ .

(٣) من الآية (٢١) في سورة البقرة .

(٤) ج ١ : ٢٧٧ .

(٥) اللسان ، ج ١٤ : ٥٧ (أيا) .

وهذا الرأي أقلُّ تكلفًا من الرأي السابق، ويتفق مع رأى البصريين فى جعل (ها) تنبيهًا، وجعل ما بعدها صفة • لكنهم زادوا عليهم جعل التنبيه صلة لـ (أى) كما توصل (ما) و (مَنْ)، وهذا مخالف لما هو معروف فى الصلات • وربما يرجع ما نقله عنهم ابن منظور إلى رأيهم الأوّل وهو أنّ (ها) مبقاة من اسم الإشارة لأنّ (ها) فى اسم الإشارة للتنبيه، ولأنّه لم يحدد الموصوف، وإتّما قال: والرجل صفة فلعلّهم يريدون به وصف اسم الإشارة المحذوف • وإذا صحّ هذا فإنهم يتفقون مع الأخفش (ت ٢١٥) فى جعل (أى) موصولة • ويرد عليهم ما ورد عليه وهو "أنّ (أيا) الموصولة لا تكون إلا مضافة لفظًا أو نيةً، وإضافة منتفية فى هذه بوجهيها" (١). وأنّه لو صحّ أنّها موصولة لجاز ظهور المبتدأ بعدها. (٢)

#### الترجيح:

الراجح عندى فى إعراب نحو: (يا أيّها الرجل) هو، كما قال الزجاج (ت ٣١١)، أنّ " (ها) لازمة لـ (أى) للتنبيه وهى عوض من الإضافة فى (أى)؛ لأنّ أصل (أى) أنّ تكون مضافة إلى الاستفهام والخبر، والمنادى فى الحقيقة الرجل، و (أى) وصلة إليه". (٣)

وقد بيّن السيرافى (ت ٣٦٨) كيف كانت (أى) وصلة إلى المنادى الحقيقى بقوله: " أرادوا نداء الرجل فلم يمكن نداؤه، من أجل الألف واللام، وكرهوا نزعهما

---

(١) الهمع، للسيوطى، ج ٣ : ٥٣ = ١ : ١٧٥ ط ١.

(٢) ينظر توضيح المقاصد، للمرادى، ج ٣ : ٣٠٠؛ والهمع، للسيوطى، ج ٣ :

٥٢ = ١ : ١٧٥ ط ١.

(٣) اللسان، ج ١٤ : ٥٧ (أيا).

وتغيير اللفظ فأدخلوا (أَيّ) وصلة إلى نداء الرجل على لفظه". (١)  
فيبدو لي أن هذا التعليل مقبول؛ لأنه خال من التقديرات المتكثفة  
التي ذهب إليها الكوفيون. والله أعلم.

---

(١) هامش الكتاب، لسيبويه، ج ٢ : ١٨٨ - ١٨٩ = ١ : ٢٠٦ ط - بولاق؛ وينظر  
شرح المفصل، لابن يعيش، ج ٢ : ٧، وشرح الرضى، ج ١ : ١٤١-١٤٢.



### المبحث الستون

#### الإستغناء بالفتحة عن ألف الندبة \*

#### العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

أَفَاطِمٌ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّسَدُّلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَرْمَعْتِ صُرْمِي فَأَجْمَلِي .

: " قال الفراء : ( يافاطمة أقبلى ) و ( يافاطمة أقبلى ) ، فمن قال : يافاطمة ( هو ) (١) نداء مرفوع (٢) ، ومن قال : يافاطمة كان له مذهبان : أن تقول : أُرِدت

- \* لا أعلم أحدا صرح بمنع ذلك عند البصريين . ولكن منعه مفهوم من تعميم النحويين المنع واستثناء الكوفيين . ينظر مثلا شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ج ٣ : ١٢٤٨ ؛ وشرح الرضى ، ج ١ : ١٥٦ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٥٤١ .
- ويؤيد ذلك منع سيبويه حذف الألف مطلقا والاكتفاء عنها بالفتحة إلا فى الضرورة . ونسبه أبو حيان إلى أصحابه أى البصريين ينظر الكتاب ، ج ٤ : ١٨٨ = ٢ : ٢٩١ ط ٠ بولاق ؛ والبحر المحيط ، ج ٥ : ٢٢٦ . وينظر كذلك إعراب القرآن للنحاس ، ج ٢ : ٩٢ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٣ : ٣٠٦ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٣ : ١١٩ ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ٤ : ٣٠٠ = ٢ : ٥٤ ط ١ .
- (١) كذا فى المطبوع . ولعلّه (فهو) أو (قال : هو) ليستقيم جواب الشرط .
- (٢) ظاهر إطلاق الفراء الرفع على المنادى المفرد يدلّ على أنّه معرب . وهذا الرأى منسوب إلى الكوفيين ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، ج ١ : ٢٢٣ (م ٤٥) ، وشرح الرضى ، ج ١ : ١٢٢ ؛ وتذكره النحاة ، لأبى حيان ، ص ٦٨١ ؛ والهمسج ، للسيوطى ، ج ٣ : ٣٨ = ١ : ١٧٣ ط ١ ؛ وكان حقه أن يخصّ بمبحث ولكن منعنى من ذلك أنّه قد نسب إلى الفراء أن المنادى المفرد مبنى ، ينظر الإنصاف وشرح =

أن أقول : يا فاطم بالترخيم ، فرددت التاء وقد رت فيها فتح الترخيم . والمذهب الآخر أن يقول : أردت يا فاطمتاه فأسقطت الألف والهاء وتركت التاء على فتحها . قرأت القراء : ( يَا بِنِّي ) ( ١ ) أُرَكَّبَ مَعَنَا ( ٢ ) على معنى : يا بنيّاه . قال أبو بكر وأنشدني أبو العباس للنايعة :

كَلَيْسِي لِهَمِّ يَا أُمِيمَةَ نَامِيبٍ      وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ  
وذكر أبو العباس في فتح ( أميمة ) الوجهين اللذين ذكرهما الفراء " ( ٣ ) .

#### التوضيح :

نقل أبو بكر عن الفراء جواز الاستغناء بالفتحة عن الألف في ( يافاطمتاه ) وذكر أن ثعلبا أجاز ذلك أيضا في ( يا أميمتاه ) ، وأخذ بهذا أبو بكر نفسه في كتابه إيضاح الوقف حيث قال في أثناء الحديث عن قوله تعالى ( يَا أَيَّتُهَا ابْنَةُ آدَمَ ) كتابه إيضاح الوقف حيث قال في أثناء الحديث عن قوله تعالى ( يَا أَيَّتُهَا ابْنَةُ آدَمَ )

= الرضى في الموضعين السابق ذكرهما . والكوفيون لا يفرقون بين أنسواع الإعراب وأنواع البناء كما تقدم في المبحث الثالث . فلعلّه أراد بالرفع البناء . بل إنك تجد إطلاق الرفع عليه عند سيويه مع أن ذلك المنادى مبنى عند البصريين . ينظر الكتاب ، ج ٢ : ١٨٢ = ٣٠٣ : ١ ط . بولاق . والإنصاف في الموضع السابق .

( ١ ) ( يا بِنِّي ) بالفتح قراءة عاصم . وباقي السبعة ( يا بِنِّي ) بالكسر . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٣٣٤ . ويا بِنِّي "أمله ثلاث ياءات الأولى ياء التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة ياء المتكلم ، فحذفت ياء المتكلم تخفيفا وهي بحالها أو بعد قلبها ألفا ، وأدغمت ياء التصغير في لام الكلمة " . الفتوحات الإلهية ، للجمل ، ج ٢ : ٣٩٩ .

( ٢ ) من الآية ( ٤٢ ) في سورة هود

( ٣ ) الشرح ، ص ٤٣-٤٤ .

أَحَدَ عَشَرَ كَوَكَبًا (١) : " ومن قرأ ( يَا أَبَتَ ) بالنصب (٢) كان له مذهبان: أحدهما أن يقول : أردت ( يا أب ) بالترخيم ... والوجه الآخر أن تقول : أردت الندبة ( يا أبتاه ) " (٣) .

وترى هنا أنه قد صرح بأن تلك الألف للندبة ، وهي كذلك عند الفراء وشعلب . حيث قال الفراء في معرض الحديث عن الآية السابقة : " ولو قيل : ( يا أبت ) لجاز الوقف عليها بالهاء من جهة ولم يجز من أخرى . فأما جواز الوقوف على الهاء فأن تجعل الفتحة فيها من النداء ولا تنوى أن تصلها بالألف الندبة وأما الوجه الذي يجوز الوقف على الهاء فأن تنوى : يا أبتاه ثم تحذف الهاء والألف ؛ لأنها في النية متملة بالألف كاتصالها في الخفض بالياء من المتكلم " (٤) .

وقال أبو بكر في كتابه المذكور : " وأنشدنا أبو العباس :

كَلَيْسِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ      وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

وقال لنا: يجوز أن يكون أراد الترخيم ... ويجوز أن يكون أراد الندبة ( يا أميمته ) " (٥)

وقد نسب ما ذهبوا إليه إلى الكوفيين عموماً . من ذلك قول ابن مالك (ت ٦٧٢)

" ... ثم نبتت على أن الكوفيين يجيزون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة

فيقولون في ندبة ( زيد ) : ( وا زيد ) " (٦) . وقال الرضى (ت ٦٨٦) : " و...وز

(١) من الآية (٤) في سورة يوسف .

(٢) وهي قراءة ابن عامر . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٣٤٤ .

(٣) ج ١ : ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٤) معاني القرآن ، ج ٢ : ٣٢ .

(٥) ج ١ : ٢٩٧ .

(٦) شرح الكافية الشافية ، ج ٣ : ١٣٤٨ . وينظر التسهيل ، ص ١٨٦ .

الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة نحو : يا زيد ، ووازيد " (١) .  
ووافقهم بعض البصريين لقول أبي حيان ( ت ٧٤٥ ) في أثناء الحديث عن  
قراءة قوله تعالى ( يَا أَيَّتُهَا إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوَكِبًا ) (٢) بفتح تاء ( أبت ) (٣)  
: " أو الألف في ( أبتا ) للندبة فحذفها . قاله الفراء وأبو عبيدة وأبو حاتم  
وقطرب " (٤) .

### الترجيح :

حذف ألف الندبة والاستغناء عنها بالفتحة مردود ، فيما يبدي و لسي ،

لما يلي :

- ١ - أنه لم يرد به سماع . قال ابن مالك بعد ذكر رأى الكوفيين فيما تقدّم  
: " وليس لهم دليل على ذلك " (٥) . وقال الرضى ( ت ٦٨٦ ) عنه : " ولم يثبت " (٦) .
- ٢- أن حمل قراءة النصب في قوله تعالى ( يَا أَيَّتُهَا إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوَكِبًا ) (٧)

- 
- (١) شرحه ، ج ١ : ١٥٦ . وينظر تذكرة النحاة ، لأبي حيان ، ص ٦٧٢ ، والمساعد ،  
لابن عقيل ، ج ٢ : ٥٤١ ، وشفاء العليل ، للسلسلي ، ج ٢ : ٨٢٣ ، والهمسج ،  
للسيوطي ، ج ٣ : ٦٩ = ١ : ١٨٠ ط ١ .
  - (٢) من الآية (٤) في سورة يوسف .
  - (٣) وهي قراءة ابن عامر كما تقدم .
  - (٤) البحر المحيط ، ج ٥ : ٢٧٩ ، وينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٢ : ١٢١ .
  - (٥) شرح الكافية الشافية ، ج ٣ : ١٣٤٨ .
  - (٦) شرحه ، ج ١ : ١٥٦ .

على الندبة غير مناسب؛ لأن هذا الموضع ليس موضع ندبة (١). وأن الألف  
المحذوفة في قراءة ( يا بِنَى أُرْكَبُ مَعَنَّا ) يحتمل أن تكون حذفت لالتقاءها  
مع السراء (٢). إلى جانب أن بعضهم قال: إنَّ الندبة خاصة بكلام النساء (٣).  
٣ - أن القصد من ألف الندبة مدّ الصوت على المندوب وحذفها يتناقض  
مع الغرض التي جلبت من أجله فيما أرى .

- 
- (١) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٢ : ١٢١ ، والبحر ، لأبي حيان ، ج ٥ : ٢٧٩ .  
(٢) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٢ : ٩٢ - ٩٣ ، والبحر ، لأبي حيان ، ج ٥ : ٢٦٥ .  
(٣) ينظر الأصول ، لابن السراج ، ج ١ : ٣٥٨ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٢ :  
١٣ ، ١٤ .

### المبحث الحادي والتون

اسم الفعل (فَعَالٍ) معدول عن المصدر \*

#### العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول رجل من كندة :

سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ يَمْقُتِلُ رَبَّهُمْ حَجْرَ ابْنِ أُمِّ قَطَامٍ عَزَّ قَتَيْبُهُمْ

:" و (قطام) : مخفوضة بإضافة الأَم إليها ، وهي مخفوضة في كلِّ حال ٠٠٠ وإنما صارت مخفوضة في كلِّ حال لأنها تجرى مجرى الأمر من قولك : قوال قوال ، ونزال نزال ، ونظار نظار . قال الفراء : كان الأصل في هذه الأشياء مصدر ، فأصرفت عن المصدر إلى الأمر ، ففتح أولها ليفرق بين الأمر والمصدر ، وكسر آخرها ؛ لأنَّ المجزوم إذا حرك حرك إلى الخفض " (١)

#### التوضيح :

يرى الفراء فيما نقله عنه أبو بكر أنَّ اسم الفعل (فعال) معدول عن المصدر ، وذلك المصدر المعدول عنه هو (فعال) لقوله : ففتح أولها ليفرق بين الأمر والمصدر

\* مذهب سيبويه أنَّ اسم الفعل (فعال) معدول عن فعل الأمر (افعل) ، وحرك

بالكسر لأنَّ الكسر مما يؤنَّث به . ينظر الكتاب ، ج ٣ : ٢٧٢ ، ج ٢ = ٢٧٧ :

٣٨٠٣٧ ، ٤٠ ط . بولاق . وتبعه على ذلك أكثر النحويين . ينظر المخصص ، لابن

سيده ، ج ١٧ : ٦٣ ، وأمالى ابن السجري ، ج ٢ : ١١٠ ، والإيضاح في شرح المفصل

لابن الحاجب ، ج ١ : ٥٠٠ ، وشرح الرضي ، ج ٢ : ٧٦ ؛ والهمع ، للسيوطي ،

ج ١ : ٤٧ : ١ = ١٦ ط ١ .

(١) الشرح ، ص ١١ .

أما كسر آخره فهو ناتج، كما يفهم من كلامه، عن التقاء الساكنين؛ لأنّ تلسك الصيغة ساكنة الآخر وقبلها ألف. وما علّل به ينطبق على ما التقى فيه الساكنان في كلمتين مثل: أكرم الرجل. أما إذا كان الساكنان في كلمة واحدة وأولهما ساكن حرف علة فإنّ حرف العلة يحذف ويبقى الحرف الصحيح ساكنا نحو: (نم) و (قل) و (بع).

ويرى أبو بكر أنّ معنى تلك الصيغة هو معنى فعل الأمر (فَاعِلٌ) لِقَوْلِهِ قَسِي كِتَابِهِ الْمَذْكَرَ وَالْمُؤَنَّثَ عَنْ قَوْلِهِمْ: قَوْلِ قَوْلِ، وَنَظَارَ نَظَارَ: "يريدون: قائل قائله ونظار ناظر. قال الفراء: الأصل فيها أن تكون مصادر... (١) ولعلّه قد أخذ ذلك عن الفراء. ويرى كثير من النحويين أنّ معناها معنى فعل الأمر (أَفْعَلٌ) فمعنى نحو (حذار) أَحْذَرُ، و (دراك) أَدْرِكُ. (٢)

وقد ذهب بعض النحويين واللغويين إلى أنّ تلك الصيغة معدولة عن مصدر كما ذهب إليه الفراء لكنّ المصدر المعدولة عنه هو المفاعلة. ومن هؤلاء المبرد (ت ٢٨٦) لقوله: "فمما لا يكون إلا معرفة مكسورا ما كان اسما للفعل نحو: نزال يا فتى، ومعناه: انزل، وكذا لك تراك زيدا، أي اتركه، فهما معدولان عن المتاركة والمنازلة" (٣). وقد علّل البناء على الكسر بأنّها معدولة عن مصادر مؤنثة (٤) ومنهم الجوهري (ت ٣٩٣)

(١) ص ٦٠٠.

(٢) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث.

(٣) الكامل، ج ٢: ٦٩ وينظر المقتضب، ج ٣: ٣٦٨. وقد صحح السيوطي هذا الرأي.

ينظر الهمع، ج ١: ٩٥ = ١: ٢٩ ط ١.

(٤) ينظر الكامل، ج ٢: ٦٩ والمقتضب، ج ٣: ٣٦٩، ٣٧٢.

لقوله : " و (نزال) مثل (قطام) بمعنى (أنزل) وهو معدول عن المنازلة " (١) .  
 وذهب بعض المعاصرين إلى إخراج هذه الصيغة عن أسماء الأفعال ورأوا أن تلحق  
 بالمصادر من هؤلاء الدكتور تمام حسان لقوله : " ٠٠ على أن هناك صيغا قياسية تأتي على  
 معنى خوالف الإخالة (٢) ولا تعدّ منها ، مثل : نزال ودراك ٠٠٠ والأولى بهسسه  
 الصيغ القياسية أن تلحق بقسم المصادر من أقسام الكلم " (٣) . وعلّل ذلك بأن المصدر  
 في نحو : (ضربا زيدا) يؤدّي معنى الفعل مع عدم خروجه عن المصدرية .  
 ومنهم الدكتور محمد جبر ، لا ستدل له برأى الدكتور تمام حسان وبأراء بعض  
 المستشرقين الذين يرون أنّ المصدر (فَعَالٍ) كان أصله (فِعَالٍ) ، ثمّ قال بعد ذلك : وبهذا  
 تتطافر الصيغة والوظيفة في إخراج صيغة (فَعَالٍ) الأمرية من عداد الخوالف وإحاطتها  
 بالمصادر " (٤) .

### الترجيح :

الذي يبدو ولى أنّه ربّما يكون أصل صيغة (فَعَالٍ) المصدر (فِعَالٍ) كما ذكر  
 الفراء ، وتدلّ على معنى فعل الأمر من ذلك المصدر ، ثمّ توسّع فيها لتدلّ على معنى  
 فعل الأمر (افْعَلْ) ، فيكون (نَزَالٍ) مثلا من (النَزَالِ) بمعنى (نَازِلٍ) ثمّ توسّع فيه  
 بعد ذلك ليبدلّ على معنى الفعل (انزِلْ) ، وبني لتضمّنه معنى الأمر ، وحرك بالكسر

(١) الصحاح ، ج ٥ : ١٨٢٩ ، وينظر ج ٣ : ٣٧٨ .

ومن ذهب إلى أنّ أصلها مصادر الرضى ، لكنه لم يحدد المصدر المعدولة عنه .

ينظر شرحه ج ٢ : ٦٦ .

(٢) يقصد بخوالف الإخالة أسماء الأفعال .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٧ .

(٤) أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية ، ( القاهرة : دار المعارف

، ١٩٨٠م ) ، ص ١٧٣ .



للإبقاء على حروف المصدر المأخوذ منه ، إذ لو بني على السكون لالتقى ساكنان  
ولحذف الألف وأصبحت الصيغة (نَزَلَ) . . . والله أعلم .

## المبحث الثاني والستون

### العامل في جواب الأمر \*

#### العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

قَفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ يَسْقُطُ اللَّسْوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

: " قال بعض أهل اللغة : ( نبك ) مجزوم على تأويل الأمر ، وقال : التقدير :

قفا فلنبيك . واحتج بقول الله عز وجل : ( ذَرَهُمْ يَا كَلُوبًا وَيَمْتَعُوا ) (١) . قال :

فمعناه : ذرهم فليأكلوا . قال : وكذلك قوله عز وجل : ( قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا ) (٢)

فمعناه : فليغفروا . وقال آخرون : ( نبك ) مجزوم لأنه جواب جزاء مقدر ، والتقدير :

قفا إن تقفا نبيك ، كما تقول للرجل : اقمدا فلانا ينفحك . معناه : إن تقدمه ينفحك .

وقال الفراء : الأمر لا جواب له في الحقيقة ، وذلك أنك إذا قلت للرجل : أطع الله

يدخلك الجنة ، التقدير : أطع الله إن تطعه يدخلك الجنة ؛ لأنه لا يدخل الجنة

---

\* مذهب الخليل وسيبويه والمبرد أن جواب الطلب مجزوم بالطلب نفسه

لما يتضمنه من معنى (إن) الشرطيّة . ينظر الكتاب ، ج ٣ : ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ =

١ : ٤٤٩ ، ٤٥٠ ط . بولاق ، والمقتضب ، ج ٣ : ٨٠ ، ١٣٣ ؛ وشرح الرضى ، ج ٢ :

٢٦٥ ؛ وشرح ألفية ابن معطى ، لابن القواس ، ج ١ : ٣٣٥ ؛ وتوضيح المقاصد ،

للمرادى ، ج ٤ : ٢١٢ ، والمعنى ، لابن هشام ، ص ٢٤٩ ، والمساعد ، لابن

عقيل ، ج ٣ : ٩٦ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٣ : ٢٣٢ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ،

ج ٢ : ٢٤١ ، والهمع ، للسيوطى ، ج ٤ : ١٣٣ = ج ٢ : ١٥ ط ١ .

(١) من الآية (٣) فى سورة الحجر .

(٢) من الآية (١٤) فى سورة الجاثية .

بأمرك وإنما يدخل الجنة إذا أطاع الله تبارك وتعالى". (١)

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول امرئ القيس أيضا :

وَإِنْ تَكَّ قَدْ سَاءَ تَكِّ مِثِّي خَلِيقَسَةٌ : فَسَلِّ ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسُلِ

: " وموضع ( تنسل ) جزم ؛ لأنه جواب للجزاء المقدّر والتقدير : فسلى ثيابي من ثيابك ، أي إن تسليها تنسل". (٢)

وهناك موضعان مماثلان للموضع الأخير ، أكتفى بالإحالة إليهما. (٣)

### التوضيح :

ذكر أبو بكر قولين في العامل في جواب الأمر . أحدهما : أنه مجزوم بلام

أمر مقدّر ، والآخر أنه جواب جزاء مقدّر . ولم يصرح بأصحاب هذين القولين .

ويبدو لي أنّ الفراء على رأس أصحاب القول بتقدير جزاء مقدّر إن لم يكن

هو وحده المعنى بقول أبي بكر : وقال آخرون : ( نيك ) مجزوم لأنه جواب جزاء مقدّر ؛

لقوله بعد ذلك : وقال الفراء : الأمر لا جواب له في الحقيقة . . . الخ ، ولأن ذلك قد

حكى عنه . قال أبو حيان ( ت ٧٤٥ ) : " وقال الفراء جواب الأمر معه شرط مقدّر تقول :

أطع الله يدخلك الجنة أي إن تطعه يدخلك الجنة". (٤) وكان أبو حيان قد حكى قبل

ذلك قول سيبويه ( ت ١٨٠ ) ولا تتفاهه مع تقدّر الفراء عقّب عليهما بقوله : " ومخالفة

هذا القول للذي قبله أنّ الشرط في هذا مقدّر بعد فعل الأمر ، وفي الذي قبله الأمر

(١) الشرح ، ص ١٨ .

(٢) م . ن ، ص ٤٦ - ٤٧ .

(٣) ينظر م . ن ، ص ٢٧٥ س ١١ ، و ٢٨٨ س ٦

(٤) البحر المحيط ، ج ٥ : ٤٢٦ .

مضمّن معنى الشرط". (١)

وما حكى عن الفراء تجد ما يشير إليه في معانى القرآن في عدّة مواطن منها قوله : " إذا أوقعت الأمر على نكرة بعدها فعل في أوله الياء والتاء والنون والألف كان فيه وجهان : الجزم على الجزاء والشرط ٠٠٠ كقول القائل : أعزني دابة أركبها ". (٢) وقد أخذ أبو بكر برأى الفراء ، لجعله جواب الأمر في (سلى ثيابي من ثيابك تنسل) مجزوماً لأنّه جواب جزاء مقدّر وكذلک في الموضوعين المماثلين اللذين سبقتا الإشارة إليهما .

وممن تبعه أيضاً ابن السراج (٣) (ت ٣١٦) ، وابن برهان (٤) ، (ت ٤٥٦) ، والزمخشري (٥) (ت ٥٣٨) ، وعبد الرحمن الأنباري (٦) (ت ٥٧٧) ، وابن الناظم (٧) (ت ٦٨٦) وأبو حيان (٨) (ت ٧٤٥) ، والمرادى (٩) (ت ٧٤٩) وغيرهم (١٠) . ونسب ابن مالك (ت ٦٧٢) وغيره الأخذ بهذا الرأي إلى أكثر المتأخرين (١١) ، ونسبه ابن هشام (ت ٧٦١) للجمهور

- 
- (١) ٠ م ، ص ٠ ن
  - (٢) ج ٠١٦٢ : ٢ وينظر ج ٠١٥٧ : ١ ، ٠١٥٩ ، و ج ٠٣٦ : ٢ ، ٠١٨٧ ، ٠٣٠٦ ، و ج ٠٣ : ٣٠٤٥ .
  - (٣) ينظر الأصول ، ج ٠١٦٢ : ٢ .
  - (٤) ينظر شرح اللمع ، ج ٠٢٧٠ : ٢ .
  - (٥) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٠٤٧ : ٧ .
  - (٦) ينظر الإنصاف ، ج ٠٥٤٤ : ٢ (٧٢م) .
  - (٧) ينظر شرح الألفية ، ص ٠٢٦٨ .
  - (٨) ينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ٠١٣٥ : ٤ = ج ٠١٥ : ٢ ط ٠١ .
  - (٩) ينظر توضيح المقاصد ، ج ٠٢١٣ : ٤ .
  - (١٠) ينظر شرح الأشموني ، ج ٠٢٣٣ : ٢ ، والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٠٢٤١ : ٢ .
  - (١١) ينظر شرح الكافية الشافية ، ج ٠١٥٥١ : ٢ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٠٢١٢ : ٢ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٠٢٣٢ : ٢ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٠١٣٥ : ٤ = ج ٠١٥ : ٢ ط ٠١ .

ورجّحه هو أيضا (١). وأضاف قائلاً : " وأبطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدّر لأنّ تقدّره يستلزم ألا يتخلف أحد ... ولكن التخلف واقع " (١). ثم أورد ردّ ابنه بدر الدين عليه (٢). والآية التي يشير إليها هي قوله تعالى : (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) (٤).

والذي يظهر لي من كلام ابن مالك أنّه لم يبطل ذلك الرأي بالآية وإنما منعه جعلها داخلة فيه فقال عنها : " وليس بصحيح قول من قال : إن أصله ( قل لهم فإن تقبل لهم يقيموا ) ؛ لأنّ تقدّره ذلك يلزم منه ألا يتخلف أحد ... " (٥). هذا عن جزم جواب الطلب لأنّه جواب لجزاء مقدّر . وبقي القول الأوّل وهو جزمه بلام الأمر المقدّرة . ويبدو لي أنّه قول كوفي أيضا ، لأنّ جواز إعمال لام الأمر مقدّرة هو مذهب الكوفيين ، جاء في الأشباه للسيوطي " ... هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عمله ؟ فمذهب البصريين : لا ، وأنّه لا يجوز حذف شيء من الجوازم أملا وإبقاء عمله . ومذهب الكوفيين : نعم " (٦).

- 
- (١) ينظر المعنى ، ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ .  
(٢) م . ن ، ص ٠ ن  
(٣) ينظر م . ن ، ومضمون الردّ : أنّه يحتمل أن يكون على حذف المضاف وأنّ الأصل يعم أكثرهم . أو أنّ المراد بالعباد المخلصين منهم . وينظر التبيان ، للعكبري ، ج ٢ : ٧٦٩ ، وحاشية الصبان ، ج ٣ : ٢٣٣ .  
(٤) من الآية (٣١) في سورة إبراهيم .  
(٥) شرح الكافية الشافية ، ج ٣ : ١٥٦٩ ، وقد خرج ابن مالك الآية على حذف لام الأمر ؛ لأنّ الفعل المجزوم بعد الأمر (قُلْ) . وينظر الجنى الداني ، ص ١٥٥ .  
(٦) ج ٢ : ١٤٧ . وقد ذكر الأخفش مثل ما نسبته للسيوطي للكوفيين لكنّه لم يصرّح بنسبته إليهم وإنما قال : " وقد زعم قوم ... إلخ . معاني القرآن ، ج ١ : ٧٥ . وينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٥٣٠-٥٣٣ ، ٥٤٤ (م ٧٢) ، وشرح أبيات المعنى للبغدادي ، ج ٤ : ٣٣٥ .

وقد عزي ذلك إلى الكسائي منهم لكنه اشترط أن يتقدّمه الأمر من القول (١)

كما في الآية السابقة في العرض وهي قوله تعالى: (وَقُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا) • وتبعه

(٢) ابن مالك • ولعلّ غيره من الكوفيين لم يشترط ذلك الشرط • (٣)

وقد ضعف بعض النحويين حدّ ق لام الأمر مطلقاً ب "أنّه لا يستقيم من جهة

المعنى في كلّ موضع إلا بتجوّز وتكلف في بعض المواضع • نحو (أكرمى أكرمىك)

أما التجوّز فلما قيل من أن أمر المتكلم نفسه إنما هو على التجوّز بتنزيل نفسه منزلة الأجنبي، وأما التكلف فلأن دخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل... فلا يحسن تخريج الكثير عليه" (٤).

### الترجيح :

الراجح في نظري أنّ العامل في جواب الأمر هو الأمر نفسه كما هو مذ هب الخليل

ومن تبعه (٥) لتضمن الأمر معنى (إن) كتضمن (من) معناها (٦) • وذلك أنّ الأمر لا يكون

(١) ينظر الجنى الداني، للمرادى، ص ١٥٥؛ والمغنى، لابن هشام، ص ٢٤٨؛

والهمع، للسيوطى، ج ٤: ٣٠٨ = ٢ : ٥٥ ط ١.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية، ج ٣ : ١٥٦٩؛ والمراجع المذكورة في التعليق السابق •

(٣) ينظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تح، إبراهيم الأبيارى، (بيروت؛

دار الكتاب اللبنانى، ط ٢، ١٤٠٢هـ)، ج ٣ : ٨١١؛ وتوضيح المقاصد، للمرادى

ج ٤ : ٢١٢-٢١٣؛ والمساعد، لابن عقيل، ج ٣ : ٩٧؛ وشرح الأشموني، ج ٣ :

٢٢٢؛ والهمع، للسيوطى، ج ٤ : ١٣٥ = ٢ : ١٥ ط ١.

(٤) حاشية المبان، ج ٣ : ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٥) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث •

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ج ٣ : ١٥٥١؛ وشرح الرضى، ج ٢ : ٢٦٦.

إلا لغرض ، وإذا كان كذلك فقد تضمن في المعنى أنه سبب لمسبب ، فإذا ذكر المسبب علم أن الأمر هو السبب وهذا معنى الشرط والجزاء<sup>(١)</sup> ، فاستحقّ بذلك أن يعمل في الجواب كما يعمل الشرط في جوابه .

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ج ٢ : ٢٦٠ .

المبحث الثالث والستون

رفع الفعل المضارع بحروف المضارعة \*

العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول عنتره :

يُخْبِرُكَ مَنْ شَهِدَ الْوَقَيْعَةَ أَتَيْتَنِي      أَغَشَى الْوَعْسَى وَأَعَيْفٌ عِنْدَ الْمَغْنَمِ  
: " و (أغشى) مرتفع بالالف " (١)

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول الحارث بن حلزة :

إِذْ تَمَنَّوْنَهُمْ غُرُورًا فَسَاقَتْنِي      هُمْ إِلَيْكُمْ أَمْنِيَّةً أَشْرَاءَ (٢)  
: " و تمنونهم مرفوع في اللفظ بالتاء " (٣)

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول لبيد :

أَسْهَلْتُ وَانْتَمَيْتُ كَجِسْدُ عِ مَنِيفَةٍ      جَرَدَاءَ يَحْمَرُ دَوْنَهَا جِسْرًا مَهَا (٤)  
: " و (يحمز) مرفوع في اللفظ بالياء " (٥)

\* مذهب البصريين أن رافعه وقوعه موقع الاسم . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٣ :  
٩ - ١٠ ، ١١ = ٤٠٩ : ١ ، ٤١٠ ط . بولاق ، والمقتضب ، للمبرد ، ج ٢ : ٥ : والإتصاف ،  
لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٥٥١ (م ٧٤) ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ١٢ ؛  
والمعنى ، لابن فلاح ( ر . د ) ، ج ١ : ١١٩ ص ٢ .

- (١) الشرح ، ص ٣٤٥ .
- (٢) قال أبو بكر في شرح هذا البيت : يقول : تَمَنَّيْتُمْ لِقَاءَهُمْ أَشْرَاءَ ، أى بطرا . فسأقتهم إليكم أمنية ذات أشره .
- (٣) م . ن ، ص ٤٩٠ .
- (٤) أسهلت : نزلت السهل . وانتميت : أى الفرس . منيفة : نخلة طويلة . يحمر : يضيق صدره . جرامها : صرامها . ( عن الشرح ) .
- (٥) م . ن ، ص ٥٨٣ .



٤ - وقال في معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

عَلَىٰ آثَارِنَا بِيَسْضٍ حِسَانٌ نَحَاذِرُ أَنْ تَقْسَمَ أَوْ تَهْوَنَا  
: "وموضع (نحاذر) رفع في اللفظ بالنون" (١)

وهناك مواضع مماثلة قال فيها عن الفعل المضارع : إنّه مرفوع بالالف (٢) ، أو بالتاء (٣) ، أو بالياء (٤) ، أو بالحرف الذي في أوله (٥).

### التوضيح :

يرى أبو بكر أنّ (المستقبل) أي الفعل المضارع يرتفع بالزوائد التي في

أولّه وهي : الألف ، والتاء ، والياء ، والنون .

وهذا الذي أخذ به هو مذهب الكسائي ، وقد صرح بنسبته إليه في إيضاح

الوقف والابتداء فقال : " . . . وذلك أنّ الفعل المستقبل مرفوع بالحرف الذي في أوله

في قول الكسائي ، ف ( نستعين ) مرفوع بالنون التي في أوله " . (٦)

وتجد هذا الرأي منسوبا إلى الكسائي في عدد من كتب النحو . (٧)

(١) م . ن ، ص ٤٢١ .

(٢) ينظر م . ن ، الصفحات : ٥٤ س ٣ ، و ٢١٨ س ١٦ ، و ٣٥٠ س ١٨ ، و ٤٤٥ س ١٣ .

(٣) ينظر م . ن ، الصفحات : ٣١٩ س ١٢ ، و ٤٣٧ س ١٤ ، و ٥٨٠ س ١٠ ، و ٤٦٥ س ١٦ .

(٤) ينظر م . ن ، ص ٣٥٢ س ٢٠ ، و ٣٥٨ س ١٢ .

(٥) ينظر م . ن ، ص ١٩٣ س ٠٤ .

(٦) ج ٢١ : ١٥٣ .

(٧) ينظر أسرار العربية ، لعبد الرحمن الأنباري ، ص ٢٨-٢٩ ؛ والإنصاف ، له كذلك

ج ٢ : ٥٥١ (م ٧٤) ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ١٢ ؛ والمعنى في النحو ،

لابن فلاح ، (ر . د) ، ج ١ : ١١٩ مج ٢ ؛ وشرح الرضى ، ج ٢ : ٢٣١ ، وشرح ألفية =

وحجته في رفع الفعل بتلك الحروف " أنه قبلها كان مبنيا وبها صار مرفوعا ، فأضيف

العمل إليها ضرورة إذ لا حادث سواها " (١).

وقد ردّ ما ذهب إليه بأن تلك الحروف إذا دخلت على الفعل تصير كجزء من

حروفه وجزء الشيء لا يعمل في باقيه ، لأنه لا يكون عاملا في نفسه (٢) . وبأن النواصب

والجوازم تعمل في الفعل مع وجود تلك الحروف (٣) . وأجيب عن عملها في الفعل وهي

كالجزء منه بأن الفعل يعمل في الفاعل وهو كالجزم منه فكذلك ههنا (٤) . وأجيب عن

عمل الناصب والجازم مع وجودها بأن ذلك راجع إلى ضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة

فيعزلها الطاريء المنفصل (٥).

- 
- = ابن معطى ، لابن القواس ، ج ١ : ٣١٤ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمراذى ، ج ٤ :  
١٧٢ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٣ : ٥٩ ، وشفاء العليل ، للسلسلي ، ج ٢ :  
٩١٧ ؛ وشرح الأسموني ، ج ٢ : ٢٠٩ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٢٢٩ ؛  
والهمع ، للسيوطى ، ج ٢ : ٢٧٤ = ١٦٥ ط ١ ؛ والأشباه والنظائر ، له كذلك ،  
ج ٢ : ٢٤٣ ؛ وحاشية الخضرى ، ج ٢ : ١١٠ ؛ والموفى ، للكنغراوى ، ص ١١٤ .
- (١) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ١٢ . وينظر المغنى فى النحو ، لابن فلاح (ر د) ،  
ج ١ : ١٢٢ مج ٢ ؛ وشرح الرضى ، ج ٢ : ٢٣١ .
- (٢) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، ج ٢ : ٥٥٤ (م ٧٤) ؛ وشرح المفصل ،  
لابن يعيش ، ج ٧ : ١٢ ؛ وشرح ألفية ابن معطى ، لابن القواس ، ج ١ : ٣١٤ ؛  
والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٢٢٩ ؛ وحاشية الخضرى ، ج ٢ : ١١٠ .
- (٣) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، ج ٢ : ٥٥٣ (م ٧٤) ؛ وأسرار العربية ،  
له كذلك ، ص ٢٩ ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ١٢ ؛ وشرح ألفية ابن  
معطى ، لابن القواس ، ج ١ : ٣١٤ .
- (٤) ينظر المغنى فى النحو ، لابن فلاح (ر د) ، ج ١ : ١٢٢ مج ٢ .
- (٥) ينظر م ن ، ص ٠ ن ، وشرح الرضى ، ج ٢ : ٢٣٠ ؛ وحاشية الصبان ، ج ٣ : ٢٠٩ .

ويبدو أنّ الرضى (ت٦٨٦) يميل إلى رأى الكسائى ، لقوله عن إرجاع الرفع إلى حروف المضارعة : " فإحالتها عليها أولى من إحالتها على المعنوى الخفى كما هو مذ هب البصريين والفراء " . (١)

ولعلّ من المناسب هنا الإشارة إلى مذ هب كلّ من الفراء (٢) وثلعب ، أمّا الفراء فيرى أنّ العامل فى المضارع تجرده من الناصب والجازم (٣) ، ونسب إليه وإلى الأخصّش (ت٢١٥) أنّ رافعه تعريته من العوامل مطلقاً (٤) . وهو مذ هب جماعة من البصريين . (٥) وردّ بعضهم الرفع بالتجديده على عدم نسبه إلى الأشياء كلها نسبة واحدة . وأجيب بأنّ التجرد أمر وجودى ؛ لأنّه استعمال للمضارع على أوّل أحواله مخلما عن لفظ يقتضى تغييره ، والمجىء به على صفة ما ليس بعد مى (٦) ، وردّه سيبويه (ت١٨٠) رداً آخر ، فقال : " و من زعم أنّ الأفعال ترتفع بالا بتداء فأنّه ينبغى له أن

(١) شرحه ، ج ٢ : ٢٣١ .

(٢) ينسب بعضهم مذ هب الفراء التي بيانه إلى أكثر الكوفيين أو إلى الحدائق منهم . ينظر الإصناف ، لعبد الرحمن الأنبارى ج ٢ : ٥٥١ (م٧٤) ؛ وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ج ٣ : ١٥١٩ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٤ : ١٧٢ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٣ : ٢٠٩ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٢٢٩ ؛ ونسبه ابن الناظم إلى الكوفيين مطلقاً وذلك راجع إلى ظنه أنّه لاخلاف فى أنّ عامل المضارع معنوى ، ينظر شرح الألفية ، ص ٢٦٠ ، والأشباه والنظائر ، للسيوطى ، ج ٣ : ٢٤٣ .

(٣) ينظر أسرار العربية ، لعبد الرحمن الأنبارى ، ص ٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ج ٧ : ١٢ ، وشرح عمدة الحافظ ، لابن مالك ، ص ٣٢٩ ، وشرح الرضى ، ج ٢ : ٢٣١ ، وشرح ألفية بن معطى ، لابن القواس ، ج ١ : ٣١٤ ، وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٤ : ١٧٢ ، وأوضح المسالك ، لابن هشام ، ج ٣ : ١٦٢ ، والموفى ، للكنغراوى ، ص ١٣٣ ، وأبو زكريا الفراء ، للدكتور أحمد مكي الانصارى ، ص ٤٢١ .

(٤) ينظر المساعد ، لابن عقيل ، ج ٣ : ٥٩ ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ٢ : ٢٧٤ : ١ ط ١٦٤

(٥) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ١٢ ؛ والأشباه والنظائر ، للسيوطى ، ج ١ : ٢٤٣ ، - ٢٤٤ . ونسبه ابن عصفور إلى الكوفيين . ينظر شرح الجمل ، ج ١ : ١٣١ ،

(٦) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ١٢ ؛ وشرح الألفية ، لابن الناظم ، ص ٢٦١ وشرح ألفية ابن معطى ، لابن القواس ، ج ١ : ٣١٤ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٢٢٩ ، وحاشية الخضرى ، ج ٢ : ١٠٩ - ١١٠ .

ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم ويجرّها إذا كانت في موضع ينجرّ فيه الاسم<sup>(١)</sup>. ولعلّ الفراء قد اطلع على ذلك الردّ فجعل الفعل مرفوعاً بالتجرّد من الناصب والجازم، فلا يدخل عليه مثل ظننت زيداً يفعل؛ لأنّ (ظننت) يحتاج إلى منصوبين، فيجب على من قال: إن رفعه بالتجرّد أن ينصبه، كما قال سيبويه؛ لأنّه لم يتجرّد من العامل<sup>(٢)</sup>.

وأما ثعلب فيرى أن رفعه مضارعة الأسماء<sup>(٣)</sup>، وقد نسب ذلك إلى سيبويه قال ابن يعيش (ت ٤٦٣): "وقد توهم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أن مذهب سيبويه أن ارتفاعه بمضارعة الاسم، ولم يعرف حقيقة مذهبه"<sup>(٤)</sup>.

#### الترجيح:

ليس للخلاف في رافع المضارع فائدة، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي<sup>(٥)</sup>. وإن كان لا بدّ من الترجيح فالراجح في نظري رأى الفراء، لسلامته من النقض، كما يقبّل

(١) الكتاب، ج ٣: ١١ = ٤١٠: ١ ط ٠ بولاق ٠

(٢) وممن اختار رأى الفراء ابن الخباز أحمد بن الحسين (ت ٦٣٧) ٠ ينظر الهمع، للسيوطي، ج ٢: ٢٧٣ = ١: ١٦٤ ط ١، وابن مالك ٠ ينظر شرح الكافية الشافية ج ٣: ١٥١٩؛ وشرح عمدة الحافظ، ص ١٠٩ ٠ وابن الناظم ٠ ينظر شرح الألفية ص ٢٦٠؛ وابن الناظم النحوي، لمحمد على حمزة سعيد، ص ٢٦٩ ٠ وابن هشام الأنصاري ٠ ينظر أوضح المسالك، ج ٣: ١٦٢ ٠

(٣) ينظر توضيح المقاصد، للمرادى، ج ٤: ١٧٢؛ والتصريح، لخالد الأزهري، ج ٢: ٢٢٩؛ والهمع، للسيوطي، ج ٢: ٢٧٤ = ١: ١٧٤ ط ١ ٠

(٤) شرح المفصل، ج ٧: ١٢ ٠

(٥) ينظر الهمع، للسيوطي، ج ٢: ٢٧٤ = ١: ١٦٥ ط ١؛ وبنو الأشباه والنظائر له كذلك، ج ١: ٢٤٤؛ وحاشية الخضرى، ج ٢: ١١٠؛ والنحو الوافي، لعباس حسن، ج: ٢٧٧: ٤، وقضايا الجملة الخبرية للدكتور معيض العوفى، ج ١: ٢٠٢ ٠

ابن مالك (١) ، ولأنه " كتب له البقاء إلى يومنا هذا ، كما يقول أستاذنا الدكتور  
الأنصاري (٢) . أما الاعتراضات الواردة عليه فقد سبق بيان الرد عليها .

---

(١) شرح الكافية الشافية ، ج ٣ : ١٥١٩ .

(٢) أبو زكريا الفراء ، ص ٤٢١ ، وينظر مدرسة الكوفة ، للدكتور مهدي المخزومي ،  
ص ٢٩٣ ، ١٣٥ .

### المبحث الرابع والمستون

مجىء (كما) بمعنى (كى) \*

#### العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول عنبرة :

وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أَقْصِرُ عَنْ نَسْدَى      وَكَمَا عَلِمْتَ شَمَائِلِي وَتَكْسِرُمِي

: " (وكما علمت شمائلي) معناه : كعلمك شمائلي ، أى ومثل علمك . فالكاف هنا

معناها : مثل . وتكون (كما) فى غير هذا الموضع بمعنى (كى) . أنشد هشام وغيره :

وَطَرَفَكَ إِمَّا جِئْتَنَّا فَاضْرَفْتَهُ      كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَىٰ حَيْثُ تَصْرِفُ (١) . (٢)

#### العرضيـح :

يرى أبو بكر أنّ (كما) تأتي بمعنى (كى) ، لقوله : وتكون (كما) فى غير

هذا الموضع بمعنى (كى) . والظاهر أنه يريد بجعلها بمعنى (كى) أنّها تنصب الفعل

كما تنصبه (كى) ، لا استشاده بالبـيت السابق . حيث ورد فيه الفـعـلـ (يحسبوا )

بعد ها محذوف النون .

\* مذهب جمهور البصريين أنّ (كما) لا تأتي بمعنى (كى) . ويمنعون نصب

الفعل بها . ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٣ : ١١٦ = ١ : ٤٥٩ ط . بولاق ؟

ومجالس شـعـلب ، ج ١ : ١٢٧ = ١٥٤ ط ١ ؛ والإـنـصـاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ،

ج ٢ : ٥٨٥ (م ٨١) ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ٤ : ١٠٣ = ٢ : ٦ ط ١ ؛ وشرح أبيات المغنى ،

للبيـغـدـادى ، ج ٤ : ١١٩ .

(١) وفى مجالس شعلب ، ج ١ : ١٢٧ = ١٥٤ ط ١ . (فاحفظنه) مكان (فاضرفنه) ويروى

(حيث تنظر) . ينظر الإـنـصـاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، ج ٢ : ٥٨٦ (م ٦٩) ؛

وضرائر الشعر ، لابن عصفور ، ص ١٤١ .

(٢) الشرح ، ص ٣٤٠ .

وما ذهب إليه هو مذهب الكوفيين، لقول الكسائي: " (كما) تكون بمعنى  
(كى) " (١) ثم أنشد البيت المتقدم في العرض . وقال هشام بن معاوية: " . . . وأصحابنا  
يقولون: (كما) مثل (كى) " (٢) . وقال ثعلب: " زعم أصحابنا أن (كما) تنصب فإذا  
حيل بينهما رفعت " (٣) .

ويفهم من حكاية ثعلب أنه يشترط لنصبها مباشرتها الفعل (٤) . كما يظهر  
أنهم لا يمنعون الرفع مع المباشرة؛ لقول عبيد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧) فيما  
يحكيه عنهم: " وينصبون بها ما بعدها ولا يمنعون جواز الرفع " (٥) .

وحجتهم على مجيئها بمعنى (كى) و في نصب الفعل بها " أنه قد جاء  
ذلك كثيرا في كلامهم . قال الشاعر وهو صخر الغي:

جَاءَتْ كَبِيرٌ كَمَا أَخْفَرَهَا وَالْقَوْمَ صِيدُ كَأَنَّهُمْ رَمِيدٌ وَ (٦)

أراد: كيما أخفرها . . . (٧) ثم أوردوا ثلاثة شواهد مماثلة منها البيت المتقدم في  
العرض، وتأول البصريون ذلك \* على أن الأمل (كيما) حذف ياءه ضرورة، أو الكاف

(١) مجالس ثعلب، ج ١: ١٢٨ = ١٥٥ ط ١ .

(٢) م . ن ، ص ١٢٧ = ١٥٤ .

(٣) م . ن ، ص ٠ ن ، وينظر شرح مقصورة ابن دريد، لابن هشام اللخمي، ص ٤١٠ ؛

والإنصاف، لعبد الرحمن الأنباري، ج ٢: ٥٨٥ (م ٨١)؛ وتذكرة النحاة، لأبي حيان

ص ٥٥٩-٥٦٠؛ والجني الداني، للمرادى، ص ٤٥١؛ والهمع، للسيوطي، ج ٤:

١٠٢ = ٦: ٢ ط ١ .

(٤) وينظر شرح أبيات المغني، للبغدادي، ج ٤: ١١٩ .

(٥) الإنصاف، ج ٢: ٥٨٥ (م ٨١) .

(٦) أخفرها: أفنمها وأؤمنها وأجيرها . والأصيد: هو الذي يرفع رأسه كبيرا، وكذلك

الذي لا يستطيع الالتفات من داء . ورمد: هلك . ينظر اللسان، لابن منظور، ج ٣:

١٨٦ (رمد)، و ص ٣٦٢ (صيد)، و ج ٤: ٢٥٣ (خفر) .

(٧) الإنصاف، لعبد الرحمن الأنباري، ج ٢: ٥٨٥-٥٩٠ (م ٨١) .

الجارة كقت بما وحذف النون من الفعل ضرورة " (١) أي إذا كان من الأفعال الخمسة .

وأصل (كما) عند الكوفيين (كيما) أيضا ، لقول ابن جنّي (ت٣٩٢) : " يحكى الكوفيون أنّ (كما) من حروف النصب للفعل ٠٠٠ وقال الكسائي ، فيما أظنّ : إنّ أصله (كيما) ، فحذفت الياء " . ولقول ابن مالك (ت٦٧٢) : " وزعم الفارسي أنّ الأصل (كيما) فحذفت الياء " (٢) وتعقيب أبي حيان (ت٧٤٥) عليه بقوله : " هذا الذي ذهب إليه الفارسي مذهب الكوفيين " . (٣)

وقد أنكر ابن مالك أنّ أصلها كذ لك فقال : " وهذا تكلف لا دليل عليه ولا حاجة إليه " (٤) . أمّا أبو حيان فقال : " بل هو تأويل عليه دليل ، واليه حاجة ، وذلك أنّه لم يثبت النصب بـ (كما) في موضع خلاف هذا المختلف فيه ، فيحمل هذا عليه . والنصب ثابت بـ (كيما) ، والعلة في (كيما) أصل وفي كاف التشبيه المكفوفسة بـ (ما) ليس أصلا ٠٠٠ فالأولى أن يعتقد أنّ أصلها (كيما) ، لظهور التعليل فيها ، ولثبوت النصب بـ (كيما) " (٥) .

وذهب المبرد (ت٢٨٦) مذهب الكوفيين في النصب بها " (٦) وكذ لك ابن سيده (ت٤٥٨) ، وذكّر أنّ أصلها (كيما) أيضا ، وأن حذف الياء منها لثغة (٧) ، وكذلك ابن

(١) الهمع ، للسيوطي ، ج٤ : ١٠٣ = ٦ : ٢ ط ٠١

(٢) شرح أبيات المغني ، للبغدادي ، ج٤ : ١١٨-١١٩ .

(٣) م٠ ن ، ص ١١٨ .

(٤) م٠ ن ، ص ٠ ن ؛ وينظر الجني الداني ، ص ٤٥١ .

(٥) شرح أبيات المغني ، ج٤ : ١١٨ .

(٦) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج٢ : ٥٨٥ (م٨١) ؛ وشرح الرضي ج ٢ :

٢٤٠ ، والهمع ، للسيوطي ، ج٤ : ١٠٢ = ٦ : ٢ ط ٠١

(٧) ينظر اللسان ، لابن منظور ، ج١٥ : ٢٣٦ (ك ي أ) .



مالك، ويرى أن أصلها كاف التشبيه كقَّت ب(ما) ودخلها معنى التعليل فنصبت بقلَّة، وكذلك الملقى (ت ٧٠٢) وذهب إلى أنها بسيطة، وأن لها ثلاثة مواضع أحدها نصب المضارع (٣) وقد أنكر عليه المرادى (ت ٧٤٩) قوله: إنَّها بسيطة، فقال: "ولم أر أحدًا ذكر أن (كما) بسيطة غير هذا الرجل. وليس الأمر كما ذكر (٣). وقد استحسَّن مذهبهم أيضًا الشيخ محمد مجي الدين عبدالحميد حين قال: "وهذا كلُّه جندل ولجاج في الخصومة. والذي ذهب إليه الكوفيون أقرب من جميع ما قالوه" (٤).

### الترجيح:

لا أميل إلى النصب ب (كما) لعدم ورد سماع بذلك لا يحتمل التأويل أما ما استشهد به الكوفيون ففيه احتمال والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

- 
- (١) ينظر توضيح المقاصد، للمرادى، ج ٤: ١٨٠؛ والجنى الدانى، له أيضا، ص ٤٥١؛ وشرح أبيات المغنى، للبغدادي، ج ٤: ١١٨.
  - (٢) ينظِّسِر رصف المباني، ص ٢٨٨.
  - (٣) الجنى الدانى، ص ٤٥١.
  - (٤) الإنصاف من الإنصاف (بهاش الإنصاف لعبد الرحمن الأنباري)، ج ٢: ٥٨٨، وينظر نفسه، ص ٥٨٩، ٥٩٢.

### المبحث الخامس والستون

#### حذف ( لا ) النافية و ( أن ) المصدرية مع بقاء عملها \*

#### العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول عمرو بن كلثوم :

نَزَلْتُمْ مَنَزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا      فَعَجَّلْنَا الْقِرَىٰ أَنْ تَشْتِمُونَا

:" وموضع (أن) نصب على معنى : لأن لا تشتمونا . فحذف الخافض واكتفى بـ(أن)

من ( لا ) فأسقطها . قال الله عزَّ وجلَّ : ( رَوَىٰ أَنْ تَعِيدَ بِكُمْ )<sup>(١)</sup> معناه : لأن

لا تميد . قال الشاعر :

رَأَيْنَا مَا يَرَى الْبُصْرَاءُ فِيهَا      قَالَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تُبَاعَ \_\_\_\_\_

معناه : أن لا تباع . وقال الراعي :

أَيَّامَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي      لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا<sup>(٢)</sup>

\* مذهب البصرين منع حذف (أن) وبقاء عملها من غير بديل ، والبديل عندهم

ما ينتصب بعده الفعل بـ(أن) مضمرة . وهو الفاء ونحوها . ينظر المقتضب

للمبرد ، ج ٢ : ٨٢ ، والإيضاح ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٥٦٠ (م ٧٧) .

كما يرون أيضا أن (لا) النافية لا يجوز حذفها ، وما ورد من ذلك أولوه على

حذف مضاف ، نحو البيت الآتي في العرض فالتقدير فيه : كراهية أن تشتمونا

وقد ذكر ذلك التأويل أبو بكر لكنه لم يصرح بسببته إليهم ، وينظر معاني القرآن

وأعرابه ، للزجاج ، ج ٢ : ١٤٩ ، وأعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٢ : ٤٩٥ ، و ج ٣ : ٤٠٩ ؛

وشرح القوائد التسع ، له كذلك ، ج ١ : ٤١٦ ، ج ٢ : ٦٧٤ .

(١) من قوله تعالى : ( وَالْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَىٰ أَنْ تَعِيدَ بِكُمْ ) من الآيتين (١٥) في سورة

النحل و (١٠) في سورة لقمان .

(٢) قال سيبويه : " كأنه قال : أزمان كان قومي والجماعة " . الكتاب ، ج ١ : ٣٠٥ =

١ : ١٥٤ ط . بولاق . والواو وبمعنى (مع) .

معناه : أن لا تميل . وربما حذفوا (أَنْ) واكتفوا منها ب ( لا ) كقول الشاعر :

وَاحْفَظْ لِسَانَكَ لَا تَقُولَ فِتْنَلِسِي ۚ      إِنَّ الْبَلَاءَ مَوَكَّلٌ بِالْمَنْطِيقِ (١)

معناه : لأن لا تقول . وربما حذفوا (أَنْ) و ( لا ) جميعا . قال أبو النجم :

أَوْ صِيكَ أَنْ يَحْمَدَكَ الْأَقْسَارِبُ      وَيَرْجِعُ الْمَسْكِينُ وَهُوَ خَائِبٌ .

أراد : أن لا يرجع المسكين وهو خائب .

وقال بعض النحويين : أراد كراهة أن تشتمونا فحذف الكراهة وأقام (أَنْ)

مقامها . كما تقول : الشعر زهير ، تريد الشعر شعر زهير " . (٢)

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول لبيد :

أَقْضَى اللَّبَانَةَ لَا أَفْرَطُ رِيْبَةً ۚ      أَوْ أَنْ تَلُومَ بِحَاجِسَةٍ لُؤْمُهَا \*

: " ويروى : (أقضى اللبانة أن أفراط ريبة) فمعناه : لأن (٣) أفراط ريبة ، فاكتفى

ب (أَنْ) من (لا) ، كما قال الله عز وجل : (يَعِيْنُ اللّٰهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوْا) (٤) أراد :

لأن لا تضلوا ، فاكتفى ب (أَنْ) من (لا) فأسقطها . ومن رواه (لا أفراط) أراد لأن لا أفراط

فحذف (أَنْ) واكتفى ب (لا) منها ورفع المستقبل بفقد الناصب \* . ويجوز في العربية

(١) في حماسة البحترى ، (مصر : المطبعة الرحمانية ، ط ١ ، ١٩٢٩م) ، ص ٣٦٨  
(أن تقول) مكان (لا تقول) . والبيت فيه منسوب لمالح بن عبد القدوس المتوفى  
قبل ١٦٩هـ .

(٢) الشرح ، ص ٤٢٠-٤٢١ ؛ وينظر الأضداد ، ص ٣١١ .

\* اللبانة : الحاجة ، وأفراط : أقدم ، وقيل : أقصر . (عن الشرح) .

(٣) هكذا في المطبوع . ولعله : لئلا ، كما هو ظاهر من السياق بعده .

(٤) من الآية الأخيرة في سورة النساء .

\* \* رفع المضارع بعد حذف (أَنْ) جائز عند الكسائي والفراء كما أنه جائز عند

الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد . ينظر الكتاب ، ج ٣ : ٩٩-١٠٠ = ١ : ٤٥٢ :

ط . يولاق . ومعاني القرآن للفراء ، ج ١ : ٥٣ ، ومعاني القرآن ، للأخفش ، ج ١ :

١٢٦ ، والمقتضب ، ج ٢ : ٨٢ ، ١٣٤ ، والأصول ، لابن السراج ، ج ٢ : ١٦٢ ، ١٧٧ ،

وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٢ : ٨٢٨ .

( لا أفرط ريبة ) على إضمار ( أن ) كما قال الشاعر :

أَحْفَظُّ لِسَانَكَ لَا تَقُولَ فُتُبْتُكَ  
إِنَّ الْبَسْلَاءَ مَوْكَلٌ بِالْمَنْطِقِ " (١)

٣ - وقال في معرض الحديث عن قول طرفة :

أَلَا أَيُّهَا اللَّائِمِيُّ أَشْهَدُ الْوَعْيَى وَأَنْ أَحْضَرَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي (٢)

: " ويروى ( ألا أيها اللائمي أشهد الوعي ) بالنصب ، فمن نصب أضمر ( أن ) ،

ومن رفع قال : لما فقد المستقبل ( أن ) رفع بالحرف الذي في أوله . قال الشاعر :

وَهُمْ رِجَالٌ يَشْفَعُونَ لِي فَلَمْ أَجِدْ  
شَفِيعًا إِلَيْهِ غَيْرَ جُودِيَعَادٍ لَهُ (٣)

وقال الآخر :

أَلَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ أَعْرَفِكُمْ  
وَصَاغْنَا اللَّهُ صِغْنَةً ذَهَبًا

أراد قبل أن أعرفكم ، وأراد في البيت الأول : وهم رجالٌ أن يشفعوا " (٤).

### التوضيح :

تشتمل المواضع السابقة على مسألتين أجازهما أبو بكر وكلاهما مما أجاز ه

الكوفيون .

الأولى : حذف ( أن ) مع بقاء عملها ، لقوله : وربما حذفوا ( أن ) واكتفوا

منها ب ( لا ) وقوله : وربما حذفوا ( أن ) و ( لا ) جميعا . وقوله : ويجوز في العربية

(١) الشرح ، ص ٥٧٣ .

(٢) وذكر أبو بكر أنه يروى : ( ألا أيها الزاجري أحضر اللذات ) .

(٣) من شواهد الهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ١٤٣ = ١٧ : ٢ ط ١ . ولم ينسبه .

(٤) الشرح ، ص ١٩٣ .

: لا أفرط ريبة ، على إضمار ( أن ) وقد أورد علي ذلك عددا من الشواهد إلى جانب

روايته النصب في بيتي لبديد وطرفة .

ومن إجازة ذلك عند الكوفيين قول عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧) : " ذهب

الكوفيون إلى أنّ ( أن ) الخفيفة تعمل في المضارع النصب مع الحذف من غير بدل" (١)

وقد نسب إليهم ذلك المبرد (ت ٢٨٦) لكنه لم يصرح بهم فقال عن ( مره يحفرها ) :

" وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضمار ( أن ) ، والبصريون

يأبون ذلك إلا أن يكون منها عوض ، نحو الفاء والواو ... " (٢) وقد أجازته هو علي بعد

فقال : " وقد يجوز وهو بعيد ... " (٣)

ويظهر أنّ ثعلبا يوافق البصريين ؛ لقوله عن قول العرب ( خذ اللص قبل

يأخذك ) : " هذا شاذ " (٤).

وحجة الكوفيين على النصب ب ( أن ) مضمرة السماع وأورد منه عبدالرحمن

الأنباري (ت ٥٧٧) قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ( وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي

(١) الإنصاف ، ج ٢ : ٥٥٩ (٧٧م) ، وينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ٥٢ ؛ وشرح

الجميل ، لابن عصفور ، ج ٢ : ١٤٣ ؛ وشرح الرضى ، ج ٢ : ٢٥١ ؛ ووصف المبانسى ،

للمالقي ، ص ١٩٤ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ١ : ٢٨٣ ؛ وتوضيح المقاصد ،

للمرادى ، ج ٤ : ٢٢٤ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٣ : ١١٠ ؛ وشرح الأشموني ،

ج ٣ : ٢٢٦ ؛ والتمريخ ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٢٤٥ ؛ والهمع ، للسيوطى ،

ج ٤ : ١٤٣ = ١٧ : ٢ ط ١ ؛ والخزانة ، للبيدائى ، ج ٣ : ٥٨ ؛ وشرح أبيات المغنى

له كذ لك ، ج ٦ : ١٨١ ؛ وحاشية الخضرى ، ج ٢ : ١١٩ ؛ والدرر ، للشنقيطى ، ج ١ :

٣ ، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، لمحمود شكرى الآلوسى ،

(بغداد : دار مكتبة البيان ، بيروت : دار صعب ، د . ت) ، ص ٦٩ .

(٢) المقتضب ، ج ٢ : ٨٢ ، وينظر نفسه ص ١٣٤ ، والأصول لابن السراج ، ج ٢ : ١٧٦ .

(٣) المقتضب ، ج ٢ : ٨٣ ، وينظر البحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٢ : ٢٨٣ ، والهمع

للسيوطى ، ج ٤ : ١٤٢ = ١٧ : ٢ ط ١ .

(٤) مجالس ثعلب ، ج ١ : ٣١٧ = ٣٨٢ ط ١ .

إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ (١) على أن الأصل: (أَلَّا تَعْبُدُوا) ، ورواية نصب (أحضر) في

بيت طرفة السابق، وقول الشاعر: (٢)

فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِبِدٍ      وَنَهْنَهتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ (٣)

وردت القراءة والبيت الأخير بأنه يحتمل أن تكون (لا) في الآية ناهية (٤). وأن يكون

أصل (أفعله) (أفعلها) فحذف الألف وألقى فتحة الهاء على ما قبلها (٥) وقسال

عن رواية النصب في بيت طرفة: إنها محمولة على أنه توهم الإتيان ب (أن) فنصب

عن طريق الغلط (٦).

ومما يمكن أن يستدل به الكوفيون على النصب ب (أن) محذوفة قراءة (أفغبر

اللَّهُ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ) (٧) بنصب (أعبد) (٨)، وقراءة ( وَلَا تَمَسِّنْ تَمَكُّرًا) (٩)

- (١) من الآية (٨٣) في سورة البقرة، وقد قرأها كذا لكأبي ينظر الكشاف، للزمخري ج ١: ٢٩٣؛ والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج ٢: ١٣، والبحر المحيط، لأبي حيان، ج ١: ٢٨٢، ٢٨٣.
- (٢) نسبة لعامرين الطفيل، ونسب في كتاب سيويه لعامر بن جوين الطائي. ينظر ج ١: ٣٠٦ = ١: ١٥٤ ط. بولاق.
- (٣) الخباسة: الغنيمة. ونهنت: كفت. ينظر اللسان، لابن منظور، ج ٦: ٦٢ (خبس)، و ج ١٣: ٥٥٠ (ن هـ).
- (٤) وينظر البيان، ج ١: ١٠١، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج ٢: ١٣.
- (٥) وينظر الحجة، للفارسي، ج ١: ١٠٢؛ وما يجوز للشاعر، للقبرواني، ص ١٨٥ وشرح أبيات المغني، للبغدادي، ج ٧: ٣٤٨ - ٣٤٩.
- (٦) ينظر الإنصاف، ج ٢: ٥٦ - ٥٦٢، ٥٦٤ - ٥٦٨ (م ٧٧).
- (٧) من الآية (٦٤) في سورة الزمر.
- (٨) وردت بدون نسبة في الكشاف، للزمخري، ج ٣: ٤٠٧؛ والجامع، للقرطبي، ج ١٥: ٢٧٦؛ والبحر المحيط، لأبي حيان، ج ٧: ٤٣٩، وردت منسوبة إلى الحسن في توضيح المقاصد، للمرادي، ج ٤: ٢٢٢؛ والمساعد، لابن عقيل ج ٣: ١١٠؛ وشرح الأشموني، ج ٣: ٢٣٦؛ والتصريح، لخالد الأزهرى، ج ٢: ٢٤٥؛ والهمع، للسيوطي، ج ٤: ١٤٣ = ٢: ١٧ ط ١.
- (٩) الآية (٦) في سورة المدثر.

بنصب ( تستكثر ) (١) ، وقراءة ( ثُمَّ يَهِيْجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حَطَامًا ) (٢)  
بنصب ( يجعل ) . (٣) علي إضمار (أن) وقيل: "المعطوف عليه (أن الله أنزل) في أول الآية \*"  
ومنه أيضا قول العرب : ( مره يحفرها ) ، و ( خذ اللص قبل يأخذك ،  
و ( لا بدّ يتبعها ) ، و ( تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ) و ( تمنع ماذا ) ، و ( تفعل  
ماذا ، علي تقدير (أن) قبل الفعل في الجميع ) (٤) . وهناك شواهد أخرى أكتفى بالإحالة  
إليها . (٥)

المسألة الثانية التي أجازها أبو بكر : حذف ( لا ) النافية وذلك حين قال عس

- 
- (١) وهي قراءة الحسن . ينظر المحتسب ، لابن جنى ، ج ٢ : ٣٢٧ ، والبحر المحيط  
لأبي حيان ، ج ٨ : ٣٧٢ ونسبها أيضا للأعمش .
- (٢) من قوله تعالى : ( أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ نَجَابِعَ فِي  
الْأَرْضِ ، ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيْجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًا ثُمَّ يَجْعَلُهُ  
حَطَامًا ) من الآية (٢١) في سورة الزمر .
- (٣) وردت بدون نسبة في البيان ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٣٢٣ ، والتبيان ،  
للعكبري ، ج ٢ : ١١١٠ ، ونسبها أبو حيان في البحر المحيط ، ج ٧ : ٤٢٢ إلى  
أبي بشر .
- (٤) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٥٧٦ ( م ٧٩ ) ؛ وشرح الجمل ، لابن  
عصفور ، ج ٢ : ١٤٣ ، والضرائر ، له كذلك ص ١٥٢ ، والملخص في ضبط قوائين العربية ،  
لابن أبي الربيع ، تح ٥٠ . علي سلطان الحكمي ، ( ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ) ، ص ١٠٢ ،  
٣٢٦ ؛ ورمف المبانى ، للمالقي ، ص ١٩٥ ، وتوضيح المقاصد ، للمرازي ، ج ٤ :  
٢٢٣ ؛ والمغني ، لابن هشام ، ص ٧١٢ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٣ : ١١٠ ؛ وشرح  
الأشموني ، ج ٣ : ٢٣٦ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٢٤٥ ، والهمع ،  
للسيوطي ، ج ٤ : ١٤٣ = ١٧ : ٢ ط ١ .
- (٥) ينظر عبث الوليد ، لأبي العلاء المعري ، ص ١٩٢ ؛ وأمالى السهيلي ، ص ٨٣  
والضرائر ، لابن عصفور ص ١٥١ ، ١٥٢ ؛ والهمع ، للسيوطي ج ٤ : ١٤٣ = ١٧ : ٢ ط ١ .  
\* التبيان ، للعكبري ، ج ٢ : ١١١٠ .

قوله تعالى: ( وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ )<sup>(١)</sup>: معناه: لئلا تميسد ،  
وقال عن قوله تعالى: ( يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا )<sup>(٢)</sup>: أرد: لئلا تضلوا ، فاكتفى  
ب ( أن ) من ( لا ) فأسقطها ، وذكر نحواً من هذا عن بيت عمرو بن كلثوم والأبيات  
الأخرى التي استشهد بهن كما رأيت .

ومن إجازة ذلك الحذف عند الكوفيين قول الكسائي عن الآية السابقة  
: " المعنى : يبين الله لكم لئلا تضلوا " <sup>(٣)</sup> وقال الفراء في أثناء الحديث عنها  
أيضاً : " ومعناه : ألا تضلوا ، ولذلك صلحت ( لا ) في موضع ( أن ) " <sup>(٤)</sup> . وقال  
النحاس ( ت ٣٢٨ ) عن قوله تعالى : ( إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا )<sup>(٥)</sup>  
: " الكوفيون يقولون : ( لا ) مضمرة ، والمعنى لئلا تزولا " <sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) من الآيتين (١٥) في سورة النحل ، و (١٠) في سورة لقمان .
  - (٢) من الآية الأخيرة في سورة النساء .
  - (٣) الجامع ، للقرطبي ، ج ٦ : ٢٩ ؛ وينظر البحر المحيط ، لأبي حيان ،  
ج ٣ : ٤٠٩ ؛ والفتوحات الإلهية ، للجمل ، ج ١ : ٤٥٥ .
  - (٤) معاني القرآن ، ج ١ : ٢٩٧ ؛ وينظر نفسه ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ، و ج ٢ :  
٢٨٣ ، ٣٢٧ ، ٣٨٣ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ١ : ٤٧٧ ؛ والبحر  
المحيط والفتوحات في الموضعين السابق ذكرهما .
  - (٥) من الآية (٤١) في سورة فاطر .
  - (٦) شرح القوائد التسع ، ج ١ : ٤١٦ ؛ وينظر نفسه ، ج ٢ : ٦٧٤ ؛  
وإعراب القرآن ، للنحاس أيضاً ، ج ٢ : ٢٠٧ ، ٦٠٠ ؛ والتبيان ،  
للعكبري ، ج ١ : ٤١٤ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٣ : ٤٠٩ ؛  
والفتوحات الإلهية ، للجمل ، ج ١ : ٤٥٥ .



ويبدو ولى أن بعض النحويين قد أخذ قول الكوفيين السابق وجعله معنى من معانى (أن) ، كقول الهروى (ت ٤١٥) : "الوجه الخامس تكون (أن) بمعنى: (لئلا) ، كقولك : ربطت الفرس أن تنفلت ، تريد : لئلا تنفلت " . (١)

ومما يجدر ذكره أن أبا بكر حكى فى كتابه الأضداد عن الفراء منع حذف ( لا ) مع العلم والظن والإرادة حين قال : " وقال بعض الناس : قول الله عزَّ وجلَّ : ( إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ ) (٢) فمعناه : إني أريد ألا تبوء بإثمي ، فحذف ... وهذا القول خطأ عند الفراء ؛ لأنَّ ( لا ) لا تضم مع الإرادة ، كما لا تضم مع العلم والظن " . (٣)

#### الترجيح :

أرى فى حذف (أن) وإبقاء عملها أن يقتصر على المسموع لقلّة ما ورد منه " فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانونا كلياً يقاس عليه " كما يقول أبو حيان (٤) (ت ٧٤٥) .

أما حذف ( لا ) النافية فلا أرى مانعا من جوازه إذا أمن اللبس كما لا أرى مانعا من تقدير مضاف يناسب المعنى فتقدير ( لئلا تميد بكم ) وتقدير ( مخافة أن تميد بكم أو كراهة أن تميد بكم ) فى قوله تعالى : ( وَأَلْقَى فِي

- 
- (١) الأزهية ، ص ٧٠ ، وينظر الجنى الدانى ، للمرادى ، ص ٤٢٣ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٣٥ ؛ والبرهان ، للزركشى ، ج ٤ : ٢٢٨ ، والإتقان ، للسيوطى ، ج ١ : ٢٠٣ .
- (٢) من الآية (٢٩) فى سورة المائدة .
- (٣) ص ٣١٢ ، وينظر نفسه ، ص ٣١١ .
- (٤) الهمع ، للسيوطى ، ج ٤ : ١٤٣ = ٢ : ١٧ ط ١ .

الْأَرْضِ رَوَّاسِي أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ (١) كلاهما لا يتنافى مع سياق الآية .  
والله أعلم .

وأما الإعتراض بأنه عند ما يحذف ( لا ) لا يفرق بين النفي والإيجاب (٢)  
فالجواب عنه أن ذلك يستوى فيه حذف المضاف وحذف ( لا )؛ لأنّ الذي يحسّد  
الحذف هو القرائن وسياق الحد يث .

---

(١) من الآية (١٥) في سورة النحل .

(٢) ينظر شرح القمائد التسع، للنحاس، ج ٢: ٦٧٤ .

### المبحث السادس والستون

(حتى) وفاء السببية ولام التعليل تنصب المضارع بأنفسها.\*

#### العرض :

١ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي مَعْرُضِ الْحَدِيثِ عَنْ قَوْلِ عَمْرِو بْنِ كَلْثُومٍ :

تَجْوَرُ بِذِي اللَّبَانَةِ عَنْ هَوَاهُ إِذَا مَا ذَاقَهَا حَتَّى يَلِينَا . (١)

: " و " يلينا ) نصب ب (حتى) ، والألف صلة لفتحة النون " . (٢)

٢ - وَقَالَ فِي مَعْرُضِ الْحَدِيثِ عَنْ عَمْرِو بْنِ كَلْثُومٍ أَيْضًا :

أَلَا لَا يَجْهَلُنَ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَجَهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ .

: " و (جهل) منصوب بالفاء ، لأنها جواب للجحد " . (٣)

٣ - وَقَالَ فِي مَعْرُضِ الْحَدِيثِ عَنْ قَوْلِ زُهَيْرٍ :

فَلَا تَكْتُمَنَّ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ لِيَخْفَى وَمَهْمَا يُكْتَمِ اللَّهُ يَعْلَمُ

: " و (يخفى) نصب بلام (كى) " (٤) .

\* مذهب البصريين أن المضارع بعد (حتى) وفاء السببية منصوب بإضمار (أن) (ن)

وجوبا ، وبعد لام التعليل منصوب بإضمارها جوازا . ينظر الكتاب ، لسيبويه ،

ج ٣ : ٥ ، ٢٨ ، ٣ = ١ : ٤٠٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ط . بولاق ، والمقتضب ، للمبرد ، ج ٢ : ٦٠ ،

١٣ ، ٣٧ ، واللامات ، للزجاجي ، ص ٦٦ ؛ والإيضاح ، لعبد الرحمن الأنيساري

ج ٢ : ٥٥٧ (م) ٧٦ ، ٥٧٥ (م) ٧٩ ، ٥٧٩ (م) ٨٠ ؛ وشرح الرضي ، ج ٢ : ٢٤٠ ؛ وتذكرة النحاة ،

لأبي حيان ، ص ٥٦٠ ، والهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ١١١ = ٢ : ٨ ط ١ .

(١) تجور : تميل . واللبانة : الحاجة . (عن الشرح) .

(٢) الشرح ، ص ٣٧٣ .

(٣) م . ن ، ص ٤٢٧ . وينظر إيضاح الوقف والإبداء ، ج ١ : ١١٧ .

(٤) م . ن ، ص ٢٦٦ .

٤ - وقال في معرض الحديث عن قول عنتره :

فَوَقَّفْتُ فِيهَا نَاقِسِيَّ وَكَأَنَّهَا فَدَنٌ لِأَقْضَى حَاجَةَ الْمُتَلَوِّمِ (١)

: " و (أقضى) في قول الكوفيين منصوب بلام (كى) (٢) وهو في قول البصريين منصوب بإضمار <sup>(أَنْ) كَأَنَّهُ</sup> قال : لأن أقضى . وقال الكوفيون : معناه : لكى أقضى " . (٣) .  
وهناك موضع مماثل للموضع الأخير أكتفى بالإحالة إليه . (٤) .

### التوضيح :

يرى أبو بكر أن الفعل المضارع بعد (حتّى) وفاء السببية ، ولام التعليل ، منصوب بها كما تقدّم في المواضع السابقة .

— والنصب ب (حتّى) واللام هو مذهب الكوفيين جميعاً (٥) . وقد صرح

بنسبة النصب باللام إليهم كما رأيت . والأداتان تنصبان عند الجمهور منهم بالأصالة (٦) .

(١) الفدن: القصر . والمتلوم : المتمكث . (عن الشرح) .

(٢) لام (كى) : هو إطلاق الكوفيين والبصريين على السواء . ينظر اللامات ، للزجاجي ، ص ٦٦ . وسميت بذلك ، لأنها للسبب كما أنّ (كى) للسبب . ينظر توضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ٣ : ١٩٣ .

(٣) الشرح ، ٣٩٧ .

(٤) ينظر م . ن ، ص ٧٥ .

(٥) ينظر معاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٢٣٢ ، ٢٦١ ، ٣١٢ ، وج ٣ : ٢٨٢ ، واللامات ، للزجاجي ، ص ٦٦ ؛ وأعراب القرآن ، للنحاس ، ج ١ : ٤٠٨ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٥٧٥ (٧٩م) ، ٥٩٧ (٨٣م) ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ١٩ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ج ٢ : ١٤ ، وشرح الجمل ، لابن عصفور ، ج ٢ : ١٤٠ ؛ وشرح ألفية ابن معطى ، لابن القواس ، ج ١ : ٣٤٥ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٤ : ١٩٧ ، ٢٠٢ ؛ والجنى الدانى ، له كذلك ، ص ١٥٦ ، ٥٠٦ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ١٣٣ ، ٢٣١ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٣ : ٧٩ ، ١٠٨ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٣ : ٢٢٠ ، ٢٢٤ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٢٢٩ ، ٢٤٣ ؛ والسمع ، للسيوطى ، ج ٤ : ١١٢ ، ١٤٠ ، ٢ = ٨ ، ١٧ ط ١ ؛ وحاشية الخضرى ، ج ٢ : ١١٤ .

(٦) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ٢٠ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٢٣١ ،

وحاشية الصبان ، ج ٢ : ٢٢٠ .

ونذهب ثعلب إلى أنّ النصب بهما لنيابتهما عن (أن) (١).

وحجّتهم على النصب باللام " أنّها قامت مقام (كي) ، و... كما أنّ (كي) تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه " (٢) ومنهم من قال : " إنّما نصبت الفعل لأنّها تفيد معنى الشرط فأشبهت (إنّ) المخففة الشرطية ، إلا أنّ (إنّ) لما كانت أمّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما فجزموا ب (إنّ) ، ونصبوا باللام " (٣).

" وقالوا : ولا يجوز أن يقال : إنّها لام الخفض التي تعمل في الأسماء ؛ لأنّنا نقول : لو جاز أن يقال : إنّ هذه اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة والفعل بعدها ينتصب بتقدير (أنّ) لجاز أن يقال : أمرت بتكريم ، على تقدير : أمرت بأن تكرم ... " (٤) وقالوا أيضا : " كما جاز أن تعمل في بعض أحوالها فيه جزما جاز أيضا أن تعمل في بعض أحوالها فيه نصبا " (٥).

ومن احتجاجهم للنصب ب(حتى) " أنّها لا تخلو إمّا أن تكون بمعنى (كي) ... وإمّا أن تكون بمعنى (إلى أنّ) ... فإن كانت بمعنى (كي) فقد قامت مقام (كي) ، و(كي) تنصب فكذلك ما قام مقامها ، وإن كانت بمعنى (إلى أنّ) فقد قامت مقام (أنّ) ، و (أنّ) تنصب فكذلك ما قام مقامها ، وصار هذا بمنزلة واو القسم فإنّها لما قامت مقام الباء عملت عملها " (٦).

- 
- (١) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ٢٠ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٢ : ١٩٧ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٢٣١ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٢ : ٢٢٠ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٢٤٢ ؛ والسمع ، للسيوطى ، ج ٤ : ١٤ = ٢ : ١٧ ط ١ .
- (٢) الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، ج ٢ : ٥٧٥ (٧٩م) .
- (٣) م . ن . ص . ن . وينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ٢٠ .
- (٤) الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، ج ٢ : ٥٧٦ (٧٩م) .
- (٥) م . ن . ص . ن .
- (٦) م . ن . ٥٧٦ (٧٩م) .

ومع ذهابهم إلى النصب بهما يرون جواز ظهور (أَنْ) بعدهما ويجعلونها مؤكدة لهما . وجاز التأكيد بها لاختلافها عنهما في اللفظ (١) . وهو رأى ضعيف في نظري ؛ لأنَّ ظهور (أَنْ) يعطيها حقَّ العمل دون حاجة إلى جعلها توكيدا لما قبلها من أدوات .

هذا إلى جانب أن بعض النحويين قد عارض مذهبهم في النصب بهما بأنه قد ثبت الجرُّ بهما ، وعوامل الأسماء لا تعمل إلا في الأسماء (٢) ، وأن الأصل عدم خروج الشيء عن أصله ، واعتقاد بقاءه على أصله أولى ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل " (٣) .

كما أنَّهم ردّوا القول عن اللام : لو كانت هي الخافضة لجاز أن تقسول : أمرت بتكرم ، ب " أن حروف الجرِّ لا تتساوى ، فإن اللام لها مزية على غيرها ؛ لأنها تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين وهي شاملة ، يحسن أن يسأل بها عن كلِّ فعل ، فيقال : لم فعلت ؟ ؛ لأن لكل فاعل غرضا في فعله . وباللام يخبر عنه ويسأل عنه ... " (٤) .

وقالوا عن تنظيرهم لام التعليل بلام الأمر : " إن لام الجرِّ غير لام الأمر والدليل على ذلك أن لام الجرِّ لا تقع مبتدأة بل لا بدَّ أن تتعلق بفعل أو بمعنى فعل . . . أما لام الأمر فيجوز الابتداء بها ... " (٥) .

— أما النصب بفاء السببية فهو رأى بعض الكوفيين منهم الكسائي وشعلب (٦) . وعَلَّل شعلب النصب بها وبالواو فقال : " إنما نصبا لأنهما دلا على شرط ، لأن معنى (هلا تزرنى فأحدثك) : (إن تزرنى أحدثك) ، فلما نابت عن الشرط ضارعت (كي) فلزمت المستقبل وعملت عمله " (٧) .

- (١) ينظر م . ن ، ص ٥٧٩ (م ٨٠) ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ٤ : ٢٠٢ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٢ : ٢٢٤ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ١١٢ = ٢ : ٨ ط ١ .
- (٢) ينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ١١٢ = ٢ : ٨ ط ١ .
- (٣) شرح الرضي ، ج ٢ : ٢٤٠ .
- (٤) الإنصاف ، لعبدالرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٥٧٨ (م ٧٩) ؛ وينظر شرح المفصل ، لابن يعقوب ، ج ٧ : ٢٠ .
- (٥) الإنصاف ، لعبدالرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٥٧٩ (م ٧٩) .
- (٦) ينظر م . ن ، ص ٥٥٧ ، ٥٥٨ (م ٧٦) ؛ وتذكرة النحاة ، لأبي حيان ، ص ٥٦١ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ٤ : ٢٠٠ ، ٢٠٨ ؛ والجنى الداني ، له كذلك ، ص ١٢٩ ؛ والمعنى ، لابن هشام ، ص ١٧٣ ، والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٣ : ٨٤ ، وشرح الأشموني ، ج ٣ : ٢٢٢ ، ٢٢٩ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ١١٧ ، ١١٣ = ٢ : ١٠ ، ١٤ ط ١ ؛ وحاشية بس ، ج ٢ : ٢٣٨ .
- (٧) الهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ١٣٠ = ٢ : ١٤ ط ١ .

ونذهب قوم منهم إلى أنّ المنصوب بعدها منصوب على الصرف والخلاف (١)  
لما قبله (٣) . وأسند بعضهم هذا الرأي إلى الفراء (٣) . ويبدو لي أنّه مسبوق به لقوله  
عن ذلك النصب : " وهو الذي يسميه النخويون الصرف " . ثمّ عرفه فقال : " والصرف  
: أن يجتمع الفعلان بالواو ، أو ( ثمّ ) ، أو الفاء ، أو ( أو ) وفي أوله جحد أو استفهام  
ثمّ ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرّرى العطف فذلك الصرف " (٤) .

وقد نسب بعضهم النصب بالخلاف بعد الفاء إلى الكوفيين عموماً من  
ذلك قول عبدالرحمن الأنباري ( ت ٥٧٧ ) : " ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل المضارع  
بعد الفاء ... ينتصب بالخلاف " (٥) . ويبدو لي أنّ في هذه النسبة تجاوزاً إلاّ إذا كان  
الكسائي ومن وافقه لهم قولان أحدهما النصب بالخلاف ، والآخر النصب بالفساء  
كما تقدّم .

- 
- (١) الصرف والخلاف بمعنى واحد . ينظر شرح الرضي ، ج ٢ : ٢٤١ .
  - (٢) ينظر الجنى الداني ، للمرادي ، ص ١٢٩ ، وتوضيح المقاصد ، له كذلك ، ٢٠٠ .  
٢٠٨ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٣ : ٨٤ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٣ : ٢٢٢ ، ٢٢٩ ؛  
والهمع ، للسيوطي ، ج ٤ : ١١٧ = ١٠ : ٢ ط ١ .
  - (٣) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ٢١ ؛ وشرح الرضي ، ج ٢ : ٢٤١ ؛ والموفى ،  
للكنغراوى ، ص ١١٧ .
  - (٤) معانى القرآن ، ج ١ : ٢٣٥ ؛ وينظر نفسه ، ص ٣٣-٣٤ .
  - (٥) الإنصاف ، ج ٢ : ٥٥٧ (م ٧٢) ؛ وينظر شرح الجمل لابن عصفور ، ج ٢ : ١٤٣ ، ١٤٨ ؛  
وشرح ألفية ابن معطى ، لابن القواس ، ج ١ : ٣٤٦ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان  
ج ١ : ١٥٩ ، و ج ٧ : ٥٢١ ؛ وحاشية يس ، ج ٢ : ٢٣٨ .

ومما أوردوه على النصب بالفاء أنّها لو كانت عاملة لدخلت عليها حروف

العطف كما دخلت على واو القسم (١).

ووافق أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥) الكسائي ومن تبعه في النصب بالفاء (٢).

ولعلّ ابن مضاء (ت ٥٩٢) كان متأثراً بهم حين أنكر إضمار (أن) بعد تلك الحسروف

الثلاثة وغيرها فقال: "ومما قالوا فيه ما لم يفهم، وأضروا فيه ما يخالف مقصد القائل  
والزواو

أبواب نصب المضارع. وقد تكلمت منه على باب الفاء ليستدلّ بهما على غيرهما... (٣)

وقد أنكر ذلك الإضمار أيضاً وجعل النصب للحروف الظاهرة عدد من الباحثين

منهم أستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصاري (٤)، والدكتور شوقي ضيف (٥)، والدكتور

أحمد مختار عمر (٦)، والدكتور محسن سالم العميري (٧).

---

(١) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش، ج ٢٤:٧، وشرح ألفية ابن معطى، لابن القواس  
ج ٣٤٥:١، ووصف المبانى، للمالقي، ص ٤٤٣.

(٢) ينظر الإنصاف، لعبد الرحمن الأنباري، ج ٢:٥٥٧ (م ٧٦)، وشرح المفصل، لابن  
يعيش، ج ٢١:٧، وشرح الجمل، لابن عصفور، ج ٢:١٤٣، ١٤٨، وشرح ألفية  
ابن معطى، لابن القواس، ج ١:٣٤٦، وشرح الرضى، ج ٢:٢٤١، وأبو عمر الجرمي  
لمحسن سالم العميري (ر. م.)، ص ٢٤٨.

(٣) الرد على النحاة، ص ١١٥. وينظر تجديد النحو، للدكتور شوقي ضيف، ص ٢٥.

(٤) ينظر سيبويه والقراءات، ص ١٧٨.

(٥) ينظر تجديد النحو، ص ٢٥، ٢٠٦-٢٠٨.

(٦) ينظر البحث اللغوي عند العرب،

ص ١٠١.

(٧) ينظر أبو عمر الجرمي، (ر. م.)، ص ٢٥٢.



### الترجيح :

- الراجح في نظري ما ذهب إليه البصريون في النصب بعد (حتى) ولام التعليل

وهو أن الفعل بعدهما منصوب بإضمار (أن) (١)؛ لأن جر الأسماء بهما ثابت ، والأولى

كما تقدم عدم إخراجيهما عن اختصاصيهما ما وجد إلى ذلك مندوحة ، وهي ظهور (أن) بعد

اللام جوازا ووجوبا ، وظهورها مع المعطوف على المنصوب بعد (حتى) . فمثال

ظهورها بعد اللام جوازا قوله تعالى : ( وَأَمْرٌ لِّأَنَّ أَكُونَ أَوْلَ الْمَسْلُومِينَ ) (٢) ، وقوله

: ( وَأَمْرًا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ) (٣) فأظهرت في (لأن أكون) وأضمرت في (لنسلم) (٤).

ومثال ظهورها وجوبا قوله تعالى : ( لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ) (٥) . ومثال ظهورها مع

المعطوف على المنصوب ب (حتى) قول الشاعر : (٦)

حَتَّى يَكُونَ عَسِيزًا مِنْ نَفْسِهِمْ  
أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعًا وَهُوَ مُخْتَارُ

قال عنه السيوطي (ت ٩١١) : وفيه دليل لقول البصريين : أن (أن) مضمرة بعدها (٧).

أى بعد (حتى) .

---

(١) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

(٢) من الآية (١٢) في سورة الزمر .

(٣) من الآية (٧١) في سورة الأنعام .

(٤) ينظر الجنى الدانى ، للمرادى ، ص ١٥٧ ، والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج٢ : ٢٤٣ .

(٥) من الآية الأخير في سورة الحديد .

(٦) هو يزيد السكونى . ينظر شرح أبيات المغنى ، للبغدادى ، ج٨ : ٩٩ .

(٧) الهمع ، ج٤ : ١١٢ = ٩ : ٢ ط ١ (بتصرف يسير) .

وإلى جانب ذلك أنّ الفعل بعدهما يقدر بمصدر نحو : جاء زيد ليتعلم ، وجاء للتعليم ، ومعلوم أنّ الفعل لا يؤوّل بمصدر إلا بحرف فدل ذلك على أنّ (أنّ) مضمرة بعدهما (١) . والله أعلم .

— أمّا فاء السببية فالذى أميل إليه أنّ المضارع بعدها منصوب بالخسلاف كما ذهب إليه جماعة من الكوفيين منهم الفراء كما تقدّم ، لأنّ معنى المخالفة لا يظهر إلا مصاحبا للنصب ، فلم لا يكون الخلاف هو العامل ؟ .

وردّ بعضهم بأنّ الخلاف لو كان يعمل النصب لجاز أن ينصب الأوّل ؛ لأنّ نسه مخالف للثاني (٢) ، يمكن أن يجاب عنه بأنّ المخالفة لم تكن من الأوّل ؛ لأنّ معناه قد استقرّ بحسب موقعه من الإعراب وإنّما حصلت من الثاني ، لأنّه لو شارك الأوّل في ذلك المعنى لاستحق حكمه ولكن عندما خولف به أدّت المخالفة إلى نصبه . وكذ لك ما ورد عليه من أنّ المخالفة لو كانت تعمل لعملت النصب في (عمرو) في مثل (ما قام زيد بل عمرو) (٣) ، يمكن الإجابة عنه بأنّ المخالفة ليست مفهومة من الاسم الثاني ، وإنّما فهمت من حرف العطف (بل) ومثلها (لا) و (لكن) .

وبهذا تبقى الواو على بابها وهو العطف ، ونتجنّب إضمار (أنّ) بعدهما ؛ لأنّ ذلك الإضمار فيه تكلف ظاهر حيث يستلزم تصيّد مصدر مما قبل الفاء ليصحّ

(١) وينظر الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ج ٢ : ١٤ .

(٢) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٢٤٧ (م ٢٩) ، ٢٥٠ (م ٣٠) ؛ و ج ٢ :

٥٥٧ (م ٢٥) ، ٥٥٩ (م ٧٦) ؛ و شرح الجمل ، لابن عصفور ، ج ٢ : ١٤٤ ؛ و شرح ألفية ابن

معطي ، لابن القواس ، ج ١ : ٣٤٦ .

(٣) ينظر المراجع المذكورة في التعليق السابق .

العطف عليه ، وذلك المصدر المتصيد معمول لكون مقدر • فنحو (أنت لا تأتيينا فتحد ثنا) يقدر ب (لم يكن منك اتيان فحد يث) • وهذا التقدير ، كما يقول الدكتور شوقي ضيف : " لم يقصد إليه المتكلم ، لأنه قصد أحد معنيين : إما أنك لا تأتيينا فكيف تحدثنا ، وإما أنك لا تأتيينا محدثا ، وهما جميعا لا يفهمان من تقدير النحاة للعبارة " (١).

---

(١) مقدمته لتحقيق كتاب الرد على النحاة ، لابن مضاء ،

المبحث السابع والستون

أصل ( مہما ) و ( مہمن ) \*

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

أَغْرَكَ مِئِّي أَنْ حُبِّكَ قَاتِلِي سِي وَأَنْتَ كِ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

: " قال الفراء : كان الأصل في ( مہما ) : ( ما ) ، فحذفت العرب الألف منها ،

وجعلت الهاء خلفا منها ، ثم وصلت ب ( ما ) فدللت على المعنى ، وصارت كأنها

صلة ل ( ما ) ، وهي في الأصل اسم ، وكذلك ( مہمن ) . قال زهير :

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

... وقال الآخر في ( مہمن ) :

أَمَّا وَئِي مَهْمَنٌ يَسْتَمِعُ فِي صَدِيقِهِ أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَا وَئِي يَنْدَمُ (١)

\* ذهب الخليل وسيبويه إلى أن أصل ( مہما ) : ( ماما ) ، ( ما ) الأ ولسي

شرطية زيدت عليها ( ما ) التي تزداد بعد أدوات الشرط . ثم أبدلوا ألف الأولى

ها ؛ لثلاثا يكرروا لفظا واحدا ، وأجاز سيبويه أن يكون أصلها ( مه ) ك ( إذ ) ضم إليها ( ما ) .

ينظر الكتاب ، ج ٣ : ٥٩ - ٦٠ = ٤٣٣ : ١ ط ٠ بولاق ؛ والمقتضب ، للمبرد ،

ج ٢ : ٤٧ ؛ وتأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، ص ٥٣٢ ؛ واللسان ، لابن منظور

ج ١٣ : ٥٤٢ ( م ه ه ) ؛ والجنى الدانى ، للمرادى ، ص ٥٥٢ ؛ والمساعد ، لابن عقيل

ج ٣ : ١٣٧ ؛ والمهمع ، للسيوطى ، ج ٤ : ٣١٦ = ٥٧ : ٢ ط ٠١

أما ( مہمن ) فالظاهر من نسبة عدّها من أدوات الشرط إلى الكوفيين كما سيأتى

في التوضيح أن البصريين لا يعتدون بها . ومما يؤيد ذلك قول قطرب : " لم يحمل

الجزم بها عن فصح " . الجنى الدانى ، للمرادى ، ص ٥٥٢ ؛ وينظر الأشباه والنظائر ،

للسيوطى ، ج ٣ : ١٢٠ .

(١) قال البغدادي : هذا البيت شبيه بشعر حاتم الطائي لكنني لم أقف عليه منسوبا إليه .

عن الخزانة ، ج ١ : ٦٣١ ( بتمصّف يسير ) .

فموضع ( مهمن ) رفع بما فى ( يستمع ) " (١) .

### التوضيح :

نقل أبو بكر عن الفراء أن أصل ( مهما ) ( ما ) حذف ألفها وجعل مكانها الهاء ، ثم وصلت ب ( ما ) . ويرى أن ( مهمن ) كذلك . وقد يتبادر إلى الذهن أن رأى الفراء عن ( مهما ) موافق لقول الخليل ( ت ١٧٠ ) عنها : " هى ( ما ) أدخلت عليها ( ما ) لغوا بمنزلتها مع ( متى ) . . . ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحدا ، فيقولوا : ( ماما ) ، فأبدلوا الهاء من الألف التى فى الأولى " (٢) .

والذى يظهر لى أن بينهما فرقا ، فالخليل يرى أن إبدال ألف الأولى هاء بعد زيادة ( ما ) الثانية ، كما يؤخذ من قوله عن الثانية : إنها لغو بمنزلة ( ما ) بعد ( متى ) ، أنها حرف ؛ لأن ( ما ) التى تزداد بعد أدوات الشرط حرفية (٣) .

أما الفراء فيرى أن إبدال الألف وقع قبيل الزيادة ، كما يرى أن ( ما ) التى زيدت عليها اسم ، ويفهم ذلك أيضا من قياسه ( مهمن ) على ( مهما ) حيث يقتضى أن يكون أصلها ( من ) أيدل مكان النون هاء ، ثم زيدت عليها ( من ) ، وهى اسم .

ولعلّ مما يدلّ على ذلك الفرق ذكرّ أبى بكر والتبريزى ( ت ٥٠٢ ) للقولين قول الخليل وقول الفراء (٤) . ويبدو أن رأى الخليل أقوى من رأى الفراء ؛ لأنّ الحروف

(١) الشرح ، ص ٤٥ .

(٢) الكتاب ، لسيبويه ، ج ٣ : ٥٩ - ٦٠ = ١ : ٤٣٣ ط . بولاق .

(٣) ينظر مثلا الجنى الدانى ، للمرادى ، ص ٣٣٢ ؛ والمعنى ، لابن هشام ، ص ٣٤٧ .

(٤) ينظر إيضاح الوقف والابتداء ، ج ١ : ٣٤٠ - ٣٤١ ؛ وشرح القصائد العشر ، ص ٤٨ .

هى التى تزداد ، أمّا الأسماء فلم تعهد زيادتها بعد الأدوات .

وقد نسب ابن مالك ( ت ٦٧٢ ) إلى الكوفيين أنّ أصل ( مهما ) ( مه ) بمعنى

: كَفَّ ، زيد ت عليها ( ما )<sup>(١)</sup> ، والظاهر أنّهم لم يتفردوا بذلك فقد أجازه سيبويه<sup>(٢)</sup>

( ت ١٨٠ ) ، والأخفش<sup>(٣)</sup> ( ت ٢١٥ ) كما أنّ الفراء ذهب إلى غير ذلك كما رأيت .

ويتضح من نقل أبي بكر المتقدم عن الفراء أنّ ( مهمن ) من أدوات الشرط

عنده . وقد نسب ذلك إلى الكوفيين عموماً قال ابن يعيش ( ت ٦٤٣ ) : " وحكى

الكوفيون فى أدوات الشرط ( مهمن ) " (٤) . واقتفى أثرهم فى ذلك ابن كيسان ( ت ٢٩٩ )

والمغانى<sup>(٦)</sup> ( ت ٦٥٠ ) .

### الترجيح :

الراجح فى نظرى أنّ ( مهما ) بسيطة كما ذكر بعضهم<sup>(٧)</sup> ؛ " لأنه لم يقيم

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ، ج ٣ : ١٦٢١ ، وشرح الأشمونى ، ج ٤ : ٨٠ .

(٢) ينظر الكتاب ، ج ٣ : ٦٠ = ٤٣٣ : ١ ط ٠ بولاق ؛ وأمالى ابن الشجرى ، ج ٢ : ٢٤٧ ،

وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٤ : ٢٤١ .

(٣) ينظر الجنى الدانى ، للمرادى ، ص ٥٥٢ ؛ وتوضيح المقاصد ، له كذلك ، ج ٤ : ٢٤١ ؛

والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٣ : ١٢٧ ؛ والهمع ، للسيوطى ، ج ٤ : ٣١٦ = ٢ : ٥٧ ط ٠١ .

(٤) شرح المفصل ، ج ٧ : ٤٣ ؛ وينظر شرح الرضى ، ج ٢ : ٢٥٣ ؛ والخزانة ، للبيضاى

ج ٣ : ٦٣١ ، ومدرسة الكوفة ، للدكتور المخومى ، ص ٣١٦ ، ٣١٨ .

(٥) ينظر الموفقى فى النحوى ، ص ١٠٨ ؛ وابن كيسان النحوى ، للدعجاني ( ر ٠ م ) ص ٢٤٧ .

(٦) ينظر التكملة والذيل والصلة ، تح . عبد العليم الطحاوى ، ( القاهرة : مطبعة دار الكتب

١٩٧٠ - ١٩٧٩ م ) ، ج ٦ : ٣٥٧ .

(٧) ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ : ٤٢ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ،

ج ٤ : ٢٤١ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٣ : ١٢٧ .

على التركيب دليل . وقول أصلها : ( ما ما ) دعوى أصل لم ينطق به في موضع  
من المواضع " (١).

أمّا ( مهمن ) فلا أميل إلى عدّها من أدوات الشرط ، لاحتمال أن تكون  
في الشاهد المتقدّم غير مركّبة ، وأن ( مه ) بمعنى : كُفّي ، و ( من ) اسم الشرط  
المعروف مستقل عن ( مه ) كأنه قال : ما وى كُفّي عن الاستماع إلى أقاويل الناس  
في صديقك ، فإنّ من يستمع إلى أقاويلهم في صدّيقه يندم ، ولا أعلم لمن عدّها شرطية  
دليلا غير ذلك الشاهد .

---

(١) الهمع، للسيوطي، ج ٤: ٣١٦ = ٢ : ٥٧ ط ١.

### المبحث الثامن والستون

#### زيادة الواو وتقييدها بجواب (لما) و (حتى إذا) \*

#### العرض :

١ - قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول امرئ القيس :

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَىٰ  
بِنَا بَطْنَ خَبْتِ ذِي قَفَافٍ عَقْنَقَسِلِ (١)

: " قال أبو عبيدة : ( وانتحى ) نسق على أجزنا وجواب ( فلما أجزنا ) ( هصرت يفوذي

رأسها ) (٢) . وقال غيره : ( وانتحى ) جواب ( فلما ) ، والواو مقحمة لمعنى التعجب .

وإنما تقحم الواو مع (لما) ، و ( حتى إذا ) . قال الله عز وجل : ( فَلَمَّا أَسْلَمَا

وَتَلَّهِ لِلجَبِينِ . وَنَادَىٰ نِيَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ ) (٣) معناه : نادى نياه ، فأقحم الواو . وقال عز وجل

: ( حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ . وَاقْتَرَبَ ) (٤) معناه :

اقترب فأقحم الواو على الجواب . وقال عز وجل : ( حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَقِيحَتْ أَبْوَابُهَا ) (٥)

\* مذهب جمهور البصريين منع زيادتها . وأن الجواب في ذلك محذوف للعلم به

ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٣ : ١٠٣ : ١ = ٤٥٣ : ط . بولاق ؛ والمقتضب ، للمبرد ، ج ٢ :

٧٨ ، وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٢ : ٨٣٠ ؛ والخصائص ، لابن جني ، ج ٢ : ٤٦٢ ،

والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٤٥٦ ( م ٦٤ ) ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ،

ج ٨ : ٩٤ ، وشرح الرضى ، ج ٢ : ٣٦٨ .

(١) القفاف : جمع قف وهو ما غلظ من الأرض . والعقنقل : المنعقد الداخل بعضه في

بعض . ( عن الشرح ) .

(٢) هذه رواية في صدر البيت التالي للبيت السابق ، وهو بتمامه :

هَصْرَتْ يَفَوْدَىٰ رَأْسَهَا فَتَمَايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الْكُشْحَرِيَّ الْمَخْلُخِلِ

(٣) الآيتان ( ١٠٣ ، ١٠٤ ) في سورة الصافات .

(٤) الآية (٩٦) وبعض الآية (٩٧) في سورة الأنبياء .

(٥) من الآية (٧٣) في سورة الزمر .



أراد : فتحت أبوابها ، فاقتحم الواو . وأنشد الفراء :

حَتَّى إِذَا قَمَلَتْ بَطُونُكُمْ      وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبَّوْا  
وَقَلْبَتُمْ بَطْنَ الْمَجَنِّ لَنَا      إِنْ اللَّيْسِمَ الْعَاجِزَ الْخَبُّ (١)

معناه : قلبتم ، فأقحم الواو . وقال أبو عبيدة : الواو في هذه الأبيات واو نسق والجواب محذوف لعلم المخاطبين به . . . . " (٢).

٢ - وقال في معرض الحديث عن قول لبيد :

حَتَّى إِذَا يَبْسُ الرَّمَاةُ وَأَرْسَلُوا      غُضًّا دَوَّاجِينَ قَافِلًا أَعْمَامَهَا . (٣)

(١) ورد هذا البيتان ضمن قصيدة للأسود بن يعفر يتوسطهما بيت آخر بهذا الترتيب :

" وَقَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْمَجَنِّ لَنَا      إِنْ اللَّيْسِمَ الْعَاجِزَ الْخَبُّ  
يَرَعَى الْجَرِيْبَ إِلَى لَوَاقِحِ      فَالسُّوْبَانَ لَا يَشْنِي لَهُ سِرْبُ  
حَتَّى إِذَا قَمَلَتْ بَطُونُكُمْ      وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبَّوْا "

ديوانه ، صنعة نوري القيسي ، (بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ، ١٣٨٨هـ) ، ص ١٩ .  
وقد ورد البيتان كما ذكرهما أبو بكر بدون نسبة في معاني القرآن ، للفراء ، ج ١ :  
١٠٧ ، ٢٣٨ ، وج ٢ : ٥١ ؛ ومجالس شعلب ، ج ١ : ٥٩ = ٧٤ ط ١ ؛ والمقتضب  
للمبرد ، ج ٢ : ٧٨ ؛ وسر صناعة الإعراب ، لابن جنى ، ج ٢ : ٦٤٦ ؛ وغيرها ، وفيها  
جميعا (ظهر المجنّ) .

وقملت بطونكم : كثرت قبائلكم . والخب بالفتح : الخداع ، وهو الجربز الذي يسعى بين  
الناس بالفساد . ينظر اللسان ، لابن منظور ، ج ١ : ٣٤٢ (خب) ، وج ١ : ٥٦٨ (قمل) .

(٢) الشرح ، ص ٥٥ - ٥٦ .

(٣) غضا : أى كلا با مسترخية الأذان . وقافلا أعمامها : معناه : يابسة قلائد ها

(عن الشرح) .

: " وجواب (حتى إذا) (أرسلوا) ، والوا مقحمة ، كما قال تعالى : ( حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ وَهَآ  
وَفَتِحَتْ أَبْوَابُهَا )<sup>(١)</sup> أراد : فتحت أبوابها فأقحم الواو . وقال بعض النحويين : ( أرسلوا )  
نسق على ( يئس ) والجواب محذوف ، أراد : حتى إذا يئس الرماة وأرسلوا ظفروا ولحقوا  
فحذف الجواب لمعرفة المخاطبين به " <sup>(٢)</sup> .

### التوضيح :

أورد أبو بكر رأياً يتضمن زيادة الواو في بيت امرئ القيس السابق . وقد ذكر  
أنها إنما تقحم مع (لما) و (حتى إذا) وأورد على ذلك عدداً من الشواهد التي يرى أنها  
تؤيد ما يقول .

وجواز زيادة الواو مطلقاً منسوب إلى الكوفيين عموماً . قال النحاس (ت ٣٣٨)

في أثناء الحديث عن قوله تعالى : ( حَتَّىٰ إِذَا فَتِحَتْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَهُمْ مِنْ كُلِّ  
حَدَبٍ يَنْسِلُونَ . واقْتَرَبَ الْوَعْدُ )<sup>(٣)</sup> : " قال الكسائي والفراء : حتى إذا فتحت ياجسوج  
وماجوج \* اقترب الوعد . والواو عند هما زائدة " <sup>(٤)</sup> . وقال ابن جنى (ت ٣٩٢) : " . . . ومن

---

(١) من الآية (٧٣) في سورة الزمر . ومما يجدر ذكره أن قوماً ذهبوا إلى أن الواو في  
هذه الآية هي واو الثمانية . وقال ابن هشام : " واو الثمانية عند القائل بها صالحة  
للسقوط " ينظر الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، ج ١٠ : ٢٨٥ ، والمغني ، لابن  
هشام ، ص ٤٠١ - ٤٠٣ ، ومجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، واو الثمانية  
للدكتور / سيد رزق الطويل ، ص ٢٤٥ .

(٢) الشرح ، ص ٥٦٨ .

(٣) الآية (٩٦) وبعض الآية (٩٧) في سورة الأنبياء .

(٤) إعراب القرآن ، ج ٢ : ٣٨٣ .

\* (ياجوج وماجوج) كذلك في الأصل بناء على السبعة في الآية السابقة باستثناء عاصم

فإنه قرأ بالهمز . ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٤٣١ .

ذ لك ما يدّ عليه الكوفيون من زيادة واو العطف ، نحو قول الله عزّ وجلّ : ( حَتَّى إِذَا جَاءَهَا وَفَتِحَتْ أَبْوَابُهَا ) (١) قالوا : الواو هنا زائدة مخرجة عن العطف . والتقدير عند هم فيها : حتى إذا جاءها وفتحت أبوابها . . . (٢) . وذكّر ابن برهان (ت ٤٥٦) من شواهدهم قوله تعالى : ( وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ) (٣) ، أى ليكون (٤) . وذكّر عبدالرحمن الأنباري (ت ٥٧٧) من شواهدهم أيضا قوله تعالى : ( إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ، وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ ، وَإِذَا الْأَرْضُ مَدَّتْ ، وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ، وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ ) (٥) " والتقدير يرفيه : أذنت ، لأنه جواب ( إذا ) " (٦) .

أما تقييد زيادتها مع (لما) و (حتى إذا) فقد نصّ عليه الفراء حين قال : " وهو في (حتى إذا) و (فلما أن) مقبول لم يأت في غير هذين " (٧) . ورُبَّمَا

- (١) من الآية (٧٣) في سورة الزمر .
- (٢) الخصائص ، ج ٢ : ٤٦٢ ؛ وينظر شرح اللمع ، لابن برهان ، ج ١ : ٢٤٥ ؛ وشرح المفضليات للتبريزي ، تح . على محمد البجاوي ، (القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٧٧م) ، ج ٢ : ٩٢٧-٩٢٨ ؛ والإيناف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٤٥٦ (م ٦٤) ؛ والتبيان ، للعكبري ، ج ٢ : ١٠٩٢ ؛ والجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، ج ١٥ : ١٠٤ ، ٢٨٥ ؛ ووصف المباني ، للمالقي ، ص ٤٨٧ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٧ : ٣٧٠ ، ٤٤٣ ؛ والجني الداني ، للمرادي ، ص ١٩٣ ؛ والمغني ، لابن هشام ، ص ٤٠٠ ؛ والهمسج ، للسيوطي ، ج ٥ : ٢٣٠ = ٢ : ١٣٠ ط ١ ؛ والفتوحات الإلهية ، للجمل ، ج ٣ : ٦١٤ .
- (٣) الآية (٧٥) في سورة الأنعام .
- (٤) ينظر شرح اللمع ، ج ١ : ٢٤٥ .
- (٥) من الآية الأولى إلى الآية الخامسة في سورة الانشقاق .
- (٦) الإيناف ، ج ٢ : ٤٥٧ (م ٦٤) ؛ وينظر المقتضب ، للمبرد ، ج ٢ : ٧٧-٧٨ .
- (٧) معاني القرآن ، ج ١ : ٢٣٨ ؛ وينظر نفسه ، ص ١٠٧ ، ١٠٨ ، وج ٢ : ٥٠-٥١ ، ٢١١-٣٩٠ .

يكون هو أول من قيّد زيادتها بذلك ، لأنّه قد جعل الجواب مقدرا في الآيات السابقة في سورة الانشقاق ولم يجعل الواو فيها زائدة كما ذهب إليه جمهور الكوفيين . وقد علّل ذلك بقوله : " لأنّنا لم نسمع جوابا في ( إذ ) مبتدأة ولا قبلها كلام ولا في ( إذا ) إذا ابتدئت ، وإنما تُجيب العربُ بالواو في قوله : حتّى إذا كان ، وقلّما أن كان ، لسم يجاوزوا ذلك " . (١)

ويبدو أن أبا بكر مقتف أثر الفراء حين حصر جواز إقحام الواو مع ( لما ) و ( حتى إذا ) كما سبق ، وغلّط في كتابه إيضاح الوقف والابتداء من ذهب إلى زيادتها في آيات سورة الانشقاق المتقدمة (٢) . وأخذ برأى الفراء أيضا في ذلك الهـيروى (٣) (ت٤١٥) .

ووافق الكوفيين في جواز زيادتها مطلقا الأَخفش (٤) (ت ٢١٥) ونُسبَ مثل ذلك إلى المبرد (٥) (ت ٢٨٦) ويبدو أنه يجيز ذلك على بعد ، لقوله : " وهو أبعد

(١) م . ن ، ج ٣ : ٢٤٩ .

(٢) ينظر ج ٢ : ٩٧١

(٣) ينظر الأزهية ، ٢٣٤-٢٣٦ .

(٤) ينظر معاني القرآن ، ج ١ : ١٢٥ ، والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٤٥٦ (م ٦٤) ، وشرح الرضى ، ج ٢ : ٣٦٨ ، والجنى الدانى ، للمرادى ، ص ١٩٣ ، والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٤٤٩ ، والأشبه والنظائر ، للسيوطى ، ج ٤ : ١٣ ، والهمع ، له كذلك ، ج ٥ : ٢٣٠ = ١٣ : ٢ ط ١ وحاشية الصبان ، ج ٢ : ٧٢ .

(٥) ينظر معاني الحروف ، للرماني ، ص ٦٣ ، والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ج ٢ : ٤٥٦ (م ٦٤) ، والمغنى ، لابن هشام ، ص ٤٠٠ .

الأقاويل ، أعنى زيادة الواو " (١) بل قال النحاس فى أثناء الكلام عن زيادة الواو : " كان أبو العباس محمد بن يزيد لا يعرّج على هذا القول وينكر أن يقع الشئ زائداً لغير معنى فى شئ من الكلام " (٢)

وممن اقتفى أثر الكوفيين أيضاً فى جواز زيادتها مطلقاً ابن قتيبة (٣) (٢٧٦) والطبرى (٤) (٣١٠) ، وابن برهان (٥) (٤٥٦) ، وابن مالك (٦) (٦٧٢) ، ومن المحدثين عباس حسن ، وقد قال : "مذهب الكوفيين أوضح وأقل تعسفاً " (٧)

- 
- (١) المقتضب ، ج ٢ : ٧٧ .
  - (٢) شرح القوائد التسع ، ج ١ : ١٣٦ ، وينظر الأمالى ، لابن الشجرى ، ج ١ : ٣٥٧ .
  - (٣) ينظر تأويل مشكل القرآن ، ص ٢٥٢ ؛ والمعانى الكبير ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ) ، ج ١ : ٥٣٣ .
  - (٤) ينظر جامع البيان عن تأويل القرآن ، (مصر : مطبعة مطفى البابى الحلبي ، ط ٢ ، ١٣٧٣ هـ) ، ج ١٧ : ٩٢ ، و ج ٢٣ : ٨٠ ، و ج ٢٤ : ٣٦ .
  - (٥) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، ج ٢ : ٤٥٦ (م ٦٤) .
  - (٦) ينظر شرح عمدة الحفاظ ، ص ٦٤٨ ، والمساعد ، لابن عقييل ، ج ٢ : ٤٤٩ .
  - (٧) النحوالوافى ، ج ٣ : ٥٧٠ .

الترجيح :

الراجح في نظري مذهب البصريين وهو منع زيادة الواو ، لما يلي :

- ١ - احتمال أنّها على بابها وهو العطف في الشواهد السابقة التي استدلّ بها الكوفيون ، وأنّ الجواب محذوف<sup>(١)</sup> وحذّفه أبلغ في المعنى لما فيه من التّفخيم حيث يذهب معه الذهن كلّ مذهب .<sup>(٢)</sup>
- ٢ - تحاشى الحكم بزيادة شيء في كتاب الله لم يؤيّد بالدليل الذي لا يحتمل التأويل .

---

(١) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٤٥٩-٥٦٠ (م ٦٤) ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٨ : ٩٤ ؛ وشرح الرضى ، ج ٢ : ٣٦٨ ؛ والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ج ٤ : ١٦٥ .

(٢) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٢ : ٨٣١ ؛ والاقتضاب ، للبطليوسى ، ص ٤٠٣ ؛ والأمالى ، لابن الشجرى ، ج ١ : ٣٥٧ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٤٦١-٤٦٢ (م ٦٤) ؛ وشرح الرضى ، ج ٢ : ١١٢ ؛ وتفسير ابن كثير ، ج ٤ : ٦٧ .

# القِسم الثالث

مباحث الصرف الكوفي الوارد في الشرح

المبحث التاسع والستون

علة تجرد ( مطلق ) ونحوها من علامة التأنيث\*

العرض :

قال أبو بكر في معرض الحديث عن قول لبيد :

أَدْعُو يَهِنَّ لِعَاقِرٍ أَوْ مَطْفِئٍ لِجَيْرَانِ الْجَمِيعِ لِحَامِهَا . (١)

: " ولم تدخل في (مطلق) الهاء (٢) لأنه فعل لاحظ للرجل فيه " (٣)

\* اختلف البصريون فيما بينهم، فذهب الخليل والمبرد إلى أن علة ذلك هي أنه على معنى النسب، فقولك : (امرأة حائض) بمعنى ذات حيض . وذهب سيبويه إلى أنه صفة (شيء) و (شيء) مذكر، فكأنهم قالوا : هذا شيء حائض .  
ينظر الكتاب، ج ٣ : ٢٣٧ ، ٣٨٣ - ٣٨٤ = ٢ : ٢٠ ، ٩١ ط . بولاق ؛ والمقتضب، ج ٢ : ١٦٤ ؛ والمذكر والمؤنث، لأبي بكر، ص ١٤٩ ، ١٥٢ ؛ والمخصّص ، لابن سيدة، ج ١٦ : ١٢٠ ، والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري، ج ٢ : ٧٥٨ (م ١١١)، وشرح المفصل ، لابن يعيش، ج ٥ : ١٠٠ ، ١٠١ .

(١) بهنّ : أي بالقداح .

(٢) أطلق أبو بكر على تاء التأنيث التي تلحق الاسم هاء في أكثر من موضع في الشرح . وهذا يتفق مع مذهب جمهور الكوفيين القائل : إن أصل تلك العلامة هاء . ينظر شرح المفصل ، لابن يعيش، ج ٥ : ٨٩ ؛ وشرح الرضى، ج ٢ : ١٦١ ؛ وشرح الشافية له كذلك، ج ٢ : ٢٨٩ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى، ج ٥ : ٣٠ .

ومع ذلك لم أفرد هذه المسألة بمبحث مستقلّ واكتفيت بالإشارة إليها هنا لأنّ أبابكر لم يصرّح بذلك الأصل ، إلى جانب أنّ الفراء وبعض البصريين الذين يرون أنّ أصلها تاء قد أطلقوا عليها هاء . ينظر الكتاب ، لسبويه، ج ٣ : ٢٢٠ ، ٢٣٧ ، ٣٨٥ ، ج ٤ : ٢٣٨ = ج ٢ : ١٢ ، ٢٠ ، ٩٢ ، ٣١٣ ط . بولاق ؛ والمذكر والمؤنث للفراء، ص ٥٧ ؛ والمقتضب للمبرد، ج ١ : ٢٠١ ؛ وشرح الشافية ، للرضى، ج ٢ :

٢٨٨

(٣) الشرح ٥٨٩



### التوضيح :

علَّم أبو بكر تجرد الوصف (مطلق) بأنه فعل لاحظ للرجل فيه . وهذا التعليل هو تعليل الكسائي<sup>(١)</sup> والفراء . وغيرهما من الكوفيين<sup>(٢)</sup> . قال الفراء عمن تجرد (حائض) ونحوها : " إنما دعاهم إلى ذلك أن هذا وصف لاحظ فيه للذكر، وإنما هو خاص للمؤنث ، فلم يحتاجوا إلى الهاء ، لأنها إنما أدخلت في (قائمة) و (جالسة) لتفرّق بين فعل الأنثى والذكر ، فلما لم يكن للذكر في الحيض والطمث وما ذكرنا حظ لم يحتاجوا إلى فرق".<sup>(٣)</sup>

---

(١) ينظر المساعد ، لابن عقيل ، ج ٣ : ٣٠١ ؛ والهمسج ، للسيوطي ، ج ٦ :

٦٣ = ٢ : ١٧٠ .

(٢) ينظر المذكر والمؤنث ، لأبي بكر ، ص ١٣٩ ؛ وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٢ : ٣٨٨ ؛ والتبصرة ، للصيمري ، ج ٢ : ٦٢٩ ؛ والمصاح ، للجوهري ، ج ٤ : ١٦٧٧ ؛ والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٧٥٨ (م ١١١) ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٥ : ١٠١ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ج ٢ : ٥٥٩ ؛ وشرح الرضي ، ج ٢ : ١٦٥ ؛ وشرح ألفية ابن معطي ، لابن القواس ، ج ٢ : ١٢٤٦ ؛ واللسان ، لابن منظور ، ج ١١ : ١٧٧ (ح م ل) ؛ وشرح الشافية ، للجا بردي ، (ضمن مجموعة الشافية من على الصرف والخط ، بسبيروت ؛ عالم الكتب) ، ج ١ ص ١٢٧<sup>٤</sup> والمساعد لابن عقيل ، ج ٣ : ٣٠١ .

(٣) المذكر والمؤنث ، ص ٥٨ ؛ وينظر المذكر والمؤنث ، لأبي بكر ،

وما ذهبوا إليه قوبل بالردّ • فقليل : إنّ ذلك غير مطّرد فيما كان  
مختصّاً بالمؤنث ؛ لأنّه قد جاء فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث ، فقالوا :  
جمل بازل وناقّة بازل ، ورجل بالغ ، وامرأة بالغ ، ورجل سافر وامرأة سافر ، ورجل  
أيّم ، وامرأة أيّم ، ورجل عاشق وامرأة عاشق (١) . وأجاب أبو بكر في كتابه  
المذكر والمؤنث بأنّ الناقّة تطلق على الأنثى والذكر فإطلاقها لا يوجب  
التأنيث الحقيقي ، وأنّ بالغاً وسافراً وعاشقاً نعوت مذكرة وصف بهنّ الإنسان  
فلم يؤنثن ، وأنّ أيّماً وما شاكله كعانس أغلب إطلاقه على النساء . فصار بمنزلة  
طالق وحائض • فمخرج ذلك عند أبي بكر على التغليب • واستدلّ على التغليب  
بقولهم : أمير بنى فلان امرأة ، وفلانة وصيّ بنى فلان ووكيل فلان . وقال  
: لأنّ الغالب على الإمارة والوصيّة ، والوكالة أن تكون للرجال . (٢)

ولعلّ مما يؤيد ردّ أبي بكر أنّه لو قيل : مررت بحائض ، لم يحمل ليس  
بحذف الموصوف بخلاف قولك : مررت بعاشق ، فإنّ الذي يتبادر إلى الذهن

---

(١) ينظر المقتضب ، للمبرد ، ج ٣ : ١٦٤ ؛ والمذكر والمؤنث ، لأبي بكر ،  
ص ١٤٠ ، ١٤٣ ؛ والتبصرة ، للمصمري ، ج ٢ : ٦٢٩ ؛ والمصاح ، للجوهري  
ج ٤ : ١٦٧٧ ، والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٧٧٧ (م ١١١) ؛ وشرح  
المفصل ، لابن يعيش ، ج ٥ : ١٠١ ؛ وشرح الرضى ، ج ٢ : ١٦٥ ، وشرح ألفية  
ابن معطى ، لابن القواس ، ج ٢ : ١٢٤٦ .

(٢) الكتاب المذكور ، ص ١٤١ ، ١٤٣ ، ولم أعثر على إطلاق الناقّة على  
المذكر والأنثى عند غيره • وأعتقد أنّه لم يقل ذلك إلّا بدليل من كلام  
العرب •

أَنَّ الموصوف مذكّر ، وكذلك لو قيل : مررت بعانس ؛ لأنّ الغالب في (عاشق)  
أن يكون وصفا للمذكر وفي (عانس) أن يكون وصفا للمؤنث .

وقيل : " لو كان الاختصاص سببا لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل  
لوجب أن يكون ذلك سببا لحذفها من الفعل فيقال : المرأة طَلَّقَ ... كما يقال:  
طالق " (١) . وقد أجاب أبو بكر أيضا عن ذلك فقال : " لو أليقت التاء من (فعلت)  
فقيل : طَلَّقَ جاريتك ، وحاض هند ، للزمن أن نقول في المستقبل : يَطْلُقُ هند  
ويحيض جاريتك ، وهذا لا يجوز ؛ لأنّ الياء علامة المذكر فلا يجوز أن تدخل  
علامة المذكر في فعل المؤنث ... فلما كان ذلك كذلك وققوا بين الماضي  
والمستقبل " (٢) . وقيل : " لا يلزمهم ؛ لأنّهم لم يعمّموا في الأسماء فضلا عن  
الأفعال ... " (٣)

وقيل كذلك : إن ما ذهبوا إليه ينتقض بقولهم : مرّعة ، بإثبات التاء  
فيما يختصّ بالمؤنث (٤) . وأجيب عنه بأنّه " لا يلزمهم أيضا لأمرين : أحدهما :

---

(١) الإِنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٧٨١ (م ١١١) ، وينظر المذكر  
والمؤنث ، لأبي بكر ، ص ١٤٠ .

(٢) المذكر والمؤنث ، ص ١٤٢ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ج ٢ : ٥٥٩ .

(٤) ينظر إعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٢ : ٣٨٨ .

إنما جعلوه مجوّزا لا موجبا ... الثانى : أنّهم إنما علّسوا الواقع فى كسلام  
العرب من حائض وطامث فلا يلزمهم التعميم<sup>(١)</sup> . وقال ابن عقيل (ت ٧٦٩ )  
عن تلك المصافات : " لا تلحقها التاء ، وقال الكوفيون خلا الفراء : يجوز أن  
تلحقها . وقال الفراء : ربما أتى بعض هذا فى الشعر " <sup>(٢)</sup> . وقول الفراء ،  
المذكور تجده فى كتابه . فى المذكر والمؤنث وبعده : " وليس ذلك بحسن  
فى الكلام " <sup>(٣)</sup> . ويبدو أنه قد عباد عن ذلك لقوله : " والمرضة الأمّ والمرضع  
التي معها صبي ترضعه . ولو قيل فى الأم : مرضع ... ولو قيل فى التي معها صبي  
مرضعة كان صوابا " <sup>(٤)</sup> .

والى جانب ذلك قيل : إنّ التاء تلحق (مرضع) إذا أريد أنّها فى حالة  
إرضاع أمّا إذا أريد أنّها فى فترة إرضاع فلا تلحقها ، وقد جاء ذلك فى كتاب  
سيبويه حيث قال : " ... وكذلك قولهم : مرضع إذا أراد : ذات رضاع ولم  
يجرّها على (أرضعت) ولا (ترضع) . فإذا أراد ذلك قال : مرضعة " <sup>(٥)</sup> .  
وإذا كان الأمر كذلك فلا يرد على الكوفيين قولهم (مرضعة ونحوه) . لأنه ربما  
أريد به أنّها فى حالة إرضاع كما فى قوله تعالى : (يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا  
أَرْضَعَتْ) <sup>(٦)</sup> .

(١) الإيضاح فى شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ج ٢ : ٥٥٩ .

(٢) المساعد ، ج ٣ : ٢٩٩ .

(٣) ص ٥٨ .

(٤) معانى القرآن ، ج ٢ : ٢١٤ .

(٥) ج ٣ : ٣٨٤ = ٢ : ٩١ ط . بولاق .

(٦) من الآية الثانية فى سورة الحج . وينظر اللسان ، لابن منظور ، ج ٨ : ١٢٧ (رض ع) ؛

والبحر المحيط ، لأبى حيان ، ج ٦ : ٣٥٠ ، كما ينظر المذكر والمؤنث ، لأبى

بكر ، ص ١٤٢ .

وذهب مذهب الكوفيين كل من أبي حاتم السجستاني<sup>(١)</sup> (ت ٢٥٥) ، وابسن قتيبة<sup>(٢)</sup> (٢٧٦) ، وابن خالويه<sup>(٣)</sup> (ت ٣٧٠) ، والزبيدي<sup>(٤)</sup> (ت ٣٧٩) .

ويقول بعض الباحثين عن تجرد تلك الصفات من علامة التأنيث : " لعل هذا راجع إلى مرحلة قديمة من عمر اللغة لم تكن فيها علامات التأنيث قد استخذت بعد " . (٥) .

واستدل على ذلك ببعض الأدلة ، أهمها أن " الصفات حين تكون خبرا في كثير من اللغات تظل في حالة التذكير ٠٠٠ وحتى في غير الأخبار ، أي حين تكون الكلمة صفة ، فإنها تبقى مع المؤنث على حالها مع المذكر في الفارسية والانجليزية " (٦) . وما ذهب إليه رأى حسن لكن ينقصه الدليل القطعي ، فيما يبدو لأنه قد يقال عكس ذلك وهو أن يكون الأصل وجود العلامة ، لوجود المؤنث بجانب المذكر

---

(١) ينظر المذكر والمؤنث ، لأبي بكر ، ص ١٥٢ - ١٥٤ .

(٢) ينظر أدب الكاتب ، ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، والاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، للبطليوسى ، ( بيروت : دار الجيل ، ١٩٧٣م ) ، ص ١٧١

(٣) شرحه على مقصورة ابن دريد ، ص ٤٤٩ .

(٤) الواضح في علم العربية ، ص ٢٤٢ .

(٥) ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية ، للدكتور أحمد إسماعيل أحمد عميرة ، ( الأردن : عمان : مركز الكتاب العلمي ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ ) ،

ص ٢٤ .

(٦) م ٠ ن ، ص ٠ ن .

منذ البداية ، ثم بمرّ العصور وتعدّد اللغات ترك بعضهم العلامة كما فى تلك اللغات التى ذكرها ولعلّ أقرب مثال على ذلك اللهجة العامية الآن التى تركت التقيد بعلامات الإعراب وحركات بنية الكلمة .

### الترجيح :

الراجع فى نظرى عن تجرد (حائض) ونحوها من علامة التأنيث هو تعليل الكوفيين لبعده عن التكلف ولوجود ما يؤيدّه وهو أنّ العرب تقول : امرأة قاعدة إذا أرادوا الجلوس ، وتقول : امرأة قاعد للتي قعدت عن الحيض . وتقول : امرأة طاهر إذا أرادوا الطهر من الحيض . فإذا أرادوا أنّها نقيّة من العيوب والدنس قالوا : طاهرة (١) . أمّا ما ورد على ذلك فقد تقدمت الإجابة عنه .

---

(١) ينظر المذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

### المبحث السابع

#### سبب حذف الواو من مضارع المثال \*

#### العرض:

قال أبو بكر عن (يفره) في قول زهير:

وَمَنْ يَجْعَلِ الْمَعْرُوفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ يَفِرُّهُ وَمَنْ لَا يَتَّقِ الشَّتْمَ يَشْتُمُ

: " وكان الأصل فيه: يوفره، فحذفت الواو لوقوعها بين الكسر والياء، كما حذفت

من (يزن)، (و) (يلد). وقال الكسائي: حذفت الواو فرقا بين الواقع وغير الواقع.

فالواقع قولك: يزن الأموال، ويلد الأولاد، وغير الواقع وجل يوجل، ووجل يوحل<sup>(١)</sup>

#### التوضيح:

ذكر أبو بكر أن الأصل في الفعل (يفره): (يوفره)، أي أنه حذف فاءه

وهو حرف العلة الواو. والفعل إذا كان معتل الفاء يطلق عليه مثالا كما هو معروف

لمماثلته الصحيح. وقد نقل تعليل ذلك الحذف عن الكسائي وهو أنه للفرق بين الواقع

وغير الواقع. ويقصد بالواقع المتعدى، وبغير الواقع: اللازم، فتحذف من المتعدى

---

\* مذهب البصريين أن سبب حذف فاء المثال في (يعد) ونحوه هو وقسوع الواو

بين الياء والكسرة. ولا فرق في ذلك بين المتعدى كالمثال السابق واللازم

ونحو: وَثِقَ يثق، ووقدت النار تقد. ينظر الكتاب لسيبويه، ج ٤: ٥٢ -

٥٢ = ٢٢٢ - ٢٣ ط ٢٣ بولاق؛ والمقتضب، للمبرد، ج ١: ٢٢٦، وج ٢: ١٢٧؛

والمنصف، لابن جنى، ج ١: ١٨٤، ١٨٨؛ والإتصاف، لعبد الرحمن الأنباري،

ج ٢: ٧٨٢ (م ١١٢)؛ والمساعد، لابن عقيل، ج ٤: ١٨٥، والأشبه والنظائر،

للسيوطي، ج ٣: ٢٧٥.

(١) الشرح، ص ٢٨٧.

نحو : (يزن) ، (يلد) ، وتثبت في اللازم ، نحو (يوجل) و (يوحل) .

وما علل به الكسائي تجده عند الفراء كما تجده منسوباً إلى الكوفيين عموماً .

حيث قال الفراء : " ٠٠٠ فأما الذي يقع فالواو منه ساقطة ، مثل (وزن يزن) ، والذي

لا يقع تثبت واؤه في (يفعل) " (١) . وقال عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧) : " ذهب الكوفيون

إلى أنّ الواو من نحو (يعد) و (يزن) إنما حذف للفرق بين الفعل اللازم والمتعدى " (٢)

ورد ما ذهبوا إليه بأنه قد ورد ذلك الحذف في اللازم كثيراً ، نحو (وقع يقع)

و (وضع في السير يضح) ، و (وقدت النار تقد) ، و (وبلت السماء تبل) ، (وأل يثل) .

أي التجأ إلى موضع ونجا ، و (وكف يكف) وغير ذلك (٣) .

والظاهر أنّ أبا بكر يميل إلى رأي البصريين (٤) ، لقوله السابق (عن يوفره) :

كان الأصل فيه (يوفره) فحذف الواو لوقوعها بين الكسرة والياء (٥) . كما يظهر أنّ

شيخه ثعلباً يميل إلى رأيهم أيضاً ، لقوله : " وعد يعد ، ووزن يزن كان يوزن

ويعد فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء . ووجل يوجل ثبت الواو لأن بعد ها فتحة

فلم يجتمع ما يستثقل " (٦) .

(١) معاني القرآن ، ج ٢ : ١٥٠ ؛ وينظر المنصف ، لابن جنى ، ج ١ : ١٨٨ ؛ والممتع في

التصريف ، لابن عصفور ، ج ٢ : ٤٣٥ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٤ : ١٨٥ .

(٢) الإنصاف ، ج ٢ : ٧٨٢ (١١٢م) ؛ وينظر شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ١٠ : ٥٩ ؛

وشرح الشافية ، للرضي ، ج ٣ : ٩٢ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٤ : ١٨٥ ؛ والأشباه

والنظائر ، للسيوطي ، ج ٣ : ٢٧٥ .

(٣) ينظر المنصف ، لابن جنى ، ج ١ : ١٨٨ ، والإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ،

ج ٢ : ٧٨٢ (١١٢م) ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ١٠ : ٥٩-٦٠ ؛ والممتع ، لابن

عصفور ، ج ٢ : ٤٣٥ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ، ج ٤ : ١٨٥ .

(٤) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

(٥) وينظر الشرح ، ص ٢٩٧ .

(٦) مجالس ثعلب ، ج ٢ : ٣٦٠ = ٤٢٨ ط ١ . وفيه مكان يستثقل (يستثقل) . وينظر

مسائل الخلاف المأثورة بين المبرد و ثعلب ، لخالعبدالله العجمي ، (ر م)

(الرياض : جامعة الإمام ، كلية اللغة العربية ، ١٤٠٤هـ) ، ص ١٨٤ .



### الترجيح :

الراجح في نظري رأي البصريين وهو أنّ علّة حذف الواو من الفعل  
( يَعد ) ونحوه هي وقوعها بين الياء والكسرة لورود ذلك الحذف في المتعدى واللازم  
كما تقدم أما ما يسرد من نحو ( نَعِد ) و ( أَعِد ) و ( تَعِد ) مما حذف الواو منسبه  
مع غير الياء فقد أجيب عنه بأنّها حذف من ذلك حملا لتلك الحروف على الياء ؛  
لأنّها أخوات ٤ فلما حذف الواو مع أحدها للعلّة المذكورة حذف مع الباقي لئلا  
تختلف طرق تصاريف الكلمة ٥ وأجيب أيضا عن بقاء الواو في نحو ( يُوعِد ) مع وقوعها  
بين الياء والكسرة بأن الأصل في ذلك يؤوعد فلهمة حالة بين الواو والياء ، وأنهم  
لو حذفوا الواو لتولا إعلالان وهم لا يوالون بين إعلالين (١) .

---

(١) ينظر الإنصاف، لعبد الرحمن الأنباري، ج ٢ : ٧٨٢ - ٧٨٣ ، ٧٨٥ - ٧٨٧ (م ١١٢)

### المبحث الحادى والسبعون

#### قلب الياء واوا فى (مضوفة) ونحوها\* .

#### العرض :

قال أبو بكر فى معرض الحديث عن قول طرفة :

وَكَّرَى إِذَا نَادَى الْمُضَافَ مَحْنَبًا كَسِيدِ الْعَضَا نَبَيْتَهُ الْمَتَوَرِّدِ . (١)

:" قال أبو عبيدة : المضاف الذى قد أضافته الهموم . وأنشد : (٢)

وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفٍ أَشْمَرٌ حَتَّى يَنْصَفَ السَّاقَ مِثْرَارِي (٣)

وقال النحويون : المضوفة وزنها من الفعل (مَفْعَلَةٌ) ، والأصل فيها (مَضِيفَةٌ) ،

فاستثقلتِ الضمة فى الياء ؛ لأنها إعراب ، والياء تكون إعرابا فى حال . فلم يدخل

إعراب على إعراب ، فألقتِ ضمة الياء على الضاد ، وصارت الياء الواو لانضمام

---

\* مذهب جمهور البصريين أن (مفعلة) إذا كانت عينها ياء نقلت ضمتها إلى الساكن قبلها ، ثم تقلب الضمة كسرة للإبقاء على الياء ، لقربها من آخر الكلمة ف (معيشة) يجوز أن تكون (مَفْعَلَةٌ) أى (مَعْيِشَةٌ) ، ثم أصبحت (معيشة) لما تقدم ، ويجوز أن تكون (مَفْعَلَةٌ) . أما (مضوفة) فيرون أنها شاذة . ينظر الكتاب لسيبويه ، ج ٤ : ٣٤٩ = ٣٦٤ ط . بولاق ؛ والمقتضب ، للمبرد ، ج ١ : ٢٣٩ ؛ والتصريف ، للمازنى مع المنصف لابن جنى ، ج ١ : ٢٩٦-٢٩٨ ، والمسائل البصرية ، للفارسي ، ج ١ : ٦٥٦-٦٥٥ ؛ والمحتسب ، لابن جنى ، ج ١ : ٢١٣-٢١٤ ؛ والمصاحح للجوهري ، ج ٦ : ٢١٩٨ ؛ والتبصرة ، للصيمرى ، ج ١ : ٨٩١ ؛ وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ١٠ : ٦٧ ، ٨١ ؛ وشرح الشافية ، للرضى ، ج ٤ : ١٣٤ ؛ وشرحها ، للجابردى ، ص ٢٩١ (مجموعة الشافية ج ١) ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٦ : ٣٨ ؛ وشرح الأسمونى ، ج ٤ : ٢٣١ .

(١) المضاف : الملجأ الملحق المدرك ، ومحنّب : فرس ألقى الذراع ، والشيد : الذئب .

والعضا شجر . ونبته : هيئته . والمتورد : الذى يطلب الورد . (عن الشرح) .

(٢) ينظر مجاز القرآن ، ج ١ : ١٧٠ .

(٣) المضوفة : الأمر يشفق منه ويخاف . اللسان ، لابن منظور ، ج ٩ : ٢١١ (ضيف) .

ما قبلَها". (١)

### التوضيح :

ذكر أبو بكر أنَّ النحويين قالوا : إنَّ وزن ( مَضُوفَةٌ ) ( مَفْعَلَةٌ ) ، وأنَّ أصلها : مَضِيفَةٌ ، أى أن عينها ياء فاستثقلت الضمة على الياء فألقيت على الحرف الصحيح ، ثم قلبت الياء واوا ، لانضمام ما قبلها .

وأرجح أنَّه يقصد بأولئك النحويين نحوي الكوفة لما يلي :

- ١ - أن أبا بكر نفسه نقل عن ثعلب قوله : " وقال النحويون ، يعنى الكسائي والفراء وهشاما ... " (٢) ففسرهم بنحويين كوفيين فيحتمل أنه هنا سار على ذلك .
- ٢ - أن أولئك النحويين الذين ذكرهم قالوا : الياء تكون إعرابا في حال . وجعل الياء إعرابا هو مذهب الكوفيين في نحو : ( مُسْلِمِينَ ) و ( مُسْلِمِينَ ) . (٣)
- ٣ - أن جمهور البصريين يمنعون قلب الياء واوا في نحو ( مَضُوفَةٌ ) ، والقياس عندهم أن تكون ( مَضِيفَةٌ ) (٤)

---

(١) الشرح ، ص ١٩٥ ، وينظر الزاهر ، ج ١ : ٣٥٩ .

(٢) الزاهر ، ج ١ : ١٢٣ . وينظر نفسه ، ص ٢٨٧ .

(٣) ينظر الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، ص ١٣٠ ، ١٤١ ، والإيناف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ١ : ٣٣ ( م ٣ ) ؛ المصنفي ، لابن فلاح النحوي ، ( ر ٥٠ د )

ج ٢ : ٣٥٠ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ١ : ٩١ ؛ والمساعد ، لابن عقيل ،

ج ١ : ٤٨ ؛ والهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ١٦١ = ٤٧ : ١ ط ١ ، وحاشية الصبان ،

ج ١ : ٩٩ ، والموفى ، للكنغراوى ، ص ١٥ .

(٤) ينظر التعليق على عنوان هذا المبحث .

١٩١

٤ - أنه قد وجد من الكوفيين من صرح بقلب الياء في عين (مفعلة)، وهو

الفراء حين قال عن (مضوفة) " وقد تقلب فيه الياء إلى الواو فيقال :

وَكُنْتُ إِذَا جَارِيَ دَعَا لِمَضُوفَةٍ أَشْمَرَ حَتَّى يَنْمُفَ السَّاقَ مِثْرَى

جعلها (مفعلة) وهي من الياء ، فقلبها إلى الواو لضممة ما قبلها ، كما قالوا قد سور

به " (١)

ويفهم من تنظير الفراء لمضوفة ب (سور به) أنه يقيس قلب الياء في (مضوفة)

على لغة من يقلب الياء في نحو : (سير به ، وبيع) ، واوا مراعاة لأصل بناء الفعل

الماضي للمجهول (٢). ويفهم أيضا من قوله : وقد تقلب فيه ، أي في (مفعلة) ،

الواو ياء . أنها قد تبقى على حالها ، كما أن الأكثر في بناء (ساربه) للمجهول

(سير به) . (٢)

وقلب الياء واوا في (مفعلة) لغة . جاء في التهذيب لأبي منصور الأزهرى

(ت ٣٧٠) " قال المؤرج : هي المعيشة قال : والمعوشة لغة الأزد ، وأنشد

لحاجز بن الجعيد :

مِنَ الْخَفِرَاتِ لَا يَتَمُّ غَذَاهَا وَلَا كَدُّ الْمَعُوشَةِ وَالْعِجْلَاجِ (٣)

(١) معانى القرآن ، ج ٢ : ١٥٢ ؛ وينظر المنصف ، لابن جنى ، ج ١ : ٣٠١ ؛

والمحتسب ، له كذلك ، ج ١ : ٢١٤ ؛ والصاح ، للجوهري ، ج ٦ : ٢١٩٨ ؛

واللسان ، لابن منظور ج ١٣ : ٣٩٦ (مأن) .

(٢) ينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٤ : ٣٤٢ = ٣٦٠ ط . بولاق ؛ والمقتضب

، للمبرد ، ج ١ : ٣٤٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ، ج ٧ : ٧٠ ؛ والمساعد

لابن عقيل ، ج ١ : ٤٠٢ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ١ : ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٣) ج ٣ : ٦٠ ، وينظر اللسان ، لابن منظور ، ج ٦ : ٣٢٢ (عيش) ؛ وتاج العروس ، للزبيدي ،

ج ٤ : ٣٢٨ .

ويبدو أنّ المؤرّج (ت ١٩٥) ، وهو بصرى من أعيان أصحاب الخليل<sup>(١)</sup> ، يوافق الكوفيين فى قلب الياء واوا فى نحو (مضوفة) لظاهر حكايته أنّ المعوشة ، وهى من العيش لغة الأزديّ. وتجدّ نحواً من ذلك عند أبى عبيدة<sup>(٢)</sup> (ت ٢١٥) .

وممن وافقهم أيضاً : الأخفش (ت ٢١٥) . قال المازنى (ت ٢١٩) بعد ذكر رأى الخليل : " وكان أبو الحسن الأخفش يخالفه ويقول : (مَفْعَلَه) من العيش (معوشة) " <sup>(٣)</sup> . واستدلّ الأخفش بقولهم : مضوفة ، وكوسى ، وطوبى<sup>(٤)</sup> . وقد أفردّه بذلك الرأى معظم من ذكر الخلاف فى هذه المسألة .<sup>(٥)</sup>

وقدرّد بعضهم رأيه بعدّة ردود ، والردّ عليه رد على الكوفيين لا تفاقه معهم . ومن تلك الردود :

١ - أنّ الياء فى (بيض) جمع (بيضاء) لم تقلب واوا مع ضمّ ما قبلها ، لأنّه على وزن (فُعَل) .<sup>(٦)</sup> وأجيب عن ذلك بأنّ المفرد لا يقاس على الجمع ، لأنّ الواوین

---

(١) ينظر بغية الوعاة ، للسيوطى ، ج ٢ : ٣٠٥ .

(٢) ينظر مجاز القرآن ، ج ١ : ١٧٠ .

(٣) المنصف ، لابن جنى ، ج ١ : ٢٩٧ .

(٤) ينظر م ، ن ، ص ٣٠١ ؛ والإيضاح فى شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ج ٢ : ٤٣٧ .

(٥) ينظر المراجع المذكورة فى التعليق على عنوان هذا المبحث باستثناء الكتاب ، لسيبويه .

(٦) ينظر المقتضب للمبرد ج ١ : ٢٢٨ - ٢٣٩ .

المتطرفتين تقلبان في آخر الجمع ، نحو (جشى ) جمع ( جاث ) ، ولا تقلبان في المفرد ، نحو (عتو ) مصدر ( عتا ) ، وبأنّ الجمع أثقل من المفرد فهو أدعى إلى التخفيف. (١)

٢ - " أن (مضوفة) شاذ فلا تبني عليه القواعد " . (٢) وأن طوبى ، وكوسى لو قيل فيهما: فعلى لم يعلم أنّهما فعلى (٣) .

٣ - " قول العرب : (أعيس بين العيسة) فالعيسة مصدر كالحمرة " (٤) . أى ولو كان كذا لكليل : (بين العوسة) .

٤ - " قولهم مبيع أصله مبيوع فنقلت الضمة إلى الباء ، ثم كسرت لتصح الياء " (٤) .

وهذا الاعتراض يردّه الأخفش ؛ لأنه يرى أن المحذوف من نحو (مبيوع) هي العين (٥) ، " فيصير بعد النقل والحذف مبيوع ، فكسرت الفاء وقلبت الواو ياء ، لئلا يتوهم أنه من ذوات الواو ، كمقول ، وليس كسر الفاء لأجل الياء المحذوفة . . . . فلم يخالف مذهبه " (٦) .

---

(١) ينظر المسائل البصريات ، للفارسي ، ج ١ : ٦٥٦ ؛ والممتع في التصريف ، لابن عصفور ، ج ٢ : ٤٦٩ ، وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٦ : ٤٠ ؛ وشرح الأشموني ج ٤ : ٢٣٢ .

(٢) توضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٦ : ٤٠ . وينظر الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ج ٢ : ٤٣٧ ؛ وشرح الشافية للجاربردى ، ص ٢٩١ (مجموعة الشافية ج ١) .

(٣) ينظر المرجعين الأخيرين في التعليق السابق .

(٤) توضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٦ : ٣٨ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٤ : ٢٣١ .

(٥) ينظر المقتضب ، للمبرد ، ج ١ : ٢٣٨ ؛ وأمالى ابن الشحرى ، ج ١ : ٢٠٤-٢٠٩ ؛

وشرح الشافية ، للرضى ، ج ٣ : ١٤٣ ، ١٤٧ .

(٦) حاشية الخضرى ، ج ٢ : ٢٠٦ ؛ وينظر الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ،

ج ٢ : ٤٣٧ ؛ وشرح الشافية ، للرضى ، ج ٣ : ١٤٧ .

ويبد و آن الأُخفش يوجب قلب الياء في (مفعله) لقول أبي على (ت٣٧٧) :

" قول الخليل في ( معيشة ) ، إنها مَفْعَلَةٌ أو مَفْعِلَةٌ ، قال أبو الحسن : لا يكون إلا مَفْعِلَةٌ " (١) . أي لو كانت ( مَفْعِلَةٌ ) للزم أن تكون معوشة (٢) . ولذلك وردت عليه الاعتراضات السابقة .

أما الفراء فمفهوم كلامه كما تقدم جواز قلب الياء إذا سبقت بالضمة ولهذا لا يرد عليه شيء ، مما سبق . وقد ورد ما يؤيد جواز قلب الياء واوا وإيقائها مسن ذلك :

١ - سمع في جمع عائظ (٣) عيط . . . . . وعوط بقلب الياء واوا (٤) . وقال الرضي

(ت٦٨٦) : " وقد يترك في باب (بيض) جمع أبيض الضمة بحالها فتقلب الياء واوا وذلك لخفة الوزن " (٥) .

٢ - أن (مضوفة) في البيت السابق قد رويت : مضيفة (٦) ، وأجاز ابن مالك

(ت٦٧٢) الوجهين في (طوبى) ، و (كوسى) ، مؤنثا الأ طيب والأ كيس ، وفي مشية حيكى ، وقسمة ضيزى ، ونص على أن الوجهين في ذلك مسموعان من العرب (٧) .

(١) المسائل البصريات ، ج ١ : ٦٥٦-٦٥٥ .

(٢) ينظر شرح الشافية للجار بردى ، ص ٢٩١ (مجموعة الشافية ج ١) .

(٣) جاء في اللسان لابن منظور ٣٥٧:٧ (عيط) : " عاطت الناقة . . . لم تحمل سنين من غير عُقْر " .

(٤) ينظر معاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٧٣ ؛ واللسان في الموضوع السابق ذكره ؛

وتوضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٦ : ٣٧ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٤ : ٢٣١ .

(٥) شرح الشافية ، ج ٣ : ١٣٦ .

(٦) ينظر الصحاح ، للجوهري ، ج ٤ : ١٣٩٢ ، وحاشية الصبان ، ج ٤ : ٢٢٢ .

(٧) ينظر توضيح المقاصد ، للمرادى ، ج ٦ : ٤١ - ٤٢ ؛ وشرح الأشموني ، ج ٤ :

وقد قرىء ( طِيَّبِي لَهْم ) (١).

٣ - أن " من العرب من يبقى الضمة فيقول في ( مهيب ) مهوب " (٢) وهو من

المهيبنة.

### الترجيح :

الراجح في نظري منع قلب الباء واوا في عين ( مَفْعَلَة ) كما ذهب إليه

البصريون . لكن لا أميل إلى وصف ما ورد من ذلك بالشذوذ لثبوت أنه لغة ، وأرى أنه

من القليل الذي لا يقاس عليه ويقتصر فيه على السماع .

---

(١) من قوله تعالى : ( الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحَسَنَ مَا أَجْرُهُ ) الآية

(٢٩) في سورة الرعد .

وتنظر تلك القراءة في الكشاف ، للزمخشري ، ج ٢ : ٣٥٩ ، والبحر ، لأبي حيان

ج ٥ : ٣٩٠ ؛ وتوضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ٦ : ٤١ ، وشرح الأشموني ، ج ٤ : ٢٢٣ .

ونسبها للزمخشري إلى مكوزة الأعرابي ، ونسبها أبو حيان إلى بكرة الأعرابي .

(٢) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ج ٤ : ٢١٤٤ ؛ وينظر الصحاح للجوهري ،

ج ١ : ٢٣٩ ، واللسان ، لابن منظور ، ج ١ : ٧٨٩ ( هيب ) .



### المبحث الثاني والسبعون

#### المحذوف من التاء بين المبدوء بهما المضارع \*

#### العرض :

قال أبو بكر عن الفعل ( تناول ) فى قول طرفة :

خَذُ وُلٌّ تَرَاعِي رَبِّرَبًّا يَخْمِيلِيَّةً      تَنَاوُلُ أَطْرَافَ الْبَرِّ يَسْرٍ وَتَرْتَدِي

: " وقوله : ( تناول أطراف البرير ) أصله تتناول ؛ لأنه فعل للمؤنث مستقبل .

قال الله عز وجل : ( تَنْزِلُ الْعَلَاءُ نَكَّةً وَالرُّوحُ فِيهَا \* ) ، فمعناه : تنزل الملائكة ،

فاستثقل الجمع بين تاءين ، فحذف إحداهما . قال الفراء : يجوز أن يحذف الأولى

ويجوز أن يحذف الثانية ؛ لأن حركتهما متفقة . وقال هشام : المحذوفة هـى

الأولى . وقال البصريون : المحذوفة هى الثانية ؛ ( لأن الأولى علم واستقبال

علم الاستقبال لا يسقط ) (١) ، (٢) .

٢ - واستشهد فى معرض الحديث عن قول عنبرة :

وَأَزُورَ مِنْ وَقَّعِ الْقَنَا بِلَبَانِيهِ      وَشَكَاَ إِلَيَّ بَعْبَرَةَ وَتَحْمَحُ

\* مذهب البصريين ، كما ذكره أبو بكر ، أن الذى يجوز حذفه من نحو (تناول)

هو التاء الثانية . كما سيأتى فى العرض . وينظر الكتاب ، لسيبويه ، ج ٤ : ٤٧٦ = ٢ :

٤٢٥-٤٢٦ ط . بولاق ؛ والإينصاف ، لعبد الرحمن الأنبارى ، ج ٢ : ٦٤٨ (م ٩٣) ؛ وتوضيح

المقاصد ، للمرادى ، ج ٦ : ١١٣ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ١٨٦ ؛ وشرح الأشمونى ،

ج ٤ : ٢٦٣ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٤٠١ ؛ وحاشية الخضرى ، ج ٢ : ٢١٢ .

(١) يبدو لى أن واو المعطف فيما بين القوسين قد جعلت فى غير موضعها ، وأن ترتيب

الكلام هكذا : (لأن الأولى علم استقبال ، وعلم الاستقبال لا يسقط) .

(٢) الشرح ، ص ١٤٢ - ١٤٣ .

\* \* من الآية (٤) فى سورة القدر .

بقوله تعالى : ( وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ )<sup>(١)</sup> . ثم قال : " وتقرأ (تَزَاوَرُ)<sup>(٢)</sup> بتخفيف الزاي ، والأصل فيه تتزاور ، فحذفوا إحدى التاءين " <sup>(٣)</sup> .

### التوضيح :

ذكر أبو بكر ثلاثة آراء في التاء المحذوفة من نحو (تَنَاولَ) . أحدها للفراء وهو : أنه يجوز أن تكون المحذوفة تاء المضارعة ، أو أن تكون تاء صيغة التفاعل ، لا تتأقهما في الحركة والثاني لهشام بن معاوية (ت ٢٠٩) ، وهو : أن المحذوفة هي الأولى . ولم يذكر علّة ذلك عنده . والأخير للبصريين . وهو : أنها الثانية ؛ لأن الأولى دالة على الاستقبال أي المضارعة .

ورأى هشام السابق قد نسبه بعض النحويين إليه ، ونسبه آخرون إلى الكوفيين . قال ابن مالك (ت ٦٧٢) : " والمحذوفة هي الثانية ، لا الأولى خلافا لهشام " <sup>(٤)</sup> . وقال عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧) : " ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول المضارع تاء المضارعة ، وتاء أصلية\* نحو (تناول) ، و (تتلون) ، فإن المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية\* نحو (تناول) ، وتلون " <sup>(٥)</sup> .

(١) من الآية (١٧) في سورة الكهف . وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو .

ينظر السبعة ، لابن مجاهد ، ص ٣٨٨

(٢) وهي قراءة عاصم وحمة والكسائي . ينظر م . ن ، ص . ن .

(٣) الشرح ، ص ٣٦١ .

(٤) تسهيل الفوائد ، ص ٢٢٤ . وينظر المساعد ، لابن عقيل ، ج ٤ : ٢٧٩ ؛ وتوضيح

المقاصد ، للمرادي ، ج ٦ : ١١٤ ؛ والمغنى ، لابن هشام ، ص ٦٨٦ ؛ وشرح الأشموني ،

ج ٤ : ٢٦٣ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٤٠١ .

(٥) الإنصاف ، ج ٢ : ٦٤٨ (م ٩٣) . وينظر توضيح المقاصد ، للمرادي ، ج ٦ : ١١٤ ؛ وشرح

الأشموني ، ج ٤ : ٢٦٣ ؛ والتصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٤٠١ ؛ وحاشية الخضري ،

ج ٢ : ٢١٢ .

\* الأولى أن يقال : تاء صيغة (التفاعل) أو (التفعل) .

ويبدو أنّ الفراء يتفق مع سيبويه (ت ١٨٠) ؛ لأنّ سيبويه لم يمنع حذف الأولى

وإنما جعله خلاف الأولى. فقال : "إن شئت أثبتهما ، وإن شئت حذفتهما " ثم قال : " وكانت الثانية أولى بالحذف... " (١).

ويحتمل أن يكون أبو بكر متابعاً للفراء ؛ لأنّه لم ينصّ على واحدة منهما

وإنّما قال : فحذفوا إحداهما .

وحجة الكوفيين على حذف التاء الأولى هي أنّها زائدة والزائد أضعف من

الأولى (٢). وأنّ للثانية معنى كالمطاوعة وحذفها يخلّ به (٣).

وأجيب عن الأول بأنه ليس كلّ زائد ضعيفاً ؛ لأنّ الزائد الضعيف هو الذي

لم يكن له معنى ، أمّا التاء الأولى فقد جاءت لمعنى وهو المضارعة وفي حذفها

إسقاط لذلك المعنى . وأنّ لذلك نظائرٌ منها ثبوت التنوين وحذف الياء مسنن

المنقوص والألف من المقصور ؛ لأنّ التنوين جاء لمعنى . ومنها حذف النون

والتاء عند دخول ياء التصغير في نحو ( منطلق ) و ( معتسل ) (٤). وأجيب عن

الثاني بأنّ الأولى جاءت لمعنى وهو المضارعة ، وأنّ الثقل لم يحصل بسببها وإنّما

حصل بسبب الثانية فكانت هي التي يجوز حذفها . (٥)

---

(١) الكتاب ، ج ٤ : ٤٧٦ : ٢ = ٤٢٥ - ٤٢٦ ط . بولاق .

(٢) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٦٤٨ (م ٩٣) .

(٣) ينظر التصريح ، لخالد الأزهرى ، ج ٢ : ٤٠١ ، وحاشية الصبان ، ج ٢ : ٢٦٣ ،

وحاشية الخضرى ، ج ٢ : ٢١٢ .

(٤) ينظر الإنصاف ، لعبد الرحمن الأنباري ، ج ٢ : ٦٤٩ (م ٩٣) .

(٥) ينظر حاشية يس ، ج ٢ : ٤٠١ ، وحاشية الخضرى ، ج ٢ : ٢١٢ .

وظاهر قول عبد الرحمن الأنباري عند ذكر احتجاج الكوفيين : " لَمَّا اجتمع في أوّل هذا الفعل حرفان متحرّكان من جنس واحد - وهما التاء المزيدة للمضارعة والتاء الأصلية استثقلوا اجتماعهما ، فوجب أن تحذف إحدىهما " (١) " أن حذفت إحدى التاءين واجب ، وليس الأمر كذلك . بل هو جائز - وقد صرح به سيبويه كما تقدّم ، واستدلّ لاجتماع التاءين بقوله تعالى : (تَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ) (٢).

### الترجيح :

الراجح في نظري رأي البصريين وهو أن التاء التي يجوز حذفها من (تنناول) ونحوه هي التاء الثانية ؛ " لِأَنَّ الْمُثَلِّينَ إِذَا التَّقِيَا إِنَّمَا يَحْمَلُ اسْتِثْقَالَ عِنْدَ النُّطْقِ بَثَانِيهِمَا " (٣) ، ولأنّه قد حذف ثاني المثليين كما في قراءة بعضهم (وَنُزِّلُ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا) (٤) . قال ابن مالك : " وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءي (تنزل) حين قلت : (تنزل) إنّما هي الثانية ، لأن المحذوفة من نونى (نزل) في القراءة المذكورة إنّما هي الثانية " (٥)

(١) الإِنصاف ، ج ٢ : ٦٤٨ (م ٩٣) .

(٢) من الآية (٣٠) في سورة فصلت .

(٣) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ج ٤ : ٢١٨٧ - ٢١٨٨ .

(٤) من الآية (٢٥) في سورة الفرقان . وقال ابن جنّي عن هذه القراءة : إنّها رويت عن

ابن كثير وأهل مكة ورواها خارجة عن أبي عمرو . ينظر المحتسب ، ج ٢ : ١٢٠ ،

وينظر كذلك البحر ، لأبي حيان ، ج ٦ : ٤٩٤ .

(٥) شرح الكافية الشافية ، ج ٤ : ٢١٨٧ .

انخاتمة

### تلخيص المعالم الكبرى لنتائج البحث وبيان الجديد فيه

أهم ما توصل إليه البحث من نتائج يتلخص فيما يلي :

- الكشف عن مصطلحات وآراء للكوفيين غير مشهورة عنهم في كتب النحو .
- تصحيح نسبة بعض الآراء والمصطلحات .
- تحديد مفهوم بعض الآراء والمصطلحات .
- تبادل الكوفيين المواقع مع البصريين في بعض المواضع .
- تأثر الكوفيين وتأثيرهم .

ولعلّ هذه النتائج من أهمّ الغايات التي يهدف إليها البحث من وراء إحياء النحو الكوفي الذي لم يصل إلينا شيء من مصادره الأولى (١) وكان ضياعها سببا في اندثار كثير من الآراء الكوفية . أمّا الآراء التي كتب لها البقاء فقد كانت عرضةً للتحريف من جراء تناقلها في كتب النحو عبر القرون العديدة . وتوصل البحث إلى بعض المصطلحات أو الآراء غير المشهورة عن الكوفيين يعدّها الباحث خطوة أولى في طريق البحث عن الآراء التي ضاعت بضياع كتب النحو الكوفي ، كما يعدُّ تصحيح نسبة بعض الآراء والمصطلحات وما بعده من النتائج المذكورة بدايةً لإعادة النظر فيما وصل إلينا من آراء الكوفيين . وأعود الآن إلى بيان تلك النتائج :

#### أ - الكشف عن مصطلحات وآراء غير مشهورة عن الكوفيين :

من المصطلحات غير المشهورة عنهم مصطلح (المستقبل) ، ومصطلح ( ما لم يسم فاعله ) ومصطلح (الرد) . وقد وضع البحث أنّ المصطلح الأول مبني على رأيهم في مسألتين

---

(١) ينظر هامش (١) في ص (ب) من المقدمة .

الأولى : أن المضارع يدلُّ على الاستقبال \* والأخرى أن الأصل في لأفعال الإعراب<sup>(١)</sup> ، أمَّا المصطلح الثاني فمع كثرة تداوله لا أعلم أحداً قبل أسناذنا الدكتور الأنصاري نسبة إلى أحد منهم<sup>(٢)</sup> ، وكذلك المصطلح الأخير تكرر استعماله فيما وصل إلينا من كتبهم ولا تجده ينسب إليهم إلا نادراً<sup>(٣)</sup> .

ومن الآراء الرأي المشار إليه آنفاً وهو أن المضارع (المستقبل) لا يدلُّ على الحال وإنما يدلُّ على الاستقبال . ومنها أن البندل على نية تكرار العامل<sup>(٤)</sup> ، وجواز تسكين المضارع غير المجزوم للتخفيف<sup>(٥)</sup> ، وجواز إسكان ياء المنقوص المنصوب في غير الضرورة<sup>(٦)</sup> . ووصل اسم الفاعل المقترن بـ (ال) كما يوصل (الذي) نحو (القائم أكرمت عمرو)<sup>(٧)</sup> . واشترط واو أو كلام يتقدم المشغول عنه عند الفراء<sup>(٨)</sup> . وأنَّ جوزاً بناء الظرف المضاف إلى الفعل المضارع مبيِّن على أنه مضاف إلى غير اسم فيستوى في ذلك عندهم المضاف إلى الماضي والمضارع والجملة الاسمية<sup>(٩)</sup> . وغير ذلك من الآراء .<sup>(١٠)</sup>

(١) تنظر ص ٤٧ - ٤٨

(٢) تنظر ص ١٠٢

(٣) تنظر ص ١٤٤

(٤) تنظر ص ١٦٠ - ١٦١

(٥) تنظر ص ١٩٢ - ١٩٤

(٦) تنظر ص ٢٠١ - ٢٠٢

(٧) تنظر ص ٢١٨ - ٢١٩

(٨) تنظر ص ٣٢١ - ٣٢٣

(٩) تنظر ص ٣٣٢ - ٣٣٣

(١٠) تنظر ص ٢٨١ - ٢٨٢ ، ٢٦٨ ، ٣٣٨ - ٣٣٩ ، ٣٩٢ ، ٤٢١ - ٤٢٢ ، ٤٥٩ - ٤٦٠ ، ٤٥٣ - ٤٥٤

ب - تصحيح نسبة بعض المصطلحات والآراء :

أرجع عدد من النحويين والباحثين بعض المصطلحات والآراء الكوفية إلى أصول بصرية ، وترجح بالبحث أنها لم تخرج عن مذهب الكوفيين ، ونسب بعضهم إلى الكوفيين مصطلحات وآراء ترجح بالبحث أيضا أنها ذات أصول بصرية . فمن النوع الأول :

١ - مصطلح النسق مصطلح كوفى ويرى بعض الباحثين أنه من وضع الخليل بن أحمد ( ت ١٧٠ ) استنادا إلى منظومة فى النحو لم تثبت نسبتها إليه ، كما نسب استعماله إلى سيويه ( ت ١٨٠ ) ولم يشر إلى موضع وروده عنده . (١)

٢ - من المصطلحات الكوفية ( الحشو ) بمعنى الزيادة وذهب بعض الباحثين أيضا إلى أنه ورد استعماله عند سيويه بذلك المعنى ، وبالبحث تبين أن سيويه لم يستعمله بذلك المعنى وإنما استعمله بمعنى صلة الموصول . (٢)

٣ - ومن مصطلحاتهم ( الفعل الواقع ) أى المتعدى ، وقد ذهب بعض الباحثين كذلك إلى أن الفراء استفاده من سيويه ، وتبين أن سيويه لم يرد به التعدية وإنما أراد به حصول الفعل وحدثه . (٣)

٤ - من الآراء الكوفية وصل الاسم الظاهر المعرف ب ( ال ) كما يصول ( السدى ) ، ورد عليهم بعض النحويين بأن ذلك الاسم مبهم لا يدل على معهود فهو بمنزلة النكرة وما بعده صفة له ، والثابت عن الكوفيين أن هذا الرد هو حجته لجعله موصولا ، وأن المعرفة عندهم لا توصل . (٤)

---

(١) تنظر ص ٦١ - ٦٣

(٢) تنظر ص ٨٧ - ٨٨

(٣) تنظر ص ١١٠

(٤) تنظر ص ٢٢٦



٥ - ذهب بعض الباحثين إلى أن الكوفيين تابعون للأخفش (ت ٢١٥) في إعراب المنصوب في نحو (جاء ركضا) مفعولا مطلقا ، وتبيّن بالبحث أن هناك فرقا بين رأيهم ورأيه ، فالعامل عنده في ذلك المفعول المطلق فعل محذوف ، بينما عامله عندهم الفعل الظاهر ، لتضمّنه فعلا من لفظ المفعول المطلق . (١)

٦ - مذهب الكسائي أن محلّ (أن) و (أن) بعد حذف الجار خفضا . ونسب عدد من النحويين ذلك إلى الخليل بن أحمد ، وترجّح بالبحث أن ذلك سهو منهم (٢) .

٧ - يرى الأخفش أن (مفعلة) إذا كانت عينها ياء قلبت واوا لانضمام ما قبلها ، وقد أفرد به بذلك كثير من النحويين ، ولكن تبين أن ذلك أيضا رأى الكوفيين وأن تعليل الأخفش يختلف عن تعليلهم في هذه المسألة . (٣)

ومن النوع الثاني ، أي مما نسب إلى الكوفيين وهو ذو أصول بصرية :

١ - مصطلح (حروف الإضافة) نسبة عدد من النحويين إلى الكوفيين والثابت بالبحث أنه مصطلح بصرى . (٤)

٢ - ذكر بعض الباحثين أن مصطلح (الغاية) من المجمع على نسبته إلى الكوفيين وثبت أيضا أنه مستعمل عند البصريين (٥) .

٣ - نقل بعض النحويين عن الكسائي في نحو قول لبيد :

فَمَضَى وَقَدَّ مَهَا وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّ دَتْ إِقْدَامُهَا

أنه إنما أتت (كان) واسمها منكر ؛ لأن الاسم في معنى التأنيث ، وتبين أن هذا الرأي لغير الكسائي وأن الكسائي لا ير تضييه . (٦)

(١) تنظر ص ٣٥٠

(٢) تنظر ص ٣٧١

(٣) تنظر ص ٤٨٢ - ٤٨٣

(٤) تنظر ص ١١٧ - ١١٨

(٥) تنظر ص ١٢٣

(٦) تنظر ص ٣١٠

٤ - نسب بعضهم إلى الكسائي أيضا أن محلّ (أن) و (أن) بعد حذف الجار  
نصب ، وأن محلها عند الأخفش جر . وتبين أن ذلك سهو منه وأن الصواب عكس  
ذلك (١) .

٥ - نسب عدد من النحويين مجيء (أو) بمعنى الواو إلى الكوفيين وثبت بالبحث  
أن ذلك مذهب كثير من البصريين ، وأن الفراء يمنعه . (٢)

٦ - نسب بعضهم إلى الكوفيين كذلك أن أصل (مهما) : (مه) بمعنى : (كف) زيدت عليها (ها)  
وتبين أن ذلك أيضا رأى سيبويه والأخفش وأن الفراء ذهب إلى غير هذا الرأي (٣) .

وإلى جانب ما سبق هناك عدد من المصطلحات والآراء الكوفية عُمِّمَ في نسبتها إلى  
الكوفيين أو خصّصت النسبة إلى بعضهم والواقع العكس ، من ذلك :

١ - نسب إلى الكسائي أنه يطلق على الظروف وحرف الجر (صفات) وأن الفراء  
يطلق عليها (محال) وتبين بالبحث أن كلا منهما قد استعمل كلا المصطلحين . (٤)  
٢ - نسب إليهم جميعا أن الاسم بعد (لولا) مرفوع بها مع أن الكسائي يرفعه  
بفعل مقدر بعدها . (٥)

٣ - نسب إليهم جميعا أن الفعل بعد فاء السببية منصوب بالخلاف مع أن  
الكسائي أيضا وبعض أصحابه ذهبوا إلى أنه منصوب بالفاء نفسها . (٦)

٤ - نسب إليهم كذلك أن التاء التي يجوز حذفها من التاء بين المبدوء بهما  
المضارع هي الأولى مع أن الفراء أجاز حذف أي منهما . (٧)

(١) تنظر ص ٣٧١

(٢) تنظر ص ٤٠٢

(٣) تنظر ص ٤٦١

(٤) تنظر ص ١١٤ - ١١٦

(٥) تنظر ص ٢٩٣ - ٢٩٤

(٦) تنظر ص ٤٥٣ - ٤٥٤

(٧) تنظر ص ٤٨٩

ج - تحديد مفهوم بعض المصطلحات والآراء :

١ - مصطلح (القطع) أكثر ما يطلق على ما يُنمَّبُ حالا عند البصريين ، ولكنَّ الفراء يفرق بين النَّصْبِ على الحال والنصب على القطع وهذا يدلُّ على أنَّ الحال غير القطع والمشهور عن الكوفيين أنَّ المنصوب على القطع كان أصله وصفا معرِّفاً بال فلما حذف منه (ال) قطع عن منوعته ونصب فكان نصبه على القطع . (١)

٢ - قال البغدادي (ت ١٠٢٠) عن البديل : وهو المعبر عنه عند الكوفيين بالردِّ .

والذي ترجِّح أنَّ الرد عندهم بمعنى الإتيان ، أمَّا البديل فيقابلُه عندهم الترجمة . (٢)

٣ - مصطلح (الترجمة) : نقل بعضهم أنَّه يقابل البديل ونقل آخرون أنَّه يقابل عطف

البيان ، والموجود في كتب الكوفيين يؤيِّد النقلين . (٣)

٤ - نقل بعضهم أنَّ الكوفيين يسمُّون البديل تكريرا وتبيِّن بالبحث أنَّ التكرير

هو تكرير العامل . يستوى في ذلك العامل في البديل وفي غيره . (٤)

٥ - يطلق الكوفيُّون على حروف الجرِّ مصطلح (المفحة) . وقد اختلف في التعليل

لذلك فذهب بعضهم إلى أنَّها سُمِّيت بذلك لأنَّها تقع صفاتٍ لما قبلها . وعلَّل آخرون

تلك التسمية بأنَّها لما كانت تُحدِّثُ فيما بعدَها صفةً سُمِّيت صفة ، نحو قولك : ( اجلس في

الدار) ، ف (في) دلَّت على أنَّ الدار وعاء للجلوس . وقد رجَّحت التفسير الأخير . (٥)

٦ - نقل عدد من النحويين أنَّ للكوفيِّين مذهبين في العامل في المبتدأ والخبر .

أحدهما : أنَّهما مترافعان والآخر : أنَّ المبتدأ مرفوع بالعائد من الخبر . والواقع أنَّه ليس

لهم مذهبان وإنما هو اختلاف حالين فإذا كان الخبر مفردا ترافعا ، وإذا كان جملة رفيع

المبتدأ بالعائد من الجملة . (٦)

(١) تنظر ص ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٢٩

(٢) تنظر ص ١٤٢ - ١٤٥

(٣) تنظر ص ١٤٩ - ١٥٢

(٤) تنظر ص ١٥٠

(٥) تنظر ص ١٣٠

(٦) تنظر ص ٢٧١ - ٢٧٢

**د - من تبادل المواضع بين البصريين والكوفيين :**

من المعروف أن التقدير والتأويل ومنع القياس على القليل من خصائص المذهب البصرى بعكس المذهب الكوفى وقد وردت آراء كوفية يغلب عليها ذلك بينما سلك فيها البصريون خلاف المشهور عنهم ، نحو :

- ١ - فعل الأمر مبنى عند البصريين وذهب الكوفيون إلى أنه معرب ، ولجأوا إلى التقدير فقالوا : إنَّ عامله حذف مع حرف المضارعة . فنحو ( اضرب ) أصله عندهم ( لتضرب )<sup>(١)</sup>
- ٢ - ذهب كثير من البصريين إلى جواز تنكير ( غدوة ) وقد منع الفراء ، فى أحد قوليه ، تنكيرها وإدخال ( ال ) عليها ، ووصف القراءة التى وردت بذلك بالشذوذ مع أنها قراءة سبعية ، ويعضدها السماع عن العرب<sup>(٢)</sup>
- ٣ - ذهب الكوفيون إلى وصل اسم الفاعل المقترن ب ( ال ) كما يوصل الذى . نحو القائم أكرمت عمرو ، أى الذى أكرمته عمرو<sup>(٣)</sup> وفى ذلك من التكلّف ما فيه .
- ٤ - أجاز البصريون صرف ( أفعل من ) فى الضرورة ومنع الكوفيون ذلك معتمد على التأويل حيث قالوا : إنَّ ( من ) قامت مقام الإضافة .<sup>(٤)</sup>
- ٥ - أجاز البصريون حذف الخبر فى باب ( إن ) سواء أكان الاسم نكرة أم معرفة ، وذهب الكوفيون فيما نسب إليهم إلى اشتراط تنكير الاسم لحذف الخبر . مع ورود الشواهد بتأييد مذهب البصريين .<sup>(٥)</sup>
- ٦ - أجاز البصريون إعمال المصدر المنون ، ومنعه الكوفيون ، ولجأوا إلى تقدير فعل بعد ذلك المصدر يكون عاملا فيما بعده .<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر ص ١٧٢ - ١٧٣

(٢) ينظر ص ٢١١ - ٢١٣

(٣) ينظر ص ٢١٨ - ٢١٩

(٤) تنظر ص ١٩٦

(٥) تنظر ص ٣٠٣ - ٣٠٤

(٦) تنظر ص ٣٨٨ - ٣٨٩

٧ - ذهب البصريون إلى أنّ الاسم بعد (أيُّها) في نحو : (يا أيُّها الرجل) صفة ل (أَيّ) ، وذهب الكوفيون إلى أنّه تابع لاسم إشارة محذوف واسم الإشارة المحذوف خبر لمبتدأ محذوف أيضاً والتقدير عندهم : يا أَيّ هو هذا الرجل . (١)

٨ - ذهب البصريون إلى أنّ الواو حُذِفَت من (يَعِدُ) ونحوه لوقوعها بين الياء والكسرة وذهب الكوفيون إلى أنّها حُذِفَت فرقا بين المتعدي واللازم مع ورود السماع بحذفها فيهما . (٢)

#### هـ - تأثير الكوفيين وتأثيرهم :

تبيّن من خلال البحث أنّ هناك مصطلحات كوفية لها جذور بصرية ومصطلحات وضعها الكوفيون ابتداء واستعملها بعض البصريين ، وأنّ هناك آراءً بصريةً تأثرت بها بعض الكوفيين وآراء كوفية تأثرت بها بعض البصريين .

فمن المصطلحات التي لها جذور بصرية مصطلحات : الكناية ، والخفض ، والجحد ، والصفة ، والإجراء . فقد ورد مصطلح الخفض عند الخليل (٣) ، كما ورد عنده وعند سيبويه استعمال مصطلح الإجراء (٤) ونسب إلى البصريين وعلى رأسهم سيبويه استعمال مصطلح (الكنايات) وأنّ (الضماير) نوع من (الكنايات) . فكلّ مضمّر عندهم مكنى (٥) . وورد استعمال مصطلحي (الجحد) و(الصفة) على لسان الليث (ت ؟) صاحب الخليل . (٦)

(١) تنظر ص ٤١٢ - ٤١٣

(٢) تنظر ص ٤٧٩

(٣) تنظر ص ١٣٨

(٤) نمظر ص ١٦٧

(٥) تنظر ص ٧٩ - ٨٠

(٦) تنظر ص ٩٢ - ٩٣ ، ١١٦ - ١١٨

ومن ذلك إطلاق الكوفيين على ضمير الشأن الضمير المجهول ، ونسب إلى البصريين أنهم لا ينكرون أنه مجهول كما نُسبَ إلى الكوفيين موافقتهم على ضمير الشأن وقد قد ره بالشأن والأمر كلُّ من ثعلب وأبي بكر (١).

ومن ذلك أيضا أن إطلاق أنواع الإعراب على المبنيات هو المشهور عن الكوفيين ولكنك تجد ذلك قد ورد عند سيبويه والمبرد (ت ٢٨٦) مع نصهما على التفريق بين النوعين (٢) وهناك مصطلحات مشهورة عن البصريين وتجد استعمالها عند بعض الكوفيين فقد ورد استعمال مصطلح الصرف عند الفراء كما ورد عنده وعند أبي بكر مصطلحا الضمائر والعطف ، وورد عند أبي بكر أيضا مصطلح التعدي (٣).

ومن المصطلحات التي وضعها الكوفيون ابتداء حسب ما توصل إليه البحث واستعملها بعض البصريين مصطلحات (المستقبل) و (النسق) و (ما لم يسم فاعله) حيث ورد استعمالها عند المبرد (٤).

ومن الآراء البصرية التي تأثر بها بعض الكوفيين منع زيادة (من) حيث تبعهم الفراء مخالفاً بذلك الكسائي الذي ذهب إلى جواز زيادتها (٥) ومنها أنه نُسبَ إلى الكوفيين اشتراط تنكير الاسم لحذف الخبر في باب (إن) ، وأجاز الكسائي والفراء حذفه مع المعرفة كما هو مذهب البصريين (٦) ونسب إلى الكوفيين أيضا أن المحذوف من التاء بين المبدوء بهما المضارع هي الأولى وذهب الفراء إلى عدم التحديد كما هو مذهب سيبويه (٧).

(١) تنظر ص ٨٢

(٢) تنظر ص ٥٥ - ٥٦

(٣) تنظر الصفحات : ٦٤ ، ١١١ ، ١٦٧

(٤) تنظر ص ٤٩ ، ١٠٥ والمقتضب ، ج ٢ : ٣٨

(٥) تنظر ص ٢٣٣

(٦) تنظر ص ٣٠٤

(٧) تنظر ص ٤٨٨ ، ٤٩٠

وممن وافق الكوفيين من البصريين الأَخفش (ت ٢١٥) وقد كان أكثرهم موافقة حيث وافقهم في أن فعل الأمر مجزوم ، وفي منع صرف (أفعل من) في الضرورة ، وفي جواز حذف الموصول وبقاء صلته ، وفي جواز بناء الظروف المضافة إلى الأفعال المضارعة ، وفي جواز مجيء الجملة الاسمية بعد (إذا ) ، وفي إضافة (آ) و (آي) إلى حروف النداء ، وفي جواز زيادة الواو ، وفي قلب الياء واوا في عين (مفعلة) . (١)

ومنهم قطرب (ت ٢٠٦) في جواز الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة (٢) ، وأبو عبيدة (ت ٢١٥) في جواز حذف الاسم الموصول ، وفي جواز مجيء (أو) بمعنى (بل) (٣) ، والجرمي (ت ٢٢٥) في أن فاء السببية تنصب المضارع بنفسها (٤) ، والمازني (ت ٢٤٨) في جواز حذف الاسم الموصول (٥) ، وأبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥) في أن إسكان ياء المنقوص/لغة ، وفي الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة ، وفي التعليل لتجريد (حائض) ونحوها من علامة التانيث (٦) والمبرّد في الجرّ يواب (رب) ، وفي النصب (كما) ، وفي جواز زيادة الواو . (٧)

ثم هناك عدد من العلماء من غير البصريين تأثروا بالكوفيين في استعمال بعض مصطلحاتهم أو الأخذ ببعض آرائهم فمن أبرز من استعمل بعض مصطلحاتهم ابن قتيبة (ت ٢٧٦) وابن كيسان (ت ٢٩٩) ، وابن جرير الطبري (ت ٣١٠) ، وابن شقير (ت ٣١٧) ، وابن خالويه (ت ٣٧٠) . أما الذين أخذوا ببعض آرائهم فيطول المقام بذكرهم وقد تقدمت الإشارة إلى كثير منهم قبل كل ترجيح تقريبا .

وختاماً أسأل الله التوفيق والسداد في جميع الأعمال والأقوال إنه نعم المولى ونعم النصير والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً . وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً .

- (١) تنظر الصفحات : ١٧٧ ، ١٨٨ ، ٢٣٧ ، ٣٣٥ ، ٣٨٤ ، ٤٠٩ ، ٤٦٧ ، ٤٨٤  
(٢) تنظر ص ٤١٩  
(٣) تنظر الصفحتان : ٢٣٧ ، ٤٠٥  
(٤) تنظر ص ٤٥٣  
(٥) تنظر ص ٢٣٧  
(٦) تنظر الصفحات : ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٤١٩ ، ٤٧٦  
(٧) تنظر الصفحات : ٣٦٨ ، ٤٢٩ ، ٤٦٧  
(٨) تنظر الصفحات : ٣٨ ، ٤٩ ، ٦٣ ، ٥٧ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١٢٢ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٥٣ ، ١٦٢

# الفهارس

- ١- المصادر والمراجع
- ٢- الآيات القرآنية
- ٣- الأحاديث النبوية والآثار
- ٤- الأمثال
- ٥- الأشعار والأرجاز
- ٦- الأعلام
- ٧- القبائل
- ٨- المذاهب النحوية
- ٩- الموضوعات



١ - قهرس المصادر والمراجع

مخطوطات ومطبوعات ودوريات

الهمزة

ابن آجروم : محمد بن محمد ( ت ٧٢٢ )

١ - متن الآجرومية : دار الفكر ، مصور عن طبعة تونس : مكتبة المنار ، ١٣٦٥هـ

الآلوسي : محمود شكرى ( ت ١٣٤٢ )

٢ - الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، بغداد : دار مكتبة البيان ، بيروت : دار صعب .

الآلوسى : محمود بن عبدالله الحسينى ( ت ١٢٧٠ ) .

٣ - روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨هـ

الأبّدى : إبراهيم بن محمد بن عبيد ( ت ٦٨٠ )

٤ - شرح الكراسة المنسوبة للجزولى ( السفر الأول ) تح . سعد حمدان الغامدى ، رسالة دكتوراه

عنوانها ( الأبّدى ومنهجه فى النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولى ) ، مكة :

جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى ، برقم ٧٧٥-٧٧٦ ، ١٤٠٥ - ١٤٠٦هـ .

إبراهيم مصطفى ( ت ١٣٨٢ ) .

٥ - إحياء النحو ، القاهرة : لجنة التأليف والنشر ، ١٩٥٩ م

ابن الأثير : عزّ الدين ابن الأثير الجزرى ( ت ٦٣٠ ) .

٦ - الكامل فى التاريخ . بيروت : دار الكتاب العربى ، ط ٢ ، ١٣٨٧هـ .

٧ - اللباب فى تهذيب الأنساب ، بيروت : دار صادر .

أحمد أمين ( ت ١٣٧٢ ) .

٨ - ضحى الإسلام ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط ٧ ، ١٩٦٤م ، ج ٢ .

الأحمر : خلف بن حيان ( ت ١٨٠ ) .

٩ - مقدّمة فى النحو ، تح . عزّ الدين التنوخى ، دمشق : وزارة الثقافة ، ١٣٨١هـ .

الأخفش : سعيد بن مسعدة ( ت ٢١٥ ) .

١٠ - معانى القرآن ، تح . الدكتور فائز فارس ، الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ .

**الأزهري : خالد بن عبدالله (٩٠٥).**

١١ - التصريح بمضمون التوضيح ، بيروت ، دار الفكر ، بدون تاريخ .

**الأزهري : محمد بن أحمد أبو منصور (٣٧٠)**

١٢ - تهذيب اللغة، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون وآخرين ، المؤسسة المصرية العامة والدار المصرية للتأليف ، ١٣٨٤هـ .

**الإسراييني: تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد (ت ٦٨٤).**

١٣ - فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ، الأردن : جامعة اليرموك ، ١٤٠٠هـ .

**إسماعيل باشا ( ت ١٣٣٩ ) .**

١٤ - إيضاح المكنون ، بيروت : دار العلوم الحديثة ، بدون تاريخ .

١٥ - هدية العارفين ، بيروت : دار العلوم الحديثة . بدون تاريخ

**الأ سود بن يعفر ( ت نحو ٢٢ ق - ه ) .**

١٦ - ديوانه ، صنعة نوري القيسي ، بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ، ١٣٨٨هـ .

**الإشبيلى : محمد بن خير ( ت ٥٧٥ ) .**

١٧ - فهرست محمد بن خير الإشبيلى فيما رواه عن شيوخه ، بيروت : المكتب التجارى ، وبغداد :

مكتبة المثنى والقاهرة : مكتبة الخانجي ، ط ٢ ، ١٣٨٢هـ .

**الأشموني : علي بن محمد ( ت ٩٠٠ ) .**

١٨ - شرحه لألفية ابن مالك ، مع حاشية المبان ، تصحيح مصطفى حسين أحمد ، بيروت : دار الفكر

بدون تاريخ .

**الأفغانى : سعيد**

١٩ - من تاريخ النحو ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٨هـ .

**امرؤ القيس (ت نحو ٨٠ ق هـ).**

٢٠ - ديوانه ، تحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٨٤ م.

**الأنبارى : عبدالرحمن بن محمد أبو البركات (ت ٥٧٧هـ).**

٢١ - أسرار العربية ، تحقيق الشيخ محمد بهجة البيطار ، دمشق : المجمع العلمى العربى ، ١٣٧٧ هـ.

٢٢ - الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين ، تحقيق الشيخ محمد محيى

الدين عبدالحميد ، بيروت : دار الفكر ، بدون تاريخ .

٢٣ - البيان فى غريب إعراب القرآن ، تحقيق الدكتور طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصرية العامة

للكتاب ، ١٤٠٠ هـ.

٢٤ - نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، تحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر

١٩٦٧ م.

**الأنبارى : القاسم بن محمد بن بشار (ت ٣٠٤).**

٢٥ - شرح ديوان المفضليات ، بعناية كارلوس يعقوب لاييل ، بيروت : مطبعة الآباء اليسوعيين

١٩٢٠ م ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد .

**الأنبارى: محمد بن القاسم بن بشار أبو بكر (ت ٣٢٨).**

٢٦ - الأضداد ، تحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل إبراهيم ، الكويت ، دائرة المطبوعات والنشر،

١٩٦٠ م.

٢٧ - إيضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله عزّ وجلّ ، تحقيق محيى الدين عبدالرحمن رمضان ،

دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٠ هـ.

٢٨ - الزاهر ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، العراق : وزارة الثقافة والإعلام ودار الرشيد ،

١٩٧٩ م.

٢٩ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة،

دار المعارف ، ط ٤ ، ١٤٠٠ هـ.

٣٠ - المذكر والمؤنث ، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجناي ، بغداد : وزارة الأوقاف ،

١٩٧٨ م.

**الأهمى : أحمء مكى (ءكءور) .**

- ٣١ - أبو زكرىاء الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ، القاهرة : المجلس الأعلى لرعاية الفنون ،  
١٣٨٤هـ .
- ٣٢ - الدفاع عن القرآن ، جامعة القاهرة بالخرطوم ، ١٣٩٣هـ .
- ٣٣ - سببوه والقراءاء ، مصر : دار المعارف ، ١٣٩٢هـ .
- ٣٤ - نظرية النحو القرآنى ، جدة : دار القبلة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
- ٣٥ - محاضراء فى النحو العربى ، أملاها على طلاب السنة المنهجية بالدراساء العلىا  
العربىة بجامعة أم القرى . بحوزتى .

**الأهل : محمد بن أحمء ( ت ١٢٩٨ ) .**

- ٣٦ - الكواكب الدرىة : دار الفكر ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م .

**الباء**

**ابن الباءش : أبو جعفر أحمء بن على ( ت ٥٤٠ )**

- ٣٧ - الإقناع فى القراءاء السبع ، ءءقىء الءكءور عبءالمجىء قءامش ، مكة : جامعة  
أم القرى ، مركز البءء العلمى ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .
- البءءرى : الولىء بن عبىء ( ت ٢٨٤ )**
- ٣٨ - الحماسة بءعلقىء كمال مصطفى ، مصر : المءبءة الرءمانىة ، ط ١ ، ١٩٢٩م .
- بءوى طبائة (ءكءور) .**
- ٣٩ - معلقاء العرب ، مكءبة الأنجلو المصرىة ، ط ١ ، ١٣٧٨هـ .
- برجسءراسر : جو ءهلف برك ( ت ١٢٥٢ ) .**
- ٤٠ - ءءطور النحوى ، ءرءمة الءكءور رمضان عبءالءواب ، القاهرة : مكءبة الخاءنجىى ،  
الرىاض : دار الرقاءى ، ١٤٠٢هـ .

**ابن براهان العبكبرى : عبءالواءء بن على ( ت ٤٥٦ ) .**

- ٤١ - شرح اللمع ، ءءقىء الءكءور فاءز فارس ، الكوىء : المجلس الوطنى ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .
- بروكلمان : كارل بروكلمن ( ت ١٣٧٥ ) .**
- ٤٢ - ءارىء الأءب العربى ، الجزء ءاىى ، ءرءمة الءكءور عبءالءللم بنءار ، القاهرة :  
دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٧٧م .

**بشر : كمال محمد (دكتور) .**

٤٣ - دراسات في علم اللغة، مصر : دار المعارف ، ١٩٧٣م .

**البَطَّيُوسِي : عبدالله بن محمد السيد ( ت ٥٢١) .**

٤٤ - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، بيروت : دار الجيل ، ١٩٧٣م .

٤٥ - الحلل في شرح أبيات الجمل ، تحقيق الدكتور مصطفى إمام ، القاهرة : مكتبة المثني

ط ١ ، ١٩٧٩م .

**البغدادى : عبد القادر بن عمر ( ت ١٠٩٣) .**

٤٦ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، بيروت : دار صادر ، مصور عن طبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ

٤٧ - شرح أبيات المغني ، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، بيروت ودمشق : دار

المأمون ، ط ١ ، ١٣٩٣هـ - ١٤٠١هـ .

**البنّا : محمد إبراهيم (دكتور)**

٤٨ - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ، القاهرة : دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ

٤٩ - ابن كيسان النحوي : مصر : دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٣٩٥هـ .

٥٠ - أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ، جدة : دار البيان العربي ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .

**البيهيتي : نجيب محمد**

٥١ - المعلقات سيرة وتاريخا ، الدار البيضاء : دار الثقافة ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ .

**التساء**

**التبريزي : يحيى بن علي ( ت ٥٠٢) .**

٥٢ - شرح القصائد العشر ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ،

ط ٤ ، ١٤٠٠هـ .

٥٣ - شرح المفضلّيات ، تحقيق علي محمد الجاوي ، القاهرة : دار نهضة مصر ، ٢١٩٧٧م

**ابن تغري بردى : يوسف بن تغري بردى بن عبدالله ( ت ٨٧٤) .**

٥٤ - النجوم الزاهرة ، نسخة مصورة عن دار الكتب ، مصر : وزارة الثقافة والمؤسسة المصرية

العامة للكتاب ، بدون تاريخ .

**تمام حسان (دكتور) .**

- ٥٥- الأصول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٨٢ هـ .  
٥٦- اللغة العربية معناها ومبناها ، المغرب : الدار البيضاء : دار الثقافة ، بدون تاريخ .  
**التتوخي : المفضل بن محمد ( ت ٤٢٢ ) .**  
٥٧- تاريخ العلماء النحويين ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح الحلو ، الرياض : جامعة الإمام ، ١٤٠١ هـ .

**الثاء**

**الثبيتي : عياد عيد (دكتور) .**

- ٥٨- ابن الطراوة النحوي ، نادي الطوائف الأدبي ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ .  
**الثعالبي : عبدالله بن محمد ( ت ٤٢٩ ) .**  
٥٩- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، تحقيق الشيخ محمد مجي الدين عبدالحميد ، بيروت : دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٣ هـ .  
**ثعلب : أحمد بن يحيى أبو العباس ( ت ٢٩١ ) .**  
٦٠- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، تحقيق أحمد زكي العدوي ، القاهرة وبيروت : الهيئة العامة للكتاب ، ١٣٨٤ هـ ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، ١٣٦٣ هـ .  
٦١- مجالس ثعلب ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة : دار المعارف ، القسم الأول ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٩ م ، والقسم الثاني ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٠ م .

**الجيم**

**الجباردي : أحمد بن الحسن ( ت ٧٤٦ ) .**

- ٦٢- شرح الكافية الشافية ، ضمن كتاب ( مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ) ، بيروت : عالم الكتب ، بدون تاريخ .  
**جبر : محمد عبدالله (دكتور) .**  
٦٣- أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ م ،  
٦٤- الضمائر في اللغة العربية ، القاهرة : دار المعارف ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .

**الجرجاني : عبد القاهر بن عبد الرحمن ( ت ٤٧١ )**

٦٥- المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، العراق : وزارة الإعلام ودار  
الرشيد ، ١٩٨٢م .

**الجرجاوي : عبد المنعم عوض ( ت ١١٩٥ )**

٦٦- شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل ، بيروت : دار الفكر ، ط ٢ ، بدون تاريخ .

**جرجي زيدان ( ت ١٣٣٢ )**

٦٧- تاريخ آداب اللغة العربية ، مطبعة الهلال ، ط ٣ ، ١٩٣٦م

**ابن الجزري : محمد بن محمد ( ت ٨٢٣ )**

٦٨- غاية النهاية في طبقات القراء ، عن ينشره برجستراسر ، بيروت : دار الكتب العلمية،  
ط ٢ ، ١٤٠٠هـ .

٦٩- منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠هـ .

٧٠- النشر في القراءات العشر ، تصحيح الشيخ علي محمد الضباع ، بيروت : دار

الكتب العلمية ، بدون تاريخ .

**جلال الدين المحلي : محمد بن أحمد ( ت ٨٦٤ ) .**

٧١- تفسير الجلالين ، بهامش الفتوحات الإلهية ، بيروت : دار إحياء التراث العربي،  
بدون تاريخ .

**جماعة من المستشرقين .**

٧٢- دائرة المعارف الإسلامية ، ترجمة محمد ثابت الفندري ، وأحمد الشنتنساوي

وإبراهيم زكي خورشيد وعبد الحميد يونس وحافظ جلال . طهران : انتشارات جهان،

ط ١ ، ١٣٥٣هـ ، وط ٢ ، القاهرة : دار الشعب ، ١٩٦٩م .

**الجمال : سليمان بن عمر العجيلي ( ت ١٢٠٤ ) .**

٧٣- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ، بيروت : دار إحياء

التراث ، بدون تاريخ .

**ابن جنى : عثمان أبو الفتح ( ت ٣٩٢ ) .**

٧٤- الخصائص ، تحقيق الشيخ محمد علي النجار ، ١٤٧٢هـ ، بيروت : دار الهدى ، ط ٢ ،

بدون تاريخ .

- ٧٥ - سر صناعة الإعراب تحقيق الدكتور حسن هندأوى ، دمشق : دار العلم ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
- ٧٦ - اللمع فى العربية ، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٩٨هـ .
- ٧٧ - المحتسب فى تبیین شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح شلبي ، وعلى النجدى نامف ، القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، الجزء الأول ، ١٣٨٦هـ ، الجزء الثانى ، ١٣٨٩هـ .

- ٧٨ - المنصف ، تحقيق الأستاذ إبراهيم مصطفى ( ت ١٣٨٢ ) وعبدالله أمين ، مصر : مطبعة الحلبي ، ط ١ ، ١٣٧٣هـ .

#### الجوارى : أحمد عيد الستار .

- ٧٩ - نحو الفعل ، بغداد : المجمع العلمى العراقى ، ١٣٩٤هـ .

#### ابن الجوزى : عبدالرحمن بن على ( ت ٥٩٧ ) .

- ٨٠ - مناقب الإمام أحمد بن حنبل ، خانجى وحمدان ، ط ٢ .
- ٨١ - المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم ، ( حيدر آباد - الدكن : دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٧هـ .

#### الجوهري : إسماعيل بن حماد ( ت ٣٩٣ ) .

- ٨٢ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ .

#### الحاء

#### ابن الحاجب : عثمان بن عمر أبو عمرو ( ت ٦٤٦ ) .

- ٨٣ - الإيضاح فى شرح المفصل ، تحقيق الدكتور موسى بنأى العليلى ، العراق : وزارة الأوقاف ، ١٤٠٢هـ .

- ٨٤ - الكافية فى النحو ، تحقيق الدكتور طارق نجم عبدالله ، جدة : مكتبة دار الوفاء ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .



الحلوانى : محمد خير

٨٥ - الخلاف النحوى بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ، حلب : دار القلم العربى ، بدون تاريخ

الحموز : عبدالفتاح أحمد (دكتور)

٨٦ - التأويل النحوى فى القرآن الكريم ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .

الحوقى : أحمد محمد (دكتور)

٨٧ - الحياة العربية من الشعر الجاهلى ، القاهرة : مكتبة نهضة مصر ، ط ٤ ، ١٣٨٢هـ .

أبو حيان : محمد بن يوسف الأندلسى (ت ٧٤٥) .

٨٨ - ارتشاف الضرب ، الجزء الأول ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، مطبعة

النسر الذهبى ، ١٩٨٦م .

٨٩ - ارتشاف الضرب ، ميكروفيلم ، بمكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى برقم ٨٧

مصور عن نسخة دار الكتب ٢٣٧٠٦ عمومى ٨٢٨ خصوصى .

٩٠ - البحر المحيط ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .

٩١ - تذكرة النحاة ، تحقيق الدكتور عفيف عبدالرحمن ، بيروت : مؤسسة الرسالة ،

ط ١ ، ١٤٠٦هـ .

٩٢ - التذيل والتكميل ، الجزء الثانى ، تحقيق حماد حمزة البحرى ، رسالة دكتوراه ،

جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية ، ١٤٠٠هـ . منها نسخة بكلية اللغة العربية بجامعة

أم القرى .

### الخاء

ابن خالويه : الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠) .

٩٣ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، تصحيح عبدالرحيم محمود ، طهران : انتشارات

ناصر خسرو ، مصور عن طبعة دار الكتب ، ١٣٦٠هـ .

٩٤ - الحجة فى القراءات السبع ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، بيروت : دار الشروق ،

ط ٢ ، ١٣٩٧هـ .

٩٥ - شرح ابن خالويه على مقصورة ابن دريد ، تحقيق محمود جاسم محمد • وعنوان الغلاف ،  
( ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد ) ، بيروت : مؤسسة

الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .

٩٦ - مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ، بعناية برجستراسر ، مصر : المطبعة

الرحمانية ، ١٩٣٤م .

**الخضري : محمد بن مصطفي ( ت ١٢٨٧ ) .**

٩٧ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨هـ .

**الخطيب البغدادي : أحمد بن علي ( ت ٤٦٣ ) .**

٩٨ - تاريخ بغداد ، بيروت : دار الكتاب العربي ، بدون تاريخ .

**ابن خلدون : عبدالرحمن بن محمد ( ت ٨٠٨ )**

٩٩ - مقدمة ابن خلدون ، تحقيق الدكتور عبدالواحد وافي ، لجنة البيان العربي ، ط ١ ، ١٣٧٩هـ

**ابن خلكان : أحمد بن محمد ( ت ٦٨١ )**

١٠٠ - وفيات الأعيان ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧١م .

**الخوارزمي : محمد بن أحمد ( ت ٣٨٧ ) .**

١٠١ - مفاتيح العلوم ، مصر : مطبعة الشرق عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية ، ط ١ ، ١٣٤٢هـ .

**الخونساري : محمد باقر .**

١٠٢ - روضات الجنات ، تحقيق أسد الله إسماعيليان ، طهران : المطبعة الحيدرية ، ١٣٩٠هـ .

**الخولي : أمين .**

١٠٣ - الاجتهاد في النحو ، بحث قدمه إلى مؤتمر المستشرقين باستنبول سنة ١٩٥١م .

## الدال

**الداني : عثمان بن سعيد ( ت ٤٤٤ ) .**

١٠٤ - التيسير في القراءات السبع ، تصحيح أنور تزل ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ط ٢ ،

١٤٠٤هـ .

١٠٥- المقنع في مرسوم مصاحف أهل الأ مصار ، تحقيق محمد أحمد دهماني ، دمشق : دارالفكر ،  
١٤٠٣هـ (تصوير) ط ١ ، ١٩٤٠م .

**الداودي : محمد بن علي (ت ٩٤٥) .**

١٠٦- طبقات المفسرين ، تحقيق علي محمد عمر ، مصر : مكتبة وهبة ، بدون تاريخ .

**الدعجاني : محمد حمود الدعجاني .**

١٠٧- ابن كيسان النحوي ، رسالة ماجستير ، مكة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ،  
رقم ١٢٨ ، ١٣٩٧ - ١٣٩٨هـ .

**الديماطي البنا : أحمد بن عبدالغني (ت ١١١٧) .**

١٠٨- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، بيروت : دار الندوة الجديدة ، مصور  
عن طبعة عبدالحميد حفني بمصر ، ١٣٥٩هـ .

### الذال

**الذهبي : محمد بن أحمد (ت ٧٤٨) .**

١٠٩- تذكرة الحفاظ ، حيدرآباد - الدكن : مطبعة مجلس دائرة المعارف الثمانية ،  
ط ٤ ، ١٣٩٠هـ .

١١٠- دول الإسلام في التاريخ ، حيدرآباد - الدكن : دائرة المعارف النظامية ، ط ١ ، ١٣٣٧هـ .

١١١- سير أعلام النبلاء ج ٣ ، تحقيق إبراهيم الزبيق وشعيب الأرنؤوط

بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .

١١٢- العبر في خبر من عبر ، تحقيق فؤاد السيد ، الكويت ، ١٩٦١م .

١١٣- معرفة القراء الكبار ، تحقيق بشار عواد معروف ، وشعيب الأرنؤوط ، وصالح مهدي عباس ،

بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .

الراء

رؤية بن عبد الله العجاج (ت ١٤٥)

- ١١٤ - ديوانه ، تمحيح وليم بن الورد البروسي ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ  
وعنوان الغلاف : ( مجموعة آثار العرب وهو مشتمل/ديوان رؤية بن العجاج (٠٠٠)  
على

الرازي : محمد بن عمر (ت ٦٠٦)

- ١١٥ - التفسير الكبير ، طهران : دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، بدون تاريخ  
الرافعي : مصطفى صادق (ت ١٣٥٦هـ)  
١١٦ - تاريخ آداب العرب ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ط ٤ ، ١٣٩٤هـ.

ابن أبي الربيع : عبيد الله بن أحمد الإشبيلي (ت ٦٨٨)

- ١١٧ - البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق الدكتور عياد عيد الشبتي ، بيروت : دار الغرب  
الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .  
١١٨ - الملخص في ضبط قوانين العربية ، تحقيق الدكتور علي سلطان الحكمي ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .

ابن رشيقي : الحسن بن رشيقي القيرواني (ت ٦٤٢)

- ١١٩ - العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، تحقيق الشيخ محمد مجي الدين عبدالحميد ،  
مصر : مطبعة السعادة ، ط ٣ ، ١٣٨٢هـ .

الرضي : محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦)

- ١٢٠ - شرح الرضي على الكافية ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ  
١٢١ - شرح الشافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف والشيخ محمد  
مجي الدين عبدالحميد ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥هـ .

الرماني : علي بن عيسى (ت ٣٨٤)

- ١٢٢ - معاني الحروف ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح شلبي ، جدة : دار الشروق ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ .

الزاي

الزاي : محمد آدام (دكتور)

- ١٢٣ - النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ، مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية  
١٤٠٥هـ .

الزبيد : محمد بن الحسن أبو بكر (ت ٣٧٩)

- ١٢٤ - طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم ، ميسر :  
دار المعارف ، ١٩٧٣م .

- ١٢٥ - الواضح في علم العربية ، تحقيق الدكتور أمين علي السيد ، مصر : دار المعارف ،

**الزبيدي : محمد بن محمد مرتضى ( ت ١٢٠٥ ) .**

١٢٦ - تاج العروس ، بيروت : دار الحياة ، مصور عن الطبعة الأولى بالمطبعة المنيرية  
بمصر ، ١٣٠٦هـ .

**الزجاج : إبراهيم بن السرى ( ت ٣١١ )**

١٢٧ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق إبراهيم الأبيارى ، بيروت : دار الكتاب  
الليبنانى ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ .

١٢٨ - ما ينصرف وما لا ينصرف ، تحقيق هدى محمود قراعة ، القاهرة : المجلس الأعلى  
للشئون الإسلامية ، ١٣٩١هـ .

١٢٩ - معانى القرآن وإعرابه ، الجزء الأول والثانى ، تحقيق الدكتور عبدالجليل عبده شلبي ،  
بيروت وصيدا : المكتبة العصرية ، ١٩٧٣م .

**الزجاجي : عبدالرحمن بن إسحاق ( ت ٣٢٧ ) .**

١٣٠ - أخبار أبي القاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور عبدالحسين المبارك ، العراق : وزارة  
الثقافة والإعلام ودار الرشيد ، ١٩٨٠م

١٣١ - اشتقاق أسماء الله الحسنى ، تحقيق عبدالحسين المبارك ، بيروت : مؤسسة الرسالة  
ط ٢ ، ١٤٠٦هـ .

١٣٢ - أمالي الزجاجي ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة : المؤسسة  
العربية الحديثة ، ط ١ ، ١٣٨٢هـ .

١٣٣ - الإيضاح فى علل النحو ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، بيروت : دار النفائس ،  
ط ٢ ، ١٣٩٣هـ .

١٣٤ - الجمل فى النحو ، تحقيق الدكتور توفيق الحمد ، بيروت : مؤسسة الرسالة والأردن :  
دار الأمل ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .

١٣٥ - حروف المعانى والصفات ، تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود ، الرياض : دار العلوم ،  
١٤٠٢هـ .

- ١٣٦ - اللامات ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٣٨٩هـ .  
١٣٧ - مجالس العلماء ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، القاهرة : مكتبة الخانجي  
والرياض : دار الرفاعي ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .  
١٣٨ - مختصر الزاهر ، ميكروفيلم ، بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ١٥٣ لغة .  
مأخوذ عن مخطوط دار الكتب بالرقم ٥٥٧ .

**أبو زرعة : عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ( ت القرن الرابع ) .**

- ١٣٩ - حجة القراءات ، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ،  
١٣٩٩هـ .

**الزركشي : محمد بن عبد الله ( ت ٧٩٤ )**

- ١٤٠ - البرهان في علوم القرآن ، تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم ، بيروت : دارالمعرفة ،  
ط ٢ ، ١٣٩١هـ .

**الزركلي : خير الدين بن محمود ( ت ١٣٩٦ ) .**

- ١٤١ - الأعلام ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط ٥ ، ١٩٨٠م .

**الزمخصري : محمود بن عمر ( ت ٥٣٨ ) .**

- ١٤٢ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، بيروت : دار المعرفة ، بدون  
تاريخ .

- ١٤٣ - المستقصى في أمثال العرب ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ .

- ١٤٤ - المفصل في علم العربية ، بيروت : دار الجيل ، ط ٢ ، بدون تاريخ .

**الزوزني : الحسين بن أحمد ( ت ٤٨٦ ) .**

- ١٤٥ - شرح المعلقة السبع ، بيروت : مكتبة المعارف ، ط ٣ ، ١٩٧٩م .

**أبو زيد الأنصاري : سعيد بن أوس ( ت ٢١٥ ) .**

- ١٤٦ - النوادر في اللغة ، تحقيق الدكتور محمد عبدالقادر أحمد ، بيروت والقاهرة : دار الشروق ، ط ١  
١٤٠١هـ .

**أبو زيد القرشي : محمد بن أبي الخطاب ( ت ١٧٠ )**

- ١٤٧ - جمهرة أشعار العرب ، تحقيق علي محمد البجاوي ، القاهرة : دار نهضة مصر ، ط ١ ، ١٣٨٧هـ .

### السِّين

• **الساقي : فاضل مصطفي (دكتور )**

١٤٨ - اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية ، القاهرة : المطبعة العالمية ، ١٩٧٠م.

• **السامرائي : إبراهيم (دكتور )**

١٤٩ - الفعل زمانه وأبنيته ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ.

١٥٠ - النحو العربي نقد وبناء ، بيروت : دار صادر ، ١٣٨٨هـ.

• **السامرائي : فاضل (دكتور )**

١٥١ - أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى ، مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد ، العدد (٢١)

١٩٧٧م.

• **السخاوي : علي بن محمد (ت ٦٤٣)**

١٥٢ - سفر السعادة وسفير الإفاضة ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، دمشق : مجمع اللغة

العربية ، ١٤٠٣هـ.

• **ابن السراج : محمد بن سهل أبو بكر (ت ٣١٦)**

١٥٣ - الأصول في النحو ، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ،

ط ١ ، ١٤٠٥هـ.

• **سركيس : يوسف إيلان (ت ٣٥١)**

١٥٤ - معجم المطبوعات العربية والمعربة ، مصر : مطبعة سركيس ، ١٣٤٦هـ.

• **سعيد : محمد علي حمزة**

١٥٥ - ابن الناظم النحوي ، بغداد : دار التربية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٥م.

• **ابن السكيت : يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤)**

١٥٦ - إصلاح المنطق ، تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاکر والأستاذ عبدالسلام هارون ، القاهرة :

دار المعارف ، ط ٣ ، ١٩٧٠م.

**السليلي : محمد بن عيسى أبو عبد الله ( ت ٧٧٠ ) .**

١٥٧ - شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، تحقيق الدكتور الشريف عبدالله علي الحسيني ،  
مكة : المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .

**السمعاتي : عبدالكريم بن محمد ( ت ٥٦٢ ) .**

١٥٨ - الأنساب ، تحقيق عبدالرحمن اليماني ، بيروت : محمد أمين دمج ، ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ .

**السنجرجي : مصطفى عبدالعزيز ( دكتور ) .**

١٥٩ - المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، مكة : المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٦ هـ .

**السهيلي : عبدالرحمن بن عبدالله أبو القاسم ( ت ٥٨١ ) .**

١٦٠ - أمالي السهيلي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، مصر : مطبعة السعادة ، ١٩٧٠ م

١٦١ - نتائج الفكر في النحو ، تحقيق الدكتور البنا أيضا ، ليبيا : جامعة قاريونس ، ١٣٩٨ هـ .

**سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر ( ت ١٨٠ ) .**

١٦٢ - كتاب سيبويه ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،

ط ٢ ، ١٩٧٧ م والطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق ، ١٣١٦ هـ .

**ابن سيده : علي بن إسماعيل الأندلسي ( ت ٤٥٨ ) .**

١٦٣ - المخصص ، تحقيق لجنة دار الآفاق الجديدة ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، بدون تاريخ .

**السيرافي : الحسن/عبد الله أبو سعيد ( ت ٣٦٨ ) .**

١٦٤ - شرح كتاب سيبويه ، الجزء الأول ، تحقيق الدكتور رمضان عبدالنواب والدكتور محمود

فهمي حجازي والدكتور محمد هاشم عبدالسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ م .

١٦٥ - شرح كتاب سيبويه ، ميكروفيلم ، بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ،

خمس أجزاء بالأرقام ١٩٦ للاول ، ١٩٨ للثاني ، ١٩٩ للثالث ، ٢٠٠

للرابع و ٢٠١ للخامس وهي مصورة نسخة دار الكتب رقم ١٣٧ .

١٦٦ - ضرورة الشعر ، تحقيق الدكتور رمضان عبدالنواب ، بيروت : دار النهضة العربية



**السيوطي : عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت ٩١١).**

- ١٦٧ - الإتيان ، مصر : مصطفى البابي الحلبي ، ط ٤ ، ١٣٩٨هـ .
- ١٦٨ - الأشباه والنظائر في النحو ، بيروت : دار الحديث ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ مصورة عن طبعة حيدرآباد بالهند .
- ١٦٩ - بغية النوعة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار المكتبة الحياة ، بدون تاريخ .
- ١٧٠ - طبقات الحفاظ ، تحقيق علي محمد عمر ، مصر : مكتبة وهبة ، ط ١ ، ١٣٩٣هـ .
- ١٧١ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد جاد المولى وعلي الجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم ، مصر : عيسى البابي الحلبي وشركاه ، بدون تاريخ .
- ١٧٢ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم واشترك معه في الجزء الأول الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٣٩٤ - ١٤٠٠هـ . والطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٧هـ .

**الشين**

**أبو شامة : عبدالرحمن بن إسماعيل (ت ٦٦٥).**

- ١٧٣ - إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للامام الشاطبي ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، مصر : مطبعة الحلبي ، ١٩٨٢م .
- ابن الشجري : هبة الله بن علي أبو السعادات (ت ٥٤٢).**
- ١٧٤ - الأمالي الشجرية ، بيروت : دار المعرفة ، بدون تاريخ .
- ابن شقير : أحمد بن الحسن (ت ٣١٧).**
- ١٧٥ - الجمل في النحو ، تحقيق علي سلطان الحكمي ، رسالة ماجستير ، مكة : جامعة أم القرى مركز البحث العلمي برقم ٢١٤ ، ١٤٠٠هـ .

**شلبى : عبدالفتاح إسماعيل (دكتور) .**

١٧٦ - أبو على الفارسي ، مكتبة نهضة مصر ، ١٣٧٧هـ .

**الشنتمري ، يوسف بن سليمان .**

١٧٧ - تحصيل عين الذهب ، بهامش الكتاب لسيبويه ، مصر : المطبعة الأميرية ببولاق ،

ط ١ ، ١٣١٦هـ .

**الشنقيطي : أحمد بن الأمين (ت ١٣٣١)**

١٧٨ - الدرر اللوامع على همع الهوامع ، بيروت : دار المعرفة ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ .

**شوقي ضيف (دكتور) .**

١٧٩ - تجديد النحو ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢م .

١٨٠ - المدارس النحوية ، القاهرة : دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٧٩م .

**المصادر**

**صاحب أبو جناح (دكتور)**

١٨١ - الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري ، العراق : جامعة البصرة ، ١٤٠٥هـ .

**الماغاني : الحسن بن محمد بن محمد بن الحسن (ت ٦٥٠)**

١٨٢ - التكملة والذيل والملة لكتاب تاج اللغة وصاح العربية ، تحقيق عبدالعليم الطحاوي ،

القاهرة : مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٩م .

**الصبان : محمد بن علي (ت ١٢٠٦) .**

١٨٣ - حاشية الصبان على الأشموني ، تمحيح مصطفى حسين أحمد وأحمد الرفاعي ، دار الفكر ،

بدون تاريخ .

**المعدي : عبدالمتعال .**

١٨٤ - النحو الجديد ، مصر : دار الفكر العربي ، ١٣٦٦هـ .

**المفدي : الخيل بن أبيك (ت ٧٦٤) .**

١٨٥ - الوافي بالوفيات ، باعتناء س . ديدر ينغ فرانز شتاينر بفسيدان ، ط ٢ ،

١٣٩٤هـ .

**الصولي : محمد بن يحيى أبو بكر ( ت ٣٢٥ ) .**

- ١٨٦ - أخبار الرضا بالله والتمتقى لله ، عن نشره ج ٠ هـ ٠ هـ ٠ هـ ٠ هـ ٠ هـ ، بيروت ،  
دار المسيرة ، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ .

**الصيمري : عبدالله بن علي ( من نحو القرن الرابع ) .**

- ١٨٧ - التبصرة والتذكرة ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، مكة  
جامعة أم القرى .

**الطبري : محمد بن جرير ( ت ٣١٠ ) .**

- ١٨٨ - تفسير الطبري ( جامع البيان عن تأويل آي القرآن ) ، تحقيق محمود محمد شاعر  
ومراجعة أحمد محمد شاعر ، مصر : دار المعارف ، ١٣٧٤ هـ .
- ١٨٩ - جامع البيان ، السابق ، طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ط ٢ ، ١٣٧٣ هـ .

**طلب : عبدالحميد السيد ( دكتور )**

- ١٩٠ - تاريخ النحو وأصوله ، القاهرة : مكتبة الشباب ، ١٩٧٦ م

**الطنطاوي : الشيخ محمد**

- ١٩١ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، بتعليق عبدالعظيم الشناوي ومحمد<sup>عبد</sup> الرحمن الكردي ،  
ط ٢ ، ١٣٨٩ هـ .

**الطوسي : محمد بن الحسن ( ٤٦٠ )**

- ١٩٢ - تفسير التبيان ، تحقيق أحمد حبيب العاملي ، النجف : مكتبة الأمين ، ١٣٨٩ هـ .

**الطويل : سيد زرق ( دكتور )**

- ١٩٣ - الخلاف بين النحويين ، مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ١٩٤ - ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية . مقال نشر بمجلة معهد اللغة العربية  
بجامعة أم القرى ، العدد الأول ، ١٤٠٢ - ١٤٠٣ هـ .
- ١٩٥ - واو الثمانية . مقال نشر بمجلة معهد اللغة العربية أيضا ، العدد الثاني ، ١٤٠٤ هـ .

أبو الطيب اللغوي : عبد الواحد بن علي ( ت ٣٥١ ) .

١٩٦ - مراتب النحويين ، تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٣٩٤هـ .

### العين

عبابنة : جعفر نايف ( دكتور ) .

١٩٧ - مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ، عمان : دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .

العبادي : أحمد بن قاسم ( ت ٩٩٤ ) .

١٩٨ - رسالة في اسم الفاعل المراد الاستمرار في جميع الأزمنة ، تحقيق الدكتور محمد حسن عواد ، الأردن : دار الفرقان ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .

### عباس حسن

١٩٩ - النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة ، مصر : دار المعارف ، ط ٥ ، ١٩٧٥م .

ابن عدي ربه : أحمد بن محمد ( ت ٣٢٨ )

٢٠٠ - العقد الفريد ، المطبعة الأزهرية المصرية ، ط ١ ، ١٣٢١هـ .

عبد الحميد : الشيخ محمد مجي الدين

٢٠١ - الانتصاف من الإنصاف بهامش الإنصاف لعبد الرحمن الأنباري ، بيروت : دار الفكر ، بدون تاريخ .

عبد الرحمن السيد ( دكتور )

٢٠٢ - مدرسة البصرة نشأتها وتطورها ، مصر : دار المعارف ، ط ١ ، ١٣٨٨هـ .

عبد الرحيم ( دكتور ) .

٢٠٣ - دروس في المذاهب النحوية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠م .

أبو عبيد : القاسم بن سلام ( ت ٢٢٤ ) .

٢٠٤ - الأمثال ، تحقيق الدكتور عبدالمجيد قطامش ، مكة : جامعة الملك عبدالعزيز ، مركز البحث العلمي ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ .

أبو عبيدة : معمر بن المثنى التيمي ( ت ٢١٥ ) .

٢٠٥ - مجاز القرآن ، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سركين ، مصر : مطبعة الخانجي ، ١٣٧٤هـ .

٢٠٦ - النقائص نقائص جرير والفرزدق ، باعثناء المستشرق بيفان ، ليدن ، مطبعة برييل ،

**العجمي : خالد بن عبد الرحمن .**

٢٠٧- مسائل الخلاف المأثورة بين المبرد وشعلب ، رسالة ماجستير ، الرياض : جامعة الإمام ، كلية اللغة العربية ، ١٤٠٤هـ .

**ابن عصفور : علي بن مؤمن الإشبيلي ( ت ٦٦٩ ) .**

٢٠٨- شرح جمل الزجاجي ، تحقيق الدكتور صاحب أبي جناح ، العراق : وزارة الأوقاف ، ١٤٠٠هـ .

٢٠٩- ضائر الشعر ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، ط ١ ، ١٩٨٠م .

٢١٠- الممتع في التصريف ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ط ٤ ، ١٣٩٩هـ .

**ابن عقيل : عبدالله بن عبدالرحمن ( ت ٧٦٩ ) .**

٢١١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهامش حاشية الخضري ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨هـ .

٢١٢- المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، مكة المكرمة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، الجزء الأول ، وجامعة أم القرى الأجزاء الثانية والثالث والرابع مركز البحث العلمي ، ط ١ ، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ .

**العكبري : عبدالله بن الحسين أبو البقاء ( ت ٦١٦ ) .**

٢١٣- التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مصر : عيسى البابي الحلبي ، ١٣٩٦هـ .

٢١٤- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن ابن سليمان العثيمين ، بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .

٢١٥- المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم ، تحقيق ياسين محمد السواس ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ، ١٤٠٣هـ .

العكبرى = ابن برهان العكبرى •

أبو العلاء المعري = المعري •

أبو علي الفارسي = الفارسي •

ابن العماد : عبدالحى بن العماد الحنبلى (ت ١٠٨٩)

- ٢١٦ • شذرات الذهب ، مصر : مكتبة القدس ، ١٣٥٠هـ  
عميرة : أحمد اسماعيل أحمد (دكتور)  
٢١٧ - ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية ، عمان : دار الكتاب العلمي ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ  
عمر : أحمد مختار (دكتور)  
٢١٨ - البحث اللغوى عند العرب ، القاهرة ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٣٩٨هـ  
٢١٩ - معجم القراءات القرآنية بالاشتراك مع الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، الكويت : جامعة الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢ - ١٤٠٥هـ

العمري : محمد بن أحمد بن سعيد •

- ٢٢٠ - خصائص لغة تميم أصواتا وبنية ودلالة ، رسالة ماجستير ، مكة : جامعة الملك عبدالعزيز ، كلية الشريعة ، مركز البحث العلمى ، برقم ٣٨٠ ، ١٣٩٦هـ  
٢٢١ - لغات قيس ، رسالة دكتوراه ، مكة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى ، رقم ٥٩٣ ، ١٤٠٢هـ

العميرى : محسن سالم •

- ٢٢٢ - أبو عمر الجرمى ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبدالعزيز ، كلية الشريعة ، مركز البحث العلمى ، رقم ١٧٢ ، ١٣٩٩هـ

العوفى : معيض بن مساعد (دكتور)

- ٢٢٣ - قضايا الجملة الخبرية فى كتب إعراب القرآن ومعانيه ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ

**العيسى : محمود بن أحمد ( ت ٨٥٥ )**

٢٢٤ - المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، بهامش خزانة الأدب ، للبعثادى ، بيروت : دار صادر ، بدون تاريخ . مصور عن طبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ .

**الغين**

**أبو غدة : عبدالفتاح .**

٢٢٥ - العلماء العزّاب الذين آثروا العلم على الزواج ، بيروت : مكتب المطبوعات الإسلامية ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ .

**الفاء**

**ابن فارس : أحمد بن فارس بن زكريا ( ت ٣٩٥ ) .**

٢٢٦ - الصحابي ، تحقيق السيد أحمد مقر ، القاهرة : عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧٧م .

**الفارسي : الحسن بن أحمد أبو علي ( ت ٣٧٧ ) .**

٢٢٧ - الحجة في علل القراءات السبع ، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبدالفتاح شلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .

٢٢٨ - المسائل البصرية ، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد ، مصر : مطبعة

المدني ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ

٢٢٩ - المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديّات ، تحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي ، العراق : وزارة الأوقاف ، ١٩٨٣م

**الفارقي : الحسن بن أسد أبو نصر ( ت ٤٨٧ ) .**

٢٣٠ - الإصحاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، تحقيق سعيد الأفغاني ، بيروت : مؤسسة

الرسالة ، ط ٣ ، ١٤٠٠هـ .

**قايل : جوتهولد فيل ( ت ١٣٠٦ ) .**

٢٣١ - مقدمة الإنصاف لعبد الرحمن الأنباري ، طبعة أوريسنة .

**أبو الفداء : إسماعيل بن علي عماد الدين ( ت ٧٣٢ ) .**

٢٣٢ - المختصر في أخبار البشر ، المطبعة الحسينية المصرية ، ١٣٢٥هـ .

**الفراء : يحيى بن زياد أبو زكريا ( ت ٢٠٧ ) .**

٢٣٣ - المذكر والمؤنث ، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب ، القاهرة : مكتبة دار التراث ، ١٩٧٥م .

٢٣٤ - معاني القرآن تحقيق الشيخ محمد علي النجار ( الجزء الأول والثاني ) وأحمد يوسف نجاتي ( اشترك في الثاني ) وعلى النجدي نصاب والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، ( الجزء الثالث ) ، بيروت : عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٩٨٠م .

**ابن فلاح : منصور بن فلاح اليمني ( ت ٦٨٠ ) .**

٢٣٥ - المغنى في النحو ، تحقيق عبدالرزاق السعدى ، رسالة دكتوراه ، عنوانها ( ابن فلاح النحوى مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بالمغنى ) ، مكة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى ، رقم ٤٥٩ - ٤٥٣ ، ١٤٠٤هـ .

#### القاف

**ابن قاضى شهبه : أبو بكر بن أحمد ( ت ٨٥١ ) .**

٢٣٦ - طبقات النحاة واللغويين ، تحقيق الدكتور محسن غياض ، النجف ، مطبعة النعمان ، ١٩٧٤م .

**ابن قتيبة : عبدالله بن مسلم ( ت ٢٧٦ ) .**

٢٣٧ - أدب الكاتب ، تحقيق الشيخ محمد مجيب الدين عبدالحميد ، ط ٤ ، مصر : مطبعة السعادة ، ١٣٨٢هـ .

٢٣٨ - تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر ، المكتبة العلمية ، ط ٣ ، ١٤٠١هـ .

٢٣٩ - المعانى الكبير ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .



**القرافي : أحمد بن إدريس شهاب الدين ( ت ٦٨٢ ) .**

٢٤٠ - الاستغناء في أحكام الاستثناء ، تحقيق الدكتور طه محسن ، العراق : وزارة الأوقاف ،

١٤٠٢هـ .

**القرطبي : محمد بن أحمد الأنصاري ( ت ٦٧١ ) .**

٢٤١ - الجامع لأحكام القرآن ، بيروت : دار التراث العربي ، ١٩٦٥م عن ط ٢ ، ١٣٧٢هـ .

**القفطسي : علي بن يوسف ( ت ٦٤٦ ) .**

٢٤٢ - إنباء الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة ،

مطبعة دار الكتب ، ١٣٧٤هـ .

٢٤٣ - المحمدون من الشعراء ، تحقيق رياض عبدالحميد مراد ، دمشق : مجمع اللغة العربية .

**القلاني : محمد بن الحسين بن بندار ( ت ٥٢١ ) .**

٢٤٤ - إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر ، تحقيق عمر حمدان الكبيسي ،

مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .

**ابن القواس : عبدالعزيز بن جمعة الموصلي ( ت ٦٩٦ ) .**

٢٤٥ - شرح ألفية ابن معطي ، تحقيق الدكتور علي موسى الشمولي ، الرياض : مكتبة الخريجي ،

ط ١ ، ١٤٠٥هـ .

**القوزي : عوض حمد القوزي .**

٢٤٦ - المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، الرياض : جامعة

الرياض ، عمادة شئون المكتبات ، ط ١ ، ١٤٠١هـ .

**القيرواني : محمود بن جعفر ( ت ٤١٢ ) .**

٢٤٧ - ما يجوز للشاعر في الضرورة ، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام والدكتور محمد مصطفي

هدارة ، الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٢م .

**القيسى : مكى بن أبى طالب ( ت ٤٣٧ ) .**

- ٢٤٨ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تحقيق الدكتور مجى الدين رمضان ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ .
- ٢٤٩ - مشكل إعراب القرآن ، تحقيق ياسين محمد السواس ، دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٤هـ .

**الكاف**

**ابن كثير : إسماعيل بن عمر ( ت ٧٧٤ ) .**

- ٢٥٠ - البداية والنهاية ، بيروت : مكتبة المعارف ، ط ٢ ، ١٩٧٧م .
- ٢٥١ - تفسير ابن كثير ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ .

**كحالة : عمر رضا .**

- ٢٥٢ - معجم المؤلفين ، لبنان : مكتبة المثنى ودار إحياء التراث .

**الكنغراوى : عبدالقادر بن عبدالقادر صدر الدين ( ت ١٣٤٩ ) .**

- ٢٥٣ - الموفى فى النحو الكوفى ، بتعليق الشيخ محمد بهجة البيطار ، دمشق : المجمع العلمى العربى ، بدون تاريخ .

**ابن كيسان : محمد بن أحمد ( ت ٢٩٩ ) .**

- ٢٥٤ - معلقة عمرو بن كلثوم بشرحه ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، القاهرة ، دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ .
- ٢٥٥ - الموفى فى النحو ، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلى وهاشم طه شلال ، العراق : مجلة المورد مجلد ٤ ، العدد ٢ ، ١٩٧٥م .

### اللام

**اللخمي : محمد بن أحمد بن هشام ( ت ٥٧٧ )**

- ٢٥٦ - شرح مقصورة ابن دريد ، تحقيق مهدي عبيد جاسم ، وعنوان الغلاف ( ابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية مع تحقيق كتابه شرح ٠٠٠٠ ) ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .

### الميم

**المالقي : أحمد بن عبدالنور ( ت ٧٠٢ ) .**

- ٢٥٧ - رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دمشق : دار القلم ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ .

**ابن مالك : محمد بن عبدالله ( ت ٦٧٢ )**

- ٢٥٨ - ألفية ابن مالك ، بيروت : دار القلم ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ .
- ٢٥٩ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، مصر : دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧ هـ .
- ٢٦٠ - شرح التسهيل ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد ، مكتبة الأجلو المصرية ، ط ١ ، ١٩٧٤ م .
- ٢٦١ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللا فظ ، تحقيق عدنان عبدالرحمن الدوري ، العراق : وزارة الأوقاف ، ١٣٩٧ هـ .
- ٢٦٢ - شرح الكافية الشافية ، تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القسرى مركز البحث العلمى ، بدون تاريخ .
- ٢٦٣ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تحقيق الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي ، بيروت : عالم الكتب بدون تاريخ .

**المبرد : محمد بن يزيد أبو العباس (ت ٢٨٦).**

٢٦٤ - الكامل ، تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار الفكر العربي ،  
بدون تاريخ .

٢٦٥ - المقتضب ، تحقيق الشيخ محمد الخالق عضيمة ، مصر : المجلس الأعلى للشئون  
الإسلامية ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ .

**ابن مجاهد : أحمد بن موسى (ت ٣٢٤).**

٢٦٦ - السبعة في القراءات ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، مصر : دار المعارف ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ

**المخزومي : مهدي (دكتور) .**

٢٦٧ - في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ط ٣ ، ١٩٨٥ م

٢٦٨ - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مصر : مصطفى البابي الحلبي ، ط ٢ ،  
١٣٧٧هـ .

**المدني : علي محمد نور**

٢٦٩ - أبو بكر بن الأنباري حياته وجهوده اللغوية في النحو والصرف وفقه اللغة الرياض :

رسالة ماجستير ، جامعة الإمام ، كلية اللغة العربية ، رقم ٢١ - ٢١ - ٢١/٢١ ، ١٤٠٠هـ  
رسالة ماجستير .

**المرادي : حسن بن قاسم (ت ٧٤٩)**

٢٧٠ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن علي سليمان

القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٦ - ١٣٩٧هـ .

٢٧١ - الجني الداني في حروف المعاني ، تحقيق طه محسن ، العراق : جامعة الموصل ، ١٣٩٦هـ .

**المزني : أبو الحسين (ت ؟)**

٢٧٢ - الحروف ، تحقيق الدكتور محمود حسني والدكتور محمد حسن عواد ، الأردن : دار  
الفرقان ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .

**ابن مضاء: أحمد بن عبدالرحمن بن مضاء اللخمي القرطبي (ت ٥٩٢).**

- ٢٧٣ - الرد على النحاة ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢م .  
٢٧٤ - الرد على النحاة ، نفسة ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، القاهرة : دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٣٩٩هـ .

**المعري : أحمد بن عبدالله بن سليمان أبو العلاء (ت ٤٤٩).**

- ٢٧٥ - رسالة الملائكة ، بيروت : المكتب التجاري ، ط ٢ ، ١٩٧٧م .  
٢٧٦ - عبثة الوليد ، شرح ديوان البحترى ، الرياض ، دار الرفاعي ، ط ٣ ، ١٤٠٥هـ .

**ابن معطي : يحيى بن عبد المعطي المغربي زين الدين (ت ٦٢٨).**

- ٢٧٧ - الفصول الخمسون ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، مصر : عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط ١ ، ١٣٩٩هـ .

**مفتي : خديجة أحمد .**

- ٢٧٨ - نحو القراء الكوفيين ، مكة المكرمة ، المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .

**المفضل بن سلمة بن عاصم (ت ٢٩١).**

- ٢٧٩ - الفاخر ، تحقيق عبدالعليم الطحاوي ، مصر : وزارة الثقافة ، ط ١ ، ١٣٨٠هـ .

**مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض .**

- ٢٨٠ - مجلة رسالة الخليج العربي ، السنة الثانية ، العدد السادس ، ١٤٠٣هـ .

**مكرم : عبدالعال سالم (دكتور)**

- ٢٨١ - معجم القراءات القرآنية ، بالاشتراك مع الدكتور أحمد مختار عمر ، الكويت : جامعة الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢ - ١٤٠٥هـ .

**ابن منظور : محمد بن مكرم (ت ٧١١)**

- ٢٨٢ - لسان العرب ، بيروت : دار صادر ودار بيروت ، ط ٢ ، ١٣٧٤هـ .

**الميداني : أحمد بن محمد ( ت ٥١٨ )**

٢٨٣ - مجمع الأمثال ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ، بيروت : دار المعرفة  
عن طبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤هـ .

**النون**

**ابن الناظم : محمد بن محمد بن مالك ( ت ٦٨٦ ) .**

٢٨٤ - شرح ألفية ابن مالك ، طهران : انتشارات ناصر خسرو ، بدون تاريخ

**النحاس : أحمد بن إسماعيل أبو جعفر ( ت ٣٣٨ )**

٢٨٥ - إعراب القرآن ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، بغداد : مطبعة العاني ، ١٣٩٧هـ .

٢٨٦ - التفاحة في النحو ، تحقيق كوركيس عواد ، بغداد : مطبعة العاني ، ١٣٨٥هـ .

٢٨٧ - شرح القوائد التسع المشهورات ، تحقيق أحمد خطاب ، بغداد : مطبعة الحكومة ودار الحرية  
١٣٩٣هـ .

٢٨٨ - القطع والا ثنائف ، تحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر ، العراق : وزارة الأوقاف ،  
ط ١ ، ١٣٩٨هـ .

**ابن النديم ، محمد بن إسحاق ( ت ٤٣٠ / ؟ ) .**

٢٨٩ - الفهرست ، بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٨هـ .

**النيلي : إبراهيم بن الحسين ( من علماء القرن السابع الهجري )**

٢٩٠ - الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ، تحقيق محسن سالم العموري ، رسالة دكتوراه ، مكة

المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ، رقم ٤٤٨ - ٤٤٩ ، ١٤٠٤هـ .

**الهاء**

**الهروي : علي بن محمد ( ت ٤١٥ )**

٢٩١ - الأزهية في علم الحروف ، تحقيق عبدالمعين الملوحي ، دمشق : مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٢هـ .

**ابن هشام : عبدالله بن يوسف بن هشام الأتصاري (ت ٧٦١)**

- ٢٩٢ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ، بيروت دار إحياء التراث العربي ، ط ٦ ، ١٩٨٠م
- ٢٩٣ - رسالة في توجيه نصب فضلا وغيرها • تحقيق حسن موسى الشاعر ، عمان : دار الأرقم ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .
- ٢٩٤ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ، مصر : مطبعة السعادة ، بدون تاريخ .
- ٢٩٥ - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله دمشق : دار الفكر ، ط ٢ ، ١٩٨٤م .

**هنادي : محمد عبد القادر .**

- ٢٩٦ - جهود الفخر الرازي في النحو والصرف ، رسالة دكتوراه ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ، برقم ٦٢٧ ، ١٤٠٥هـ .
- ٢٩٧ - ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، رسالة ماجستير ، مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ، برقم ٥٨٥ ، ١٤٠٢هـ .

**الواو**

**السورد : عبد الأمير محمد أمين .**

- ٢٩٨ - منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ، بيروت : مؤسسة الأعلمي ، وبغداد : دار التربية ط ١ ، ١٣٩٥هـ .

**الياء**

**يس العليمي : ياسين بن زين الدين أبي بكر بن عليم الحمصي (ت ١٠٦١)**

- ٢٩٩ - حاشية يس على التصريح ، بهامش التصريح لخالد الأزهرى ، بيروت : دار الفكر ، بدون تاريخ

**اليافعى : عبد الله بن أسعد ( ت ٧٦٨ )**

٣٠٠ - مرآة الجنان ، لبنان : مؤسسة الأعلمی ، ط ٢ ، ١٣٩٠ .

**ياقوت بن عبد الله الحموی ( ت ٦٢٦ ) .**

٣٠١ - معجم الأدباء ، دار الفكر ، ط ٣ ، ١٤٠٠ هـ .

**ياقوت : أحمد سليمان ( دكتور ) .**

٣٠٢ - ظاهرة الإعراب فى النحو العربى ، الرياض : جامعة الرياض : عمادة شؤون المكتبات ،

ط ١ ، ١٤٠١ هـ .

**ابن أبى يعلى : محمد بن محمد ( ت ٥٢٦ )**

٣٠٣ - طبقات الحنابلة ، تصحيح محمد الفقى ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧١ هـ .

**ابن يعیش : يعیش بن على ( ت ٦٤٣ ) .**

٣٠٤ - شرح المفصل ، بيروت : عالم الكتب ، والقاهرة : مكتبة المثنى بدون تاريخ .

**اليغمورى : يوسف بن أحمد ( ت ٦٧٣ )**

٣٠٥ - نور القبس المختصر من المقتبس فى أخبار النحاة والأدباء ، لمحمد المرزبانى ( ت ٣٨٤ )

تحقيق رودلف زلهایم ، فرانكس شتاينر بفسبادن ، ١٣٨٤ هـ .

**اليمانى : عبد الباقي بن عبدالمجيد ( ت ٧٤٣ )**

٣٠٦ - إشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين ، تحقيق الدكتور عبدالمجيد ديساب

الرياض : شركة الطباعة العربية السعودية ، ١٤٠٦ هـ .



٢ - فهرس الآيات

رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية
					<u>الفاحة</u>
٩٦	١٩٧	٣٥	٤١	١٨٤	٢
٢٨٧	٢١٥	٢٢٥	٤٨	٢١٠	٥
١٥٩	٢١٧	١٨٩	٦٧	١٤٩	٧-٦
٢٢٥	٢٤٦	١٩٢	=	٦٨	٧
٢٧٠	٢٥٢	٥٤٥	٨٢	١٢٨	=
٢٠٢	٢٥٤	١٥٧	٩٠		<u>البقرة</u>
٢٤٨	٢٦٦	١٨٩	٩٣	٩٥	٢-١
١٨٩	٢٦٨	١٩٢	=	٢٦٢	٢
١٩٢	=	٢٥١	٩٦	٢٧٧	٧
٧٩	٢٨٠	٢٧٦	١٠٢	٤١٣	٢١
	<u>آل عمران</u>	٢٧١	١١٤	٦٨	٢٢
٢٠٣	١٠	١٣١	١٢٨	١٢٨	٢٦
٢٧٧	١٥	١٨٩	١٦٩	١٢٨	=
٢٥٠	٢٠	١٩٢	=	٢٤٢	=
١٣١	٤٥	٢٧٩	١٨٠	٢٤٢	=
١٨١	٨٠	١٥١	٢٨١	٢٤٥	=
١٩٢	=	١٥٨	٢٨٥	٢٥٧	٢١

رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية
٢٤٢	١٥٤	٤٤٢	١٧٦	٢٧٧	١٠١
	<u>الأعراف</u>	٤٤٧	=	٢٢٨	١٠٢
٢٥٢	٤		<u>المائدة</u>	٢٥	١٥٣
٢٧٠	١٢	٢٤٢	١٢	١٨٩	١٦٠
٢٦٢	٢٢	٤٤٨	٢٩	١٩٢	=
١٦٢	٧٥	٢٩١	٥٠	١٢٣	١٩٥
٢١٠	١٤٥	٢٠٢	٨٩		<u>النساء</u>
١٠٩	١٥٥	٢٢٢	١١٩	٢٠٢	٢٢
١٧٢	١٧٥	٢٢٦	=	١٨٩	٥٨
	<u>التوبة</u>		<u>الأنعام</u>	١٩٢	=
٢٧٦	٢	٢١١	٢٢	١٥٩	٦٦
٢٢	٤٠	٢١٣	=	٢١٩	٩٠
	<u>يونس</u>	٢١٤	=		
		٢١٢	٥٢	٢٤٢	١٠٢
١٩٢	٢٥	٤٥٦	٧١	٢٤٢	١٥٥
١٧٦	٥٨	٤٦٦	٧٥	١٨٩	١٦٠
١٧٩	=	٢٢٦	٣٩	١٩٢	=
	<u>هود</u>	٢٢٩	=	١٤٢	١٦٢
١٩٢	٢٨	٢٩٦	٦٩	٢٤٢	=
١٩٢	=	٢٩٨	=	٢٧٠	١٧١

رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية
	<u>مريم</u>		<u>الحجر</u>	١٣٣	٤١
٥٢٥٧	٤	٤٢٥	٣	٤١٧	٤٢
٢٦٠	=	٣٢٧	٩٤	٤٢٠	=
٢١٥	٦٢		<u>النحل</u>	٣٢٧	٦٠
	<u>طه</u>				
١٥١	٢٩	٣٢٢	٥		<u>يوسف</u>
١٥١	٣٠	٤٤١	١٥	٤١٨	٤
٢٠٨	٧٧	٤٤٧	=	٤١٩	=
٢٩٥	١١٨-١١٩	٤٤٤	=	٢١٠	١٢
	<u>الأنبياء</u>	٢٢٣	٣٠	٢٦١	٣١
٦٥	٢	٢٢٣	٣١	٣٠٦	٩٠
١٣١	٣٢	٣٠١	٣٧	٤١٣	١٠٥
١٥١	٣	٣٨٩	٧٣		<u>الرعد</u>
١٥٥١	٣١		<u>الإسراء</u>	٤٨٧	٢٩
٤٦٣	٦٦-٦٧	٢٦٣	١١٠		<u>إبراهيم</u>
٤٦٥	=		<u>الكهف</u>	٣٣١	٢٨
٨١	٩٧	٤٨٩	١٧	٣٤٤	٢٩
٣٩١	٣٠٣	٢١١	٢٨	٢٧١	=
	<u>الحج</u>	٢١٢	=	٤٢٨	٣١
٤٧٥	٢	٢١٢	=	٢٠٩	٢٧

رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية
	<u>فاطر</u>	١٧٢	٩٢	٢٥٤	٢٠
٢٢٢	٢٢-٢٢		<u>القصص</u>	٢٥٩	=
٤٤٧	٤١	٢٦	٨٢	٣٠٢	٢٢
١٩٤	٤٢		<u>العنكبوت</u>	٢٧٤	٢٥
	<u>يس</u>	٢٢٩	٢٥	٢٧٥	=
١٦٢	٢١-٢٠	٢٢٧	٤٦	٢٧٦	=
١٩٢	٤٩	٢٢٩	=	٦٤	٤٥
	<u>الصافات</u>		<u>لقمان</u>	٨١	٤٦
٢٢٧	٩-٨	٢٥٢	٢-٢	٢٢٣	٧٢
٢٧٦	٢٨	٤٤١	١٠		<u>المؤمنون</u>
٢٢٥	٤٦	٤٤٧	=	٢٤٣	٤٠
٨٧	٤٧	٧٧	١٦	٢٧٠	٦٠
٤٦٢	١٠٤-١٠٣	٨١	=		<u>النور</u>
٤٠١	٤٧		<u>الأحزاب</u>	٢٧٠	٤١
٤٠٤	=	١٢١	٢٨	٢٧٠	٥٨
٤٠٥	=	١٢٢	=		<u>الفرقان</u>
٧٨	٦٢	٢٠٦	٤٠	٤٩١	٢٥
	<u>ص</u>	١٢١	٦٢		<u>النمل</u>
٨٥	١١		<u>سبا</u>	٨٠	٩
٦٧	٢٢	٢٢٨	١٣	٢٧٩	٦٠
٢٩٤	٥٠			٧١	٦٧

رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة ورقم الآية
١٩٢	٢٠		<u>الجاثية</u>		<u>الزمر</u>
	<u>القلم</u>	٤٢٥	١٤	٤٥٦	١٢
٢٤٨	٩	٤٢٩	=	٤٤٦	٢١
٢٥٠	=		<u>الفتح</u>	٤٤٥	٦٤
٢٥٢	=	١٣١	٢٣	١٣٠	٦٧
٢٤١	٤٤	٢٩٢	٢٥	٤٦٣	٧٣
	<u>المعارج</u>		<u>الذاريات</u>	٤٦٥	=
١٥٩	١٦	٢٢٢	٤٧	٤٦٦	=
	<u>نوح</u>	٢٢٢	٤٨		<u>غافر</u>
٣٥٤	١٧		<u>القمر</u>	١٥٨	٢
	<u>المدثر</u>	٢١٥	٣٨	١٥٨	٣
٤٤٥	٦	٢١٧	٤٩	٢٨٦	١٦ - ١٧
١٥١	٩		<u>الحديد</u>	١٠٩	٤٦
٢٦٢	=	٢٨٨	١٠	١٣١	٨٥
٥١٤٥	٢٧	٢٥٦	٢٩		<u>قصص</u>
١٣٠	٢٩ - ٢٨		<u>الحشر</u>	٤٩١	٣٠
١٤٥	٢٩	٢٠٨	٩	٣٠٣	٤٠
١٣٠	٣٦ - ٣٥		<u>الجمعة</u>	٣٠٤	٤١
	<u>القيامة</u>	٢٢٢	٥	٣٠٥	=
٢٠٤	٤٠	٢٢٥	=	٣٠٥	٤٤
	<u>الإنسان</u>	٢٢٨	=		<u>الزخرف</u>
١٦٦	٥		<u>المُلْك</u>	٢٤٦	٢٥
٢٣٦	٢٠	١٨٩	٢٠		

رقم المفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم المفحة	اسم السورة ورقم الآية	رقم المفحة	اسم السورة ورقم الآية
	<u>الشمس</u>		<u>الانشقاق</u>	٤٠١	٢٤
٧٩	٣	٢٨٥	١	٣١٧	٢١
	<u>الضحى</u>	٤٦٦	٥ - ١	٣٢١	=
٥٣٢ هـ	٣		<u>البروج</u>		<u>النازعات</u>
	<u>القدر</u>	١٥٨	١٥ - ١٤	٢٥٤	٤٠
٧٢	١		<u>الأعلى</u>	٢٥٥	=
٤٨٨	٤	٢٠٥	٦	٢٥٦	٤١
	<u>المسد</u>	٢٠٧	=		<u>الانطار</u>
١٣٢	٤		<u>البلد</u>	٥٢	١٩ - ١٧
	<u>الإخلاص</u>	٣٨٨	١٥ - ١٤	٣٣٠	= =
٨٠	١	٣٨٩	= =	٣٣٢	٦ - ٤

٣ - فهرس الأحاديث والآثار :

المفحة

— قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

( يا عائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين )

ويروى ( حديثٌ ” عهدهم بكفر ) . . . . . ٢٩٦

— وقال صلى الله عليه وسلم للمهاجرين : ( أتعرفون ذلك لهم ) يعنى للأنصار .

قالوا : بلى ، قال : ( فإن ذاك ) . . . . . ٣٠٧

— قال عبدالرحمن بن الحارث لأبى هريرة : إنى ذاكر لك أمرا لولا مروان أقسم على

فيه لم أذكره لك . . . . . ٢٩٦

٤ - فهرس الأمثال

الصفحة

٢٠٤

أعط القوس باريها

٣٤٦

أعيتني من شبّ إلى دبّ

٤٤٦

تسمع بالمعيدي خير من أن تراه



٥ - فهرس الأشعار والأرجاز

المصحة	البيات
	<u>الهجرة</u>
	أ
٣٣	آذنتنا ببينهن أسماء
٢٨٥	لا أرى من عهدت فيها فأبكسى الـ
٣٥٩	أتلهى بها الهواجس إذ كـ
٣٦٩، ١٤٨	وأتانا عن الأراقم أنيساء
١٤٨، ٢٨ ٣٦٩	أن اخواننا الأراقم يخلو
٣٥٨	يخلطون البرىء منا بذى الذن
٢٧٦	أيها الناطق المرقتش عنا
١٢٣	لا تخلصنا على غرائك إننا
٨٤	قبل ما اليوم بيضت بعيون الـ
٢٩	أيما خطة أردت فسادتو
٦٥	أو نقشتم فالنقش تجشمه النا
٢٩	أو سكتتم عنا فكننا كمن أغـ
٧٦	ليس ينجى موائلنا من حذار
٢٠٠	فاتركوا البغى والتعدى وإمما
٣٧٢	أعلينا جناح كندة أن يثـ
١٦٥	لم يخلوا بنى رزاح بـسبرقا
٤٣١	إذ تمنونهم غرورا فسباقـ

البيت

المصحة

٢٧٦	عوا جميعا لكل حى لسواء	آية شارق الشقيقة إذ جـ
٢٩٧	ه وما إن للحائنين دمـاء	وفعلنا بهم كما علم اللـ
٢٧٥	س عنود كأنتها دفـواء	ومع الجون جون آل بنى الأو
١٥٥	م فلاة من دونها أفـلاء	مثلها تخرج النصيحة للـ
١٩٩	جد لان جاد قميمه ورداؤه	فكوت عار جنبه فتركتسه
٣٦٧	كان لون أرضه سمـاؤه	وبلد عامية أعمـاؤه

الياء

ب

٤٤٣	وماغنا الله صيغة ذهبـا	ألا ليتنى متّ قبل أعرفكم
٣٤٣	ببابك حتى كادت الشمس تغرب	وإنى حبست اليوم والأمس قبله
٣٧٠	إلى ولا دين بها أنا طالبه	وما زرت ليلى أن تكون حبيبة
٨٤	وبالأشقين ما كان العقاب	وقاهم جدّهم ببنى أبيهم
٣٠٠	وتعرض دون أدناه الخطوب	يرجى الفتى ما إن لا يراه
٤٦٤	ورأيتم أبناءكم شسبوا	حتى إذا قملت بطونكم
٤٦٤	إن اللثيم العاجز الخب	وقلبتم بطن المجنّ لنا
٤٦٤	فالسويان لا يُثنى له سـرب	يرعى الجريب إلى لواقح
٢٤٦	لديّام ينسون ما عواقبها	لم أر مثل الفتيان فى غير الـ
٤٤٢	ويرجع المسكين وهو خائب	أو صيك أن يحمدك الأقارب
٤١٧	وليل أفاقيه بطيء الكواكب	كلينى لهم يا أميمة نامب
٢٥٥	من الناس والأحلام غير عواذب	لهم شيمة لم يعطها الله غيرهم
٢٥٦	سفاحا وما كانت أحاديثك كاذب	ما ولد تكم حية ابنة مالك
٢٥٦ ، ٢٥٥	وأنا فنا بين اللحى والحواجب	ولكن نرى أقد امنّا فى نعالكم

البيت

الصفحة

التاء  
ت

ومنهل فيه الغراب ميسر سقيت منه القوم واستقيتُ ٣٦٥ ، ٣٦٤

الجيم  
ج

من الخفريات لا ينم غذاها ولا كدّ المعوشة والعلاجُ ٤٨٣

الحاء  
ح

بدت مثل قرن الشمس في رونقالصحي وصورتها أو أنت في العين أملحُ ٤٠٤ ، ٤٠١

لولا زهير جفاني كنت منتصرا ولم أكن جانحا للسلم إن جنحوا ٢٩٦

الدال  
د

فتى لو ينادى الشمس ألفت قناعها أو القمر الساري لألقى المقالدا ٢٠٠

ألا أيهَذَا السائلى أين أصعدت فإِنَّ لها في أهل يثرب موعداً ٢٥

آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والأثرون من عددًا ٨٣ ، ٢٣١

د

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيتنه على السنّ خيرا لا يزال يزيّدُ ٣٠٠

يعجبه السخون والعصيد والتمر حبّا ماله مزيّدُ ٣٥٣

جاءت كبير كما أخفّرها والقوم صيد كأثمهم رمّدوا ٤٣٨

د

لخولة أطلال ببرقة شهمد ظلت بها أبكى وأبكى إلى الغد ٢٨

كأنّ حدوج المالكيّة غدوة خلايا سفين بالنواصف مسند د ٢١١ ، ١٦٤

عدولية أو من سفين ابن يامسن يجور بها الملاح طورا ويهتدي ٣٥٩

خذول تراعى ريربا بخمييلة تناول أطراف البربر وترتدي ٤٨٨

وتبسم عن ألمى كأنّ منو را تخلّس حرّ الرمل دعص له ندي ٣٠٢

فطورا به خلق الزميل وتسارة على حشف كالشنّذا و مجدد ٣٣

أمّرت يداها فتل شزر وأجنحت لها عضاها سقيف مسندر ١٠٠ ، ٢٨

البيت

المفحة

٢٤	كسكّان بوصىّ بدجلة مصعدي	وأطلع نهّاض إذا صعّدت به
٦٤ هـ	كسبت اليمانيّ قدّه لم يحسّر	ووجه كقرطاس الشّامى ومشفر
٤٥	وعامت بضيعيها نجاه الخفيد	وإن شئت سامى واسط الكور رأسها
٣٥٦	مخافة ملوىّ من القدّم حصدي	وإن شئت لم ترقل وإن شئت أرقلت
١٤١	عتيق متى ترجم به الأرض تزدد	وأعلم مخروت من الأنف مسارن
٦٧	ألا ليتنى أفديك منها وأفتدي	على مثلها أمضى إذا قال صاحبي
٣٥٤	ولكن متى يسترفد القوم أرفد	ولست بحلال التلاع مخافة
١٧٠	وإن كنت عنها غانيا فاعن وازد	متى تأتني أصبحك كأسا رويّة
٢٥٥ ، ٢٦٠	بحسّ الندامى بقّة المتجرّد	رحيب قطاب الجيب منها رفيقه
٣٨١	على رسلها مطروقة لم تشدّ	إذا نحن قلنا أسمعنا انبرت لنا
٤٤٣	وأن أحضر اللذات هل أنت مخلدي	ألا أيّهذا اللائمي أشهد الوغى
٢٧٥ ، ٢٩٢	وجدك لم أحفل متى قسام عودي	فلولا ثلاث هنّ من عيشة الفتى
٤٨١	كسيد الغضى نبهته المتصور	وكبرى إذا نادى المضاف محتبّا
٢٨٤	وما تنقص الأيام والدهر ينفد	أرى العيش كنزا ناقما كلّ ليلة
١٣٦	هجائى وقد فى بالشكاة ومطردى	بلاحدث أحدتته وكمحدث
٤٠١	على الشكر والتسأل أو أنا مفتد	ولكن مولاي امرؤ هو خانقسى
٦٠	ولو شاء ربّى كنت عمرو بن مرشد	فلو شاء ربّى كنت قيس بن خالد
١٥٥	خشاش كرأس الحية المتوقسد	أنا الرجل الجعد الذى تعرفونه
٣٦٦	نواديه أمشى بعضب مجرد	وبرك هجود قد أثارت مخافتى
٢٨١	نهارى ولا ليلى علىّ بسرمد	لعمرك ما أمرى علىّ بغمّة
٢٠٦	بما لاقت لبون بنى زياد	ألم يأتيك والاء نباء تنمى
٣٣	كأنّى خاتل أدنو لميّد	حننتنى حانيات الدهر حتّى

الصفحة

البيت

٢٣	، ولست مقيدا ، أنى بقيد	قريب الخطو يحسب من رآنى
٢٢٣ ، ٢٢٦-٢٢٨	أقوت وطال عليها سالف الأبد	يا دار مية بالعلياء فالسند
٣٠٩	لولا حددت ولا عذرى لمحـدد	لله درك إننى قد رميتهم
١٢٦	ب صاك العبير بأحسادها	ومثلك معجبة بالشيا
٢٢٩	فجاء بأدماء مقتادها	فقلت له : هـاتها
٣٣٠ ، ١٤٠ ، ٥٢	أيوم لا يقدر أم يسوم قـدر	من أى يومى من الموت أفر
١٢٨	وعالين قنونا من البسر أحـمر	سوامق جبّار أثيث فروعه
٢٤٢	إذا ما النفوس ملأن الصـدورا	فأنت الجواد وأنت السـدى
٢٤٢	ء تضرب منها النساء النـحورا	جدير بطعنة يوم اللقا
٣٦٤	نقلب عينيها إذا طار طائر	مثلك أو خير تركت رذية
٢٨٣ ، ٥٣٨٢	فقام بفأس بين وصليك جـسار	إذا ابن أبى موسى بلالا أتيته
٣٣٦	نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر	إذا قلت : هذا حين أسلو يهيجنى
٣٠٩	غفرنا وكانت من سجيّتنا الغفر	أزيد بن مصبوح فلو غيركم صبا
٣٠٩	وقد عذرتنا فى طلابكم عـذر	أما وى قد طال التجبّ والهجر
١٥٦	وقد علقت دمّ القتييل إزارها	تبرأ من دمّ القتييل وبرزه
٣١٣	وقد خاب من كانت سريته الغـدر	... ..
٢٩٦	يوما ولا نابيه وهسن ولا حـذر	لولا ابن أوس نأى ما ضميم صاحبه
٤٥٦	أو أن يبين وهو مختـسار	حتى يكون عزيزا من نفوسهم
٢٠٦	يوم الفراق إلى إخواننا صـور	اللّه يعلم أنا فى تلفتنا
٢٠٦	من حيثما سلكوا أدنو فأنظـور	حيثما يشئى الهوى بصرى
٣٢٦	ونبذ له إذا نضج القـدور	نغالى اللحم للأضياف نيّا

### البيت

### المفحة

٣٠٢	ولكنّ زنجياً عظيم المشافر	فلو كنت ضبيّاً عرفت قرابتي
٤٨٣، ٤٨١	أشمر حتى ينصف الساق مئزري	وكنت إذا جرى دعا لمضوفة
٣٠٩	بديعا أن يكون وليّ أمر	أجرت عليهم فأبوا وكانت
٩٦	ولا قمر لسار بها منير	فكيف بليلة لانوم فيها

### الزاي

٣٧٨	لأولادها ثنتا وفي بيتنا عنز	لنا أعز لبن ثلاث فبعضها
٢٥٥	وفي الصدر حزاز من اللوم حامز	فلما شراها فاضت العين عسبرة

### العين

٤٤١	فآلينا عليها أن تبسعا	رأينا ما يرى البصراء فيها
٣٣١	وقلت : ألما تصح والشيب وازع	على حين عاتبت المشيب على الصبا
٢٥٨	ولم يلهنى عنه غزال مقنّسع	لحافى لحاف الضيف والبرد برده
٢٠٦	من سبّ زبان لم تهجو ولم تدع	هجوت زبان ثم جئت معتذرا
٣٩٧	معلق شكوة ووزنناد راع	وبينا نحن ننظره أتانا
١٩٣	واتسع الخرق على الراقع	كنا نرقعها فقد مزقت
٢٨٩	على ذنبا كلّسه لم أصنع	قد أصبحت أمّ الخيار تدعى

### الفاء

٢٩٩	ولا صريف ولكن أنتم الخرف	بنى غدانة ما إن أنتم ذهب
٤٣٧	كما يحسبوا أن الهوى حيث تصرف	وطرفك إمّا جئنا فاصرفنه

### القاف

٢٠٠	أيدي جوار يتعاطين الورق	كأنّ أيديهن بالقاع القرق
٤٤٣، ٤٤٢	إنّ البلاء موكل المنطق	احفظ لسانك لا تقول فتبتلسي



المفحة	البيت
٣٢٨، ١٢٥، ٥٦	وقوفا بها صحبى على مطيهم
١٤٧	كدأبك من أمّ الحويرث قبلها
٢٢٣	إذا قامنا تضيوع المسك منهما
٣٥٣	ففاضت دموع العين منى صباصة
٢٢٢، ١٤٠، ٥٢، ٣٣٠	ألا ربّ يوم لك منهن صالح
١٩١، ٥٢	ويوم عقرت للعذارى مطيى
١٤٧، ١٣٦	ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
١٣١	تقول وقد مال الغبيط بنا معا
١٧١	فقلت لها: سيرى وأرخى زما مه
٣٦٤، ١٢٦	فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
٤١٦، ٤٠٨، ٥٣	أفأطم مهلا بعض هذا التدلّس
٤٥٩	أغرّك منى أن حبّك قاتلى
٤٢٦	وإن تك قد ساء تك منى خيعة
٢٤٨	تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا
٢٩٧، ٩١	فقال: يمين الله مالك حيلة
٥٧	فقتت بها أمشى تجرّ وراءنا
٤٦٣	فلما أجزنا ساحة الحيّ وانتحى
٥٤٦٣	هصرت بقودى رأسها فتمايلت
٣٥٨، ٢٦١	مهففة بيضاء غير مفاضة
١٦٤	وفرع يزين المتن أسود فاحم
٣٩١، ٢٥٤، ١٣٦	كبكر المقناة البياض بصفرة



البيت

المقحة

٤١١، ٢٠٥، ١٨٧	بصبح وما الإ صباح فيك بأمثـلِ	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي
٣٦٥	على كاهل منى ذلول مرحـلِ	وقربة أقوام جعلت عمامها
٢٢١	كجلمود صخر حطه السيل من علـِ	مكرّ مفرّ مقبل مدبر معا
١١٣	بضاف فويق الأرض ليس بأعزلـِ	ضليع إذا أستد برته سدّ فرجه
١١٣	مداك عروس أو صلاية حنظلـِ	كلنّ سراته لدى البيت قائما
١٠٠	بجيد معم فى العشيرة مخولـِ	فأدبرن كالجزع المفصل بينه
٣٩٨ ، ٣٩٦	صيف شواء أو تقدير معجـلِ	فظلّ طهاة اللحم من بين منضج
٢٧٥ ، ٢٤١	وبين العذيب بعد ما متأملـِ	قعدت له وصحبتى بين ضارج
٢٧	وأيسره على الستار فيذ بلـِ	علا قطنا بالشيم أيمن صوبه
٢٧	يكبّ على الأذقان دوح الكنهبـلِ	فأضحى يسحّ الماء حول كتيفة
١٤٠	ولا أجما إلا مشيدا بجنـدلِ	وتيماء لم يترك بها جذع نخلة
٣٥٣	ورضت وذلت ضعوبة أيّ إذ لالـِ	فصرنا إلى الحسنى ورق كلامنا
٢٠٦	على عجل منى أطاطىء شيمالـى	كأنى بفتحاء الجناحين لسقوة
٢٢٦	وأقعد فى أفيائه بالأ صائـلِ	لأنت البيت أكرم أهلـه
١٨٩	إثما من الله ولا واغـلـِ	فاليوم فاشرب غير مستحقب
١٥٧	أرجلهم كالخشب الشائـلِ	حتى تركناهم لىدى معرك
٣٦٧ ، ٣٦٤	كدت أفضى الحياة من جلـيه	رسم دار وقفت فى طلـيه
٢٩٨	سود الرؤوس فوالج وفيـولـِ	ما إن رأينا مثلهن لمعشـر

الميم

وأنت وقد فارقت لم تسدر ما الحلم ٣٢٨

ولكنه بنيان قوم تهـدّ ما ١٥٧

- وإن لم أله - الرجل الظلـوم ٣٨٧

تعلقت هندنا ناشئا ذات مـئزر

فما كان قيس هلكه هلك واحد

إذا هو لم يخفنى فى ابن عمـى

البيت

المفحة

٣٢٨	كلا مكم على إذا حرام <sup>٣</sup>	تمرون الديار ولم تعوجوا
١٥٦	بمنى تأبّد غولها فرجامها	عقت الديار محلها فمقامها
٢٦٦	خلقا كما ضمن الوحى سلامها	فمدافع الريان عرى رسمها
١٢٦	حجج خلون حلالها وحرامها	بمن تجرم بعد عهد أنيسها
٢٨٦	وتقطعت أسبابها ورمامها	بلها تذكر من نوار وقد نأت
٣٠٨ ، ٣١٢ ، ٤٩٦	منه إذا هي عردت إقدامها	فمضى وقدمها وكانت عادة
٢٦٧	مولى المخافة خلفها وأمامها	فغدت كلا الفرجين تحسب أنه
٤٦٤	غضفا دواجن قافلا أعصامها	حتى إذا ينس الرماة وأرسلوا
٤٤٢	أو أن تلوم بحاجة لوأمها	أقضى اللبانة لأفرط ريبه
١٩٣	أو يغتلق بعض النفوس حمامها	ترآك أمكنة إذا لم أرضها
٤٣١	جرداء يحصر دونها جرامها	أسهلت وانتصبت كجذع منيفة
٠٤٥	يوما ولم يفخر على كرامها	أنكرت باظلمها وبؤت بحقها
٣٦٥	بمغالق متشابه أعلامها	وجزور أيسار دعوت لحتفها
٤٧١	بذلت لجيران الجميع لحامها	أدعو بهن لعاقر أو مطفل
٣١	م: ألا انعم أيها الريع واسلم	فلما عرفت الدار قلت لربها
١٦٤ ، ١٨٥	تحمّلن بالعليان من فوق جرثم	تبصر خليلي هل ترى من طعاشن
١٦٥	تفانوا وبقوا بينهم عطر منشم	تداركتما عيسا وذبيان بعدهما
١٠٨	ولم يهريقوا بينهم ملء محجم	ينجمها قوم لقوم غرامسة
٤٥٠	ليخفى ومهما يكرم الله يعلم	فلا تكتمن الله ما فى صدوركم
٣٤٨	وتلقح كشافا ثم تتنج فتتشم	فتعركم عرك الرحي بثفالها
١٠٠	كأحمر عاد ثم ترضع فتفطم	فتنتج لكم غلمان أشأم كلهم
٩١	قرى بالعراق من ققىز ودرهم	فتغلل لكم مالا تغل لأهلها

المفحة	البيت
٣٣٨ ، ١١٣	فشدّ ولم ينظر بيوتها كثيرة
٣١٦	فكلّأ أراهم أصبحوا يعقلون نسسه
٢١٨ ، ١٩٩	ومن يعص أطراف الزجاج فإنّسه
٥٩	ومن يوف لا يذم ومن يفض قلبه
٣٣	ومن لا يزل يسترحل الناس نفسه
٤٧٨ ، ١٠٨	ومن يجعل المعروف من دون عرضه
٩٥	شمئمت تكاليف الحياة ومن يعش
٤٥٩	ومهما تكن عند امرئ من خليفة
٢٤٣	وأعلم ما فى اليوم والأمس قبله
٤٥٩	أما وى مهمن يستمع فى صديقه
٢٤٧	من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه
٣٢٦	وأيقنت الستفرق يوم قالوا
٢٢٧ ، ٢٢٣	يا دار عبلة بالجواء تكلمى
٣٢٦	إن كنت أزمعت الفراق فإنّما
٣٧٨	فيها اثنتان وأربعون حلوبة
١٤١	وكأنّما تنأى بجانب دفها الـ
١٤١	هرّ جنيب كلّما عطففت له
٢٠٦	ينباع من ذهري غضوب جسرة
٤٣٧ ، ٥٦٤	ولذا صحت فما أقصر عن ندى
٤٣١	يخبرك من شهد الوقيعة أنسى
لدى حيث ألت رحلها أمّ قشعِم	
صحيحات ألف بعد ألف مصتّم	
يطيع العوالى ركّبت كلّ لهذم	
إلى مظمتنّ البرّ لا يتجمجم	
ولا يعفها يوما من الذمّ ينسدم	
يفره ومن لا يتقّ الشتم يشتم	
ثمانين عاما لا أبالك يسأم	
ولو خالها تخفى على الناس تعلم	
ولكننى عن علم ما فى غد عمى	
أقاويل هذا الناس ما وى ينسدم	
ولا يحد عن سبيل المجد والكرم	
تقسّم مال أريد بالسهم	
وعمى صابحا دار عبلة واسلمى	
زمت ركابكم بليلى مظلّم	
سودا كخافية الغراب الأسحم	
وحشى من هزج العشى مؤؤوم	
غضى اتقاها باليدى وبالضم	
زيافة مثل الفنيق المكدم	
وكما علمت شماظلى وتكرّمى	
أغشى الوغى وأعفّ المغنم	

البيت

الصفحة

٢٥٥	خضب البنان ورأسه بالعظم	عهدي به مدّ النهار كأتمّما
١٠١ ، ٢٢	يحذى نعال السبت ليس بتوأم	بطل كأنّ ثيابه في سرحوة
٢٣١ ، ٨٢	حرمت عليّ وليتها لم تحرم	يا شاة ما قنص لمن حلّت له
٤٨٨	وشكا إلىّ بعبرة وتحمحم	وأزورّ من وقع القنا بلبانسه
٢٦٦	من بين شيطرة وأجرده شيطم	والخيل تقتحم الخبار عوايسا
٢٧٤	والناذر ين إذا لقيتهم ما دمي	الشامى عرضى ولم أشتهمما
٢٥٩	فاقصد بنا فى الحكم والقسم	فليس ذا ديننا يمدان به

النون

ن

٢٤٧	إلا نفوس إلىّ للشر نا وونا	لا تنو إلا الذى خير فما شقيت
٤٥٠	إذا ما ذا قها حسّى يلىنا	تجور بذى اللبانة عن هواه
٢٢٢	بتاج الملك يحمى المججريننا	وسيدّ معشر قد توّجّوه
١٨٥	مخاريق بأيدى لا عبيننا	كأنّ سيوفنا فينا وفيهم
٤٣٠	مقارعة بنيهم عن بنينا	حدياً الناس كلّهم جميعا
١٤١	ولتهم عشوزنة زبوننا	إذا عضّ الثقاف بها اشمازّت
١٤١	تدقّ قفا المثقّف والجيبينا	عشوزنة إذا انقلبست أرتت
١٤٨	زهيرا نعم ذخر اذا خرينا	ورثت مهلهلا والخير منهم
١٩٩	بهم نلنا تراث الأكر ميننا	وعتابا وكلثوما جميعا
٢٨٤ ، ١١٤	فأقّى المجد إلاّ قد ولىنا	ومتّا قبله الساعى كليسا
٣٢	وكان الأيسرين بنو أبنينا	وكنا الأيمنينا إذا التقينا
٤٤١	فعجلنا القرى أن تشتموننا	نزلتم منزل الأضياف منّا

المفحة

البيت

٤٣٢	نحاذر أن تقسم أو تهوننا	على آثارنا بيسفحسان
٤٥٠	فنجهل فوق جهل الجاهليننا	ألا لا يجهلن أحد علينا
٣١٦	ونحن البحر نملؤه سفينا	ملأنا البر حتى ضاق عنا
١٤٥	وزجج الحواجب والعيوننا	إذا ما الغانيات برزن يومنا
٢٩٩	منا يا نا ود ولة آخريتنا	فما إن طبنا جبن ولكسن
٢٤٣ ، ٢٣٢	حب النبي محمد إياننا	فكفى بنا فضلا على من غيرنا
٢٠٦	ظننت بآل فاطمة الظنوننا	إذا الجوزاء أردفت الشريتنا
٢٥٥	إذا أحد لم تنطق الشفتان	فلو سئلت عنى النوار ورهطها
١٤٣	رئمان أنف إذا ما ضن باللين	أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به
٣٣١	فأى فعى دعوت وأى حيين	على حين انحنيت وشاب رأسى
٣٣٧	على حين التواصل غير دانسى	تذكر ما تذكر من سليمى

الهاء

١٤٥	حتى شتت همالة عينها	علفتها تبنا ومساء باردا
-----	---------------------	-------------------------

الياء

٣٢٨	وآسيتنى ثم اعتممت حباليا	إذا أنت جازيت الإخاء بمثلته
-----	--------------------------	-----------------------------



٢٢٩	أحمد بن محمد بن ولّاد (ت ٣٣٢)
٤٥٥، ٦	أحمد مختار عمر (دكتور)
١٥٣، ١٢٢، ١٢١، ١٠٧، ١٠٢، ٩٣، ٧٥، ٦٤، ٥٠، ٤٧، ٧ ١٦١، ١٩٧، ١٦٨، ١٩٧، ١٦٨، ١٩٧، ١٦٨، ١٩٧، ١٦٨، ١٩٧، ١٦٨، ١٩٧، ١٦٨	أحمد مكي الأنصاري (دكتور)
١٩١، ١٩٠، ١٦٢، ١٣٩، ١١٠، ٧٢	أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤)
٧٨، ٧٧، ٦٨، ٦١، ٥٥، ٤٧، ٣٧، ٢٤، ٢١، ١٨، ٥، ٤، ٣ ١٢٥، ١١٦، ١١١، ١٠٩، ١٠٢، ٩٦، ٩٢، ٨٩، ٨٥، ٨٢، ٨٠ ١٨٤، ١٨١، ١٨٠، ١٦٦، ١٥١، ١٥٠، ١٤٥، ١٣٦، ١٢٧ ٣٤١، ٣٣٤، ٢٨٢، ٢٦٢، ٢٥٦، ٢٥٤، ٢٣٦، ٢٢٦، ١٩٣ ٣٤٣، ٣٣٦، ٣٣١، ٣٢٦، ٣٢١، ٣١٦، ٣١١، ٣٠٦، ٣٠١، ٢٩٦، ٢٩١، ٢٨٦، ٢٨١، ٢٧٦، ٢٧١، ٢٦٦، ٢٦١، ٢٥٦، ٢٥١، ٢٤٦، ٢٤١، ٢٣٦، ٢٣١، ٢٢٦، ٢٢١، ٢١٦، ٢١١، ٢٠٦، ٢٠١، ١٩٦، ١٩١، ١٨٦، ١٨١، ١٧٦، ١٧١، ١٦٦، ١٦١، ١٥٦، ١٥١، ١٤٦، ١٤١، ١٣٦، ١٣١، ١٢٦، ١٢١، ١١٦، ١١١، ١٠٦، ١٠١، ٩٦، ٩١، ٨٦، ٨١، ٧٦، ٧١، ٦٦، ٦١، ٥٦، ٥١، ٤٦، ٤١، ٣٦، ٣١، ٢٦، ٢١، ١٦، ١١، ٦، ١	أحمد بن يحيى الشيباني أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١)

ابن أبي الأحوص = الحسين بن عبدالعزيز

ابن الأخضر = علي بن عبدالرحمن

الأخفش = سعيد بن مسعدة

الأزهرى = خالد بن عبدالله

الأزهرى أبو منصور = محمد بن أحمد

٤٢٢، ٤٠٥، ٢٨٢ إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٤٩٣)

الأشموني = علي بن محمد

الأصمعي = عبدالملك بن قريب

ابن الأعرابي = محمد بن زياد

الأعشى = ميمون بن قيس

الأعلم الشنتمري = يوسف بن سليمان

الأعمش = سليمان بن مهران





( ث )

ثعلب = أحمد بن يحيى

( ج )

٢١٣، ٢١١

أبو الجراح العقيلي ( ت ٩ )

البحراني = عبدالقاهر بن عبدالرحمن

الجرمي = صالح بن إسحاق

٣٢٨

جرير بن عطية ( الشاعر ) ( ت ١١٠ )

ابن الجزري = محمد بن محمد

أبو جعفر الرؤاسي = محمد بن أبي سارة

الجميل = سليمان بن عمر

ابن جني = عثمان بن جني

٤

جوتيهولد فيل ( ت ١٣٠٦ )

الجوهري = إسماعيل بن حماد

( ح )

أبو حاتم السجستاني = سهل بن محمد

٣٠٩

حاتم الطائي : حاتم بن عبدالله ( ت ٤٦ ق هـ )

ابن الحاجب = عثمان بن عمر

٤٨٣

حاجز بن الجعيد ( ت ٩ )

١٦٥، ١٥٥، ١٤٨، ١٣٣، ٨٤، ٧٧، ٧٦، ٣٣، ٢٩، ٢٨، ١١

الحارث بن حلزة اليشكري ( ت نحو ٥٠ ق هـ )

٣٦٩، ٣٥٨، ٢٩٧، ٢٨٥، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٦٦، ٢٠٠

٠٤٣١، ٣٧٢

٣٩٣، ٣٥٥، ٣٠٣، ٢٥١، ٢٠٩، ١٩٥، ١٩٤، ١٦٠، ٥٠

الحسن بن أحمد الفارسي أبو علي ( ت ٣٧٧ )

٤٨٦، ٤٣٩، ٤٠٦، ٣٩٤

٤١٤، ٣٥١، ٨٧، ٣٨

الحسن بن عبدالله السيرافي، أبو سعيد ( ت ٣٦٨ )

- حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩) ٢٠٢، ٢٩٣، ٣٤٩، ٤٢٧، ٤٤٠، ٤٦١
- الحسن بن محمد الماغانى (ت ٦٥٠) ٤٦١
- الحسن بن يسار البصرى (ت ١١٠) ٠٢١٧، ٢٦٣، ١٥٨
- الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠) ١٩، ٤٩، ٦٣، ٧٣، ٩٣، ١٠٣، ١٠٤، ١٢٢، ١٣٤، ١٧٤، ١٨٢، ١٩٣، ٢٤٧، ٣٨٨، ٤٧٦، ٥٠٢
- الحسين بن بدر بن إياز (ت ٦٨١) ٣٨٠
- الحسين بن عبدالعزيز بن أبي الأحوص (ت ٦٧٩) ١٧٧
- الحمامى = على بن أحمد بن عمر
- حمزة بن حبيب الزيات (ت ١٥٦) ١٩٣
- أبو حيسان = محمد بن يوسف

( خ )

- خالد بن عبدالله الأزهرى (ت ٩٠٥) ٣٩٨، ٤٣٠، ٤٢٩، ٤٢٧، ٤٢٥، ١١٨، ١٠٣، ٩٩، ٩٨، ٦٩
- ابن خالويه = الحسين بن أحمد
- ابن خروف = على بن محمد
- الخضرى = محمد بن مصطفى
- الخطيب البغدادي = أحمد بن على
- خلف الأحمر : خلف بن حيان الأحمر (ت نحو ١٨٠) ٦٢
- الخليل بن أحمد الفراهيدى (ت ١٧٠) ٦٦، ٣٦، ٤٢، ٤٧، ٦١ - ٦٣، ٨٩، ٩٣، ٩٦، ١١١، ١١٥، ١١٦، ١٣٨، ١٦٧، ٢١٥، ٢١٦، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٨٦، ٤٢٩، ٤٦٠، ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٩٥، ٥٠٠، ٥٠٣، ٥٠٤
- الخوارزمى = محمد بن أحمد
- خويلد بن خالد أبو ذؤيب الهذلى (ت نحو ٢٧) ١٠٥٦

( د )

- الدانى = عثمان بن سعيد



( س )

السجستاني : سهل بن محمد

ابن السراج : محمد بن السري بن سهل

سعيد الأفغاني ٠٧٠٥

سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥) ٢٣، ٢٠٩، ٢١٥، ٢١٥، ٤٠٣

سعيد بن المبارك بن علي بن الدهان (ت ٥٦٩) ٢٧٢

سعيد بن مسعدة المجاشعي ، الأ خفش الأوسط (ت ٢١٥) ٣، ٢٣، ١٥١، ١٥٣، ١٦٠، ١٧٧، ١٨٨، ٢٣٥،  
٢٣٧، ٢٤٤، ٢٧٩، ٣٣٥، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٧١، ٣٨٤، ٣٨٥،  
٤٠٣، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٤، ٤٣٤، ٤٦٧، ٤٨٤، ٤٩٦،  
٥٠٤، ٤٩٧

ابن السكيت = يعقوب بن إسحاق

السليبي = محمد بن عيسى

سليمان بن عمر بن منصور الشهير بالجميل (ت ١٢٠٤) ٣٨٦

سليمان بن محمد بن عبدالله أبو الحسين بن الطراوة (ت ٥٢٨) ٥٠، ٢٥٩، ٣٢٠

سليمان بن مهران الأ عمش (ت ١٤٨) ١٩٤

سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥) ٣، ٢٣، ٢٠١، ٤١٩، ٤٧٦، ٥٠٢

السهيلي = عبدالرحمن بن عبدالله

سيبويه = عمرو بن عثمان

ابن سيد ه = علي بن إسماعيل

السرافى = الحسن بن عبدالله

السيوطي = عبدالرحمن بن أبي بكر

سيد رزق الطويل (دكتور) ٣١٣

( ش )

ابن الشجري = هبة الله بن علي

ابن شقير = أحمد بن الحسن

الشمخ بن ضرار بن حرملة (ت ٢٢) ٢٥٥

شوقي ضيف (دكتور) ٠٤٥٨،٤٥٥،٣٥٠،٢١،٧،٣

( ص )

الماغاني = الحسن بن محمد

صالح بن إسحاق الجرمي أبو عمر (ت ٢٢٥) ٥٠٢،٤٥٥،٤٠٢

الصبان = محمد بن علي

صخر النقي : صخر بن عبدالله الخيثمي (ت ؟) ٤٢٨

المولوي = محمد بن يحيى

( ض )

الضبي = الفضل بن محمد

ضيغم الأسي (ت ؟) ٢٨٧

( ط )

الطبري = محمد بن جرير

ابن الطراوة = سليمان بن محمد

طرفة بن العبد بن سفيان الوائلي (ت نحو ٦٠ق.هـ) ١٧٠،١٥٥،١٤١،١٣٦،١٠٠،٦٧،٦٠،٤٥،٣٣،٢٨،٢٥،٢٤،١١

٣٥٦،٣٥٤،٣٠٢،٢٩٢،٢٨٤،٢٨١،٢٧٥،٢٥٦،٢٥٥،٢١١

٠٤٨٨،٤٨١،٤٤٥،٤٤٣،٤٠١،٣٨١،٣٦٦،٣٥٩

( ع )

ابن عامر = عبدالله بن عامر

ابن عباس = عبدالله بن عباس

العباس بن الفضل بن عمرو (ت ١٨٦) ٣٧٤  
عبدالحق بن غالب بن عطية (ت ٥٤٢) ٣٣٨  
عبدالحليم النجار (دكتور) ٣٩  
عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧) ١٠٣، ٤٩٩، ٣٨٠، ٤٩٩، ٧٢٠، ١٠٣، ١١٥، ١١٩، ١٢٢، ١٣٨، ١٧٣، ٢١٨،  
٢١٩، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٨، ٢٦٩.

عبدالرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) : ٦٥، ٨٦، ١١١، ١١٨، ١٣٨، ١٦٧، ٢٢٧، ٢٥٢، ٢٦٠،  
٢٦٦، ٢٨٨، ٣٥٥، ٣٧٠، ٣٧٩، ٤١٠، ٤١٢، ٤٢٨، ٤٥٦.

عبدالرحمن بن الحارث بن هشام (ت ٤٣) ٢٩٦

### أبو عبدالرحمن السلمى = عبدالله بن حبيب

عبدالرحمن بن صخر الدوسي أبو هريرة ، رضى الله عنه (ت ٥٩) : ٢٩٦

عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي أبو القاسم (ت ٥٨١) : ١٦٨ ، ٣٠٥ ، ٣٤٥.

عبدالرحمن بن محمد ، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧) : ١٦١ ، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٦، ٢٢٦، ٢٢٧،  
٢٥٨، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٨، ٣٦٠، ٣٦٦، ٤٠٤ ،  
٤٢٧، ٤٣٨، ٤٤٤، ٤٥٤، ٤٦٦، ٤٧٩، ٤٨٩، ٤٩١.

عبدالسلام محمد هارون ٩

عبدالعزيز بن جمعة الموصلي ، ابن القواس (ت ٩٦٦) : ١٥٢، ٣٥٥، ٣٥٦.

عبدالقادر بن عبدالقادر بن عبدالله ، صدر الدين الكنغراوى (ت ١٣٤٩) : ١١٨ ، ١٢٣ ، ٢٧١.

عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣) ٢٠، ٢٥٣ ، ٤٩٨، ٤٩٩

عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (ت ٤٧١) ٤٣

عبدالله بن حبيب ، أبو عبدالرحمن السلمى (ت ١٧٤) ٢١١-٢١٤، ٣٢٧.

عبدالله بن الحسين العكبرى ، أبو البقاء (ت ٦١٦) : ٢٧١.

عبدالله بن عامر اليحصبي (ت ١١٨) ٢١٥-٢١٧، ٢١٨، ٢٩١.

عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب ، رضى الله عنه (ت ٦٨) : ٤٠٦

عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل (ت ٧٦٩) ٦١، ١١٨، ١٥٢، ٢٤٤، ٢٦٥، ٣٧١، ٣٨٩، ٤٧٥.









ابن القواس = عبدالعزيز بن جمعة الموصلى

القيسى = مكى بن أى طالب .

( ك )

٥ كارل بروكلمن (١٣٧٥)

الكمايى = على بن حمزة

٥ كمال محمد بشر (دكتور)

الكنغراوى = عبدالقادر بن عيد القادر .

ابن كيسان = محمد بن أحمد .

( ل )

١١، ٤٥، ١٢٦، ١٥٦، ١٩٣، ٢٦٧، ٢٦٧، ٢٨٦، ٣٠٨، ٣١٢، ٣١٣ لبيد بن ربيعة العامريّ (ت ٤١)

٤٧١، ٤٣١، ٣٦٥، ٤٩٦

٥٠٠، ١١٧، ٩٢، ٤٧ الليث بن المظفر بن نصر بن سيّار (ت ؟)

( م )

٤٨٤، ٤٨٣ مؤرّج بن عمرو بن الحارث السدوسى (ت ١٩٥)

المازنى = بكر بن محمد بن بقية .

المالقي = أحمد بن عبدالنور .

٢١٣ مالك بن د يناد البصرى (ت ١٣١)

ابن مالك = محمد بن عبدالله

الميرد = محمد بن يزيد

١٣٣ مجاهد بن جبر المكي (ت ١٠٤)

ابن مجاهد = أحمد بن موسى

٤٥٥ محسن سالم العميرى (دكتور)



محمد عبدالخالق عزيمة ٥٦

محمد عبدالقادر هنادى (دكتور) ٣٨٥ ، ٣٣٥

محمد عبدالله جبر (دكتور) ٠٤٢٣،٧٣

محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب ، رسول الله صلى الله عليه وسلم : ٠٣٠٧،٢٩٦٦،٢١١٧،١٩٨

محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢) :

٠٢٣٧،٢٣٣،٢١٦،٢٠٨،٢٠٢،١٩٤،١٥٢،١٥٠،١٠٦،٢٢

٠٣٩٩،٣٨٥،٣٧٣،٣٣٥،٢٨٩،٢٨٨،٢٦٠،٢٥٨،٢٥١،٢٤٥

٠٤٣٩،٤٣٦،٤٢٨،٤٢٧،٤١٩،٤١٨،٤١٠،٤٠٨،٤٠٦،٤٠٠

٠٤٩١،٤٨٩،٤٨٦،٤٦٨،٤٦١

محمد بن عبدالله بن نمير ، الراعى النميرى (ت نحو ٩٠) : ٤٤١

محمد بن على الصبان (ت ١٢٠٦) ٠٢٠٢،١٢١،١١٨،٩٩،٩٨

محمد بن عيسى السلسيلى (ت ٧٧٠) ٣١٢

محمد بن القاسم أبو بكر بن الأنبازى (ت ٣٢٨) : ورد ذكره فى معظم المفحات .

محمد بن محمد بن آجروم (ت ٧٢٣) ١٧٨

محمد بن محمد بن الجزرى (ت ٨٣٣) ٢٠٨،١٩٧

محمد بن محمد بن مالك بدر الدين ابن الناظم (ت ٦٨٦) : ٠٤٢٨،٤٢٧

محمد مجى الدين عبدالحميد (ت ١٣٩٣) ٤٤٠

محمد بن المستنير بن أحمد ، قطرب (ت ٢٠٦) ٠٥٠٢،٤٧٦،٤١٩،٤٠٢،٥٦،٢٣

محمد بن مصطفى الخضرى (ت ١٢٨٧) ٠٩٩٨،٩٩،٩٨

محمد/مكرم بن منظور (ت ٧١١) ٤١٣،٣٣٩،٢٨٢،١٦٧،٩٤

محمد بن يحيى بن عبدالله أبو بكر الصولى (ت ٣٣٥) : ١٩

محمد بن يزيد بن عبدالأكبر المبرد (ت ٢٨٦) ٠١٦٧،١٦٠،١٥٢،١٢٤،١٠٥،٨٩،٥٦،٥٥،٤٩،٣٥،٢٣،٥٠٣

٠٩٠٢،٣٨٦،٣٦٨،٣٠٣،٣٠٠،٢٨٩،٢٧٩،٢١٥،١٩٥،١٩٠

٠٥٠٢،٥٠١،٤٦٨،٤٦٧،٤٣٤،٤٣٩،٤٢٢

محمد بن يوسف بن على ، أبو حيان الأندلسى (٧٤٥) : ٠١٨١،١٧٥،١٣٥،١٣٤،١٣٢،١٣٠،١٢٩،١٢٨،١٠٥،٨٢

٠٢٩٠،٢٨٨،٢٧٢،٢٦٤،٢٥٠،٢٣٨،٢٣٣،٢١٣،٢٠٢،١٩٦

٠٤٢٧،٤٢٦،٤١٩،٤١٠،٤٠٩،٣٩٨،٣٨٦،٣٧٩،٣٦٠،٣١٤

٠٤٤٩،٤٣٩

- محمود بن عبدالله الحسيني الآل لوسي (ت ١٢٧٠) ٣١٣، ٢١٤
- محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨) ٠٤٢٧، ٢٥٨، ٢٥٧، ١٩٦، ١١٨، ٨٨، ٨٢
- محمود محمد الطناحي (دكتور) ٦٢
- المراوى = حسن بن قاسم .**
- ابن مسعود = عبدالله بن مسعود .**
- مصطفى عبدالعزيز السنجرجي (دكتور) ٧ - ٥
- ابن مضاء = أحمد بن عبدالرحمن**
- معاذ الهراء : معاذ بن مسلم الهراء (ت ١٨٧) ٤
- المعري = أحمد بن عبدالله بن سليمان .**
- معقل بن ضرار = الشاح بن ضرار .**
- معمر بن المثنى التيمي، أبو عبيدة (ت ٢١٥) ٥٥١، ٢١٢، ١٦٢، ٣٣٧، ٣٢٥، ٣٠٣، ٤٠٥، ٤١٩، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٨١، ١٧٣
- ٥٠٢، ٤٨٤
- معيض بن مساعد العوفي (دكتور) ٢٦٥
- المفضل بن محمد الضبي (ت ١٤٥) ١١، ٤
- مكي بن أبي طالب حموش القيسي (ت ٤٣٧) ٠٣٩٠، ٢٩٠، ١١١
- ابن منظور = محمد بن مكرم**
- المهدوي = أحمد بن عمار .**
- مهدي المخزومي (دكتور) ٠٧٣، ٦٤، ٤٤ - ٣٨، ٢١، ٧، ٦
- ميمون بن قيس بن جندل ، الأعشى (ت ٧) ٠٣٠٢، ٢٤٢٢، ٢٢٩، ٢٠٠، ١٢٦، ٢٥، ١١

( ن )

- الناطقة الذبياني = زياد بن معاوية .**
- أبو النجم العجلي = الفضل بن قدامة .**



٧ - فهرس القبائل

الصفحة	القبيلة
٤٨٤ ، ٤٨٣ ، ٣٨٤	الأزد
١٩٨ ، ١٩٣	بنو أسد
٢٤٥،٢٣٤،١٩٨،١٩٧،١٩٦،١٩٤،١٩٣ ٣٤١،٣٣٦،٣٣٤،٣٣٢،٣٣٠،٣٢٨،٣٢٦،٣٢٤،٣٢٢،٣٢٠،٣١٨،٣١٦،٣١٤،٣١٢،٣١٠،٣٠٨،٣٠٦،٣٠٤،٣٠٢،٣٠٠،٢٩٨،٢٩٦،٢٩٤،٢٩٢،٢٩٠،٢٨٨،٢٨٦،٢٨٤،٢٨٢،٢٨٠،٢٧٨،٢٧٦،٢٧٤،٢٧٢،٢٧٠،٢٦٨،٢٦٦،٢٦٤،٢٦٢،٢٦٠،٢٥٨،٢٥٦،٢٥٤،٢٥٢،٢٥٠،٢٤٨،٢٤٦،٢٤٤،٢٤٢،٢٤٠،٢٣٨،٢٣٦،٢٣٤،٢٣٢،٢٣٠،٢٢٨،٢٢٦،٢٢٤،٢٢٢،٢٢٠،٢١٨،٢١٦،٢١٤،٢١٢،٢١٠،٢٠٨،٢٠٦،٢٠٤،٢٠٢،٢٠٠،١٩٨،١٩٦،١٩٤،١٩٢،١٩٠،١٨٨،١٨٦،١٨٤،١٨٢،١٨٠،١٧٨،١٧٦،١٧٤،١٧٢،١٧٠،١٦٨،١٦٦،١٦٤،١٦٢،١٦٠،١٥٨،١٥٦،١٥٤،١٥٢،١٥٠،١٤٨،١٤٦،١٤٤،١٤٢،١٤٠،١٣٨،١٣٦،١٣٤،١٣٢،١٣٠،١٢٨،١٢٦،١٢٤،١٢٢،١٢٠،١١٨،١١٦،١١٤،١١٢،١١٠،١٠٨،١٠٦،١٠٤،١٠٢،١٠٠،٩٨،٩٦،٩٤،٩٢،٩٠،٨٨،٨٦،٨٤،٨٢،٨٠،٧٨،٧٦،٧٤،٧٢،٧٠،٦٨،٦٦،٦٤،٦٢،٦٠،٥٨،٥٦،٥٤،٥٢،٥٠،٤٨،٤٦،٤٤،٤٢،٤٠،٣٨،٣٦،٣٤،٣٢،٣٠،٢٨،٢٦،٢٤،٢٢،٢٠،١٨،١٦،١٤،١٢،١٠،٨،٦،٤،٢،٠	تميم
١٩٣	الحجازيون
٢٣٤	بنو سليم
٢٠٣ ، ٢٠٢	طيء
٢٠٣ ، ٢٠٢	الكلابيون
١٩٣	النجديون





٩ - فهرس الموضوعات

أ - الفهرس الإجمالي :

المقدمة	.....	أ - ١
التمهيد	.....	١ - ٢٩
القسم الأول : المصطلحات الكوفية الواردة في الشرح	.....	٣٠ - ١٦٨
القسم الثاني : مباحث النحو الكوفي الوارد في الشرح	.....	١٦٩ - ٤٦٩
القسم الثالث : مباحث الصرف الكوفي الوارد في الشرح	.....	٤٧٠ - ٤٩١
الخاتمة	.....	٤٩٢ - ٥٠٢
الفهرس	.....	٥٠٣ - ٥٨٢



- ٢٤ ... .. الشرح ومنهجه
- ٢٧ ... .. ملحوظة تتعلق ببعض الأخطاء في الشرح

### القسم الأول

#### المصطلحات الكوفية الواردة في الشرح

- ٣١ ... .. الفعل الدائم
- ٤٥ ... .. الفعل المستقبل
- ٥٢ ... .. إطلاق أنواع الإعراب على المبنيات
- ٥٩ ... .. النسق
- ٦٦ ... .. الكنايات
- ٧٦ ... .. الضمير المجهول
- ٨٣ ... .. الملة والحشو
- ٩١ ... .. الجحد
- ٩٥ ... .. التبرئة
- ١٠٠ ... .. ما لم يسم فاعله
- ١٠٨ ... .. الفعل الواقع وغير الواقع
- ١١٣ ... .. المحلّ والمفة
- ١٢٥ ... .. القطع
- ١٣٦ ... .. الخفض
- ١٤٠ ... .. الرد والمردود
- ١٤٧ ... .. الترجمة
- ١٥٥ ... .. التكرير
- ١٦٤ ... .. ما يجري وما لا يجري

القسم الثاني

مباحث النحو الكوفي الواردة في الشرح

- ١٧٠ ... .. فعل الأمر مجزوم
- ١٨٠ ... .. الإعراب من جهتين
- ١٨٥ ... .. ردّ إجازة صرف (أفعل من) للضرورة
- ١٨٩ ... .. تسكين آخر المضارع للتخفيف
- ١٩٩ ... .. إسكان ياء المنقوص المنصوب
- ٢٠٥ ... .. إشباع الحركات
- ٢١١ ... .. منع تنكير غدوة
- ٢١٨ ... .. وصل اسم الفاعل المقترن ب (ال)
- ٢٢١ ... .. وصل النكرة وما أُوّلُ بها
- ٢٣١ ... .. زيادة (مَنْ)
- ٢٣٤ ... .. حذف (ما) الموصولة وبقاء صلتها
- ٢٤١ ... .. حذف صدر الصلة مع قصرها
- ٢٤٨ ... .. تبادل الموقع بين (لو) و (أَنْ) المصدرية
- ٢٥٤ ... .. نيابة (ال) عن المضاف إليه
- ٢٦١ ... .. ترافع المبتدأ والخبر
- ٢٦٦ ... .. رفع المبتدأ بالعائد من الجملة
- ٢٧٥ ... .. ارتفاع الاسم بالظرف وحرف الجرّ
- ٢٨١ ... .. ارتفاع اليمين بجوابه
- ٢٨٤ ... .. حذف العائد المنصوب من الجملة الخبرية
- ٢٩١ ... .. ارتفاع الاسم بعد (لولا) بها
- ٢٩٧ ... .. (إن) بعد (ما) النافية نافية مؤكدة لها

- ٤٠ - حذف الخبير في باب (إنَّ) مع النكرة فقط ... .. ٣٠٢
- ٤١ - تأنيث (كان) لتوهم تأنيث اسمها ... .. ٣٠٨
- ٤٢ - العامل في المشغول عنه ... .. ٣١٦
- ٤٣ - الحذف والإيصال ... .. ٣٢٦
- ٤٤ - علّة بناء الظروف المضافة إلى الأفعال ... .. ٣٣٠
- ٤٥ - علّة بناء (حيث) على الضم ... .. ٣٣٨
- ٤٦ - كسر (أمس) على الحكاية ... .. ٣٤٣
- ٤٧ - مما يعرب مفعولا مطلقا: ... .. ٣٤٨
- أ - المصدر المؤول بالحال ... .. ٣٤٨
- ب - المفعول لأجله ... .. ٣٥٢
- ٤٨ - حرف الجرّ له موضع من الإعراب ... .. ٣٥٨
- ٤٩ - الجرّ بواو (رب) ... .. ٣٦٤
- ٥٠ - موضع (أنّ) بعد حذف حرف الجرّ ... .. ٣٦٩
- ٥١ - علّة حذف النون من نحو (المكرمى زيدا) ... .. ٣٧٤
- ٥٢ - حذف نون المثني لغير إضافة ... .. ٣٧٨
- ٥٣ - رافع الاسم بعد (إذا) ... .. ٣٨١
- ٥٤ - منع إعمال المصدر المنون ... .. ٣٨٨
- ٥٥ - معمول المفسدة المشبهة المقترن ب (ال) ... .. ٣٩١
- ٥٦ - العطف بالجر على المنصوب باسم الفاعل وعكس ذلك ... .. ٣٩٦
- ٥٧ - مجيء (أو) بمعنى (بل) وبمعنى الواو ... .. ٤٠١
- ٥٨ - من حروف النداء عند: هم (آ) و (آى) ... .. ٤٠٨

- ٤١١ ... .. ٥٩ - إعراب (أيها الليل) ونحوها ... ..
- ٤١٦ ... .. ٦٠ - الاستثناء بالفتحة عن ألف الندبة ... ..
- ٤٢١ ... .. ٦١ - اسم الفعل (فَعَالٍ) معدول عن المصدر ... ..
- ٤٢٥ ... .. ٦٢ - العامل في جواب الأمر ... ..
- ٤٢١ ... .. ٦٣ - رفع المضارع بحروف المضارعة ... ..
- ٤٢٧ ... .. ٦٤ - مجيء (كما) بمعنى (كـي) ... ..
- ٤٤١ ... .. ٦٥ - حذف (لا) النافية و (أن) المصدرية مع بقاء عملها ... ..
- ٤٥٠ ... .. ٦٦ - (حتى) وفاء السببية ولام التعليل تنصب الفعل بأنفسها ... ..
- ٤٥٩ ... .. ٦٧ - أصل (مهما) و (ممن) ... ..
- ٤٦٣ ... .. ٦٨ - زيادة الواو وتقييدها بجواب (لَمَّا) و (حتى إذا) ... ..

### القسم الثالث

#### مباحث الصرف الكوفيّ الوارد في الشرح

- ٤٧١ ... .. ٦٩ - علّة تجرد (مطفل) ونحوها من علامة التأنيث ... ..
- ٤٧٨ ... .. ٧٠ - سبب حذف الواو من مضارع المثال ... ..
- ٤٨١ ... .. ٧١ - قلب الياء واوا في مضافة ونحوها ... ..
- ٤٨٨ ... .. ٧٢ - المحذوف من التاء بين المبدوء بهما المضارع ... ..
- ٤٩٢ ... .. الخاتمة ... ..
- ٥٠٣ ... .. الفهارس : ... ..
- ٥٠٤ ... .. ١ - المصادر والمراجع ... ..
- ٥٣٦ ... .. ٢ - الآيات القرآنية ... ..
- ٥٤٢ ... .. ٣ - الأحاديث النبوية والآثار ... ..



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية اللغة العربية  
الدراسات العليا - فرع اللغة

# ملاكوت

برسالة ( النحو الكوفي ) في شرح الفوائد السبع الجاهليات  
لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)

المقدمة من الطالب

محمد إبراهيم هسيم يوسف شيبه  
١٤٠٦

كفيل درجة

الملا جستير

في النحو والصرف

إشراف

الأستاذ الدكتور / أحمد مكي الأنباري

١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م





## بسم الله الرحمن الرحيم

### تقديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين المبعوث رحمة للعالمين وعلى

آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

سبقت الإشارة في مقدمة رسالتي (النحو الكوفي في شرح القوائد السبع الجاهليات

لأبي بكر الأتباري (ت ١٣٢٨هـ) . إلى أن استخراج النحو الكوفي من الشرح شقّ عليّ واحتاج الأمر إلى جمع الآراء الكوفية للاسترشاد بها . واستكمالا للفائدة رأيت بعد جمع تلك الآراء جعلها في ملحق خاص بها مستقل عن الرسالة ؛ لأنها أنارت الطريق أمامي في استخراج المسائل من الشرح من ناحية ولأنّها من ناحية أخرى خارجة عن مسمّى الرسالة .

ومما يجدر ذكره أن هناك عددا من النحويين والباحثين جمعوا قدرا كبيرا من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين . وقد رأيت الاستفادة من تلك المسائل التي جمعوها ؛ لأنه يهمني منها جانبها الكوفي . فقامت بمقارنة ما جمعه لمعرفة ما تفرد به كلّ واحد منهم ثم استكمال بقية المسائل بعد ذلك . ووجدت أن أكبر قدر من تلك المسائل عند الدكتور سيد رزق الطويل فجعلت استكمالي لبقية المسائل مبنيا على ما جمعه .

وقبل الدخول في ذلك أودّ أن أنبّه إلى جانب رأيت عدم إدخاله في هذا الملحق ، هو جانب المصطلحات ؛ لأنّ البحث قد كثّر فيه وشمل جميع مسائله تقريبا . ومن تكلم فيه الدكتور المخزومي (١) ، وأستاذنا الدكتور الأتباري (٢) ، والدكتور عبدالرحمن السيّد (٣) ، والدكتور الطويل (٤) ، والدكتورة خديجة مفتي (٥) . وإلى جانب هؤلاء هناك بعض الباحثين دعتهم دراساتهم إلى عقد مقارنة موجزة بين مصطلحات المدرستين الكوفيّة والبصريّة . (٦)

- (١) ينظر مدرسة الكوفة ، ص ٣٠٣ - ٣١٦ .
- (٢) ينظر أبو زكريا الفراء ، ص ٤٣٦ - ٤٥٤ .
- (٣) ينظر مدرسة البصرة ، ص ٣٤٣ - ٣٥٠ .
- (٤) ينظر الخلاف بين النحويين ، ص ٢٣٦ - ٢٤٢ .
- (٥) ينظر نحو القراء الكوفيين ، ص ٢٢٩ - ٣٥١ .
- (٦) ينظر مثلان نشأة النحو ، للشيخ محمد الطنطاوي ، ط ٢ ، ١٣٨٩ ، ص ١٣ ، والمدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، ص ١٦٥ - ١٦٨ ، ومكانة الخليل بن أحمد ، للدكتور جعفر عباينة ، ص ١٥٨ - ١٧٨ ، وظاهرة الضوّد في النحو العربي ، للدكتور فتحى الدجني ، ( الكويت : وكالة المطبوعات ، ط ١ ، ١٩٧٤م ) ، ص ٣١٧ ، وقضايا الجملة ، الخبريّة ، للدكتور معيض العوفى ، ص ١٠٩ - ١١٨ ، والأصول ، للدكتور تمام حسان ، ص ٤٠ - ٤١ .

كما أنّ هناك رسائل قد خُصِّصَتْ للبحث في المصطلحات فقط. منها رسالة بعنوان ( المصطلحات النحوية، نشأتها وتطورها ) لسعيد أبي العز إبراهيم ، قدّمها للحصول على درجة الماجستير عام ١٣٩٧ هـ ، وتشتمل على ثلاثة فصول خصص الفصل الثانى للمصطلح بين المدرستين<sup>(١)</sup> . ومنها رسالة بعنوان ( المصطلح النحوى نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجرى ) قدمها الدكتور عوض حمد القوزى لنيل الماجستير من جامعة الرياض عام ١٣٩٩ هـ . وقد قسّمها إلى ثلاثة فصول أيضا جعل الفصل الثالث خاصاً بالمصطلح بين البصريين والكوفيين<sup>(٢)</sup> . ومنها رسالة مقدمة من ميمونة الفوتاوى بعنوان ( مصطلحات النحو الكوفى من كتاب معانى القرآن للفراء ) لنيل الماجستير من الجامعة الإسلامية عام ١٤٠٥ هـ .

وأعود الآن إلى المسائل التى خصص لها الملحق وتنقسم إلى ثلاثة أقسام .

- ١ - القسم الأول : المسائل التى استخرجها النحويون القدماء .
- ٢ - القسم الثانى : المسائل التى استخرجها المحدثون .
- ٣ - القسم الثالث : مسائل مضافة إلى ما تم استخراجها .

والمسائل فى القسمين الأولين مسائل خلافية تمثل آراء الكوفيين كما تمثل آراء البصريين والمهم تمثيلها للآراء الكوفية ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

### أولاً : ما استخرجه النحويون القدماء

#### ١ - أبو البركات عبد الرحمن الأنبارى ( ت ٥٧٧ )

له كتاب ( الإصناف فى مسائل الخلاف ) . وقد اختلف فى عدد المسائل التى شملها . فذكر أبو حيان ( ت ٧٤٥ ) أنّها عشر ومائة مسألة<sup>(٣)</sup> ، ويظهر من سرد

- (١) ينظر المصطلح النحوى ، لعوض القوزى ، صفحة ح - ط .
- (٢) ينظر م . ن ، ص ١٥١ - ١٨٩ .
- (٣) ينظر تذكرة النحاة ، ص ٧٠٤ .

السيوطي ( ت ٩١١ ) لها أتّها اثنتان ومائة مسألة<sup>(١)</sup>، بينما ورد في الكتاب نفسه ثمانى عشرة ومائة مسألة<sup>(٢)</sup>، وأضاف الشيخ محمد يحيى الدين محقق الكتاب ثلاث مسائل ذكر أتّها زيدت في بعض النسخ<sup>(٣)</sup>، ولا أرى داعياً لإيراد هذه المسائل في هذا الملحق؛ لأنّ الكتاب الذى يضمها مطبوع ومشهور .

## ٢ - أبو البقاء العكبرى ( ت ٦١٦ ) :

له كتاب ( التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ) . وقد سرد أبو حيان رؤوس بعض مسائله ثم قال بعدها : " ذكر أبو البقاء في كتابه جميع المسائل التى ذكرها شيخه في كتاب الإنصاف مسألة مسألة ، وزاد هذه فقط وهى اثنان وعشرون مسألة<sup>(٤)</sup> .

ومما يجدر ذكره أنّ من بين هذه المسائل التى سردها أبو حيان أربع مسائل قد وردت في ( الإنصاف ) و ( التبيين ) ، وثلاث مسائل لم ترد في نسخة ( التبيين )<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر الأشباه والنظائر، ج ٢ : ١٤٠ - ١٤٦ .

(٢) ينظر ج ٢ : ٨٢٠ .

(٣) ينظر م . ن ، ص ٨٢١ .

\* كذا في الأصل ، والأولى ( اثنتان )

(٤) تذكرة النحاة ، ص ٧١٥ ، وقد أحميت ما سرده فوجدته ثلاثاً وعشرين مسألة .

(٥) إحدهما برقم (٢) في الإنصاف ، وبرقم (٢٠) في التبيين . والثانية برقم (٢٧) و (٥٩)

والثالثة برقم (١٢٠) و (٦٥) . والأخيرة برقم (٣٥) و (٦٧) . وينظر تذكرة النحاة

، ص ٧١٤ س ٢٠ ، ٧ ، ٥ ، ٥ .

التي وصلت إلينا ، كما أنها ليست من مسائل الإصاف ولم يذكر أبو البقاء مخالفة الكوفيين إلا في واحدة هي :-

١ - أ : " ( منذ ) مفردة ، و ( مذ ) محذوفة منها • وقال الفراء: أصل ( منذ ) ( من ذو ) ، و ( ذو ) هي الطائية بمعنى ( الذي ) • وقال غيره من الكوفيين : أصلها ( من إذ ) ، فحذفت الهمزة وضمت الميم " (١)

أما المسألتان اللتان لم يَنسب إليهما فيهما خلافاً فإحدهما من المسائل التي تناولهما إحصاء الدكتور الطويل ، والأخرى ستأتي في القسم الثالث من هذا الملحق (٢)

وكتاب التبيين صدر قريباً بتحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، وقد أحصى المسائل التي وردت فيه ولم ترد في ( الإصاف ) فبلغت ثلاثين مسألة أي بزيادة أربع عشرة مسألة على ما ذكره أبو حيان (٥) . لكن هذه المسائل ليست كلها خلافاً بين البصريين والكوفيين والمتعلق منها بالخلاف بينهم خمس مسائل • ذكره أبو البقاء في مسألتين منها هما :

- \* وضعت الأعداد للدلالة على التسلسل العام للمسائل ، وضعت الحروف للدلالة على عدد المسائل الخاصة بالشخص الذي يدور الحديث عنه •
- (١) تذكرة النحاة ، ص ٧١٤ ، وينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ٣ : ٢٢٤ = ١ : ٢١٧ ط ١ والخلاف بين النحويين للدكتور الطويل ، ص ٣٢٨ •
- (٢) ينظر الخلاف بين النحويين ، المسألة ( ٣٧٦ ) ص ٣٤٨ ، وهي في الهمع ، للسيوطي ، ج ٥ : ٢٢٤ = ٢ : ١٢٩ ط ١ •
- (٣) هي المسألة رقم ( ٩٦٦ ) ص ٧٣ •
- (٤) ينظر التبيين ، ص ٨٦ ، ٨٧ •
- (٥) هي المسائل : ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٣٣ ، ٤١ ، ٧٩ ، ٨٠ وذلك بعد حذف ما ذكره أبو حيان وقد ورد في الإصاف والتبيين وهي أربع مسائل وما ذكره ولم يرد في التبيين وهي ثلاث مسائل •

٢ - ب - " المعرب بحق الأصل هو الاسم . والفعل المضارع محمول عليه .  
وقال بعض الكوفيين : المضارع أصل في الإعراب أيضاً " (١) وما يجدر  
ذكره أن الزجاجي ( ت ٣٣٧ ) قد عمم النسبة كما لم يخص بذلك المضارع  
حين قال : " وقال الكوفيون : أصل الإعراب للأسماء والأفعال ، وأصل  
البناء للحروف . فكلّ شيء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال فلعلّة  
أزالته عن أصله " . (٢)

٣ - ج - " إذا اجتمع في الكلام مفعول به صحيح وظرف وحرف جرّ فالقائم مقام  
الفاعل هو المفعول الصحيح ، وقال الكوفيون : يجوز أن يقام الظرف وحرف  
الجرّ مقامه " . (٣)

أمّا الخلاف في الثلاث الباقية فلم يذكره أبو البقاء ، ولكن ذكره المحقق  
الدكتور العثيمين ، وهي :

٤ - د - " لا يجوز أن يقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصحيح في  
الاختيار وإثماً بابه الشعر . ومن البصريين من قال : يجوز " (٤)

---

(١) م . ن ، مسألة ( ٨ ) ص ١٥٣ .

(٢) الإيضاح في علم النحو ، ص ٧٨ .

(٣) التبيين ، ص ٢٦٨ ( م ٣٨ ) ، وينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ٢ : ٢٦٥ = ١ : ١٦٢ ط ١

وقد شملها إحصاء الدكتور الطويل . ينظر الخلاف بين النحويين المسألة ( ٢٧٠ )

ص ٣٢٦ .

(٤) التبيين ، ص ٢٧٠ ( م ٣٩ ) .

(١) وعلق المحقق بقوله : " والذي جوزه من البصريين هو الأخفش " .

ثم أورد قول عبيد الرحمن الأتباري في البيان في غريب إعراب القرآن :

" .. .. وأجازه الأخفش والكوفيون " (٢)

٥ - ه : " المنادى المبني مبني لما ذكرناه ، وموضعه نصب . وقال بعض

النحويين : هو مرفوع بنفس ( يا ) " (٣) وعلق الدكتور العثيمين

على كلمة ( مرفوع ) بقوله : " لعلها منصوب ، وقد ذكر المرادى

في الجنى الدانى : ٣٥٥ أنه نقل عن الكوفيين نصب المنادى بـ ( يا ) .

على أن ( يا ) وأخواتها أسماء أفعال تتحمل ضميراً مستكناً . وإذا

ثبت ذلك عنهم كانت مسألتنا هذه من مسائل الخلاف بين الفريقين " (٥)

٦ - و : " خبر ( لا ) في قولك : ( لا رجل أفضل منك ) مرفوع على موضع

( لا رجل ) . وقال الأخفش : هو معمو ( لا ) كخبر ( إن ) " (٦)

وعلق عليها المحقق قائلاً : " ولم يذكرها ابن الأتباري في الإنصاف

مع أن الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين " (٧) ثم أورد كلام الرضى

عنها وهو : " وعند الكوفيين أن خبر ( إن ) وأخواتها وكذلك خبر ( لا )

التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ ... " (٨)

(١) م . ن ، ص . ن ، هامش رقم (١) .

(٢) ج ٢ : ٢٦٥ .

(٣) يشير إلى ما ورد في المسألة ( ٧٩ ) وهو : " المنادى مبني ، لوقوعه موقع المبني " ص ٤٤٠ .

(٤) التبيين ، ص ٤٤٢ ( م ٨٠ ) .

(٥) م . ن ، ص . ن ، هامش رقم (٢) .

(٦) م . ن ، ص ٣٦٨ ( م ٥٧ ) .

(٧) م . ن ، ص . ن ( التعليق على عنوان المسألة ) .

(٨) م . ن ، ص . ن . وشرح الرضى ، ج ١ : ١١٠ .

وهناك مسألتان من المسائل التي لم ترد في الإصناف ذكر فيها أبو البقاء  
رأى الفراء وحده وهما :<sup>(١)</sup>

٧ - ز - النون في التثنية والجمع عوض من الحركة والتَّوِين اللذين كانا في الواحد .  
وقال الفراء: فُرقَّ بها بين ألف التثنية وبين ألف النصب في الواحد " .<sup>(٢)</sup>

٨ - ح - " المنادى المفرد مبني لوقوعه موقع المبني ، وقال الفراء : : مبني  
لأنَّ أصل ( يازيد ) يازيداه ، وما قبل الألف ها هنا مفتوح أبداً ، فلمَّا  
حذفت الألف ضمّ ، كما أنّ المضاف إليه في ( قبل ) و ( بعد ) لمسا  
حذف ضم ، فقليل : من قبلُ ومن بعدُ " .<sup>(٣)</sup>

ولأبى البقاء كتاب بعنوان ( المسائل الخلافية في النحو ) . وما هو إلا جزء  
من كتاب التبيين السابق ، كما قال ذلك الدكتور العثيمين ، يبدأ من<sup>(٤)</sup>  
أول الكتاب وينتهي بالمسألة الخامسة عشرة منه .

### ٢ - الحسين بن بدر بن إياز ( ت ٦٨١ )

له كتاب بعنوان ( الإصناف في الخلاف ) كما ذكره السيوطي<sup>(٥)</sup> ( ت ٩١١ ) لكنّه لم

يذكر من مسائله إلاّ مسألتين قال : إنهما مما استدركه على عبد الرحمن الأنباري

(١) ينظر الهمع ، للسيوطي ١ : ١٦٤ = ١ : ٤٨ ط ، و ٣ : ٣٨٨ = ١ : ١٧٣ .

(٢) التبيين ص ٢١١ ( م ٢٤ ) .

(٣) م . ن ، ص ٤٤٠ ( م ٧٩ ) .

(٤) ينظر التبيين ( الدراسة ) ص ٧٢ .

(٥) وله كتب أخرى في النحو أيضاً منها قواعد المطارحة وشرح الضروري لابن مالك ،

وشرح فصول ابن معطي . وقال عنه أبو حيان : ابن إياز أبو تعاليل .

ينظر بغية الوعاة ، ج ١ : ٥٣٢ .

وإحدى هاتين المسألتين قد وردت عند أبي البقاء (١) \* أمّا الأخرى فهي :  
٩ - : " لا يجوز حذف نون التثنية لغير الإضافة وجوزه الكوفيون " (٢)

#### ٤ - أحد علماء اليمن ( ٤ ) :

له كتاب بعنوان ( ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ) وهو  
مخطوط ذكره الدكتور العثيمين . وقال عنه : " لأحد علماء اليمن لم أعرف  
اسمه . منه نسخة خطية في مكتبة شهيد علي باشا " (٣) وقد أحال إليه عند  
تحقيق كتاب التبيين في ست وثلاثين مسألة . كلها من المسائل التي تناولها  
عبد الرحمن الأنباري ثم وردت عند أبي البقاء . ويظهر من تلك الإحالات أن  
المؤلف قد قسم الكتاب إلى أقسام منها : قسم للأسماء ، وقسم للأفعال (٦)  
وقسم للحروف . (٧)

(١) وهي المسألة المتقدمة برقم (٢) .

(٢) الأشباه والنظائر ، ج ٢ : ١٤٦ ، وينظر المبحث الثاني والخمسون .

(٣) ينظر التبيين (الدراسة) ، ص ٨٢ .

(٤) ينظر هوامش عناوين المسائل : ٤ ، ٦ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٤

- ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٢ - ٤٥ ، ٤٧ - ٥١ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧٢

٨٢ - ٨٥

(٥) ينظر مثلاً هوامش المسائل : ٤ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩

(٦) ينظر مثلاً هوامش المسائل : ٦ ، ٢٧ ، ٤٠ ، ٤٢ - ٤٥ ، ٤٧

(٧) ينظر مثلاً هوامش المسائل : ٤٨ - ٥١ ، ٦ ، ٦٨



## ثانياً : المسائل التي استخرجها المحثون\*

### ١ - صدر الدين الكنغراوى ( ت ١٢٤٩ هـ ) :

وهو الوحيد ، فيما أعلم ، الذى جمع آراء الكوفيين بطريقة يختلف بها عن سابقيه ولاحقيه فى هذا المجال . إذ وضع كتاباً خاصاً بنحو الكوفيين سماه : ( الموفى فى النحو الكوفى ) ، وقد أشار فى مقدمته إلى سبب وضعه ومنهجه فيه فقال : " هذا كتاب وضعته على مذهب الأئمة الكوفيين ومطلحاتهم إذ وجدتُها أهملت ، وهى تحتاج إلى النظر والتبصُّر من أهل التأويل ... فجعلتها فى غضون كتاب من كتب كثيرة اطلعت عليها ، ورتبتها على ترتيب كتب المتأخرين " (١) . وبالاطِّلاع على هذا الكتاب وجدت ما يؤكِّد أنَّه رحمه الله قد اطلع على كتب كثيرة ، كما ذكر ، واستخلص منها هذا الكتاب المهم فى موضوعه ، لكن توجد عليه بعض الملاحظات التى قللت من الانتفاع به . منها الإيجاز الشديد حيث إن التاليف فى هذا المجال ينبغى أن يكون أكثر وضوحاً ؛ لأن آراء الكوفيين ومطلحاتهم غير مألوفة للدارسين حتى تقدِّم بهذا الإيجاز ، وقد شعر بذلك المؤلِّف نفسه حين قال عنها : إنها قد أهملت وهى تحتاج إلى النظر والتبصُّر . إلخ ، ومع ذلك تجد الكتاب يقع فى مائة واثنتين وستين صفحة ولا يتجاوز كلام المؤلِّف ما معدله حوالى أربعة أسطر<sup>في الصفحة الواحدة</sup> أمَّا البقية فهى تعليق بضرب بعض الأمثلة أو الإحالات للشيخ محمد بهجة البيطار .

\* إذا كان بعض هذه المسائل قد تقدم عند أحد النحويين أو الباحثين أو كان مما شمله جمع الدكتور الطويل فسأكتفى بالإشارة إلى ذلك مراعاة للاختصار .

٢ - الدكتور مهدي المخزومي :

ضرب أمثلة مما زاده الكوفيون في النحو العربي بلغت هذه الأمثلة أربع عشرة مسألة . منها مسألتان من مسائل الإنصاف<sup>(١)</sup> ومنها ست

مسائل وردت في إحصاء الدكتور الطويل<sup>(٢)</sup> وبقية المسائل هي :

١٠ - أ - " أضافوا إلى أدوات الجزم أداة جديدة هي ( مهمن )<sup>(٣)</sup> .

١١ - ج - " أضاف الفراء إلى جموع القلّة الأربعة المعروفة ٠٠٠ جمعاً

خامساً ، هو ( فَعَلَّة ) بفتح العين والفاء كـ ( أَكَلَّة ، وَحَمَلَّة وَحَفَّظَّة )<sup>(٤)</sup> .

١٢ - ه - " أضافوا إلى معاني ( لو ) معنى جديداً ، هو المصدرية ،

وأن تكون بمنزلة ( أن ) إلا أنّها لا تنصب ولم يثبتها من النحاة

القدماء إلا الفراء " (٥)

١٣ - و - " أضافوا إلى معاني ( هل ) أن تكون بمعنى ( قد ) ٠٠٠ والذي

أثبت هذا المعنى لـ ( هل ) هو الكسائي والفراء " (٦)

(١) ينظر ج ٢ : ٥٨٥ ( م ٨١ ) ، و ٧١٧ ( م ١٠٣ ) ، ومدرسة الكوفة ، ص ٣١٩

( م ٣ ) ، و ٣١٨ ( م ١ ) .

(٢) ينظر مدرسة الكوفة ، ص ٣٢٠ ( م ٤ ) ، و ٣٢٢ ( م ١ ) ، و ٣٢٣ ( م ٢ ، ٦ ) ،

٣٢٤٩ ( م ١ ) . والخلاف ، للدكتور الطويل ، ص ٣١٤ ( م ٢٢٣ ) ، و ٣٢٧ ( م ٣١٨ ) ،

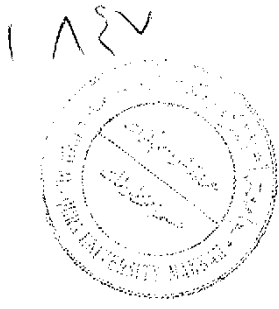
٢٩٣٩ ( م ١٣٢ ) ، و ٣١٩ ( م ٢٤١ ) ، و ٣٦٠ ( م ٤٤٧ ) ، و ٣١١ ( م ٢٠٤ ) .

(٣) مدرسة الكوفة ، ص ٣١٩ .

(٤) م ٠ ن ، ص ٣٢٢ .

(٥) م ٠ ن ، ص ٣٢٣ . وينظر المبحث الثلاثون .

(٦) مدرسة الكوفة ، ص ٣٢٣ .



١٤ - ز : " أضافوا إلى معنى ( ال ) معنى جديداً هو التعظيم ، وهو المعنى المستفاد من دخولها على لفظ الجلالة ، وعلى الأعلام . أمّا البصرية فلا يعرفونه (١) .

١٥ - ط : أضافوا إلى وجهى البناء فى ( حيث ) وجهاً ثالثاً وهو البناء على الكسر " (٢) .

### ٣ - الدكتور فاضل السامرائى :

له مقال بعنوان ( الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الأثير ) نشر عام ١٩٧٠ م (٣) ذكر فيه اثنتين وعشرين مسألة (٤) منها مسألتان تقدمتا فى القسم الأول (٥) ومنها مسألة وردت عند الدكتور المخزومى (٦) ومنها سبع عشرة مسألة شملها إحصاء الدكتور الطويل (٧) والمسألتان الباقيتان هما : (٨)

- 
- (١) م . ن ، ص ٠ ن  
(٢) م . ن ، ص ٣٢٤ .  
(٣) فى مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد العدد ( ١٣ ) ص ٤١٥ - ٥٢٤ .  
(٤) ينظر م . ن ، ص ٤١٧ - ٤٢٠ .  
(٥) إحداهما رقم ( ١ ) وهى من مسائل العبرى . والأخرى رقم ( ٩ ) وهى من مسائل ابن اياز .  
(٦) ينظر م . ن ، ص ٤١٩ ( م ١٨ ) ، ومدرسة الكوفة ، ص ٣٢٤ ( م ١ ) .  
(٧) ينظر الخلاف بين النحويين المسائل : ( ٤٢٢ ، ٤٢٤ ) ص ٣٥٦ ، ( ٤٢٦ ) ص ٣٥٧ ، ( ٤٣٣ ، ٤٣٤ ) ص ٣٥٨ ، ( ٣٦٠ ) ص ٣٤٥ ، ( ٣٦٧ ) ص ٣٤٧ ، ( ٣٠٠ ) ص ٣٣٣ ، ( ٢٤٦ و ٣٥١ ) ص ٣٢٠ و ٣٤٣ ، ( ٣٦٢ ) ص ٣٤٧ ، ( ٤٤٠ ) ص ٣٥٩ ، ( ٤٣٥ ) ص ٣٥٨ ، ( ١٤٠ ) ص ٢٩٥ - ٢٩٦ ، ( ١٧٢ ، ٢٠٦ ) ص ٣٠٣ و ٣١١ ، ( ١٤٢ ) ص ٢٩٦ ، ( ١٧١ ) ص ٣٠٣ ، ( ٢٣٨ ) ص ٣١٨ .  
وهذه المسائل فى المقال المذكور بالأرقام : ١ - ٩ ، ١١ - ١٧ ، ٢٠ .  
(٨) وتنظران فى الهمع ، للسيوطى بحسب ترتيبهما ، ج ٥ : ١٣٦ ، ١٧٢ = ٢ : ١٠٩ ، ١١٦ ط ١ .

١٦ - أ : " يعلق الكوفيون الباء في البسمة بمحذوف تقديره : أتلو ، وأقرأ  
والبصريون يقدرون : ابتدأني باسم الله " (١) .

١٧ - ب : " الموصوف عند البصريين أخص من الصفة أو مساوٍ لها ولذلك  
امتنع وصف المعرف باللام بالمبهم " (٢) .

ويلاحظ أنه لم يذكر رأى الكوفيين اعتماداً على أنه مفهوم وهو جواز  
وصف الأعم بالأخص نحو مررت بالرجل أخيك . وهذا الرأى منسوب إلى الفراء  
منهم (٣) .

#### ٤ - الدكتور محمد خير الحلواني :

له كتاب بعنوان (الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف )

أصله رساله ماجستير قدمها إلى جامعة بغداد عام ١٩٧١ م ، وقد ذكر فيها  
سناً وعشرين مسألة مما لم يتناوله صاحب الإنصاف (٤) .

منها مسألة أخذها عن الدكتور المخزومي (٥) . ومنها مسألة ظن أنها لنم  
تذكر عند عبد الرحمن الأنباري ، وهي : ( الاختلاف في طبيعة الإعراب أحركة هو

أم حرف ) (٦) وفي نظري أنها داخلية في المسألة الثالثة من مسائل الإنصاف .  
وهي : أن الكوفيين يرون إعراب المثني وجمع المذكر السالم بالحروف ( الواو

والألف والياء ) . ويراه البصريون بحركات مقدرة على تلك الحروف . ومنها

مسألتان وردت عند الدكتور فاضل السامرائي (٧) ومنها مسألتان داخلتان في

(١) مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد عدد ( ١٣ ) ص ٤١٨ - ٤١٩ .

(٢) م . ن ، ص ٤٢٠ .

(٣) ينظر شرح الأشموني ٣ : ٤٦ . والهمع ، للسيوطي ، ج ٥ : ١٧٢ = ٢ : ١١٦ ط ١ .

(٤) ينظر ص ١١٧ - ١١٩ من ذلك الكتاب ( حلب : دار القلم العربي ، ١٩٧٤ م ) .

(٥) ينظر م . ن ، ص ١١٨ هامش ( ٦ ) ، ومدرسة الكوفة ، ص ٢٨٤ ، ٢٢٣ .

(٦) ينظر الخلاف النحوي ، ص ١١٩ هامش ( ٣ ) .

(٧) ينظر م . ن ، ص ١١٧ س ٦ ، و ص ١١٨ هامش ( ٨ ) . و مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد عدد

( ١٣ ) المسألتان : ( ١٧ ) ص ٤١٩ ، و ( ٢٠ ) ص ٤٢٠ .

(١) الممطلحات، ومنها سبع مسائل شملها إحصاء الدكتور الطويل (٢).

وقد وقع عنده سهو في التمثيل لإحدى هذه المسائل وهي قوله: " يذهب نحاة

الكوفة إلى جواز تقديم الفاعل أو نائية على الفعل، ولذلك أعرب الفراء (ما)

في قوله تعالى: ( **وَمَا أَهْلَ لِنَعْرِ اللَّهَ بِهِ** )<sup>(٣)</sup> رفعاً بما لم يسم فاعله " (٤)

حيث ظنَّ أنَّ ( ما ) مرفوعة بالفعل (أَهْلٌ) . والصواب أنَّ الفراء رفعها بالفعل

( حُرِّمَ ) المتقدم في أول الآية وهي قوله تعالى: ( **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ**

**الْخَيْزِيرِ وَمَا أَهْلَ لِنَعْرِ اللَّهَ بِهِ** ) الآية . ولا يمكن رفع ( ما ) بالفعل ( أَهْلٌ )؛

لأنه صلة له ولا يمكن تأخيره عنه .

أما بقية المسائل فهي:

١٨ - أ : " أنَّ الكوفيين يرون اللام الواقعة في جواب القسم جواباً له ، وبراها

البصريون موصلة للقسم " (٦)

١٩ - ب : " إعراب الكوفيين للاثم في الاختصاص حالاً مثل ( جميعاً ) . وإعراب

البصريين له منصوباً بفعل مضمَر " (٧)

(١) ينظر الخلاف النحوي ، ص ١١٧ هامش ( ٧ ، ٩ ) .

(٢) ينظر م . ن ، ص ١١٧ هامش ( ٥ ، ٦ ) و ص ١١٨ هامش ( ٤ ، ٥ ) ، و ص ١١٩

هامش ( ١ ، ٥ ، ٦ ، ٩ ) . وينظر الخلاف بين النحويين ، للدكتور الطويل ،

المسائل: ( ٢١٥ ) ص ٣١٣ ، ( ٢٤٣ ) ص ٣٢٠ ، ( ١٦٠ ) ص ٣٠٠ ، ( ١٨٧ ) ص ٣٠٧ ،

( ٣٧٧ ) ص ٣٤٩ ، ( ٢٢٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٥ ) ص ٣١٥ ، ٣٤٨ ، ٣٤٧ ، ( ٢٨٢ ) ص ٢٢٩ .

(٣) من الآية (٣) في سورة المائدة .

(٤) الخلاف النحوي ، ص ١١٧ - ١١٨ .

(٥) ينظر معاني ، ج ١ : ٣٠١ .

(٦) الخلاف النحوي ، ص ١١٧ هامش ( ٣ ) .

(٧) م . ن ، ص . ن ، هامش ( ٤ ) .

- ٢٠ - ج : " يذهب الكوفيون إلى أنّ التاء في ( علامة ) للتأنيث ويراها البصريون للمبالغة " (١)
- ٢١ - د : " يجيز الكوفيون تقديم الجار والمجرور مع اسم الفاعل المتمصل به ( ال ) الموصولة " . ويلاحظ أنّه اقتصر في نسبة ذلك إليهم على ( ال ) فقط . والذي نسبته السيوطي إليهم جواز تقديم متعلق الملة على الموصول سواء أكان اسمياً أم حرفياً . ولم يقصر ذلك مع صلة ( ال ) (٢)
- ٢٢ - د : " واختلفوا في أصل الضمير (أنا) ، و ( أنت ) " (٤) ورأى الكوفيون أن مجموع كلّ منهما هو الضمير (٥)
- ٢٣ - هـ : " واختلفوا في علّة ثقل الفعل " (٦) وعلّته عند الكسائي والفراء وهشام أن الاسم يستتر في الفعل، والفعل لا يستتر في الاسم . وعلّته عند ثعلب أنّ الأسماء جوامد لا تتصرف والأفعال تتصرف فهي أثقل منها (٧)
- ٢٤ - هـ : " واختلفوا . . . في ( ها ) . أكلها ضمير أم الهاء هي الضمير والألف صلة للفتحة ؟ " (٨) ولم يوضح أيّ الرأيين للكوفيين ، كما لم يوضح رأيهم في المسألتين السابقتين . ويظهر أنّ رأيهم هنا هو الأول ، لأن سيبويه ( ت ١٨٠ ) قال : " والهاء التي في رأيتها " (٩) فلم يجعلها كلاً ضميراً .

(١) م . ن ، ص ١١٨ هامش ( ٢ ) .

(٢) م . ن ، ص . ن ، هامش ( ٤ ) .

(٣) ينظر الهمع، ج ١ : ٣٠٤ - ٣٠٥ = ١ : ٨٨ ط ١ .

(٤) الخلاف النحوي ، ص ١١٨ هامش ( ٥ ) .

(٥) ينظر الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٢٠٧ - ٢٠٨ = ١ : ٦٠ ط ١ -

(٦) الخلاف النحوي ، ص ١١٩ هامش ( ٣ ) .

(٧) ينظر الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص ١٠١ -

(٨) الخلاف النحوي ، ص ١١٩ هامش ( ٤ ) .

(٩) الكتاب، ج ٢ : ٣٥٥ = ١ : ٢٨٠ ط ١ بولاق .

٢٥ - ز : " . . . ( واختلفوا ) فى إعراب ( فصاعداً )<sup>(١)</sup> ولم ينقل ذلك الخلاف وأحال إلى مجالس ثعلب . وفيه : " قولهم جاءنى ثلاثة فصاعداً ، فأما أهل البصرة فيقولون : سعد صاعداً ، ونحن نقول : هو مثل قوله ( وحفظاً )<sup>(٢)</sup> ونقول به بالواو ، والفاء ، و ( ثم ) ، وسيبويه لايقوله بالواو " <sup>(٣)</sup>

٢٦ - ح : " و ( اختلفوا ) فى الوقف على المنادى ذى التاء " <sup>(٤)</sup> . ويلاحظ أنه عمم حين قال : ( المنادى ذى التاء ) . وليس الأمر كذلك بل هو خاص بنداء ( أبتِ ) و ( أمت ) . قال ابن الشجرى ( ت ٥٤٢ ) فى أماليه ، وهو المصدر الذى أحال إليه ، : " وفى الوقف عليهما مذهبان : مذهب البصريين الوقف على الهاء كما يوقف على الهاء فى ( ياعمة ) و ( ياخاله ) ، وقال الكوفيون : الوقف عليهما يا أبتِ ، ويا أمت " <sup>(٥)</sup>

٢٧ - ط : " و ( اختلفوا ) فى ( بلى ) أهى مركبة من ( بل ) والياء ليحسب الوقوف عليها أم هى بسيطة " <sup>(٦)</sup> ورأى الكوفيين هو الأول حيث ذهبوا إلى " أنها ( بل ) زيدت عليها الياء " <sup>(٧)</sup>

(١) الخلاف النحوى ، ص ١١٩ هامش ( ٧ ) .

(٢) ربما يريد الإشارة إلى قوله تعالى : ( إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزَيْنَةِ الْكَوَاكِبِ .

وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ) الآيتان ( ٦ - ٧ ) فى سورة المافات .

(٣) ج ١ : ١٧٨ = ٢١٥ ط ١ .

(٤) الخلاف النحوى ، ص ١١٩ هامش ( ٨ ) .

(٥) ج ٢ : ١٠٥ .

(٦) الخلاف النحوى ، ص ١١٩ هامش ( ١٠ ) .

(٧) إعراب القرآن ، للنحاس ، ج ١ : ١٩١ . وينظر معانى القرآن ، للفراء ، ج ١ :

- ٢٨ - ي : " و ( واختلفوا ) فى إعراب الجمل بعد الأفعال : ( أخبر ) و ( ذكر )  
وأمثالها ، أهى مفعولة لهذه الأفعال . أم لفعل القول مقدرًا " (١)  
ورأى الكوفيين هو عدم التقدير ، لأن تلك الأفعال فى معنى القول (٢)
- ٢٩ - ك : " و ( اختلفوا ) فى تحريك حرف الحلق من مثل ( جهرة ) ، و ( زهرة ) (٣)  
ورأى الكوفيين هو جواز ذلك التحريك (٤)
- ٣٠ - ل : " و ( اختلفوا ) فى وزن صيرورة وأمثالها " (٥) ورأى الكوفيين " أن  
الأصل فُعلولة بضم الفاء ففتحت لتسلم الياء من ذوات الياء ، وحمل  
عليها ذوات الواو " (٦)

#### ٥ - الدكتور : محيى الدين توفيق إبراهيم :

- له كتاب بعنوان ( ابن الأنبارى فى كتابه الإنصاف (٧) ) وهو رسالة  
دكتوراه ( تقدم بها إلى كلية الآداب فى جامعة القاهرة عام ١٣٩٢ هـ . وقد ذيل  
هذا الكتاب بملحق بالمسائل الخلفية التى لم يذكرها عبد الرحمن الأنبارى  
فى كتابه ( الإنصاف ) اشتمل هذا الملحق على اثنتين وخمسين مسألة . منها
- 
- (١) الخلاف النحوى ، ص ١١٩ هامش ( ١١ )  
(٢) ينظر المحتسب ، لابن جنى ، ج ١ : ١٠٩ .  
(٣) الخلاف النحوى ، ص ١١٩ هامش ( ١٢ )  
(٤) ينظر المحتسب ، ج ١ : ٨٤ .  
(٥) الخلاف النحوى ، ص ١١٩ هامش ( ١٣ ) .  
(٦) الهمع ، للسيوطى ، ج ٦ : ٢٥١ = ٢ : ٢١٨ ط ١ .  
(٧) ( جامعة الموصل ، ١٣٩٩ هـ ) .



تسع مسائل تقدمت. عند غيره ،<sup>(١)</sup> ومسألتيان داخلتان في المصطلحات،<sup>(٢)</sup> وخمس عشرة مسألة شملها إحصاء الدكتور الطويل<sup>(٣)</sup> . والمسائل الباقية، وعددها ست وعشرون

(١) وتفصيلها كالآتي : مسألة عند أبي البقاء وقد تقدمت برقم (٤ - د ) ، وهي عنده برقم (١٥) ص ٣٢٥ ومسألتيان عند الدكتور المخزومي، وقد تقدمت إحداهما برقم (١٤ - ز) ، وينظر عن الأخرى مدرسة الكوفية ص ٣٢١ (م ٥) ، وهما عند برقم (٤٤) ص ٣٣٩ ورقم (٤٠) ص ٣٣٧ . ومسألتيان عند الدكتور فاضل السامرائي، وقد تقدمت إحداهما برقم (١٦ - أ) ، وينظر عن الأخرى مجلة كلية الآداب عدد (١٣) ص ٤١٨ ، وهما عنده برقم (١) ص ٣١٧ ورقم (٣٢) ص ٣٣٤ . وأربع مسائل عند الدكتور الحلواني، وقد تقدمت ثلاث منها بالأرقام (١٩ ، ٢٥ ، ٢٦) وينظر عن الرابعة الخلاف النحوي ، ص ١١٩ هامش (١) وتلك المسائل عنده بالأرقام (٣٤) ص ٣٣٥ ، (٣٧) ص ٣٣٦ ، (٥٠) ص ٣٤٢ ، (٥١) ص ٣٤٣ .

(٢) هما رقم (١٢) ص ٣٢٣ ، و (٣٢) ص ٣٢٣ .

(٣) هي المسائل : (٢) ص ٣١٧ ، (١٠) ص ٣٢٢ ، (١٣) ص ٣٢٤ ، (١٤) ص ٣٢٤ ، (١٦) ص ٣٢٦ ، (١٨) ص ٣٢٨ ، (١٩) ص ٣٢٨ ، (٢٩) ص ٣٣٣ ، (٣١) ص ٣٣٥ ، (٣٥) ص ٣٣٥ ، (٣٨) ص ٣٣٦ ، (٤١) ص ٣٣٨ ، (٤٢) ص ٣٣٩ ، (٤٣) ص ٣٣٩ ، (٤٧) ص ٣٤٠ .

وهي بهذا الترتيب في الخلاف بين النحويين بالأرقام : (٢٣٤) ص ٣١٧ ، (١٢٨) ص ١٩٢ ، (٢٩٠) ص ٣٣١ ، (٤٤٠) ص ٣٥٩ ، (١٩٨ ، ٢٠٣) ص ٣٠٩ ، ٣١٠ ، (١٤٢) ص ٢٩٦ ، (٤٢٧) ص ٣٥٧ ، (١٢٧) ص ٢٩٢ ، (٢٧٤) ص ٣٢٧ ، (١٩٢) ص ٣٠٨ ، (٣٦٥) ص ٣٤٦ ، (٢٧٩) ص ٣٢٨ ، (٢١٩) ص ٣١٤ ، (٣٧٧) ص ٣٢٨ ، (٢٩٤) ص ٣٣١ .

مسألة ، أكتفى بالإحالة إليها ، نظراً لكثرتها واستقلالها بملحق خاص مع بيان رأى الكوفيين فى كل مسألة منها .<sup>(١)</sup>

ومما يلاحظ عليه أنه بنى اختلاف الفريقين فى مصطلحى ( القطع ) و ( الحال ) على الخلاف بينهما فى إعراب نحو ( شيئاً ) من ( جاء زيد شيئاً ) ذلك الذى يذهب الكوفيون إلى أنه مفعول مطلق ولا يقولون : إنه قطع ويذهب البصريون إلى أنه مصدر وقع موقع الحال<sup>(٢)</sup>

### ٦ - الدكتور سيد رزق الطويل

ألف كتاباً بعنوان ( الخلاف بين النحويين ) وهو رسالة تقدّم بها إلى جامعة الأزهر عام ١٩٧٤ م . وقد تناول هذا الكتاب ( مسائل الخلاف ) وقسم الحديث عنها إلى ثلاثة أقسام والمهم منها القسم الثالث حيث قال فيه :  
" سأحاول أن أقدم إحصاء كاملاً للمسائل الخلافية ، سواء أكانت جزئية أم عامة<sup>(٣)</sup> .  
وقد أحصى تسعاً وأربعين وأربعمئة مسألة ، بدأها بذكر رؤوس مسائل الإنصاف لعبد الرحمن الأتبارى ، ثم استخرج بقية المسائل من كتابى ( ارتشاف الضرب لأبى حيان ) ، و ( شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ) . وبدراسة هذا الإحصاء لاحظت ما يلى :

---

(١) هى المسائل : ( ٣ - ٦ ، ٨ ، ٩ ) ص ٣١٩ - ٣٢١ ، ( ١١ ) ص ٣٢٢ ، ( ١٧ ) ص ٣٢٧

( ٢٠ - ٢٨ ) ص ٣٢٩ - ٣٣٣ ، ( ٣٠ ) ص ٣٠٠ ، ( ٣٦ ) ص ٣٣٥ ، ( ٣٩ ) ص ٣٣٦ ،

( ٤٥ - ٤٦ ) ص ٣٣٩ - ٣٤٠ ، ( ٤٨ - ٤٩ ) ص ٣٤١ - ٣٤٢ ، ( ٥٢ ) ص ٣٤٣ .

(٢) ينظر المسألة ( ١٢ ) ص ٣٢٣ - ٣٢٤ . كما ينظر المبحثان الثالث عشر ،

والسابع والأربعون .

(٣) ص ٢٤٣ .

أولاً : شمل مائة وستاً وسبعين مسألة وهي موجودة عند غيره . وقد اكتفيت

ببورودها عنده عن ذكرها في هذا الملحق\* ، وقد أحلت إلى أرقامها

(١) في أثناء الحديث عمن وردت عندهم ، ماعدا ست مسائل لم أتعرض

لذكرها؛ لأنها خاصة بالمصطلحات .

ثانياً : يوجد خمس مسائل لم ينص فيها على موضع الخلاف . كما يوجد

سبع وعشرون مسألة مكررة . وهذا التكرار إما أن يكون بإعادة المسألة

---

(١) وتفصيلها كالتالي ( ١٢١ ) مسألة ذكرها عبد الرحمن الأنباري . و ( ٣ ) مسائل ذكرها أبو البقاء ، و ( ٦ ) مسائل من المسائل التي ذكرها الدكتور المخزومي ، و ( ١٧ ) مسألة من المسائل التي ذكرها الدكتور فاضل السامرائي ، و ( ٧ ) مسائل من المسائل التي ذكرها الدكتور الحلواني ، و (١٥) مسألة من المسائل التي ذكرها لدكتور محيي الدين .

(٢) وهي المسائل : ( ١٢٣ ، ٤٣٥ ) ص ٢٩١ ، ٣٥٨ ، ( ١٨٤ ) ص ٣٠٦ ، ( ١٨٩ ) ص ٣٠٧ ، ( ٢٧٢ و ٢٧٥ ) ص ٣٢٧ ، ( ٣٦٨ ) ص ٣٤٧ .

وتنظر تلك المسائل بذلك الترتيب في مدرسة الكوفة للدكتور المخزومي ، في الصفحات ٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣١١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٥ .

(٣) هي المسائل : ( ١٦٧ ) ص ٣٠٢ ، ( ١٧٣ ) ص ٣٠٣ ، ( ٢٦٧ ) ص ٣٢٥ ، ( ٢٨٠ ) ص ٣٢٨ ، ( ٤٤٦ ) ص ٣٦٠ .

\* وأسشير إلى أرقام ما يخص كل باب منها في هوامش القسم الثالث إن شاء الله .

(١)

بميغة أخرى، وإيّا أن تكون المسألة داخلية في مسألة أخرى أعمّ منها .  
وأرى أنّه معذور في هذا التكرار لكثرة المسائل التي تناولها ، كما أنّه  
ربّما يكون معذوراً في أخطاء مطبعية وقعت في بعض المسائل قد تمس  
موضع الخلاف (٢)

ثالثاً : هناك مسائل فاتته وهي من استخراج سابقه ، ونظراً لقلتها ووجودها في أكثر  
من كتاب ، ولم يُنصّ في بعضها على رأي الكوفيين ، رأيت إثباتها ، وقد بلغ

---

(١) وتلك المسائل هي : ( ٢٠٦ ) ص ٣١١ تقدمت برقم ١٧٢ ص ٣٠٣ ، ( ٢١٦ ) ص ٣١٣  
تقدمت برقم ٢٩ ص ٢٥٧ ، ( ٢٥٢ ) ص ٣٢٢ تقدمت برقم ٢٤ ص ٢٥٥ ، ( ٢٨٣ )  
ص ٣٢٩ تقدمت برقم ٣٩ ص ٣٦٢ ، ( ٣٠٣ ) ص ٣٣٤ تقدمت برقم ٣٣ ص ٢٥٩ ،  
( ٣٠٧ ) ص ٣٣٥ تقدمت برقم ٧٨ ص ٣٧٦ ، ( ٣٥١ ) ص ٣٤٣ تقدمت برقم ٢٤٦  
ص ٣٢٠ ، ( ٣٧٣ ) ص ٣٤٨ تقدمت برقم ٦٨ ص ٢٧٢ ، ( ٤١٠ ) ص ٣٥٤ تقدمت  
برقم ٣٩٩ ، ( ٤٣٥ ) ص ٣٥٨ تقدمت برقم ١٢٣ ص ٢٩١ ، ( ٤٤٨ ) ص ٣٦١ تقدمت برقم  
٣٢٥ ص ٣٢٨ .

(٢) وتلك المسائل هي : ( ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ) ص ٣٣٠ داخلية في ( ١٨٨ ) ص ٣٠٧ ، ( ٤٢٨ )  
ص ٣٥٧ مبنية على ( ٣٠٠ ) ص ٣٣٣ ، ( ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ) ص ٣٣٧ -  
٣٣٩ داخلية في ( ٤٤٧ ) ص ٣٦٠ .

(٣) ينظر مثلاً المسائل : ( ١٧٥ ) ص ٣٠٤ ، ( ٢٦١ ) ص ٣٢٤ ، ( ٣٠٣ ) ص ٣٣٤ ، ( ٣٠٥ )  
ص ٣٠٠ ، ( ٣٥٢ ) ص ٣٤٤ . والصواب في الآية : ( مِنْ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ )  
من الآية ( ١٠٧ ) في سورة المائدة . حيث سقط عنده كلمة ( عليهم ) . ( ٣٦١ )  
ص ٣٤٦ . والصواب في الآية ( وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ) من الآية ( ٦٢ )  
في سورة النساء . حيث تقدمت عنده ( في ) على ( لهم ) .

عددها ثلاثين مسألة<sup>(١)</sup> هي المسائل المتقدمة ، يضاف إليها ست وعشرون مسألة من جمع الدكتور محيي الدين لم أثبتها للعلّة التي ذكرتها في أثناء الحديث عن المسائل التي استخرجها .

رابعاً : هناك مسائل فاتته ولم ترد عند سابقيه ، وهي التي خَصَّمتُ لها القسم الثالث الآتي .

خامساً : هناك مسائل يوء خذ عليه فيها بعض الملاحظات ، ولا أُرِدُّ ذلك إلا إلى السهو ، وجَلَّ من لا يسهو . وهذه المسائل هي :

٣١ - أ - قوله : " هل يطلق المفرد على الجمع السالم والمثنى ؟ " ثم قال ( كقوله : بعض بطنكم ، أي بطونكم " . والملاحظة هي تخصيص الجمع بالسالم والأولى عدم ذلك ؛ لأنَّ (بطون) جمع تكسير وليست جمعاً سالماً .

٣٢ - ب - قوله عن الجمع في الكنى مثل ( أبو بكر ) : " وقال الكوفيون : نقول : أبو زيد ين . أي يجمع الجزء الثاني " والذي وجدته عن ذلك : " وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما ، فتقول : أبوا البكرين ، وآباء البكرين " .<sup>(٤)</sup>  
ولم أجد تثنية الجزء الثاني فقط كما ذكره .

---

(١) من بينها ثلاث مسائل وردت عنده وأثبتها فيما تقدّم لاقتضاء سياق الحديث لها وهي ذوات الأرقام (١) ، و (٣) ، و (٦) ، و (٧) . وأرقامها عنده بحسب الترتيب السابق هي (٢٧٨) ص ٣٢٨ ، و (٢٧٠) ص ٣٢٦ ، (٢٥٨) ص ٣٢٤ ، و (١٢٢) ص ٣٩١ .  
(٢) المسألة (١٥٠) ص ٢٩٨ .  
(٣) المسألة (١٥١) ص ٣٠٠ .  
(٤) الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ١٤١ = ١ : ٤٢ ط ١ .

٣٣ : ج - قوله : " الخلاف في حركة ما لا ينصرف حالة الجرّ : يقول

أبو حيان : ونيابة الفتحة عن الكسرة على سبيل التحتم عند البصريين  
ولا يعرفون غيره ، وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة ، وحكوا : سمعت  
لغاتهم " (١) وكلام أبي حيان هو : " ونيابة الكسرة عن الفتحة فيما  
ذُكرَ على سبيل التحتم عند البصريين ... " (٢) إلى آخر ما نقل عنه  
ويبدو لي أنّ أبا حيان لا يقصد بما ذُكرَ حركة ما لا ينصرف ، وإنّما  
يقصد جمع الموءنث السالم لتقدّم الكلام عنه عنده (٣) ولأنّ نيابة الكسرة  
عن الفتحة لا تكون إلا معه .

٣٤ - د : = قال : " (إنَّ) بمعنى ( نعم ) : لا يجوز تخفيفها عند الكوفيين عاملة

أو مهملة ... " (٤) وقد أخذ ذلك عن أبي حيان . لكنّ أبا حيان لا يقصد  
بذلك (إنَّ) <sup>التي</sup> بمعنى ( نعم ) ، وإنّما يقصد ( إنَّ ) الداخلة على المبتدأ  
والخبر ، لقوله : " ويجوز أن تخفف ( إنَّ ) فتكون كالمشدوده عملاً وأحكاماً  
... وذهب الكوفيون إلى أنّ ( إنَّ ) لا يجوز تخفيفها " (٥)

(١) المسألة ( ١٧٦ ) ص ٣٠٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ، ج ١ : ٤١٩ .

(٣) م . ن ، ص ٤١٨ - ٤١٩ ، وينظر الجمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٦٧ = ٢٢ : ١ ط ١

(٤) المسألة ( ٢٥٢ ) ص ٣٢٢ .

(٥) ارتشاف الضرب ، ص ٥٩٧ ( مخطوط ) . وهذه المسألة هي من مسائل الإلتصاف ،

لعبد الرحمن الأنباري برقم ( ٢٤ ) .

## ٧ - الدكتور جميل علّوش

له كتاب بعنوان ( ابن الأنباري وجهوده في النحو )<sup>(١)</sup> أورد فيه تسعاً

وثلاثين مسألة مما لم يرد في الإنصاف. وقد كانت طريقتة في عرضها الاكتفاء

بذكر موضع الخلاف دون بيان رأي الفريقين فيها ، وتلك المسائل عند من تقدمه<sup>(٢)</sup>

ماعدًا مسألة واحدة هي :

(١) ( ليبيا : تونس : الدار العربي للكتاب ، ١٩٨١ م ) .

(٢) وتفصيلها : ثلاث مسائل وردت في الإنصاف لعبد الرحمن الأنباري ، وهي ذوات

الأرقام (١٣) ، (٨٨) ، (٢٤) وهي عنده بالأرقام : ( ج ) ص ٢٥٩ ، (١٣) (أ)

ص ٢٦٢ ، (٤ / ح ) ، ص ٠ ن ٠ . ومسألان تقدمتا بالرقمين (٢) ، (٩) ، وهما

عنده برقم (٦ / أ) ص ٢٦٢ ، (٢ / ج ) ص ٢٦١ ، ومسألة وردت عند الدكتور

المخزومي ينظر مدرسة الكوفه ، ص ٤٢١ ( م ٥ ) وهي عنده برقم (٣ / ب) ٢٦٢ .

وإحدى عشرة مسألة وردت عند الدكتور فاضل السامرائي ، ينظر مجلة كلية الآداب

عدد (١٣) ما بين ص ٤١٧ و ٤١٩ وهي عنده بالأرقام (١ / أ ، ب ، د) ص ٢٦٠

(٢ / أ ، ب ، د ، هـ ، ز ، ح ، ن) ص ٢٦٠ - ٢٦٢ ، (٥ / أ) ص ٢٦٢ . ومسألة عند

الدكتور الحلواني ، ينظر الخلاف النحوي ، ص ١١٩ وهي عنده برقم (٣ / ج) ، ص

٢٦٢ ، وأربع عشرة مسألة عند الدكتور مجي الدين في كتاب ابن الأنباري في كتابه

الإنصاف ما بين ص ٣١٧ ، ٣٣٠ بالأرقام (٣) ، (٤) ، (١٨) ، (٢١) ، (١) ، (٥) ،

(٨) ، (١٦) ، (١٩) ، (٢٢) ، (٧) ، (١٩) أيضا ، (٣٨) ، (١٤) ، وهي عنده بذلك

الترتيب بالأرقام (١ / أ ، ب ، ج ، د) ص ٢٥٨ ، (٢ / أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز) ص ٢٥٨ -

٢٥٩ ، (١ / ج) ص ٢٦٠ ، (٢ / ك) ص ٢٦١ ، (٤ / د) ص ٢٦٢ . وست مسائل عند

الدكتور الطويل ينظر الخلاف بين النحويين ما بين ص ٣٢٣ ، ٢٥٢ المسائل

(٣٠٠) (٣١٢) ، (٣٣١) ، (٣٩٤) ، (٣٤٧) ، (٣١٩) وهي عنده بالأرقام (٢ / و ، ط ، ي) ، ل

(م) ص ٢٦١ ، (٤ / ب) ص ٢٦٢ .

٣٥ - " هل يجوز الجزم ب (أن) المصدرية " <sup>(١)</sup> ورأى بعض الكوفيين جواز ذلك <sup>(٢)</sup> وإلى جانب هؤلاء الذين تقدم الحديث عنهم هناك عدد آخر من الباحثين ذكروا مسائل تشتمل على آراء كوفية منها ما هو منسوب إلى الكوفيين عموماً ومنها ما هو منسوب لأشخاص معينين منهم . ولم يكن مقدمهم من ذكرها الاستقصاء وإنما أوردوها للتمثيل ومن هؤلاء الباحثين أستاذنا الدكتور الأتصاري ، حيث أحال في دراسته عن الفراء إلى العديد من آرائه في جميع الأبواب تقريباً <sup>(٣)</sup> مع تمثيله بطائفة منها <sup>(٤)</sup> ومنهم أيضاً الدكتور شوقي ضيف حيث مثل في أثناء حديثه عن مدرسة الكوفة بالعديد من آراء الكوفيين . ومنهم كذلك الدكتور عبد الأمير الورد الذي أورد تسعاً وأربعين مسألة اتفق فيها الأخفش <sup>(٥)</sup> مع الكوفيين <sup>(٦)</sup> .

(١) ص ٢٦٢ رقم ( ٤ / أ ) .

(٢) ينظر المغني ، لابن هشام ، ص ٢٧ ، والهمع للسيوطي ، ج ٤ : ٩١ : ٢ : ٣ ط ١ .

(٣) ينظر أبو زكريا الفراء ، ص ٤١٢ - ٤١٨ .

(٤) ينظر م . ن ، الصفحات ٤١٨ - ٤٣٥ وغيرها .

(٥) ينظر المدارس النحوية ، ص ١٦٨ - ١٧١ ، ١٧٢ ، ٢٤٠ .

(٦) ذكر أنها خمسون مسألة ولكنه لم يورد إلا ذلك العدد .

(٧) ينظر منهج الأخفش الأوسط ،

ص ٣٩٨ - ٤٠٥ .

وينظر كذلك على سبيل التمثيل ابن الحاجب النحوي ، للدكتور طارق الجنابي (بغداد مطبوعة أسعد ، ١٩٧٤ م) ، ص ١٦٠ - ١٨٦ ، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي للدكتور فتحى الدجنى ص ٢٨٥ - ٣١٢ ، وابن الناظم النحوي ، لمحمد على سعيد ، ص ٨٥ - ١٤٨ ، وابن كيسان النحوي ، لمحمد الدعجاني ، ( ر . م ) ص ٢٢٤ - ٢٦٦ ، وابن الطراوة النحوي ، للدكتور عياد الثبيتي ، ص ١١٢ - ١٥٥ ، والمدرسة النحوية في مصر والشام ، للدكتور عبد العال سالم مكرم ، (بيروت : دار الشروق ط ١ ، ١٤٠٠ هـ) ص ٧٦ - ٧٧ ، ١٩٤ - ١٩٦ ، ٢٠١ - ٢٠٨ ، ٣٨٦ - ٣٩٥ .



### ثالثاً : المسائل المضافة

تقدّم في أثناء الحديث عن المسائل التي أحصاها الدكتور الطويل الإشارة إلى أنّه قد فاتته مسائل ، وهذه المسائل هي التي دعت إلى كتابة هذا الملحق ليكون إكمالاً لما بدأه .

ولا أدعى أنّ هذه المسائل يمكن أن تشمل كلّ ما فاتته ؛ لأن استقضاء ذلك أمر صعب إن لم يكن مستحيلاً بسبب تعدد كتب النحو التي تعرضت لنسبة الآراء إلى أصحابها وعدم توافقها في ذكر بعض الآراء إلى جانب أنّ عدداً من تلك الكتب لم يصل إلينا . ولكن الذي يمكن أن أقوله هو أنّي حاولت قدر المستطاع إحصاء جميع المسائل الكوفية في همع الهوامع للسيوطي .

وكان إختياري لهذا الكتاب راجعاً إلى تأخّر صاحبه نسبياً وسعة اطلاعه في كتب النحو وكثرة مؤلفاته النحوية وغيرها . وقد برز ذلك في الكتاب المختار حيث تجده ينسب كثيراً من الآراء إلى أصحابها . وقد التزمت بنسخ الكتاب كلّما كان ذلك متيسراً . ولم أكن مقتصراً عليه في استخراج جميع المسائل فهناك بعض المسائل مستخرجة من كتب أخرى . وحاولت أن أذكر في كلّ باب من أبواب النحو أو الصرف ما يندرج تحته من تلك المسائل حسب الإمكان ، وأن أحيل عند ذكر عنوان كلّ باب إلى ما يندرج تحته من المباحث التي تقدمت في الرسالة ، أو سن المسائل التي أحصاها الدكتور الطويل ، ليسهل الرجوع إليها لمن أراد الاطلاع على الآراء الكوفية في أي باب من الأبواب ، وذلك على النحو التالي :

---

(١) وتلك المسائل تقع بين صفحتي ٢٤٦ - ٣٦١ في كتابته الخلاف بين النحويين

وسأكتفي بالإشارة إلى أرقام المسائل فقط عند الإحالة .

### أقسام الكلام

- ٣٥ - حدّ الاسم : " قال الكسائي : الاسم : ما وصف " (١) . وقال الفراء :  
" الاسم ما احتمل التنوين ، أو الإضافة ، أو الألف واللام " (٢) أو " الاسم  
ما دخل عليه حرف من حروف الخفض وهذا قول هشام وغيره .  
وقول آخر : أن الاسم مانودي " (٣)  
٣٦ - حدّ الفعل : " قال الكسائي : الفعل : ما دلّ على زمان " (٤) وقال  
المصحبي (ت ٣٩٥) : " والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي من أن  
الفعل ما دل على زمان كـ ( خرج ) و ( يخرج ) دلنا بهما على ماضٍ  
ومستقبل " (٥)  
٣٦ - " الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين في قولهم : قسما وجعلهم الأمر  
مقتطعاً من المضارع " (٦)

### الإعراب والبناء\*

- ٣٧ - من أنواع الإعراب " الجزم خلافاً للمازني ، في قوله : إنه ليس بإعراب ،  
إنما هو يشبه الإعراب ، وهو مذهب الكوفيين " (٧)

(١) المصحبي ، لأحمد بن فارس ، ص ٩٠ .

(٢) م ٠ ن ، ص ٠ ن .

(٣) م ٠ ن ، ص ٠ ن .

(٤) م ٠ ن ، ص ٩٣ .

(٥) م ٠ ن ، ص ٩٤ .

(٦) الهمع ، ج ١ : ص ١٥ = ١ : ٧ ط ١ ، و ص ٢٦ = ١ : ٩ وسأكتفي بوضع أرقام أجزاء وصفحات

الطبعة الأولى بين قوسين عند الإشارة إلى الهمع فيما يأتي .

\* وينظر الخلاف بين النحويين ، المسائل : ( ٧٢ ، ١٨٥ ) ، وينظر المبحث التاسع عشر

والمبحث العشرون .

(٧) الهمع ، ج ١ : ٦٤ ( ١ : ٢١ ) ، وينظر الزاهر ، لأبي بكر ، ج ١ : ٣٨٥ ، ومختصره ،

للزجاجي ( مخطوط ) ص ٤٩ .

### الأسماء المتنة\*

٣٨ - " قال العجاج :

خالط من سلمى خياشيمَ وفا

فأفرده لفظاً حالة النصب ، فخصّه البصريون بالضرورة ، وجوزه الأخفش والكوفيون ، وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجاً على أنه حُذِفَ المضاف إليه ونوى ثبوته " (١)

٣٩ - " قصر الفراء الإعراب بالحروف على الخمسة الأول ، [ أي أبوك ، وأخوك ، وحموك وفوك ، وذو مال ] ، ومنع ذلك في (هن) ، وتابعه قوم " (٢)

٤٠ - " ذهب الفراء إلى أن وزنها [ أي أبوك ، وحموك ، وأخوك ، وذو مال ] فَعُلَّ بالفتح والإسكان ، و (فوك) فُعَل بضم الفاء والإسكان " (٣) ونَسِبَ وزن فَعَل في (أبوك) إلى الكوفيين (٤)

### المثنى والجمع\*\*

٤١ - من شروط التثنية والجمع إتفاق اللفظ ، " وهل يشترط إتفاق المعنى ؟ فيه أقوال ٠٠٠ والثاني : لا . وصحّه ابن مالك تبعاً لأبي بكر بن الأبيساري قياساً على العطف ، ولوروده في قوله تعالى : ( وَالِهَ أَبَاكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ) \* . \* . \* (٥)

\* وينظر الخلاف ، (م ٢) .

(١) الهمع ، ج ١ : ١٣١ ( ١ : ٤٠ )

(٢) الهمع ، ج ١ : ١٢٣ ( ١ : ٣٩ ) .

(٣) م ٠ ن ، ١٣١ ( ١ : ٤٠ ) .

(٤) <sup>ينظر</sup> الأشباه ، للسيوطي ج ٣ : ٢٢٢ .

\*\* وينظر الخلاف بين النحويين ، المسائل : ( ٣ ) ، ( ٤ ) ، ( ٦٢ ) ، ( ١٤٣ ) ، ( ١٩٥ ) ، ( ١٥٠ )

( ١٥١ ) ، ( ١٤٩ ) ، ( ١٤٨ ) . وينظر المسائل : ( ٧ ) ، ( ٩ ) ، ( ٣١ ) ، ( ٣٢ ) ، ( ٣٣ )

المتقدمة في هذا الملحق .

(٥) الهمع ، ج ١ : ١٤٣ ( ١ : ٤٣ ) .

\*\* \* من الآية ( ١٣٣ ) في سورة البقرة .

- ٤٢ - قال السيوطى : " وجوز الكوفية تثنية نحو بعلبك وجمعه ٠٠٠ وبعضهم تثنية ما ختم بويه وجمعه ، وهو اختياري " (١)
- ٤٣ - " ومما لا يشنى لتعريفه أجمع وجمعا فى التوكيد ، وإخوته خلافا للكوفيين " (٢)

### أعراب المعتل\*

- ٤٤ - " ذهب الفراء فى نحو ( يُعَيِّى ) و ( يُحَيِّى ) إلى جواز نقل حركة الياء الأولى إلى الساكن قبلها ، وتدغم فتظهر علامة الرفع فيها " (٣)

### النكرة والمعرفة\*\*

#### الضمائر\*\*\*

- ٤٥ - قال الكوفيون : " المضمرة يصلح لكلّ مذكور ، فلا يخص شيئا بعينه،

(١) م ٠ ن ، ١٤٠ - ١٤١ = ( ١ : ٤٢ ) ٠

(٢) م ٠ ن ، ١٤٣ ( ١ : ٤٣ )

\* وينظر المبحث الثانى والعشرون والمبحث الثالث والعشرون والمبحث الرابع والعشرون ٠

(٣) الهمع ، ج ١ : ١٨٥ ( ١ : ٥٣ ) ، وينظر المساعد ، لابن عقيل ، ج ٤ : ٢٦١ ٠

\*\* ينظر الخلاف بين النحويين : ( م ١٠١ ) ، ( م ١٨٣ ) وهما فى الهمع ، حسب الترتيب ، ج ١ : ١٩٢ ، ١٨٩ ( ٥٦ ، ٥٥ ) وينظر المبحث الخامس والعشرون ٠

\*\*\* وينظر الخلاف بين النحويين ، للدكتور الطويل المسائل التالية والى جانب كل

منها موضعها فى الهمع : ( ٩٦ ) ج ١ : ٢٠٩ ( ٦٠ - ٦١ ) ، و ( ٩٨ ) ١ : ٢١٢

( ٦١ ) ، و ( ١٨٤ ) ١ : ١٩٤ ( ٥٨ ) ، و ( ١٨٦ ) ١ : ٢٢٤ ( ٦٤ ) ، و ( ٢٠٥ ) ، و ( ١٨٨ )

١ : ٢٢٩ ( ٦٦ ) ، و ( ١٨٧ ) ١ : ٢٠٧ ( ٦٠ ) ، و ( ١٨٩ ) ١ : ٢٣٢ ( ٦٧ ) ، و ( ١٩٠ )

١ : ٢٢٧ ، ٢٣٣ ( ٦٥ ، ٦٧ ) ٠ و ( ١٠٠ ) ١ : ٢٣٦ ، ٢٣٧ ( ٦٨ ) ، و ( ١٩١ ) ١ : ٢٣٩

( ٦٨ - ٦٩ ) و ( ١٩٢ ) ١ : ٢٦٥ ، ٢٦٦ ( ٧٧ ) ٠

وينظر أيضا ( م ٢٢ ) فى هذا الملحق ، والهمع ١ : ٢٠٨ ( ٦٠ ) ٠

وقد يكون المذكور قبله نكرة فيكون نكرة أيضاً على حسب ما يرجع إليه ، ولذلك تدخل عليه ( رَبِّ ) من قولهم : ربه رجلاً " (١)

٤٦ - من ضمائر الرفع المنفصلة ( نَحْنُ ) " واختلف في علة بنائه على الضم

فقال الفراء وشعلب : لما تضمن معنى التثنية والجمع قوى بأقوى

الحركات ٠٠٠ وقال هشام : الأصل : ( نَحْنُ ) بضم الحاء وسكون النون

فنقلت حركة الحاء على النون واسكنت الحاء " (٢)

٤٧ - " إذا اجتمع ضميران فأكثر متمله ٠٠٠ فَإِنَّ أُمَّرَ الْأَخْصِ تَعَيَّنَ الْفَصْلُ ، نحو

الدرهم أعطيته إِيَّاكَ ٠٠٠ وذهب الفراء إلى تعيين الانفصال إلا أن يكون

ضمير مثنى ، أو ضمير جماعة ذكور فيجوز إذ ذاك الاتصال ، والانفصال

أحسن ، نحو الدرهمان أعطيتهماكَ ، وَالْعِلْمَانُ أعطيتهموك ٠٠٠ ووافق

الكسائي الفراء ، وزاد جواز الاتصال إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث

نحو : الدراهم أعطيتهنكَ " (٣)

٤٨ - " لو تقدم المفعول على الفعل نحو : زيداً ضرب غلامه ، لم يجز ذلك

عند الفراء " (٤)

٤٩ - إذا كان المعمول الذي اتصل به الضمير مقدّم الرتبة نحو ( ضرب غلامه

زيداً ) فَإِنَّ الْجُمْهُورَ يَمْنَعُونَ التَّقْدِيمَ ٠٠٠ وحكى الصّفا الإجماع عليه ،

لكن أجازته أبو عبد الله الطوال من الكوفيين ، وعزى إلى الأخفش " (٥)

(١) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٥ : ٨٧ " وقال الفراء : " الحال تنصب في معرفة الأسماء

ونكرتها ، كما تقول : هل من رجل يضرب مجرداً ٠ فهذا حال وليس بنعت " معاني القرآن

ج ٢ : ٢١٦ فالذي يظهر لي أنه جعل الضمير في ( يضرب ) نكرة لعوده على نكرة وجعل ( مجرداً )

حالاً منه ٠ وينظر عن هذه المسألة أيضاً الأصول ، لابن السراج ، ج ١ : ٤٠٦ ( ٤٩٥ ) ٠

(٢) الهمع، ج ١ : ٢٠٨ - ٢٠٩ ( ٦٠ ) ٠

(٣) م ٠ ن ، ٢١٩ - ٢٢٠ ( ٦٣ ) ٠

(٤) م ٠ ن ، ٢٢٩ ( ٦٦ ) ٠

(٥) م ٠ ن ، ٢٣٠ ( ٦٦ ) ٠

( ضمير الشأن )

٥٠ - " مذهب البصريين أن تذكيره مع المذكر وتأنيثه مع الموث أحسن من خلاف ذلك نحو : ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ )<sup>(١)</sup> ( فَإِنَّا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْمَارِ النَّيْنِ كَفَرُوا )<sup>(٢)</sup> . ويجوز التذكير مع الموث ، حكي ( إنه أمة الله ذاهبة ) ، والتأنيث مع المذكر ، كقراءة : ( أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ )<sup>(٣)</sup> . بالفوقية<sup>(٤)</sup> فإن الاسم ( أن يعلمه ) وهو مذكر ، وأوجب الكوفيون الأول<sup>(٥)</sup> ونقل أبو بكر<sup>من ينادى</sup> عن الفراء أن التذكير يجب مع المذكر فقط أما المؤنث فقد أجاز معه التذكير ، نحو : إنه قامت هند ، إلا إذا كان فعله مذكراً فيجب التذكير نحو إنه قام الهندات<sup>(٦)</sup> ، كما نقل أن الكسائي يوافق البصريين<sup>(٧)</sup> .

٥١ - " ومنع الأخفش والفراء وقوعه مبتدأ وقالوا : لا يقع إلا معمولاً " <sup>(٨)</sup>  
" ومنع الفراء وقوعه في باب ( كان ) " <sup>(٩)</sup> .

- (١) الآية الأولى في سورة الإخلاص .
- (٢) من الآية ( ٩٧ ) في سورة الأنبياء .
- (٣) من الآية ( ١٩٧ ) في سورة الشعراء .
- (٤) بالفوقية مع نصب ( آية ) كما ضبطها المحقق هي قراءة ابن عباس ، ويبدو لي أنه لا شاهد فيها ولعل المراد قراءة ابن عامر والجحدري بالفوقية في ( تكن ) ورفع ( آية ) فقد وجهت على أن في ( تكن ) ضمير القمة . ينظر البحر المحيط ، لأبي حيان ج ٧ : ٤١ ، ومعجم القراءات ، للدكتور عبدالعال والدكتور أحمد مختار ، ج ٤ : ٣٢٨ .
- (٥) الهمع ، ج ١ : ٢٣٣ - ٢٣٤ ( ٦٧ ) .
- (٦) وينظر معاني القرآن ، ج ١ : ٣٦٢ .
- (٧) ينظر المذكر والمؤنث ، ص ١٦٩ .
- (٨) الهمع ، ج ١ : ٢٣٤ ( ٦٧ ) .
- (٩) م . ن ، ٢٢٥ ( ٦٧ ) . ويبدو أن هذا رأي آخر للفراء ، لأنه قد صرح بوقوعه مع ( كان ) حين قال : " ... ومن نصب قال من عادة ( كان ) عند العرب مرفوع ومنصوب فأضروا في ( كان ) اسماً مجهولاً وصيروا الذي بعده فعلاً لذلك المجهول " معاني القرآن ، ج ١ : ٣٦١ وينظر المبحث السادس .

( ضمير الفصل )

- ٥٢ - " ذهب قوم من الكوفيين إلى : جواز وقوعه بين نكرتين مطلقاً  
وخرجوا عليه ( أَنْ تَكُونَ أُمَّةً هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ )<sup>(١)</sup> . وذهب قوم  
منهم إلى جواز وقوعه بعد اسم ( لا ) نحو : لا رجل هو منطلق"<sup>(٢)</sup> .
- ٥٣ - " ذهب الكسائي والفراء إلى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ  
نحو: ما بال زيد هو القائم، وما شأن عمرو هو الجالس، ومررت بعيد  
الله هو السيد ، بنصب الجميع " <sup>(٣)</sup> .
- ٥٤ - " وذهب الفراء إلى جواز وقوعه أول الكلام قبل المبتدأ والخبر ، وجعل  
منه : ( وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ )<sup>(٤)</sup> " <sup>(٥)</sup> .
- ٥٥ - " ولو وقع قبله (إلا) نحو : ما كان زيد إلا هو الكريم ، فقال  
البرصيون : يتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل ، وجوزه الكسائي " <sup>(٦)</sup> .
- ٥٦ - " إن وقع بعده مشتق رافع للسببي فإن طابق الضمير الاسم نحو : ظننت  
زيداً هو القائم أبوه أو هو القائمة أو القائم جاريتيه ، فقال البرصيون  
تتعين الابتدائية ، ولا يجوز الفصل . وجوزه الكسائي . وفصل الفراء بين  
أن يكون الفصل خلفاً من موصوف فيوافق الكسائي أو غير خلف فيوافق  
البرصيين . وإن لم يطابق ، نحو : كان زيد هي القائمة جاريتيه ،  
فالبرصيون يمنعون هذا التركيب أصلاً . . . . . وجوزه الكسائي على الفصل .  
ويجوز ما ذكر في باب ظن ، وفي ثانی وثالث باب أعلم " <sup>(٧)</sup> .

(١) من الآيه ( ٩٢ ) في سورة النحل .

(٢) الهمع ، ج ١ : ٢٣٨ - ٢٣٩ ( ٦٨ ) .

(٣) م . ن ، ٢٣٩ ( ٦٩ ) .

(٤) من الآيه ( ٨٥ ) في سورة البقرة .

(٥) الهمع ، ج ١ : ٢٣٩ ( ٦٩ ) .

(٦) م . ن ، ٢٤٢ ( ٦٩ ) .

(٧) م . ن ، ٢٤٢ ( ٦٩ - ٧٠ ) .

٥٧ - " ولو عطف على ما بعده الضمير بالسواو فإن كرر الضمير تعين في المعطوف الرفع إن اختلفا ، نحو : كان زيد هو القائم وهو الأمير ، وأجاز هشام نصبه . ورفع المعطوف والمعطوف عليه إن اتفقا نحو :<sup>(٢)</sup>  
إن كان زيد هو المقبل وهو المدير . وأجاز والفراء نصبهما " .

### العلم

#### أسماء الإشارة \*\*

٥٨ - من أسماء الإشارة : " تيك بكسر التاء ، و ( تيك ) بفتحها ، و ( ذيك ) وأنكرها ثعلب ، و ( تيك ) بكسر التاء ، و ( تيك ) بفتحها حكاهما هشام ، و ( تيك ) بكسر اللام والتاء ، و ( تيك ) بكسر اللام ، حكاهما الفراء " (١)

#### الموصلات \*\*\*

٥٩ - ( أئ ) الموصولة : " البصريون على أنه لا يلزم تقدم عاملها ، ولا استقباله فيجوز : أحب أيهم قرأ ، ويعجبني أيهم قام ، وأوجبهما الكوفيون " (٢)

- (٤) ٣٠٣ نه ، ٤٤٤-٤٤٣ (٧٠) \*  
\* ينظر الخلاف بين النحويين : ( م ٢٠٤ ) وهي في الهمع ، ج ١ : ٢٤٦ ( ٧١ ) . وينظر كذلك المبحث الخامس والعشرون .
- \*\* وينظر الخلاف بين النحويين ، المسألة ( ٩٥ ) وهي في الهمع ، ج ١ : ٢٥٨ ، ٢٨٣ ، ( ٧٥ ، ٨٢ ) و ( ١٠٢ ) في الهمع ، ج ١ : ٢٩٠ ( ٨٤ ) .
- ( ١ ) الهمع ، ج ١ : ٢٥٩ ( ٧٥ ) .
- \*\*\* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل : ( ١٠٢ ) وهي في الهمع ، ج ١ : ٣١٢ ( ٩١ ) ، و ( ١٠٤ ) الهمع ، ج ١ : ٢٩٢ ( ٨٤ ) ، و ( ٢٠٢ ) ، و ( ٢٠١ ) الهمع ، ج ١ : ٢٩٩ ، ٣٠١ ( ٨٧ ) ، و ( ١٩٧ ) الهمع ، ج ١ : ٣١١ ( ٩٠ ) و ( ١٩٨ ، ٢٠٣ ) الهمع ، ج ١ : ٣٠٥ ( ٨٨ ) ، و ( ١٩٣ ) الهمع ، ج ١ : ٢٨٥ ( ٨٣ ) ، و ( ١٩٤ ) الهمع ، ج ١ : ٢٩٧ ( ٨٧ ) ، و ( ٣٠٩ ) وهي في التصريح لخالد الأزهرى ، ج ١ : ١٤٢ .
- وينظر كذلك المباحث : السادس والعشرون إلى الحادى والثلاثين .
- ( ٢ ) الهمع ، ج ١ : ٢٩٢ ( ٨٤ ) . وينظر النحو في المناظرات ، للدكتور الزاكي ، ص ٢٧٤ .



- ٦٠ - (أى) الموصولة : " أنكر ثعلب كونها موصولاً ، وقال لا تكون إلا استفهاماً  
أو جزاء " (١)
- ٦١ - " جَوَّز الكسائي الوصل بجملتي الأمر والنهي ، نحو : الذى اضربه  
أو لا تضربه زيد ٠٠٠ وجَوَّزه هشام بجملة موصولة ب (ليت) ، و (لعل) (لعل)  
و (عسى) ، نحو : الذى لبتة أو لعلّه منطلق زيد ، والذى عسى أن  
يخرج زيد " (٢)
- ٦٢ - الضمير العائد : " إن تأخر المخبر عنه وتقدّم الخبر تعينت الغيبة  
عند الجمهور ، نحو : الذى قام أنا ، والذى قام أنت ، لأنّ الحمل على  
المعنى قبل تمام الكلام ممنوع . وجَوَّز<sup>نكأ</sup> عوده مطابقاً للمتكلم  
والمخاطب كما لو تقدّم " (٣)
- ٦٣ - " أجاز الكسائي حذف (المتعلّق) الخاص فى القريب نحو : نزلنا  
المنزل الذى أمسى أو الذى البارحة أو الذى آنفاً ، بخلاف نزلنا المنزل  
الذى يوم الخميس " (٤)
- ٦٤ - العائد من صلة (ال) نحو : الضاربه زيد هند " اختلف فى  
محلّه ٠٠٠ فذهب الأخفش إلى أنّه منصوب والمازنى إلى أنه مجرور  
والفراء إلى جواز الأمرين " (٥)
- ٦٥ - العائد : " إن جر بإضافة صفة غير ناصبة ، نحو : جاء الذى أنا ضاربه  
أمس ، أو غير صفة ، نحو : جاء الذى وجهه حسن ، لم يجوز حذفه  
وأجازه الكسائي " (٦)

(١) الهمع، ج ١ : ٢٩٢ (٨٤) ، وينظر المغنى ، لابن هشام ، ص ٨٢ .

(٢) الهمع ج ١ : ٢٩٥ - ٢٩٦ ( ٨٥ ) .

(٣) م . ن ، ٢٩٩ ( ٨٦ ) .

(٤) م . ن ، ٣٠٢ ( ٨٧ ) . وينظر المجالس ، لثعلب ، ج ١ : ٢٦٦ = ٣٢١ ط ١ .

(٥) الهمع، ج ١ : ٣٠٧ ( ٨٩ ) .

(٦) م . ن ، ٣١٠ ( ٩٠ ) .

- ٦٦ - " إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والنسق عليه ، نحو :  
جاءني الذي ضربت نفسه ، وجاءني الذي ضربت وعمراً ، خلاف .  
فالأخفش والكسائي على الجواز ، وابن السراج وأكثر أصحابه على المنع  
واختلف عن الفراء في ذلك " (١)
- ٦٧ - " زعم الكسائي أن العرب لا تستعمل ( مَنَّ ) نكرة إلا في موضع يختص  
بالنكرة ، كوقوعها بعد ( رَبِّ ) " (٢)
- ٦٨ - ( من ) و ( ما ) " يقعان شرطاً واستفهاماً وأنكر الفراء نحو : من قائم؟ " (٣)
- ٦٩ - " في جواز تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلق بالملة على الموصول  
اسمياً أو حرفياً مذاهب . أحدها : المنع مطلقاً ، وعليه البصريون . والثاني  
الجواز مطلقاً وعليه الكوفيون " (٤)
- ٧٠ - أجاز الكسائي تقديم معموله ( كى ) عليها ، نحو : جاء زيد العلم  
كى يتعلم . وأجاز الفراء تقديم معمول صلة ( أن ) عليها نحو : أعجبنى  
العسل أن تشرب " (٥)
- ٧١ - حذف ( أن ) : " في جواز حذف الموصول إذا علم مذاهب : أحدها : الجواز  
في الاسمي غير ( ال ) دون الحرفي غير ( أن ) ، وعليه الكوفيون والبغداديون  
... قال تعالى : ( وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ ) (٦) . أى أن يريكم " (٧)
- 
- (١) م . ٠ ن ، ٣١٤ ( ٩١ ) .  
(٢) م . ٠ ن ، ٣١٦ ( ٩٢ ) .  
(٣) م . ٠ ن ، ٣١٥ ( ٩٢ ) .  
(٤) الهمع ، ج ١ : ٣٠٤ ( ٨٨ ) . وينظر الخلاف النحوي للدكتور الحلواني ، ص ١١٨ .  
(٥) الهمع ، ج ١ : ٣٠٢ ( ٨٨ ) .  
(٦) من الآية ( ٢٤ ) في سورة الروم .  
(٧) الهمع ، للسيوطي ، ج ١ : ٣٠٦ ( ٨٨ - ٨٩ ) .

### المعروف بـ ( ال ) \*

#### المبتدأ والخبر\*\*

- ٧٢ - حذف العائد على المبتدأ : " . . . وقيل يجوز حذف المنصوب بفعل جامد كالتعجب نحو : أبوك ما أحسنَ ، أى أحسنه وعليه الكسائي " (١)
- ٧٣ - هل يغنى عن رابط المبتدأ عطفُ جملة فيها ضمير المبتدأ بالسواو على الجملة المخبر بها الخالية منه ؟ " أجازهُ هشام وحده نحو : زيد قامت هند وأكرمها . ومنعه الجمهور " (٢)
- ٧٤ - " البصريون على أن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتق سواء تقدم أم تأخر . وقال الفراء : لا ضمير فيه إلا إذا تأخر ، فإن تقدم فلا وإلجاز أن يوكد ويعطف عليه ، ويبدل منه ، كما يفعل ذلك مع التأخير " (٣)

\* ينظر المبحث الثانى والثلاثون والخلاف بين النحويين للدكتور الطويل ، المسألة ( ٤٤٠ ) وهى فى الهمع ، ج ١ : ٢٧٦ ( ٨٠ ) .

\*\* ينظر المباحث الثالث والثلاثون إلى الثامن والثلاثين والخلاف النحوى المسائل التالية وإلى جانب كلِّ منها موضعها فى الهمع إن وجد : (٥) ج ٢ : ٩ ( ١ : ٩٥ ) ، و ( ٦ ) ج ٥ : ١٣٢ ( ٢ : ١٠٧ ) ، و ( ٧ ) ج ٢ : ١٠ ( ١ : ٩٦ ) ، و ( ٢٩ ، ٢١٦ ) ج ٢ : ٢١ ، ٥ : ٣٥ ( ١ : ٩٨ ، ٢ : ١٠٨ ) ، و ( ٩ ، ٢١٢ ) ج ٢ : ٣٦ - ٣٧ ( ١ : ١٠٣ ) ، و ( ٢١٠ ) ج ٢ : ٤٩ ( ١ : ١٠٧ ) ، و ( ٢٠٧ ) ج ٢ : ٦ ( ١ : ٩٤ ) ، و ( ٢٠٨ ) ج ٢ : ٦ ( ١ : ٩٤ ) ، و ( ٢٠٩ ) ج ٢ : ٤٤ ( ١ : ١٠٥ ) ، و ( ١٠ ) ج ٢ : ٤٣ ( ١ : ١٠٥ ) ، و ( ٢١١ ) ، و ( ٢١٣ ) ج ٢ : ١٤ ، ١٧ ( ١ : ٩٧ ) ، و ( ٢١٧ ) ج ٢ : ٢٤ ( ١ : ٩٩ ) ، و ( ٢١٨ ) ، و ( ٢١٩ ) ، و ( ٢٢٠ ) ، و ( ٢٢١ ) ، و ( ٢٢٢ ) ، و ( ٢٤٦ ، ٣٥١ ) ج ٢ : ١٧٠ ( ١ : ١٣٨ ) ، و ( ٥٨ ) .

(١) م . ن ، ص ١٧ = ٩٧ : ١ .

(٢) م . ن ، ص ٢٠ = ٩٨ : ١ .

(٣) م . ن ، ص ٢٢ - ٢٣ = ٩٩ : ١ .

- ٧٥ - " إذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عين فإن كان الظرف نكرة " نحو : المسلمون جانب ٠٠٠ جاز فيه الرفع والنصب عند البصريين والكوفيين في المشهور عنهم ٠ وعنهم رواية أن الرفع واجب " (١)
- وقد يكون من هذه الرواية قول الفراء : " العرب يقولون : هو رجل دونك وهو رجل دون ، فيرفعون إذا أفردوا ، وينصبون إذا أضافوا " (٢)
- ٧٦ - " إذا قلت : اليوم الجمعة ، جاز رفع اليوم ونصبه وكذلك نحو الجمعة مما تضمن عملاً كالسبت ٠٠٠ وأما الأحد وما بعده من الأيام فلا يجوز فيه إلا الرفع ٠٠٠ وأجاز الفراء وهشام النصب بناءً على (الآن) ، أي على معنى أن الآن أعم من الأحد " (٣)
- ٧٧ - " هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ مضاف ، ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف وللمضاف إليه من غير عطف ، كقولهم : (راكب الناقة طليحان) ؟ ٠ قولان : أحدهما : لا ٠ وعليه أكثر البصريين ٠ والثاني : نعم ٠ وعليه الكسائي ، وهشام وجزم به ابن مالك ، على أن التقدير : ركب الناقة والناقة طليحان ، فحذف المعطوف ، لوضوح المعنى " (٤)
- ٧٨ - دخول الفاء على الخبر : " جوز الفراء والأعلم دخولها في كل خبر هو أمر ، أو نهى ، نحو : زيد فأضربه ، وزيد فلا تضربه " (٥)
- ٧٩ - " إذا جئت بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليه قبلها عند الكوفيين ، وأجازه ابن السراج " (٦)

(١) م ٠ ن ، ص ٢٥ ( ١ : ٩٩ )

(٢) معاني القرآن ، ج ١ : ١١٩ ٠

(٣) الهمع ، ج ٢ : ٢٥ - ٢٦ ( ١ : ١٠٠ ) ٠

(٤) م ٠ ن ، ص ٥٢ ( ١٠٨ ) ٠

(٥) م ٠ ن ، ص ٥٩ ( ١١٠ ) ٠

(٦) م ٠ ن ، ص ٦١ ( ١١٠ ) ٠

٨٠ - من وجوب تقديم الخبر " أن يكون مسنداً - دون أما - إلى (أن) المفتوحة المشددة وصلتها ٠٠٠ وجوز الفراء والأخفش تأخيره قياساً على المسند إلى (أن) المخففة " (١)

( الحال السادة صد الخبر . )

في نحو : ضربى زيداً قائماً

٨١ - " اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أو لا ؟ فقال قوم : لا خبر له ، وأن الفاعل المجرور لفظاً أغنى عن الخبر ، وقال الكسائى ، وهشام ، والفراء ، الحال نفسها هي الخبر وجاز نصب قائماً ، وإن كان خبراً ، لما لم يكن عين المبتدأ ، لأن القائم هو زيد ، لا الضرب . فلما كان خلافه انتصب على الخلاف " (٢)

" وحكى عن الكوفيين عموماً أنهم قدروه ثابت أو موجود بعد ( قائماً ) " (٣)

٨٢ - " وعن تحمل هذه الحال للضمير اختلف الكسائى وهشام مع الفراء فقالوا : فيها ضميران مرفوعان : أحدهما صاحب الحال . والآخر من المصدر . وقال الفراء : لا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها وتعريفها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط .

نحو ضربى زيداً إن قام " (٤)

٨٣ - الأصل أن يكون المبتدأ مع تلك الحال مصدراً صريحاً " وهل يجزى ذلك فى المصدر المؤول نحو : أن ضربت زيداً قائماً ، أو أن تضرب زيداً قائماً ؟ الجمهور : لا ، والكوفيون : نعم " (٥)

(١) م . ن ، ص ٣٦ ( ١ : ١٠٣ )

(٢) م . ن ، ص ٤٥ ( ١ : ١٠٥ - ١٠٦ ) بتصرف .

(٣) م . ن ، ص ٤٦ ( ١ : ١٠٦ ) بتصرف .

(٤) م . ن ، ص ٤٥ ( ١ : ١٠٥ - ١٠٦ ) بتصرف .

(٥) م . ن ، ص ٤٨ ( ١ : ١٠٦ ) .

- ٨٤ - فى جواز وقوع هذه الحال فعلاً أقوال : أحدها : وعليه سيبويه والفراء المنع • الثانى : الجواز • وعليه الأخفش والكسائى وهشام وابن مالك للسمع ••• الثالث : المنع فى المضارع المرفوع ••• وعزى للفراء " (١)
- ٨٥ - " فى توسط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله ، نحو ضربى زيداً فرساً راكباً ، قولان : أحدهما الجواز وعليه البصريون والكسائى •• والثانى : المنع وعليه الفراء " (٢)
- ٨٦ - " فى جواز وقوع هذه الحال جملة اسمية أقوال : أحدها : المنع سواء كانت بواو أو دونها ، وعليه سيبويه • والثانى : الجواز مطلقاً ، وعليه الكسائى ، واختاره ابن مالك لورود السماع به •• والثالث الجواز بالواو لادونها • وعليه الفراء " (٣)
- ٨٧ - " فى جواز إتباع المصدر المذكور ، بأن يقال : ضربى زيداً الشديداً قائماً ، قولان : أحدهما : الجواز قياساً وعليه الكسائى وابن مالك ، والثانى المنع " (٤)
- ٨٨ - " إذا كنييت عن المصدر الذى سدت الحال مسد خبره قبل ذكر الحال ، نحو ضربى زيداً هو قائماً ، فقولان : أحدهما : الجواز • وعليه البصريون ••• والثانى المنع وعليه الفراء " (٥)

(١) م • ن ، ص ٤٨ - ٤٩ ( ١ : ١٠٦ - ١٠٧ ) •

(٢) م • ن ، ص ٥٠ ( ١ : ١٠٧ ) •

(٣) م • ن ، ص • ن •

(٤) م • ن ، ص ٥١ ( ١ : ١٠٧ ) •

(٥) م • ن ، ص • ن •

- ٨٩ - " أجازوا : أما ضر بيك فكان حسناً ، على أن ( حسناً ) صفة للضرب ، ومنعه الفراء على أنه صفة للياء (١) والكاف (٢) .
- ٩٠ - " أجاز الكسائي وهشام : عبد الله وعهدى يزيد قديمين ، على تقدير العهد لعبد الله وزيد قديمين فقدم عبد الله ، ورفع ما بعده ، وثني ( قديمين ) ، لأنه لعبد الله وزيد ، وكاننا خبراً للعهد ، كما يكون الحال خبراً للمصدر . ومنع ذلك الفراء (٣) .

---

(١) هكذا ورد عند السيوطي بالسواو . ويبدولي أنها ربّما كانت محرفة عن (أو) ، كما يبدولي أن حسناً في المثال السابق ليس صفة للضرب أو للياء أو

للكاف وإنما هو خبر كان .

(٢) م . ن ، ص ٥١ ( ١٠٧ ) .

(٣) م . ن ، ص ٠ ن .

### ( كان ) وأخواتها\*

٩١ - " جوز الجمهور رفع الاسمين بعد ( كان ) . وأنكره الفراء .<sup>(١)</sup> وردَّ بالسمع .  
... ونقل عن الكسائي أن ( كان ) ملغاة ، ولا عمل لها ، ووافقه ابن  
الطراوة " (٢)

٩٢ - " ألحق الفراء بها : أسحر ، وأفجر ، وأظهر . ذكرها في كتابه الحدود  
قال أبو حيان: ولم يذكر لها شاهداً على ذلك " (٣)

٩٣ - " شرط ما تدخل عليه ( دام ) ، و ( ليس ) ، والمنفى بـ ( ما ) من جميع  
أفعال هذا الباب ... ألا يكون خبره مفرداً طلبياً ، لأن له الصدر ، وهذه  
لا يتقدم خبرها ، فلا يقال : لا أكلمك كيف مادام زيد ، ولا أين مازال .  
زيد ، ولا أين ما يكون زيد ، ولا أين ليس زيد . ولم يشترط ذلك الكوفيون " (٤)

---

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كلٍّ منها موضعها في الهمع  
إن وجد : " ١١٩ : ٢ " ٦٤ : ( ١ : ١١١ ) . " ٢٢٧ " ٢ : ٩٢ : ( ١ : ١١٨ ) .  
" ٢٢٥ " . " ١٧ " ٢ : ٨٩ : ( ١١٧ ) " ١٨ " ٢ : ٨٨ : ( ١١٧ ) . " ٢٢٦ " ٢ : ١٠٠ :  
( ١ : ١٢٠ ) .

(١) ظاهر كلامه في معاني القرآن أن ذلك جائز، لقوله عن الخبر في آية التاليف :  
( فَقَدْ كَتَبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ) من الآية ( ٧٧ ) في الفرقان : "والرفع فيه جائز لو أتى"  
ج ٢٠ : ٢٧٥ .

(٢) الهمع ، ج ٢ : ٦٤ : ( ١ : ١١١ ) .

(٣) م . ن ، ٧١ ( ١١٢ - ١١٣ ) .

(٤) م . ن ، ٧٢ ( ١١٣ ) .



- ٩٤ - اختلف في جواز دخول (كان) وبعض أخواتها على ما خبره ماض  
" فالصحيح جوازه وعليه البصريون . . . وشرط الكوفيون في ذلك  
اقرانه بـ ( قد ) ظاهرة أو مقدره " (١)
- ٩٥ - " وأما دام فنصّ كثير من المتأخّير على أنّها لا تتصرف ، وهو مذهب  
الفراء . . . وجزم به ابن مالك " (٢)
- ٩٦ - " الأصح أن وزن ( كان ) ( فَعَلَ ) بفتح العين . وقال الكسائي : فَعَلَ  
بالضم " (٣)
- ٩٧ - عن حذف الخبر في هذا الباب قال الفراء : " يجوز في ( ليس ) خاصة  
أن يقول : ( ليس أحد ) ، لأن الكلام . . . قد يتوهم تمامه بـ ( ليس ) " (٤)
- ٩٨ - توسط الخبر في هذا الباب : " منعه الكوفيون في الجميع ؛ لأن الخبر  
فيه ضمير الاسم ، فلا يتقدم على ما يعود عليه " (٥)
- ٩٩ - " ( كان طعامك آكلًا زيد ) جائز من قول الكوفيين ، وخطأ من قول البصريين " (٦)

(١) م . ٠ ن ، ص ٧٣ ( ١١٣ ) .

(٢) م . ٠ ن ، ص ٧٧ ( ١١٤ ) .

(٣) م . ٠ ن ، ص ٧٨ ( ١١٥ ) .

(٤) م . ٠ ن ، ص ٨٥ ( ١١٦ ) .

(٥) م . ٠ ن ، ص ٨٧ ( ١١٧ ) . ولا أدري كيف منعوا ذلك وقد ورد في القرآن الكريم في عدة

مواطن . نحو قوله تعالى : ( وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ) من الآية ( ٤٧ ) في

سورة الروم . وقوله تعالى : ( لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ )

من الآية ( ١٧٧ ) في سورة البقرة . ولا أدري<sup>أيضا</sup> كيف نسب إليهم ذلك جميعاً وقد أجازته

كل من الكسائي والفراء . ينظر معاني القرآن ، ج ١ : ٤٥٧ .

والمبحث الحادي والأربعون . . . بل إن ابن شقير قال : " كان آكلًا طعامك زيد )

جائز من كل قول . ينظر الأشباه والنظائر ، للسيوطي نفسه ج ٢ : ٥٦ .

(٦) الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ج ٢ : ٥٧ .



### الحروف المشبهة بـ ( ليس ) \*

١٠٦ - من شروط انتماب الخبر مع ( ما ) أن لا تؤكد بـ ( ما ) فإن أكدت بـ ( ما )

بطل العمل . وحكى عن جماعة من الكوفيين إجازة النصب كقوله :

لا بينيك الأسي تأسياً فما ما من حمام أحد معتمماً (١)

١٠٧ - ومن شروط نصب الخبر مع ( ما ) أيضا أن يتأخر " وأجاز الفراء نصبه

مطلقا نحو : ما قائماً زيد " (٢)

١٠٨ - " أجاز الكسائي إضمار ( ما ) ، فأنشد :

فَقَلْتُ لَهَا : وَاللَّهِ يَدْرِي صَافِرٌ إِذَا أَضْمَرْتَهُ الْأَرْضُ مَا لِلَّهِ صَانِعٌ

أى ما يدري . ومنع ذلك البصريون " (٣)

١٠٩ - ( إن ) : " زعم الكوفيون أنها تأتي بمعنى ( إذ ) وخرجوا عليه :

(٤) (٥)  
( لَتَحْخُلْنَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ ) "

١١٠ - " لو زيدت ( كان ) بين اسم ( ما ) وخبرها لم يجز دخول الباء عند الفراء

وأجازه البصريون والكسائي ، نحو : ما زيد كان بقائم " (٦)

\* وينظر الخلاف النحوي المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها في الهمع إن وجد :

" ٢٣١ " ٢ : ١١١ ( ١ : ١٢٣ ) و " ١٩ " ٢ : ١١٠ ( ١٢٣ ) ، " ٢٠ " ٢ : ١١٣ ( ١٢٤ ) .

" ٢٣٢ " . " ٢٣٥ " ٢ : ١٧٧ ( ١٤١ ) . " ٢٣٣ " ٢ : ١١٦ ( ١٢٤ ) . " ٢٢٩ " .

وينظر كذلك ابن الأنباري وكتابه الإتصاف ، للدكتور مجي الدين توفيق ( م ٣٩ ) ص

٣٣٦ - ٣٣٧ والهمع ، ج ٢ : ١٢٤ ( ١٢٦ ) .

كما ينظر المبحث التاسع والثلاثون .

(١) ينظر الهمع ، ج ٢ : ١١٢ ( ١ : ١٢٤ ) .

(٢) م . ن ، ص ١١٣ ( ١٢٤ ) .

(٣) م . ن ، ص ١١٥ ( ١٢٤ ) .

(٤) من الآية ( ٢٧ ) في سورة الفتح .

(٥) الهمع ، ج ٢ : ١١٨ ( ١ : ١٢٥ ) .

(٦) م . ن ، ص ١٢٦ : ( ١٢٧ ) .

- ١١١ - " لو كان الخبر (مثلاً) لم يجز دخول الباء عند هشام وأجازة البصريون والكسائي ، نحو : ما زيد بمثلك " (١)
- ١١٢ - " لو كان الخبر ظرفاً ، فإن جاز أن يستعمل اسماً جاز دخول الباء عليها (٢) وإن لم يستعمل اسماً ، كـ ( حيث ) ، لم يجز عند البصريين . وأجازة هشام ، نحو : ما زيد بحيث يُحبّ " (٣)
- ١١٣ الباء أيضاً : " أجاز الكسائي دخولها في الخبر إذا كان كاف التشبيه .  
حكي : ليس بكذلك " (٤)
- ١١٤ - " لا يختص دخول الباء بخبر ( ما ) الحجازية . . . ولا يختص أيضا بالخبر المنصوب خلافاً للكوفيين " (٥)
- ١١٥ - إذا عطف على خبر ( ما ) أجنبي تعيّن الرفع : " وأجاز الكوفيون النصب إن نصب الخبر ، والجبرّ إن جبرّ ، وحكوا ما زيد قائماً فمتخلفاً أحده .  
أي إذا لم يتخلف أحد . ويقال عندهم : ما زيد بمنطلق ولا خارج عمرو  
إذا لم تحذف ( لا ) . فإن حذفت ( لا ) امتنع الجبرّ عندهم إلا هشاماً فإنّسه  
يجرّ كما إذا لم تحذف " (٦)

---

(١) م . ن ، ص . ن .

(٢) هكذا في المطبوعتين والأولى ( عليه ) .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) م . ن ، ص . ن .

(٥) م . ن ، ص ١٢٦ - ١٢٧ ( ١٢٧ ) .

(٦) م . ن ، ص ١٣٠ ( ١٢٨ ) .

## أفعال المقاربة\*

### (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا\*\*

- ١١٦ - " زعم ثعلب أنّ الفراء قال : ( إِنَّ ) مقررة لقسم معرّوك استغنى عنه بها . والتقدير : والله إن زيدا لقاتم " (١)
- ١١٧ - " سُمع من العرب نصب الجزأين بعدها . فقبل : هو مؤول وعليه الجمهور . . . وقيل خاص به ( ليت ) ، وعليه الفراء " (٢)
- ١١٨ - " تقع ( أَنَّ ) المفتوحة اسماً لهذه الأحرف بشرط الفصل بالخبر إلا ( ليت ) بلا شرط . . . وأجاز هشام : إِنَّ أَنْ زيد منطلق حقّ ، بمعنى : إن إنطلاق زيد حقّ . وأجاز الكسائي والفراء إدخال ( أَنَّ ) . . . وقال الفراء : لو قال قائل : أنّك قائم يعجبني جاز أن تقول : أنّ أنّك قائم يعجبني . قال أبو حيان : وهذا من الفراء بناء على رأيه أنّ ( أن ) يجوز الابتداء بها " (٣)

\* ينظر الخلاف بين النحويين المسألتين التاليتين وإلى جانب الأولى موضعها في

الهمع : " ٢٣٦ " ج ٢ : ١٣٨ ( ١ : ١٣٠ ) " ٢٣٧ " .

\*\* ينظر الخلاف بين النحويين أيضاً المسائل التالية وإلى جانب كلّ منها موضعها في

الهمع إن وجد : " ٢٢ " ج ٢ : ١٥٥ ( ١ : ١٣٤ ) " ٢٤ " ج ٢ : ١٨٣ - ١٨٤ ( ١ : ١٤٢ )

" ٢٣٨ " ج ٢ : ١٨٣ ( ١٤٢ ) . " ٢٤٤ " . " ٢٥٦ " . " ٢٥٧ " . " ٢٦٢ " ج ٢ : ١٥٠

( ١٣٣ ) . " ٢٤٠ " ج ٢ : ١٥١ ( ١٣٣ ) . " ٢٤١ " ج ٢ : ١٥٣ ( ١٣٤ ) . " ٢٤٣ " ج ٢ : ١٦١

( ١٣٦ ) " ٢٤٥ " ج ٢ : ١٦٦ ( ١٣٧ ) . " ٢٥٠ " . " ٢٥٧ " . " ٢٩٠ " " ٢٤٩ " .

٢ : ١٧٤ ( ١ : ١٣٩ ) . " ٢٥١ " ج ٢ : ١٧٥ ( ١٤٠ ) . " ٢٤٨ " ج ٢ : ١٧٦ ( ١٤٠ ) .

" ٢٣٥ ، ٢٤٧ " ج ٢ : ١٧٧ ( ١٤٠ ) . " ٢٥٣ " ج ٢ : ١٨٤ ( ١٤٢ ) . " ٢٥٠ " ج ٢ : ١٧٥

( ١٤٠ ) . " ٢٥٤ " . " ٢٦ " . " ٢٥٥ " ج ٢ : ١٩١ . " ٢٣ " ج ٥ : ٢٩٠ - ٢٩١

( ٢ : ١٤٤ ) . وينظر كذلك المبحث الأربعون .

(١) الهمع ، ج ٢ : ١٤٩ ( ١ : ١٣٢ ) .

(٢) م . ن ، ص ١٥٦ ، ( ١٣٤ ) .

(٣) م . ن ، ص ١٥٨ - ١٥٩ ( ١٣٥ ) .

- ١١٩ - من المذاهب في حذف الخبر في هذا الباب " أن الحذف خاص بـ (إنّ) دون سائر أخواتها . ونقله أبو حيان عن الكوفيين " (١)
- ١٢٠ - " لا تدخل ( اللام ) ... على واو ( مع ) المغنية عن الخبر وجوّزه الكسائي . وحكى : إنّ كل ثوب لو ثمنه " (٢)
- ١٢١ - " أجاز الفراء الجمع بين لامين ، نحو : إنّ زيداً للقد قام .. ومنع ذلك البصريون " (٣)
- ١٢٢ - ذهب الفراء إلى أنّ (إنّ) المخففة بمنزلة : ( قد ) إلا أنّ ( قد ) تختص بالأفعال، و (إنّ) تدخل عليها وعلى الأسماء " (٤)
- ١٢٣ - " نقل أبو حيان عن الفراء أنه جوز إيلاء الفعل ( ليت ) ، لأنها بمعنى ( لو ) . وأنشد حفظه الله
- فليت دفعت الهمّ عني ساعة (٥)
- وخرجه البصريون على حذف الاسم " (٦)
- ١٢٤ - " ذهب الفراء إلى وجوب الإعمال في ( ليت ) ، و ( لعلّ ) ( مع وصلهما بـ ( ما ) ) ولم يجوّز فيهما الإلغاء " (٧)
- ١٢٥ - أجاز الفراء العطف بالرفع على الاسم مع أفعال الباب كلّها بعد الخبر مطلقاً . وقبله بشرط خفاء الإعراب في الاسم . كما أجاز ذلك في سائر التوابع ، نحو ليتك وعلى قائمان وليتك نفسك قائم ، وإنّ زيداً قائم نفسه أو بطة أو الظريف (٨)

(١) م . ن ، ١٦٤ ( ١٣٦ ) .

(٢) م . ن ، ١٧٥ ( ١٤٠ ) .

(٣) م . ن ، ١٧٦ ( ١٤٠ ) .

(٤) م . ن ، ١٨٤ ( ١٤٢ ) .

(٥) تمامه : ( فبتنا على ما خيلت ناعمي بال ) . ينظر م . ن ، ١٦٣ هـ ( ٢ ) .

(٦) م . ن ، ١٩٠ ( ١٤٣ ) .

(٧) م . ن ، ١٩١ ( ١٤٤ ) .

(٨) ينظر المساعد ، لابن عقيل ، ج ١ : ٣٢٧ - ٣٢٨ . والجمع ج ٥ : ٢٩٢ ( ٢ : ١٤٤ ) .

( لا ) التي لنفي الجنس \*

١٢٦ - من الأراء في قولهم : ( لا أبا لك ) ونحوه " أنها أسماء مفردة غير مضافة عولمت معاملة المضاف في الإعراب والمجرور باللام في موضع الصفة لها ، وهي متعلقة بمحذوف والخبر أيضا محذوف وعليه هشام " (١)

ظن وأخواتها \*\*

١٢٧ - أثبت الكوفيون ( هب ) في أفعال الظن و ( ألقى ) بمعنى ( وجد ) في أفعال اليقين . وألحق هشام منهم بأفعال هذا الباب : ( عرف ) و ( أبصر ) (٢)

١٢٨ - " زعم الفراء أن الظن يكون شكاً ، ويقينا وكذباً . وأكثر البصريين ينكرون الثالث " (٣)

١٢٩ - في التعليل لامتناع نحو : ( ضربتني ) " قال الفراء : لما كان الأغلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع ( فعلت ) على اسمه إلا بالفعل " (٤)

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها

في الهمع إن وجد : " ٥٣ " . " ٢٦٠ " ٢ : ١٩٤ - ١٩٥ ( ١ : ١٤٤ ) .

" ٢٥٩ " ٢ : ٢٠٤ ( ١٤٧ ) . " ٢٣٤ " ٢ : ٢٠٦ ( ١٤٧ ) . " ٢٥٨ " .

(١) الهمع ، ج ٢ : ١٩٧ ( ١ : ١٤٥ ) .

\*\* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها

في الهمع إن وجد : " ٣٨٦ " ٢ : ٢١٠ ، ٢١٤ ( ١ : ١٤٨ ، ١٤٩ ) . " ٣٨٥ " .

" ٢٨٧ " ٢ : ٢٢٩ ( ١٥٣ ) . " ٣٨٨ " ٢ : ٢٣٠ ( ١٥٣ ) . " ٢٨٩ " .

" ٣٩١ " . " ٣٩٢ " ٢ : ٢٤٣ ( ١٥٧ )

(٢) ينظر الهمع، ج ٢ : ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ( ١ : ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١ ) .

(٣) م . ن ، ص ٢١٥ ( ١٤٩ ) .

(٤) م . ن ، ص ٢٤٠ - ٢٤١ ( ١٥٦ ) .

١٣٠ - " جبَّوز الكسائي رفعَ نسقٍ أولٍ مفعولِيّ (ظنّ) إذا لم يظهر الإعراب في المسند إليها، نحو : أظنّ عبدَ اللهَ وزيدَ قاما ، أو يقومان ، أو مالهما كثير بخلاف : قائمين أو قائماً . وخالفه الفراء والبصريون وهذا النقل عنه هو الصواب " (١)

١٣١ - من شروط إجراء القول مجرى الظن أن يكون القول فعلاً مضارعاً " وذهب الكوفيون إلى جواز إعمال الأمر " (٢)

### أعلام وأرى \*

#### الفاعل \*\*

١٣٢ - من ألقوال في رافع الفاعل : " أن رافعه الإسناد أي النسبة فيكون العامل معنويّاً . وعليه هشام " (٣) " وذهب قوم من الكوفيين : إلى أنه يرتفع بإحداثه الفعل " (٤)

" ( وقال ) الكسائي : ( رافعه ) كونه داخليّاً في الوصف " (٥)

١٣٣ - " ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر . ورجّحه السهيلي وابن مضاء " (٦)

(١) م . ن ، ج ٥ : ٢٩٣ ( ٢ : ٢٤٥ ) .

(٢) م . ن ، ج ٢ : ٢٤٧ ( ١ : ١٥٧ ) .

\* ينظر الخلاف بين النحويّين المسألة ( ٣٩٣ ) ، والهمع ، ج ٢ : ٢٥١ ، ٢٥٢

• ( ١٥٨ ، ١٥٩ ) .

\*\* وينظر الخلاف بين النحويّين المسائل التالية وإلى جانب كلّ منها موضعها في

الهمع إن وجد : ( ١٧١ ) ٢ : ٢٥٥ ( ١ : ١٥٩ ) • " ٢٣ " • " ١٦٨ " ٦ : ٦٥

( ٢ : ١٧١ ) • " ١٦٩ " ٦ : ٦٧ ( ٢ : ١٧١ ) • " ١٧٠ " •

وينظر أيضاً المبحث الحادي والأربعون .

(٣) الهمع ، ج ٢ : ٢٥٤ ( ١ : ١٥٩ ) .

(٤) م . ن ، ص ٧٠

(٥) م . ن ، ص ٢٥٣ ( ١٥٩ ) .

(٦) م . ن ، ص ٢٥٥ ( ١٦٠ ) .



١٣٤ - " أجاز الكسائي تقديم المحصور بـ ( إلا ) فاعلاً كان أو مفعولاً، لأمن  
الليس فيه بخلاف ( إنما ) " (١).

١٣٥ - " أجاز الفراء وابن الأنباري تأخير الفاعل إن حصر المفعول . ومنعاً  
تقديمه إن حصر هو ؛ لأنّ الفاعل إذا تأخّر كان في نيّة التقديم " (٢).

### نائب الفاعل\*

١٣٦ - يتعين إنابة المفعول الأول في باب ( اختار ) عند الجمهور ، " وجوّز

الفراء وابن مالك إقامة الثاني نحو : اختير الرجالُ زيداً " (٣)

١٣٧ - " أجاز الكوفيون والأخفش نيابة ( الظرف ) غير المتصرف ، نحو : سير  
عليه سحر ، وجلس عندك " (٤)

١٣٨ - في نيابة المجرور إن جرّ بحرف غير زائد أقوال : منها : " الثاني ،

وعليه هشام : أنّ النائب ضمير مستتر في الفعل ... والثالث ، وعليه

الفراء : النائب حرف الجرّ وحده وأنته في موضع رفع كما أن الفعل في

( زيد يقوم ) في موضع رفع " (٥)

(١) م . ن ، ص ٢٦٠ ( ١٦١ ) . وينظر ج ٣ : ٢٧٦ - ٢٧٧ ( ٢٣١ ) .

(٢) م . ن ، ٢٦١ ( ١٦١ ) .

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها في

الهمع إن وجد : " ١٣٨ " ٦ : ٣٦ ( ٢ : ١٦٤ ) . " ٢٦٥ " ٢ : ٢٦٣ ( ١ : ١٦٢ )

" ٢٧٠ " ٢ : ٢٦٥ ( ١٦٣ ) . " ٢٦٦ " ٢ : ٢٦٧ ( ١ : ١٦٣ ) . " ٢٦٨ " .

" ٢٦٩ " ٢ : ٢٦٧ ( ١٦٣ ) . " ٢٦٣ " ٢ : ٢٧١ ( ١٦٤ ) . " ٢٦٤ " .

(٣) الهمع ، ج ٢ : ٢٦٤ ( ١ : ١٦٢ ) . وفيه : " وأشار أبو حيان إلى أن هذا  
صحيح على الخلاف

الخلاف في إقامة المجرور مع وجود المفعول به الصريح " .

(٤) م . ن ، ج ٢ : ٢٦٧ ( ١٦٣ ) .

(٥) م . ن ، ج ٢ : ٢٦٨ ( ١٦٣ ) . وينظر المبحث الثامن والأربعون

- ١٣٩ - إذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة أقيم أحدها ونصب الباقي بتعسدي  
الفعل المبني للمفعول إليه عند سيبويه والجمهور ... وذهب الفراء  
وابن كيسان إلى أنه منصوب بفعل مقدر " (١)
- ١٤٠ - " ... ولا يجوز أيضا إنابه التمييز . وجوزه الكسائي وهشام ، فيقال  
في ( امتلأت الدار رجالاً ) : أمتلئ رجالاً . وحكى : ( خذه مطيوبةً  
به نفسى ) " (٢)
- ١٤١ - إذا بنى (كان) للمجهول جَوَزَ الفراء إقامة الخبر سواء أكان مفرداً أم  
جملة " وجوزه أيضاً فى ( جعل ) من باب المقاربة ، فيقال جُعِلَ يفعل  
كذلك من غير تقدير فى الفعل . ووافقه الكسائي فى البابين إلا أنه  
يقدر فى الفعل ضمير المجهول . والبصريون على المنع مطلقاً " (٣)
- ١٤٢ - من الأقوال فى نائب الفاعل إذا بنى الفعل اللازم للمفعول : " الثانى  
ضمير المجهول وعليه الكسائي وهشام ... الثالث : أنه فارغ لضمير  
فيه ، وعليه الفراء " (٤)

### الامتثال\*

- ١٤٣ - نصب على الاشتغال مع الفصل بأجنى ، نحو زيداً أنت تضربه " جوزه  
الكسائي قياساً على اسم الفاعل . أجازوا (زيداً أنت ضارب) " (٥)

(١) م . ن ، ج ٢ : ٢٦٩ - ٢٧٠ ( ١٦٣ ) .

(٢) م . ن ، ج ٢ : ٢٧٠ ( ١٦٤ ) .

(٣) م . ن ، ج ٢ : ٢٧١ ( ١٦٤ ) .

(٤) م . ن ، ص ٠ ن ٠

\* ينظر الخلاف بين النحويين المسألة " ١٢ " . والهمع ج ٥ : ١٥٨ ( ٢ : ١١٤ ) .

وينظر أيضاً المبحث الثانى والأربعون .

(٥) الهمع ، ج ٥ : ١٥١ ( ٢ : ١١٢ ) .

١٤٤ - النصب على الاشتغال أيضا " منعه قوم في ليس ) ٠٠٠ ( و ) في ( كان )

نقله في الارتشاف عن المازنى وبعض الكوفيين " (١)

١٤٥ - مما يترجح فيه النصب أن يلي الاسم همزة استفهام " خلافاً للفراء في

باب ( ظن ) حيث أوجب فيه الرفع . قال : لأن من عادة العرب إلقاءها

إذا لم يكن فيها الهاء " (٢)

١٤٦ - مما يترجح فيه النصب عند الكسائي أن يتقدم الاسم ما هو فاعل في

المعنى ، بأن كان الاسم المتقدم على المشتغل عنه ، وفاعل المشتغل

دالين على شيء واحد ، نحو : أنا زيدا ضربته وأنت عمراً كلمته (٣)

### تعدّي الفعل ولزومه \*

١٤٧ - يمتنع عند هشام تقديم المفعول الثانى إذا اتصل به ضمير يعود على

الأول سواء تقدم عليه فقط ، نحو : أعطيت درهماً زيدا ثم تقدم على العامل

نحو : درهماً أعطيت زيدا . والجواز في الصورتين مذهب أكثر البصريين

وبعضهم منعه في الأولى دون الثانية . (٤)

(١) م . ن ، ج ٥ : ١٥٢ ( ٢ : ١١٢ ) .

(٢) م . ن ، ج ٥ : ١٥٤ ( ١١٣ ) .

(٣) م . ن ، ج ٥ : ١٥٦ ( ١١٣ ) بتصرف .

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها في الهمع

إن وجد : " ١١ " ٣ : ٧ ( ١ : ١٦٥ ) . " ٢٨٨ " ٣ : ١٠ ( ١٦٦ ) . " ٢١ " .

" ٢٧٢ " ٣ : ٨ ( ١٦٥ ) . وينظر أيضا ابن الأنبارى وكتابه الإنصاف للدكتور محيى

الدين توفيق ( م ٥ ) ص ٣١٩ ، والهمع للسيوطى ، ٥ : ١٢ ( ٢ : ٨١ ) وينظر كذلك

المبحث الثالث .

(٤) ينظر الهمع ، ج ٣ : ١٧ ( ١ : ١٦٧ ) .

- ١٤٨ - يمتنع نحو : أعطيت مالكة الغلام ، لعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة  
" والكوفيون جوزوا ذلك على تقدير تناول الفعل الغلام أولاً " (١)
- ١٤٩ - " ( قال الكوفيون : [ ويتعدى الفعل بـ ] تحويل حركة العين ) نحو :  
كسَى زيدُ بوزن فَرِحَ وكسى زيدٌ عمراً " (٢)

### التنازع في العمل \*

- ١٥٠ - " إذا تعلق عاملان فأكثر من الفعل وشبهه باسم عمل فيه أحدهما .  
وقال الفراء : كلاهما يعملان إن اتفقا في الإعراب المطلوب نحو قام  
وقعد زيد " (٣)
- ١٥١ - " إن ألغى الثاني رافعا - أضر فيه - مطابقاً . . . مالم تؤد المطابقة إلى  
مخالفة مخبر عنه فالإظهار . . . . . وجوز الكوفية مع الإظهار وجهين آخرين  
حذفه لدلالة معمول الآخر عليه . . . وإضماره مؤخراً عن معمول الآخر  
مطابقاً للمخبر عنه نحو : ظننت وظناني الزيدين قائمين إياه . فيسدل  
عليه المثني ، لأنه يتضمن المفرد " (٤)

### المفعول المطلق \*\*

- ١٥٢ - نحو : الويل له ، والخيبة له " إدخال ( أل ) ليس مطرداً في جميعها ،  
وإنما هو سماع نص عليه سيوييه ، فلا يقال : السقى لك والبرعى .  
وقال الفراء والجرمي بقياسه " (٥)

(١) م . ن . ص . ن .

(٢) م . ن ، ٥ : ١٥ = ٨٢ ط ١ .

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها في الهمع

إن وجد : " ١٣ " ٥ : ١٣٧ ( ٢ : ١٠٩ ) . " ٢٩٦ " . " ٢٩٤ " ٥ : ١٤٠ - ١٤١

( ٢ : ١٠٩ ) . " ٢٩٥ "

(٣) الهمع ، ج ٥ : ١٣٧ ( ٢ : ١٠٨ - ١٠٩ )

(٤) م . ن ، ١٣٨ - ١٣٩ ( ١٠٩ ) .

\*\* وينظر الخلاف بين النحويين المسألة " ٢٧٣ " .

(٥) الهمع ، للسيوطي ، ٣ : ١٠٩ ( ١ : ١٨٩ ) .

المفعول لأجله\*

المفعول فيهِ\*\*

- ١٥٣ - " أجاز الكسوفيون تصرف ما عيّن من ( عتمة ) ، و ( ضحوة ) ، و ( ليل ) ، و ( نهار ) . فتقول : سير عليه عتمةٌ ، وضحوةٌ ، وليلٌ ، ونهارٌ " (١)
- ١٥٤ - " ألحقَّ الفراءُ ب ( دخلتُ ) : ( ذهبتُ ) ، و ( انطلقتُ ) ، فقال:العرب عدتْ إلى أسماء الأماكن ( دخلتُ ) ، و ( ذهبتُ ) ، و ( انطلقتُ ) " (٢)
- ١٥٥ - نحو قعدت مقعد زيد " مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق ولا يجوز أن يعمل فيه غيره ، فلا يقال : ضحكت مجلس زيد . وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السماع ولا يقاس ، نحو هو منى مقعد القابلة ، ومعد الإزار ، ومنزلة الولد . . . وذهب الكسائي إلى أن ذلك مقيس " (٣)

---

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسألة " ٢٧٤ " والهمع، ج ٣ : ١٣٣ ( ١ : ١٩٥ ) .  
والمبحث السابع والأربعون ( ب ) .

\*\* ينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها في الهمع إن وجد:  
" ٢٧٧ " ٣ : ١٤٨ ( ١ : ١٩٨ ) . " ٢٧٩ " ٣ : ١٥٢ ( ١ : ٢٠٠ ) . " ٢٨٠ " .  
" ٢٨١ " ٣ : ١٥٧ - ١٥٨ ( ١ : ٢٠١ ) . " ٢٨٣ ، ٣٩ " ٣ : ١٦٠ - ١٦١ ( ١ : ٢٠١ - ٢٠٢ )  
" ٢٧٦ " ٣ : ٨ ( ١ : ١٦٥ ) . " ٩٩ " . " ١٦٠ " ٣ : ٢٣١ ( ١ : ٢١٨ ) . " ٢٨٢ " ٣ : ٢٠٦  
" ( ١ : ٢١٢ ) . " ٢٨٤ " ٣ : ٢١٩ ( ١ : ٢١٥ ) . " ٧١ " ٣ : ١٨٦ ( ١ : ٢٠٨ ) . " ٥٦ "  
٣ : ٢٢٤ ( ١ : ٢١٧ ) . " ٢٧٨ " ٣ : ٢٢٤ ( ١ : ٢١٧ ) وينظر أيضا المباحث السرايع  
والأربعون إلى السادس والأربعين .

(١) الهمع ج ٣ : ١٤٠ ( ١ : ١٩٦ ) .

(٢) م . ن ، ج ٣ : ١٥٢ ( ١ : ٢٠٠ ) .

(٣) م . ن ، ج ٣ : ١٥٤ ( ١ : ٢٠٠ ) .

- ١٥٦ - " زعم الفراء أن ( إذا ) إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها  
إلا الماضي " (١)
- ١٥٧ - ( إذا ) الفجائية " معناها الحال ، لا الاستقبال . . . وهي حينئذ حرف  
عند الكوفيين والأخفش " (٢)
- ١٥٨ - ( دون ) : " ممنوع التصرف عند سيوييه وجمهور البصريين . وذهب  
الأخفش والكوفيون إلى أنه يتصرف ، لكن بقلّة . وخرّج عليه : ( وَمَنْنَا  
دُونَ ذَلِكَ ) (٣) فقال : دون مبتدأ ، وبنى لإضافته إلى مبنى . والأولون  
قالوا : تقديره : ما دون ذلك ، فحذف ( ما ) " (٤)
- ١٥٩ - " زعم الكسائي أن أصل ( قَطُّ ) : ( قَطُّط ) بضمّ الطاء الأولى ، وسكون  
الثانية . سكنت الأولى . وأدغمت وجعلت الثانية على حركتها " (٥)

---

(١) م . ن ، ج ٣ : ١٨٠ ( ١ : ٢٠٦ ) .

(٢) م . ن ، ج ٣ : ١٨٢ ( ١ : ٢١٧ ) .

(٣) من الآية (١١) في سورة الجن .

(٤) الهمع ج ٣ : ٢٠٩ ( ١ : ٢١٣ ) . ويبدو لي من تقدير الكوفيين ( ما )

أنهم لا يستشهدون بالآية المذكورة فلعل لهم شاهداً آخر على ذلك .

(٥) م . ن ، ج ٣ : ٢١٣ ( ١ : ٢١٤ ) .

### المفعول معه \*

#### الاستثناء\*\*

١٦٠ " أجاز الكسائي في نحو ( ما قام إلا زيد ) ، مع الرفع على الفاعلية،  
النصب على الاستثناء . قال أبو حيان : وهو مبني على ما أجازته  
من حذف الفاعل . وجوز أيضاً بناءً عليه الرفع على البدل من الفاعل  
المحذوف " (١)

١٦١ - " لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه ، ولا كونه أكثر  
منه إلا أن ابن مالك نقل عن الفراء جواز ( له على ألف إلا ألفين ) " (٢)  
١٦٢ - إذا تكررت ( إلا ) لغير توكيد وأمكن استثناء بعضها من بعض ففيه  
مذاهب ، منها : " أن الاستثناء الثاني منقطع فإذا قال له على مائة  
إلا عشرة إلا اثنين فالمقرَّبُ اثنا وتسعون . وعليه الفراء . والمعنى عليه:  
له عندى مائة إلا عشرة سوى الاثنين التي له عندى " (٣)

١٦٣ - " مذهب الجمهور أن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي ...  
وخالف في ذلك الكسائي ، وقال : إنه مسكوت عنه لا دلالة له على  
نفيه عنه ، ولا ثبوته ، واستفادة الإثبات في كلمة التوحيد من عرف  
الشرع " (٤)

- 
- \* ينظر الخلاف بين النحويين المسألة " ٣٠ " والهمع ، ج ٣ : ٢٣٩ (١: ٢٤٠) .  
\* وينظر ا لخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها في  
الهمع إن وجد : " ٢٩٠ " ٣ : ٢٥٠ ( ١ : ٢٢٣ ) . " ٣٤ " ٣ : ٢٥٣ ( ٢٢٤ ) .  
" ٣٩٢ " ٣ : ٢٥٧ ( ٢٢٥ ) . " ٣٦ " ٣ : ٢٦٠ - ٢٦١ ( ٢٢٦ ) . " ٣٥ " ٣ : ٢٧٤  
( ٢٣٠ ) . " ٣٨ " ٣ : ٢٨٥ - ٢٨٦ ( ٢٣٢ ) . " ٢٩٣ " ٣ : ٢٨٧ ( ٢٣٣ )  
" ٢٩٤ " ١ : ٢١٥ ، ٣ : ٢٨٩ ( ٢٣٣ ، ٦٢ ) . " ٢٩٥ " ٣ : ٢٩٧ - ٢٩٨ ( ٢٣٥ ) .  
وينظر أيضاً ابن الأبارى وكتابه الإنصاف للدكتور محي الدين توفيق المسألة ٤٦ ص ٣٤٠ .

(١) الهمع ، ج ٣ : ٢٥٢ ( ٢٢٣ ) .

(٢) م . ن ، ص ٤٦٨ ( ٢٢٨ ) .

(٣) م . ن ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ( ٢٢٨ ) بتصريف .

(٤) م . ن ، ص ٢٧٠ ( ٢٢٩ ) .

- ١٦٤ - العطف بـ ( لا ) بعد ( غير ) : ذهب الفراء و ثعلب إلى المنع كما  
في ( إلا ) ، إذ لا يقال : جاءوا إلا زيداً ولا عمراً " (١)
- ١٦٥ - على القول بفعلية ( حاشا ) ، و ( خلا ) ، و ( عدا ) " ذهب الفراء إلى  
أن ( حاشا ) فعل لا فاعل له ... واتفق بقية الكوفيين والبصريين  
على أن فاعلها ضمير مستكن فيها لازم الإضمار ، ثم قال البصريون :  
هو عائذ على البعض المفهوم من الكلام ... وقال الكوفيون : عائذ  
على المصدر المفهوم من الكلام " (٢)
- ١٦٦ - تدخل ( ما ) على ( خلا ) ، و ( عدا ) ، فيتعين نصب بعدها ؛ لأنها  
مصدرية فدخلها يعين الفعلية ... وزعم الجرمي ، والرعي والكسائي  
... أنه يجوز الجرّ على تقدير ( ما ) زائدة " (٣)
- ١٦٧ - " تقع ( حاشا ) قبل لام الجر نحو : حاشا لله ، وهي عند المبرد وابن  
جنى والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، قالوا : حاشا ،  
وحشا ، ولإدخالهم إياها على الحرف قبل لام الجر " (٤)
- ١٦٨ - " زعم الفراء والأحمر أن ( ما ) يستثنى بها كـ ( إلا ) . وخرجا عليه الحكاية  
المذكورة (٥) ( كل شيء مهه ما النساء وذكرهن ) .
- ١٦٩ - " ذكر ثعلب أنه يجب اقتران ( لا ) ( من ) ولا سيما ( بالواو ... وجوز  
غيره حذفها " (٦)

(١) م . ن ، ص ٢٨٠ ( ٢٣١ - ٢٣٢ ) .

(٢) م . ن ، ص ٢٨٦ ( ٢٣٣ ) .

(٣) م . ن ، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ ( ٢٣٣ ) .

(٤) م . ن ، ص ٢٨٨ ( ٢٣٣ ) .

(٥) م . ن ، ص ٢٨٩ ( ٢٣٣ ) . وينظر ص ٢٨٨ .

(٦) م . ن ، ص ٢٩٤ ( ٢٣٥ ) .



### الحال \*

- ١٧٠ - ( كَلَّمْتَهُ فَاهِ إِلَى فَي ) : " لا يقاس على هذا التركيب ... وأجاز هشام القياس عليه ، فأجاز ما شئته قدمه إلى قدمي ... " (١)
- ١٧١ - في التركيب المذكور " لا يجوز تقديم : ( إلى فَي ) على ( فاه ) نَصَبَ أو رُفِعَ عند البصريين ... وجوز الكوفية تقديمه إذا رُفِعَ " (٢)
- ١٧٢ - " أجاز الكسائي و هشام أن تجيء الحال مجموعة من مضاف ومضاف إليه ، نحو لقيت صاحب الناقة طليحين " (٣)
- ١٧٣ - من الصور التي لا يجوز فيها تقديم الحال أن يكون " مفهوم تشبيهه نحو زيد مثلك شجاعاً ، وزيد زهير شعراً وزيد الشمس طالعة . والمنع في هذه الصورة مذهب البصريين ، وأجاز الكسائي التقديم " (٤)
- ١٧٤ - " ومنها الحال جملة معها الواو . نحو : جاء زيد والشمس طالعة ، فلا يجوز : والشمس طالعة جاء زيد . وأجازه الكسائي والفراء وهشام " (٥)

---

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها في الهمع إن وجد : " ٢٩٦ " ٤ : ١١ ( ١ : ٢٣٧ ) ، " ٢٩٧ " ٤ : ١٢ ( ٢٣٧ ) . " ٣٠٠ " ٤ : ١٥ ( ٢٣٨ ) . " ٣٠١ " ٤ : ١٦ ( ٢٣٩ ) . " ٢٩٩ " ٤ : ١٨ ( ٢٣٩ ) . " ٣٠٦ " ٤ : ٢٦ ( ٢٤١ ) . " ٣١ " ٤ : ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣ ( ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤١ ) . " ٣٣ " ٤ : ٣٤ ( ٢٤٣ - ٢٤٤ ) . " ٣٠٤ " ٤ : ٣٥ ( ٢٤٤ ) . " ٣٢ " ٤ : ٤٩ - ٥٠ ( ٢٤٧ ) . وينظر كذلك المبحث السابع والأربعون ( أ ) .

- (١) الهمع ، ج ٤ : ١١ ( ٢٣٧ ) .  
(٢) م . ن ، ص ١١ - ١٢ ( ٢٣٧ ) .  
(٣) م . ن ، ص ٣٧ ( ٤٤ ) ويبدو أنها مبنية على المسألة المتقدمة برقم ( ٧٧ ) .  
(٤) م . ن ، ص ٣٠ ( ٢٤٢ ) .  
(٥) م . ن ، ص ٠ ن ٠

١٧٥ - " إن [اجتمع اسم وظرف أو مجرور ، و ] كان الظرف أو المجرور غير مستغنى به تعيين الاسم وحالية الظرف مطلقاً تكرر أولاً . نحو : فيك زيد راغب ، وزيد راغب فيك ، وأجاز الكوفيون نصب ( راغب ) وشبهه على الحال " (١)

١٧٦ - " الحال المؤكدة " إثباتها مذهب الجمهور وذهب المبرد والفراء والسهيلي إلى إنكارها ، وقالوا : لا تكون الحال إلا مبنية ، إذا لا يخلو من تجديد فائدة ما عند ذكرها " (٢)

١٧٧ - " جَوَزَ الفراء وقوع جملة الأمر [حالاً] تمسكاً بنحو : ( وجدت الناس ) اخبر ثقله " (٣)

١٧٨ - " ذهب الفراء والزمخشرى إلى أنه لا يجوز انفراد الضمير في (جملة الحال) الاسمية إلا ندوراً شاذاً ، بل لابد منه ومن الواو معاً " (٤)

### \* التمييز

١٧٩ - التمييز نكرة " وقد اختلف في نكرات منها ( مثل ) ، فمنع الكوفيون التمييز بها ، لإبهامها ، فلا يبين بها وأجازه سيبويه . . . ومنهـا ( غير ) فمنع الفراء التمييز بها ، لأنها أشد إبهاماً ، وأجازه يونس وسيبويه " (٥)

(١) م . ن ، ص ٣٤ - ٣٥ ( ٢٤٤ ) .

(٢) م . ن ، ص ٣٩ ( ٢٤٥ ) .

(٣) م . ن ، ص ٤٣ ( ٢٤٦ ) .

(٤) م . ن ، ص ٤٧ ( ٢٤٦ ) .

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسألة " ١٢٠ " وهي في الهمع ، ج ٤ : ٧١ - ٧٢

( : : ٢٥٢ ) . وينظر أيضا ابن الأنباري وكتابه الإتصاف ، للدكتور محي الدين

توفيق المسألة " ٧ " ص ٣٢٠ - ٣٢١ وهي في الهمع ، ج ٤ : ٧٢ ( ٢٥٢ ) .

(٥) الهمع ، ج ٤ : ٦٣ ( ٢٥٠ ) .

١٨٠ - " إذا كان المقدار ( المميز ) مخلطاً من جنسين فقال الفراء: لا يجوز عطف أحدهما على الآخر ، بل تقول : عندي رطل سمناً عسلاً . . . . على حدّ قولهم : هذا حلو حامض . وذهب غيره إلى أنّ العطف بالواو " (١)

١٨١ - يمتنع تقديم التمييز على عامله الجامد . وأجازه الفراء إذا كان بعد اسم شبه به الأول نحو : زيد القمر حسناً فيقال: زيد حسناً القمر (٢)

١٨٢ - ( أحد عشر ) إلى ( تسعة وتسعين ) تميزه مفرد " ولا يجوز جمعه عند الجمهور ، وجوّزه الفراء نحو : عندي أحد عشر رجلاً ، وقام ثلاثون رجلاً " (٣)

١٨٣ - " قال الكسائي : ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرة ومعرفة ، فيقول: عشرو درهم وأربعو ثوب " (٤)

١٨٤ - " إن كان [ العدد ] مائة فما فوقها ميّز بمفرد مجرور بالإضافة . . . . وجمعه مع المائة ضرورة ، وجوّزه الفراء في السعة ، وخرج عليه قراءة حمزة والكسائي (ثلاثمائة سنين) <sup>(٥)</sup> بالإضافة ( مائة ) " (٦)

(١) م . ن ، ص ٦٦ ( ٢٥٠ - ٢٥١ ) .

(٢) ينظر م . ن ، ص ٧٢ ( ٢٥٢ ) .

(٣) م . ن ، ٧٥ - ٧٦ ( ٢٥٣ ) .

(٤) م . ن ، ٧٦ ( ٢٥٣ ) .

(٥) من الآية ( ٢٥ ) في سورة الكهف . وينظر السبعة لابن مجاهد ، ص ٣٩٠ .

(٦) الهمع للسيوطي ، ج ٤ : ٧٦ ( ٢٥٣ ) .

### حروف الجر<sup>١٥\*</sup>

- ١٨٥ - (حتى) : " لاتجرّ إلا ظاهراً خلاقاً للمبرد والكوفية فى تجويزهم جرّها المضمّر " (١)
- ١٨٦ - حتى أيضا " منع البصريّة جرّ ما لا يصلح أن يكون غاية لما قبلها ، وأوجبوا فيه الرّفح على أنّها ابتدائية ، نحو : العجب حتى الخزّ يلبس زيد ، وجوز جره الكسائى ( و ) الفراء ، ومنعوا أيضا الجر فيما إذا تلا الاسم بعدها جملة اسمية وما بعدها غير شريك لما قبلها فى المعنى نحو ضربت القوم حتى زيد فتركت ، وحتى زيد أبوه مضروب ، وجوز جره الكوفية ، ومنع الكوفية الجر فيما إذا تلا الاسم الذى بعدها فعل عامل فى ضمير ، نحو : ضربت القوم حتى زيد ضربته " (٢) .

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية ، وإلى جانبها مواضعها فى الهمع : " ٤٤٧ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٩ " ج ٤ : ١٥٤ ( ٢ : ٢٠ ) ، ١٥٩ - ١٦٠ ( ٢١ ) ، ١٦٦ ( ٢١ ) ، ١٦١ ، ( ٢٢ ) ، ١٨٦ - ١٨٧ ( ٢٨ ) ، ١٩٠ ، ( ٢٩ ) ، ١٩٣ ( ٣٠ ) ، ١٩٥ ( ٣٠ ) ، ٢٠٢ ( ٣١ ) ، ٢١٤ ( ٣٦ ) . وهناك كتاب بهذا الخصوص هو : تناوب حروف الجر فى لغة القرآن الكريم ، للدكتور محمد حسن عواد . ( ط ١ ، ١٤٠٢ الأردن : دار الفرقان ) . " ١٢١ " ٤ : ١٢٣ ( ٢ : ٢٥ ) . " ٥٥ " ٤ : ٢٢٢ ( ٣٦ ) . " ٣٢٣ " . " ٧٨ " ٤ : ٩٨ ، ٢٠٠ ( ٣١ ، ٥ ) . " ٩٧ " ٢١٠ ( ٣٣ ) . " ٥٤ " ٤ : ٢١٣ ( ٣٤ ) . " ٣٢٤ " . " ٣٢٦ " ٤ : ٢١٥ - ٢١٦ ( ٣٥ ) . " ٣٤١ " وينظر كذلك المباحث الثامن والأربعون إلى الخمسين .

( ١ ) الهمع ج ٤ : ١٦٦ ( ٢ : ٢٣ ) .

( ٢ ) م - ن ، ج ٤ : ص ١٦٨ ( ٢ : ٢٣ ) .

- ١٨٧ - " زعم الفراء ( أن ) الجرب ( حتى ) نيابة عن ( إلى ) لا بنفسها ، كما جرت الواو نيابة عن ( رب ) . قال : وربما أظهروا ( إلى ) في بعض المواضع قالوا : ( جاء الخير حتى إلينا ) جمعوا بينهما بتقدير الغاء أحدهما " (١)
- ١٨٨ - هل يجب نعت مجرور ( رب ) ؟ " قال الأخفش ، والفراء . . . : لا يجب ، وتضمنها القلة أو الكثرة يقوم مقام الوصف " (٢)
- ١٨٩ - " تجر ( رب ) ضميراً ، ويجب كونه مفرداً منكرًا ، وإن كان المميز مثني أو جمعا أو مؤنثًا . . . وجوز الكوفية مطابقته " . (٣)
- ١٩٠ - " ( لعا ) بمعنى ( لعل ) نقل الفراء وابن الأنباري الجرب بها . قال الفراء : وفي خبرها الرفع والنصب " . (٤)
- ١٩١ - ( من ) : " قال الكسائي والفراء : أصلها : ( منا ) فحذفت الألف لكثرة الاستعمال " . (٥)
- ١٩٢ - تجر ( مِن ) ( عَن ) ، و ( على ) وهما اسمان حيثذ بمعنى جانب ، وفوق . " وقال الكوفية : حرفان بقيا على حرفيتهما . قالوا أيضا : وتدخل ( مِن ) على كل حرف إلا ( مِن ) ، واللام ، والباء ، و ( في ) " . (٦)

---

(١) م . ن ، ص ١٦٩ ( ٢٤:٢ ) .

(٢) م . ن ، ص ١٧٨ ( ٢ : ٢٦ )

(٣) م . ن ، ص ١٧٩ - ١٨٠ ( ٢٧ ) .

(٤) م . ن ، ص ٢٠٨ ( ٣٣ )

(٥) م . ن ، ص ٢١١ ( ٣٤ ) .

(٦) م . ن ، ص ٢١٩ ( ٣٦ ) .

### القسم وحروفه\*

١٩٣ - ( ايمن ) : " الأصح أنه معرب لعدم سبب البناء . وقال الكوفيون: مبني لشبهه الحرف في عدم التصرف إذ لم يستعمل في موضع من المواضع التي تستعمل الأسماء، إلا في الإبتداء خاصة كالحرف " (١)

١٩٤ - تجاب جملة القسم في الإتيان ب ( لام ) مفتوحة . " ومنعها، أي اللام، الفراء مع السين، لأنه لم يسمع بخلاف ( سوف ) . والفرق أن اللام كالجزء مما تدخل عليه، فيؤدي دخولها إلى توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وهو مرفوض في كلامهم " (٢)

١٩٥ - إذا توالي شرط وقسم ولم يتقدمهما طالب خبر " فالجواب للسابق على الأصح قَسَمًا كَانَ أَوْ شَرْطًا ، وجواب الآخر محذوف، نحو : ( والله إن قام زيد لأقومن ) ، و ( إن يقم والله أقم ) . وجوز الفراء وابن مالك جمعيل الجواب للشرط وإن تأخر " (٣)

١٩٦ - إن جُر المقسم به في غير الطلب بالواو ، أو التاء أو اللام حذف الفعل وجوباً، ولا يجوز ذكره مكع أي حرف من هذه الحروف . " وأجازه الكسائي مع الواو، نحو : حلفت والله لأقومن . . . ولا يحفظه البصريون " (٤)

---

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها

في الهمع : " ٥٧ " ٤ : ٢٣٢ - ٢٣٥ ( ٢ : ٣٨ - ٣٩ ) . " ٣٣٦ " ٤ : ٢٥٥ (٤٤)

" ١٥٧ " ٤ : ٢٤٦ ( ٤٢ ) .

(١) الهمع ج ٤ : ٢٣٩ - ٢٤٠ ( ٢ : ٤٠ )

(٢) م . ن ، ص ٢٤٢ ( ٤١ ) .

(٣) م . ن ، ٢٥٢ ( ٤٣ ) .

(٤) المساعد ، لابن عقيل، ج ٢ : ٣٠٥ .

- ١٩٧ - " قال الكوفية : ويثنى عن القسم ٠٠٠ ( عوض ) فيقال : عوض لأفعلن .  
قال أبو حيان : والبصريون لا يعرفون القسم به " (١)

### الإضافة\*

- ١٩٨ - " زاد الكوفيون الإضافة بمعنى عند ، نحو : ناقة رُقود الحلب ، أى عند الحلب " (٢)
- ١٩٩ - هل تتعرف الصفة الشبة بإضافتها إلى معرفة ؟ " زعم الكوفية ، والأعلم ، فقالوا : إنها تتعرف بقمده إذا إضافة لا تمنع منه " (٣)
- ٢٠٠ - " لا تجوز الإضافة فى قولك : ( الضاربُ زيداً ) و ( الضاربُ ذينسك ) ، و ( الضارِبُكَ ) . بل يتعين النصب إذ لا مقتضى للجَرِّ خلافاً للفراء فى إجازته الجَرِّ فى الثلاثة " (٤)

---

(١) الهمع ج ٤ : ٢٦٠ ( ٢ : ٤٥ ) .

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها موضعها فى

- الهمع إن وجد : " ٤٤٧ " ٤ : ٢٧٢ - ٢٧٣ ( ٢ : ٤٨ ) . " ١٧٢ ، ٢٠٦ " ٤ : ٢٧٥  
( ٤٨ ) ، ٥ : ٣١٤ ( ١٥٠ - ١٥١ ) . " ٦١ " ٤ : ٢٧٦ - ٢٧٧ ( ٤٩ ) . " ٣٣٨ " .  
" ٦٠ " ٤ : ٢٩٥ ( ٥٢ ) . " ٣٤٠ " .

وينظر المباحث الحادى والخمسون والثانى والخمسون والثالث والخمسون .

(٢) المساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٣٣٠ . وينظر الهمع ج ٤ : ٢٦٧ ( ٢ : ٤٦ ) .

(٣) الهمع ٤ : ٢٧٣ ( ٢ : ٤٨ ) .

(٤) المساعد ، لابن عقيل ، ج ٢ : ٢٠٤ ، وينظر الهمع ج ٤ : ٢٧٥ ( ٤٨ ) .

- ٢٠١ - " لا يقدم على المضاف معمول مضاف إليه ... وجوزه الكسائي على (أفعل ) نحو : ( أنت أختنا أول ضارب ) " (١)
- ٢٠٢ - تلزم ( كلا ) ، و ( كلتا ) الإضافة إلى معرفة مثناة " وقال الكوفيصة : أو نكرة محدودة ، بناء على جواز توكيدها ، سمع : كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها . وقال ابن الأنباري : وإلى مفرد إن كررت ( كِلَا ) . نحو : كلتي وكلتي محسنان " (٢)
- ٢٠٣ - " و [لزم الإضافة ( ذو ) وفروعه] إلى علم سماعاً ، نحو : ( ذو يـمـزن ) و ( ذو رعين ) ، و ( ذو الكلاع ) ، و ( ذو سلم ) ، و ( ذو عمرو ) ، و ( ذو تبوك ) ، وقيل قياساً . قاله الفراء " (٣)
- ٢٠٤ - المختار جواز إضافة ( ذو ) وفروعه أيضا إلى الضمير " خلافاً للكسائي ، والنحاس ، والزبيدي ، والمتأخرين في منعهم ذلك إلا في الشعر " (٤)
- ٢٠٥ - الصحيح جواز إضافة ( آل ) إلى الضمير " وقيل : لا يجوز ، وعزى للكسائي والنحاس ، والزبيدي " (٥)
- ٢٠٦ - لا يجوز حذف المضاف وجر المضاف إليه إلا في الضرورة " خلافاً للكوفية في تجويزهم ذلك في الاختيار . حكوا : ( أطمعونا لحمًا سمينًا شاةً ) ونحوها أي ( لحم شاة ) ... والبصريون حملوا ذلك على الشذوذ " (٦)

(١) الهمع ج ٤ : ٢٧٨ ( ٢ : ٤٩ ) .

(٢) م . ن . ص ٢٨٣ ( ٥٠ ) .

(٣) م . ن . ص ٢٨٣ - ٢٨٤ ( ٥٠ ) .

(٤) م . ن . ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ( ٥٠ ) .

(٥) م . ن . ص ٢٨٦ ( ٥١ ) .

(٦) م . ن . ص ٢٩٣ ( ٢ : ٥٢ ) .



٢٠٧ - مما يكثر فيه حذف المضاف إليه وهو منوى أن يعطف عليه مضاف لمثلته  
" وخصه الفراء بالمصطحبين كاليد والرجل ، نحو : قطع الله يد ورجل  
من قالها ) . . . . . بخلاف نحو : ( دار و غلام ) فلا يقال : اشتريت دارَ و غلامَ  
زيد " (١)

٢٠٨ - تقلب ياء المتكلم مع ( أم ) و ( أب ) تاء مكسورة ، ومفتوحة ، " قيل :  
ومضمومة . قاله الفراء والنحاس ، وحكى الخليل : يا أمتُ لا تفعلِي " (٢)

٢٠٩ - الألف التي وصلت بها التاء في قولهم : ( يا أبتا ) هي التي توصل بآخر  
المنادى لبعده أو استغاثة لا المبدلة من الياء كالتي في ( حسرتا ) . وأجاز  
كثير من الكوفيين الجمع بينهما " (٣)

٢١٠ - " جوز الكوفية ، والمبرد ، وابن مالك أن يقال : (أبيّ) برد اللام " (٤)

### إعمال المصدر \*

### إعمال اسم الفاعل \* \*

٢١١ - يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله : " قال أبو حيان : وظاهر كلام سيويته أن  
النصب أولى من الجر ، وقال الكسائي : هما سواء . ويظهر لى أن الجر أولى " . (٥)

(١) م . ن ، ص ٢٩٣ ( ٥٢ ) .

(٢) م . ن ، ص ٣٠٢ ( ٥٤ ) .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) م . ن ، ص ٣٠٣ ( ٥٤ ) .

\* ينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها موضعها في الهمع

إن وجد : " ٤٢٢ " ٥ : ٦٥-٦٦ ( ٢ : ٩٢ ) . " ٤٢٤ " ٥ : ٧١ ( ٩٣ ) . " ٤٢٥ " .

" ٤٢٣ " ٥ : ٧٥ ( ٩٤ ) . " ٤٢٧ " ٥ : ٧٧ ( ٩٥ ) . " ٤٢٦ " ٥ : ٢٩٣ ( ١٤٥ ) .

وينظر المبحث الرابع والخمسون .

\* \* وينظر الخلاف المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها في الهمع : " ٤٣١ "

٦ : ٢ ( ٩٤ : ١ ) . ٥ : ٨١ ( ٢ : ٩٥ ) . " ٤٢٩ " ٥ : ٨١ ( ٩٥ ) . " ٤٣٢ " ٥ : ٨١ ( ٩٥ ) .

" ٤٣٤ " ٥ : ٨٧ ( ٩٧ ) . " ٤٣٠ " ٥ : ٨٤-٨٥ ( ٩٦ ) . " ٤٣٣ " ٥ : ٢٩٦ ( ٢ : ١٤٥ ) .

وينظر كذلك المبحث السادس والخمسون .

(٥) الهمع ج ٥ : ٨٣ ( ٢ : ٩٦ ) .

### الصفة المشبهة \*

- ٢١٢ - الصفة المشبهة إمّا أن تكون سالحة للمذكر . والمؤنث مطلقاً وإمّا أن تكون سالحة لفظاً لا معنى، وإمّا ألا تصلح لهما فتجرى الأولى على مثلها وضدها كحسن وقبيح دون الباقي في الأصح " وأجاز الكسائي والأخفش جريان هذه الصفة على ضدها في الأقسام الثلاثة فتقول مررت برجل حائض بنته ، وبامرأة خصي ابنها ، وبرجلٍ عجزاء بنته ، وبامرأة آلى ابنها " (١)
- ٢١٣ - تجب إضافة الصفة المشبهة " حال كونها مجردة من ( أل ) إلى ضمير متصل بها في الأصح ، نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ولا يجوز نصب هذا الضمير ، وجوزه الفراء ، فيقال : جميل إياه " (٢)
- ٢١٤ - " لو كانت الصفة غير متصرفة في الأصل ، وقرنت بـ (أل) ، نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه الأحمر . فالضمير في موضع نصب عند سيبويه ، وجـر عند الفراء " (٣)
- ٢١٥ - " يتبع معمولها ، أي الصفة المشبهة، بجميع التوابع، وتجرى على حسب لفظه لا موضعه . وأجاز الفراء أن يتبع المجرور على موضعه من الرفع " (٤) نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه ، وهذا قوى اليد والرجل .

---

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسألتين التاليتين وإلى جانب الثانية منهما موضعها في الهمع : " ٤٤٠ " " ٤٤١ " ٥ : ٩٨ ( ٢ : ٩٩ ) . وينظر كذلك المبحث الخامس والخمسون .

(١) الهمع ج ٥ : ٩٥ ( ٢ : ٩٨ ) .

(٢) م . ن ، ص ٩٦ ( ٩٩ ) .

(٣) م . ن ، ص ٩٧ ( ٩٩ ) .

(٤) م . ن ، ص ٩٩ ( ٩٩ - ١٠٠ ) .

### التعجب \*

- ٢١٦ - " قال الفراء و الزجاج و الزمخشري ، وابتأ كيسان و خروف : ( أفعل ) بكسر العين في التعجب .. لفظه و معناه الأمر حقيقة و فيه ضمير مستتر على الفاعلية ، و الباء للتعدية " (١)
- ٢١٧ - صيغتا التعجب هما " ( ما أفعل ) ، و ( أفعل به ) قال الكوفية : و ( أفعل ) بغير ( ما ) مسندة إلى الفاعل نحو قوله :
- ( ومرة ترميهم إذا ما تجردوا و تطعنهم شزراً ) فأبرحت فارساً  
أى ما أبرحك فارساً (٢) " و جوز هشام المضارع من ( ما أفعل ) ، فيقال ما يحسن زيداً . ورد بأنه لم يسمع " (٣)
- ٢١٨ - ينصب المتعجب منه بعد ( ما أفعل ) على رأى الفراء " على حد نصب ( الأب ) فى : ( زيد كريم الأب ) . و الأصل : زيد أحسن من غيره مثلاً ، أتوا ب ( ما ) على سبيل الاستفهام ، فنقلوا الصفة من زيد ، و أسندوها إلى ضمير ( ما ) ، و انتصب زيد ب ( أحسن ) فرقاً بين الخبر و الاستفهام " (٤)
- ٢١٩ - " الأصح أن ( ما ) ( التعجبية ) مبتدأ خبره ما بعده . و قال الكسائى : لا موضع لـ ( ما ) من الإعراب " (٥)
- ٢٢٠ - " لا يكون المتعجب منه إلا مختصاً ... و منع الفراء ذا ( أل ) العهدية ، نحو : ما أحسن القاضى ، تريد قاضياً بينك و بين المخاطب " (٦)

\* و ينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية ، و إلى جانب كل منها موضعها فى الهمع :  
" ١٥ " ٥ : ٥٤ ، ٥٥ . ( ٢ : ٩٠ ) - " ٣٨٤ " ٥ : ٦٢ ( ٩٢ ) . " ٣٨٣ " . و ينظر  
أيضاً ابن الأنبارى ، للدكتور محيى الدين توفيق المسألة " ٣٢٠ ص ٣٢٩ ، و هى فى الهمع  
ج ٦ : ٤٣ ( ٢ : ١٦٦ ) .

(١) التصريح لـ خالد الأزهرى ، ج ٢ : ٨٨ .

(٢) الهمع ج ٥ : ٥٤ ( ٩٠ ) .

(٣) م . ن ، ص ٥٥ ( ٩٠ ) .

(٤) م . ن ، ص ٥٥ - ٥٦ ( ٩٠ ) .

(٥) م . ن ، ص ٥٠ .

(٦) م . ن ، ص ٥٩ - ٦٠ ( ٩١ ) .

( نعم ) و ( بئس ) \*

- ٢٢١ - " لا يفصل بين ( نعم ) وفاعلها بظرف ، ولا غيره ... وثالثها قاله الكسائي يجوز بعموله أى الفاعل نحو : نعم فيك الراغب " (١)
- ٢٢٢ - " قال ( الكسائي ) فى نحو : نعم رجلاً زيد : الفاعل هو زيد ، والمنصوب حال ، وتبعه دُرَيْدُ . وقال الفراء : تمييز محوّل عن الفاعل ، والأصل : نعم الرجل زيد " (٢)
- ٢٢٣ - " ولا يكون الفاعل ( نعم ) ، و ( بئس ) نكرة اختياراً ... خلافاً للكوفيين ، وموافقهم ، لما حكى الأخفش : أن ناساً من العرب يرفعون بهما النكرة مفردة ، ومضافة " (٣)
- ٢٢٤ - إذا حذف المخصوص وخلفته صفته وكانت فعلاً نحو نعم الماحب تستعين به فيعينك ، أى رجل " ممنوع أو جائز أو غالب مع ( ما ) ، قليل دونها . أقول : الأكثر على الأول ، والكسائي على الثانى ، وابن مالك على الثالث " (٤)

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها موضعها فى الهمع

إن وجد : " ١٤ " ٥ : ٢ ( ٨٤ ) . " ٣٧٩ " ٥ : ٣٦ ( ٨٦ ) . " ٣٨٠ " . " ٣٨١ " ٥ : ٣٦ :

( ٨٦ ) . " ٣٨٢ " ٥ : ٤٠ ( ٨٧ ) .

(١) الهمع ج ٥ : ٢٢ ( ٨٥ : ٢ ) .

(٢) م . ن ، ص ٣٣ ( ٨٥ ) .

(٣) م . ن ، ص ٣٦ ( ٨٦ ) .

(٤) م . ن ، ص ٤٢ ( ٨٧ ) .

### أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ\*

٢٢٥ - " يلزمه الإفراد والتذكير إن جرد ، أو أضيف لنكرة ... خلافا للفراء في الثاني ، حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناة من المعرفة ....

نحو هند فضلى امرأة تقصدنا • والهندان فضلتا امرأتين تزوراننا " (١)

٢٢٦ - يلزم في النكرة المضاف إليها أن تكون من جنس المسند إليه أفعـل

التفضيل " وجوز أبو بكر بن الأنباري جرّها إن خالفته في المعنى مع

تجويزه نصيها ، نحو : أخوك أوسع دار أو داراً " (٢)

٢٢٧ - في اسم التفضيل المضاف إلى معرفة الوجهان المطابقة وعدمها • وعن

المفاضلة بينها " قال أبو بكر بن الأنباري : الإفراد والتذكير أفصح

استغناء بتثنية ما أضيف إليه وجمعه وتأنيثه عن تثنية ( أفعـل ) ،

وجمعه ، وتأنيثه ، قال وهذا القول عن العرب " (٣)

---

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسألتين التاليتين ، وإلى جانب كل

منهما موضعها في الهمع : " ٤٣٨ " ٥ : ١١٣ ( ٢ : ١٠٣ ) •

" ٤٣٩ " ٥ : ١١٥ ( ١٠٤ ) •

(١) الهمع ج ٥ : ١١١ ( ٢ : ١٠٢ ) •

(٢) م • ن • ص • ن •

(٣) م • ن • ص ١١٢ ( ١٠٣ ) •

النعيت\*

٢٢٨ - " جوز الكسائي نعت مضمرة الغائب إذا كان لمدخ أو ذم أو ترحم، كذا

نقله عنه الناس، كما قال أبو حيان، واحتج بقوله تعالى: (قُلْ

إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمَ الْغُيُوبِ) (١). وقيل: إنه أجازته إذا تقدم المظهر

كذا نقله عنه النحاس، والفراء " (٢)

٢٢٩ - أثبت الجمهور الجر بالمجاورة في نعت وتوكيد " وقصره الفراء على

السمع ومنع القياس على ما جاء منه فلا يجوز: هذه جرة ضب خريبة،

بالجر " (٣)

---

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها في

الهمع إن وجد: " ٣٦١ " ٥ : ١٧٠ ( ٢ : ١١٦ ) . " ٣٥٢ " ٥ : ١٧٢ ( ١١٦ ) .

" ٣٥٣ " ٥ : ١٧٧ ( ١١٧ - ١١٨ ) . " ٣٥٥ " ٥ : ١٧٥ ( ١١٧ ) في الهامش .

" ٣٥٦ " ٥ : ١٨٠ ( ١١٨ ) . " ٣٥٧ " ٥ : ١٨١ - ٢٨٢ ( ١١٩ ) . " ٣٥٨ " .

" ٣٥٤ ، ٣٥٩ " . وينظر المسألة رقم ( ١٧٦ ب ) في أول هذا الملحق .

(١) الآية ( ٤٨ ) في سورة سبأ .

(٢) الهمع، ٥ : ١٧٦ - ١٧٧ ( ٢ : ١١٧ ) .

(٣) م . ن ، ج ٤ : ٣٠٥ ( ٢ : ٥٥ ) .

عطف البيان\*

التوكيد\*\*

عطف النسق\*\*\*

٢٣٠ - " اختصت الواو بعطف ما لا يستغنى عنه ، نحو : اختصم زيد وعمر ....."

وأجاز الكسائي العطفَ في ذلك بالفاء ، و(ثم) و (أو) " (١)

٢٣١ - " قال الفراء تقع (ثم) للاستئناف ، نحو : أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل

ذلك مالاً " (١)

٢٣٢ - " قال قوم من الكوفيين و [ترد (أو) ل] التبويض ، نحو : ( وَقَالُوا

كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ) " (٢) (٣)

\* ينظر الخلاف بين النحويين المسألة " ٣٦٠ " والهمع ج ٥ : ١٩٢ ( ٢ : ١٩١ ) .

\*\* ينظر المرجع الأول من المرجعين السابقين المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها

موضعها في الأخير منهما إن وجد : " ٢٦٤ " ٥ : ١٧٠ ( ٢ : ١١٦ ) " ٣٦٢ "

٥ : ١٩٩ ( ١٢٣ ) . " ٣٦٣ " ٥ : ٢٠١ ( ١٢٣ ، ١٢٤ ) . " ٣٦٥ " ٥ : ٢١٩ - ٢٢٠ ( ١٢٧ ) .

١٢٨ ) . " ٦٣ " ٥ : ٢٠٤ ( ١٢٤ ) .

\*\*\* وينظر المرجع الأول من المرجعين السابقين أيضا المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها

موضعها في الأخير منهما إن وجد : " ٢٩٦ " ٥ : ٢٢٤ ( ٢ : ١٢٩ ) . " ٦٤ " ٥ : ٢٣٠

( ١٣٠ ) . " ٣٧٤ " ٥ : ٢٣٧ ( ١٣١ - ١٣٢ ) . " ٣٧٧ " ٥ : ٢٤٢ - ٢٤٣ ( ١٣٣ ) .

" ٦٧ " ٥ : ٢٤٨ ( ١٣٤ ) . " ٣٧٥ " ٥ : ٢٥٦ ( ١٣٦ ) . " ١٧١ " ٥ : ٢٦٠ ( ١٣٧ ) .

" ٦٨ " ٥ : ٢٦٢ ( ١٣٧ ) . " ( ٢٢٤ ، ٣٦٩ ، ٢٩١ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ) " ٥ : ٢٦٣ - ٢٦٥ ( ١٣٨ ) .

" ٦٦ " ٥ : ٢٦٨ ( ١٣٨ - ١٣٩ ) . " ٦٥ " ٥ : ٢٦٨ ( ١٣٩ ) . " ٣٧٨ " ٥ : ٢٧٥ ( ١٤١ ) .

وينظر كذلك المبحث السابع والخمسون .

(١) الهمع ، ج ٥ : ٢٣٧ ( ٢ : ١٣٢ ) .

(٢) من الآية ( ١٣٥ ) في سورة البقرة .

(٣) الهمع ، ج ٥ : ٢٥٠ ( ١٣٤ ) .

- ٢٣٣ - " ترد ( إما ) مسبوقه بمثلها وقد تحذف الأولى، كقوله :
- تَهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَّالُهَا .
- " ونقل النحاس أن البصريين لا يميزون فيها إلا التكرير وأن الفراء أجازته
- ( أى حذف الأولى ) إجراء لها مجرى ( أو ) فى ذلك " (١)
- ٢٣٤ - من المواضع التى يعطف فيها ب ( لا ) " قال الفراء : واسم ( لعل )، نحو
- لعلَّ عمرًا لا زيداً منطلقاً ، كما يجوز ذلك فى اسم ( إن ) " (٢)
- ٢٣٥ - " أثبتوا ( أى الكوفيون ) عطف ( أين ) . قالوا : العرب تقول : هذا
- زيد فأين عمرو ، ولقيت زيداً فأين عمرواً . وأثبت الكسائى العطف
- ب ( لولا ) و ( متى ) فى قولك : مررت بزيد فلولا عمرو ، أو فمبىتى
- عمرو بالجر ، وأباه الفراء كالبصريين . وأثبت هشام العطف ب ( كيف )
- بعد نفى . نحو : ما مررت بزيد فكيف عمرو . وقال سيبويه : وهو
- ردىء، لا تتكلم به العرب " (٣)
- ٢٣٦ - فى العطف على معمولى عاملين أقول . . . رابعها : يجوز إن تقدم المجرور
- المعطوف سواء تقدم فى المعطوف عليه أم لا . بخلاف ما إذا تأخر ، وهو
- رأى الأخفش ، والكسائى والفراء ، والزجاج ، وابن مضاء " (٤)

(١) م . ن ، ص ٢٥٤ ( ١٣٥ ) .

(٢) م . ن ، ص ٢٦١ ( ١٣٧ ) .

(٣) م . ن ، ص ٢٦٥ ( ١٣٨ ) .

(٤) م . ن ، ص ٢٧٠ ( ١٣٩ ) .



البـد

النـداء

(١) ٢٣٧ - ذهب بعض الكوفيين إلى جعل المثني والجمع بالياء حملاً على المضاف " .

نحو يارجلين وياملون .

٢٣٨ - " ذهب ثعلب إلى جواز بناء نحو : ( حسن الوجه ) على الضم ؛ لأن

إضافته على نية الاتفصال " (٢)

٢٣٩ - النكرة الموصوفة تشبه المضاف فتنتصب . " وقيل : يجوز البناء والنصب

قاله الكسائي . وفعل الفراء ، فأوجب النصب إذا كان العائد فيها ضمير غيبة

نحو : يارجلًا ضرب زيدًا ، والرفع إذا كان ضمير خطاب نحو : يا رجلُ ضربتَ زيدًا " (٣)

٢٤٠ - حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة " عند الكوفيين مقيس

مطرّد ، ومذهب البصريين المنع فيهما ، وحمل ما ورد على شذوذ

أو ضرورة " (٤)

\* ينظر الخلاف بين النحويين المسألتين التاليتين " ٣٦٦ " و " ٣٦٧ " وهما

في الهمع ج ٥ : ٢١٨ ( ٢ : ١٢٧ ) .

\* \* وينظر المرجع الأول من المرجعين السابقين المسائل التالية ، وإلى جانب

كل منهما موضعها في المرجع الأخير إن وجد : " ٤٥ " ٣ : ٣٨ ( ١ :

١٧٢ ) . " ٣٩٧ " ٣ : ٣٨ ( ١٧٢ : ١٧٣ ) . " ٣٩٨ " ٣ : ٣٩ ( ١٧٣ :

٤٠٠ " ٣ : ٥٥ ( ١٧٦ ) . " ٤٠٤ ، ٤٠٥ " ٣ : ٥٩ ( ١٧٧ ) .

" ٣٩٩ ، ٤١٠ " ٣ : ٥٤ ( ١٧٦ ) . " ٤٠١ " ٣ : ٥٢ ( ١٧٥ ) .

" ٤٧ " ٣ : ٦٤ ( ١٧٨ ) . " ٤٠٢ " ٥ : ٢٨٤ ( ٢ : ١٤٢ ) .

" ٤٠٧ " . " ٤٠٨ " . " ٤٠٩ " . وينظر كذلك المبحثان الثامن والخمسون

والتاسع والخمسون .

(١) الهمع ، ج ٣ : ٣٨ ( ١٧٢ : ١٧٣ ) .

(٢) م . ن . ص . ن .

(٣) م . ن . ٣٩ ( ١٧٣ ) .

(٤) شرح الأسموني ، ج ٣ : ١٠٥ ( مع حاشية المبان ) .

- ٢٤١ - عن نصب الاسم الأول من نحو : ( ياتيم تيم عدى ) " قال الفراء :  
هو والثانى معاً مضافان إلى المذكور أخذاً من قوله : ( قطع  
الله يد ورجل من قالها ) " (١)
- ٢٤٢ - " جوز الكوفية وأبو بكر بن الأبارى رفع النعت ( أى نعت المنادى )  
المضاف إضافة محصنة ، لأنّ الأخفش حكى : يا زيد بن عمرو بالرفع  
وغيرهم قال : هو شاذ " (٢)
- ٢٤٣ - " أوجب الكوفية نصب ( توابع المنادى ) الثلاثة أى النعت ، والتوكيد  
والنسق . وردّ بالسمع قال تعالى : ( يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ) (٣)  
قرئ، فى السبع بالنصب ، والرفع (٤) " (٥) " وجوز الفراء رفع التوكيد  
والعطف نسقاً ، قياساً فى الثانى وسماعاً فى الأول " (٦)

### الامتغاثة\*

### النديّة\*\*

- ٢٤٤ - " منع الكوفيون نديّة الجمع السالم ، كما لا يجوز تثنيته ، ولا جمعه  
لأنّ إلحاق الألف هنا كالإحاق الألف والواو هناك " (٧)
- 
- (١) الهمع ج ٣ : ٥٨ ( ١ : ١٧٧ ) .  
(٢) م ٠ ن ، ج ٥ : ٢٨١ ( ٢ : ١٤٢ ) .  
(٣) فى الآية ( ١٠ ) فى سورة سبأ .  
(٤) الرفع رواية عن أبى عمرو و عاصم . ينظر معجم القراءات للدكتور عبد العال سالم  
والدكتور أحمد مختار ج ٥ : ١٤٦  
(٥) الهمع ج ٥ : ٢٨٢ ( ٢ : ١٤٢ ) .  
(٦) م ٠ ن ، ص ٠ ن .  
\* ينظر الخلاف المسألة " ٤١١ " والهمع ، ج ٣ : ٧٥ ( ١ : ١٨١ ) .  
\* \* ينظر المرجع الأول من المرجعين السابقين المسائل التالية وإلى جانب كل منها  
موضعها فى الأخير إن وجد : " ٥١ " . " ٤١٢ " . " ٥٢ " " ٤١٥ " .  
٣ : ٧١ ( ١ : ١٨٠ ) . " ٤١٤ " ٣ : ٦٨ ( ١٨٠ ) " ٤١٣ " . " ٤١٦ " .  
٣ : ٦٨ ( ١٨٠ ) . " ٤١٧ " ٣ : ٦٩ ( ١٧٩ ) . وينظر المبحث الستون .  
(٧) الهمع ج ٣ : ٦٧ ( ١ : ١٧٩ ) .

### الترخيم\*

- ٢٤٥ - " جَوَّز ... [الفراء] حذف ما قبل الآخر من ساكن صحيح قبله  
حرفان فقط كهرقل ، فقييل : يَاهِرَ . قال : لأنه لو بقي الساكن  
أشبه الأدوات ، إذ ليس في الأسماء المستمكنة ما آخره ساكن " (١)  
٢٤٦ - " قال الكوفيون : تتعين [لغة التمام] فيما إذا قبل الآخر  
ساكن ، كِهَرَقْل فراراً من وجود اسم متمكن ساكن الآخر " (٢)

### أسماء الأفعال\*\*

### نوناً التوكيد\*\*\*

- \* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها  
موضعها في الهمع : " ٤٨ " ٣ : ٧٨ ( ١ : ١٨١ ) " ٤٩ " ٣ : ٨١  
( ١٨٢ ) . " ٥٠ " ٣ : ٨٥ ( ١٨٣ ) . " ٤١٩ " ٣ : ٨٢ ، ٨٣ ( ١٨٢ ) ،  
( ١٨٣ ) . " ٤٢١ " ٣ : ٨٤ ( ١٨٣ ) . " ٤٢٠ " ٣ : ٨٧ ( ١٨٤ ) .  
(١) الهمع للسيوطي ٣ : ٨٥ ( ١ : ١٨٣ ) .  
(٢) م . ن ، ٩١ ( ١٨٥ ) .
- \*\* ينظر الخلاف بين النحويين المسائل لتالية وإلى جانب كل منها  
موضعها في الهمع : " ٢٧ " ٥ : ١٢٠ ( ٢ : ١٠٥ ) " ٤٣٦ " ٥ : ١٢٥  
( ١٠٦ ) . " ٤٣٧ " ٥ : ١٢٥ ( ١٠٦ ) . " ١٤٢ " ٥ : ١٢٦ ( ١٠٦ )  
وينظر أيضا المبحث الحادى والستون .
- \*\*\* ينظر المرجع الأول من المرجعين السابقين المسائل التالية وإلى جانب  
كل منها موضعها في الأخير منهما : " ٩٤ " ٤ : ٤٠٣ ( ٢ : ٧٩ ) ،  
" ١٥٦ " ٤ : ٣٩٧ ( ٧٨ ) . " ١٥٨ " ٤ : ٤٠٣ ( ٧٩ ) .

### الممنوع من المرق

٢٤٧ - العلم المؤنث إذا كان ثنائياً أو ثلاثياً ساكن الوسط ففيه مذاهب منها " وعليه الفراء : أن ما كان اسم بلد ك ( قَيْد ) لا يجوز صرفه وما لم يكن جاز ؛ لأنهم يردون اسم المرأة على غيرها ... ولا يردون اسم البلد على غيرها فلما لم ترد ولم تكثر في الكلام لزمها الثقل " (١)

٢٤٨ - ألفاظ العدد المعدولة إلى وزن ( فُعَال ) ، و ( مَفْعَل ) " ذهب الفراء إلى أن منعها للعدل والتعريف بنية الألف واللام " (٢)

٢٤٩ - " باب أفعل الوصف كأحمر ... إن سمي به رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير ؛ لأنه سمي بوصفه ، فجرى الاسم مجراه في ذلك المعنى وإن تسمى به أسود ونحوه صرف لخلوص الاسم ، وذهب معنى الوصفية وعلى هذا الفراء وابن الأنباري " (٣)

---

\* ينظر المرجع الأول من المرجعين السابقين أيضا المسائل التالية وإلى جانب كل منهما موضعها في الأخير منهما إن وجد : " ٧٠ " ١ : ١٢٠ ، ١٢١ ( ٣٧ ) . " ١٨١ " ١ : ١٠٩ ( ٣٤ ) . " ١٨٠ " ١١٠ ( ٣٤ ) . " ١٧٩ " ١ : ٨٦ ( ٢٧ ) . " ١٧٧ " ١ : ٩٦ ( ٣٠ ) . " ١٨٢ " . " ٦٩ " ١ : ١١٩ ( ٣٧ ) . " ١٢٦ " . وينظر المبحث الحادي والعشرون .

(١) الهمع ج ١ : ١٠٨ ( ٣٣ : ٣٤ ) .

(٢) م . ن ، ص ٨٦ ( ٢٧ ) .

(٣) م . ن ، ص ١١٦ ( ٣٦ ) .

بأعراب الفعل \*

٢٥٠ - " لا يجوز تقديم معمول ( أن ) الناصبة عليها ... ونقل ابن كيسان عن الكوفيين الجواز في نحو : طعامك أريد أن آكل ، وطعامك عسى أن آكل " (١)

٢٥١ - " لا يجوز فصل ( أن ) الناصبة من الفعل ... وجوزه الكوفيون بالشرط ، نحو ( أردت أن إن تزرنى أزورك ) بالنصب ، مع تجويزهم الإلغاء أيضا ، وجزم ( أزرك ) جوابا " (٢)

٢٥٢ - لن : " قال الفراء : هي ( لا ) النافية ، أبدل من من ألفها نون ، وحمله على ذلك إتفاقهما في النفي ، ونفى المستقبل . وجعل ( لا ) أصلاً ، لأنها أتعد في النفي من ( لن ) " (٣)

٢٥٣ - " لا يجوز الفصل بين ( لن ) ، وبين الفعل في الاختيار ... واختار الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل ، نحو : لن والله أكرم زيداً ، ولن زيداً أكرم . ووافق الفراء على القسم وزاد جواز الفصل ب ( أظن ) ، نحو : ( لن أظن أزورك ) بالنصب ، وبالشرط ، نحو : ( لن إن تزورنى أزورك ) بالنصب ، وجوز الإلغاء ، والجزم جوابا " (٤)

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية وإلى جانب كل منها موضعها في الهمع إن وجد : " ٧٣ " . " ٧٤ " : ٤ " ٢٧٤ : ( ١ : ١٦٤ - ١٦٥ ) . " ٧٥ " : ٤ : ١١٧ ، ١٣٠ ، ( ٢ : ١٤ ، ١٠ ) . " ٣١٦ " : ٤ : ١١٧ ( ١٠ ) . " ٣١٩ " : ٤ : ٩١ ( ٣ ) . " ٣١٨ " . " ٧٦ " : ٤ : ١١٧ ، ١٣٠ ، ( ١٤ ، ١٠ ) . " ٧٧ " : ٤ : ١٤٣ ( ١٧ ) . " ٧٩ " : ٤ : ١٠٨ ، ١٤٠ ، ( ٧ ، ١٧ ) . " ٣١٤ " . " ٣٠٨ " : ٤ : ١٠٧ ( ٧ ) . " ٣١٢ " : ٤ : ١٢٣ ( ١٢ ) . " ٨٠ " : ٤ : ١٠٠ ( ٥ ) . " ٨١ " : ٤ : ١٠٢ ( ٦ ) . " ٣١٣ " : ٤ : ١٢٥ ( ١٢ ) . " ٨٢ " : ٤ : ١٠٨ ، ١٤٠ ، ( ٧ ، ١٧ ) . " ٨٣ " : ٤ : ١١٢ ( ٨ ) . " ٣٠٩ " : ٤ : ١١٤ ( ٩ ) . " ٣١٠ " : ٤ : ١١٦ ( ١٠ ) . " ٣٤٦ " : ٤ : ١٣٦ ( ١٥ ) . " ٣١١ " . " ٣١٧ " : ٤ : ١٤٦ ( ١٨ ) . وينظر أيضا المباحث الثاني والستون

إلى السادس والستين .

(١) الهمع ، ج ٤ : ٩٠ ( ٢ : ٣ - ٣ ) .

(٢) م . ن ، ص ٩١ ( ٣ ) .

(٣) م . ن ، ص ٩٤ ( ٣ ) .

(٤) م . ن ، ص ٩٦ ( ٤ ) .

- ٢٥٤ - من شروط إعمال ( إذن ) أن يليها الفعل " وأجاز الكسائي وابن هشام  
والفراء الفصل بمعمول الفاعل فلو قدم معمول الفعل على ( إذن ) ، نحو  
زيداً إذن أكرم فذهب الفراء إلى أنه يبطل عملها . وأجاز الكسائي إذ ذاك  
الرفع والنصب " (١)
- ٢٥٥ - " إلغاء ( إذن ) مع اجتماع الشروط (٢) لغة لبعض العرب حكاها عيسى  
بن عمر ، وتلقاها البصريون بالقبول ، ووافقهم ثعلب ، وخالف  
سائر الكوفيين ، فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها " (٣)
- ٢٥٦ - لابد لنصب فاء السبب " أن يكون الأمر بصريح الفعل فإن دلّ عليه  
بخبر ، أو اسم فعل ، لم يجز النصب على الصحيح ؛ لأنه غير مسموع .  
وجوزه الكسائي ، نحو : حسبك الحديث فينام الناس ، وصه فأحدثك " (٤)
- ٢٥٧ - " قد يحذف السبب بعد الاستفهام لدلالة الجواب عليه ، وفهم الكلام ،  
نحو : متى فأسير معك ؟ أي متى تسير ؟ ... نقله أبو حيان عن  
الكوفيين " (٥)
- ٢٥٨ - " في شرح كتاب سيوية لأبي الفضل الصفار : خالفنا الكوفيون في  
( غير ) ، فأجازوا بعدها النصب ؛ لأن معناها : النفي ، نحو : أنا غير  
آت فأكرمك ، لأن معناه : ما أنا آت فأكرمك " (٦)
- ٢٥٩ - " قال أبو حيان : وزعم الكوفيون أن ( كأن ) إذا خرجت عن التشبيه  
جاز النصب بعد الفاء ، نحو : كأنى يزيد يأتي فتكرمه ، لأن معناه :  
ما هو إلا يأتي فتكرمه " (٧)

(١) م . ن ، ص ١٠٥ - ١٠٦ ( ٧ ) .

(٢) الشروط هي : أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً ، وأن يليها ، وأن تكون مصدرية . عن

م . ن ، ص ١٠٥ - ١٠٦ ( ٢ : ٦ - ٧ ) .

(٣) م . ن ، ص ١٠٧ ( ٢ : ٧ ) .

(٤) م . ن ، ص ١١٩ ( ٢ : ١١ ) .

(٥) م . ن ، ص ١٢٢ ( ٢ : ١١ ) .

(٦) م . ن ، ص ١٢٤ ( ٢ : ١٢ ) .

(٧) م . ن ، ص . ن .

- ٢٦٠ - " منع البصريون من تقدم هذا الجواب [ أى جواب الأمر ] على سببته ، لأن الفاء عندهم ليست للعطف ، وجوز الكوفيون فيقال : ما زيد فتكرمه يأتينا ، لأن الفاء عندهم ليست للعطف " (١)
- ٢٦١ - " تقع لام الجحود بعد كون منفى ... ومذهب البصريين أن خبر كان حينئذ محذوف ... ومذهب الكوفيين أن الفعل فى موضع نصب على أنه الخبر واللام زائدة للتأكيد " (٢) ومثال تلك اللام : ما كان زيد ليقوم .

### عوامل الجزم \*

- ٢٦٢ - من الأقوال فى حذف لام الأمر أنه " يجوز مطلقا حتى فى الاختيار بعد قول من أمر ، وهو رأى الكسائى . قال : كقوله تعالى : ( قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا ) (٣) أى : ليقموا " (٤)
- ٢٦٣ - فَصَلَّ ( لم ) و ( لَمَّا ) عن مجزومهما " أجازة الفراء بشرط ( إن ) فيهما ... نحو : لم أو لما إن تزرنى أزرَّكَ " (٥)

(١) م . ن ، ص . ن .

(٢) م . ن ، ص ١٠٩ - ١١٠ ( ٢ : ٨ ) .

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها موضعها

فى الهمع إن وجد : " ٩١ " ٤ : ٣٢١ ( ٢ : ٥٨ ) . " ٣٤٥ " . " ٣٤٨ " ٤ : ١٣٢ - ١٣٣ ( ٢ : ١٤ ) " ٣١٥ " ٤ : ١٣٩ ( ٢ : ١٦ ) . " ٨٨ " ٤ : ٣٢٠

٤ : ٣٢٣ ( ٢ : ١٤ ) " ٣١٥ " ٤ : ١٣٩ ( ٢ : ١٦ ) . " ٨٨ " ٤ : ٣٢٠

( ٢ : ٥٨ ) . " ٣٤٩ " ٤ : ٣٢١ ( ٢ : ٥٨ ) . " ٣٤٢ " ٤ : ٣٢١ ( ٢ : ٥٨ ) .

" ٣٤٣ " ٤ : ٣٢٠ ( ٢ : ٦١ ) " ٨٦ " ٤ : ٣٢٢ ( ٢ : ٦١ ) . " ٣٤٤ " ٤ : ٣٢٣

٤ : ٣٢٣ ( ٢ : ٦١ ) . " ٣٤٧ " ٤ : ٣٢٤ ( ٢ : ٦٢ ) . " ٨٤ " ٤ : ٣٢٢ ( ٢ : ٦١ )

" ٨٥ " . وينظر كذلك المسألة المتقدمة برقم ( ١٠/٢ ) والمبحثان السابع والستون

والثامن والستون .

(٣) من الآية ( ٣١ ) فى سورة إبراهيم .

(٤) الهمع ج ٤ : ٣٠٨ ( ٢ : ٥٥ ) .

(٥) م . ن ، ص ٣١٥ ( ٢ : ٥٧ ) .

٢٦٤ - من صور فعل الشرط وجوابه " أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً .

وهذا القسم أجازته الفراء في الاختيار ، وتبعه ابن مالك ، وخصه  
سيبويه والجمهور بالضرورة " (١)

٢٦٥ - تقديم الاسم على فعل الشرط مع غير (إن) من أدوات الشرط ضرورة

" وجوزه الكسائي اختياراً مع ( مَنَّ ) وإخوته ، فأجاز نحو : من زيداً  
يضربُ اضربه . وجوزه قوم من الكوفيين في غير المرفوع أي المنصوب

والمجرور ؛ لأنها فضلة . ومنعوه في المرفوع . وجوزه قوم منهم في

المرفوع أيضاً إن لم يمكن عود ضمير على الشرط كما في ( متى ) و ( أينما ) (٢)

٢٦٦ - " في الفصل بين ( مَنَّ ) وأخواتها والفعل بعطف وتوكيد خُلف كوفسي

أجازته الكسائي ، ومنعه الفراء . قال أبو حيان : وهو الذي تقتضيه

قواعد البصريين (٣)

٢٦٧ - " لا يسبق الجواب المجزوم معموله . قاله الفراء . والصحيح جوازه ، وعليه

سيبويه والكسائي ، نحو : إن تأتيني خيراً تصب " (٤)

٢٦٨ - " لا [تزداد (ما) بعد] ( ما ) ، و ( مَنَّ ) ، و ( أنى ) في الأصح ، ونهـب

الكوفيون إلى جواز زيادتها بعدها فيجوز ( مَنَّ ما يكرمني أكرمه ) " (٥)

٢٦٩ - أجاز الفراء نحو : أما زيداً فإني ضارب ، ومنعه سيبويه " وقال الفراء

زيادة على ذلك : وكل ناسخ يدخل على المبتدأ من أخوات ( إن ) وغيرها ،

نحو : أما زيداً فليتني ضارب ، وأما عمراً فلعلني مكرم . . . وقيل زيادة على

ذلك : وفعل التعجب إن كان متعدياً ، نحو ( أما زيداً فما أזורني له ) ، قاله

الكوفيون " (٦)

(١) م . ن ، ص ٢٢٢ ( ٢ : ٥٨ ) .

(٢) م . ن ، ص ٢٢٦ ( ٢ : ٥٩ ) .

(٣) م . ن ، ص . ن .

(٤) م . ن ، ص ٢٣٢ ( ٢ : ٦٢ ) .

(٥) م . ن ، ص ٢٤١ ( ٢ : ٦٤ ) .

(٦) م . ن ، ص ٢٥٩ ( ٢ : ٦٨ ) .



- " لا تعمل ( أمّا ) فى اسم صريح فلا تنصب المفعول خلافاً للكوفية

حيث أجازوه ، لما فيه من معنى الفعل " (١)

" لـو " \*

العدد \* \*

٢٧٠ - " جَوَّز الأَخْفَش إعراب عجز المركب العددي إذا أضيف نحو : هذه

خمسة عشر ك . " وجَوَّز الفراء حينئذٍ إعرابها كابن عرس ، فيقال

هذه خمسة عشر ك ومررت بخمسة عشر ك بإعراب الأول على حسب

العوامل ، وجر الثانى أبداً . والجمهور منعوا قياس ذلك " (٢)

(١) م . ن ، ص . ن .

\* ينظر الخلاف بين النحويين المسألة " ٣٥٠ " .

\* \* ينظر م . ن المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها موضعها فى الهمع

إن وجد : " ٤٣ ، ١٧٢ ، ٢٠٦ " ٤ : ١٣٤ ( ٢ : ١٥٠ ) .

" ٤٤ " " ٤٢ " ٥ : ٣٠٩ ( ٢ : ١٤٩ ) .

(٢) الهمع ج ٥ : ٣١٠ ( ٢ : ١٤٩ ) .

( كم ) و ( كآين ) و ( كفا ) \*

٢٧١ - " جَوَز الكوفيون الرفع بعد ( كذا ) . قال أبو حيان : وهو خطأ ؛  
لأنه لم يسمع " (١)

٢٧٢ - تمييز ( كم ) الخبرية مجرور . و " الجر بإضافتها إليه عند البصريين  
وقال الكوفيون : ب ( من ) مقدرة ، حذف ، وأبقى عملها " (٢)

\* الحكاية \*

(٣) ٢٧٣ - " منع الفراء التسمية بـ [ حرف ] ساكن مطلقاً ؛ لأنه لا يمكن الابتداء به " .

\* \* التأنيت \*

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها موضعها في الهمع

" ١٧٤ " ٤ : ٧٩ ( ٢٥٤ : ١ ) . " ٤١ " ٤ : ٨٢ ( ٢٥٥ : ١ ) . " ١٧٥ " ٤ : ٨٦

( ١ : ٢٥٦ ) . " ٤٠ " ٤ : ٣٨٦ ( ٢ : ٧٥ ) .

(١) الهمع ، ج ٤ : ٨٦ ( ١ : ٢٥٦ ) .

(٢) م ، ن ، ٨١ ( ١ : ٢٥٥ )

\* \* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التاليتين " ١٦١ " . " ١٦٢ " والأخيرة

في الهمع ج ٥ : ٣٢٤ ( ٢ : ١٥٣ ) .

(٣) الهمع ج ٥ : ٣٢٩ ( ٢ : ١٥٥ ) .

\* \* \* ينظر الخلاف بين النحويين المسألة رقم " ١١١ " وهي في الهمع

ج ٦ : ٦٣ ( ٢ : ١٧٠ ) و " ١٥٢ " و " ١٥٣ " و " ١٥٤ " و " ١٥٥ "

وينظر أيضا المبحث التاسع والستون .

### جمع التكسير\*

- ٢٧٤ - مما يطرد فيه جمع القلّة ( أفعال ) " ما فاءٌ ه همزة أو واو وهو على ( فَعَل ) صحيح العين نحو : أنف وآناف ، وألف وآلاف ، ووهم وأوهام ، ووقت وأوقات ، ووقف وأوقاف ، استثقلاً له ( أفْعَل ) فيه بوقوع الضمة بعد واو ، وهذا هو رأى الفراء ، والأكثر على أنه محفوظ فيه " (١)
- ٢٧٥ - الجمع ( فُعَل ) " يجب تسكين عينه اختصاراً نحو : سوار وسور ، ونوار ونور ، وعوان وعون ... خلافاً للفراء فى قوله ببقاء الضم اختياراً . قال : وربما قالوا : ( عُون ) كرسول فرقاً بين جمع العوان والعانة " (٢)
- ٢٧٦ - يطرد الجمع ( فَعَل ) فى ( فُعَل ) أنثى ( أفْعَل ) ككبرى وكبر " وقاسه الفراء فى ( فُعَل ) مصدرًا ، نحو الرؤيا والرؤى ، والرجعى والرجع ، وفى ( فَعَلَة ) بفتح الفاء ثانياً واو ساكنة ، نحو : توبة ونوب " (٣)
- ٢٧٧ . من جموع الكثرة ( فُعَل ) و ( فَعَل ) كغرف وفرق . وقال الفراء : إنهما اسما جمع ، " لأنه رأى <sup>أضرباً</sup> أجمعان بالألف والتاء كعرفات ، وسدرات ، وجمع الجمع لا يقاس وفاقاً ، فحكم بأنهما اسما جمع ؛ لأنهما أقرب إلى المفرد " (٤)

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسألتين التاليتين وإلى جانب كل منهما موضعها

فى الهمع : " ١٣١ " ٦ : ١١١ ، ١١٦ ( ٢ : ١٨٠ ، ١٨٢ ) . " ١٣٦ "

٦ : ١١٧ ( ٢ : ١٨١ ) .

(١) الهمع ، ج ٦ : ٨٩ ( ٢ : ١٧٥ ) .

(٢) م . ن ، ص ٩٤ ( ٢ : ١٧٦ ) .

(٣) م . ن ، ص ٩٦ ( ٢ : ١٧٦ ) .

(٤) م . ن ، ص ٩٧ ( ٢ : ١٧٦ ) .

٢٧٨ - الجمع (فَعَّلَهُ) "الأصح أنه ليس مخففاً من (فَعَّلَ) المشدّد . وقال الفراء

هو مخفف عنه ، عوض الهاء عما ذهب من التضعيف " (١)

٢٧٩ - " خالف الفراء في كل ماله واحدٌ موافق في أصل اللفظ [ وهو اسم الجنس ]

كبسر وعمام وسحاب ، [ حيث ذهب إلى أنه جمع ] وردّ بأنّه لو كان جمعاً

لم يجز وصفه بالمفرد . قال تعالى : (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ) (٢) (٣)

### التصغير \*

٢٨٠ - " أثبت ثعلب همزة الوصل في الأسماء في حال التصغير ، ولم يسقطها ،

فيقال في اضطراب : أضرِب ، فحذف الطاء لأنّها بدل من تاء افتعل ، وهى

زائدة ، وأبقى همزة الوصل لأنّها فضلتها بالتقدّم " (٤)

### الوقف \* \*

٢٨١ - " تُرَدُّ نون ( لم يك ) ( عند الوقف عليها ) ومنعه الفراء " (٥)

٢٨٢ - الياء والواو الساكنتان في آخر الكلمة " يوقف عليهما بالسكون كحالهما

في الوصل ، نحو : يرمى ، ويدعو ، ولا يحذفان إلا في فاصلة أوقافية . . . .

وأجاز الفراء الحذف في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك " (٦)

(١) م . ن ، ص ١٠٣ ( ٢ : ١٧٨ ) .

(٢) من الآية (١٠) في سورة فاطر .

(٣) الهمع ، ج ٦ : ١٢٧ - ١٢٨ ( ٢ : ١٨٤ ) .

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها موضعها في

الهمع : " ١٣٢ " ٦ : ١٣٠ ( ٢ : ١٨٥ ) . " ١٣٠ " ٦ : ١٣٤ ( ٢ : ١٨٦ ) .

" ١٢٩ " ٦ : ١٤٦ ، ١٥٢ ( ٢ : ١٩٠ ، ١٩١ ) . " ١٣٣ " ٦ : ١٥٢ ( ٢ : ١٩١ -

١٩٢ ) .

(٤) الهمع ج ٦ : ١٣٨ ( ٢ : ١٨٧ ) .

\* \* ينظر الخلاف بين النحويين المسألة " ١٠٦ " وهى في الهمع ، ج ٦ : ٢١٤ ( ٢ :

٢٠٩ ) .

(٥) الهمع ج ٦ : ١٩٩ ( ٢ : ٢٠٤ ) .

(٦) م . ن ، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ ( ٢ : ٢٠٦ ) .

٢٨٢ - الوقف بالروم " يحتاج في المنصوب ، والمفتوح إلى رياضة لخفة الفتحة ، وتناول اللسان لها بسرعة ولذلك لم يجزه الفراء في الفتحة " (١).

### الإمالة \*

- ٢٨٤ - " اِخْتَلِفَ ... في إمالة ( لكن ) فذهب إلى جواز ذلك الفراء تشبيهاً لألفها بألف ( فاعل ) . والصحيح أنه لا تجوز الإمالة ؛ لأنها لم تسمع فيها " (٢)
- ٢٨٥ - مما أميل من الفتحات الفتحة التي تليها هاء تأنيث موقوف عليها نحو ضربة وَأَخَذَ . " فإن كانت الهاء للسكت ، نحو : ( ماهية ) فذهب ثعلب وابن الأثير إلى جواز ذلك " (٣)
- ٢٨٦ - " أهل الكوفة يميلون كل ألف ثالثة عن واو في اسم مكسور الأول ، ويشنونه بالياء ، والبصريون لا يرون ذلك ، ولا يميلون ذوات الواو في الثلاثية إلا ما سمع " (٤)

### التصريف \* \*

٢٨٧ - " لَزِمُوا الضم في باب المبالغة على الصحيح ، نحو ضاربني فضرِبْتُهُ أَضْرِبُهُ ..

- (١) م . ن ، ص ٢٠٧ ( ٢ : ٢٠٧ ) .
- \* ينظر الخلاف بين النحويين المسألة " ١٣٥ " و " ١٣٧ " .
- (٢) م . ن ، ص ١٩٧ ( ٢ : ٢٠٤ ) .
- (٣) م . ن ، ص ١٩٦ ( ٢ : ٢٠٤ ) .
- (٤) المساعد لابن عقيل ، ج ٤ : ٢٨٣ .
- \* \* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية ، وإلى جانب كل منها موضعها في الهمع
- إن وجد : " ١ " ٦ : ٢٥٤ ( ٢ : ٢١٩ ) . " ١٢٤ " ٦ : ١٥ ( ٢ : ٦١ ) . " ١١٤ " ٦ : ٢٣٣ ( ٢ : ٢١٣ ) . " ١٤٠ " ٦ : ٢٤٢ ( ٢ : ٢١٦ ) . " ١٣٦ " ٦ : ١٢
- ( ٢ : ١٥٩ ) . " ١١٣ " . " ١١٥ " . " ١١٨ " . " ١٢٥ " . " ١٢٧ " . " ١١٢ " .
- " ١١٧ " . " ١٠٧ " ٦ : ٢٢٤ ( ٢ : ٢١٢ ) . " ١٠٩ " . " ١١٠ " . " ١٢٥ " .
- " ١٢٨ " . " ١٤٤ " . " ١٤١ " . " ١٤٥ " . " ١٤٦ " . " ١٤٧ " . وينظر ابن الأثير للدكتور محيي الدين توفيق المسألة " ٣ " ص ٣١٩ ، والمبحثان
- السبعون والحادى والسبعون .

وَجَوَّزَ الْكِسَائِي فَتَحَ عَيْنَ مَضَارِعِ هَذَا النَّوْعِ إِذَا كَانَ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ حَرْفَ حَلْقٍ قِيَاسًا ، نَحْوُ : فَاهَمَنِي فَفَهَمْتُهُ أَفْهَمُهُ ، وَفَاقَهَنِي فَفَقَهْتُهُ أَفْقَهَنُهُ " (١)

٢٨٨ - " قد تصح الواو ، وهى لام ( فُعلول ) جمعاً ، كقولهم : نُحُو ، وَأُبُو ، وَأُخُو ولا يقاس عليه خلافاً للفراء " (٢)

٢٨٩ - نحو ( آية ) يرى الفراء أن أصلها آيَّة فعللة " ومذهب الخليل أن وزنها آيئة ... ومذهب الكسائي أن وزنها : فاعلة . والأصل آيئة " (٣)

### \* الإدغام

٢٩٠ - المثان إذا كان ماهماً فيه ( أفعل ) تعجباً تعيّن الفك نحو : أحبب بزيد " ومذهب الكسائي إلى أنه يدغم فيقال : أَحِبَّبَ بزيد " (٤)

٢٩١ - " يعمل ثانى اللامين فى ( افعل ) و ( افعال ) من ذوات الواو والياء فلا يلتقى مثان فيحتاج إلى الإدغام ... خلافاً للكوفيين فى المثالين ، فيدغمون فى ( افعل ) ، و ( افعال ) من ذوات الياء والواو فيقولون : ارمى واغزوا ، وارماى واغزوا " (٥)

(١) الهمع ، ج ٦ : ٣١ ( ٢ : ١٦٣ ) .

(٢) المساعد ، لابن عقيل ، ج ٤ : ١٥٧ .

(٣) م . ن ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .

\* وينظر الخلاف بين النحويين المسائل التالية : " ٩٣ " . " ١٦٣ " . " ١٦٤ "

وتنظر هذه المسائل فى المساعد ، لابن عقيل ، ج ٤ : ٢٧٩ ، ٢٦٧ ، ٢٧٣ . وتنظر

الثانية منها فى الهمع ج ٦ : ٢٩٩ ( ٢ : ٢٣٠ ) . وينظر كذلك المبحث الثانى

والسبعون .

(٤) المساعد ، لابن عقيل ، ج ٤ : ١٥٨ .

(٥) م . ن ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

٢٩٢ - " أجاز الفراء الإدغام [أي إدغام المثليين المتحركين] بعد الساكن الصحيح على وجهين ، أحدهما : الجمع بين الساكنين ، كما روى أهل القراءاة .  
والثاني إلقاء حركة الأول على الساكن قبله ، واستضعف هذا . وَخَرَجَ عَلَيْهِ  
قولهم عبشمس ، فقال : أصله عبد شمس ، فأدغموا الدال في الشين ، ونقلوا  
حركتها إلى الباء ، وإذا فعلوه في المتقاربين ففي المثليين أخرى . ولا يجيز  
البصريون شيئاً من الوجهين ، والحق جواز الأول " (١)

٢٩٣ - يبدل الحرف التالي ساكناً لنا بمثل مقاربه الذي يليه ، ويدغم جوازاً ،  
نحو سحاب مطر ، لا التالي ساكناً ليس بليّن نحو : ضُرب مالك " وقد  
أدغم الفراء شيئاً منه ، نحو : ( والحِثُّ ذَلِكُ ) (٢) .

(١) م . ن ، ص ٢٦٤ .

(٢) من قوله تعالى : ( وَالْخَيْلِ الْمَسُومَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ) من

آية ( ١٤ ) في سورة آل عمران .

(٣) المساعد ، لابن عقيل ، ج ٤ : ٢٦٥ .

١ - فهرس المصادر والمراجع

- ٩ -

إبراهيم : مجى الدين توفيق

- ابن الأنبارى فى كتابه الإنصاف ٠٠٠ ، بغداد : جامعة الموصل ، ١٣٩٩هـ .

الأزهرى : خالد بن عبد الله (٩٠٥)

- التصريح بمضمون التوضيح ، بيروت : دار الفكر ، بدون تاريخ

الأشمونى : على بن محمد ( ت ٩٠٠ )

- شرحه لألفية ابن مالك ، مع حاشية الصبان ، تمحيح مصطفى حسين أحمد ، بيروت :

دار الفكر ، بدون تاريخ .

الأنبارى : عبد الرحمن بن محمد أبو البركات ( ت ٥٧٧ )

- أسرار العربية ، تحقيق الشيخ محمد بهجة البيطار ، دمشق : المجمع العلمى

العربى ، ١٣٧٧هـ .

- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين ، تحقيق الشيخ

محمد محيى الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الفكر ، بدون تاريخ .

الأنبارى : محمد بن القاسم بن بشار أبو بكر ( ت ٣٢٨ )

- الزاهرى ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، العراق : وزارة الثقافة والإعلام ودار

الرشيد ، ١٩٧٩م .

- المذكر والمؤنث ، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابى ، بغداد : وزارة الأوقاف ،

١٩٧٨م



**الأنمارى : أحمد مكى (دكتور)**

- أبو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ، القاهرة : المجلس الأعلى لرعاية الفنون

١٣٨٤هـ .

- (ت) -

**تمام حسان ، (دكتور)**

- الأصول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٨٢هـ .

- (ث) -

**الثبتي : عياد عيد (دكتور)**

- ابن الطراوة النحوى ، نادى الطائف الأدبى ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .

**ثعلب : أحمد بن يحيى أبو العباس (ت ٢٩١)**

- مجالس ثعلب ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة : دار المعارف ، القسم

الأول ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٩ م ، والقسم الثانى ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٠م .

- (ج) -

**جميل علوش (دكتور)**

- ابن الأنبارى وجهوده فى النحو ، ليبيا وتونس : الدار العربى للكتاب ، ١٩٨١م .

**الجنابى : طارق عيد عون (دكتور)**

- ابن الحاجب النحوى ، بغداد : مطبعة أسعد ١٩٧٤م .

**ابن جنى : عثمان أبو الفتح (ت ٣٩٢)**

- المحتسب فى تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح شلبى

وعلى النجدي ناصف ، القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، الجزء الأول ،

١٣٨٦هـ ، الجزء الثانى ، ١٣٨٩هـ .

- ح -

الحلواني : محمد خير

- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ، حلب : دار القلم العربي ، بدون تاريخ .

أبو حيان : محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥)

- ارتشاف الضرب ، الجزء الأول ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، مطبعة النسر الذهبي ، ١٩٨٦م .
  - ارتشاف الضرب ، ميكروفيلم ، بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٨٧ ، مضمون عن نسخة دار الكتب ٢٣٧٠٦ عمومي ٨٢٨ خصوصي .
  - البحر المحيط ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .
  - تذكرة النحاة ، تحقيق الدكتور عفيف عبدالرحمن ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .
- الدجني : فتحى (دكتور) - د -  
عبد الفتاح

- ظاهرة الشذوذ فى النحو العربى ، الكويت : وكالة المطبوعات ، ط ١ ، ١٩٧٤م .

الدعجاني : محمد حمود الدعجاني

- ابن كيسان النحوى ، رسالة ماجستير ، مكة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى ، رقم ١٢٨ - ١٣٩٧ و ١٣٩٨ هـ

- ر -

الرضى : محمد بن الحسن الاسترأبأدى (ت ٦٨٦)

- شرح الرضى على الكافية ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ .

- ز -

الزأكى : محمد آدام (دكتور)

- النحو والصرف فى مناظرات العلماء ومحاوآراتهم ، مكة المكرمة : المكتبة الفيملية ، ١٤٠٥هـ .

الزجأبى : عبدالرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧)

- الإيضاح فى علل النحو ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، بيروت : دار النقائس ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ .
- مختصر الزاهر ، ميكروفيلم ، بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى رقم ١٥٣ لغة . مأخوذ عن مخطوط دار الكتب بالرقم ٥٥٧ .

- س -

السامرائي : فاضل ( دكتور )

- مقال عن ( الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الأنباري ،  
مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد، العدد (١٣) ، ١٩٧٠م.

ابن السراج : محمد بن سهل أبو بكر ( ت ٣١٦ )

- الأصول في النحو ، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ،  
ط ١ ، ١٤٠٥هـ .

سعيد : محمد علي حمزة

- ابن الناظم النحوي ، بغداد : دار التربية ، ١٩٧٤م - ١٩٧٥م .

سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر ( ت ١٨٠ )

- كتاب سيبويه ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،  
ط ٢ ، ١٩٧٧م ، والطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق ، ١٣١٦هـ .

السيوطي : عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين ( ت ٩١١ )

- الأشباه والنظائر في النحو ، بيروت : دار الحديث ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ مصورة عن طبعة حيدر  
آباد بالهند .

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل

إبراهيم ، دار مكتبة الحياة ، بدون تاريخ .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم واشترك معه في  
الجزء الأول الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، الكويت : دار البحوث العلمية ،

١٣٩٤ - ١٤٠٠هـ ، والطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٧هـ .

- ش -

شوقي ضيف ( دكتور )

- المدارس النحوية ، القاهرة : دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٧٩م .

- ط -

الطنطاوي : الشيخ محمد

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، بتعليق عبدالعظيم الشناوي ومجدعبد الرحمن

الكردي ، ط ٢ ، ١٣٨٩ هـ .

الطويل : سيدرزق (دكتور)

- الخلاف بين النحويين ، مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .

- ع -

عبينة : جعفر نايف (دكتور)

- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ، عمان : دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ .

ابن عقيل : عبدالله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩)

- المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، مكة المكرمة ،

جامعة الملك عبدالعزيز ، الجزء الأول ، وجامعة أم القرى الأجزاء الثاني والثالث

والرابع ، مركز البحث العلمي ، ط ١ ، ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ .

العكبري : عبدالله بن الحسين أبو البقاء (ت ٦١٦)

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن

ابن سليمان العثيمين ، بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .

عمر : أحمد مختار (دكتور)

- معجم القراءات القرآنية بالاشتراك مع الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، الكويت : جامعة

الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٤٠٥ هـ .

عواد : محمد حسن (دكتور)

- تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم ، الأردن : دار الفرقان ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ .

العوفى : ميعيش بن مساعد (دكتور)

- قضايا الجملة الخبرية في كتب إعراب القرآن ومعانيه ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ .

الفراء : يحيى بن زياد أبو زكريا (ت ٢٠٧)

- معاني القرآن تحقيق الشيخ محمد علي النجار (الجزء الأول والثاني) ، وأحمد يوسف

نجاتي (اشترك في الثاني) ، وعلى النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ،

(الجزء الثالث) ، بيروت : عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م

**الفتاوى: ميمونة أحمد سعيد**

- **معاني** مصطلحات النحو الكوفي من كتاب القرآن للفراء، رسالة ماجستير، المدينة المنورة  
جامعة الملك عبدالعزيز، كلية التربية، ١٤٠٥هـ.

- ٨ -

**القوزي: عوض حمد القوزي**

- **المصطلح النحوي** نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، الرياض: جامعة  
الرياض، عمادة شئون المكتبات، ط ١، ١٤٠١هـ.

- ٩ -

**الكنفراوى: عبد القادر عبد القادر (ت ١٣٤٩هـ)**

- **الموفى فى النحو الكوفى**، تعليق الشيخ محمد بهجة البيطار، دمشق: المجمع  
العلمى العربى، بدون تاريخ  
**المخزومى: مهدي (دكتور)**

- **مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو**، مصر: مطبى البابى الحلبي، ط ٢،  
١٣٧٧هـ.

**مفتى: خديجة أحمد**

- **نحو القراء الكوفيين**، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، ط ١، ١٤٠٦هـ.

**مكرم: عبد العال سالم (دكتور)**

- **المدرسة النحوية فى مصر والشام**، بيروت: دار الشروق، ط ١، ١٤٠٠هـ.  
- **معجم القراءات القرآنية**، بالاشتراك مع الدكتور أحمد مختار عمر، الكويت: جامعة  
الكويت، ط ١، ١٤٠٢ - ١٤٠٥هـ.

**النحاس: أحمد بن إسماعيل أبو جعفر (ت ٣٢٨)**

- **إعراب القرآن**، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، بغداد، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ.  
- ١٠ -

**ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١)**

- **مفنى اللبيب عن كتب الأعراب**، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله،  
دمشق: دار الفكر، ط ٢، ١٩٨٤م.

- ١١ -

**السورد: عبد الأمير محمد أمين**

- **منهج الأخصف الأوسط فى الدراسة النحوية**، بيروت: مؤسسة الأعلمى، وبغداد: دار

التربية، ط ١، ١٣٩٥هـ.

- ١٢ -

**ابن يعيش: يعيش بن علي (ت ٦٤٣)**

- **شرح المفصل**، بيروت: عالم الكتب، والقاهرة: مكتبة المثنى، بدون تاريخ.



المفحة

٢٩	...	...	...	...	٦ - النكرة والمعرفة
٢٩	...	...	...	...	٧ - الضمائر
٣٣	...	...	...	...	٨ - العلم
٣٣	...	...	...	...	٩ - أسماء الإشارة
٣٣	...	...	...	...	١٠ - الموصولات
٣٦	...	...	...	...	١١ - المعرف ب (ال)
٣٦	...	...	...	...	١٢ - المبتدأ والخبر
٤١	...	...	...	...	١٣ - كان وأخواتها
٤٤	...	...	...	...	١٤ - الحروف المشبهة ب (ليس)
٤٦	...	...	...	...	١٥ - أفعال المقاربة
٤٦	...	...	...	...	١٦ - (إنّ) وأخواتها
٤٨	...	...	...	...	١٧ - (لا) التي لنفي الجنس
٤٨	...	...	...	...	١٨ - (ظنّ) وأخواتها
٤٩	...	...	...	...	١٩ - أعلم وأرى
٤٩	...	...	...	...	٢٠ - الفاعل
٥٠	...	...	...	...	٢١ - نائب الفاعل
٥١	...	...	...	...	٢٢ - الاشتغال
٥٢	...	...	...	...	٢٣ - تعدى الفعل ولزومه
٥٣	...	...	...	...	٢٤ - التنازع في العمل
٥٣	...	...	...	...	٢٥ - المفعول المطلق
٥٤	...	...	...	...	٢٦ - المفعول لأجله
٥٤	...	...	...	...	٢٧ - المفعول فيه

المفحة

٥٦	...	...	...	...	المفعول معه	- ٢٨
٥٦	...	...	...	...	الاستثناء	- ٢٩
٥٨	...	...	...	...	الحال	- ٣٠
٥٩	...	...	...	...	التمييز	- ٣١
٦١	...	...	...	...	حروف الجر	- ٣٢
٦٣	...	...	...	...	القسم وحروفه	- ٣٣
٦٤	...	...	...	...	الإضافة	- ٣٤
٦٦	...	...	...	...	إعمال المصدر	- ٣٥
٦٦	...	...	...	...	إعمال اسم الفاعل	- ٣٦
٦٧	...	...	...	...	الصفة المشبهة	- ٣٧
٦٨	...	...	...	...	التعجب	- ٣٨
٦٩	...	...	...	...	(نعم) و (بئس)	- ٣٩
٧٠	...	...	...	...	أفعل التفضيل	- ٤٠
٧١	...	...	...	...	النعوت	- ٤١
٧٢	...	...	...	...	عطف البيان	- ٤٢
٧٢	...	...	...	...	التوكيد	- ٤٣
٧٢	...	...	...	...	عطف النسق	- ٤٤
٧٤	...	...	...	...	البدل	- ٤٥
٧٤	...	...	...	...	النداء	- ٤٦
٧٥	...	...	...	...	الاستغاثة	- ٤٧
٧٥	...	...	...	...	الندبة	- ٤٨
٧٦	...	...	...	...	الترخيم	- ٤٩



المفحة

٧٦	...	...	...	...	أسماء الأفعال	- ٥٠
٧٦	...	...	...	...	نوناً التوكيد	- ٥١
٧٧	...	...	...	...	المنوع من الصرف	- ٥٢
٧٨	...	...	...	...	إعراب الفعل	- ٥٢
٨٠	...	...	...	...	عوامل الجزم	- ٥٤
٨٢	...	...	...	...	(لو)	- ٥٥
٨٢	...	...	...	...	العدد	- ٥٦
٨٢	...	...	...	...	(كم) و (كأين) و (كذا)	- ٥٧
٨٢	...	...	...	...	الحكاية	- ٥٨
٨٢	...	...	...	...	التأنيث	- ٥٩
٨٤	...	...	...	...	جمع التكسير	- ٦٠
٨٥	...	...	...	...	التمغير	- ٦١
٨٥	...	...	...	...	الوقف	- ٦٢
٨٦	...	...	...	...	الإمالة	- ٦٣
٨٦	...	...	...	...	التصريف	- ٦٤
٨٧	...	...	...	...	الإدغام	- ٦٥